

المسألة الكوردية في العراق المعاصر



سبيريز

صاحب الإمتياز
حافظ قاضي

رئيس التحرير
مؤيد طيب



حقوق الطبع محفوظة

العنوان

كوردستان العراق - دهوك
ميني اتحاد نقابات
عمال كوردستان
فرع دهوك - الطابق الثالث

هاتف: ٧٢٢٥٣٧٦ - ٧٢٢٢١٢٥

www.spirez.org
www.spirezpage.net

دار سبيريز للطباعة والنشر
دهوك

- تسلسل الاصدار: (٢٥٢)
- عنوان الكتاب: المسألة الكوردية في العراق المعاصر
- تأليف: شاكرو خدو محوي
- ترجمها عن الروسية: د. عبدي حاجي
- تصميم: ألد آزاد
- الغلاف: بيار جميل
- الاشراف الطباعي: شيروان احمد طيب
- الطبعة: الاولى
- عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة
- رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات في اربيل (٧٣) لسنة ٢٠٠٨
- مطبعة خاني - دهوك

SPIREZ PRESS & PUBLISHER
DLHOK

شاكرو خدو محوي

المسألة الكوردية في العراق المعاصر

ترجمها عن الرومية
الدكتور عبيد جاجي

2008

البيروت

كلمة حول الكتاب

يتناول هذا الكتاب، الذي نضعه بين ايدي القراء، مرحلة طويلة من تاريخ حركة التحرر الكوردية، وما خاضه الشعب الكوردي في كوردستان الجنوبية (كوردستان العراق) من نضال عنيف في سبيل الاعتراف بحقوقه القومية.

تمتد هذه المرحلة فترة تزيد على نصف قرن تبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتهاء الامبراطورية العثمانية المترامية الاطراف وحتى صدور بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ الذي اقر بالمساواة بين الشعبين العربي والكوردي والاعتراف بحقوق الكورد القومية.

يضع الكتاب تصنيفاً لتلك المراحل والمنعطفات الحاسمة التي مرت بها حركة التحرر الكوردية وما واجهتها من مصاعب حمة كما يتوقف عند اهم الاحداث المفصلية التي جرت في كوردستان مثل: ثورة الشيخ محمود وثورات البارزانيين والثورة الكوردية الكبرى التي اندلعت في ايلول عام ١٩٦١ وما جرت خلالها من مفاوضات كثيرة بين الحكومات العراقية المتعاقبة وقيادة الحركة الكوردية والتي اسفرت عن بيان ١١ آذار.

لا بد من القول ان المؤلف في تحليله للاوضاع القائمة في العراق آنذاك ومقارنته للاحداث المتتالية وما قدمه من عرض لتاريخ نضال الكورد القومي التحرري قد انطلق من الاديولوجية السائدة آنذاك في الاتحاد السوفياتي، فالكتاب مؤدج بامتياز.

ومهما يكن من امر، فأن المؤلف، الذي اعتمد اساساً على الارشيفات السوفياتية، التي كانت في متناول يده لكونه مواطناً مقيماً في احدى الجمهوريات السوفياتية السابقة، يقدم للقارئ معلومات عن مسار الحركة الكوردية وما جرى لها من نهوض وانحسار وعن تلك الظروف المريرة والقاسية التي عانى الكورد منها جراء سياسة الانظمة العراقية المتعاقبة التي تمثلت في شن حرب همجية ضد الشعب الكوردي وتدمير قرى كوردستان ومدنها وقتل الناس الابرياء وتعريب مناطق كاملة فيها، كما تمثلت في اقصاء الاخر وعدم الاعتراف بحقوق الكورد القومية وبحقهم في الحياة ايضاً.

المرجم

الفهرس

٥ كلمة حول الكتاب
٩ المقدمة
١٣ الفصل الاول
	الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق في المرحلة الاولى بعد
	انهيار الامبراطورية العثمانية
٣٣ الفصل الثاني
	قيام نظام الانتداب في العراق والحركة الكوردية القومية- التحررية
٦٧ الفصل الثالث
	الصراع على الموصل والمسألة الكوردية القومية
٨٥ الفصل الرابع
	الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق بعد الغاء نظام الانتداب
	البريطاني
٩٧ الفصل الخامس
	نضال كردستان العراق في سبيل الادارة الذاتية في سنوات الحرب
	العالمية الثانية
١١٥ الفصل السادس
	مشاركة الكورد في النضال الوطني التحرري للشعب العراقي المعادي
	للامبريالية في سنوات ما بعد الحرب
١٢٩ الفصل السابع
	ثورة ١٩٥٨ المعادية للامبريالية في العراق ومواقف القوى الكوردية
	القومية
١٦٥ الفصل الثامن
	دور القوى الكوردية القومية- الديمقراطية في الدفاع عن النظام
	الجمهوري وتوطيده

١٩٥ الفصل التاسع
	تفاقم الوضع في كردستان. وبداية الكفاح المسلح في سبيل الحكم الذاتي
٢٤٥ الفصل العاشر
	تصعيد العمليات العسكرية في كردستان المسالة الكوردية في المنظمات الدولية
٢٩٥ الفصل الحادي عشر
	تكتيك المناورة في سياسة النظام الحاكم ازاء المسالة الكوردية ومخططات تقسيم صفوف القوى الكوردية القومية- الديمقراطية
٣٥٥ الفصل الثاني عشر
	بيان ١١ اذار عام ١٩٧٠ وقضية الحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكوردي
٣٨٩ الخاتمة

المقدمة

لم يؤدّ انهيار النظام الاستعماري الى القضاء على الاضطهاد القومي قضاءً مبرماً، فاضطهاد شعوب عديدة في العالم المعاصر، وحرمانها من حقوقها في ظروف جرى فيها تحرير شعوب كثيرة من الاستعمار، راح يثير استياءً شديداً ويعد من روااسب الماضي. ولئن كان ذلك نتيجة لسياسة الاستعمار الجديد، فهو من ناحية اخرى يعبر عن سياسة الاوساط القومية الحاكمة في تلك البلدان التي كانت شعوبها تخوض منذ عهد قريب نضالاً تحررياً وطنياً.

ويحاول الاستعمار الذي ترك بعد سيطرته على هذه البلدان مشاكل اثنية قومية غير محلولة (أو وجدت بصورة مصطنعة)، ومسائل اقليمية متنازع عليها وغيرها، استغلالها في الظروف الراهنة لصالحه وكوسيلة للتأثير على سياسة الدول المتحررة. فالنزاعات القومية- الاثنية تعرقل تطور البلاد تطوراً منسجماً، ومراراً ما تكون عاملاً يساعد على توطيد اركان الانظمة الدكتاتورية المعادية للديمقراطية، وأثارة النزعات القومية، الامر الذي يخدم مصالح القوى الرجعية الداخلية والخارجية.

والقضية الكوردية في الشرقين الاوسط والادنى هي مؤشر من وجهة النظر هذه، انها احدى اكثر القضايا تعقيداً وحيوية في الشرقين الاوسط والادنى وفي العالم بأسره على حد سواء. فقد عرقلت خصوصية الظروف الخارجية والداخلية حل هذه القضية بصورة عادلة وديمقراطية، كما انها كانت سبباً في ان تتخذ هذه القضية طابعاً شائكاً ومزمناً والنضال القومي التحرري، الذي يخوضه الكورد في العراق هو جزء لا يتجزء من نضال حركة شعب يربو عدده على ٢٠ مليون نسمة ومجزأً بين اربع دول...(*)

وتخوض الجماهير الكوردية، التي تتعرض لاضطهاد قومي شديد، نضالاً طويلاً وعنيفاً في سبيل التحرر القومي في جميع اجزاء كوردستان. ولكن لا بد من التنويه الى ان

(*) تقدر المصادر الحديثة عدد سكان الكورد بحوالي ٤٠ مليون نسمة (المترجم).

النضال القومي التحرري الذي خاضه الكورد في العراق في العصر الراهن كان شديداً وطويلاً ومنظماً في العقود الأخيرة. ولا يعود سبب هذه الظاهرة المثيرة للاهتمام الى صمود الكورد في سبيل الحقوق الديمقراطية- القومية في كوردستان العراق وعدم خضوعهم، هذه السمة التي يتصف بها السكان الكورد في اجزاء كوردستان الاخرى. ومن الواضح هنا ان نأخذ بالحسبان امرين هاميين بعين الاعتبار وهما:-

١- مع ان المسألة الكوردية ظلت غير محلولة بعد الحرب العالمية الاولى، غير ان النظام الملكي في العراق وحماته الانكليز قد اضطرا على ضم ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية، كوردستان العراق) الى العراق شريطة احترام خصوصية السكان الكورد القومية والثقافية وقد جاء هذا نتيجة نضال طويل خاضته الجماهير الشعبية في كوردستان العراق.

لقد ساعدت الروح والافكار القومية ووجود امكانيات ما (الضعيفة جداً) لتطوير الثقافة القومية للكورد في العراق على نهوض الحركة القومية وتطورها، رغم ما قطعته الحكومة العراقية وعصبة الامم من وعود بقيت حبراً على ورق. وفي هذا السياق نعيد الى الاذهان ان تركيا وايران قد انكرتا وجود الشعب الكوردي ذاته كوحدة عرقية مستقلة، فما تمارسه الاوساط الحاكمة في تركيا مثلاً، من اعمال وحشية ضد الكورد المناضلين في سبيل حقوقهم لانجد نظيراً لها في العالم.

٢- اخذت القوى العربية الوطنية- التقدمية تؤيد بنشاط اهداف الحركة الكوردية القومية العادلة. فقد تحولت الحركة الديمقراطية العربية ولاسيما في المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية الى قوة هامة وسنداً كبيراً للكورد في العراق، الذين كانوا يناضلون في سبيل حقوقهم القومية. وترى القوى الديمقراطية العربية والكوردية ان الفضل في ذلك يعود الى الحزب الشيوعي العراقي في المقام الاول، الذي لم يناضل في احلك الظروف من أجل تلبية المطالب الاجتماعية لجماهير البلاد فحسب، بل دافع بشجاعة عن حقوق الكورد القومية.

تحولت حركة الكورد القومية منذ عهد بعيد الى عامل مؤثر في المناخ السياسي في العراق والمنطقة بأسرها على حد سواء. وهنا لابد من التنويه الى ان طبيعة سياسة الانظمة الحاكمة في العراق مراراً ما كانت تتجلى على نحو اوضح في مواقفها من المسألة

الكوردية، حيث ان هذه المواقف تحديداً كانت تنذر بسوء الاحوال في البلاد اكثر مما هي عليه في المجالات الاخرى.

وتدفع الحالة الراهنة للقضية الكوردية ولاسيما اهدافها المنظورة ونتائجها المرتقبة بعدد من دول المنطقة وخارجها على السواء بأن تكون على بينة من الامر. وهذا يستدعي الاهتمام المتزايد بالقضية الكوردية في العراق وان ظهور عدد كبير من الدراسات حول القضية الكوردية في بلدان الشرقين الاوسط والادنى وفي الغرب ايضاً انما هو تعبير واضح على هذا الاهتمام.

ولئن كانت مجموعة من هذه الدراسات تدافع عن مصالح الكورد الذين يناضلون في سبيل حقوقهم القومية والديمقراطية وتضم بين دفتيها معلومات موضوعية عن الحركة الكوردية، فان المجموعة الاخرى تعتمد الى تشويه تاريخ الشعب الكوردي وتقوم، لاغراض معينة، باثارة التناقضات بين مصالح الكورد والعرب وتتهم الحركة الكوردية بالانفصالية والعمالة للأجنبي وغيرها من الاتهامات الباطلة والمختلقة.

وفضلاً عن السمات العامة التي يتصف بها نضال الحركة الكوردية القومية فإن له سماته الخاصة النابعة من الظروف الداخلية والدولية التاريخية الملموسة، التي يجري فيها هذا النضال. ولذا ينبغي عند تسليط الضوء على نضال الكورد في سبيل الحقوق الديمقراطية- القومية الوطنية خلال مراحلها المختلفة، ان نأخذ بالحسبان الطابع الخاص لعدد من المواقف التي لها منطقتها، وفي هذا السياق فإن قوانين تصنيف نضال الكورد في سبيل التحرر القومي في كوردستان العراق الى مراحل تختلف بعض الشيء. وكمثال على ذلك يمكن لنا طرح السؤال الذي مراراً ما يكون سبباً لاستنتاجات وتقويمات خاطئة عن الحركة الكوردية. والحديث يدور هنا عن اولوية الجانبين الاجتماعي والقومي في النضال الوطني التحرري لشعبي العراق، العرب من جهة، والكورد من جهة اخرى.

لقد اكد تاريخ النضال القومي التحرري لشعوب مختلفة على صحة ما برهن التاريخ عليه من رؤية وهي ان المهام الاجتماعية للنضال الوطني التحرري توضع في المقام الاول بمقدار ما يتم حل المهام القومية. ان تجاهل هذه الحقيقة التي لا جدال فيها وما يظهر في هذا السياق من موقف ذاتي عند تقويم عدد من الحركات الكوردية القومية التحررية قد اصبح أحياناً سبباً لاستنتاجات ونتائج خاطئة.

وطالما تجري وللمرة الاولى وضع تاريخ كامل للنضال القومي التحرري للشعب الكوردي في العصر الراهن سواء في روسيا ام خارجها، فقد كان على المؤلف بذل جهود كبيرة لوضع تصنيف صحيح لهذا التاريخ، وتوصيف اهداف الحركة الكوردية ومهامها في مراحل تطورها المختلف، وتبيان دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وميزان القوى الاجتماعية- الطبقية، ودور الظروف الدولية وغيرها. وكانت مسألة دينامية الحركة الكوردية- القومية وارتقائها وما تفرضه الظروف الداخلية والعالمية المموسة من شروط على مسيرة المنظمات والاحزاب الكوردية القومية- الديمقراطية موضوعاً لاهتمام خاص. وكانت المبادئ الاساسية والتعميمات النظرية للعلماء حول المسألة الوطنية- الكولونيالية ووثائق الاحزاب القومية- الديمقراطية وموادها حول مختلف قضايا النضال الوطني التحرري مفتاحاً لهذه القضايا المعقدة والشائكة احياناً.

وترتدي اعمال المؤلفين السوفيتيت حول تاريخ العراق في العصر الراهن والمرحلة الراهنة من حركة الشعوب التحررية- الوطنية ولا سيما في التعميم العلمي- النظري لتجربة هذا النضال اهمية كبرى للقيام بهذه المهمة.

وتعد كتابة تاريخ كامل للكورد وكوردستان من المهام العاجلة امام المؤرخين- الكوردولوجيين في روسيا، واذا كان هذا العمل الذي نضعه بين ايدي القراء يخدم الهدف الذي يتوخاه المؤلف فإنه يحسب أن مهمته قد انجزت.

الفصل الاول

الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق في المرحلة الاولى بعد انهيار الامبراطورية العثمانية

كان انهيار الامبراطورية العثمانية، الذي لا مناص منه سبباً لاحتدام الصراع بين الدول العظمى للسيطرة على ممتلكاتها احتداماً شديداً، وقد زاد النفوذ المتزايد لألمانيا في تركيا ونيلها امتياز بناء خط بغداد الحديدي (الذي كان يمر عبر كردستان) من تأزيم الموقف ولاسيما الصراع الانكلو- الماني، اما كردستان فقد كانت احدى بلدان الشرقين الاوسط والادنى الواقعة دائماً ضمن مخططات تقسيم مناطق النفوذ بين الدول العظمى. وتحددت اهمية كردستان بما تملكه من ثروات طبيعية ومعدنية وبموقعها الاستراتيجي العسكري الهام، لذا كان من الطبيعي ان تأخذ كل دولة من الدول الكبرى بالحسبان، عند وضع مخططات احتلال كردستان، حركة الكورد التي تهدف الى نيل الاستقلال القومي، الذي كان فقده سبباً رئيسياً لعدم استقرار الوضع في البلاد. وجدت دول الوفاق في صراعها مع تركيا، التي تضطهد الكورد قروناً، تربة صالحة لها في كردستان، غير ان تلبية طموحات الكورد في الاستقلال القومي لم تكن ضمن خطط هذه الدول، وبالتالي كان صراع الدول العظمى من اجل السيطرة على كردستان يحمل طابعاً متناقضاً ومتعدد الاتجاهات، وذلك بحكم الظروف الناشئة. وكانت المخططات التوسعية للأطراف المتحاربة تختفي وراء الاجراءات الدبلوماسية والسياسية وماسواها من الاجراءات التي توحى للجماهير في كردستان بأنها مهتمة بما تحتاج اليه من دعم في نضالها في سبيل التخلص من النير التركي الاستبدادي.

حددت سياسة الحكومة البريطانية مصير كردستان الجنوبية (كوردستان العراق) في مناحي كثيرة، هذه الحكومة التي انتهجت سياسة مراوغة ومتناقضة للوهلة الاولى، في فرض سيطرة الاستعمار البريطاني على العراق. ولهذا كان من الصعوبة بمكان اعطاء

جواب واحد على سؤال يتعلق بالدور الذي عهدته بريطانيا العظمى إلى كوردستان. فقد كان تجاهل الحقوق القومية للعرب والكورد على السواء من صلب السياسة البريطانية في البلاد، وكانت السياسة البريطانية ازاء عرب العراق من جهة، والكورد من جهة اخرى تتحدد وتتغير تبعاً للظروف القائمة. ومن المهم الاشارة الى ان بريطانيا استخدمت سياسة (فرق تسد) السيئة الصيت لصالحها.

اصبحت كوردستان منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى مسرحاً لعمليات عسكرية لثلاثة جيوش متصارعة: هي الجيوش التركية والروسية والبريطانية. وبذلت السلطات العسكرية والسياسية للدول الكبرى مساعيها لاستغلال قوى الكورد لصالحها. وتمكن المفوضون الاتراك وعملاء الالمان من استخدام فريق من الكورد في الصراع ضد روسيا. كما قام عملاء الانكليز بنشاط واسع في كوردستان لاستمالة الكورد الى جانبهم، لكن اعداداً كبيرة من الكورد كانت موالية للروس وعبرت عن استعدادها للانتقال الى جانب الروس، بصرف النظر عن فقدانهم المبادرة وفتور السلطات العسكرية- السياسية الروسية في (الجبهة الكوردية).

كانت الحرب العالمية وما تركته من اثار شديدة الوطأة على الشعب الكوردي، فقد ازداد الوضع الاقتصادي- الاجتماعي للكورد سوءاً في ظروف الحرب. كتب المؤرخ اللبناني يوسف مالك يقول:- (حملت الحرب في اعوام ١٩١٤-١٩١٨ معها ويلات ومصائب كبيرة للكورد والاقليات القومية الاخرى في تركيا)^(١)، فقد فرضت السلطات التركية وسلطات الاحتلال البريطاني بدءاً من عام ١٩١٨ ضرائب باهظة على السكان الكورد، التي تضاعف مقدارها مقارنة مع ١٩١١-١٩١٢. وقام المحتلون الانكليز بعد احتلالهم للعراق وكوردستان الجنوبية بتغطية جزء هام من نفقاتهم العسكرية على حساب السكان المحليين. ففي عام ١٩١٧ تم تصدير ١١٧ الف طن من الحبوب من هذه المناطق، في حين كانت البلاد قادرة في سنوات ما قبل الحرب على انتاج ٩٠-١٠٠ الف طن لا اكثر رغم المساحات الكبيرة للأراضي المزروعة^(٢). وكانت الكمية الاكبر من هذه الحبوب تأتي من ولاية الموصل.

(١) يوسف مالك، كوردستان او بلاد الكورد، بيروت ١٩٤٥ ص ٤٥.

(٢) Wilson A.T. Mesopotamia:- 1914-1920. A- clash of Loyalties A. Personal and Historical L. 1931 p. 57

الحقت الحرب، التي شلت الحياة الاقتصادية في العراق وكوردستان الجنوبية، ضرراً بالغاً بمصالح مختلف فئات المجتمع الكوردي، فقد تم استدعاء جزء هام من السكان القادرين على العمل في الريف الى الجيش او استخدامهم في اعمال قسرية. و نتج عن ذلك تقليص المساحات المزروعة بشدة، وظل ما يقارب من ٥٠٪ من المساحات المزروعة في كوردستان غير مستثمرة في نهاية الحرب واجتاحت المجاعة البلاد ففي شتاء عام ١٩١٧-١٩١٨ مات حوالي ١٠ الاف شخص في ولاية الموصل جوعاً^(١). ولما دخلت سلطات الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ الى مدينة السليمانية، فقد كانت وحسب اقوال شهود عيان (جثث الموتى ملقاة في شوارع المدينة وفي البيوت المهجورة ولم يبق هناك سوى ثلث السكان..... وغادر اكثر من ثلثي سكان القرى المجاورة دورهم او ماتوا)^(٢)

واصبح التدهور المتواصل لظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية احد الاسباب الرئيسية لتذمر السكان الكورد، وساهم في نمو الوعي القومي لدى اوسع فئات المجتمع الكوردي.

يشكل الكورد القسم الاكبر من سكان ولاية الموصل والحضر بصورة رئيسية، فقد كان السكان الرحل وشبه الرحل يسكنون المناطق الجبلية وعلى سفوح الجبال. وكان عدد كبير من العشائر الكوردية، (ولا سيما في المناطق الحدودية) ينتقل في اراضي كوردية تابعة لتركيا، والعراق وايران سواء في عهود الامبراطورية العثمانية ام بعد انهيارها، ونادراً ما كان الكورد يحسبون لهذه الحدود حساباً وكانت تنقلاتهم من مكان الى اخر مستمرة. وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر لوحظ عملية انتقال العشائر الرحل وشبه الرحل الى حياة الحضر.

تعتنق غالبية الكورد الدين الاسلامي ومن اتباع المذهب السني. ويعيش الإيزيديون في كوردستان الجنوبية، والذين لم يتخذوا من الاسلام ديناً. وهم يعيشون في منطقة سنجار

^(١) كوتلوف ل. ن ثورة العشرين في العراق، موسكو، ١٩٥٨. ص ٦٨.

^(٢) Edmonds C.J. Kurds, Turks and Arabs L. 197. 80- 81.

كانت نسبة الوفيات والاصابة بالامراض مرتفعة جداً في كوردستان قبل الحرب ايضاً وذلك نتيجة المستوى المتدني جداً للمعيشة وغياب الخدمة الطبية. كتب الضابط الانكليزي يقول "بلغت وفيات الاطفال في كوردستان مستويات قياسية".

(Hay W. R. Two years in Kurdistan. Experiences of a Political officer 1915- 1920 L. 1922 c. 43)

اساساً والقريبة من الموصل. وقد اضفت انطوائية نمط حياتهم ورفض رجال دينهم تقديم تفسير لماهية معتقدتهم هالة من السرية على جوهر معتقدتهم وثمة اسباب اخرى. لكن مما لاجدال فيه ان الايزيديين. جزء لا يتجزء من الشعب الكوردي من وجهة النظر الاثنية- القومية.

استمرت عملية نشر الاسلام بين الكورد رداً طويلاً من الزمن، واحياناً ما كانت تجري باللجوء الى الاكراه المباشر وغير المباشر. ومما له دلالة انه الى يومنا هذا نجد فريقاً من الكورد من افراد العشيرة الواحدة (او انهم معروفون باسم واحد) مسلمون والآخر ايزيديون. وتؤكد اللغة المشتركة والثقافة والعادات والتقاليد على ان الكورد الايزيديين والكورد المسلمين هم شعب واحد. وفي ما يتعلق بديانة الكورد الايزيديين اي الايزيدية فهي تلك الديانة، وحسب ما أشار ن. مار، التي كان الكورد يعتنقونها قبل نشر الاسلام بينهم^(١).

ادى التعصب الديني الى حالة من الاغتراب بين الكورد المسلمين والكورد- الايزيديين فضلاً عن ذلك ان الايزيديين تعرضوا في حالات عديدة الى الاضطهاد من جانب الكورد المسلمين لا يقل عما تعرضوا له من جانب الاتراك وغيرهم. وأخذت هذه الكراهية تضعف تدريجياً مع نمو الوعي القومي لدى الكورد.

وبصرف النظر عن قلة عدد الكورد- الايزيديين نسبياً فإنهم حافظوا على وضعهم شبه المستقل ولفترة طويلة في الامبراطورية العثمانية. وتم القضاء على وضع الايزيديين شبه المستقل في آنٍ معاً تقريباً مع القضاء على الامارات الكوردية شبه المستقلة.

ونجد في تاريخ الكورد- الايزيديين صفحات دموية كثيرة. ويكفي ان نعيد الى الازهار ما ارتكبه حافظ باشا من مذبحه عامة ضد الايزيديين في اثناء قيامه بحملته التركية في منطقة سنجار. وفي عام ١٨٩٤ قام القائد العسكري فريد وهاب باشا بحرق عدد كبير من قرى الايزيديين الواقعة على سفوح جبال سنجار^(٢)، وذلك بأمر من السلطان الدموي عبدالحميد الثاني.

(١) مار.ن مرة اخرى حول كلمة "جلي" (حول مسألة الاهمية الثقافية للشعب الكوردي في تاريخ اسيا الغربية). المجلد ٢٠، ١٩١١.

(٢) منتبشا شقيلي أ.م. العراق في سنوات الانتداب البريطاني، موسكو، ١٩٦٩ ص ٣٥.

بدأ بعد العام ١٩١٧ نهوض عاصف لحركة شعوب الشرق الوطنية- التحررية تحت تأثير الاحداث الجارية في روسيا. وقامت الجماهير الكوردية ايضا في كوردستان بتشديد نضالها الوطني- التحرري ضد مضطهديها. وحاول الكورد، شأنهم في ذلك شأن الاقليات القومية المضطهدة الاخرى في الامبراطورية العثمانية، استغلال انهيار هذه الامبراطورية لأجل تقرير مصيرهم القومي. وبهذا المعنى فإن "الحرب العالمية الاولى وهزيمة تركيا قد خلقتنا امالاً جديدة لدى الشعب الكوردي"^(١).

مرت الحركة الكوردية القومية- التحريرية في هذه المرحلة في ظروف دولية وسياسية داخلية بالغة التعقيد. وفي هذا الصدد فان اعطاء جواب واحد على عدد من المسائل لا يسمح بتوصيف هذه الحركات توصيفاً صحيحاً وشاملاً. لقد تجلت الطبيعة المزدوجة للحركة الكمالية مثلاً، في انها كانت موجهة ضد المخططات التوسعية لدول التحالف الاستعماري من جهة، وضد طموحات الجماهير الشعبية في التخلص من الظلم الاجتماعي، والاكثر ضد نضال الشعب الكوردي وغيره من الشعوب المضطهدة في تركيا من اجل التحرر القومي من جهة اخرى. وكذلك وجود الحركة القومية- التحررية في كوردستان الجنوبية بين نارين، نار النظام الملكي والاستعمار الانكليزي، الذي لم يبخل بالوعود بشأن امكانية منح الكورد تقرير مصيرهم القومي. وأخيراً فان تلك الواقعة وهي ان قيادة الحركة الكوردية كانت في ايدي الاقطاعيين الكورد، الذين مراراً ما ابدوا عن عدم ثباتهم وفهمهم للمسائل الحيوية المختلفة ومهام النضال، فضلاً عن ظروف اخرى كانت سبباً لأخفاق الكورد من اجل حقوقهم القومية. وقد كانت هذه الظروف وغيرها سبباً لفشل نضال الكورد من اجل حقوقهم. واصبحت هذه الظروف ذريعة لاعطاء تفسير خاطئ لمختلف جوانب الحركة الكوردية في العشرينات والثلاثينات في كوردستان الجنوبية (العراق) وفي اجزاء كوردستان الاخرى على حد سواء.

كيف يتم تقويم الحركات الكوردية في العشرينات والثلاثينات وما هو موقعها في منظومة الحركة الوطنية- التحررية لشعوب الشرقين الاوسط والادنى؟
لقد جعل الطابع المعقد للعلاقات الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية في كوردستان وتضافر الاشكال الجديدة والقديمة للاضطهاد ووجود انماط اقتصادية مختلفة اجراء

(١) Vernier Bernard L. Iraq d' Aujourd'hui. 1963. P.89

دراسة علمية لهذا النضال امراً صعباً وهيأت ارضية لتشوّهات وتقويمات خاطئة لعدد من المسائل المرتبطة بتاريخ الشعب الكوردي في المرحلة الراهنة. ولذلك نجد ان عدداً من المؤلفين يرى في ما يقوم به الكورد احد الشعوب المضطهدة في تركيا من نضال في سبيل حقوقهم بأنه "عمل اقطاعي انفصالي" و "كنتيجة لتحريض دول الوفاق".

بينت الاحداث التي جرت ما بعد الحرب ان تلبية طموحات الكورد القومية لم تكن ضمن مخططات دول الوفاق ولا ضمن خطط تركيا الكمالية ولا الحكم الملكي في العراق. أما الدول الاستعمارية الكبرى ولا سيما انكلترا وفرنسا فلم تكن لديهما نية الوفاء بوعدهما التي قطعتهما للاقلييات القومية في تركيا حول احترام حقوقها القومية فحسب، بل حاولت بكل السبل الاستفادة من ثمار العمليات العسكرية ضد المانيا وحليفاتها تركيا كي تقومان بتقسيم بلدان الشرق الاوسط في مابينهما.

وفي ١١ اذار ١٩١٧ استولى الجنرال البريطاني ستنلي مود على بغداد، وتوجه ببناء الى سكان العراق تحدث فيه عن "الاخلاص للعروبة والحفاظ على وحدة اراضي العراق"^(١).

واصلت القوات البريطانية احتلالها للعراق وكوردستان، واستولت على كركوك في ٧ ايار عام ١٩١٨، وعلى السليمانية بعد عدة ايام^(٢). وفي نهاية تشرين الاول اوشكت كوردستان الجنوبية كلها ان تقع تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، وفي تشرين الثاني عام ١٩١٨ استولت القوات البريطانية على الموصل اي في اليوم الثاني من عقد صلح مودورس.

ولم تبخل قوات الاحتلال البريطاني بوعود سخية بشأن "احترام حقوق الشعوب العراقية القومية والاعتراف بها" هذه الوعود التي جاءت في ظروف استياء الجماهير الكوردية من النير التركي البغيض. وحاول المحتلون الانكليز وبشتى السبل اقناع السكان المحليين بأنهم "اوفياء لوعودهم" بشأن منح حق تقرير المصير لشعوب العراق، رغبة منهم في كسب تأييدهم. وأعلن الانكليز على لسان الجنرال مود بأن "هدفهم في هذه الحرب هي دحر العدو وطرده من هذه الارض"^(٣). وأردف قائلاً: "لم تسيطر جيوشنا

(١) Rossi Pierre. L Iraq des Revoltes. 1962. P. 81

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

على مدنكم وارضيتكم كغزاة واعداء، بل كمحررين واصدقاء لكم هذه ليست ارادة ملكي وشعبي فحسب، بل ارادة الامم العظيمة ايضاً^(٤).

ولابد من الاعتراف بأن ممثلي الحركة الكوردية التحررية كانوا يصدقون وبسذاجة وعود الانكليز. وهكذا فقد قام ممثلوا المناطق الكوردية في هماوند والسليمانية بإجراء الاتصالات مع الانكليز، كي يتفقوا على اقامة حكومة كوردية مستقلة ومؤقتة بزعامة الشيخ محمود الرزنجي وذلك بعد ان صدقوا وعود سلطات الاحتلال البريطاني بشأن "احترام حقوق الكورد القومية"^(٥). و يستأثر بالاهتمام ما عبر المندوب السامي البريطاني ويلسون في العراق عن رأيه حول الاسباب التي دفعتهم "للانشغال بالمسألة الكوردية فوراً"، فكتب يقول: "شرع الحلفاء بعد الصلح في دراسة الكورد، التي كانت تعني الجوانب الثلاثة الهامة التالية وهي:- مسألة مستقبل ولاية الموصل التي يسكنها الكورد وبصورة اساسية، ومسألة الاراضي الكوردية الاخرى الواقعة في شمال ولاية الموصل، ومسألة الحركات الكوردية الجارية في ايران التي بوسعها التأثير على مجرى الاحداث"^(٦).

لقد هيا النصر الذي حققته بريطانيا وحلفاؤها في الحرب وانهيار الامبراطورية العثمانية تربة صالحة لظهور اوهام حول المهمة "التحررية" للدول الغربية الكبرى في الشرق الاوسط. كتب امين السيد يقول:- "عندما دخل الانكليز العراق استقبلهم السكان بالترحاب وقدموا لهم العون، لأنهم وجدوا في الانكليز اصدقاء وحلفاء لهم"^(٧).

لعبت وصول اخبار الثورة الروسية دورا في عملية نمو النشاط السياسي لدي الجماهير. وكان لنشر الوثائق الدبلوماسية للحكومة القيصرية المؤقتة بعد انتصار ثورة اكتوبر اهمية خاصة، و من بين الوثائق المنشورة كانت اتفاقية سايكس بيكو حول تقسيم المشرق العربي الى مناطق نفوذ بين دول الإئتلاف، وكان لهذا الاجراء الذي اقدمت

(٤) Rambout L. Kurdes et Le Deoit. P. 1947. c.49.

(٥) الشيخ محمود (١٨٨٢ - ١٩٥٦) هو سليل اسرة دينية صاحبة النفوذ، وشغلت مكانا اجتماعيا بارزا في كوردستان في القرن التاسع عشر منذ عهد انهيار الامارات الكوردية (كمال مظهر احمد. الحركة الكوردية القومية التحررية في كوردستان العراق، باكو، ١٩٦٧، ص ٦٩). وكان الشيخ محمود ملاكا كبيرا ولديه مواهب رائعة، فقد كان شاعرا وشخصية اجتماعية ووهب حياته كلها للنضال في سبيل تحرير شعبه.

(٦) Wilson A.T. Mesopotamia ,p. 52.

(٧) امين السيد. ثورات العرب في القرن العشرين، موسكو، ١٩٦٤، ص ١٨٣.

عليه الحكومة السوفياتية صدى واسعاً. فكما كتب المؤرخ الكوردي والشخصية الاجتماعية عبدالرحمن قاسموا ان "الحكومة السوفياتية قد ساعدت بنشرها اتفاقية سايكس-بيكو وغيرها من المعاهدات السرية، شعوب الشرقين الاوسط والادنى على ادراك مغزى المؤامرات الاستعمارية"^(١).

ومايشير الانتباه هو ان واقعة نشر الوثائق السرية للحكومة القيصرية قد اثارت بلبلة في دوائر الغرب السياسية، وربما كان لذلك صلة معينة مع (البنود ١٤) المعروفة لرئيس الولايات المتحدة الامريكية ويلسون حول حرية الشعوب واستقلالها. فقد اعلن الرئيس بصورة ديماغوجية قائلاً:- "لابد ان ينطلق كل تغيير اقليمي من مصالح ذلك الشعب الذي يعنيه هذا التغيير"، "أما العدالة الدولية- فلا بد ان تكون عدالة بحيث لا تعترف بأي امتياز ما ويكفل مساواة جميع الشعوب المعنية"^(٢).

وعبر المندوب السامي البريطاني ارنولد ويلسون عن الفكرة المثيرة التالية بشأن تصريح رئيس الولايات المتحدة الامريكية، فحسب رأيه جرى استيعاب "البنود ١٤" كوثيقة ينبغي عليها "التقليل من تأثير اتفاقية سايكس-بيكو، التي اقدم البلاشفة على نشرها في تشرين الثاني عام ١٩١٧. واعترف ويلسون بأن نشر هذه الاتفاقية دفعت الدول الكبرى "الى تغيير الاتفاقية، او على الاقل تعديلها"^(٣).

وعلى هذا النحو فضحت روسيا السوفياتية بنشرها الوثائق السرية للحكومة القيصرية المؤقتة الطابع الامبريالي لسياسة الدول الغربية ازاء شعوب الشرق المضطهدة وعودها بشأن منحها امكانية الاعتراف بحقوق القومية، وهذا ما أدى الى تأزيم الموقف وارغام الدول المنتصرة على ان تأخذ الوضع الناشئ بعين الاعتبار. ومما لا شك فيه ان الاستعمار البريطاني في ممارسته لهذه السياسة في المسألة الكوردية قد اخذ هذا الجانب بالحسبان.

في اواخر عام ١٩١٨ وصل الضابط الانكليزي الرائد نوثيل الى السليمانية حسب تعليمات السلطات البريطانية الاستعمارية و"الموافقة على رغبات" الكورد، وكان جوهر هذه التعليمات يتلخص في فرض النظام على المناطق الكوردية وخلق انطباع لدى السكان بأن

(١) Ghassemloo A.R. Kurdistan and Kurds Prague ،1965 p.44.

(٢) الحياة الدولية. ١٩٢٥ العدد ١، ص ٢٧.

(٣) Wilson A. Mesopotamia ،c.127.

انكلترا تتعاطف مع مساعي الكورد في الاستقلال القومي وبالتالي خلق ظروف مناسبة لترسيخ نفوذ انكلترا في هذه المنطقة العسكرية- الاستراتيجية والاقتصادية الهامة.

في تشرين الثاني عام ١٩١٨ اعترف نونيل بالشيخ محمود حكمداراً (حاكماً) على منطقة السليمانية، غير ان الموقف كان منذ البداية مشحوناً بالنزاعات بين الشيخ محمود من جهة والانكليز من جهة اخرى. وفي الوقت الذي كان الشيخ يسعى فيه الى استغلال الوضع الناشئ وتوسيع حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرته خطوة تلو الاخرى كي يبلغ ما كان يصبو اليه وهو اقامة الدولة الكوردية المنشودة وتوطيد اركانها، لم يجد الانكليز في ادارة الكورد الذاتية في السليمانية سوى خطوة تكتيكية لكسب الوقت في صراع معقد لأجل السيطرة على هذه المنطقة الهامة. كتب يوسف مالك وهو يتناول الاسباب التي دفعت بالانكليز الى الاعلان عن "استعدادهم الاعتراف بحقوق الكورد القومية" يقول:- "ادركت دول الحلفاء الكبرى انه ينبغي منح كوردستان ايضاً الاستقلال، الذي يطمح اليه الشعب الكوردي، هذا الاستقلال الذي سيضع حداً نهائياً للانتفاضات الكثيرة"^(١).

ويستأثر بالاهتمام موقف مختلف فئات السكان الكورد من وعود السلطات البريطانية حول منح الكورد الحكم الذاتي. فقط اضطر ارنولد ويلسون الذي كان واسع الاطلاع وفي القلب من الاحداث على الاعتراف بأن "الشكوك ظلت تحوم حول نوايانا النهائية، ولم تكن لدينا امكانية خلق جو من الثقة"^(٢). كما كتب موظف انكليزي اخر في كوردستان هو هاملتون يقول:- "لقد ادرك الشيخ بحسه الشرقي الذي لا يخطأ بأن سياستنا متقلبة وليست ثابتة"^(٣).

وكان شكل الصلات المتبادلة بين السلطات البريطانية وجهاز الادارة الكوردية الذاتية مصدراً للنزاع، وكان نونيل الذي قام بدور المندوب السامي في حكمدارية الشيخ محمود يشرف عملياً على نشاط هذا الاخير كله ويوجهه في ركاب السياسة البريطانية في المنطقة. وهذا ما كان يتناقض مع مصالح اوسع فئات المجتمع الكوردي تناقضاً صارخاً، والتي سلكت سبيل الاستقلال القومي والتطور المستقل.

(١) يوسف مالك. كوردستان او بلاد الكورد، ص ٢٥.

(٢) Wilson A. Mesopotamia ،C. 127.

(٣) Hamilton A.M. Road through kurdistan L. 1946. p.201

بعد ان فرضت السلطات البريطانية العسكرية والسياسية سيطرتها على كوردستان الجنوبية انتهجت سياسة مأكرة ومرنة، واخذت تعمل على ترسيخ مواقع الاقطاعيين ورجال الدين ادراكاً منها لأهمية اقامة صلات وثيقة مع اكثر العناصر رجعية وتخلفاً في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وقام المحتلون باجراء اصلاح زراعي في العراق انطلاقاً من مصالح القيادة الاقطاعية والتجار في المدن والشيخ الكبار، الذين نالوا حق امتلاك اراضي العشائر منذ عهد السيطرة التركية^(١). واصبح عبء الضرائب اشد وطأة من ذي قبل، وخلافاً عن السلطات التركية التي كانت عاجزة في احيان كثيرة عن جمع الضرائب في عدد من المناطق الكوردية والعربية، كان الانكليز يقومون بجباية الضرائب كلها ولم يجدوا مانعاً من اللجوء الى استخدام السلاح وحتى الطيران عند الضرورة^(٢).

انتقلت السلطة المحلية الى الانكليز بعد احتلالهم للعراق وكوردستان الجنوبية، وكان يتم فرض هذه السلطة من خلال ما يسمى بالضباط السياسيين. وسعت الادارة البريطانية في الوقت ذاته الى خلق انطباع لدى الناس وكأنها تراعي طموح الكورد الى الاستقلال القومي، لأنها كانت تتوقع نشوء نزاع شديد مستقبلاً بسبب السيطرة على ولاية الموصل. وحاول الاستعمار البريطاني استمالة "جميع الكورد الى جانبها وبذلك تصبح عملية حل مسألة الموصل اكثر يسراً"^(٣). كما لا يقل اهمية تلك الواقعة وهي ان القوات البريطانية المسلحة قد تمكنت بصورة من الحفاظ على سيطرتها في المناطق الكوردية والعربية التي وقف سكانها ضد استبدال النير العثماني بسيطرة الاستعمار البريطاني^(٤). واخيراً كان "تأثير الشعارات التحريرية لثورة اكتوبر على الجماهير الكوردية"^(٥) من العوامل القوية. ولهذا السبب اضطرت الادارة البريطانية على مهادنة الاستقلال الفعلي لعدد من المناطق الكوردية.

(١) كوتلوف ل.ن. الثورة الوطنية التحريرية في العراق، ص ١٨٦.

(٢) The Times. 08.11.1919.

(٣) كورد اوغلي. الكورد والامبريالية. نشرة اخبار الشرق الادنى، طشقند ١٩٣٢. العدد ٣-٤، ص ١١٥.

(٤) Gavan S.S. Kurdistan. Divided nation of the Middle East. L. 1958. p.20

(٥) القضايا الزراعية. موسكو، ١٩٣١ العدد ٩-١٠، ص ١٠٠.

وفي تشرين الاول عام ١٩١٨ تم تكليف الضابط السياسي نوئيل بانشاء "نظام ادارة يكون مقبولاً من الشعب". ونال ممثلو القيادة الكوردية في المناطق حق المحافظين المحليين، الذين كانوا يعملون تحت اشراف السلطات الانكليزية، ثم وضع الانكليز مخططاً لانشاء "كونفدرالية ما للعشائر في كوردستان الجنوبية"^(١) كانت الخطة البريطانية لاقامة عدد من المناطق الكوردية التي تتمتع بالحكم الذاتي ترمي الى هدف محدد. وحاول الانكليز، مستغلين الخلافات والصراع على السلطة بين عدد من الاقطاعيين الكورد ورؤساء العشائر ترسيخ هذه التجزئة وبالتالي توجيه ضربة قوية الى الحركة الكوردية التحررية- القومية في كوردستان الجنوبية كما ان هذه السياسة كانت ترمي الى "ضمان سيطرة انكلترا على ميسوبوتاميا" في ان معاً. فقد كتب وزير الخارجية البريطاني لشؤون الهند بهذا الشأن يقول:- "في ما يتعلق بكوردستان سيكون من الافضل، حسب رأينا، تشجيع اقامة فيدرالية لدول مستقلة التي تحارب بعضها بعضاً، لكنها لا تلحق الضرر بميسوبوتاميا" (بلاد ما بين النهرين).

وعلى هذا النحو انتهج الاستعمار البريطاني سياسة مأكرة ومنافقة في كوردستان الجنوبية، فمن ناحية قام بمنح الكورد حق "تقرير المصير"، بينما ارغمهم على القبول بهذا الشكل للحكم الاداري والسياسي بحيث يكون لديه امكانية الغاء هذه الادارة الذاتية الشكلية عند الضرورة من جهة اخرى.

وفي هذا الموقف تحديداً تم تنصيب الشيخ محمود حكمداراً على محافظة السليمانية بتاريخ ١ تشرين الثاني عام ١٩١٨^(٢). ثم شرع نوئيل بعد ذلك في اقامة نظام حكم في المناطق الكوردية الاخرى ينصاع للانكليز. وتسلسل الاحداث اللاحقة الضوء على نوايا الانكليز الحقيقية.

في ١ كانون الاول عام ١٩١٨ وصل المندوب السامي البريطاني في العراق ارنولد ويلسون الى مدينة السليمانية للقاء مع القادة الكورد وكما يبدو من قرائنتنا لمذكرات ويلسون كانت غاية زيارته الى السليمانية هو سر الميول المعادية للأتراك بين الكورد، الامر الذي كان له اهمية كبيرة لبريطانيا التي كانت حينذاك في حالة نزاع مع تركيا. فقد كتب يقول:- "اكاد لي القادة الكورد على ان سكان الريف سيقاومون عودة الاتراك بالقوة"^(٣).

(١) Gavan S.S Kurdistan ،c. 30.

(٢) Kinan Derk. The Kurds and Kurdistan. L. 1964. c.35.

(٣) Wilson A. Mesopotamia ،c. 129.

لقد اكدت زيارة ويلسون الى السليمانية ومفاوضاته مع القادة الكورد من جديد على عدم تطابق اهداف السلطات البريطانية السياسية- العسكرية من جهة، وقادة الحركة الكوردية من جهة اخرى. لكن الشيخ محمود ومن كان يحيط به كانوا يصدقون بأنهم يتمكنون تدريجياً من توسيع رقعة منطقة الحكم الذاتي الكوردية بعد ان يتم ضم اجزاء من كوردستان الاخرى اليها و "بدعم بريطاني" وعلى هذا النحو يحققون حلمهم المنشود وهو اقامة دولة كوردية مستقلة. وعرض الشيخ محمود وثيقة موقعة من ٤٠ زعيماً كوردياً على المندوب السامي هذا نصها:- " طالما عبرت حكومة جلالته عن استعدادها لتحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي وتود مساعدتها في ان تنال استقلالها، فإننا نتوجه كممثلين عن الشعب الكوردي الى حكومة جلالته بدعوى اتاحة الفرصة للشعب الكوردي للسير في طريق التطور السلمي تحت الوصاية البريطانية"^(١).

لقد كان الشيخ محمود "يطالب منذ قيام حكمداريته بولاية الموصل كلها ويعتزم اقامة دولة مستقلة، بيد ان مشاريع اقامة دولة كوردية مستقلة"^(٢) كانت في تناقض مع مصالح الاستعمار البريطاني، زد على ذلك ان الانكليز بعد ان وطدوا مواقعهم^(٣) " عملوا على تحديد مجال نفوذ الشيخ محمود واحتكروا السلطة في ايديهم. كما اقتطعوا بعض المناطق من الاراضي الواقعة تحت سلطته، والتي لم تكن كبيرة اصلاً، ولتحقيق مآربهم استغل الانكليز الصراع الداخلي بين القيادة العشائرية الكوردية. وفي نهاية كانون الاول عام ١٩١٨ انطلق نوئيل من السليمانية في جولة تفقدية زار فيها المناطق الغربية والشمالية من كوردستان الجنوبية.

وجرى تعيين الضباط السياسيين الانكليز في كويه، ورائيه، ورواندوز، اما "الموظفون الاتراك فقد ارسلوا الى هناك من حيث جاؤوا"^(٤).

ومن المهم التنويه الى ان سياسة الاحتلال البريطاني في كوردستان الجنوبية قد بانث عن عجزها منذ البداية، وسرعان ما أثارت استهجان الجماهير الشعبية، ولا سيما الفلاحين، الذين كانوا يعانون من عبء النظام الضريبي ومن المستوى المتدني للحياة

(١) المصدر السابق.

(٢) Edmonds. C.I. krds and arabs p.29.

(٣) كوتلوف ل.ن. الثورة الوطنية التحررية في العراق، ص ٨٣.

(٤) Wilson A. Mesopotamia ,c. 132.

بصفة عامة، كما اثارت هذه السياسة رد فعل سلبي من جزء مهم من "القيادة العشائرية-الاقطاعية، التي حددت سلطات الاحتلال من صلاحيتها"^(١)، وقد كان تحديد صلاحيات ممثلي الطبقة الاقطاعية- المالكه واضعاً بشكل خاص في "مناطق الفرات الاوسط ودجلة وكوردستان"^(٢) والتي لعبت دوراً هاماً في حياة البلاد السياسية قبل الاحتلال. لم يراع المحتلون البريطانيون حرمة الشعب ومشاعره القومية وانتهكوا كرامته ودمروا الاثار الحضارية. كتب المؤرخ العربي محمود موصللي يقول:- "كان الضباط المحتلون وحتى اصحاب الرتب العليا منهم ينهالون بالضرب على الشيوخ والاطفال من الكورد والعرب"^(٣). وحسب ما رواه أ. ويلسون فقد خابت امال الفلاحين الذين صدقوا في بادئ الامر بان "الانكليز سيضعون حداً لسلطة زعماء العشائر المستبدة عليهم"^(٤). دفع الاستياء الواسع للجماهير بالادارة البريطانية الى اتخاذ قرار يقضي بتحديد صلاحيات منطقة الحكم الذاتي في السليمانية على نحو واسع، وتقرر فرض نظام فيها كما هو عليه في المناطق المحتلة الاخرى"^(٥). وهذا ما كان يعني ان على "الادارة الذاتية للمنطقة الكوردية ان تزول قبل تطبيقها تطبيقاً كاملاً. وكانت بريطانيا تعلم ان اقدامها على هذه الخطوة سيواجه بالرفض من جانب الكورد، ولتنفيذ هذا الاجراء جرى استبدال نوثيل المندوب السامي البريطاني في السليمانية بواحد اخر اكثر خبرة وهو سون، الذي كان يعرف حياة الكورد وعاداتهم معرفة رائعة، كما كان يتقن اللغة الكوردية، وكان يعد "خبيراً ضليعاً لا يشق له عنان في الشؤون الكوردية" بصفة عامة. اشتد التوتر في منطقة السليمانية في تلك الايام، ووجد الشيخ محمود البرزنجي ان "ادارة الكورد الذاتية" اخذت تحمل طابعاً شكلياً، وليست لديه امكانية العمل، بصورة مستقلة لان الضباط السياسيون كانوا يحلون اهم المسائل.

(١) كوتلوف ل.ن. الثورة الوطنية التحريرية في العراق، ص ٨٣-٨٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Wilson A. Mesopotamia, c. 90.

(٥) Edmonds C.I. Kurds. and Turks and Arabs c.32

تحول استياء الجماهير في ربيع عام ١٩١٩ الى انتفاضة، ففي اوائل نيسان عام ١٩١٩ بدأت حركة عشيرة **گويان** المسلحة ضد سلطات الاحتلال البريطانية في منطقة زاخو، كما اشار الكورد في منطقة بارزان بقيادة احمد البارزاني^(١).

جرت هذه الاحداث في مرحلة لوحظ فيها نهوض النضال القومي التحرري في جميع اجزاء كوردستان، وبرزت نزعات توحيد جهود جميع القوى القومية لبلوغ الهدف الرئيس وهو اقامة دولة كوردية مستقلة. وابدى الكورد في كوردستان ايران وتركيا عن اهتمامهم الشديد بنضال اشقائهم في العراق وعن استعدادهم لتقديم المساعدة لهم في تحقيق السيادة القومية. وقدم زعيم عشيرة **ههورمان** في الاراضي الايرانية محمود خان دزلي مساعدة فعالة للشيخ محمود، وهو الذي قام في ٢ ايار عام ١٩١٩ باقتحام السليمانية ودشن بداية الحركة المسلحة ضد سلطات الاحتلال البريطاني. وفي ٢٣ ايار عام ١٩١٩ شن الشيخ محمود مع وحداته المسلحة هجوماً على مقر الضابط السياسي البريطاني **گرنيهاوز** في السليمانية واعتقله مع من كان معه. ورفع العلم الكوردي، الذي كان عبارة عن قماش اخضر يتوسطه هلال احمر^(٢)، على المبنى الاداري بدلا من علم سلطات الاحتلال البريطاني. وأعلن الشيخ محمود استقلال كوردستان الجنوبية وايد السكان الكورد نضال الشيخ وقدموا له دعماً معنوياً كبيراً.

ردّ الثوار الكورد على هجمات قوات الاحتلال البريطاني بنجاح، وقام الشيخ محمود بتوسيع دائرة نفوذه فوصلت قواته الى كركوك، وفي الطريق الى هذه المدينة دحرت قواته في مضيق تاسلوجة الجبلي وحدة من القوات البريطانية مزودة بأحدث انواع الاسلحة والسيارات المصفحة. وادت نجاحات الثوار الى مشاركة قوى جديدة في الحركة. كتب الضابط الانكليزي ادموندز، الذي شارك في هذه الاحداث يقول:- "انضم عدد كبير من

(١) ميتشا شفيلي أ.م العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص ١٩٣.

(٢) Edmonds C.I. Kurds. and Turks and Arabs c. 32.

المتمردين الى الشيخ محمود، بل وثارَت العشائر الكوردية على الجانب الاخر من الحدود في ايران ضد حكومتها، وهي تطالب بالانضمام الى الدولة التي يقودها الشيخ محمود^(١). اتخذت السلطات البريطانية تدابير فاعلة للقضاء على الحركة الكوردية، وعهد بهذه المهمة الى تيودور فريز قائد الوحدة العسكرية الثامنة عشر. وسرعان ما اندلعت الانتفاضة في منطقة **جمجمال** شمال مدينة السليمانية ضد الانكليز. وقدم محمد جباري الذي كان يشرف على ١٢ قرية مساعدة كبيرة الى الشيخ محمود البرزنجي، وقاد عبدالله عسكار^(٢) انتفاضة سكان عشر قرى كوردية في منطقة قلعة سيوكه. ومما يؤسف له ان نضال الكورد في سبيل الاستقلال الوطني لم يتكلل بالنجاح، ولا يعود سبب ذلك الى سياسة الاستعمار الغربي والبريطاني بوجه خاص وحده، او الى سياسة تركيا وايران، او سياسة الدولة العراقية التي تكونت حديثاً. وينبغي ان نبحث عن سبب ذلك في كردستان ذاتها ايضاً. ففي مثل هذا الموقف الخطير عندما تمت المجازفة باستقلال شعب كامل، كانت وحدة اعمال جميع القوى القومية ترتدي اهمية كبيرة. إلا ان مجموعة من زعماء العشائر الكوردية قد وضعت في هذا الظرف الخطير مصالحها الطبقيّة الضيقة فوق المصالح القومية العامة كما ان جماهير الفلاحين كانت احياناً اداة في ما يقوم به الزعماء من أعمال معادية لمصالح الكورد القومية. ولعبت هذه العناصر اكثر من مرة دوراً حاسماً في العمليات العسكرية ضد الشيخ محمود البرزنجي وانصاره. وفي ١٨ حزيران عام ١٩١٩ وقعت في منطقة دربند بازيان معركة بين قوات فريز البريطانية وقوات محمود البرزنجي، وكان لتفوق الانكليز في العدد والعدة، وخيانة الاقطاعي الكوردي مشير حمه سليمان، الذي رافق الانكليز، بجيلة، عبر المضيق الجبلي الى مؤخرة الثوار، الاثرا الحاسم في تحديد مصير المعركة كما كان لإصابة الشيخ محمود في بداية المعركة بجراح اثر غير قليل. واحتلت وحدة من الجيش البريطاني الثانية والثلاثين، بقيادة دونهين السليمانية، وتم اعتقال محمود البرزنجي، فأرسل الى بغداد تحت حراسة مشددة واخذت مقاومة الثوار الكورد وعلى الرغم من توجيه ضربة حاسمة الى

(١) المصدر السابق.

(٢) الارشيف المركزي في الاتحاد السوفياتي.

قوات الكورد الاساسية فقد احتاجت قوات الاحتلال البريطاني الى ما لا يقل عن " ستة اسابيع لقمع وحدات الكورد في الجبال"^(١).

قامت وحدات القوات البريطانية قبل اواخر عام ١٩١٩ " بتمشيط" مناطق العمادية، وعقرة وبارزان، وتكبدت خسائر فادحة في اثناء الاشتباكات مع الكورد ورغم اخماد الانتفاضة ظل الوضع متوتراً في كوردستان. واثار "نظام النهب والاضطهاد الوحشي في كل مكان، الذي فرضته سلطات الاحتلال استياء شديداً بين الجماهير الواسعة. وليس من قبيل الصدفة ان ادارة شؤون الهند توجهت في اعقاب قمع انتفاضة الكورد خطياً في ٢٤ آب عام ١٩١٩ الى المندوب السامي البريطاني ويلسون وسألته " فيما اذا كان يرى مناسباً استدعاء مستخدمينا من هناك في الوضع الحالي وترك الكورد وشأنهم"^(٢)، ولكن كما بينت التجربة لم يعتزم الانكليز ابدأ ترك الكورد وشأنهم، بل بالعكس فقد كانت ثورة الشيخ محمود ذريعة مناسبة للانكليز لاعادة النظر في مناطق نفوذهم و "توسيع رقعة الاراضي الواقعة تحت سيطرة بغداد المباشرة" والان لم يجز الحديث عن الادارة الذاتية فقد اعلن ممثل الحكومة البريطانية بهذا الشأن في البرلمان قائلاً:- "الحكومة في غاية الرضى من الاجراءات التمهيدية للادارة السياسية" ولا ترى ضرورة في اجراء اية تغيرات"^(٣). وهذا كان يعني الغاء تلك الحقوق المنقوصة في ادارة الكورد الذاتية، التي منحت لهم في نهاية عام ١٩١٨.

وهكذا باءت اول محاولة قام بها محمود البرزنجي لنيل حق تقرير مصير كوردستان بالفشل، لقد منيت ثورة الكورد بالفشل لأنها:-
اولاً:- لم تصبح ثورة كوردية شاملة رغم ما اتخذته من نطاقات واسعة، ومما عرقل ذلك، هو الخلافات في صفوف القيادة الكوردية العليا، ووضع كوردستان المجزأ، ففي كوردستان الجنوبية نفسها كانت الثورة في مناطق دون الأخرى.
ثانياً:- غياب هدف سياسي واضح المعالم، الذي جعل نضال الكورد نضالاً لا يتسم بالحزم.

(١) Arfa Hassan. The Kurds A Hisstorical and Political study L. 1966 ، p.112.

(٢) Wilson A.T. Mesopotamia ، c.142.

(٣) المصدر السابق.

ثالثاً:- كان على الكورد القتال ضد القوات البريطانية الكثيرة العدد والمزودة بالتكنيك العسكري الحديث، في حين ان الكورد كانوا مزودين بأسلحة خفيفة ولم يتمتعوا بأي دعم خارجي. اضع الى ذلك ان الموقف كان في اثناء احداث عام ١٩١٩ هادئاً في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق مما اطلق العنان للأنكليز العمل بحرية في كردستان.

ورغم اخفاق الثورة كانت لها اهمية كبيرة في كردستان الجنوبية للنهوض بالحركات الكوردية القومية- التحررية. وساعد قيام الثورة في كردستان العراق على التوجيه الصحيح للشعب وفي وقت لم يكن العراق فيه محتلاً من القوات البريطانية وحسب، بل وكانت لدى السكان بعد اوهاماً بشأن، الدور التحرري للدول المنتصرة. وكانت الثورة بمثابة مقدمة لحركة الشعب العراقي الوطنية التحررية في عام ١٩٢٠. ولعبت هذه الحركات دوراً كبيراً في نضال جماهير البلاد لاحقاً (الكورد والعرب على حد سواء) ضد المحتلين^(١). ولم تكن للثورة في كردستان الجنوبية "اهمية قومية شاملة للكورد العراقيين فحسب، بل وللکورد الايرانيين، الذي انضموا، الى الشيخ محمود^(٢)".

وهكذا انتهت المرحلة الاولى من نضال الكورد في سبيل تقرير المصير القومي بالاخفاق، لكن كانت تلوح في الافق نذير عاصفة وشيكة الوقوع مرتبطة بطموحات الكورد في نيل الاعتراف بحقوقهم القومية. فقد كانت وراء عقدة الموصل مجموعة من الدول والقوى التي كانت مصالحها متناقضة. وكان الشيخ محمود البرزنجي، الذي حاول استغلال تناقضات الاطراف المختلفة لصالح القضية الكوردية، لم يحقق ذلك وحسب، بل وارتكب اخطاء الحقت ضرراً بالقضية الكوردية الى حد معلوم. واتسم عدد من خطوات الشيخ محمود بالتسرع دون ان يأخذ بالحسبان الوضع الداخلي والدولي. وهذا ما يتعلق بشكل خاص بموعد خطة البدء بالكفاح المسلح الذي لم يكن مناسباً تماماً.

ادت الثورة الكوردية في ادخال مخططات الاستعمار البريطاني الى كردستان العراق. ورغم ان سلطات الاحتلال قد اتخذت موقفاً عدائياً من كل شكل من اشكال ظهور الحركة الوطنية التحررية بما فيها الكوردية في الشرقين الاوسط والادنى، فان وجود حركة

(١) كوتلوف. ل.ن. الثورة الوطنية- التحررية في العراق، ص ١٠٦.

(٢) تاريخ الحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطني، الجزء الثاني، موسكو، ١٩٦٢. ص ٤١٠.

كوردية قومية "تحت اشرافهم" كان مكسباً لها وبمثابة وسيلة للضغط على تركيا الكمالية والادارة العراقية الجديدة. وفي الحالة الاولى كان لأجل حل قضية الموصل لصالحها، وفي الثانية لارغام الاوساط الحاكمة في العراق السير في ركاب السياسة البريطانية. إلا ان التجربة اظهرت ان مساعي الاستعمار البريطاني في استغلال حركة التحرر الكوردية لصالحه لم تكن مهمة يسيرة. وما قام به الشيخ محمود من اعمال كان تعبيراً عن طموحات فئات واسعة من السكان الكورد، التي كانت تسعى الى نيل الاستقلال القومي. كتب ايراندوست بهذا الشأن ما يلي:- "ان الحركة الكوردية القومية التي اعتمد عليها اللورد كيرزون، اخذت تتطور تطوراً مستقلاً، وهي تتعقب اهدافها الخاصة، التي تختلف عن نهج الحفاظ على المصالح البريطانية في مسألة الموصل اختلافاً تاماً"^(١).

في ٢٢ اب عام ١٩١٩ ارسل الوزير البريطاني لشؤون الهند برقية الى المندوب البريطاني في العراق جاء فيها:- "كانت حكومة صاحب الجلالة تظن ان سكان كردستان الجنوبية سيكونون اوفياء لها، ولهذا السبب وافقت على اقامة مناطق لها ادارتها الذاتية، لكن تبين ان مثل هذا الرأي لم يكن له مايرره، لأن السكان عوضاً من ان يرحبوا بالنفوذ البريطاني، كانوا في استياء شديد بحيث ان مراقبة تحركاتهم احتاجت الى انشاء سكك حديدية استراتيجية"^(٢). ولم تخف السلطات البريطانية من ان مشاريع بناء خطوط حديدية في كردستان تملئها اغراض عسكرية وهذا ما ذهب اليه ارنولد ويلسون عندما تحدث عن اهداف بناء الخط الحديدي لربط (كفرى- كركوك) وكتب يقول:- "مهما تكن فائدة هذا الخط، فأن بناءه يملئه اعتبارات استراتيجية محضة وكعامل رئيسي لتهدئة كردستان الجنوبية والاحتفاظ بها"^(٣).

عقب اخماد ثورة الكورد مثل قائدها الشيخ محمود امام المحكمة العسكرية الميدانية البريطانية، وحسب مارواه شهود عيان فإنه كان رابط الجأش، معلناً ان المحكمة العسكرية البريطانية لا تمتلك الصلاحيات لحاكمته، و أعلن في اثناء المحاكمة انه "حارب ضد الانكليز حسب قانون حق النضال في سبيل استقلال شعبه وحرية، الذي اقره الحلفاء" وانه "ضحى وسوف يضحى بكل ما لديه لما فيه خير الكورد وكوردستان"^(٤). وكما كان

(١) ايراندوست. الصراع على الموصل. الحياة الدولية. ١٩٢٤، العدد ٤-٥، ص ٩٩.

(٢) Gavan S.S. Kurdistan, c. 30.

(٣) Wilson A.T. Mesopotamia, c.143.

(٤) كمال مظهر احمد الحركة القومية التحررية في كردستان العراق، ص ٨٠.

متوقفاً لم تأخذ سلطات الاحتلال البريطاني ما قدمه الشيخ محمود من حجج بعين الاعتبار وحكمت عليه المحكمة بالاعدام شنقاً. إلا ان السلطات البريطانية استبدلت حكم الاعدام بالسجن لمدة عشر سنوات في الهند خشية اثاره رد فعل غير مرغوب فيه من جانب الجماهير الشعبية الكوردية.

كما ادت الحركة الكوردية التحررية- القومية والموجهة ضد الاستعمار البريطاني والواسط الشوفينية في العراق الى تقوية الحركة القومية في اجزاء كوردستان الاخرى^(١) ايضاً ووجدت الاحداث الثورية الجارية في روسيا السوفياتية تربة صالحة لها في ظروف الاستياء الجماهيري. وألهمت الهزيمة التي لحقت بتدخل الدول الاستعمارية الكبرى في روسيا السوفياتية الوطنيين الكورد والعرب للنضال في سبيل الاستقلال الوطني. ومن الطبيعي ان تثير "انتشار افكار البلشفية" قلق السلطات البريطانية في كوردستان الجنوبية. كتب احد الموظفين الانكليز وقد استبد به القلق ما يلي:- "تنتشر بذورالبلشفية في مسيوبوتاميا والهند بصورة لا يقل عن انتشارها بين الاتراك"^(٢).

وتشير الوقائع الى أنه رغم بعد كوردستان العراق عن روسيا السوفياتية وعزلتها وغياب وسائل الاعلام العادية كان السكان الكورد على علم بما كان يجري من احداث ثورية، الأمر الذي صب الزيت على نار النضال التحرري. وهذا ما تشهد عليه رسائل وأخبار العاملين الانكليز في كوردستان العراق. ففي نهاية عام ١٩١٩ استلم المندوب السامي البريطاني ويلسون رسالة من وكيله السياسي العسكري والتابع له سون، الذي كتب فيها يقول:- "لا ينبغي ان يغيب عن اذهاننا إمكانية نشوء وضع معقد في كوردستان اخذين بالحسبان نجاحات البلاشفة في الفترة الاخيرة"^(٣). ثم كتب سون من السليمانية وهو يتناول اخطار قيام حركات كوردية جديدة وما يترتب على ذلك من امكانية انتشار "افكار البلشفية" قائلاً:- "مما يؤسف له ان اسم البلشفية ومبادئها يصبحان معروفين (على الأرجح) من خلال الصحيفة الصادرة في كركوك المنتشرة على نطاق واسع"^(٤).

(١) Gantner s. Le mouvement National Kurd- Orient. P. 1964- 1965, N32-33, p. 54

(٢) Bell Gertrude. The Letters of Gerturde Bell. Vo 11, L., 1927, p. 485

(٣) Wilson A. T. Mesopotamia, p. 144-145

(٤) المصدر السابق

كان العراق في هذه المرحلة احد مراكز الاسناد انطلقت منه دول الائتلاف للتدخل في ماوراء القفقاس وآسيا الوسطى، ولهذا فإن الشعب العراقي، بعربه وكورده، كان يرى في هزيمة المتدخلين في بلاد السوفييت هزيمة لمن كان يضطهدهم. لقد اهتمت نجاحات القوى الثورية في ماوراء القفقاس الوطنيين العراقيين في نضالهم من اجل الاستقلال^(١).

(١) ثورة اكتوبر وشعوب الشرق. موسكو، ١٩٥٧، ص ٣١٧

الفصل الثاني

قيام نظام الانتداب في العراق والحركة الكوردية القومية- التحررية

جاءت نهاية المرحلة الاولى من نضال الكورد في سبيل الاستقلال الوطني متزامنة مع وضع المخططات الجديدة للدول الاستعمارية الكبرى الرامية الى تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الاوسط، ففي نيسان عام ١٩٢٠ انعقد مؤتمر الدول المنتصرة في سان ريمو، الذي ناقش تحديد مناطق النفوذ الاستعماري للدول الكبرى تحت شكل الانتداب وبين قرار المؤتمر حول فرض نظام الانتداب البريطاني والفرنسي على العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ان الاستعمار البريطاني لم يكن يعتزم الوفاء بوعوده في منح الاستقلال للدول العربية.

اثار فرض نظام الانتداب على العراق موجة من السخط والاستياء، وتشكلت لجنة خاصة قدمت احتجاجاً الى السلطات البريطانية. ورداً على ذلك نشرت السلطات البريطانية بياناً جاء فيه ان نظام الانتداب يقضي باقامة دولة عراقية مستقلة تحت وصاية بريطانيا، التي تأخذ على عاتقها حماية امنها الخارجي والاستقرار الداخلي في البلاد^(١). وفي حزيران قام ويلسون بزيارة الى الموصل وكركوك، والسليمانية، مؤكداً في كل مكان ان بوسع الكورد الاطمئنان على مطالبهم.

لم تبعث هذه التأكيدات وماتلاها الطمأنينة في نفوس الوطنيين الكورد والعرب، وانتشر الاستياء على نطاق بين صفوف السكان. واندلعت ثورة وطنية- تحررية قوية بعد قيام حركات الكورد والعرب. وعلى الرغم من التدابير الفعالة التي اتخذها الانكليز فإن الثورة التي اندلعت في ٢ تموز عام ١٩٢٠ في تلعفر لم تنتشر في المناطق العربية بسرعة النار في الهشيم فحسب، بل وفي المناطق الكوردية مثل كركوك والسليمانية، واربيل

(١) بيليايفتش ي. الحركة الوطنية- التحررية في العراق والاستعمار البريطاني- الشرق الثوري ١٩٣٠، العدد ٩-١٠، ص ٦٩.

وغيرها. وقادة ثورة العراقيين منظمين هما: "الاخطل العراقي" و "حرس الاستقلال". وقادت هاتان المنظمتان النضال في سبيل الاستقلال الوطني، لكنهما وقفتا في الوقت ذاته ضد منح الكورد اي شكل من اشكال حقوق الادارة الذاتية، واعتبرت ان "المناطق التي يسكنها الكورد يجب ان تنضم الى الدولة العراقية"^(١). ولم يكن هذا الموقف هو الاخير الذي جعل الكورد يتخذون جانب الحيطة والحذر من مشاريع نضال القوى العربية القومية وآفاقها، الامر الذي كان يخدم موضوعياً مصالح الاستعمار البريطاني. ولهذا السبب لم يجد برنامج المنظمتين المذكورتين أنفاً ومطالبتهما تأييداً لها في كوردستان الجنوبية، حيث اتخذت قيادة الحركة الكوردية بدورها موقفاً مناقضاً ازاء النضال في المناطق العربية من العراق.

ومع ذلك فان قيام الحركات في المناطق الكوردية ضد الانكليز قد زاد من وضع المحتلين تعقيداً. وعندما سيطر المحتلون في منتصف اب عام ١٩٢٠ على المراكز السكانية في حوض نهر ديال، قام السكان بحركتهم المسلحة في المناطق الكوردية المجاورة. وفي ١٤ اب ثار الفلاحون في قزلباط، وحرروا منطقتهم من الاحتلال وامتد لهيب الثورة الى خانقين، وقطع الثوار الطرق الرئيسية التي كانت تصل عبرها الوحدات البريطانية المحتلة من ايران الى مناطق كوردستان الجنوبية. كتبت الصحافة البريطانية في ذلك الوقت وهي تصف لوحة النضال التحرري في العراق تقول:- "تحول لهيب الحرب من المنطقة العربية الى كوردستان الجنوبية، ووقعت الخطوط الحديدية في كفرى تحت سيطرة المتمردين، في حين ان مراكز البوليس في كفرى، وكركوك والسليمانية كانت مذعورة مثل الجيش الفارسي الشمالي، رغم توفر الفرصة لديها للانتقال عبر الموصل وبغداد....."^(٢). وثار عشيرتا **ههورامان** ودلو بالقرب من حلبجة في منطقة السليمانية وتمكنت الحامية البريطانية من التنكل بالثوار بفضل ما قدمه الاقطاعي الكوردي بابكر آغا من دعم.

كما ان قيام عشيرة سورجي قد زاد تعقيداً من وضع المحتلين الذين ارتأوا استغلال وحدات المرتزقة بزعامة الاقطاعيين الخونة ضد الثورة في منطقة باتاس، لكن هذه الوحدات رفضت في اللحظة الحاسمة الانصياع لإدارة زعمائهم الخونة. واعترف النقيب

^(١) المصدر السابق.

^(٢) Times. 23.08.1920.

هاي انه بفضل ما قدمه الاقطاعيون من امثال خورشيد آغا وأحمد أفندي من خدمة ظلت سلطته باقية في اربيل. وكتبت صحيفة فرنسية ان "الاضطراب في ضواحي الموصل بلغ حده"^(١). ووجهت وحدات المقاتلين الكورد ضربات مؤثرة الى المحتلين في معظم مناطق كوردستان الجنوبية بدءاً من زاخو وحتى السليمانية^(٢). ولولا غياب التنسيق بين المناطق الكوردية الثائرة وعداء الدوائر الاقطاعية المالكة المتنافسة لكان من المستبعد ان يتمكن الانكليز من الخروج من هذا الوضع.

بلغت الثورة في نهاية اب وأوائل ايلول ذروتها في العراق، "وحافظت السلطات على الاتصال بين بغداد وكوردستان بفضل الراديو والطائرات وحدها"^(٣) وليس من قبيل الصدفة انه حتى الصحافة البورجوازية في انكلترا قد وجهت انتقاداتها الى سياسة الحكومة البريطانية، فقد كتبت صحيفة "مورنينغ بوست" تقول:- "ان كانت الحكومة تتحمل وزر نشوء ظروف كهذه، التي لا مناص منها، فإن ذلك يكمن في ما قامت به من مغامرة في ميسوبوتاميا تحديداً"^(٤).

راحت مجموعة من الصحف البريطانية تسلط الضوء على الاسباب الحقيقية للأحداث العاصفة في كوردستان، مؤكدة على الطابع المستقل للنضال الذي يخوضه الكورد، وبالتالي دحضت الرواية حول الجذور الاجنبية العميلة للحركة. وفي هذا السياق يستأثر بالاهتمام ما نشرته صحيفة بريطانية بتاريخ ٢٤ اب عام ١٩٢٠ التي كتبت تقول:- "ينطوي مأساوية الموقف على طابع هزلي بعض الشيء..... لدى التفكير بأن مهمتنا الرئيسية هي الرغبة في اخضاع شعب لقوانيننا الذي برهن لنا بجلاء تام انه لا يحتاج اليها"^(٥).

بعد ان ضاعف الانكليز من عدد قواتهم الى ثلاثين الف جندي، مستغلين غياب التنسيق في الاعمال المشتركة بين العرب والكورد في سبيل التحرر القومي تمكنوا اخيراً من اخماد بؤر النضال الرئيسية المعادية للاستعمار. وعلى الرغم من فشل ثورة العشرين في العراق، فقد كانت لها اهمية كبيرة لصير الشعب العراقي. فقد ارغمت المحتلين على

(١)Timps 22.08.1920.

(٢)Times. 06.10.1920.

(٣) كوتلوف ل. ن الثورة الوطنية- التحررية في العراق، ص ١٤٠

(٤) The Morning post. 21.03. 1920

(٥) نشره وزارة الخارجية، ١٩٢٠، العدد ٣٦. ص٤٢.

التخلي عن نواياهم في استعمار العراق كله. وفي ما يتعلق بمشاركة الكورد في النضال المعادي للاستعمار، فإن أهميتها تتحدد في نمو الوعي القومي والطبقي لدى الكورد. طرأت بعد احداث عام ١٩٢٠ تغيرات على طبيعة النضال التحرري في كوردستان الجنوبية ولوحظ ضعف الصلة المتزايدة بين الحركتين العربية في البلاد من جهة، و الكوردية من جهة اخرى.

ردت القوى البورجوازية- الاقطاعية في العراق والتي تزعمت نضال الشعب العراقي المعادي للاستعمار، شأنها في ذلك شأن الحركة الكمالية في تركيا، سلباً على ما تقدمت به الاقليات القومية من مطالب بشأن الاعتراف بحقوقها في سبيل حق تقرير المصير القومي. وقد استغل الانكليز هذه العقدة في العلاقات الكوردية- العربية. وبعد الاحداث التي جرت في أوائل العشرينات في العراق فإن الاحداث في العراق العربي وفي كوردستان الجنوبية حملت بصمة معينة لهذا الموقف، التي تجلت فيما يلي. رغم ان العراق لم ينل الاستقلال فان اقدام بريطانيا على مساومة مع قادة البلاد حول انشاء جهاز دولة في العراق العربي واشكال ادارته قد ادى الى تهدئة المشاعر والى حتما في المناطق العربية، لكن هذه الواقعة قد اثارت رد فعل عكسي تماماً في كوردستان وراحت القوى الكوردية- الديمقراطية القومية التي كانت تناضل اساساً ضد هيمنة الاستعمار البريطاني تصطدم مع النظام الملكي في العراق، الذي لم تكن لديه اية رغبة في الاعتراف بحقوق الكورد القومية. واتخذت قضية ولاية الموصل، او المسألة الكوردية طابعاً دولياً على الفور، لأن مجموعة من الحكومات المجاورة وفي المنطقة على حد سواء كانت مهتمة بنهاية هذا الصراع. وكان النضال الذي يخوضه الكورد في سبيل التحرر القومي يجري في وضع صعب، استغلت فيه الدول الكبرى ودول الشرقين الاوسط والادنى الاهداف العادلة لهم بمثابة غطاء لأغراضها المعادية للشعب. وكما حدث مراراً فقد اصبح الكورد وقضيتهم عملة صرف في المؤامرات الدولية للقوى التي اتينا على ذكرها.

سعت الدول الاستعمارية الكبرى ولاسيما انكلترا الى تنفيذ مخططاتها التوسعية مستغلة "حقوقها كدول منتصرة"، ولتحقيق هذه الغايات لم يستغل الاستعمار البريطاني ثمار انتصاراته في الحرب فحسب، بل واستياء الاقليات القومية من النير العثماني البغيض وهذا الجانب كان يخص الكورد والى حد معلوم.

وجاءت وعود الكماليين المتناقضة حول الاعتراف بحقوق الكورد القومية في هذه المرحلة تحديداً، لكن الكماليين فيما بعد غيروا من سياستهم في المسألة الكوردية تغييراً شديداً وذلك بعد ان وطدوا من مواقعهم، في البلاد واصبحت وعودهم بشأن احترام حقوق الكورد القومية في طي النسيان، والاكثر من ذلك ان الدوائر التركية الحاكمة قد ذهبت الى حد نفي وجود الشعب الكوردي كوحدة عرقية مستقلة وضد منحه ولو اي حق من حقوق الادارة الذاتية الداخلية.

في ١٥ آذار عام ١٩٢١ انعقد مؤتمر في القاهرة بمبادرة من وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، نوقش فيه عدد من المسائل المتعلقة بالعراق. واحتلت "المناطق الكوردية الواقعة ضمن الاراضي المنتدبة" مكاناً خاصاً، واتخذ قراراً حول المسألة الكوردية، والذي تميز بالغموض والواربة، والاهم فيه هو وجود امكانية امام سلطات الاحتلال البريطاني القيام بمناورة واسعة تبعاً للظروف والمواقف المحددة. وقد تجلى هذا الغموض والواربة وبوضوح في العبارة الاخيرة من القرار والمتعلقة بالاجراءات بشأن تحقيق امانى السكان الكورد في ما يتعلق "بانضمامهم الى العراق مستقبلاً او الانضمام عنه"^(١) من الواضح ان الصيغة الاخيرة لم تترك الكورد وحدهم، والذين كانوا يناضلون في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية في حالة تبعية، بل والدولة العراقية الحديثة العهد، التي يجب ان تكافئ بانضمام ولاية الموصل اليها على "سلوكها المثالي" ووفائها للانكليز. وتقرر في المؤتمر اعلان العراق مملكة تحت الانتداب بزعامه الامير فيصل الهاشمي الموالي للانكليز. وتم اصدار بيان اضافي حول ان "المنسوب السامي البريطاني سيقوم بنفسه بدراسة المسألة الكوردية"^(٢) وذلك لتهدئة الجماهير الكوردية.

في ٢٣ حزيران عام ١٩٢١ وصل الامير فيصل الى العراق، وفي ٢١ تموز قام المجلس الاداري العراقي بتنصيبه ملكاً على البلاد، ومن ثم عرض هذا القرار على الاستفتاء. ومن المهم الاشارة الى انه رغم مشاركة زعماء السكان في البلاد بصورة اساسية في الاستفتاء فانه اضيفت مع ذلك مقترحات مختلفة الى القرار ولا سيما طرح مطلب اجلاء

(١) The Letters of Gertrude Bell ،c.430.

(٢) Longrigg st. Iraq ،1900 to 0950 A Political ،social and Economic History. L. 1953. c.130.

القوات المسلحة البريطانية، وطالبت مناطق عديدة بعقد اجتماع للجمعية التأسيسية في غضون ثلاثة اشهر^(١).

وقفت فئات واسعة من سكان كردستان الجنوبية ضد قيام حكم الاسرة الهاشمية الموالية للانكليز في العراق. ووجدت الجماهير الكوردية في "تنصيب" فيصل ملكاً على العراق واستلام انصار "العهد الجديد" زمام السلطة "الوطنية" في البلاد، والذين يرفضون كل شكل من اشكال الاعتراف بحقوق الكورد القومية دليلاً على تجاهل مثلهم القومية. وأظهرت نتائج "الاستفتاء" بوضوح الفارق بين الميول السائدة في المناطق العربية من جهة، وفي المناطق الكوردية من جهة اخرى.

وكان التباين جلياً. واذا كان التصويت في المناطق العربية مرفقاً بطلب اخراج القوات الاجنبية من البلاد، فإن اللوحة في كردستان كانت مغايرة. ففي الموصل، حيث كان الكورد يشكلون الاكثرية في ذلك العهد، تمت الموافقة على القرار بصفة عامة، شريطة "ان يتم احترام حقوق الكورد والاقليات القومية الاخرى"^(٢).

وفي كركوك وقف السكان ضد ترشيح فيصل، وطالبوا بتأجيل التصويت لمدة عام وتشكيل الحكومة الكوردية. في السليمانية تمت مقاطعة الاستفتاء، اذ ان السكان رفضوا كل شكل من اشكال الوحدة مع العراق^(٣). اضم الى ذلك ان الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود برزنجي دعا مع ممثلي القوى العربية والكوردية المناوئة للانكليز الشعب الى مقاطعة الاستفتاء وطالب بعودة الشيخ محمود البرزنجي واقامة منطقة حكم ذاتي تحت زعامته.

أعلنت سلطات الاحتلال البريطاني التي قامت بتزوير نتائج الاستفتاء بأن "٩٦% من المقترعين قد صوتوا لصالح تنصيب فيصل ملكاً على العراق"^(٤). وكان تزوير الاستفتاء واضحاً للعيان، فقد كتب عن ذلك لاحقاً ممثلوا الإدارة البريطانية ذاتها، فقد كتب لونغريغ مثلاً، ان "من المستبعد ان تكون هذه النتائج صحيحة"^(٥).

(١) محمود الدرّة. القضية الكوردية والقومية العربية، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٣.

(٢) Erskine Beatrice King faisal or Iraq L. 1933. C.178.

(٣) ليفين. ي العراق. موسكو، ١٩٣٧. ص ١١٦.

(٤) Erskine Beatrice king faisal of Iraq L. 1933. C178.

(٥) Longrigg st. Iraq C.135.

جرى تتويج فيصل في ظروف استياء واسعة في العراق ولاسيما في كردستان الجنوبية، ومما يستأثر بالاهتمام هو انه لم يحضر ممثل واحد عن كردستان في اثناء مراسم التتويج، فكما كتبت صحيفة بريطانية "ديلي هيرالد" تقول:- "توج الملك سرأ في ساحة بين الابنية الخشبية. وحضرت مجموعة من القادة الانكليز وانصاره. ووقفت خلف ظهره مجموعة من المشاة الانكليز يحملون الحراب في ايديهم. كان ذلك تتويجاً رمزياً. فلم يستند عرش فيصل على ارادة الشعب الحرة، انما قام بفضل حراب الحامية البريطانية، فقد كان فيصل ملكاً يعمل بايعاز من الاخرين، لطيف المعاملة له شخصية ضعيفة ومن المناسب ان يصبح منفذاً لارادة تشرشل وأنصاره"^(١).

وعقب تتويج فيصل ملكاً على العرش شرع الانكليز في تشكيل جهاز الدولة، وجرى اشراك اولئك الشيوخ والاقطاعيين، وتلك العناصر التي برهنت على وفائها للوصاية البريطانية في هذه العملية. وجرى تقسيم البلاد الى الوية بدلا من الولايات السابقة، وكان المتصرف يترأس كل لواء، كما تحول الضباط السياسيون السابقون الى مستشارين، لكنهم تحديداً واصلوا يحلون المسائل الهامة.

كان لقيام الحكم الملكي في العراق و" تشكيل الدولة العراقية الوطنية" اهمية ثنائية للاستعمار البريطاني، فقد ادت هذه الخطوة الى تهدئة المشاعر بين السكان العرب في البلاد، ووضع حداً نهائياً لنظام الاحتلال البريطاني العسكري شكلياً، وتشكل جهاز الدولة من "القوى العربية القومية" لقد جعلت الحكومة البريطانية حياتها اكثر يسراً لأنها اعتمدت على تأييد الاقطاعيين والشيوخ الاوفياء لها، الذين كانت تتوفر لديهم امكانية اكبر للايحاء بفكرة "الاستقلال الوطني" للجماهير العربية و "الطابع القومي" للدولة المشكلة. وفي ما يتعلق بكوردستان فان مشاعر السكان توترت اكثر من ذي قبل، واصبحت لدى فئات واسعة من المجتمع الكوردي قناعة بأن النظام الجديد والاستعمار البريطاني لا يرغبان في منح الكورد حق تقرير المصير القومي، وبهذا الشكل سيظل الكورد محرومين من حقوقهم القومية المشروعة.

كتب المؤرخ الفرنسي ب. فرنيه يقول:- "اثارت مخططات الملك الهاشمي قلقاً عميقاً لدى الاقلية الكوردية"^(٢) ولهذا السبب ظل الوضع في كردستان متوتراً للغاية. فقد كان

(١) Daily Herald 03.01.1922.

(٢) Vernier B. L' Iraq ،c.181.

كورد **ههورمان** بزعامة محمود خان في نزاع مسلح دائم مع السلطات البريطانية على الحدود العراقية. الايرانية، وفي منطقة شهرزور "قام السكان المحليون بطرد الموظفين الانكليز الذين ارادوا فرض الضرائب عليهم وجبايتها"^(١)

في كانون الاول عام ١٩٢١ نشرت الصحافة البريطانية نبأ رسمياً لوزارة الحربية البريطانية حول "بداية اعمال فوضى جديدة في كوردستان"^(٢)، وفي الوقت ذاته رفض عدد كبير من سكان القرى الكوردية في منطقة رانية دفع الضرائب، واستعدوا للقيام بحركة مسلحة، وعم الاستياء مقاطعة راوندوز، فقد ارغمت وحدات الفلاحين المسلحين فيها القوات الانكلو- عراقية على مغادرة المنطقة، واثارت الاحداث التي وقعت على الحدود التركية قلق السلطات البريطانية، التي ارسلت، بصورة عاجلة، وحدة مسلحة تزيد عددها على ١٠ الاف شخص الى هناك^(٣). وازداد الوضع في رانية تفاقمًا، وكانت الوحدات التأديبية البريطانية تقوم "بتمشيط" هذه المناطق بصورة دائمة.

كانت القضية الكوردية متفاقمة واصبحت سببا لعدم وجود وضع مستقر في البلاد. كتبت صحيفة "ديلي هيرالد" وهي تتناول الوضع الداخلي في العراق تقول "لو وفينا بوعودنا ومنحنا ميسوبوتاميا الادارة الذاتية، لكانت قواتنا قد انسحبت من هناك، تاركين خلفنا دولة عربية حرة مرتبطة بنا بأواصر الصداقة والمصالح المشتركة، لكن علينا ترك قواتنا هناك كي يبقى على سدة العرش الملك الدمية وأننا لن نتخلص من الفوضى واراقة الدماء والصفقات الباهظة الثمن ابداً".

لم يتحول الوضع في كوردستان الجنوبية الى مشكلة معقدة للانكليز بسبب نضال الكورد وحده، وكما جرت الاشارة، فان تركيا الكمالية التي اخذتها نشوة الانتصار على اليونانيين في ايلول عام ١٩٢١ اخذت تستعد لزيادة عملياتها على جبهة الموصل، ولم يخف الكماليون عن نواياهم في استرداد ممتلكات الامبراطورية السابقة. وكانت هذه المخططات تبدو غير واقعية تجاه الدول العربية، لذلك قام الكماليون بنشاط واسع لاحتلال كوردستان الجنوبية، وكان الاتراك يقومون بالعمليات العسكرية الى جانب ما يقومون به من نشاط دبلوماسي. وفي خريف عام ١٩٢١ توغلت الوحدات التركية المسلحة مراراً في

^(١) Edmonds C.I. Kurds, Turks and Arabs. P. 122.

^(٢) The Observer 01.10.1931

^(٣) نشره وزارة الخارجية ١-٣-١٩٣١

المناطق الحدودية لولاية الموصل، وسرعان ما استولت على كويسنجق وهددت عقرة وتوجهت صوب (العمادية).

روج عملاء الاتراك شائعات بين صفوف السكان الكورد حول "وصول القوات التركية قريباً"، وقاموا بالدعاية لصالح ضم ولاية الموصل الى تركيا وقاد اعمال السلطات التركية هذه العقيد علي شفيق المعروف بلقب "اوزدمير" (الحديدي) وفي ربيع عام ١٩٢٢ وأثناء تدخل "الوحدات التركية غير النظامية" في كوردستان العراق^(١). ثار الفلاحون في عدد من مناطق **جمجمال**، كما ثار سكان السليمانية مرات عديدة مطالبين باطلاق سراح الشيخ محمود البرزنجي وعودته الى السليمانية. وشن افراد عشيرة **بشدر** خلافاً لمساعي زعيم عشيرتهم بابكر آغا كفاحاً مسلحاً ضد الانكليز. وفي اوائل ايلول عام ١٩٢٢ اضطرت القوات البريطانية على اخلاء رانية. وفي اثناء هذه الاحداث العاصفة توجه ممثل الثوار الكورد احمد تقى الى كوردستان ايران يطلب المساعدة.

وانتاب الذعر سلطات الاحتلال البريطاني. فقد نوه ممثلها ادموندز في تقرير له الى الجنرال هولدميث الى "ان ذلك قد يكون بمثابة انذار، كي يقوم الاخرون (الكورد) بالعمل ضدنا"^(٢). سارع الاتراك الى استغلال الوضع الناشئ، وبدأت الوحدات التركية بالتغلغل في عمق مناطق كوردستان الجنوبية المختلفة، وسرعان ما استولت على راوندوز واقامت فيها الاجهزة الادارية، وراح الاتراك الذين تدخلوا في كوردستان الجنوبية ينهبون السكان المحليين و يعملون على اربابهم، كما نشأت حالة متأزمة مشابهة في مناطق ناودشت، و**بشدر** و**جوارته** وغيرها.

استخدمت السلطات البريطانية سلاح الطيران ضد الثوار الكورد، وقامت اسراب الطائرات البريطانية بقصف مناطق الثورة، ودفعت بوحدات تأديبية غير كبيرة الى هناك. الا ان ماقام به سلاح الطيران البريطاني من اعمال قصف للمناطق الكوردية لم تحقق اهدافه، حسب شهادة ادموندز الذي شارك في هذه العمليات، رغم الحاقه مصائب كبيرة بالسكان وكتب يقول:- "لم اكن اعلم ان العمليات الجوية في المناطق الجبلية لا تؤدي الى النتائج المرجوة، فقد علقت آمالاً كبيرة على قصف راوندوز، لكنني اصبت بخيبة امل

^(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

^(٢) Edmonds C.I. Kurds, Turks and Arabs P. 123- 125 ،248.

عندما اصبحت النتائج معروفة، فلم تصب الكثير من القنابل اهدافها^(١). وبالمقابل اثارَت الانباء التي تسربت الى الصحافة البريطانية حول قصف المناطق الكوردية الثائرة، اذاعة الرأي العام البريطاني، وكان بوسع المرء قراءة آراء انتقادية على صفحات الجرائد البريطانية البورجوازية، التي كانت تتحدث فيما مضى عن الرسالة "الحضارية" لبريطانيا في هذه المناطق. وكتبت صحيفة "التايمز" تقول:- "قامت طائرتنا في الاونة الاخيرة بقصف شديد للقوى الكوردية، وهل هذا يسمى بادارة الكورد؟ وهل ياترى ستتواصل هذه السياسة المتهورة مستقبلاً؟"^(٢).

في اواخر تموز عام ١٩٢١ عقد مؤتمر للقادة الكورد في اراضي كوردستان ايران عبر المشاركون فيه عن عزمهم في مواصلة النضال من أجل الاعتراف بحقوقهم، القومية المنتهكة^(٣). وفي وقت متأخر نوه ادموندز وهو يعبر عن اسفه في انه "لم يتمكن من اقتناع الاركان العامة في قصف مكان عقد المؤتمر"، حيث كانت "تحضر بعثة تركية- ايضا" حسب روايته.

لم تؤد زيادة عدد الوحدات البريطانية التأديبية، ولا مساندة الزعماء الكورد المواليين للانكليز من امثال بابكر آغا، ولا سيد طه العدو اللدود للأتراك الى تغيير الموقف لصالح الانكليز تغييراً كبيراً. وفي خريف عام ١٩٢٢ ازداد وضع الانكليز في كوردستان الجنوبية تعقيداً، كما ضاعف الاتراك من نشاطاتهم مستغلين الحركة العادية للانكليز في كوردستان العراق اذ ان قواتهم وصلت في ايلول الى مشارف السليمانية وتخلت القوات البريطانية عن موقعها، وانسحبت باتجاه كركوك واربيل. وحسب اعتراف ادموندز كان ذلك "اشبه بالفرار واسباب سمعة بريطانيا العظمى" ولم تكن اوضاع الانكليز في السليمانية وكركوك وفي مناطق كوردستان الاخرى سهلاً، فقد غادر عدد كبير من الموظفين والضباط الانكليز هذه المناطق و وصلوا الى بغداد على متن الطائرات.

وعلى هذا النحو فقد كان الوضع في كوردستان الجنوبية عام ١٩٢٢ موضع اهتمام الاستعمار البريطاني، والنظام الملكي الذي قام منذ قريب بعد، وتركيا الكمالية ايضاً. لقد استخدم الكماليون الوسائل كافة كي يحققوا نجاحاً في صراعهم المرير على ولاية الموصل.

(١) المصدر السابق.

(٢) Times ،18.08.1921.

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

فقد قاموا بتوزيع منشير تدعو الى "الحرب المقدسة" ضد الانكليز وجاء في احد المنشير:- "على ابناء الدين الواحد السعي الى تحقيق الوحدة التي تنشده الدولة العثمانية، الا فينصر الله اولئك الذين يجاهدون في سبيل الدين ويبدلون دماءهم رخيصة، ولعنة الله على المشركين اولئك الذين باعوا دينهم للانكليز، وعلى فيصل واعوانه"^(١).

كان على سلطات الاحتلال البريطاني ان تجد مخرجاً من الوضع المعقد الناشئ، فقد كان الانكليز امام خيارين:- اما جعل كردستان الجنوبية ضمن الدولة العراقية المتكونة حديثاً ودون قيد او شرط (الامر الذي كان مرتبطاً بمصاعب معينة من وجهة النظر العسكرية، ولم يكن ذلك مناسباً بعد من وجهة النظر السياسية) او الاقدام على ابرام اتفاقية مساومة مع الكورد بمنحهم حق الادارة الذاتية، كي يتم وضع حد للاضطرابات المستمرة، وازالة الصعوبات ويكون لديهم الحجج القوية في الجدل المتواصل مع تركيا حول ولاية الموصل.

لقد فرضت الظروف الصيغة الاخيرة على الانكليز، وكان التعبير الملموس لهذا النهج السياسي هو تشكيل مجلس في السليمانية، شغل الكورد فيه ثمانية مقاعد من اصل ١٢ مقعداً، ومع ان هذا المجلس لم يكن من شأنه سوى خلق وهم بشأن "احترام حقوق الكورد" ولم يكن لديه اية صلاحيات عملياً، عمل الانكليز مع ذلك في مثل هذا الوضع من اجل سد الطريق امام دخول ممثلي الكورد المعروفين بأرائهم الوطنية واخلاصهم لقضية تحرير شعبهم. فقد سلك الانكليز هذا السبيل مع الوطني البارز والكاتب الصحفي والشخصية الاجتماعية رفيق حلمي^(٢).

بعد مضي بعض الوقت قررت السلطات البريطانية العودة الى مشاريع منح ادارة ذاتية جزئية للكورد. وقد كان سيد طه العدو اللدود للسيطرة التركية والمرتبط بالانكليز ارتباطاً وثيقاً ضمن مخططات الانكليز بمثابة زعيم للمنطقة الكوردية ذات الحكم الذاتي. لكن الخيار وقع في نهاية المطاف على الشيخ محمود برزنجي، رغم نفوره الواضح من الانكليز. لقد وقع خيار السلطات البريطانية على ترشيح الشيخ محمود لهذا المنصب، لأن نفوذه وتأثيره وحدهما كفيلا بأن يصبح مسيطراً على الوضع ويوفر الامكانية لإخراج الاتراك من كردستان الجنوبية. تم نقل الشيخ محمود من الهند الى الكويت، وفي

^(١) Edmonds C.I Kurds, Turks and Arabs. C. 246.

^(٢) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق، ص ١٠٠.

طريقه من الكويت الى السليمانية التقى الشيخ محمود في بغداد بالمندوب السامي البريطاني والملك فيصل. وفي اثناء المفاوضات اتفق الطرفان على ان يقوم الزعيم الكوردي باعادة النظام الى كردستان ويقف ضد التدخل التركي، ووعد باقامة منطقة كوردية تتمتع بالحكم الذاتي. يورد المؤرخ الكوردي الشهير كمال مظهر احمد التفاصيل التالية لوصول الشيخ محمود الى بغداد فكتب يقول:- "تمكن الشيخ في اثناء احاديثه مع اعضاء الحكومة العراقية ولاسيما في حديثه مع المندوب السامي البريطاني والملك فيصل من اقتناعهما بموافقتهم على وضع حد للاستياء السائد في كردستان، ووضع حد للدعاية التركية ايضاً.

وبينت الاحداث اللاحقة ان الشيخ قام بذلك كي يطمئن الانكليز ليسمحوا له بالعودة الى السليمانية^(١). وكما يظهر من تطور الاحداث اللاحقة كان الشيخ محمود انذاك يجري الاتصالات مع الاتراك كي "يحصل على دعمهم" في الصراع ضد الانكليز وحسب ما نراه فان الامال التي عقدها محمود البرزنجي على ضمان "دعم تركي" ولو بصورة مؤقتة، كانت مبنية على الرمال ولا مبرر لها والحقت الضرر والى حد ما بنضال الكورد في سبيل التحرر القومي، حتى لو اخذنا بعين الاعتبار مجموعة الظروف السياسية السائدة انذاك. لقد اتاحت "مغازلة" قائد الحركة الكوردية للاتراك الكشف عن الوجه الحقيقي للسلطات البريطانية وسلوكهم العدائي ازاء مسألة تقرير مصير الشعب الكوردي الذي عانى كثيراً. وبعد أن علم الانكليز بالاتصالات التي اجراها قائد منطقة الحكم الذاتي الكوردية مع الاتراك اعلنوا صراحة عن نواياهم الحقيقية في المسألة الكوردية. فقد ورد في احد التقارير السنوية التي قدمتها حكومة الانتداب الى لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم انه لما عاد الشيخ محمود الى بغداد "اعطيت له تأكيدات لا اساس لها حول قيام الحكومتين البريطانية والعراقية بتقديم كل اشكال الدعم له ان قام هو بجهد الجماهير الكوردية من حوله"^(٢).

وفي هذا الموقف الصعب المشحون بالتناقضات وبدسائس الحكام الانكليز والاتراك والعراقيين شرع الشيخ محمود البرزنجي في اداء التزاماته بوصفه زعيماً للمنطقة الكوردية ذات الحكم الذاتي. واذا ما اضفنا الى كل ما ذكرناه قلة خبرة الشيخ وعدداً من

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

خطواته المتسارعة وغير الموزونة فإنه أصبح واضحاً ان قضية الحكم الذاتي الكوردي مآلها الفشل.

في ١٤ ايلول عام ١٩٢٢ جرى تعيين الشيخ محمود رئيساً لمجلس السليمانية المنتخب، او كما يسمونه (حكمداراً "حاكماً")، واعلن عن اسماء اعضاء الحكومة الكوردية.

شاع رأي خاطئ في مجموعة من الدراسات (بما فيها الدراسات السوفياتية في العشرينات والثلاثينات) حول ان الشيخ كان اداة طيعة لتنفيذ ارادة المحتلين البريطانيين " طالما ان الانكليز كانوا يقفون خلف هذا التعيين. ان وجهة النظر هذه خاطئة. ويمكن ان نستنتج مما عرضناه سابقاً ان الانكليز عهدوا قيادة المنطقة الكوردية الى الشيخ محمود بصورة اضطرارية الى حد ما خلافاً لرغبتهم. ومما دفع الانكليز الى الاقدام على هذه الخطوة هو الموقف الذي جرى تصويره سابقاً. وهذا ما تؤكده وقائع كثيرة وارهء الشخصيات البريطانية في ذلك الحين. لقد اشار لونغريغ مثلاً، الى ان "الانكليز اقدموا على هذه الخطوة بصورة اضطرارية وتحت ضغط الاحداث"^(١). ويعترف الباحث العربي محمود الدرة المعروف بارائه القومية- اليمينية والذي لا يمكن الاشتباه قط في تعاطفه مع الشيخ محمود ونضاله ان "الانكليز اضطروا على نقل محمود من الهند كي يحكم في السليمانية، لأنهم لم يجدوا مخرجاً من الوضع الناشئ"^(٢). ونقرأ ما هو اشبه بذلك لدى هاملتون الذي كتب في ذلك الوقت ان الشيخ وحده كان قادراً على اخضاع هذه المنطقة لحكمه كزعيم تقليدي لها^(٣). وفي هذا السياق يستأثر بالاهتمام ايضاً ما نشرته الصحيفة الانكليزية "تايمز" من رأي عندما تحدثت عن ان الشيخ كان سبباً في خلق مشاغل جديدة للانكليز، لأنه لم يعتزم على ان يكون اداة في تنفيذ ارادتهم، وكتبت تقول:- "كان قرار اعادة الشيخ محمود الى السليمانية الخطأ الوحيد الذي ارتكبه برسي كوكس طيلة عمله في الشرق الاوسط"^(٤).

الا ان ما جرى قوله لا يبرهن بشكل قاطع على ان تعيين الشيخ محمود كان "خطوة اضطرارية" اقدمت عليها السلطات البريطانية في العراق.

(١) Longrigg St. Iraq ،C. 203.

(٢) محمود الدرة، القضية الكوردية ص ٦٣.

(٣) Hamilton A. Road through kurdistan P.203.

(٤) Times 28.01.1931.

لقد سعى الانكليز باقدامهم على هذه الخطوة الى خلق وهم بأنهم يعترفون بحقوق الكورد القومية، وهذا ما كان عاملاً هاماً في نزاعهم مع تركيا حول ولاية الموصل اضافة الى ذلك ان اقامة "وطن قومي للكورد" يسمح للانكليز بممارسة الضغط على الحكومة العراقية، كي توافق على الشروط الجائرة للمعاهدة الانكلو-عراقية عام ١٩٢٢.

وراح الكماليون الذين زادوا من نشاطهم وبشكل ملحوظ حول قضية ولاية الموصل، يتحدثون بدورهم عن "اخوة الترك والكورد" والاعتراف بحقوق الكورد القومية، بل وعن "ضرورة اقامة دولة كوردية تحت وصاية تركيا"^(١).

جاءت جميع هذه الخطوات للسلطات البريطانية والنظام العراقي والكماليين لاعتبارات تكتيكية، فقد قطعت بريطانيا وتركيا والنظام العراقي الوعود للكورد كي لا يفوتوا الفرص في الصراع الدائر على ولاية الموصل، لكن لابد من رؤية ان ما آل اليه نضال الكورد في سبيل التحرر القومي من اخفاق كان مرهوناً بميزان القوى الاجتماعية-السياسية في كردستان ذاتها. لم يكن قادة الحركة الكوردية القومية قادرين على وحدة جميع فئات السكان في النضال من اجل تحقيق الهدف القومي الشامل، رغم ان فكرة الاستقلال القومي كانت شائعة بين جميع فئات السكان في كردستان. وعندما طرحت على بساط البحث مسألة توحيد الجهود لتحقيق هذا الهدف ظلت العقبة الرئيسية هي الصراع الدائر بين الزعماء الاقطاعيين على السلطة ومجال النفوذ وقد وقفت هذه العناصر موقفاً عدائياً من مساعي الشيخ محمود البرزنجي الرامية الى اقامة سلطة مركزية. زد على ذلك ان القوى الديمقراطية-القومية التي كانت تناضل من اجل الادارة الذاتية. لم تكن على درجة كافية من التنظيم، والقوى الرئيسية التي كانت من الفلاحين الكورد لم يكن مستوى وعيها القومي والطبقي عالياً، ومراراً ما كان يجري استغلالها وهي تخوض النضال في سبيل حق تقرير المصير القومي، من جانب القيادة العشائرية-الاقطاعية في الصراع ضد محاولات الشيخ محمود الرامية الى وضع نواة الدولة الكوردية القادمة.

(١) Safrastian A ،Kurds and Kurdistan L.1948. C.81- 82.

لاهوتي. كردستان والكورد. - الشرق الجديد. ١٩٢٣. العدد ٤ ص ٥ البرافد ٢٨/٤/١٩٢٣.

وبهذا الشكل كانت ادارة الشيخ محمود تعمل في السليمانية في ظروف داخلية وخارجية كانت على جانب كبير من التعقيد، والتي قررت مصير نضال الكورد في سبيل وضع اساس الدولة القومية.

وبعد المفاوضات مع الجانب الانكلو-عراقي في بغداد وصل الشيخ محمود في تشرين الاول عام ١٩٢٢ الى السليمانية برفقة ضباط عراقيين والمستشار السياسي نوئيل بعد ان اكدوا له ان حدود "منطقة الحكم الذاتي سوف تقتصر على منطقة السليمانية"^(١). وقبل وصول الشيخ محمود الى السليمانية بحماس كبير، ويشير ادموندز الى ان السكان استقبلوه بحفاوة بالغة. وقد عبر عدد كبير من القادة الكورد عبر ممثليهم عن استعدادهم "للمشاركة في الحكومة الكوردية"^(٢). وجلب ادموندز معه الى السليمانية البيان العراقي-البريطاني المشترك وجاء فيه:- "تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكورد، الذين يعيشون في العراق، وبتشكيل حكومة كوردية، وتأملاً في ان تتوصل القوى الكوردية الى تنسيق اعمالها باسرع وقت ممكن حول تشكيل هذه الحكومة ومجالات نشاطاتها وترسل وفودها ذات الصلاحية الى بغداد لبحث المسائل الاقتصادية والسياسية مع وفدي الحكومتين البريطانية والعراقية"^(٣).

وتشكلت حكومة منطقة الحكم الذاتي التي ضمت تشكيلها الشخصيات التالية:- (الشيخ قادر "شقيق الشيخ محمود" رئيساً لمجلس الوزراء وقائداً عاماً للجيش، عبدالكريم العلقه وزيراً للمالية، مصطفى باشا يامولكي وزيراً للتعليم، الشيخ حمه غريب وزيراً للداخلية، صالح زكي صاحبقران وزيراً للدفاع، احمد باقي فتاح بك وزيراً للجمارك، حمه عبدالرحمن آغا وزيراً للشؤون الاجتماعية، حاجي ملا سعيد وزيراً للعدل، صديق القادري مفتشاً عاماً لكوردستان)^(٤).

شرعت الحكومة الجديدة في كوردستان الجنوبية في القيام بالتزاماتها، واصبحت اللغة الكوردية لغة رسمية، وتم اصدار الطوابع والعملات النقدية، كما اخذ العمل يتحسن في تنظيم العمل الشعبي وغيره. واستمر صدور صحيفة "بانگي كوردستان" بعض الوقت،

(١) Hamilton A. Road Throgh Kurdistan c. 200-201.

(٢) Edmonds C.I. Kurds ،Turks and Arabs ،C. 290- 292.

(٣) Gavan S.S. Kurdistan C. 32.

(٤) علاء الدين سجادي شورشكاني كورد، بغداد، ١٩٥٩، ص ٥٣.

ثم اخذت صحيفة "اوميدي كوردستان" (أمل كوردستان) بالصدور و "رؤا كوردستان" (شمس كوردستان).^(١)

كانت حكومة كوردستان الجنوبية تتألف من ممثلي القيادة الاقطاعية المالكة، لكنها مع ذلك كانت تستجيب موضوعياً لتطور كوردستان التقدمي، لأنها هيأت الظروف المناسبة لتطويع البلاد ثقافياً واقتصادياً، الى جانب ان الموقف الجديد قد ادى الى تبلور القوى السياسية- الاجتماعية على نحو سريع. وكان بوسع نضال الفلاحين وغيرهم من الفئات العاملة في المجتمع الكوردي ان يتخذ منحى جديداً، أما نضالهم فيمكن توجيهه ضد مضطهديهم"، الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى التغييرات السياسية- الاجتماعية ويساهم في تطور كوردستان الداخلي. وهكذا كان نضال الجماهير الواسعة في كوردستان من اجل حق تقرير المصير القومي نضالاً تقديمياً وعادلاً من الناحيتين الموضوعية والتاريخية في ذلك الحين، ولو كان ذلك في شكل السلطة الملكية، لأن الطابع الاجتماعي لأية حركة لا يتحدد بمن يقودها وحسب، بل بالنتيجة الموضوعية لتطورها، وبالاهداف التي تخدمها موضوعياً.

تزامن اعلان الادارة الذاتية لكوردستان الجنوبية مع عقد المعاهدة الانكلو- عراقية (تشرين الاول عام ١٩٢٢). كانت شروط هذه المعاهدة جائرة على العراق^(٢)، لأنها كانت تدعو الى جعل السيطرة السياسية والاقتصادية لبريطانيا شرعية. ولهذا اثارته هذه المعاهدة استياء واسعاً في العراق. وقد انتقدتها حتى تلك القوى التي كانت تقف موقفاً موالياً للسيطرة البريطانية وفي بغداد انهالت الجماهير الغاضبة بالضرب على النواب في البرلمان العراقي، الذين صوتوا لصالح المعاهدة^(٣).

كما اثارته المعاهدة السخط والاستياء في كوردستان، فالمادة الثالثة من المعاهدة، التي تناولت "حرية الضمير ومساواة قوميات" لم يلب مطالب القوى الكوردية القومية الساعية الى تقرير مصيرها القومي. كما التزمت المعاهدة الصمت ازاء ادارة الكورد الذاتية. كانت خطط الحكومة الكوردية ونواياها متناقضة تماماً مع سياسة المستعمرين

^(١) كمال مظهر احمد، الحركة القومية التحررية في كوردستان العراق، ص ١٠٤.

^(٢) انظر: - كلوجينكوف يو.ف. وساباني أ.ف. السياسة الدولية في العصر الراهن في المعاهدات، والمذكرات، والبيانات الجزء ٣، موسكو، ١٩٢٩، ص ١٩٩ - ١٨٩.

^(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

الانكليز والحكومة العراقية العميلة. وفي الوقت الذي كانت القوى الكوردية تعلق فيه امالاً كبيرة على تحويل الحكمدارية في السليمانية الى قاعدة للدولة الكوردية المتحدة، كان الانكليز يضعون المخططات للقضاء على المنطقة الكوردية ذات الحكم الذاتي.

وكان البيان المنشور في "بانگي كوردستان" لسان حال منطقة الحكم الذاتي يعبر عن نوايا القادة الكورد، وجاء فيه (ان مجلس الوزراء هيئة مؤقتة، وسيظل قائماً الى ان يقوم المندوب السامي "وحسب وعده" بتوحيد جميع الوية كوردستان واقضيتها الواقعة في "كركوك، واربيل، وزاخو، وعقرة، والاميدية، ودهوك، وسالاهي، وخانقين" وغيرها من مناطق كوردستان تحت سلطة الشيخ محمود، وعندها سيقوم النواب من جميع المناطق بانشاء "الهيئات الدائمة")^(١).

ومما يؤسف له ان القوى الكوردية القومية لم تتمكن من تحقيق هذه الاهداف والعقبة الرئيسية التي اعترضت سبيلهم في ذلك الحين كان الاستعمار البريطاني والنظام العراقي.

في نهاية عام ١٩٢٢ ارسلت حكومة الشيخ محمود البرزنجي ممثلها الى بغداد لبحث المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي للكورد، لكن الجانب الانكلي-عراقي وجد ان المطالب الشرعية للكورد بشأن الادارة الذاتية "مفرطة" ودخلت المفاوضات في طريق مسدود. كما كانت كذلك نتيجة مفاوضات ممثلي حكومة السليمانية توفيق بك، وعبدالرحمن آغا وعزت بك، ومصطفى باشا مع ادموندز. لقد كتب ادموندز بشكل ساخر يقول:- "اندهشت عندما تحدثوا (اي الكورد) كأعضاء حكومة كوردية وطنية مؤقتة"^(٢)

كان على الحكومة الكوردية حل عدد من المصاعب الداخلية والخارجية المعقدة. كما اقام زعماء العشائر الكوردية بدورهم عقبات كبيرة على طريق تشكيل جهاز اداري قومي. وفي حين اننا نقدر ما قام به الشيخ من اجراءات عسكرية وسياسية في استغلال الامكانيات المتاحة لديه لتحقيق اهداف النضال الكوردي القومي ينبغي الاشارة في الوقت ذاته الى انه لم يستغل التناقضات والخلافات الانكلي-عراقية-التركية استغلالاً ناجحاً، فكما اشير سابقاً فقد تميزت مجموعة من خطوات الشيخ محمود بالتسرع والمحدودية بعد ان اقتنع بأن الانكليز قد يعاملونه كما عاملوه في عام ١٩١٩ شرع في البحث عن حلفاء له

(١) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كوردستان العراق. ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) Edmonds C.I. Kurds, Turks and Arabs, C. 296.

في صراعه مع الانكليز، وظن ان الكماليين سيكونون حلفاء له في ذلك الموقف. الا انه كان على قادة الحركة الكوردية ان ينتبهوا الى ان وعود الكماليين بشأن تأييد الكورد في نضالهم القومي كانت وعوداً ديماغوجية محضة، فقد وقعت انذاك حوادث اصطدام ليس بين الكورد والانكليز فحسب، بل بين الكورد والاتراك ايضاً.

وكما تم التنويه فان مغالطة الشيخ محمود مع للانكليز حيناً، والاتراك حيناً اخر كانت تمليه عليه ظروف ذلك الوقت، وفي هذا السياق فان ماذهب اليه غوركو- كرياتين وبافلوفيتش، وكورد اغلي وغيرهم من المؤلفين^(١) حينما وصفوا الشيخ محمود بأنه اداة لتنفيذ ارادة السلطات التركية تارة، والانكليز تارة اخرى لا اساس له. صحيح ان الجميع لا يشاطر وجهة النظر هذه فقد كتب المستشرق ايراندوست يقول:- "في ما يتعلق بالموصل فقد تعين على السياسة البريطانية الانحراف عن الخط المرسوم لها، واخذت الحركة الكوردية، التي كان اللورد كيرزون يعول عليها، تتطور على نحو مستقل وهي تتعقب اهدافها، التي تختلف عن خط حماية المصالح البريطانية في مسألة الموصل اختلافاً تاماً"^(٢).

كما عبر لاهوتي عن فكرة مماثلة حيث كتب يقول:- "ظهر ان الحركة الكوردية القومية كانت حركة مستقلة ومعقدة، بحيث لم يتمكن الانكليز من استغلالها لاغراضهم"^(٣).

ويتضح من تقارير السلطات البريطانية ومراسلاتها في العراق انذاك ان الشيخ محمود لم يكن يعتزم اجراء اتصالات مع الاتراك والعرب والعراقيين على حد سواء لخوض النضال ضد الاستعمار البريطاني. لقد اشار سالوند قائد اركان القوات الجوية البريطانية في العراق في تقريره الى وزارة القوى الجوية في لندن بتاريخ ٢٢ ايار عام ١٩٢٢ الى ان "الكورد يعملون بصورة مشتركة مع القوميين العرب في العراق بغية القيام بثورة شاملة في ان معاً"^(٤)

(١) غوركو- كرياتين ف.أ. الحركة الوطنية التحررية في المشرق العربي - المشرق الجديد ١٩٢٢، العدد ٢ كورد اوغلي الكورد والاستعمار، ١٩٣٢، العدد ٣-٤.

(٢) الحياة الدولية. ١٩٢٤، العدد ٤-٥، ص ٩٩.

(٣) لاهوتي. كوردستان والكورد، ص ٥٨.

(٤) الحياة الدولية. ١٩٢٤، العدد ٢-٥، ص ٩٩.

وحسب اقوال ايراندوست فقد "لاحت امام الانكليز افاق تشكيل جبهة وطنية متراصة من العرب والكوورد والاتراك، وضاق الاركان البريطاني ذرعاً بهذا الوضع، واستدعى الشيخ محمود الى بغداد لتوضيح ذلك"^(١). وتم تحذير الشيخ محمود بان يقوم بدور التابع سواء في علاقاته مع العراق العربي، ام في علاقاته مع السلطات البريطانية^(٢). رفض الشيخ محمود السفر الى بغداد، وأرسلت بعدها القوات الجوية العسكرية البريطانية ضد الكورد. وفي ١٦ شباط عام ١٩٢٣ عقد المندوب السامي البريطاني في العراق اجتماعاً بمشاركة ممثلي السلطات العسكرية والمدنية لمناقشة خطة العمليات العسكرية ضد المنطقة الكوردية ذات الحكم الذاتي. وتقرر القيام باجراءات تتصف بطابع دعائي في حال رفض الشيخ السفر الى اربيل (رمي المناشير من الطائرات فوق السليمانية حول عزل الشيخ عن المناصب التي كان يشغلها وغيرها)، ومن ثم يتم الشروع في البدء بحملة عسكرية واسعة النطاق ضد الكورد.

في ٣ اذار عام ١٩٢٣ تعرضت السليمانية لقصف جوي، ودعا الشيخ محمود الشعب الى "الحرب المقدسة" ضد المستعمرين الانكليز.

تعرضت السليمانية والمناطق المجاورة لها لقصف وحشي. وحاول الانكليز القاء القبض على الشيخ محمود وانصاره المقربين، ولذلك تعرضت السليمانية لقصف جوي كثيف. فترك الشيخ وانصاره مدينة السليمانية تجنباً للدمار في المدينة ووقوع الضحايا بين السكان العزل وراح يخوض الشيخ حرب العصابات في المناطق الجبلية.

الى جانب خوض الكفاح المسلح ضد الانكليز بذل الشيخ محمود جهوداً حثيثة لاشراك وحدات جديدة في النضال القومي التحرري. لكن ما قام به قائد الحركة الكوردية من مساعي في هذا الاتجاه لم تؤد الى نتائج ملموسة. والسبب في ذلك يعود ولحد كبير الى خصومه من الملاكين الكورد والرجعيين ورجالات الدين. فقد قام هؤلاء بنشر شائعات وكأن الشيخ عميل للسلطات البريطانية بغية التشهير به. ولم يكن صدفة ان بعضاً من زعماء كوردستان ايران ردوا على عرض ممثلي الشيخ محمود بالانضمام الى النضال الذي يخوضه الكورد في العراق بأنهم "يسعون الى كوردستان مستقلة، لكن من دون الانكليز"^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) Hamilton A. Road through Kurdistan ،c.103.

(٣) البرافد. ١٩٢٣/٢/٢٧.

كما ان السلطات التركية ابدت عن اهتمامها بمجري نضال الشيخ محمود. الا ان "الورقة الكوردية" راحت تفقد اهميتها تدريجياً بالنسبة للاتراك، فقد غير الكماليون من موقفهم من الكورد ونضالهم تغييراً جذرياً، بعد ان حققوا نجاحاً في صراعهم ضد الدول المنتصرة. ولم يتخلوا عن وعودهم الاولى فحسب، بل قاموا بتدابير فعالة ضد انتشار نضال الكورد التحرري، وقامت السلطات التركية بحملة واسعة النطاق ضد الحركة التي قادها الشيخ محمود^(١). وبدأت الوحدات التركية التأديبية بالعمليات في كوردستان تركيا ضد انصار حركة الشيخ محمود البرزنجي.

وفي اثناء هذه الاحداث العاصفة قام بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق بعرض "معاهدة الانكلو-عراقية ومسألة مستقبل العراق" على الحكومة البريطانية للمصادقة عليها، وذلك في اذار عام ١٩٢٣. قررت السلطات البريطانية ضم السليمانية ايضاً الى العراق استجابة لرغبات النظام الملكي في العراق، ولكن بتحفظ شكلي وهو ان "الادارة المحترمة تؤكد على حقوق الكورد القومية هناك (اي في السليمانية)"^(٢).

وفي اواخر اذار واوائل نيسان قامت قوات الاحتلال البريطاني بعمليات واسعة النطاق ضد الكورد وسيطرت على جزء كبير من كوردستان. وفي ٥ ايار اصدرت قيادة القوات البريطانية امراً جاء فيه:- "ان المهمة الرئيسية للقطعات في كوية هي اعادة نشاط الاجهزة المحلية وتهيئة الظروف المناسبة للاستيلاء على السليمانية ولهذا الغرض توجهت القوات الى كركوك، وبعد الاستيلاء على السليمانية سيتم عند الضرورة القيام باشتباكات غير كبيرة بغية التشهير بالشيخ محمود والحاق الهزيمة به، وستجري في الوقت ذاته معاقبة تلك العشائر التي تتعاون مع العدو"^(٣).

وفي اواسط ايار عام ١٩٢٣ استولت القوات البريطانية وبمساعدة وحدات الاقطاعيين الكورد على مدينة السليمانية، لكن الشيخ محمود الذي استغل الموقف المناسب اعاد سيطرته على المدينة ثانية، لكنه سرعان ما اضطر على مغادرتها، وبعدها واصل الشيخ حرب الانصار ضد الانكليز وظل يقض مضاجعهم. وجه المندوب السامي البريطاني مذكرة الى الشيخ محمود جاء فيها:- "انه لو عرقل بنشاطاته اعمال السلطات الانكلو-

(١) البرافد ١٩٢٣/١/٢٦.

(٢) محمود الدر، القضية الكوردية، ص ٧٧.

(٣) Edmonds C.I. Kurds, Turks and Arabs, C 347.

عراقية في رانية، وقلعة دزه، وجمجمال، وحبجة وقره داغ، وماوت ستتخذ بحقه اشد الاجراءات صرامة^(١).

وفي هذه الاونة استعدت الحكومة العراقية لاجراء الانتخابات في المجلس التأسيسي، ولهذا اقدمت السلطات البريطانية والحكومة العراقية على خطوة مأكرة فقد توصلت "بريطانيا والعراق الى اتفاق حول ان الحكومة العراقية تقوم باصدار بيان بشأن انتهاج سياسة خيرة ازاء الكورد". وفي اواسط تموز اصدر مجلس الوزراء العراقي البيان التالي:-

١- لا تعترم الحكومة العراقية تعيين الموظفين العراقيين في المناطق الكوردية باستثناء الاختصاصيين الفنيين.

٢- كما انها لا تعترم اجبار سكان هذه المنطقة على استخدام اللغة العربية في الملفات الرسمية.

٣- سيتم ضمان حرية شعائر الطوائف الدينية في المناطق الكوردية.^(٢)

ومع اصدار هذا البيان تم حشد قطعات عسكرية انكلو- عراقية كبيرة لإخماد مقاومة الشيخ محمود. وبات واضحاً ان البيان صدر لاعتبارات تكتيكية ولغرض بث الفرقة في صفوف القوى القومية- الكوردية. ولم يجد البيان المذكور صدى له بين صفوف الجماهير الكوردية. وراح الشيخ محمود يستعد للقتال ضد القوات الانكلو- عراقية في منطقة السليمانية. وعبرت الوحدات الكوردية في حلبجة، وقره داغ وغيرها من المناطق عن استعدادها للقتال الى جانب قوات الشيخ محمود ضد مضطهديها. ويشير ادموندز الى ان "المنذوب السامي كان على علم بهذه التحضيرات، وراح يستعد لشن الهجوم على السليمانية"^(٣).

في ١٦ اب عام ١٩٢٣ تعرضت مدينة السليمانية من جديد لقصف وحشي من سلاح الطيران البريطاني، وكان من بين الضحايا عدد كبير من النساء والشيوخ والاطفال. ولم تصبح علاقات تركيا الكمالية المتوترة مع بريطانيا عائناً امام دخول الاتراك في الصراع ضد الحركة الكوردية القومية. وفي شتاء عام ١٩٢٣ ضاعفت تركيا من عدد قواتها على حدود ولاية الموصل. فاستدعي الى الخدمة العسكرية الرجال الذين بلغت اعمارهم ٢٨

(١) المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(٢) محمود الدرة، القضية الكوردية ص ٧٧.

(٣) Edmonds C.I. Kurds, Turks and Arabs C. 347.

عاماً. وارسلت "محاكم الاستقلال" السيئة الصيت الى المناطق التي ستجري فيها العمليات لمكافحة الفارين من الجيش. زد على ذلك عقدت الحكومة التركية اتفاقية مع حكومة ايران حول "ضمان حماية المؤخرة والاجنحة في اثناء العمليات العسكرية في كردستان الجنوبية"^(١)، وكتبت صحيفة "زاريا فوستوكا" في ذلك الوقت ان "تركيا اتخذت مجموعة من التدابير للقضاء على الادارة الذاتية لكوردستان"^(٢).

اصبحت الاعمال المعادية للدولة الاستعمارية والدوائر الرجعية في الشرقين الاوسط والادنى ضد نضال الكورد القومي درساً كبيراً للكورد. وعلاوة على ذلك فان الاحداث في كردستان قد جرت في وقت انتشرت اخبار الاحداث الثورية في روسيا وفي عدد كبير من بلدان الشرق. فالتحولات الثورية الراديكالية في روسيا السوفياتية ورفع شعار مساواة جميع الشعوب قد استأثرت باهتمام القادة الكورد. وعلى الرغم من موقع كردستان الجنوبية البعيد عن وطن الثورة الاشتراكية، وغياب وسائل الاعلام، ومستوى التعليم المتدني جداً بين صفوف الكورد، فانهم، كما يبدو من وثائق تلك المرحلة وموادها، كانوا على دراية بما يجري من احداث في روسيا السوفياتية وتؤكد الرسائل التاريخية للشيوخ محمود الى الحكومة السوفياتية على ان الشخصيات التقدمية في حركة التحرر الكوردية قد علققت امالاً كبيرة على روسيا السوفياتية. ففي ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٣ توجه قائد الحركة الكوردية وعن طريق القنصل السوفياتي في تبريز برسالة الى الحكومة السوفياتية جاء فيها:-

"عندما سمع العالم كله في عام ١٩١٧، صوت الحرية الحقيقية وتحرير الشعوب من براثن المجرم والطاغية الشهير رحبت به جميع الامم وشعوب الارض المغلوبة على امرها وبحرارة، وهبت للنضال في سبيل الحرية، وهي تحلم بتحقيق طموحاتها وأمانيتها، عاقدة الامل على شهامة الشعب الروسي وحبه للخير.

وفي ما يتعلق بحقوقنا، فمعروف من اكثرية الصحف ان الانكليز المتعطشين الى الدماء، قد صبوا حمم قنابلهم واسلحتهم على الشعب الكوردي دون رأفة بالنساء والاطفال. وقد حدث ذلك عام ١٩١٩، اي قبل اربع سنوات خلت. ولكن عندما أراد الشعب الكوردي المغلوب على امره في السليمانية نيل حقوقه المشروعة في الواقع، فانه، لسوء حظ الكورد العاثر، كان الوضع الداخلي للدولة السوفياتية الجيدة لا يسمح لها بمتابعة اوضاع الشعوب الاجنبية المضطهدة، واستمر هذا الوضع الى ان ابدى الشعب الروسي القوي عن موقفه

(١) زاريا فوستوكا، ١٩٢٣/٧/٥.

(٢) المصدر السابق.

الودي والمحِب للخير، وكشف، والحمد لله، عن قوته وجبروته. ويتشرف الشعب الكوردي المضطهد التقدم بما يلي:-

"لدى شعب كوردستان الجنوبية كله رغبة شديدة في اقامة اواصر الصداقة مع الدولة السوفياتية المجيدة، ولديه الاستعداد لتقديم جميع التضحيات في سبيلها ودعمها مادياً ومعنوياً. والى جانب ذلك، فان شرطنا الرئيس هو الاعتراف الرسمي بحقوقنا المشروعة. ولكي نبين للرأي العالمي عن علاقتنا وزيادة قوتنا ونفوذنا، واضعاف قوة عدونا، فاننا نعلن عن حاجتنا الى المدافع والرشاشات والطائرات والذخيرة. وسيبلغكم قائد الخيالة العقيد رشيد افندي وعارف افندي، سكرتيري الشخصي، التفاصيل شفويًا. ويحدونا الامل، في ان الشعب الكوردي سينال في نهاية المطاف حقوقه القومية المشروعة، والذي سوف يمد، دونما ابطاء، اليكم يد الصداقة والاخوة والتحاليف معكم، الامر الذي نتمناه من اعماق قلوبنا"^(١).

وفيما بعد أكد قائد الحركة الكوردية ان الكورد المناضلين في سبيل تحررهم القومي يرون في الشعب الروسي حليفاً طبيعياً لهم في نضالهم العادل. كما ويرتبط مصير هذه الحركة بهذا التحالف. وجاء في الرسالة:- "انتم تعلمون كل شيء عن الهدنة، وضد من قامت ثورتنا في كوردستان، كما تعرفون مواقف الدول المجاورة من كل ذلك. ومن الطبيعي اننا لا نستطيع كتابة كل شيء لكم عن اجراءاتنا. لأنه لا توجد بيننا وبين الدولة السوفياتية، التي نعقد الامل عليها ونعتبرها سنداً لنا، علاقات دبلوماسية حتى الان. ولكن الامر الوحيد، الذي اقوله لكم، هو ان الشعب الكوردي باجمعه يعتبر الروس محررين للشرق، ولهذا فهو مستعد لربط مصيره بمصيرهم. ومما يشغل بالنا الان هو مسألة تقديم العون والتأييد لنا. ويترقب الشعب الكوردي، وبفارغ الصبر، اقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا واذا قامت هذه العلاقات بيننا، سيتم التعاون بين شعبينا، (التعاون الذي انشده، عندئذ سيصبح شعبنا حراً وينبغي القول، انه اذا ما تحقق هذا الحدث الجليل، فان كل مساعينا ونضالنا سوف يكتب في التاريخ بأحرف من ذهب).

"محمود" ملك كوردستان^(٢)

(١) رونا هي. بغداد. ١٩٦٠، العدد ١ (باللغة الكوردية). الاستشهاد مقتبس من كتاب كمال مظهر احمد الحركة القومية- التحررية في كوردستان العراق، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق.

تعد رسالة الشيخ محمود الى الحكومة السوفياتية اهم وثيقة تاريخية تسلط الضوء على طبيعة الحركة الكوردية وتوجهها، وادراك قادتها للوضع السياسي المعقد، الذي جرى فيه خوض النضال. ومن خلال قراءتنا لهذه الرسالة وما تلاها من رسائل اخرى، نصل الى عدد من الاستنتاجات. لقد عدَّ قائد الحركة الكوردية وانصاره اول دولة اشتراكية حليفاً طبيعياً للشعوب المضطهدة، التي تخوض النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. ويجدر الانتباه الى ذلك الجزء من الرسالة، الذي يؤكد فيه الشيخ محمود على المهمة التحررية للشعب الروسي نحو شعوب الشرق المضطهدة، بما فيها الشعب الكوردي. واخيراً مسألة موقف "الدول المجاورة من الحركة الكوردية"، الذي تناولته الرسالة لا يترك مجالاً للشك في ان قادة الحركة الكوردية ادركوا ان النظام الملكي في العراق والاساط الحاكمة في تركيا وايران، سوف يعرفلون بجميع الوسائل ما يخوضه الكورد من نضال في سبيل التحرر القومي، لان المسألة الكوردية تمس مصالحها وبنفس القدر، وفي هذا السياق فإنه من السهولة بمكان ادراك ان اتصالات الشيخ محمود مع الكماليين، مثلاً، جاءت لاعتبارات تكتيكية. وعموماً لم ير قائد الحركة الكوردية في ذلك الوقت اية قوة بوسعها تقديم العون للكورد في نضالهم الشاق والطويل ضد مضطهديهم، باستثناء روسيا السوفياتية. ومما يؤسف له ان رسائل الشيخ محمود الى الحكومة السوفياتية ظلت دون جواب.

في اعقاب احتلال الانكليز مدينة السليمانية استأنف الشيخ محمود القتال ساعياً في الوقت ذاته الى لفت انظار الرأي العام العالمي الى الاحداث الجارية في كوردستان الجنوبية. وفي منتصف عام ١٩٢٣، خلال وجود الشيخ محمود في ايران، وجه من جديد رسالة الى الحكومة السوفياتية بتاريخ ١٠ حزيران عام ١٩٢٣ جاء فيها:- "منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى نطالب، نحن سكان كوردستان الجنوبية، الانكليز بتلبية مطالبنا القومية، لكن القوات والطائرات الانكليزية، مازالت تواصل تدمير بلادنا وقتل الناس فيها، ولا يسمحون لنا حتى بالتعبير عن استيائنا وتذمرنا. وتبذل السلطات البريطانية بدءاً من عام ١٩٢٢ وبمساعدة قواتها، جميع الجهود كي تضم كوردستان الجنوبية عنوة الى عربستان. وضرب الانكليز بعد احتلالهم لكوردستان جميع القوانين بعرض الحائط. نطالب بإرسال وفد

محايد، كي يتمكن بنفسه من رؤية الاضطهاد الذي يمارسه الانكليز^(١)، وما قاموا به من دمار وقد حملت الرسالة توقيع عدد من قادة الحركة الكوردية^(٢).

وجاء في رسالة الشيخ محمود الثالثة، الموجهة الى الحكومة السوفياتية، والمنشورة في ٢٧ تموز عام ١٩٢٣ ما يلي:- "يزداد ضغط القوات البريطانية يوماً بعد يوم ويتعرض جميع سكان كوردستان لقصف القوات وهجماتها. فقد هاجر حوالي ٢٠٠ اسرة في السليمانية تحت ضغط القوات المعادية، وتم اسر العشرات، وارسلوا الى بغداد فوراً. كما نهبت ممتلكات كثيرة. وعلى هذا النحو تعرضت البلاد للدمار. نطلب الانصاف والعدل ضد مثل هذه المظالم"^(٣).

لقد اشارت الصحيفة المركزية للحزب الديموقراطي الكوردستاني في عدد خاص مكرس لثورة اكتوبر، وهي تتناول اهمية هذه الوثائق التاريخية، الى ان رسائل الشيخ محمود الى الحكومة السوفياتية كانت استجابة لصدى ثورة اكتوبر في كوردستان ودليلاً على ان الشعب الكوردي، شأنه في ذلك شأن الشعوب المناضلة الاخرى، في سبيل الاستقلال قد "قدر عالياً تأثير الاتحاد السوفياتي ودوره في النضال من اجل الحرية وحق تقرير مصير الامم"^(٤).

وفي عام ١٩٢٤-١٩٢٥ واصل الشيخ محمود الكفاح المسلح وبنجاح ضد الاستعمار البريطاني والحكم الملكي في العراق وفي ٩ تموز عام ١٩٢٤ استولت وحدات الشيخ محمود المسلحة على السليمانية من جديد، مما قدمت هذه الوحدات ذريعة لسلح الطيران البريطاني بأن يشن غارات وحشية جديدة على المدن والقرى الكوردية. وفي اواخر عام ١٩٢٥ تمكن الانكليز وعن طريق العمليات التأديبية الوحشية من تهدئة كوردستان الجنوبية.

حاولت تركيا وسلطات الاحتلال البريطاني استغلال القضية الكوردية غير المحلولة لاغراضهما. وجرت العمليات العسكرية في كوردستان الجنوبية في وقت قامت فيه انكلترا

(١) البرافدا، ١٩٢٣/٧/٢٧.

(٢) حملت رسالة الشيخ محمود توقيع الشيخ محمود، وسعيد كريم، والبكباش رضا، وعبدالكريم، وحاجي رسول وغيرهم.

(٣) البرافدا ١٩٦٠/٢/٢٧.

(٤) خهبات ١٩٦٠/٢/٧.

وتركيا والحكومة العراقية المتشكلة حديثاً بنشاط دبلوماسي وسياسي عاصف للسيطرة على ولاية الموصل، ولم يكن لدى الكورد وحدهم حق المشاركة في المفاوضات حول ولاية الموصل ولو بصفة مراقبين.

في ١٩ ايار عام ١٩٢٤ جرى انعقاد مؤتمر حول قضية الموصل في القسطنطينية وقبل انعقاد هذا المؤتمر استطاعت تركيا في مؤتمر لوزان (عام ١٩٢٣) التخلص من التزامات تنفيذ شروط معاهدة سيفر، التي وجهت ضربة الى مصالح الدولة التركية، لأنها خدمت موضوعاً الاهداف التوسعية لدول الوفاق. الا انه لا ينبغي ان نسقط من الحسابان الظروف الموضوعية وهي ان الدول الاستعمارية في تطلعها الى بسط سيطرتها على البلدان الواقعة ضمن الامبراطورية العثمانية، هذه البلدان التي احتلتها تركيا في حينه، لم تمنح الحق لتركيا الكمالية في فرض سيطرتها عليها ثانية بما فيها على كوردستان ايضاً. ومما يؤسف له ان تركيا الكمالية قد تمكنت من "شرعنة" استرداد اراضي غير تركية، الامر الذي ترك تأثيراً سلبياً للغاية على مصير هذه الشعوب. وفي حالات عديدة جرى تفسير هذه المسألة في المصادر السوفياتية على نحو خاطئ واحادي الجانب. وينحصر الامر في ان عدداً من المؤلفين يشجبون سياسة اللاحق لدول التحالف الكبرى، فانهم يرتكبون خطأ اخر عندما يقفون الى جانب عودة جميع تلك الممتلكات القديمة الى تلك الدول التي كانت تقع هذه الممتلكات تحت سيطرتها. وهكذا يمنحون عملياً الحق لتركيا في السيطرة على كوردستان، وارمينيا الغربية وغيرها وذلك بناء على ان هذه الاراضي كانت تدخل في عدادها.

من المعروف ان تركيا قامت باحتلال كوردستان بالحديد والنار، ولم يقف الكورد ضد النير التركي الدموي فحسب، بل خاضوا نضالاً شاقاً وطويلاً في سبيل تحررهم القومي. ولذلك لا توجد اية مبررات لطامع الكماليين في ولاية الموصل والاحتفاظ بجزء كبير من كوردستان ضمن تركيا.

مضى العام السادس لاحتلال كوردستان الجنوبية، بينما ظل الوضع فيها متوتراً ومضطرباً. وفي اوائل عام ١٩٢٤ ظلت باقية تلك الاسباب التي حملت الكورد على خوض نضال شديد ضد من كان يقوم باضطهادهم. وتواصل الصراع حول ولاية الموصل، ولم يحسب اي طرف من الاطراف المشاركة فيه لرأي الكورد ومصالحهم حساباً، والذين يشكلون الاكثرية المطلقة في الاراضي المتنازع عليها.

وحاول الكماليون حتى اللحظة الاخيرة "استرداد حقوقهم السابقة" في كردستان الجنوبية. وفي هذا الشأن فان ما قاله مصطفى كمال اتاتورك في منتصف العشرينات شاهد على ذلك:- "ان الموصل هي تركية ولا شيء يغير هذا حتى الحراب. اننا نريد ولاية الموصل كلها، الواقعة على ضفتي نهر دجلة، وسواء كانت تحت الانتداب ام لا فلا اهمية لذلك، لكننا لن نتخلى عن وجهة النظر هذه"^(١)

تضاربت مصالح الاطراف المتصارعة ومخططاتها بعد مؤتمر لوزان، مع ان ما كان يجمع هذه الاطراف كافه هو رغبتها في التخلص من نضال الشعب الكوردي القومي التحرري. وكان واضحاً منذ بداية المؤتمر ان من الصعوبة توصل الوفدين البريطاني والتركي الى اتفاقية بشأن هذه المسألة. وفي الوقت ذاته نوقشت مسألة المعاهدة الانكلو-عراقية في بغداد، التي اقرتها انكلترا من خلال البرلمان العراقي مستغلة الوضع الناشئ (في المؤتمر المنعقد في القسطنطينية قامت بريطانيا بدور "حامية مصالح العراق"، مطالبة مقابل ذلك الموافقة الفورية على المعاهدة). وفي اثناء موافقة البرلمان العراقي على المعاهدة لم يحضر سوى ٦٩ عضواً في البرلمان من اصل ١١٠ عضواً، وامتنع ٩ نواب عن التصويت^(٢) وتعين على الندوب السامي البريطاني ممارسة ضغط قوى على البرلمان العراقي كي يصادق على المعاهدة. وفي اثناء عقد الرهان على ولاية الموصل. فقد هددت بريطانيا بأنها لن تؤيد العراق في المسألة المتعلقة بمصير كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) في حالة عدم المصادقة على المعاهدة^(٣).

وعبرت الدوائر البورجوازية- الاقطاعية في العراق، الذي لم ينل الاستقلال بعد عن رفضها لطموحات الكورد المشروعة، وهي تطمح الى ضم ولاية الموصل الى العراق قسراً.

(١) مينيتشا شفيلى أ.م. العراق في سنوات الانتداب الانكليزي، ص ١٦٣.

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٣) كوتلوف ل.ن. نهوض الحركة الوطنية- التحررية في العراق في ١٩١٨-١٩٢٤، موسكو، ١٩٥٧، ص ٣١٤.

وفي حزيران عام ١٩٢٤ صوت البرلمان العراقي على المعاهدة مع اجراء تعديل فيها وهو اجراء مراجعة فورية للمعاهدة في حال فصل ولاية الموصل عن العراق^(١).
وقفت فئات واسعة من سكان كردستان العراق ضد المعاهدة التي لم تتضمن ما يبعث الطمأنينة في نفوسهم. واعلنت منذ عام ١٩٢٣ مقاطعتها للانتخابات البرلمانية، وحسب ما اورده الصحيفة الانكليزية "تايمز" فقد غاب ممثلو كركوك والسليمانية اثناء مناقشة المعاهدة في البرلمان العراقي^(٢).

وكما سبق القول فقد توصلت الحكومة العراقية الى وضع ملحق للمعاهدة ينص على ان المعاهدة ستكون مقبولة في حال بقاء ولاية الموصل ضمن العراق. ولم يضم الانكليز هذا الملحق الى المعاهدة اعتماداً على ان ذلك غير ممكن من الناحية الشكلية (طالما ان المسألة لم تخضع للمناقشة بعد في عصبة الامم)، إلا ان المندوب السامي هنري دويس تعهد خطياً بأن بريطانيا ستواصل بعد المصادقة على المعاهدة، جهودها لضم ولاية الموصل الى العراق. ومن الواضح ان المؤتمر المنعقد في القسطنطينية كان مآله الفشل في ضوء ما جرى عرضه.

وبعد ان افلحت بريطانيا والنظام الملكي في ضم ولاية الموصل الى العراق "لم تجد مطالب الكورد في حق تقرير المصير القومي اذناً صاغياً لدى بريطانيا ولا لدى النظام الملكي"^(٣) وبما ان انكلترا وتركيا لم تتوصلا الى اتفاق بشأن ولاية الموصل فقد رفعت المسألة المتنازع عليها الى عصبة الامم للمناقشة وفق المادتين الثانية والثالثة من معاهدة لوزان. وفي ايلول عام ١٩٢٤ قررت عصبة الامم ترسيم الحدود التركية الايرانية كخطوة تمهيدية، الا ان ذلك لم يخفف من الوضع المتوتر على الحدود، ومراراً ما كان كل طرف من الطرفين يقدم احتجاجاته الى عصبة الأمم حول الخروقات الحدودية من جانب الطرف الاخر. فقررت عصبة الامم ارسال لجنة خاصة الى منطقة الموصل لتقوم بجمع المعطيات الاقتصادية والاثنوغرافية وغيرها من المعطيات الضرورية. ويجب ان يصبح هذا التقرير قاعدة لتسوية النزاع. وكانت اللجنة تضم **فيري سي** (من السويد رئيساً للجنة) والجغرافي والقانوني كومس تيلكي ورئيس وزراء هنغاريا السابق، والعقيد البلجيكي

(١) الحياة الدولية. ١٩٢٦، العدد ٤-٥، ص ١٠١.

(٢) Times. 26.08.1956.

(٣) **برلين** ل. الصراع على الموصل. الاقتصاد الاشتراكي الكتاب ٢، ١٩٢٥، ص ٢٥٧.

المتقاعد باوليس. وقامت اللجنة بزيارة كردستان الجنوبية، او كما كانوا يسمونها انذاك ولاية الموصل وذلك بعد زيارتها لعاصمة الطرفين المتنافسين لندن وانقرة. والامر الذي يستأثر باهتمام شديد هو انه عندما شرعت لجنة عصابة الامم في عملها، كانت الجماهير الكوردية الواسعة تخوض نضالاً عنيفاً في سبيل الاعتراف بحقوقها القومية، ومع ذلك لم يتمكن الكورد من ايصال مطالبهم الى اللجنة. وعلاوة على ذلك ظهرت خلافات كبيرة حول مسألة التركيب القومي- الاثني للاراضي المتنازع عليها. وكانت كل دولة من الدول (تركيا، والعراق وبريطانيا) تقدم ما لديها من معطيات التي كانت تنقص او تزيد من تعداد هذه المجموعة العرقية او تلك بصورة مصطنعة لغرض تقديم الحجج لصالح انتقال الولاية تحت اشرافها ورغم التضارب في مسألة التركيب القومي للولاية فإن جميع الاطراف اتفقت في مسألة وهي ان الكورد يشكلون الاكثية الساحقة للسكان. ومع ذلك لم يكن للكورد من ممثلين في عصابة الامم ولا في اللجنة الخاصة بمسألة الموصل.

وفي عام ١٩٢٥ انتهت لجنة عصابة الامم (عملها وقدمت تقريراً طويلاً)^(١). ولا بد من التنويه الى ان هذا التقرير تضمن جملة من المعطيات الموضوعية التي خلافاً عن التقديرات البريطانية والتركيبية قد وفرت الامكانية لتكوين تصور صحيح عن الولاية بهذا الشكل او ذاك. الا ان هذه التقديرات نسبت الى المسائل ذات الطابع الاقتصادي بصورة اساسية. وفي ما يتعلق بالجوانب القومية والسياسية للمسألة المتنازع عليها فلم تخرج اللجنة عن الحدود التي رسمتها الدوائر المسيطرة في عصابة الامم.

واتخذت اللجنة في المسألة الرئيسية التي تثير قلق الكورد مواقف تتجاهل حقوقهم القومية فلم ترد كلمة واحدة في التقرير حول النضال الدامي الذي خاضه الكورد في سبيل حقوقهم القومية. وتوخت اللجنة عملياً غرض "تدعيم" انتقال ولاية الموصل الى تركيا ام الى العراق الواقع تحت السيطرة البريطانية، ومن الطبيعي انه لا الصيغة الاولى للحل ولا الثانية لم تلب طموحات الكورد. وقد وصف النضال القومي التحرري والميول المعادية للاستعمار والاتراك على السواء بأنه دليل على "نمو للوعي القومي لدى الكورد

(١) الحياة الدولية، ١٩٢٦، العدد ١، ص ١٣٥.

ليس الا في (الفقرة الثانية من التقرير^(١)) وجرى التنويه في الخاتمة النهائية للجنة الى الاراضي المتنازع عليها قد تتم ضمها الى العراق شريطة ان:-
١- يبقى العراق تحت انتداب عصبة الامم ٢٥ سنة اخرى.

٢- يجب منح المنطقة الكوردية حق جهاز اداري يتكون من الموظفين الكورد، وان تصبح اللغة الكوردية لغة رسمية في المنطقة^(٢).

ولم تثر هذه التحفظات التي لم تلب ولو جزئياً مطالب الكورد القلق لدى بريطانيا ولا لدى الحكومة العراقية. كتبت صحيفة بريطانية تقول:- "استقبل تقرير لجنة عصبة الامم في بغداد بهدوء. فأكثرية السكان متأكدة من ان الموصل سينضم الى العراق"^(٣). اما الكورد فلم يستطيعوا الاعتماد على احد في مسألة حقوقهم القومية.

جرت احداث عاصفة في كوردستان تركيا عندما كان الصراع على ولاية الموصل على اشده. فقد اندلعت ثورة عارمة ضد الاستبداد الكمالي في تركيا، واتخذت الثورة التي قادها الشيخ سعيد والدكتور فؤاد نطاقاً واسعاً، لكن الثورة الكوردية التي لم تتمتع باي دعم اخمدها الكماليون بوحشية، الذين كانوا يطلقون على انفسهم حينذاك "بالمناضلين في سبيل الحرية الوطنية". ولم تقمع القوات التركية التأديبية الثورة فحسب، بل اتخذت التدابير اللازمة لمنع قيام الاتصالات بين الجزأين من كوردستان على الحدود التركية- العراقية.

وفي ٢٥ تموز عام ١٩٢٥ جرى بمبادرة الوطنيين الكورد عقد اجتماع جماهيري في بغداد ضم عشرة الاف شخص، شجب المشاركون فيه الاعمال الوحشية التي ارتكبتها الكماليين ضد الثوار الكورد والسكان المسالمين^(٤). ولم يحضر الاجتماع الكورد وحدهم، بل العرب والفرس، والارمن وغيرهم. وأصدر المشاركون في الاجتماع بياناً جاء فيه:- "ثار الكورد ضد الاتراك لأجل الاعتراف بحقوقهم المشروعة. ورداً على هذه المطالب ارتكب الاتراك اعمالاً وحشية ضد الكورد لا مثيل لها في التاريخ. وعبرت اللجنة المنتخبة في هذا الاجتماع عن ارادة المشاركين في هذه الفعالية، وعن استنكارها وشجبها للاعمال الدموية في

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Morning Post 13.08.1925.

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

كوردستان تركيا. وتوجيه انظار العالم الى هذه الاحداث وتطلب من عصبة الامم تشكيل لجنة للتدخل ووقف الارهاب الدموي ضد شعبنا^(١).

وجدت جموع غفيرة من الكورد ملاذاً لها لدى اشقائها في كوردستان الجنوبية، حيث كانت الاضطرابات متواصلة في تلك الايام. وفي هذه الفترة تحول مركز الحركات التي كانت تقاوم الانكليز الى منطقة سنجار، التي يسكنها الكورد الإيزيديون، واستطاع الانكليز في بادئ الامر ايجاد لغة مشتركة مع الزعماء الايزيديين وكان الوضع في المنطقة هادئاً. لكن استياء الايزيديين القومي والديني قد تحول الى حركة مسلحة نتيجة لما قامت به سلطات الاحتلال البريطاني من تعسف وتجاهل لحقوق الايزيديين القومية والدينية ومما لا شك فيه ان تزايد النضال المعادي للاستعمار في مناطق كوردستان الجنوبية الاخرى قد لعب دوراً كبيراً. ولم تجد نفعاً ما استخدمه الانكليز من وسائل الاقناع والرشاوى.

وقاد داود اغا انتفاضة الكورد- الايزيديين عام ١٩٢٥، ولم يتمكن الانكليز من تهدئة هذه المنطقة الا بفضل عمليات سلاح الطيران.

في اوائل ايلول عام ١٩٢٥ شرعت عصبة الامم في مناقشة مسألة الموصل وجرت في الاجتماع الاول لعصبة الامم نقاشات حادة بين الوفدين البريطاني والتركي فقد عملت الدوائر التركية الحاكمة والصحافة. وبشكل سافر على "دعم فكرة وهي انه ليست ولاية الموصل وحدها تتبع تركيا قانونياً. إنما العراق كله"^(٢).

طالب الوفد التركي باتخاذ قرار من شأنه ضمان انتقال ولاية الموصل الى تركيا والا فإنه هدد بوقف المفاوضات. ونوقشت مسألة الموصل في وقت اخمد الكمالييون فيه حركة التحرر الكوردية القومية في تركيا بالحديد والنار. وراح الاتراك يتحدثون عن الكورد وقضيتهم بلهجة مختلفة تماماً. وكتبت الصحافة التركية بصورة مكشوفة انه لا وجود لمسألة كوردية قومية في تركيا وأن "المسألة الكوردية قد خلقها الانكليز بصورة مصطنعة"^(٣).

(١) اراتش. باريس. ١٩٢٥/٨/١٩ (باللغة الارمنية).

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٣) المصدر السابق.

لقد اثار ازدياد النضال القومي- التحرري المعادي للاستعمار، الذي خاضه الشعب الكوردي قلقاً جدياً لدى الدوائر الحاكمة في الجمهورية التركية. وفي هذا السياق فان الواقعة التي تستأثر بالاهتمام في العصر الراهن هي ان تركيا كانت دائماً صاحبة المبادرة في المؤامرات والصفقات المعادية للكورد في مختلف مراحل نضالهم القومي التحرري. وما نورده لاحقاً مؤشر على ما قلناه، فرغم قيام الدوائر التركية الحاكمة بقمع ثورة الكورد عام ١٩٢٥، التي قادها الشيخ سعيد، بوحشية، لكن تركيا تقدمت باقتراح الى عصبة الامم لاعادة ولاية الموصل اليها، "ووافقت بالمقابل اعطاء مقاطعة ديبالي للعراق التي كانت ضرورية لري وادي الفرات، وذلك لغرض تشكيل جبهة شاملة ضد الحركات الكوردية التحررية. ومقابل ذلك لابد من عقد معاهدة حول الضمانات المتبادلة بين تركيا وايران، وبريطانيا وايران"^(١) (ضد الحركات الكوردية).

وعلى الرغم من "المواقف الحازمة" للدوائر التركية الحاكمة فان الامال على استرداد ولاية الموصل الى تركيا كانت مبنية على الرمال. وربما كان ذلك سبباً لاستياء تركيا من اطالة حل هذه المسألة ومن قرار طرح المسألة للنظر في محكمة العدل الدولية. ووقفت الحكومة الفرنسية التي توصلت في ذلك الوقت الى شغل مواقع اقتصادية مربحة في تركيا الكمالية الى جانب تركيا.

وهكذا لم تتبنى عصبة الامم قراراً بشأن المسألة المعروضة للنقاش ورفعت الى المحكمة الدولية في لاهاي. والان عملت بريطانيا وقبل ان تتبنى المحكمة الدولية القرار على "تسوية" القضية الكوردية في العراق. وبقيت مصاعب كبيرة في هذا الطريق. فقد واصلت القوات المسلحة الانكلو- عراقية حربيها ضد وحدات الشيخ محمود المسلحة، عندما اندلعت في ٢٥ ايلول ١٩٢٥ الاضطرابات في منطقة زيبار وزاخو واكرى^(٢). واشتبكت الوحدات الكوردية المسلحة بزعامة عبدالكريم مع القوات البريطانية، فقد عبرت عن احتجاجها ضد السياسة الضريبية واساءات الموظفين المحليين. عرضت الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني مدة عشرة ايام للاستلام، ووعدت مقابل ذلك اصدار عفو عن المشاركين في الانتفاضة.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ادى الوضع الداخلي في الجزأين التركي والعراقي من كردستان، ومناقشة مسألة الموصل على الصعيد الدولي، الى تدهور الوضع في منطقة الموصل تدهوراً شديداً وقامت تركيا وبريطانيا بحشد قوات كبيرة في هذه المنطقة. وبعد مناقشة هذه المسألة في اجتماع حكومي حشدت تركيا وحدات المدفعية الثقيلة في قطاع امتد مسافة ١٥ كيلو متراً بمحاذاة الدردنيل^(١). وحسب ما تناقشة وكالات الانباء فإنه "كان متوقفاً اغلاق الدردنيل في كل لحظة". وفي العام ذاته اي عام ١٩٢٥ شكلت الحكومة العراقية "قطعات عسكرية خاصة على حدود كردستان الشمالية"^(٢).

ومما يستأثر بالاهتمام هو أن الوحدات المسلحة المتمركزة على طول الحدود التركية-العراقية (منطقة ملتقى كردستان الشمالية والجنوبية) قد استخدمت لقمع ثورة الشيخ سعيد في تركيا من جهة، ولاخامد مقاومة انصار الشيخ محمود في العراق من جهة اخرى. وهكذا فان تركيا وبريطانيا اللتين كانتا في صراع شديد للسيطرة على ولاية الموصل، اصبحتا في تحالف حقيقي في صراعهما ضد الحركة الكوردية القومية التحررية.

لوحظ منذ عام ١٩٢٦ انحسار ما في الحركة القومية التحررية في كردستان الجنوبية ومع ذلك لم يلق الانكليز جانباً أقنعة انصار "مراعاة حقوق الكورد القومية" فقد اصدر مجلس الوزراء العراقي بياناً بطلب من المندوب السامي البريطاني يتم بموجبه "تشجيع ادخال اللغة الكوردية الى الدوائر في المناطق الكوردية ومدارسها، ويجب تعيين الموظفين الكورد في المناطق الكوردية"^(٣). وقام الانكليز في الوقت ذاته باجراء المفاوضات مع الشيخ محمود، في سعي منهم لتهيئة ظروف مناسبة لاتخاذ عصبة الامم قراراً نهائياً لصالح الجانب الانكلو-عراقي.

وفي ١١ اذار عام ١٩٢٦ قرر مجلس عصبة الامم تحديد ما يسمى بخط بروكسل، الذي اصبح حدودا لولاية الموصل وتركيا. وكما جرى في مؤتمر لوزان عندما عقد كرزن عملياً صفقة مع الاتراك على حساب الكورد^(٤)، فإن الانكليز "لم ينسوا الكورد" كما اتخذ مجلس عصبة الامم قراراً جاء فيه ان مسألة المناطق الكوردية الواقعة ضمن العراق تصبح تحت

(١) أراتش. ١٩٢٥/٩/٢٥.

(٢) Lord Rirdwood mouri as said L. 1925 c.141.

(٣) أراتش. ١٩٢٦/١١/٢.

(٤) Gantner S Le Mouvement National Kurds c.47.

اشراف لجنة دائمة لعصبة الامم لشؤون الانتداب^(١) انه كان وعداً فارغاً يرمي الى تضليل الشعب المناضل في سبيل حقوقه.

ليس صعباً على المرء رؤية ان ضم ولاية الموصل الى العراق قد مهد له مجرى تطور الاحداث كلها التي وقعت ما بعد الحرب، وقد صار هذا الضم تعبيراً عن سياسة الدول المنتصرة ازاء تركيا. ومع انه تم في اثناء ذلك تجاهل حقوق الكورد القومية لا بد من التأكيد على ان هذا الضم يجب ان يتم شريطة اخذ الحكومة العراقية بالحسيان حقوق الكورد القومية والاعتراف باللغة الكوردية في المناطق الكوردية كلغة رسمية، والتدريس بلغة الام في المدارس الكوردية وغيرها. وهذا ما انعكس كما اشير سابقاً، في قرارات مجلس عصبة الامم وفي البيانات الرسمية لمثلي انكلترا والعراق على حد سواء. ونشير، كما اسلفنا، الى انه رغم عدم قيام النظام الملكي في العراق وحماته الانكليز بتنفيذ الوعود التي اعطوها للكورد، فإن الموضوعية تتطلب تبيان ذلك الفرق القائم بين وضع الكورد في العراق ووضعهم في تركيا. ففي الوقت الذي ظل في العراق بعض المنافذ (وان كانت صغيرة جداً) للحفاظ على بؤر الثقافة القومية وتوظيفها رغم سياسة الاضطهاد القومي، فان الكورد في تركيا الكمالية قد تعرضوا لاضطهاد قومي شديد. فتركيا هي الدولة الوحيدة التي تنفي وبشكل سافر وجود شعب كامل. فقد جرى شطب الكورد من جدول الاقليات القومية في تركيا وذلك بالحاح من الاتراك في لوزان. وكانت الدعاية التركية الرسمية تؤكد على انه لا وجود للكورد في تركيا ولا وجود لقضية كوردية فيها.

وبناء على ذلك جرى قمع جميع الحركات الكوردية القومية- التحررية بوحشية فيها. اضاف الى ذلك ان الحكومة التركية اخذت على عاتقها مهمة القيام بدور سيء الصيت وهو دور المنسق لجميع الاعمال المعادية للكورد التي تقوم بها الدوائر الحاكمة في البلدان التي تقسم كوردستان.

(١) زرايا فوستوكا ١٩٢٦/٤/٩.

الفصل الثالث

الصراع على ولاية الموصل والمسألة الكردية القومية

وضع الاستعمار البريطاني بضمه ولاية الموصل الى العراق نهاية لمرحلة من مراحل "سياسته الكردية". وجاء هذا الاجراء انتهاكاً لحقوق الكورد في تقرير المصير والحق الضرر بمصالحهم القومية. ومن الطبيعي ان التقسيم الجديد لكوردستان قد زاد تعقيداً من وضع الكورد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وخلق ذلك كله عقبات جديدة في طريق نيل الكورد الاستقلال القومي. كتب المستشرق الفرنسي (سيرج هارنتر) يقول:- "جاء حل مشكلة ولاية الموصل خلافاً لأمني الشعب الكوردي والحق الضرر بمصالحه القومية".^(١) وواصل سيرج هارنتر فكرته مشيراً الى الاسباب المؤدية الى مثل هذه النهاية للأحداث فكتب يقول:- "ان اسباب هذا الضم واضحة للعيان، فولاية الموصل غنية بالنفط، و**انگلترا** متأكدة من ان مصالحها النفطية ستكون مضمونة على نحو افضل لوارتبطت الموصل بدولة تقودها اسرة الهاشميين، لأن الشيخ محمود ابدى عن عدم اذعانه".^(٢)

لقد ادى الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في مصير ولاية الموصل الى افساح المجال امام السلطات البريطانية- العسكرية للتدخل النشط في الشؤون العربية- الكردية في العراق وذلك بعد ان تضع عصبة الامم حلاً نهائياً لهذه المسألة. وكانت لسياسة **انگلترا** الاستعمارية (انتهاج سياسة "فرق تسد" السيئة الصيت) آلية ماهرة. وكان على العراق الواقع تحت الانتداب تقديم "امتثانه" لبريطانيا على ضمها ولاية الموصل اليه. لقد رسخ

^(١) Gantner S. Le mouvement national Kurde، p.47

^(٢) المصدر السابق.

الاستعمار البريطاني حقاً من مواقفه في العراق باقدامه على هذا الاجراء. بيد ان بريطانيا لم تتخل عن عامل اخر للتدخل في شؤون العراق، اذ انه تبعاً لحساباتها كان على الكورد في ظروف الحكم الملكي وانتهاج سياسة الصهر نحوهم وتجاهل حقوقهم القومية ان ينظروا الى بريطانيا "حامية لمصالحهم" او ما هو اشبه بحكم الذي بدوره كان يعمل على بعث "المخاوف الدائمة" لدى الحكومة العراقية من الخطر الكوردي...
كتب المؤرخ البريطاني مايكل بروكس حول هذه السياسة المناقفة والمآكرة يقول:-
"بيدهي ان الدبلوماسيين في الامبراطورية البريطانية لم يفكروا بمنح السكان الحكم الذاتي في منطقة هامة للغاية مثل الموصل (أي كوردستان الجنوبية- ش.م) الا ان هذه الفكرة يجب ان تجعل الحكومة المركزية في العراق تعكف على دراسة هذا الموضوع"^(١).
على هذا النحو تم حل مسألة ولاية الموصل لصالح الاستعمار البريطاني، وكان ي. ليفين على الصواب في ما ذهب اليه حين كتب يقول:- "كانت مصالح الاستعمار البريطاني والاحتكارات النفطية تتطلب ضم المناطق الكوردية الى العراق، حيث ان فكرة الانضمام الى الدولة العراقية (الواقعة تحت اشراف بريطانيا) لم تكن تتمتع بأية شعبية بين السكان الكورد في هذه المناطق"^(٢). هذا بالطبع لم يكن له اهمية بالنسبة للمستعمرين **الانكليز**، فضلا عن أن العراق بما لديه من قضايا داخلية غير محلولة قد اصبح فريسة سهلة لبريطانيا، لأن اتحاد العرب والكورد في دولة واحدة وتحت سلطة الملاكين والبورجوازيين العرب قد يثير صراعات شديدة ونزاعات طويلة الامد، التي كانت تتفق ومصالح الاستعمار البريطاني، لقد كان الملاكون العراقيون يدركون ان بقاء المنطقة الكوردية ضمن العراق يكون ضمانه بدعم بريطانيا وحدها، وان اضطهاد الكورد يربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني. وكان الاستعمار البريطاني يحاول ان يلعب، من جهة اخرى، دور حامي الكورد من السلطات العربية في العراق، مستغلاً المسألة الكوردية للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق "المستقل"^(٣).

(١) بروكس مايكل. النفط والسياسة الخارجية، موسكو، ١٩٤٩، ص ١٠١

(٢) ليفين ي. العراق. موسكو، ١٩٣٧، ص ١١٠.

(٣) المصدر السابق.

لم يجر قرار عصابة الامم أي تغيير في الوضع، وقد "جعل شرعية" تلك الخطوات التي اتخذتها الدوائر البريطانية الحاكمة. واقدام الاستعمار البريطاني على اتخاذ اجراءات كان بحاجة اليها والرامية الى "تسوية" الخلافات مع تركيا. وقام الانكليز بعقد "صفقة ثانية" مع الكماليين ضد الحركات الكوردية التحريرية رغم خلافاتهم معهم، وأدت المفاوضات الجارية وراء الكواليس الى وضع خطط تم التنسيق في ما بينها واتسمت بطابع معاد للكورد. ومما يلفت الانتباه هو ما قاله المندوب السامي البريطاني هنري دويس في نيسان عام ١٩٢٦ او قبل سفره من لندن رداً على سؤال حول مستقبل الكورد العراقيين:- "كلا فلا يمكن الحديث ابدأ عن الاستقلال الكوردي... وعلى تركيا ان تكون واثقة من ان مسألة الاستقلال الكوردي لا يمكن ان تنبثق ابدأ رغم ان عصابة الامم قد اوصت بأن تؤخذ خصائص الكورد القومية بالحسبان"^(١).

لم يكن هذا الاعلان، الذي ادلى به المدافع عن الاستعمار البريطاني، يعبر عن رأي صاحبه فحسب، بل كان يعكس تماما الجوهر الشائن لسياسة بريطانيا المعادية للكورد، التي اصبحت مع ما قامت به الدول الكبرى الاخرى والانظمة القائمة في الشرقين الاوسط والادنى سبباً لويلات لا يمكن وصفها حلت بالشعب الكوردي.

لم تتمكن تركيا من استغلال "الورقة الكوردية" بعد ان قمعت ثورة الشيخ سعيد وبوحشية، ولهذا اخذت تركيا بدءاً من النصف الثاني من العشرينات تعكف على دراسة فكرة اقامة جبهة مشتركة للدول المعنية ضد "الخطر الكوردي"، وقد كان على الإعلان الذي ادلى به هنري دويس ان يبدد مخاوف تركيا في هذا الشأن.

اخذت السلطات البريطانية والدوائر الحاكمة في العراق تستخدم "الوسائل السلمية" ازاء الكورد بدلاً من القوة. وفي عام ١٩٢٦ اعلن رئيس الوزراء العراقي في البرلمان قائلاً:- علينا الاعتراف بحقوق الكورد القومية"^(٢). واصلت الحكومة انه سيتم الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية في كردستان، وسيتم تعيين الموظفين والقضاة والمعلمين الكورد في الالوية الكوردية"^(٣). وفي عام ١٩٢٦ قام رئيس الوزراء العراقي، بأمر من مستشاريه **الانكليز**، بتكليف جميع الوزارات "الاسترشاد بالتعليمات" حول انه سيتم تطبيق تلك السياسة في

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المحافظات الكوردية، التي تاخذ بالحسبان الحقوق القومية للسكان المحليين. ومما يلفت الانتباه هو البيان الذي ادلى به ملك العراق فيصّل الاول حين قال:- "على كل عراقي مخلص ان يقنع اخوته كي يعيش هؤلاء بسلام تحت راية العراق..... هذا ما يوفر لنا جميعاً السعادة الكاملة...".

لم يكن الشيخ محمود يشكل في هذه المرحلة خطراً كبيراً، وشرع الموظفون **الانكليز** والعراقيون في اداء مهامهم في كوردستان، وبعد قرار عصبة الامم حول مسألة الموصل سعت الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني الى خلق انطباع لدى الناس بأنهم ينفذون توصيات عصبة الامم ويتم اخذ خصائص الكورد القومية بعين الاعتبار (شغل كوردي منصباً وزارياً في الحكومة وحددت حصة المندوبين عن كوردستان وغيرها⁽¹⁾). ولكن رغم ذلك فإن ما كان يثير قلق **الانكليز** هو ان الشيخ محمود مع عدد كبير من انصاره كان في منطقة بنجوين، ولم تسفر الاشتباكات الجديدة التي وقعت بين القوات الكوردية والوحدات **الانكلو-عراقية** عن النتائج المرجوة. وفي صيف عام ١٩٢٧ عرضت الشخصيات البريطانية على الشيخ محمود وقف المقاومة. ولما رأى الشيخ محمود انه لن يحقق النجاح مع قلة من انصاره توقف عن مواصلة الكفاح.

لقد عانت حركة التحرر الكوردية من انحسار وكانت التناقضات الداخلية تمزقها ولم تحصل على اية مساعدة خارجية، وسيطر شعور بالتشاؤم على الجماهير الشعبية بعد صراع دموي دام طويلاً، وحل الخراب باقتصاد المناطق الكوردية. ولم يكن بوسع الشيخ ان يعمل كالسابق بفعالية واصرار، وفي نهاية عام ١٩٢٦ ومطلع عام ١٩٢٧ بدأت المفاوضات بين الشيخ محمود و**الانكليز** في كوردستان (في قرية خورمال، ومن ثم في بغداد. وافضت شروط الاتفاقية التي كانت تخص الشيخ محمود شخصياً ووضع اسرته، الى ان يحصل الكورد على ضمانات معينة لسلامته الشخصية وشريطة ان يعيش خارج السلمانية ولا يقوم بممارسة العمل السياسي. وفيما بعد رفض **الانكليز** طلب الشيخ محمود منح حق الادارة الذاتية ولو على منطقة بنجوين حيث كان يعيش. والنزاع المسلح الذي نشب جراء ذلك لم يسفر عن نتيجة، واضطر الشيخ محمود الموافقة على تلك الشروط التي فرضها عليه اسياذ العراق. لكن حتى بعد ذلك لا يمكن عد الوضع في العراق وضعاً

(1) Longrigg St. Irag., p.193.

مستتباً، وفي النصف الثاني من عام ١٩٢٧ شملت الاضطرابات منطقة راوندوز، ووقعت المناوشات بين عشائر هموند وبالان من جهة والقوات **الانكلو-عراقية** من جهة اخرى. وفي هذا الوقت شملت الاضطرابات منطقة بارزان، فهنا قاد الشيخ احمد البارزاني^(١)، زعيم احد الاسر المعروفة في كردستان الجنوبية الحركة الكوردية، وكانت مطالب الثائرين تتلخص في ما يلي:- تحسين وضع السكان الاقتصادي، وشق الطرق، والاعتراف بحق الادارة الذاتية للمناطق الكوردية، ولم تتكلم محاولات القوات **الانكلو-عراقية** في قمع الانتفاضة بالنجاح. ولجأ **الانكليز** الى اسلوب مجرب، فقد راحو يستخدمون الاقطاعيين الكورد الذين كانوا في صراع مع الشيخ احمد ضد البارزانيين. وفي هذه الاثناء قاموا بنشر شائعة وكأن الشيخ احمد اخذ يبشر بديانة جديدة^(٢). واسفرت جميع هذه الاعمال ورشوة الاقطاعيين الكورد المواليين **للانكليز** عن تمكن **الانكليز** من اخماد هذه الانتفاضة ايضاً بصورة اساسية. لكن لا يمكن عد الوضع مستقراً في كردستان العراق بعد اخمادها ايضاً. وتواصلت معارك **البشمركة** التي اتصفت بطابع عنيف. كتب لونغريغ وهو يتناول دور الشيخ احمد البارزاني في تنظيم الحركات الجديدة يقول:- "كانت رائحة الثورة والحرب تفوح من الشيخ فهو مازال يعد شخصية خطيرة"^(٣).

وفي نهاية اذار عام ١٩٢٨ جرى لقاء بين الشيخ احمد البارزاني والمفتش الاداري البريطاني، وفي اثناء ذلك تم اتخاذ عدد من الاصلاحات التي اصر الشيخ عليها^(٤)، وتحسن الوضع اثر ذلك في مقاطعتي اربيل والموصل، وتميزت المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٠ بقيام حركات محلية مختلفة قام الكورد بها ضد النظام الملكي وحماته **الانكليز**، استغلت الحكومة الهدوء النسبي لترسيخ مواقعها في كردستان، فقد تم زيادة المراكز البوليسية والقطعات العسكرية واصلاح الطرق، وكانت لجميع هذه التدابير اهدافاً عسكرية- استراتيجية.

(١) تشتهر اسرة البارزاني بغنى تقاليد النضالية في سبيل تحرير شعبها. فقد نهض الكورد بقيادة ممثلي هذه الاسرة اكثر من مرة ضد النظام التركي ومن ثم ضد النظام الهاشمي في العراق. وفي ١٩١٦ اعدم الاتراك الشيخ عبدالسلام البارزاني القائد البارز في النضال المعادي للاتراك.

(٢) يطرح بعض المؤلفين، لونغريغ مثلاً، رايًا مؤداه ان احمد البارزاني قام بنشر فكرة الارتداد عن الاسلام لانها تحيط الوعي القومي لدى الكورد بالضبابيه (فقد جعل الكورد يسرون زمنا طويلا وتحت رايته في فلك سياسة الانظمة الاستبدادية في الشرق)

(٣) Longrigg St. Irag, p.194

(٤) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق.

ورغم ان ضم ولاية الموصل الى الدولة العراقية قد تم بتحفظ وهو "ان تأخذ الحكومة العراقية خصائص الكورد القومية بعين الاعتبار". فقد تجاهلت الدوائر الحاكمة في العراق هذه التوصية وغيرها من "توصيات عصبة الامم" منذ البداية واصبح الاستياء الواسع وحركات الكورد مادة لنداء وجهه ستة نواب من الكورد الى رئيس مجلس الوزراء، وجاء في مذكرتهم ان الحكومة تماطل في تنفيذ اوامر عصبة الامم. كما تضمنت هذه المذكرة ايضاً مطالب زيادة مخصصات التعليم في المناطق الكوردية، ووضع شكل اداري موحد للحكم في كوردستان العراق، وزيادة الاعتماد على حاجات كوردستان الاجتماعية^(١). غير ان هذه المطالب وغيرها التي تقدم الكورد بها مراراً قد ظلت دون اهتمام، لأن الاعتراف الحقيقي بحقوق الشعب الكوردي القومية لم يكن يدخل ضمن خطط النظام الهاشمي في العراق وحماته **الانكليز**. اصف الى ذلك ان الطابع المتواصل العنيد للحركات الكوردية منذ النصف الثاني من العشرينات قد دفعت بحكومات البلدان التي تفتسم كوردستان وحماتها المستعمرين الى اتخاذ خطوات مشتركة ضد "الخطر الكوردي"، ولهذا الغرض فان القوى الانفة الذكر كانت تتجاهل في حالات عدة تناقضاتها وتقوم باتخاذ الاجراءات المشتركة ضد الحركات الكوردية وكانت "معاهدة الصداقة والتعاون" المبرمة بين العراق وتركيا، في ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٢٩ في طهران^(٢) تحمل هذا الطابع. فقد اشارت بعضاً من بنود هذه المعاهدة وبوضوح الى الاتجاه المعادي لحركات الكورد التحررية، ولا سيما البندان الخامس والسادس من المعاهدة، اللذان اكدا على ان الطرفين المتعاقدان يتعهدان بعدم السماح للمنظمات والمجموعات من ممارسة نشاطاتها على اراضيها، التي بوسعها الاخلال بأمن وسلامة الطرف الاخر^(٣). جاء في البند السادس:- "سيقوم الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع الاجراءات لأغراض ضمان الهدوء وأمن سكان المناطق الحدودية ووضع حد نهائي للدسائس والاعمال الاجرامية، التي يمكن ان تلحق الضرر بأمن وسلامة البلدين والتي تقوم بها العشائر القاطنة في الاراضي المتاخمة للحدود"^(٤)..... " وفي هذا الشأن بذلت تركيا الكمالية جهوداً كبيرة بشكل خاص.

(١) المصدر السابق

(٢) كلوجنيكوف يو. ف. ساباني ا. ف. السياسة الدولية المعاصرة، الجزء ٣ موسكو، ١٩٢٩، ص- ٣٠٤-٣٠٥

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

بعد ان خسرت الدوائر التركية الحاكمة "معركتها على الموصل"، وجدت ان بوسعها الان "نسيان خلافاتها مع بريطانيا والعراق وابرار معاهدة تضمن امنها وأمن الطرف الاخر من "الخطر الكوردي". وهكذا تم في ٥ حزيران عام ١٩٢٦ عقد مثل هذه الاتفاقية في انقرة بين بريطانيا والعراق وتركيا. ومما يستأثر بالاهتمام بشأن المسائل التي تناولها هي تلك الفصول من المعاهدة التي كانت تتناول الحركات الكوردية التحررية، وجاء فيها:- "ترفض السلطات العراقية والتركية اقامة اية علاقات لها طابع رسمي او دبلوماسي مع الزعماء والشيوخ او مع غيرهم من افراد العشائر والموظفين من الدولة الاخرى، الذين يقيمون في هذا الوقت على اراضي الدولة الاخرى، وسيقف الطرفان ضد قيام تنظيم اية دعاية او اجتماعات ضمن اطار المنطقة الحدودية والموجهة ضد دولة من الدولتين"^(١) ومن الواضح تماماً ان الحديث يجري عن الكورد، الذين كانوا يعبرون حدود احدى الدولتين التي تتقاسم كوردستان هرباً من الملاحقات.وقدادت مثل هذه الخطوات المعادية للكورد وبشكل ملحوظ جداً الى تعقيد وضع القوى الكوردية، التي كانت تخوض نضالاً تحررياً. وهكذا فقد بقي الاضطهاد القومي والاجتماعي السبب الرئيس، الذي دفع بفئات واسعة من السكان الكورد الى الحركة، وازيفت اليه الان مؤامرات السياسة الخارجية. واصبح التوتر الدائم في كوردستان الجنوبية ظاهرة متميزة نتيجة ذلك وقد دفع الاستياء الواسع للجماهير الكوردية من سياسة النظام الملكي وسلطات الاحتلال البريطاني حتى بتلك الشخصيات الى القيام بأعمال علنية والتي كانت تشغل فيما مضى موقفاً مهادناً من سياسة لندن وبغداد ازاء المسألة الكوردية.

وفي ايلول عام ١٩٢٩ قدم اربعة نواب كورد في البرلمان العراقي المطالب التالية الى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي وهي:-

- ١- انشاء لواء جديد في الشمال تكون دهوك مركزه الاداري.
- ٢- تخصيص ٢٠٪ من الدخل الوطني سنوياً لتطوير المناطق الكوردية.
- ٣- اجراء التعليم الالزامي باللغة الكوردية.
- ٤- سحب القوات الحكومية من كوردستان العراق (باستثناء قوات البوليس).
- ٥- ضم ممثلين اثنين من الكورد الى الحكومة العراقية.^(٢)

^(١) المصدر السابق

^(٢) Maine E. Iraq from mandate to Independence L., 1935. p. 136

كان التوتر يزداد حدة مع قرب موعد انتهاء الانتداب البريطاني، وأدى عقد معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق الى تأزيم الموقف ثانية.

وانحصرت خصوصية الموقف الذي سببه هذا الاجراء في ان كل طرف من الاطراف الثلاثة "الاستعمار البريطاني، والدوائر العراقية الحاكمة والكورد" الذين كانوا يناضلوا في سبيل حقوقهم القومية، كان يتعقب اهدافه التي لم تكن مطابقة فحسب، بل ومتناقضة. فقد عملت بريطانيا على تسريع الاحداث لصالح نشوء مثل هذا الوضع، الذي بوسعها ان تستفيد بعد الانتداب من تلك الامتيازات السياسية- العسكرية والاقتصادية التي استفادت منها بعد نهاية الحرب. وفي هذه الاثناء لم يعترم المستعمرون البريطانيون فقدان "الورقة الكوردية" كعامل للتأثير على الحكومة العراقية وجعلها تقدم التنازلات كلما امكن ذلك.

سعت الدوائر العراقية الحاكمة الى الاستقلال والتخلص من "الوصاية البريطانية"، الأمر الذي حظي بتأييد واسع النطاق بين الجماهير والقوى الديمقراطية الوطنية، لكن القوى العراقية القومية- البورجوازية التي كانت تقف ضد نفوذ الاستعمار البريطاني كانت ترفض في الوقت ذاته منح الكورد حقوقاً مماثلة.

وقد استغل الاستعمار البريطاني "التناحر العربي- الكوردي" بدهاء للغاية لتحقيق مآربه. وفي ما يتعلق بالقوى الكوردية القومية- الوطنية فأن وضعها كان عصبياً للغاية، وكان يتصف بوجود عدد من الصعوبات الداخلية والخارجية. وانسحبت التناقضات التركية- البريطانية والعراقية- التركية التي كان بوسع الكورد استغلالها لمصالحهم بهذا الشكل اوداك، الى المقام الثاني او أنها اختفت. وأخذت حركات الكورد التحريرية تصطمم الان بحواجز صعبة الاجتياز، والتي لم يضعها الاستعمار البريطاني فحسب، بل ونظام بغداد، الذي "اشتد عوده". اصف الى ذلك ان الدوائر العراقية والتركية الحاكمة التي كانت ترى ان "الخطر الكوردي" هو قضية ينبغي الحساب لها مستقبلاً قد شاركت في اخماد الحركات التحريرية مباشرة وبصورة غير مباشرة. وهذا الظرف يجعل تلك اللعبة واضحة، التي يلعبها المستعمرون البريطانيون مع قادة الحركة الكوردية. فالقادة الكورد، الذين كانوا يدركون عملياً انهم لن يتمكنوا من تحقيق التحرر القومي بقواهم الخاصة ودون مساعدة خارجية، كانوا مع ذلك يعقدون الآمال بسذاجة او اضطراراً على بريطانيا، التي كانت تفرض انتدابها على البلاد. وفضلاً عن ذلك كان الشيخ محمود يرى وجود تناقضات تناحرية بين مخططات الاستعمار البريطاني والعراق وحاول استغلال هذه

التناقضات لأهدافه في تحقيق الإدارة الذاتية، إلا ان السلطات البريطانية سرعان ما استغلته، على الأرجح، لأغراضها، وان الاحداث التي وقعت بعد معاهدة عام ١٩٢٠ قد وضعت ضمن اطر هذه الالية.

وقبل عقد المعاهدة كانت القوى الكوردية القومية- التحررية على دراية بأن المعاهدة المقترحة لا تتضمن اية مواد حول حقوق الكورد في العراق. وما قدمته السلطات البريطانية من ايضاحات حول هذا الشأن اتصفت بالازدراء والوقاحة، واعلنت السلطات البريطانية بعد ان وضعت في طي النسيان جميع وعودها وضماناتها التي قدمتها للكورد إبان ازمة الموصل، بأن المعاهدة يتم ابرامها بين دولتين صديقتين ومستقلتين، وليس بوسع احد منهما فرض ارادتها في هذه المسائل الداخلية اوتلك.

والمعاهدة المبرمة في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ كانت تدافع عن مصالح الاستعمار البريطاني، ورأت الدوائر العربية التقدمية ان المعاهدة هي وسيلة للحفاظ على الهيمنة البريطانية في الظروف الجديدة. وفيما يتعلق بالقيادة الكورد فانهم راحوا بعد صدور نص المعاهدة يرسلون عريضة تلو الاخرى الى عصابة الامم. وتم ارسال الموظفين **الانكليز** والعراقيين الى كوردستان لانفراج الموقف، وحاولوا اقناع الكورد بأنهم اوفياء لوعودهم التي قدموها لهم ذات مرة، والتي لم يعد أحد يصدقها. واصدر نائب رئيس الوزراء جعفر العسكري ونائب المندوب السامي وغيرهما بيانات علنية حول انه سيتم احترام حقوق الكورد القومية، وتصبح اللغة الكوردية اللغة رسمية في البلاد وغيرها، لكن هذه البيانات لم تؤد الى انفراج الموقف. وبعد اجتماع ضم الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء العراقي، نشر مجلس الوزراء قبل ابرام المعاهدة في ١٠ نيسان عام ١٩٢٠ بياناً جرى الحديث فيه عن اعداد مشروع قانون ينص على جعل اللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان. وصار الطابع التكتيكي لهذه الخطوة واضحاً، عندما ظل هذا القانون حبراً على ورق بعد مصادقة البرلمان عليه. واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء جعفر العسكري الذي وصل الى السليمانية خصيصاً لتهنئة الجماهير، باحتجاجات عاصفة ضد سياسة الخداع والتخويف.

وفي اثناء اللقاء مع الكورد توجه احد الحضور الى العسكري بالعبارة التالية:- "اننا لن نخذع بمثل هذه العبارات، ولايمكن ارغامنا بالدموع على نسيان حريتنا واستقلالنا، الموت او الاستقلال او الحرية"^(١).

بدأ الاعداد للانتخابات في البرلمان العراقي، الذي كان عليه المصادقة على المعاهدة **الانكلو- عراقية**. وانحصرت المسألة في ان مجلس وزراء نوري السعيد لم يكن لديه في ذلك الاكثريّة في البرلمان، وكان من الممكن الا تتم المصادقة على المعاهدة، لا سيما ان نوري السعيد لم يخف بأن الهدف الرئيس لتسلمه زمام السلطة هو المصادقة على المعاهدة **الانكلو- عراقية الجائرة**، ولتحقيق هذه المهمة توجه نوري سعيد في صيف عام ١٩٣٠ برسالة خاصة الى الملك فيصل تحدث فيها عن ضرورة حل البرلمان الذي كان حينذاك في عطلة واجراء الانتخابات في البرلمان الجديد.

وبما ان المعاهدة الجديدة ايضاً قد تجاهلت وبوضوح تام مطالب القوى الكوردية القومية- الديموقراطية في كردستان، فقد بدأت موجة جديدة من الاحتجاج في كردستان ضد سياسة الاستعمار البريطاني المناوئة للكورد وضد اعوانه من العراقيين. فقد جرت المظاهرات والاجتماعات في مختلف مدن كردستان استنكر المشاركون فيها بشدة مخططات المستعمرين البريطانيين والنظام العراقي وقد اتخذت هذه المظاهرات طابعاً عاصفاً ولا سيما في مدينة السليمانية.

وفي ٦ ايلول عام ١٩٣٠ اعلن سكان السليمانية والمناطق المجاورة لها عن مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية. وانهقد اجتماع بجوار مقر المتصرف تحت شعارات "يسقط الاستعمار" "الحرية لكوردستان"^(٢). وتطورت الاحداث سريعاً، ولما بات واضحاً ان البوليس عاجز عن وضع حد لحركات الكورد في المدينة أدخلت القوات العسكرية اليها، وقام البوليس والوحدات العسكرية باطلاق النار على السكان الأمنين، وقد وقعت مجزرة حقيقية للمناضلين الكورد في سبيل الحقوق القومية، فقد قتل حوالي ٢٠ كوردياً وكان عدد الجرحى كبيراً.

(١) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق، ص ١٤٧.

(٢) المصدر السابق

دخل اليوم ٦ من ايلول يوماً اسوداً (رؤيا رهش) الى التاريخ الكوردي. فقد ادت احداث السادس من ايلول الى توتر شديد في الموقف فقرر الشيخ محمود رفع راية الكفاح المسلح من جديد مستغلاً الوضع الناشئ إذ أنه وصل الى العراق قادماً من المناطق الحدودية في ايران.

وجاء في الرسالة التي وجهها المشاركون في الحركة الكوردية الى عصبة الامم جراء الاحداث الجارية في السليمانية ما يلي:- "ليس خافياً على احد تلك الحقيقة وهي ان السلطات العربية حصراً تتحمل مسؤولية الاحداث الجارية في السليمانية، وان اول طلقة سببت مقتل جندي عربي قد اطلقها ضابط عربي، ثم بدأ بعدها تنكيل متعمد برجالنا ونسائنا واطفالنا"^(١).

انتشر نبأ الاحداث الدامية في السليمانية في شتى ارجاء كردستان الجنوبية انتشار النار في الهشيم، وبدأت حركات الكورد العفوية. وقد أثار النضال التحرري في كردستان في وقت كان الوضع مضطرباً في العراق قلقاً لدى بريطانيا والحكومة العراقية. فقد الحق المقاتلون الكورد في عدد من المناطق الهزيمة بالوحدات التاديبية الاولى للقوات العراقية، بيد ان الانكليز تمكنوا من استغلال هذا الوضع المعقد في العراق الواقع تحت سيطرتهم لأغراضهم. فقد استغلت السلطات البريطانية فشل القوات العراقية في حربها ضد الثوار الكورد "كدليل على ضرورة" وجود القوات البريطانية في البلاد وكوسيلة ناجحة لقطع دابر "الخطر الكوردي". وجلبت الغارات الكثيفة للقوى الجوية البريطانية مصائب جديدة للشعب الكوردي، الذي عانى كثيراً من القوات البريطانية.

وفي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ وجه الشيخ محمود والضابط الكوردي الرائد محمود جودت نداءً الى عصبة الامم جاء فيه:- "نحن الموقعون ادناه، ممثلو الامة الكوردية في العراق نرجوا اطلاق عصبة الامم على بياننا حول اننا لم نعد قادرين على تحمل الظروف التي تفرضها الحكومة العراقية علينا. اننا نعاني دائماً من الملاحقات والطفيان ولا نستطيع ثني ابناء شعبنا عن القيام بعمليات نشيطة ضد المضطهدين العرب.

(١) موسلم اوتلوك ١٥/٩/١٩٣٠

وطالما ان الحكومة البريطانية لا تمد اليها يد العون والمساعدة، فاننا نضطر على التحرك بأنفسنا، الا اننا نود تحذير الحكومة البريطانية بأن الخطوات التي تقدم عليها عشائراً ليست موجهة ضدها ابداً، لقد سعينا دائماً الى الصداقة مع **انكلترا**، لكننا قوبلنا بازدراء فاتر.

علينا ان نظهر للعالم اجمع وباسم مصالح الانسانية بانه ستم حماية الامة الكوردية الابية والعريقة، وكذلك الاقليات القومية المضطهدة الاخرى في العراق من الاساءات اللاحقة. ونأمل بأن بريطانيا ستحافظ في اثناء الاحداث القادمة على حيادها نحونا والا تقف ضد طموحاتنا العادلة⁽¹⁾.

ولو لم يكن النضال الذي خاضه الشيخ محمود خلال سنوات كثيرة ضد المستعمرين **الانكليز** وما كان يختلج في صدره من كره دفين للسلطات البريطانية التي قامت بضم كوردستان الجنوبية الى المملكة الهاشمية قسراً، لكان من الممكن الاشتباه بتعاطف قائد الحركة الكوردية مع السلطات البريطانية وفي خدمته للاوساط الحاكمة في البلاد التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في مصير الكورد المأساوي بعد الحرب. ويقدم الموقف السياسي في المرحلة المدروسة الاساس للظن، بأن الموقف الحذر وحتى المتعاطف الذي اتخذه قادة الكورد من بريطانيا، كان يفرضه عليهم الوضع الذي كانوا فيه ومن الواضح تماماً ان بلاد الكورد المنهوك في تلك المرحلة كانت عاجزة بقواها الخاصة التخلص من نير المستبدين، الذين كانوا يتركون تناقضاتهم جانباً عند الضرورة ويعملون بصورة مشتركة ضد الكورد، الذين كانوا يناضلون في سبيل حقوقهم القومية. ومن هذا المنطلق لا يمكن تفسير النبرة الهادئة للقادة الكورد والموزونة تجاه **انكلترا** بحبهم لها، فقد سعى القادة الكورد بنبرتهم الهادئة الى التوصل، ولو الى موقف حيادي لبريطانيا العظمى ازاء المسألة الكوردية، والتي كانت تشغل موقفاً محورياً في عصبة الامم فهل كان يحدث ذلك؟ بالطبع لا! فقد كانت المسألة تنحصر في ان قادة الحركة الكوردية ولا سيما الشيخ محمود في وضع لا مخرج منه وارتكبوا هذا الخطأ.

⁽¹⁾ Near East. 15. 01. 1931

وكما كان دائماً، فإن شكوى الكورد المناضلين في سبيل حقوقهم القومية وطلبهم ظلًا بلا اهتمام. فالدولة الاستعمارية الكبرى التي كانت عصبه الامم العوبة في ايديها بقيت غير مكترثة بمطالب الكورد.

اتخذت الثورة في كوردستان الجنوبية طابعاً متواصلاً. وشارك سلاح الجو البريطاني في عدد من العمليات العسكرية التي كانت القوات العراقية تقوم بها ضد الكورد، واضطرت السلطات العراقية والبريطانية التي لم تكن ترغب طويلاً نشر أي شيء عن الاحداث في كوردستان الى نشر المواد عن "الجبهة الكوردية"^(١) وذلك في اواخر عام ١٩٣٠.

في نهاية عام ١٩٣٠ وأوائل عام ١٩٣١ جرى بين الثوار الكورد والقوات **الانكلو-عراقية** عدد من المعارك. وواصل الكورد القتال بعد ان تكبدوا خسائر فادحة. وفي ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣١ توجهت القوات العراقية ووحدات من البوليس الى منطقة خورمال لعرقلة انتشار الانتفاضة. وفي اوائل شباط اصدرت الحكومة العراقية بياناً تحدث فيه عن معارك جديدة في كوردستان. لم تكن قوات الشيخ محمود قادرة على تحقيق النجاح في الصراع الدائر ضد القوات البريطانية الكثيرة العدد والمزودة بالعتاد تزويداً جيداً. اكدت الحكومة العراقية الملكية في الاخبار المنشوره بوجه خاص على دور القوات البريطانية في اخماد مقاومة الكورد، مشيرة بذلك الى ضرورة "التحالف مع بريطانيا".

وفي اذار عام ١٩٣١ صدر بيان مذيّل بتوقيع الملك فيصل حول "الجبهة الكوردية" جاء فيه:- "قامت القوات الجوية البريطانية في ٢ كانون الثاني وحتى السابع عشر فيه بتسع جولات استطلاعية فوق مواقع قوات الشيخ محمود الثائرة، ورغم سوء الاحوال الجوية كانت نتائجها جيدة للغاية. في ١٧ كانون الثاني تم تعيين ضابط بريطاني جديد، قائداً للقوى الجوية البريطانية في كركوك وقامت هذه الوحدات من سلاح الجو وحتى ٢١ كانون الثاني بقصف مواقع الثوار"^(٢). وجرى التنويه في هذا البلاغ ان العراق سوف يستلم ٥ طائرات عسكرية اخرى لشن الغارات الجوية على المناطق الكوردية.

(١) Baghdad Times. 22. 01. 1931

(٢) اراتش ١٩٣١/٣/٢٧

كما ابدى سكان الاجزاء الاخرى من كوردستان عن تعاطفهم مع الاحداث في كوردستان الجنوبية وتأييدهم لسكانها. فقد قام الكورد في تركيا وايران وسوريا في احيان عدة بتقديم المساعدة المادية لاشقائهم في العراق. ومما يلفت الانتباه في هذا السياق هي الانباء المنشورة في الصحف عام ١٩٣١. فقد اعلنت الصحافة ان "الكورد في سوريا يستغلون كل مناسبة لتقديم المساعدة الى اشقائهم، فمنذ فترة قصيرة قرأوا الفاتحة على ارواح الشهداء في الجامع الاموي وبجوار قبر صلاح الدين الايوبي، وألقوا الكلمات وجمعوا الاموال للكورد، وتوجهوا الى الثوار بندايات تثير حماسهم"^(١). وتوجهت الحكومة التركية التي استبد بها القلق من نضال الكورد في العراق بمذكرة خاصة الى الحكومة العراقية "حول عدم الحماية الكافية للحدود". وأشار فيها الى ان الكورد في العراق يعبرون الحدود ويقدمون المساعدة الى اشقائهم في تركيا. وجاء في المذكرة "ان الكورد في هذه الاثناء يحاولون القيام بأعمال تخريبية لصالح قوات الكورد في منطقة ارارات، التي حكم الاتراك عليها بالفشل"^(٢).

ورغم ما زجت به الحكومة العراقية من قوات كبيرة ضد الشيخ محمود فإن الحركة التي تزعمها قد اتخذت طابعاً متواصلًا ويعود ذلك ولحد ما الى قيام الحركة القومية التحريرية في كوردستان تركيا وكورستان ايران ايضاً.

وكانت الدوائر التركية الحاكمة في غاية القلق من النطاق الواسع الذي اتخذته حركة الكورد القومية التحريرية، فقد طالبت بالحاح من حكام بغداد "القضاء على الكورد قبل حلول الربيع ومن الواضح تماماً ان العراق كان يقوم باتخاذ اجراءات استثنائية لنزع سلاح الوحدات الكوردية في جبال الموصل والقضاء عليها، وذلك تحت ضغط قوي من تركيا وتهديدها، الا ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل...."^(٣). وفي ربيع وصيف عام ١٩٣١ وجه الثوار الكورد ضربات مؤثرة الى القوات العراقية. وفي احدى المعارك في جبال **ههورامان** تراجع الثوار الكورد باتجاه كوردستان ايران تحت ضغط القوات **الانگلو-**

(١) اراتش ١٩٣٠/١/٢٧

(٢) زاريا فوستوكا. ١٩٣٠/٣/٢١

(٣) ايرينك. نيويورك. ١٩٣١/٢/٢٥ (باللغة الارمنية)

عراقية بعد ان تركوا على ساحة المعركة عشرات القتلى. إلا ان القوات الايرانية كانت لهم بالمرصاد. كتبت الصحيفة الارمنية "اراتش" وهي تستشهد بما اعلنته وكالات الانباء الاجنبية:- "بات واضحاً ان الوحدات الايرانية والعراقية المسلحة ستتحد في الايام القادمة بهدف القضاء على الثوار الكورد"^(١). وامتنعت مجموعة من العشائر الكوردية التي كانت تعتزم الانضمام الى الثوار عن ذلك بعد ان عملت بمالحق بالثوار من اخفاق. وفي العراق بدأت حملة من الاعتقالات الجماعية بين صفوف الذين كانوا يتعاطفون مع الثوار.

في اواخر عام ١٩٣١ وصلت انباء عن اعتقال عدد كبير من الكورد في السليمانية. ويستأثر بالاهتمام خبر مفاده انه اجري اعتقال الكورد، الذين وجهت اليهم تهمة المشاركة في مخططات اقامة دولة كوردية على حساب الاراضي التركية والايرانية والعراقية، كما تم اعتقال عدد من الارمن والاشوريين لصلاتهم بالحركة الكوردية"^(٢). وفي اثناء هذه الاحداث العاصفة علم الشيخ محمود ان الطريقة الوحيدة لانسحابه الى قرية بيران على الحدود الايرانية قد سدتها القوات الايرانية المسلحة. وضاعفت الوحدات العراقية القمعية من ضغطها على الثوار، بعد ان نسقت اعمالها مع القوات الايرانية المسلحة.

لقد تقرر مصير حركة الكورد بقيادة الشيخ محمود. فقد نشرت الصحيفة **الانكليزية** "تايمز" تفاصيل استسلام الشيخ محمود، مشيرة الى انه اقترح في اواسط ايار عام ١٩٣١ اللقاء بالجانب البريطاني. ووصل الشيخ من بيران الى بنجوين بإذن خاص، حيث استقبله المتصرف والنقيب **الانكليزي** هولت، الذي كان سكرتيراً للمندوب السامي البريطاني للشؤون الشرقية. وكفلاً الامن للشيخ وافراد اسرته، وسرعان ما وصل الشيخ محمود الى السليمانية.

كان موقف السكان الكورد من وصول قائدهم متميزاً:- "لقد ابدى السكان المحليون تعاطفاً كبيراً مع الشيخ محمود، حيث خرجوا الى الشوارع، للترحيب به"^(٣).

(١) اراتش ١٩٣١/٥/٨.

(٢) اراتش ١٩٣١/٥/٢١.

(٣) زاريا فوستوكا، ١٩٣١/٦/٢.

وقررت السلطات **الانكلو-عراقية** عزل قائد النضال التحرري بغية تفادي "اضطرابات جديدة". فقد ارسل الشيخ محمود من السليمانية الى بغداد على متن طائرة برفقته ضابط **انكليزي**، ومن ثم الى مدينة اور في جنوب البلاد. واضطر الشيخ محمود، الزعيم الاسطوري لحركة التحرر الكوردية للعيش في مدينة السماوه. كتبت صحيفة "زاريا فوستوكا" تقول:- "يدل النقل السريع للشيخ محمود من كوردستان على انه كان يبعث الذعر في نفوس المستعمرين المستبدين، حتى عندما كان رهن الاعتقال. فالاستقبال الذي لاقاه الشيخ محمود من سكان السليمانية هو افضل شاهد على ان الحقد الدفين على الاستعمار البريطاني والنضال الحازم المعادي للاستعمار، يبقى في افئدة الشعوب التي تسكن العراق"⁽¹⁾. وهكذا انتهت الموجة الجديدة للنضال القومي- التحرري الكوردي بالاخفاق.

ومن الاسباب المؤدية الى فشل حركة كوردية اخرى، يمكن ابراز ما يلي:-

١- المستوى المتدني للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية- السياسية في كوردستان الذي كان من نتائجه غياب وحدة العمل بين المقاتلين الكورد في سبيل التحرر القومي وما يرتبط بها من غياب قيادة جماعية لنضال الكورد، اي غياب حزب يعمل وفق برنامج ثوري- ديمقراطي قادر على النهوض باوسع فئات المجتمع الكوردي (وفي هذا السياق نعيد الى الازهان ان القيادة الكوردية الاقطاعية ورجال الدين قد لعبوا في بعض الاحيان دوراً معيناً في حسم الصراع ضد قوى الشيخ محمود).

٢- التفوق الكبير للقوات **الانكلو-عراقية** على الكورد في العدد والعدة.

٣- تدخل تركيا وايران النشط في الصراع ضد الحركة الكوردية التحررية، هذا التدخل الذي لم يحرم الحركة من تأييد الكورد في هاتين الدولتين وحسب، بل من الاتصالات مع العالم الخارجي، الأمر الذي ادى الى صعوبة وضع المقاتلين الكورد. كتبت صحيفة "ايرنيك" وهي تتناول الاجراءات المعادية للحركة الكوردية التي اتخذتها تركيا الكمالية ان "تركيا تخشى انتفاضة الكورد (في العراق ش.م). اكثر من خشية العراق

(1) زاريا فوستوكا ١٩٣١/٦/٢.

لها....^(١). وكتبت صحيفة "زاريا فوستوكا" في ذلك الحين معقبة على سياسة الاوساط الايرانية والعراقية الحاكمة في توحيد جهودها في الحرب ضد نضال الكورد القومي- التحرري تقول:- "تنطوي ملحمة الشيخ محمود على جانب ارشادي ايضاً. فقد بينت تعاون السلطات الفارسية المكشوف مع السلطات البريطانية في محاربة حركة معادية للامبريالية"^(٢).

اظهرت تجربة نضال الكورد في سبيل الحقوق القومية الديمقراطية وبصورة دامغة انه يتعذر نيل حق المصير القومي دون اقامة النظام الديمقراطي في العراق ككل. ولهذا وبدءاً من الثلاثينات اشتدت نزعة توحيد مساعي جماهير الكورد المناضلة مع نضال العرب والاقليات القومية الاخرى في العراق ضد الاستعمار البريطاني والنظام الملكي.

(١) ايرينك، ١٩٣١/٢/٢٥.

(٢) زاريا فوستوكا، ١٩٣١/٦/٢.

الفصل الرابع

الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق بعد إلغاء نظام الانتداب البريطاني

على الرغم من اخفاق الحركات الكوردية المتعددة بقيادة الشيخ محمود، فانها تركت اثراً عميقاً في كردستان، فقد ساعد النضال التحرري للجماهير الكوردية على معرفة اعدائها الحقيقيين وساهم في تطوير عملية الوحدة القومية وتراصها. وفي ضوء ما قيل فان ما يثير الدهشة هو انه حتى بعد فشل الحركات الكوردية في بداية الثلاثينات وانسحاب الشيخ محمود من ساحة النضال التحرري لم يصبح الوضع في كردستان مستقراً. ومما يدعو للغرابة انه يمكن لنا ان نستمد المواد والمعلومات حول ذلك من الصحافة البريطانية والعراقية، التي عملت بكل الوسائل على تصوير الوضع في البلاد في احسن صوره. وهذا ما كتبه الصحيفة البريطانية "تايمز" مثلاً:- "ان استسلام الشيخ محمود لا يعني بعد القضاء على الخطر الكوردي". ووردت تقول:- " ان الموقف الذي عبر عنه سكان كردستان من الشيخ محمود عندما ساقوه الى بغداد، يعد خير دليل على ان الانتفاضة هي علامة على استياء مواطنيه، الذي لن يزول بإبعاده"^(١)

وفي عام ١٩٣٢ انتهى موعد الانتداب البريطاني، ومن الطبيعي ان الاستعمار البريطاني لم يفكر حتى بالانسحاب من العراق ومنح البلاد فرص التطور المستقل فقد كان يحاول جاهداً استغلال جميع الوسائل للحفاظ على مواقعه في البلاد. وفي هذا المضمار كانت المسألة الكوردية من المسائل التي كان الاستعمار البريطاني يسعى الى استغلالها لاحقاً ايضاً. ومع قرب موعد انتهاء مدة الانتداب راحو يتحدثون في بريطانيا عن القضية الكوردية اكثر فأكثر. فقد جعل النظام الملكي وايدولوجية البورجوازية القومية للدوائر الحاكمة في العراق، التي كانت تنفي نفياً قاطعاً ضرورة الاعتراف بحقوق الكورد القومية، موضوعاً

^(١) Times 17. 6. 1931

مهمة الاستعمار البريطاني في ابقاء العراق تحت سيطرته اكثر يسراً، وهنا انكشف تماماً الطبيعة الماكرة والمنافقة لسياسة الاستعمار البريطاني التي طبق عن طريقها اجراءاته المعادية للشعب في الشرقيين الاوسط والادنى.

وراحت الصحافة البريطانية التي التزمت الصمت في اثناء الاحداث العاصفة في كوردستان، تتناول اكثر فأكثر المسألة الكوردية لتذكير النظام العراقي بأن لديه ما يشغله ويفكر فيه. وقد نشر مجلس العصبة واللجنة المنتدبة لعصبة الامم الواقعين كلياً تحت نفوذ الدول الامبريالية بياناً تضمن عبارات جوفاء حول "انهما يدركان الرغبة في الدفاع عن مصالح الكورد وغيرهم من الاقليات القومية في العراق، عندما ستنتهي مدة صلاحيات انتداب **انكلترا**".^(١)

وان كان الاستعمار البريطاني يستغل وجود مسألة كوردية غير محلولة للابقاء على سيطرته في العراق، فان الدول الاستعمارية الاخرى قد ابدت عن نيتها في استغلال مسألة الاقليات القومية لتصبح لديها امكانيات التغلغل في البلاد. وعلى هذه الارضية جرى صراع وراء الكواليس بين الدول الامبريالية الكبرى، وكان من تجلياته "مشاريع تسوية مسائل الاقليات القومية في العراق" التي اثارت مناقشات بين الحلفاء ولا سيما بين **انكلترا** وفرنسا.

وحسب أحد هذه المشاريع غير الرسمية ينبغي ان يقيم مفوض عصبة الامم في العراق اقامة دائمة، والذي من مهامه "مراقبة سياسة الحكومة العراقية ازاء غير العرب"، لقد وقفت الحكومة البريطانية ضد هذه الخطة وبحزم، وفي اثناء ذلك لم يعلل الدبلوماسيون البريطانيون معارضتهم بانشغالهم في الحفاظ على سيطرتهم على العراق انما بان الحكومة العراقية لا "تنظر الى هذا المشروع كانتهاك لسيادتها فحسب، لكن من شأنه ان يصبح سبباً لمختلف انواع الشكاوى الفعلية والوهمية وإن يدعم عملياً الطموحات الانفصالية".^(٢)

والمشروع الاخر الذي لم يجر تنفيذه هو "حل قضايا الاقليات القومية في العراق، و النظر في اقامة مناطق خاصة للكورد والاشوريين وغيرهم من غير العرب" في شمال العراق. وقد رفضت الدوائر البريطانية الحاكمة هذا المشروع ايضاً، وحسب رأى الصحافة

(١) نشرة صحافة الشرق الادنى ١٩٣١، العدد ١٠، ص ٤٦.

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

البريطانية الرسمية فان هذا العرض "ليس عرضاً واقعياً من الناحية العملية سواء لإعتبارات جغرافية ام ادارية".

كان واضحاً ان الاستعمار البريطاني يحاول الاحتفاظ "بالورقة الكوردية والاقليات القومية في العراق"، ويرغب في ان يتقاسم مع الدول الغربية الاخرى دور الحكم في هذه المسألة، حيث كان الصراع الاقتصادي والسياسي معها يحمل طابعاً متواصلاً في هذه المنطقة. وقد اتخذت السلطات البريطانية الاستعمارية بعين الاعتبار شيئاً آخر ايضاً. وهو أن النظام الملكي في العراق كان يخضع تماماً لما تمليه عليه **انجلترا**، ولهذا لم تكن ثمة ضرورة تدعو الى افساد العلاقات معه بسبب "القضايا القومية".

انتهت مدة الانتداب البريطاني، الا انه لم تطرأ أية تغيرات جوهرية في العراق السياسي والاقتصادي، وهذا ما كان يخص الكورد والاقليات القومية. وفي العراق راحوا ينتهجون سياسة اشد قسوة ازاء الكورد في اعقاب قمع الحركات الكوردية القومية-التحريرية في العشرينات، وبعد توطيد مواقع البلدان التي تتقاسم كوردستان. وسارت بريطانيا والعراق على حد سواء على هذا النهج، وظهرت ان جميع "الضمانات" بشأن احترام حقوق الكورد والاقليات القومية كانت وهماً، ولهذا بدأت بعد الغاء الانتداب البريطاني حركات كوردية تحريرية جديدة.

كما لعب الاستعمار البريطاني دوراً مشيناً في مصير الاقلية الاشورية التي عانت من ويلات كثيرة. وقد لعبت الحرب ونتائجها دوراً مأساوياً في ذلك. فقد وصل اللاجئين الاشوريون الى العراق عام ١٩١٨ بعد ان اضطروا على مغادرة ديارهم في تركيا وايران وقامت السلطات البريطانية بتوطينهم في بادئ الامر في بعقوبة. وكان الاشوريون في تبعية تامة **للانكليز** لكونهم في وضع لاجئين.

لقد كلفتهم "الوصاية" البريطانية كثيراً، وسرعان ما تشكلت الكتائب الاشورية التي مراراً ما استخدمتها السلطات البريطانية ضد حركات الكورد والعرب (في اوائل العشرينات كان لسورما خانم دوراً رئيسياً في شؤون الاشوريين العراقيين وهي شقيقة مار شمعون بنيامين الذي قتله سمكو احد زعماء الكورد غدرأ عام ١٩١٨).

لم تؤد رغبة الاشوريين في نيل الاعتراف الرسمي بحقوقهم القومية الى اية نتائج، وظلت نداءاتهم المتكررة الى عصبة الامم دون اهتمام يذكر. ادى استخدام الاشوريين، الذي كان يستهدف إقامة توازن للقوى بين الكورد والعرب، ولقمع حركاتهم القومية-

التحريرية الى تدهور العلاقات بين الأسيوريين من جهة، والكورد والعرب من جهة اخرى^(١). ونشبت نزاعات بسبب قطعات الارض التي كان الاشوريون يشغلونها في المناطق الكوردية. ولقد كان **للانكليز** ضلعاً كبيراً في نشوء هذه النزاعات في أحيان كثيرة، اذ ان وجود وضع غير مستقر في العراق كان يخدم مصالحهم. وفي منتصف الثلاثينات لعب الجنرال بكر صدقي دوراً مشيناً في مذبحة الاشوريين، وقد كان صدقي ينحدر من اصل كوردي.

واقترنت الجماهير الاشورية لاحقاً وعبر نضال طويل وشاق تم فيه اراقة دماء غزيرة في ان لها مصالح مشتركة مع مصالح الكورد الذين كانوا يناضلون من اجل حقوقهم القومية ومع القوى العربية التقدمية ضد العدو المشترك وهو الاستعمار البريطاني والنظام الملكي في العراق.

اصبحت منطقة بارزان منذ اوائل الثلاثينات احدى مناطق الحركات الكوردية الكثيرة في سبيل الحقوق القومية. فقد اتصف البارزانيون منذ عهد الامبراطورية العثمانية بعدم الخضوع لأحد وكان لهم وضعاً شبه مستقل عملياً. ولوحظ خلال اعوام ١٩٢٨-١٩٣١ الاستياء الدائم في بارزان. ففي اللحظة التي اخمدت فيها ثورة الشيخ محمود ارتفعت راية النضال التحرري في بارزان. وفي اذار عام ١٩٣١ نشبت في بارزان والمناطق المتاخمة لها اضطرابات بين صفوف السكان الكورد، وفي حزيران عام ١٩٣١ زار ممثلو السلطات البريطانية منطقة بارزان والتقوا مع قائد الثوار الكورد احمد بارزاني وعرضوا عليه باسم الحكومة العراقية وقف الانتفاضة^(٢). ورفض طلب الحكومة الذي كان انذاراً، وفي تموز من ذلك العام قرر أحمد البارزاني بعد الاستعدادات خوض معركة ضد القوات **الانكلو-عراقية**.

توجهت وحدات عراقية مسلحة كبيرة وسلاح الطيران البريطاني الى منطقة بارزان، كما وقف الاقطاعي الكوردي شيخ برادوست وبتحريض من الاستخبارات **الانكليزية** ضد قوات الشيخ احمد البارزاني. ولم يجلب عدداً من المعارك الدموية النصر للمعتدين. ودمر

(١) مينيشا شفيلي ا.م. العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص - ١٢٩

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

الثوار كتيبة من الجيش العراقي وهم يستخدمون بمهارة اساليب حرب العصابات. وكما كتب لونغريغ يقول أن وحدات الجيش العراقي التي وصلت الى بارزان قد "منيت بالهزيمة وتكبدت خسائر فادحة ولم تتجنب الابادة التامة إلا بفضل الطيران الحربي البريطاني".^(١)

ادرك الموظفون **الانكليز** الكبار ان القوة الرئيسية لقمع الحركات الكوردية التحررية هي القوى الجوية البريطانية^(٢)، التي نكلت بالكورد بوحشية دون رحمة بالسكان المسالين من الاطفال والشيوخ. وعادة ما كانت مناطق نشاطات احمد البارزاني تتعرض لقصف شديد، يجري فيه استخدام القنابل الموقوتة، بل تم القضاء على المشية من الجو^(٣)، وكان الهدوء الذي ساد في فصل الشتاء قد انتهى في ربيع عام ١٩٣٢ واستؤنفت العمليات العسكرية التي قادتتها الحكومة **الانكليزية** وبين الكورد الذين كانوا يناضلون من اجل الاعتراف بحقوقهم القومية.

تدفع مواقف السلطات العسكرية البريطانية في اثناء عدد من المعارك في كوردستان الى التأمل والتفكير. **فالانكليز**، الذين كانوا يحاربون ضد الثوار الكورد، قد دفعوا بالامور "بتدخلهم" الى دحر تام للوحدات العراقية المسلحة مرات عديدة، وبالتالي "برهنوا مرة اخرى" على ان وجودهم ضروري في العراق وان كان من وجهة نظر تهدئة الكورد الذين لا يخضعون لأحد.

ومما يؤسف له ان اخلاص الكورد لقضيتهم وبطولتهم التي لا مثيل لها لم يوفران النجاح لهم في نضالهم العادل. وقامت الثورة التي قادها احمد ومصطفى البارزاني بعد اخفاق حركات الشيخ محمود على الفور. وحملت طابعاً محلياً، الأمر الذي انعكس سلباً على مجراها وتطورها. وكان سلاح الجو البريطاني يقدم المساعدة للقوات العراقية في عملياتها المعادية للكورد. وفضلاً عن ذلك انضمت السلطات الايرانية ولاسيما التركية الى العمليات الفعالة ضد الوطنيين الكورد، وقاوم الكورد مقاومة مستميتة وضربوا امثلة في الشجاعة والبطولة التي لا مثيل لها. وما يؤكد على ذلك هو ان الكورد رغم التسليح

^(١)Longrigg st. Irag, p.196

^(٢) The New statesment and Nation. 24.09 1932

^(٣) المصدر السابق

الردية وغياب الوسائل الحديثة في حوض غمار الكفاح المسلح قد تمكنوا في نيسان عام ١٩٣٢ من اسقاط طائرتين بريطانيتين^(١). لكن قوى الطرفين المتصارعين لم تكن متكافئة، وأدى تدخل الطيران الحربي البريطاني في القتال الى تغيير ميزان القوى لصالح القوات العراقية. وكما اعلن مراسل مجلة فرنسية في بغداد في ايار عام ١٩٣٢، فقد تمكن عشرة آلاف من الجنود العراقيين والبوليس من التغلب على مقاومة احمد البارزاني وذلك بفضل مساعدة الطيران البريطاني وحده^(٢). وشارك الأتراك بنشاط في الصراع الدائر ضد الكورد في مرحلته النهائية. وجاء في بيان رسمي لوزارة المستعمرات البريطانية والمنشورة في حزيران عام ١٩٣٢ ان "الشيخ احمد قد سلم نفسه في ٢٢ حزيران للقوات التركية المتعاونة مع قوات ميسوبوتاميا"^(٣). وفي تركيا، بعد عدة ايام من "المجاملات" مع أحمد البارزاني جرى اعتقاله مع اكثر من مائة شخص من انصاره. وحسب شهادة يوسف مالك، أعدم شنقاً مائة شخص من رفاق احمد البارزاني دون محاكمة أو تحقيق. وقد نفذ هذا الاجراء الوحشي، الذي قامت به السلطات التركية ضد المناضلين الكورد في سبيل الحقوق القومية "بناءً على" ان هؤلاء، وكأنهم، قد ارتكبوا "ذات يوم، قبل ١٨ عاماً جرائم في العراق، الذي كان يعد آنذاك جزءاً من الامبراطورية العثمانية"^(٤).

بدأت الاشتباكات الجديدة بين الكورد والقوات العراقية المسلحة بعد أن صدق الكورد ما اصدرته الحكومة من عفو وراحوا يعودون من تركيا، وعندها قام البوليس العراقي بالقبض على قادتهم غدرأ على الحدود، وأخذ الكورد يخوضون مع قادتهم حرب العصابات بعد ان صعدوا الى الجبال، إلا انه تم تقويض قواهم فلم يكن بوسعهم الاعتماد سوى على انفسهم عملياً لكونهم واقعين تحت ضغط القوات العراقية ومراقبة سلاح الطيران البريطاني وفي طوق معادٍ من الدول التي تتقاسم وطنهم، وأثر معارك عنيفة اضطرت وحدات الثوار الكورد بقيادة مصطفى البارزاني وشقيقه محمد صديق على الاستسلام^(٥).

(١) ارتش ١٤/٤/١٩٣٢

(٢) ميرسكي غ. ي. العراق في زمن الفتنة. موسكو، ١٩٦١، ص ٧٩

(٣) ارتش ١٧/٨/١٩٣٢

(٤) مالك يوسف كوردستان او بلاد الاكراد، ص ٢٣.

(٥) زاريا فوستوكا، ١٢/٧/١٩٣٣.

لعبت تركيا دوراً نشيطاً أكثر فأكثر في قمع حركات الكورد التحريرية، ورغم ان الكماليين لم يكونوا معنيين باستقرار الوضع الداخلي في العراق، فإنهم بعد قيام حركات تحريرية في العشرينات والثلاثينات قد تحالفوا سريعاً مع النظام العراقي للقيام بعمليات مشتركة ضد الكورد، لكن يكاد يتفق الجميع في الرأي حول ان العامل الحاسم في القضاء على الثورات الكوردية خلال المرحلة المشار اليها، كان سلاح الجو البريطاني ويستأثر بالاهتمام، الرأي الذي عبرت عنه صحيفة "أراتش" الطاشناقية والمالية **للالانكليز** حين كتبت تقول:- "أخمدت الانتفاضات الكوردية غالباً بفضل تدخل القوات البريطانية (سلاح الجو). وإلا لم يكن اخضاع الشيخ محمود من السليمانية، شأنه في ذلك شأن الشيخ أحمد البارزاني خاصة، صعباً وحسب، بل كانا يتمكنان من سحق مقاومة القوات العربية وتعريض بغداد نفسها للخطر".^(١) وحسب ما أعلنته تلك الصحيفة، قام **الانكليز** في أثناء أخمد انتفاضة الكورد بقيادة احمد البارزاني، بإرسال قطع عسكرية جديدة من سلاح الطيران من مصر الى العراق.^(٢)

كانت وحشية السلطات البريطانية الاستعمارية ازاء الثوار الكورد، ونفاقها وريائها مصدر مصيبة حقيقية للشعب الكوردي المظلوم.

وكانت هزيمة الحركات الكوردية التحريرية في العشرينات والثلاثينات ضربة كبيرة الى نضال الكورد في سبيل الاستقلال القومي. لقد أدت ثورات الشيخ محمود المتعددة وحركات أحمد البارزاني والمعارك التي لم تتوقف طيلة عشرات السنين وأعمال القصف الجوي والحملة التآديبية الى افقار الشعب الكوردي والى قتل أو طرد الكثيرين من خيرة ابناءه، والى تخلف الزراعة وتدميرها في مناطق برمتها.^(٣)

أدت الضربات التي وجهها الاستعمار البريطاني والدوائر العراقية والتركية واليرانية الحاكمة الى حركة التحرر الكوردية الى اتخاذ نضال الكورد نطاقاً واسعاً وذلك منذ منتصف الثلاثينات عند بداية اندلاع الحركات الفلاحية ضد الحكومة العراقية. وهذا ما

(١) اراتش ١٩٣٢/٧/٧

(٢) المصدر السابق

(٣) ميرسكي غ. ي. العراق في زمن الفتنة، ص ٨٠.

فسح المجال أمام الحكومة للتغلب وبسهولة نسبية على الحركات المعادية للحكومة والاقطاعيين في مناطق العراق الوسطى والجنوبية.

كانت إحدى السمات المميزة لسياسة السلطات البريطانية في العراق منذ أوائل الثلاثينات (عندما أقامت في العراق نظاماً خاضعاً لها وثبتت أركانها) الابتعاد تدريجياً عن مغازلة الكورد والاشوريين على السواء. وهذا ما أدى بالطبع الى نزاعات جديدة. فقف الاشوريون ضد السلطات البريطانية بصورة مكشوفة بعد أن خدعوا بالوعود بشأن منحهم "الاستقلال". والاحداث التي وقعت عام ١٩٣٢ متميزة في هذا الشأن، وذلك عندما قامت وحدات الاشوريين عام ١٩٣٢، والتي كانت تخدم في قواعد سلاح الجو البريطاني، بانتفاضة مسلحة ضد السلطات مطالبة بضمان قيام الحكومة العراقية الاعتراف بحقوقهم القومية بعد انضمام البلاد الى عصبة الامم.

كانت الصحافة الرسمية في بريطانيا العظمى مليئة بالمواد حول "ازدهار العراق" وحول رفاهية الحياة في هذه البلاد. وجاء في بيان صادر عشية انضمام العراق الى عصبة الامم ان الحكومة العراقية تعترف بحقوق الاقليات القومية وتمنح جميع سكان العراق حق الحياة والحرية والدين^(١) ويلفت الانتباه جانب واحد في هذه الحملة كلها، وهو انه لم تترك اجهزة الصحافة البريطانية مناسبة إلا وأعادت فيها الى اذهان النظام العراقي الدور الذي قام **الانكليز** به في ازالة الخطر الكوردي. فقد كتبت صحيفة "التايمز" تقول:- "كان تقدم العراق نحو الاستقلال التام سريعاً جداً، واتخذت اجراءات فعالة قبل عامين لتوطيد الحكم الملكي وقد كان موضع تساؤل قبل ١٢ شهراً مسألة من سيحكم بارزان الشيخ احمد والأغا ام الملك ووزراؤه"^(٢)

بعد انضمام العراق الى عصبة الامم في ٦ تشرين الاول عام ١٩٣٢ عبر الملك غازي في بيان رسمي عن "امانته لبريطانيا العظمى على المساعدة التي قدمتها" ولم يجز الحديث عن القضية الكوردية. فقد تم تجاهل عرائض الكورد والاشوريين حول احترام حقوقهم القومية والمقدمة في تشرين الثاني عام ١٩٣٢ الى لجنة الانتداب في عصبة الامم.

وكان على العراق ان ينال الاستقلال التام بانضمامه الى عصبة الامم لكن هذا الاستقلال كان وهمياً، فلم تطرأ تغييرات جوهرية على وضع البلاد عملياً، وواصلت

(١) اراتش ١٩٣٢/٩/٢٥

(٢) Times 09. 10. 1932

بريطانيا تتمتع بجميع حقوقها السابقة في العراق. كتبت صحيفة "ديلي هيرالد" تقول:-
"لا بد من ادراك اننا سنبقى في العراق من وجهة نظر عسكرية. فقد انتهى الانتداب،
لكن توجد معاهدة بدلاً عنه (١٩٢٠ ش.م.)، فالعراق ينضم الى عصبة الامم، لكن
بريطانيا العظمى لن تنسحب من العراق".^(١) كتبت الصحيفة في هذا المقال وبصراحة ان
على سلاح الطيران البريطاني ان يتحمل المسؤولية عن "تهدئة العشائر المتمردة" اي
الكورد.

اتخذت الحكومة العراقية التدابير للحيولة دون قيام حركات جديدة في كردستان.
وقام رئيس مجلس الوزراء شخصياً بجولة في المناطق الكوردية "لإعادة النظام" ووعدت
الحكومة بزيادة عدد المدارس والمستشفيات في كردستان.^(٢)

اشتد في منتصف الثلاثينات نضال الفلاحين في الفرات الاوسط وفي مناطق العراق
الآخري ضد النظام الاقطاعي وحماته البريطانيين. ولم يلاحظ في هذه المرحلة قيام
حركة قوية في كردستان، لكن جرت في كل مكان تقريباً الحركات القومية التحررية،
التي وإن كانت تحمل طابعاً محلياً، لكنها لعبت مع ذلك، دوراً ما في النضال العام المعادي
للحكم الملكي والاستعمار.

في صيف عام ١٩٢٤ قامت حركة مسلحة للفلاحين الكورد في المناطق المتاخمة لإيران،
وأرسلت الحكومة العراقية القوات الى هذه المناطق، وفي اثناء عملية قمع هذه الحركات
قتل ٤٥ شخصاً وجرح عدة مئات. ومما يلفت الانتباه ان الحكومة العراقية قامت بعد
ذلك بارسال الوحدات المسلحة وعلى عجل الى بلاد فارس.^(٣)

لكن لم يكد النظام الملكي والاستعمار البريطاني ان ينتهيان من قمع انتفاضة الفرات
حتى رفع البارزانيون راية الكفاح من جديد. فقد شن خليل خوشفي "المناضل المقدم في
سبيل حرية الشعب الكوردي"^(٤) هجوماً على المراكز البوليسية بعد أن قام بتنظيم عدد
من الوحدات المسلحة وقام بطرد ممثلي السلطة والبوليس من منطقة بارزان. وطالب
الثوار الكورد بمنح حقوق الادارة الذاتية لكوردستان الجنوبية.

(١) برونشتين ف. دروزينبلوم ف. الملحة النفطية. لينغراد، موسكو. ١٩٣٦، ص

(٢) اراتش ١٩٣٤/٩/١٨

(٣) ميرسكي غ. ي. العراق في زمن الفقة، ص ٩٢

(٤) المصدر السابق.

ورغم ان الحكومة العراقية قد تمكنت من قمع الانتفاضة في مناطق الفرات الاوسط خلال هذه المرحلة، فأنها أبدت عن عجزها في تحطيم مقاومة الكورد لوحدها. وبعد المفاوضات التي جرت بين ممثلي حكومتي تركيا والعراق انضمت الوحدات التركبية المسلحة الى الصراع. "وزحفت قوات تركبية وعراقية مشتركة على مواقع الثوار، وقد جرى تدمير قوى الكورد الاساسية منذ كانون الاول عام ١٩٢٥، وتم انذاك القاء القبض على ١٢ من قادة الثوار وأعدامهم، ولم يتم اخماد ثورة الكورد اخماداً تاماً الا بعد ٨ أشهر من النضال البطولي وذلك في ربيع عام ١٩٣٦. ووقع خليل خوشفي في الاسر. ونفذ فيه حكم الاعدام رمياً بالرصاص في اذار عام ١٩٣٦".^(١)

ان احد الاسباب الرئيسية لفشل الحركات الكوردية التحررية هو أنها كانت مجزأة. وفي هذه المرة عندما بدأت الثورة في بارزان، رفع الكورد- الايزيديون راية النضال القومي وقاد الانتفاضة داود داود (داودي داود). ورغم قلة عدد الثوار والتسليح السيء، فإنهم قاوموا ببسالة هجمات القوات الحكومية العراقية القمعية. الا ان القوى لم تكن متكافئة. ودحر الكورد- الايزيديون الوحدات الحكومية في عدد من القطاعات، التي لاذ جزء منها بالفرار، لكن في كانون الثاني عام ١٩٢٥ مني الكورد- الايزيديون بالهزيمة في اثناء معارك حاسمة، تاركين خلفهم ١٠٠ قتيل على ساحة المعركة. ونكلت الحكومة العراقية، كعادتها بوحشية بالمناضلين الكورد في سبيل التحرر القومي واعدام خمسة من قادة الانتفاضة، وأرسل ٣٧٨ من المناضلين النشطاء الى الاعمال الشاقة او زج بهم في غياهب السجون. أما داودي داود فقد لاذ بالفرار الى سوريا. كما صدرت في بغداد احكام الاعدام بالمشاركين في الانتفاضة. فلم يتم اعدام الايزيديين وحدهم، بل الاشوريين ايضاً، وثم تنفيذ جميع أحكام الاعدام على الفور.^(٢) وحسب ما كتبه الصحيفة البيروتية "سيرى" كانت ظروف محاكمة المشاركين في الانتفاضة تذكرنا على الارجح "بالتنكيل وليس بمرافعة قضائية كما اشارت الصحيفة الى انه في هذه المرة ايضاً اصبح الناس الابرياء ضحية التعصب السياسي".

(١) المصدر السابق، ص ٩٣

(٢) زاريا فوستوكا، ١٤/٣/١٩٣٦.

بعد عام ١٩٣٦ وحتى ثورة بارزان عام ١٩٤٣ لم تقم حركات تحريرية واسعة النطاق في كوردستان العراق، الا ان الاشتباكات المحلية مع ممثلي السلطات العسكرية كانت متواصلة، ومع ذلك لا يمكن عد الوضع في كوردستان العراق وضعاً مستقراً. وقد قدمت القوى القومية- الديمقراطية في كوردستان العراق ما كان بوسعها من مساعدة وتأيد الى الحركات التحريرية في كوردستان تركيا.

أشارت القضية الكوردية قلماً أكثر لدى الدوائر الحاكمة في البلدان التي تتقاسم كوردستان فهذه القضية كانت تثير قلق الحكومات العراقية والتركية واليرانية على حد سواء. وانتقلت الدوائر الحاكمة في هذه البلدان الى خوض صراع منظم ضد حركة التحرر- القومية للشعب الكوردي. ووضعت على رأس جدول اعمالها مهمة العمل المشترك ضد "الخطر الكوردي". ومن بين هذه التدابير كان حلف سعد اباد عام ١٩٢٧، الذي ابرم بين تركيا، والعراق، وايران، وأفغانستان، فقد نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على اتخاذ الاجراءات المشتركة ضد "العصابات المسلحة والجمعيات والمنظمات التي تضع نصب عينها مهمة الاطاحة بالمؤسسات القائمة، والتي بوسعها خرق النظام والاخلال بالامن في اي جزء من اجزاء البلد الاخر وخارج خط الحدود.

وعلى هذا النحو فان الاجراءات السياسية- العسكرية المعادية للكورد والتي اتخذتها الدوائر الحاكمة في البلدان التي تتقاسم كوردستان كانت هادفة وبشكل كبير. وكان الطابع التعاقبي لهذه السياسة يرتبط بجدة القضية الكوردية ارتباطاً وثيقاً. وكما بات واضحاً فيما بعد فان التناقضات القائمة بين هذه البلدان حول مسائل اخرى لم تعرفل قط متابعة هذا النهج السياسي، ذلك ان لها جميعاً، شأنها في ذلك شأن بريطانيا وأمريكا لاحقاً، طموحاً واحداً وهو اخماد بؤر الحركات التحريرية الكوردية في الشرقين الاوسط والادنى.

الفصل الخامس

نضال كوردستان العراق من اجل الادارة الذاتية في سنوات الحرب العالمية الثانية

تميزت سنوات الحرب العالمية الثانية في كوردستان العراق بالتوتر والتدهور المتزايد لوضع الكورد السياسي-الاقتصادي، فقد مارست الاوساط الحاكمة في البلاد منذ انضمام ولاية الموصل الى العراق سياسة عنصرية ازاء السكان الكورد. وظهرت الاثار المدمرة لسياسة الحكومة العراقية هذه وحمايتها الانكليز في كوردستان في شتى مجالات حياة الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

واستكملت سياسة التفرقة العنصرية في كوردستان بمجموعة من الاجراءات التي وجهت ضربة مؤثرة الى مصالح الجماهير الكوردية ولا سيما الفلاحين منهم والمثالي الساطع على ذلك هو سياسة الحكومة في انتاج التبغ. فقد احتكرت الدولة منذ بداية الحرب العالمية الثانية انتاج التبغ في المناطق الكوردية بحثاً عن مصادر جديدة للدخل، هذه المناطق التي كانت المنتج الرئيسي لهذه المادة. وأدى هذا الاجراء الى انخفاض دخل الفلاح الذي كان يعمل في زراعة التبغ انخفاضاً شديداً واثار استياء واسعاً بين صفوف السكان، لكن ذلك لم يؤثر على الحكومة ابداً التي لم تكن تكثر بمصالح الكورد القومية والسياسية والاقتصادية وبصورة مكشوفة.

وفي سنوات الحرب انشئت "مكاتب سرية خاصة" في مدن العراق، من مهامها محاربة المعارضين بين صفوف العرب والكورد، وقد تابرت "المكاتب السرية" في كوردستان بصفة خاصة، حيث كان يجري النظر الى نضال القوى القومية-الديمقراطية في سبيل تحسين الوضع الاجتماعي-السياسي على أنه "نشاط تخريبي"، ويتم انزال اقصى العقوبات بالمشاركين فيه.

(1) اوهانسيان ن. و. الحركة الوطنية-التحررية في العراق. يريفان، ١٩٧٦، ص ٣٠٦

عادة ما كانت الاوساط العراقية الحاكمة تخصص اعتمادات صغيرة للاحتياجات الاجتماعية والثقافية لتطوير المناطق الكوردية. وقد تقلصت هذه الامكانيات المالية الشحيحة اكثر من ذي قبل في سنوات الحرب. وارتفعت اسعار المنتوجات الصناعية في العراق بصفة عامة مقارنة مع مرحلة ما قبل الحرب بنسبة ٧٠٪ وكان وضع السكان في كوردستان اكثر سوءاً طالما ان الحكومة كانت تمارس سياسة التفرقة العنصرية. ففي كركوك مثلاً، كان سعر الخبز اقل من اربع مرات عما كان عليه في بغداد. وكانت مشكلة المواد التموينية من المشاكل المتفاقمة جداً في مناطق كوردستان الجبلية، حيث ان مجالات الانتاج الزراعي محدودة للغاية وكما كتبت صحيفة "اتحاد الشعب" فقد ساد الفقر والمرض والارهاب الشديد^(١) في هذه المناطق. كما ساد الفساد "بين الموظفين العرب الذين ارسلوا من بغداد والبصرة الى كوردستان العراق".^(٢) ورغم النضال الدامي الذي خاضه الكورد والذي تواصل سنوات طويلة ظلت حقوق الكورد القومية بلا اهتمام، ففي عام ١٩٤٥ كانت في كوردستان العراق حوالي ١٣ مدرسة ابتدائية فقط، ومدرستان متوسطتان (بأستثناء مركز المحافظة).^(٣) وكان التعليم يجري باللغة العربية بصورة اساسية.

لقد كانت الظروف الاقتصادية في كوردستان في غاية الصعوبة، وكان عبء المصاعب الاقتصادية الاساسي يقع على كاهل الفلاحين في كوردستان. وكان يتعذر شراء المواد التموينية والصناعية في مناطق كوردستان الجبلية حتى باسعار مرتفعة. وانضفت الى الاسباب الاقتصادية لاستياء الجماهير الشعبية اسباباً سياسية. فقد ادى تجاهل حقوق الكورد القومية وانتشار الفساد وتعسف الموظفين العرب وعدم احترام العادات والتقاليد القومية الى نفاذ صبر الناس، وكان الاستياء الواسع بين الناس مهيناً لأن يتحول الى حركة مكشوفة ضد الحكم المعادي للشعب وكان على مصطفى البارزاني وانصاره الذين كانوا في المنفى بعد اخماد انتفاضة الثلاثينات وتحت رقابة صارمة للسلطات العراقية وعانوا من مصاعب مادية ومعنوية كبيرة، ان يلعبوا دوراً رائداً في الاحداث القادمة. فالسلطات العراقية كثيراً ما كانت تقوم بتغيير مكان المنفى (الموصل، الناصرية وجنوب البلاد اقبالار، كفري واخيراً في السليمانية). وكان المبلغ المخصص للمهاجرين يتناقص باستمرار

(١) اتحاد الشعب ١٤/٨/١٩٦٠

(٢) فيدتنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال موسكو، ١٩٧٠ ص ٩٤

(٣) المصدر السابق

وبلغ عام ١٩٤٣ (٣٠) فلساً للشخص الواحد في اليوم، ولم يكن هذا المبلغ الزهيد من المال يكفي حتى لسد رمق العيش".^(١)

في هذه الفترة قامت منظمة "هيو" القومية بنشاطها، هذه المنظمة التي أسسها الضباط الكورد عام ١٩٣٩. وأقام مصطفى البارزاني في اثناء إقامته في السليمانية الاتصالات مع اعضاء "هيو" ونفذ بمساعدتهم خطة الفرار الى منطقة بارزان. وحاول مصطفى البارزاني اقامة اتصالات مع عدد من الزعماء الكورد المجاورين له، بغية التعويض عن النقص في الاسلحة التي صادرتها السلطات العراقية بعد انتفاضات اعوام ١٩٣٢، ١٩٣٥، ١٩٣٦ الا ان عدداً كبيراً منهم كان مرتبطاً بالحكم الملكي واتخذ موقفاً سلبياً من خطط الانتفاضة ضد الحكومة.

وفي ربيع عام ١٩٤٣ وضع البارزاني وانصاره خطة يتم بموجبها التعويض عن النقص في السلاح على حساب المراكز البوليسية الواقعة في المناطق القريبة، ففي صيف عام ١٩٤٣ "بلغ عدد المراكز البوليسية التي جرى الاستيلاء عليها في منطقتي **شبروان** مزن و**ميرگه سور** ٢١ مركزاً بوليسياً".^(٢) ولاقت النداءات الداعية الى الثورة صدىً واسعاً في ظل ظروف سادتها استياء شديد من أعمال الحكومة. إلا ان قيادة الحركة الكوردية حاولت ان تسلك في البداية طريق الحل السلمي للنزاع لتجنب اراقة الدماء. وطلب مصطفى البارزاني في رسالة خاصة له من الحكومة العراقية ايلاء الاهتمام برفع مستوى حياة الشعب وتحسين التعليم والصحة في البلاد ولاسيما في المناطق الكوردية منها.^(٣) رفضت الحكومة هذه المطالب واتخذت السلطات العراقية بدورها مجموعة من التدابير للحيلولة دون القيام بالانتفاضة، وكان اهمها نقل الشيخ أحمد البارزاني وسواه من القادة البارزانيين الى جنوب العراق (مدينة الحلة). ووجهت حكومة نوري السعيد عن طريق الشيخ احمد رسالة الى مصطفى البارزاني تطلب منه الاستسلام فوراً. وإلا هددت باللجوء الى القوة في قمع الحركة.^(٤)

(١) Rambout L.، Les Kurdes et le Droit، p. 45

(٢) علاء الدين السجادي. شورشكاني كورد، ص ١٧

(٣) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كوردستان العراق في ١٩١٨-١٩٥٨ اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٦٩، ص ٤١٣

(٤) Longing st Irag، p.325

وفضلاً عن منظمة "هيو" كانت تعمل منظمات قومية اخرى في كردستان في سنوات الحرب مثلاً "رزگارى" (الخلاص) و "شورش" (الثورة) و "يهكيتى خهبات" (وحدة النضال) وغيرها. وساهمت هذه المنظمات بما كانت تقوم به من نشاط في رفع الوعي القومي لدى الكورد وبشكل كبير، وتنظيمهم في النضال من اجل حقوقهم القومية والاجتماعية. وقد توجه مصطفى البارزاني الى جميع القوى الديمقراطية في كردستان لتقديم الدعم له. اعلنت "هيو" عن تضامنها الكامل مع مصطفى البارزاني، بعد ان وجهت عدداً كبيراً من الرسائل والبيانات الى حكومات الدول الكبرى والى سفاراتها في بغداد.^(١)

قام الثوار بعملياتهم المسلحة بعد ان حصلوا على ضمان دعم المنظمات القومية والديمقراطية لهم. ومما كان يشهد على نجاحات الثورة هو انه كان ينضم الى الثورة من ٤٠ الى ٥٠ شخص يومياً.^(٢) "ودحر الثوار القوات البوليسية الكبيرة، التي ارسلتها السلطات الى منطقة الثورة".^(٣) وفي اعقاب هذه العملية قضى الثوار على طابور من القوات الحكومية في منطقة ميرگه سور.

وجهت الحكومة العراقية وبمباركة السلطات البريطانية رسالة الى مصطفى البارزاني تدعوه فيها الى مغادرة الاراضي العراقية، وتم تعزيز هذا الطلب بتهديد السفير البريطاني في بغداد في تقديم الدعم للجيش العراقي لغرض فرض "النظام في شمال البلاد"^(٤). الا ان هذه التهديدات لم تترك تأثيراً، فالحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي قد اتخذت طابعاً خطيراً.

اتخذت سلطات الاحتلال البريطاني التي استبد بها القلق من مجرى تطور الاحداث الاجراءات "لغرض تفادي الخسائر اللاحقة".^(٥) وأرسلت قطعات من القوات الهندية الاستعمارية الى منطقة ديالى.^(٦) والى جانب الاجراءات العسكرية انتهج **الانگليز** سياسة

(١) كمال احمد مظهر. الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق ص ١٣ ٤

(٢) المصدر السابق

(٣) Gavan s.s. Kurdistan, p.37

(٤) فيدتشكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٩٦

(٥) Longrigg st. Irag, p.325

(٦) المصدر السابق

المنافرة الدبلوماسية. فقد أكد السفير البريطاني في بغداد على العلاقات التحالفية لبريطانيا مع الائتلاف المعادي لهتلر. ووعده بالاسهام في حل مسألة الحكم الذاتي للكوورد في العراق، وذلك بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها.

لم يول الثوار الكورد اهمية كبيرة لوعود السلطات البريطانية، التي خدعت الكورد اكثر من مرة بعد انضمام ولاية الموصل الى العراق. وفي نهاية عام ١٩٤٣ حقق الثوار نجاحات هامة وازداد عدد انصارهم، واتسعت رقعة الاراضي الواقعة تحت اشرافهم ولم يعد حالياً بوسع قوى عسكرية محدودة تحطيم مقاومة الكورد، ولجأت الحكومة سريعاً الى اتخاذ اجراءات تكون نطاقها اوسع^(١).

سلمت حكومة نوري السعيد منصب وزير بلا حقيبة لماجد مصطفى بغية استمالة جزء من القيادة الكوردية الى جانبها في صراعها ضد الحركة الثورية، وكان ماجد مصطفى يمثل ذلك الجزء من الكورد، الذي سلك طريق المساومات مع سلطات بغداد لإلحاق الضرر بنضال الكورد القومي. واعتزمت الحكومة على استغلال ماجد مصطفى بصفة "وسيط" لها في المفاوضات ضد الثوار.

انتهت الاشتباكات المسلحة الاولى بانتصار الثوار، الذين استولوا على غنائم حربية كبيرة^(٢). وبعد ان اقتنعت حكومة نوري السعيد بانسداد افاق مخططاتها والقضاء سريعاً على الثورة سلكت طريق "التنازلات" لغرض كسب الوقت. وعينت بصفة ضباط اتصال كلاً من أمين راوندوزي، وعزت عبدالعزيز، وعزيز شمزيني في المناطق الكوردية كخطوة أولية في هذا الاطار، وقد كان هؤلاء نشطاء في "هيووا" وعهدت اليهم بتهيئة التربة لاجراء المفاوضات^(٣).

دفعت الصعوبات الاقتصادية والنقص في السلاح والرغبة في ايجاد طرق سلمية لحل المسألة الكوردية بالبارزاني وغيره من قادة الثورة الى اجراء المفاوضات مع ممثلي الحكومة. وفي أواخر كانون الاول عام ١٩٤٣ جرى لقاء في **ميرگه سور** بين ضباط الاتصال والبارزاني، الذي عرض بأسم قادة الثورة الشروط التالية لوقف اطلاق النار:-

(١) Eagleton w. The Kurdish Republic of 1946، L، 1959، p.52

(٢) تيمكوف ب كوردستان. صوفيا، ١٩٦٤، ص ٦٤

(٣) كمال مظهر احمد الحركة القومية- التحررية في كوردستان العراق، ص ٤١٩

١- إقامة منطقة ادارية خاصة تضم المدن الكوردية، كركوك، أربيل، السليمانية، خانقين ودهوك.

٢- تعيين كوردي في كل وزارة يقوم بإدارة المنطقة الكوردية.

٣- تعيين كوردي نائباً لكل وزير.

٤- الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية.

٥- إجراء اصلاحات اقتصادية في كوردستان^(١).

وكما بينت الاحداث اللاحقة فإن الاعتراف بحقوق الكورد القومية لم يكن ضمن خطط السلطات البريطانية ولا الدوائر الحاكمة في العراق. وكانت المماثلة في المفاوضات خطوة تكتيكية لكسب الوقت ومن ثم القضاء على الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي ومما يشهد على ذلك هو تأخير المفاوضات.

في ٧ كانون الثاني عام ١٩٤٤ وصل ماجد مصطفى الى منطقة الثورة. وبعد مفاوضات دامت اسبوعاً تم التوصل الى اتفاق اولي وهو انه سيسمح للشيخ أحمد البارزاني وغيره من القادة البارزانيين بالعودة الى بارزان، بينما يأتي مصطفى البارزاني الى بغداد كتعبير عن حسن النية، وستقوم الحكومة بفتح المدارس في بارزان وتحسين وضع المنطقة اقتصادياً^(٢).

بصرف النظر عن الاهمية الايجابية لهذه المطالب فأنها اتسمت بطابع محدود ولم تتناول سوى منطقة بارزان. وأعطى نشاط عدد من المنظمات القومية الديمقراطية في كوردستان، ونجاحات حركة الثورة وقيام الحكومة التي تجاهلت طويلاً مطالب الكورد بالجلوس حول طاولة المفاوضات مع الثوار الكورد دفعاً لتفعيل الحياة السياسية في كوردستان. ولعل هذا كان السبب الرئيسي لأن تتضمن الاتفاقية النهائية بين قادة الثورة والحكومة مطالب تخص كوردستان العراق كلها:-

١- تبقى جميع الاراضي التي استولى عليها الثوار تحت اشرافهم.

٢- يتم اطلاق سراح جميع المعتقلين الثوار بسبب حوادث الشمال.

٣- يحتفظ الثوار بسلاحهم بما في ذلك السلاح الذي استولوا عليه في اثناء المعارك.

(١) علاء الدين سجادي شورشكاني كورد. ص ١٨٤

(٢) المصدر السابق، ص ١٨١.

٤- ينبغي امداد كردستان بالمواد التموينية والصناعية على اسس عادلة، وتتعهد الحكومة تنفيذ مطلب الثوار الكورد بشأن القضاء على الاحتكار ورفع القيود على انتاج التبغ.

٥- تنتقل ادارة المناطق الكوردية الى الكورد.

٦- تحصل كردستان العراق على حقوق الادارة الذاتية في حقلي الثقافة والتعليم.

٧- تخصص الحكومة العراقية الاموال لبناء المدارس والمستشفيات في كردستان^(١).

كما ازيد ايضا عدد ضباط الاتصال (الى سبعةضباط) وهم:- الجنرال بهاء الدين في منطقة السليمانية، والمقدم أمين راوندوزي في راوندوز، والرائد عزت عبدالعزیز في بارزان، والنقيب فؤاد عارف في قلعة **دزهيى**، والنقيب ماجد علي في العمادية والنقيب مصطفى خوشناو في بله، والنقيب سيد عزيز شمزيني في **ميرگه سور**^(٢).

ورغم ان الحكومة اتخذت خطوات عديدة لتلبية مطالب الكورد (رفع القيود عن انتاج التبغ وامداد المناطق الكوردية بالمواد التموينية وغيرها) فلم تنفذ بنود الاتفاقية بصفة عامة. وفي شباط عام ١٩٤٤ غادر مصطفى البارزاني بغداد بعد اقامة قصيرة فيها، تجنباً لخطر الاعتقال والتعرض لعمل اراهابي. وراح الوضع يتفاقم سريعاً، واضطر نوري السعيد يرافقه ماجد مصطفى على القيام بزيارة كردستان في اذار عام ١٩٤٤.

وخلال وجوده في كركوك واربيل اثنى في خطابهات على وطنية الشعب الكوردي وبسالته ومؤكداً على اصله الكوردي وعلى "رغبته الصادقة" في تلبية مطالب الكورد العادلة.^(٣)

وفي أوائل حزيران عام ١٩٤٤ استقال نوري السعيد. وقام حمدي **الباچجى** بتشكيل الوزارة الجديدة. ولا يقدم تغيير مجلس الوزراء والتدهور السريع للوضع في كردستان الاساس للقول بأن نوري السعيد كان من انصار سياسة تسوية القضية الكوردية، أو ان خروجه من الوزارة يعني عدم موافقته على سياسة بغداد الشوفينية ازاء الكورد. لكن نوري السعيد، الذي ترك منصب رئيس الوزراء واصل مشاركته في وضع السياسة تجاه الكورد وبفعالية، واتخذت جميع التدابير اللاحقة المعادية للكورد وبمشاركة وبعلم منه.

^(١) Rambout L. Les Kurdes et le Droit، p. 46-47

^(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

^(٣) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٩٨

واستعد **الانكليز** والدوائر العراقية الحاكمة لتوجيه ضربة قاضية الى الحركة الكوردية، وفي ما يتعلق بعدد من التنازلات التي اقدم عليها الثوار كتب لونغريغ بصراحة يقول:- "ان التنازلات التي اقدم عليها الملا مصطفى ينبغي لها ان تزول بواسطة الماطلات والاختافات".^(١) ومع ان الحكومة لم تكن قد بدأت في اجراءاتها العسكرية ضد الكورد، فقد اقتنع الكورد أكثر فأكثر بانسداد آفاق حل المسألة الكوردية حلاً سلمياً. ولتنسيق الاعمال، تأسست في شباط عام ١٩٤٥ لجنة الحرية لها قواعدها التنظيمية في جميع مناطق الثورة ووضعت برنامج عملها، الذي يقضي بضرورة توحيد جهود جميع القوى والمنظمات الكوردية، واطلاع الرأي العام على اوضاع الكورد وتأسيس جيش نظامي للدفاع عن حقوق الشعب الكوردي^(٢). لقد قامت لجنة الحرية بنشاط هام لضمان تأييد الحركة الكوردية. وأعلن حزب "شورش" الذي تأسس قبل ذلك بفترة قصيرة عن تأييده الكامل للثورة. قررت منظمة "هيو" في مؤتمرها في بغداد في ١٠ شباط عام ١٩٤٥، تقوية صلاتها مع مناطق الثورة، وأرسلت محمد قدسي أحد اعضائها النشيطين الى تلك المنطقة^(٣).

تزايد القلق الذي استبد بالاوساط العراقية الرسمية بعد تطور الحركة الديمقراطية في كردستان ايران، فقد اعترف وزير الدفاع العراقي فيما بعد قائلاً:- "دفع الخوف بنا من احتمال وحدة البارزانيين مع الحركة في اذربيجان (ايران)، الى القضاء على بارزان سريعاً"^(٤).

انتهجت حكومة حمدي **الپاجچي** سياسة منافقة، فمن جهة ارسلت الوسطاء الى مصطفى البارزاني وكان ذلك لأجل حل المسألة سلمياً، واتخذت تدابير عسكرية للقضاء على حركة الكورد عن طريق القوة من جهة أخرى. وبات واضحاً للجميع النقل المكثف للقطعات العسكرية الى كردستان. ورداً على هذه التدابير اتخذ مصطفى البارزاني وانصاره الاجراءات المناسبة للدفاع عن النفس. فتم تقسيم منطقة الثورة الى ثلاث جبهات (الجبهة الشرقية بقيادة مصطفى خوشناو ومحمد قدسي، الجبهة الغربية بقيادة عبدالعزيز وعبد الحميد بكر، والجبهة الجنوبية بقيادة سليمان البارزاني).

(١) Longrigg st. Irag, p. 326

(٢) Arfa Hassan The Kurds, p. 124

(٣) كمال احمد مظهر. الحركة القومية التحررية في كردستان العراق، ص ٤٢٦

(٤) المصدر السابق

قامت لجنة الحرية بقيادة مصطفى البارزاني بنشاط كبير لتعبئة قوى الشعب، إلا أن جهود قادتها، الساعية إلى ضمان القيام بعمليات مشتركة مع معظم المناطق الكوردية لم تتكلل بنجاح كبير بسبب رواسب العلاقات الاقتصادية-التقليدية والنفوذ القوي للقيادة الاقطاعية التي وقفت ضد الحركة القومية-الديمقراطية، وضعف الوعي الطبقي نسبياً، لدى الفلاحين الكورد.

ومن أهم الجوانب في الحركة الكوردية من أجل الحكم الذاتي في تلك المرحلة هو ربط قادتها حل المسألة الكوردية بصورة جديدة أكثر بقضية مكتسبات الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي كله، وما يعبر عن هذه النزعة هي النداءات المتكررة للقيادة الكوردية إلى السكان العرب لكسب تأييدهم. وقبل بدء العمليات العسكرية توجه قادة الحركة الكوردية بنداء إلى الرأي العام العربي، جاء فيه:- "إن الحكومة تخفي الحقيقة وتنشر معلومات كاذبة فالكورد يريدون مزيداً من المدارس والمستشفيات والصيدليات وطرقاً جديدة، وحرية الرأي والقضاء على الفقر في كوردستان وغيرها. أما الحكومة فقد ردت على مطالب الشعب الكوردي هذه بإرسال الجيش لتفرض إرادتها بقوة الحراب على الشعب الكوردي".^(١)

علق مصطفى البارزاني وانصاره أملاً كبيراً على دعم القوى العربية التقدمية لهم، وبهذا الشأن جاء في النداء ما يلي:- "إننا نعتز بأخواننا العرب ونتوجه أولاً إلى الناس ذوي التفكير السليم والذين يدركون الحقيقة، على أصدقائنا العرب أن يعلموا أنه لا توجد ولن توجد بيننا عداوة".^(٢) وتدل العبارات الختامية في هذه الوثيقة على الواقعية السياسية لقيادة الحركة الكوردية:- "عليكم أن تعلموا أن أمامنا جميعاً قضايا مشتركة..... فالعراق هو وطننا جميعاً. وعليكم أن تشاركونا الأفراح والاتراح".^(٣)

كما وزع القادة الكورد بياناً على البعثات الدبلوماسية في بغداد، وصوروا فيه وضع الشعب الكوردي، وفضحوا سياسة الاستعمار البريطاني المناقفة في المسألة الكوردية. قامت منظمة اقليم كوردستان للحزب الشيوعي بعمل توعية بين السكان الكورد في هذه الاونة وفي اوائل ايلول عام ١٩٤٥ نشر لسان حالها صحيفة "ازادي" التي كانت تطبع

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

سراً وباللغة الكوردية بياناً برنامجياً للشيوعيين حول المسألة الكوردية وبعنوان "ميثاق الشعب الكوردي". وشارك السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد) في اعداد هذه الوثيقة الهامة. وجاء في الميثاق ان أهم شرط لنجاح الكفاح ضد الاستعمار والرجعية الداخلية هو وحدة العرب والكورد، وأنه يمكن نيل استقلال البلاد عن طريق نضال شعبي عام وحده، ولا بد من تشكيل حكومة تعبر عن طموحات الشعب، وتلغي تلك القوانين والمراسيم التي تتناقض مع مصالح الشعب. وكما جاء في الميثاق انه يجب منح الشعب الكوردي الحق في التعبير عن ارادته بحرية، وتشكيل الاتحادات السياسية والاجتماعية، واصدار الصحف والمجلات بلغة الام وينبغي استغلال خيرات البلاد لزيادة رفاهية الشعب، وان تكون الارض لمن يقوم بزراعتها، ولا بد من تشكيل الاتحادات الزراعية ويتم عن طريقها الدفاع عن مصالح الفلاحين وحمائتهم من تطاول المضاربين واصحاب المصارف، واصدار قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي.

وتضمن الميثاق مطالب تحسين العمل في التعليم الشعبي في كردستان، وتم انشاء مؤسسة تعليمية كوردية عليا، وفتح المدارس الابتدائية والمتوسطة للبنات والاولاد. كما طرح في هذه الوثيقة مهمة تسوية الضرائب وفرضها على اسس عادلة، والى جانب مطالب اخرى لها صبغة سياسية- اجتماعية طرح في الميثاق مهمة ضمان "حرية الاقليات الاثنية ومعتقداتها في كردستان". لقد كان "ميثاق الشعب الكوردي" اول وثيقة برنامجية للحزب الشيوعي العراقي حول المسألة القومية ولعب دوراً في نمو الوعي السياسي للجماهير المناضلة في كردستان.

اعطى انهيار الفاشية الالمانية دفعا لحماسة الشعوب المضطهدة بما فيها الشعب الكوردي في نضالها العادل من اجل تلبية مطالبها القومية- الديمقراطية. الا ان جميع امال الكورد اصطدمت بعدم رغبة **الانكليز** الشديدة واتباعهم من العراقيين في تقديم أية تنازلات. وبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها اشتدت التناقضات بين الجانب **الانكلو-**عراقي وبين الكورد كثيراً. فقد قدر الجانبان نتائج الحرب من وجهات نظر مختلفة. وان كان الكورد يعتقدون بعض الامال على وعود **الانكليز** في منحهم حقوق الحكم الذاتي، فإن الاوساط الحاكمة في العراق قد قررت وبموافقه بريطانيا وتأييدها وضع حد نهائي "لقضية الشمال" بقوة السلاح.

كان السكان في كردستان يعانون من نقص شديد في المواد الغذائية والملابس^(١). نتيجة سياسة الحصار الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة. وكان عزم الحكومة في حل المسألة الكردية عن طريق القوة واضحاً. وفي تموز عام ١٩٤٥ حشدت الحكومة في مناطق زاخو، والعمادية، وعقرة، وراوندوز قوات عسكرية ومن البوليس بلغ تعدادها العام ٢٥ الف جندي^(٢). وفي اواخر تموز بدأت المناوشات بين الكورد والمراكز البوليسية.

في اوائل اب عام ١٩٤٥ اتخذت الحكومة قراراً بشن هجوم على مواقع الكورد. وأعلنت في غضون ذلك وبصورة ديماغوجية عن ضرورة (احتلال منطقة بارزان كي تتمكن الحكومة من فتح المدارس وبناء المستشفيات وغيرها من المؤسسات التي تحتاج المنطقة اليها)^(٣).

وفي الوقت الذي جرى فيه تنظيم اعمال المقاومة ضد القوات الحكومية، قام مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكردية بأخذ الخطوات الضرورية بغية لفت انظار الرأي العام العالمي الى الاحداث الجارية في كردستان. فقد وجه البارزاني بيانات الى سفارات الدول الكبرى في بغداد جاء فيها:- "في الوقت الذي اكتب لكم هذه الرسالة، يموت اطفال ونساء قرى هذه المنطقة بقنابل الحكومة العراقية، لذا ارجوا منكم اطلاع حكوماتكم على الاحداث الجارية المنافية لميثاق الاطلسي، الذي بموجبه يحق لكل شعب تقرير مصيره. وينبغي على حكوماتكم عدم السماح للدكتاتورية العراقية بالاستمرار في استبدادها"^(٤).

قاد الجنرال **الانكليزي** رينتون العمليات الهجومية ضد الكورد بجيش بلغ تعداده ٢٥ الف عسكري مدعومين بعدة اسراب من الطائرات. ووضع البارزاني حوالي ٥ الاف من المقاتلين في مواجهة جيش رينتون. اضعف الى ذلك ان الحكومة استخدمت مجموعة من الاقطاعيين الكورد ومرترقتهم ضد البارزاني.

(١) Lagueur w.z. Communism and Nationalism in the middle East L., 1965, p. 224

(٢) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٩٨

(٣) علاء الدين سجادي. شورشكاني كورد، ص ١٩٥

(٤) المصدر السابق

وفي ٧ اب عام ١٩٤٥ شن الجيش العراقي عمليات هجومية كبيرة في منطقة راوندوز استهدفت تقسيم كردستان الى جزأين، وتخفيف مهمة القضاء على الثورة. إلا ان الثوار دحروا اربع قطعات من الجيش العراقي، وفي ٢٠ اب اسروا قعدة عسكرية اخرى وجردوها من السلاح.

وعلى الرغم من تفوق الجيش العراقي في العدد والعدة، الحقت الوحدات الكوردية عدداً من الهزائم الهامة بقطعات الجيش العراقي. وجرت في اوائل ايلول معارك حامية الوطيس تكبدت خلالها القوات الحكومية التي زحفت من عقرة وراوندوز خسائر كبيرة، وتم طردها من المناطق الجبلية. واستعد مصطفى البارزاني لشن هجوم على اربيل، بعد ان عزز مواقعه، ويات وضع الوحدات العراقية العسكرية عصبياً.

ادركت الحكومة ان الثوار لا يقومون بتهديد اربيل وحدها، بل بتهديد المركزين النفطيين كركوك والموصل. زد على ذلك ان نجاحات الثوار الاولى كانت تمثل دافعاً لهم لمضاعفة عدد انصارهم، لاسيما ان قادة الثورة كانوا يعيرون اهتماماً كبيراً لشرح اهداف الحركة الكوردية. وتخلصت فئات من السكان العرب تدريجياً من تأثير الدعاية القومية، وراحت تدرك ان ما يخوضه الكورد من نضال لا يتناقض مع المصالح العربية، وان الكورد يعملون لأجل "جبهة كوردية- عربية موحدة للنضال ضد المظلمين الاجانب والمحليين، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي والتطور الديموقراطي سواء في الجزء الكوردي من البلاد ام العربي منه".^(١)

أبدى الثوار الكورد اهتماماً كبيراً بالدعاية، فواصل ممثلوا الحركة الكوردية توزيع المنشير والاعلانات التي دعت الشعب العراقي بأسره الى النضال المشترك ضد الحكم الملكي وحماته المستعمرين البريطانيين، وجاء في احد المنشورات:- "نعترف ونحترم حقوق العرب ونضالهم في سبيل الانعتاق من النير الاستعماري وفي سبيل نيل الاستقلال الحقيقي. ويجب علينا نحن الكورد ان نقاتل جنباً الى جنب مع الشعب العربي لاسقاط الرجعية والدكتاتورية والاستعمار".^(٢) توجه الثوار الى السلطات البريطانية بطلب عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية، في النزاع بين الكورد والحكومة.

(١) العرب في الصراع من اجل الاستقلال، موسكو، ١٩٥٧، ص ٣٧٠

(٢) ديمتشنكو ب. في جبال كردستان. الشرق المعاصر، ١٩٦٠، العدد ١، ص ٣٣

لم تكترث السلطات البريطانية ببدءات الثوار فبدأت تقوم بأعمال حاسمة بعد ان تأكدت بان الثورة تتخذ طابعاً خطيراً وتهدد كركوك. وفي ٢٨ ايلول عام ١٩٤٥ تمكنت السلطات العراقية، بعد ان تكبدت خسائر فادحة في الارواح، من انقاذ القوات الحكومية المحاصرة. وكما كان الامر في العشرينات والثلاثينات بدأ سلاح الجو البريطاني بأعمال وحشية ضد الثوار الكورد والمدن والقرى الكوردية الامنة. وحسب ما أعلنه وزيرالدفاع العراقي قدمت الحكومة البريطانية ٣١ طائرة عسكرية "هدية" للعراق. كتب **لونغريغ** عن عمليات القوات **الانكلو-عراقية** المسلحة يقول:- "زحف الجيش على ثلاثة محاور نحو منطقة الثورة، أما سلاح الطيران فقد كان يقصف الثوار وانصارهم وممتلكاتهم"^(١). كانت القوات العراقية، التي كانت تحارب الثوار، مدعومة بقطعات من الدبابات. وقد دمر وأزيل من على وجه الارض اكثر من ٥٠ مركزاً سكانياً^(٢). وكان الطيارون **الانكليز** يقصفون الناس العزل والشيوخ والنساء ولم يسلم من قصفهم حتى الحيوانات^(٣). نشر ممثل الثوار بياناً في بيروت باسم مصطفى البارزاني جاء فيه:- "يستخدم الجيش العراقي المدفعية الثقيلة والطيران لتدمير القرى الكوردية وقتل النساء والاطفال والشيوخ العزل"^(٤).

وفي هذا الوقت قام الحزب الشيوعي العراقي بنشاط فعال للدفاع عن الحركة الكوردية فقد قام الحزب في ظروف الاضطهاد والمطاردة من جانب السلطات، بالدعاية لوحدة مصالح الشعبين العربي والكوردي المشتركة في نضالهم ضد الرجعية والاستعمار. وجاء في بيان نشرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول الاحداث في كوردستان:- "ان المناورات الاستعمارية التي ظهرت في الاونة الاخيرة في الحملة ضد البارزاني، واسعة جداً، فهي تشمل المناطق الكوردية في العراق وايران. يقوم المستعمرون البريطانيون بتحريض الحكومة الايرانية على الكورد في ايران، وبتحريض الحكومة العراقية على الكورد في

(١) Longrigg st. Iraq, p. 327

(٢) الارشيف الحكومي المركزي ف بالاتحاد السوفياتي

(٣) فيدشنكو. ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

العراق وذلك لهدف معين وهو الاسراع في فرض سيطرتهم الاستعمارية"^(١). ودعا الحزب الى وقف العمليات العسكرية في كردستان فوراً ومنح الشعب العراقي كله الحقوق الديمقراطية. الا ان الحكم الملكي اختار طريق اجتثاث جميع الميول المعارضة في كردستان، وكان القضاء على ثورة الكورد الخطوة الاولى على طريق تحقيق هذا الهدف. حاول النظام الملكي المعادي للشعب جر عدد من الدول المجاورة الى الصراع ضد الحركة الكوردية، هذه الدول، التي كانت معنية بإزالة "بؤرة الخطر الكوردي"، وراح يوظف التحالف المعادي للكورد السيء الصيت. وتم اقامة الاتصالات مع الدوائر الحاكمة في تركيا للحيلولة دون انتقال الثوار الى الاراضي التركية. وأسفرت زيارة وصي العرش العراقي الى تركيا في اواسط ايلول، عن قيام حكومة انقره باغلاق حدودها الجنوبية، وحشد اعداد كبيرة من قواتها في منطقة القفقاس^(٢). وفي المناطق الجبلية كانت عمليات القوات العراقية قليلة الفعالية واصبحت مجموعات المرتزقة من الاقطاعيين الكورد والرجعيين، القوى الرئيسية التي حاربت الثوار.

في ٢٥ ايلول عام ١٩٤٥ دارت في منطقة تبعد ٢٤ كيلومتراً عن بارزان معارك ضارية وحاسمة، اسفرت عن قيام الثوار بفك طوق الحصار والتراجع. "وفي اوائل تشرين الاول عام ١٩٤٥ تمكنت القوات الحكومية من الاستيلاء على **بله وكهلى بالنند**، واركوش وعدد اخر من المناطق القريبة من زيبار. وفي ٦ تشرين الاول اعلن رسمياً في بغداد عن الاستيلاء على بارزان"^(٣).

كانت قوى الطرفين المتصارعين غير متكافئة جداً. فقد كتب فيدتشنكو يقول أدت مشاركة سلاح الطيران البريطاني النشيطة في العمليات العسكرية، وقيام الحكومة التركية باغلاق حدودها مع العراق وتفوق القطعات العراقية الكبير في العدد والعدة، واخيراً تقديم وزير الداخلية العراقي مصطفى العمري الرشوة لعدد من رؤساء العشائر الكوردية. واستخدمها ضد الثوار الى حسم نتيجة الصراع مسبقاً"^(٤).

(١) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٢/٢٠

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٣) كمال مظهر احمد الحركة القومية- التحررية في كردستان العراق، ص ٤٤٦

(٤) فيدتشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ١٠٠٧

كان الوضع على نحو، بحيث ان الاشتباكات اللاحقة مع القوات الحكومية ووحدات المرتزقة، سيؤدي الى خسائر كبيرة لامعنى لها. ولهذا اتخذ مصطفى البارزاني القرار الوحيد والصائب وهو الانسحاب الى كردستان ايران. وانسحب حوالي عشرة الاف من الكورد، بما فيهم الاطفال والنساء والشيوخ، في ظروف قاهرة، الى الحدود العراقية-اليرانية. واصبح الالف من الكورد ضحايا الجوع والبرد.

وهكذا فقد منيت ثورة كوردية تحررية قومية اخرى في العراق بالفشل. ويعود سبب هذا الفشل الى الاسباب التالية:-

١- رغم اتساع نطاق الثورة فإنها لم تكتسب طابعاً كوردياً شاملاً، فلم تشارك فيها جميع مناطق كردستان.

٢- رغم مساعي الحزب الشيوعي العراقي وقادة الثورة الرامية الى خوض نضال مشترك ضد الحكم الملكي وحماته **الانكليز** كانت الصلة ضعيفة بين نضال الجماهير العربية والثوار الكورد، الامر الذي فسح المجال امام الحكومة لتركيز جل اهتمامها للقضاء على الثورة الكوردية.

٣- تمكنت الحكومة من رشوة الاقطاعيين الكورد الرجعيين وجرحهم الى الحرب ضد الثوار، كما لعب دون شك، الوعي القومي والطبقي المتدني لدى الفلاحين الكورد، الامر الذي فسح المجال مراراً امام رؤساء العشائر في استغلالهم لاغراضهم الخاصة، كتب لونغريغ وستوكس وهما يتناولان دور الاقطاعيين- الخونة من الكورد في قمع الثورة:- "ان سبب اخفاق ثورة البارزاني هو ان الحكومة استمالت الى جانبها مجموعة من الكورد بالوسائل المالية والسياسية"^(١).

٤- مما لا ريب فيه ان التفوق الكبير للقوات **الانكلو**- عراقية قد لعب الدور الاهم. اخمدت الثورة في كردستان، غير ان الوضع ظل متوتراً كسابق عهده، وتواصلت المناوشات في اماكن معينة بين القوات الحكومية والكورد. وفي نيسان عام ١٩٤٦ وقع مثل هذا الاشتباك في منطقة بارزان. وفي وقت لاحق ارسلت الحكومة وحدة عسكرية قوامها ٢٠٠٠ عسكري الى اربيل ومناطق الموصل وكركوك والسليمانية للحفاظ على النظام^(٢).

^(١) Longrigg st. and stoakes Fr. Iraq L., 1958, p. 210

^(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

اتخذت الحكومة العراقية التدابير للحيلولة دون قيام حركات جديدة في كردستان. وقام رئيس مجلس الوزراء العراقي بجولة طاف فيها المناطق الكوردية "لإعادة النظام" ووعدت الحكومة بزيادة عدد المدارس والمستشفيات في كردستان^(١). إلا ان ذلك كان ستاراً يخفى وراءه رغبة الحكومة العراقية في التنكيل بالقوى الكوردية القومية تنكيلاً وحشياً، فقد شكلت محكمة عسكرية في اربيل اصدرت احكاماً جائرة بحق المشاركين في الثورة. وحكمت غيابياً بالاعدام شنقاً على ٣٥ شخصاً بما فيهم مصطفى البارزاني والشيخ أحمد البارزاني وسبعة من ضباط الجيش العراقي وغيرهم، وعلى ٨٠ شخصاً بالسجن لفترات مختلفة^(٢). وحظر نشاط جميع المنظمات التقدمية في كردستان. وكان يتم طرد الطلاب والعمال والاطباء من المؤسسات التعليمية ومن عملهم بمجرد الاشتباه في تعاطفهم مع الحركة الكوردية.

حكم على عدد من المشاركين النشطاء في الثورة، كانوا فيما مضى ضباطاً في الجيش العراقي. بالاعدام شنقاً. وسار ابطال الثورة الكوردية الى منصة الاعدام بجرأة وشجاعة. وعندما سيق المشارك النشيط في الثورة النقيب مصطفى خوشناو الى المشنقة اعلن بإباء وهو يتوجه الى الجلادين قائلاً:- "ايها الجلادون، قولوا لأسيادكم ان دمي لن يذهب هدراً وسوف يثأر له، انني لا أومن بقوتكم.... واعتز بأن أسمى سيبقى في ذاكرة ابناء شعبي وسيكون في صف كل من ضحى بحياته في سبيل سعادة كردستان وعظمتها"^(٣). وهذا ما قاله الرائد عزت عبدالعزيز:- "لقد رويت شجرة الحرية بدمي ودماء رفاقي، وآمل ان تزدهر سريعاً وتحمل الحرية والسعادة للوطن الموت للاستعمار وعملائه"^(٤). كما سار النقيب خير الله عبدالكريم والملازم محمد قدسي بجرأة وكبرياء الى منصة الاعدام.

^(١) Longrigg st. Iraq, p. 237

^(٢) المصدر السابق

^(٣) **خهدبات** ١٩٦٠/٦/١٩ (باللغتين العربية والكوردية)

^(٤) المصدر السابق

قبل ساعات معدودة من تنفيذ حكم الاعدام، كتب هؤلاء الوطنيون الكورد رسالة موجهة الى شعبهم جاء فيها:-

"أيها الاخوه الكورد الاعزاء!!

نكتب لكم هذه الرسالة بعد ساعة من ابلاغنا بحكم الاعدام.

أيها الاخوة! عندما نكتب لكم هذه الرسالة فان حياتنا المكتوبة بظلم الاستعمار، سوف تستمر ١٤ ساعة اخرى، ومن ثم يشد حبل المشنقة على اعناقنا.

أيها الاخوة! نحن في غاية السرور والإباء، لأننا ندرك أننا قد قمنا بواجبنا المقدس وبتفان امام شعبنا المناضل.

ندعوكم الى جمع الشمل وتوحيد الصفوف، وناضلوا بجرأة وتفان ضد الاستعمار الذي يضطهد شعبنا. وبذلك فانكم تحررون جميع الشعوب والقوميات التي تعاني من ظلمه.

أيها الاخوه! الجهل هو عدونا اللدود، ناضلوا بكل ما أوتيتهم من قوة ضده. ان استشهادنا خير شاهد على النضال المتواصل في سبيل تحرير الامة الكوردية.

عليكم ان تناضلوا في سبيل شرفكم ووطنكم... ان تحرير شعبنا ات لاريب فيه.

ايها الاخوة! حتى حبال المشانق عاجزة عن زعزعة ايماننا بالنصر النهائي.

نحن المناضلون في سبيل الحرية لم نبخل بالجهد والقوة في سبيل تخليص شعبنا. وان صدق برهان على ذلك هو وجودنا هنا أمام المشنقة.

الى الامام نحو الوحدة والحرية!

عاش الكورد، وعاشت كوردستان"^(١).

عدت الحكومة العراقية اخمادها لثورة الكورد نصراً كبيراً لها. وهناً وصي العرش عبد الإله الجيش بمرسوم خاص. وتم تقليد عدد من الاقطاعيين الكورد الخونة وسام "الرافدين" لمشاركتهم في قمع الثورة، هذا الوسام الذي وصفه احد الشعراء الكورد ويحق "وسام العار"^(٢).

(١) المصدر السابق

(٢) كمال مظهر احمد. الحركة القومية- التحررية في كوردستان العراق، ص ٤٤٧

بعد اخماد ثورات البارزانيين جرت جميع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، كما كان سابقاً، بمشاركة السلطات البريطانية او موافقتها. كتبت مجلة "بلقان اي مويان اوريان" الصادرة في بيروت وهي تتناول مسألة موقف بريطانيا والدول الاستعمارية الاخرى من الاجراءات المعادية للكوورد تقول:- "تؤيد الدول الغربية الكبرى جميع التدابير، التي تتخذها الانظمة الاستبدادية في انقرة، وبغداد وايران في الصراع ضد الكورد"⁽¹⁾.
كان فشل ثورة الكورد ضربة كبيرة الى كل الحركات الديمقراطية في البلاد، وبعدها تسلطت الرجعية وشدت القوى الاقطاعية والمالكة من استغلالها للجماهير.
تعرض الفلاحون الذين شاركوا في الثورة، او تعاطفوا معها، للاضطهاد. ومراراً ما تم حرمانهم من قطع الارض الصغيرة، وحتى من السكن. وحسب شهادة مجلة "هتاف" استخدم احمد آغا من عشيرة زيبار الفلاحين المشاركين في الثورة في الاعمال القسرية حتى قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، وكان يرغمهم احياناً على العمل مجاناً لمدة يومين كاملين في نقل الدريس والحطب وغيرهما. وحظرت الحكومة ولفترة طويلة زراعة التبغ في منطقة الثورة وخاصة في العمادية.
وعلى الرغم من أن ثورات ١٩٤٣-١٩٤٥ منيت بالفشل، لكنها لعبت دوراً هاماً في نمو الوعي القومي لدى الكورد. فالشعارات التي رفعها قادة الثورة بشأن النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية الداخلية اخذت تنتشر أكثر فأكثر بين الكورد والعرب على حد سواء. كما ظلت الاسباب المؤدية الى حركات التحرر القومية الكوردية قائمة، الامر الذي يفسر بقاء الوضع متوتراً في كوردستان في المرحلة التالية.

⁽¹⁾ Les Balkanse et Le mouen Orient. 1955، N 4-5، p. 10

الفصل السادس

مشاركة الكورد في النضال الوطني التحرري للشعب العراقي ضد الاستعمار في سنوات ما بعد الحرب

اعطت هزيمة المانيا الفاشية والعسكرية اليابانية في الحرب العالمية الثانية دفعة جديدة للنضال الوطني- التحرري للشعوب المضطهدة. واتخذت حركة الشعوب المضطهدة في الشرقين الاوسط والادنى، بما فيها حركة الشعب الكوردي، طابعاً جماهيرياً وتنظيمياً. وواكبت هذه العملية زيادة نفوذ الاتحاد السوفياتي وانتشار افكار الاشتراكية بصفة عامة. وتحول النضال الوطني التحرري لشعوب الشرقين الاوسط والادنى الى جزء لا يتجزأ من العملية الثورية في المنطقة وفي العالم برمته.

وكان هذا العامل تحديداً سبباً لازدياد قلق الدول الاستعمارية الكبرى وحلفائها في هذه المنطقة. وكانت الاصدارات الرسمية ما بعد الحرب تنشر مواد كثيرة على صفحاتها، معبرة عن قلق الدول الغربية الكبرى والانظمة الاستبدادية في الشرقين الاوسط والادنى ازاء الحركات الوطنية- التحررية والديمقراطية في المنطقة ونمو تأثير الدول الاشتراكية، ونسوق من امثلة كثيرة العبارات المتميزة للخبير في شؤون الشرق الاوسط الجنرال سبيرس عندما كتب يقول:- "ما يدعو للغرابة هو أن مبدأ الشيوعية ينتشر في البلدان العربية، حيث ان جميع التعاليم الدينية والماضي التاريخي كله هو نقي له. فالنفوذ الروسي يزداد، في حين ان نفوذنا يضعف اكثر فأكثر".⁽¹⁾

ومع تصاعد النضال الوطني- التحرري اخذت الدعاية الاستعمارية تثير ضجة اكبر حول وجود "ضلع ما للشيوعيين وموسكو" في جميع "اعمال الفوضى" في المنطقة المشار اليها. وقد جرى ذلك كله للتشهير بالنضال الوطني- التحرري لشعوب المنطقة بما فيها الكورد في انظار الرأي العام هذا اولاً، وايجاد تبرير للسياسة الرامية الى تشكيل الاحلاف

⁽¹⁾ The Daily Telegraph. L.، 03.06. 1947

السياسية- العسكرية العدوانية ثانياً. وبدءاً من عام ١٩٤٦ اتخذت تركيا والعراق بمشاركة نشيطة من جانب **انكلترا**، الخطوات لإقامة حلف سياسي- عسكري موجه ضد النضال الوطني- التحرري في بلدان الشرق الاوسط^(١). وفي عام ١٩٤٦-١٩٤٧ جرى تشكيل ما يسمى بالحلف الشرق اوسطي بمشاركة **انكلترا** والعراق وتركيا وشرق الاردن. إلا ان تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية فضلاً عن الالتزامات العامة بين البلدان المشاركة في الحلف. وكما بات معروفاً فإن الاتفاقيات الثنائية بين تركيا والعراق^(٢) كانت موجهة ضد الحركة الكوردية القومية- التحررية.

كانت القضية الكوردية القومية مبعث قلق بريطانيا وشركائها في الشرق الاوسط على السواء، ويشهد على ذلك مجموعة من مواد ذلك العهد، وحسب الدوائر الرسمية في **انكلترا** تعد كوردستان إحدى "النقاط الخطيرة" في الشرقين الاوسط والادنى في مرحلة ما بعد الحرب. كتبت الصحيفة **الانكليزية** "هارولد ريبويو" في عام ١٩٤٦ مشيرة الى الوضع الناشئ في الشرق الاوسط تقول ان المسألة الكوردية ترتدي اهمية خاصة وجاء فيها:- "يسعى قادة الحركة الكوردية الى تحرير جميع الكورد، وهذا يعني ضم جميع حقول النفط الى كوردستان، الامر الذي لا يكون لصالح **انكلترا** وحلفائها"^(٣).

غدت مسألة تنسيق الاعمال المشتركة ضد الحركة الكوردية- التحررية موضوعاً لمناقشة مكثفة بعد قمع ثورة الكورد في ١٩٤٢-١٩٤٥ مباشرة وبداية قيام الحركة القومية الديمقراطية في كوردستان العراق.

في ٢٨ شباط عام ١٩٤٦ وصل نوري السعيد الى انقرة لوضع خطة مشتركة مع الاتراك لمحاربة الحركة الكوردية القومية- الديمقراطية. ويلفت الانتباه رأي الفرنسي لوسيون رامبو حول دور نوري السعيد في هذه الصفقة الموالية **للانكليز** والمعادية للشعب:- "من الصعوبة بمكان ايجاد دبلوماسي افضل يكن بوسعه اجراء المفاوضات حول هذه المسألة... فهو كوردي الاصل وعراقي الجنسية وكان وزيراً للخارجية مرات عديدة، انها علامة على

(١) القاموس الدبلوماسي. الجزء ١، موسكو، ١٩٦٠، ص ١٩١

(٢) معاهدة الصداقة التركية- العراقية للصداقة وحسن الجوار، ١٩٤٦

(٣) The World Review. 14. 06.1946

ان الكورد جديرون بجيرانهم.واخيراً فهو **انكليزي** في السياسة، وسوف لن يتحدث في انقرة الكوردي ولا العراقي، بل، كما يبدو، **الانكليزي**"^(١).

جرت المفاوضات في انقرة في ظروف سرية، لكن النزعة المعادية، للكورد في الاتفاقية التركية- العراقية اصبح في متناول الرأي الاجتماعي من خلال قنوات عديدة. ويستأثر بالاهتمام أبناء الصحافة في مختلف الدول. فقد كتب مراسل الصحيفة **الانكليزية** "ديلي ميل" في القدس عام ١٩٤٦ يقول:- "تنبع ضرورة عقد اتفاقية من هذا القبيل من واقعة تفكك حلف سعد آباد" وكذلك من المسألة الكوردية القومية التي "تمثل خطراً كبيراً على العالم في الشرق الادنى"^(٢). وهكذا اصبحت الاتفاقية التركية- العراقية المعادية للكورد جزءاً من حلف شرق اوسطي.

وكانت الجهود الموجهة ضد الحركة الكوردية القومية- التحررية يتم التستر عليها بالاحاديث عن "الاستخدام المشترك لمياه نهر دجلة". ويجدر بالذكر الحوار الذي جرى بين نوري السعيد ورجالات الصحافة. ففي اذار عام ١٩٤٦ واثناء عقد مؤتمر صحفي سأل احد الصحفيين في فندق "انقرة بالاس" نوري السعيد السؤال التالي:- "فيما اذا كان بوسعكم سيادة الوزير التعقيب على الانباء، التي بمقتضاها تتعلق الاتفاقيات الاضافية التابعة للمعاهدة الموقعة منذ عهد قريب بالاجراءات المشتركة للأتراك والعراقيين ضد الكورد، لأنها تسمح للقوات المسلحة في البلدين عبور حدود الدولتين المتعاقبتين في اثناء ملاحقة الكورد ودون عائق"^(٣). وحسب شهادة الصحفيين الذين حضروا اللقاء كان نوري السعيد عاجزاً عن اخفاء امتعاضة ونفي "بنظرة قاسية" مثل هذا الطابع للاتفاقية المذكورة، الامر الذي لا ينطبق، بالطبع، مع الواقع. وتواصل التذمر في كوردستان، ورغم ان النضال الذي خاضه الكورد في سبيل تلبية حقوقهم القومية- الديمقراطية، لم يجر في شكل ثورة مسلحة، فإنه مع ذلك كان مادة لاهتمام زائد من جانب "الحكم الاسود" وأوصيائه.

في أوائل عام ١٩٤٧ فرضت الحكومة العراقية الاحكام العرفية في المناطق الكوردية المتاخمة لإيران، وتم ابطال مفعول جميع القوانين المدنية وعهدت مهام "الحفاظ على

(١) Rambout L.، Les Kurdes et le Droit، p. 125

(٢) المصدر السابق

(٣) Les Balkans et le Mouen orient. 1955. n25. p20.

الهدوء والنظام" الى قائد القوات في المنطقة الشمالية من البلاد^(١). ولكن رغم جميع هذه التدابير الحكومية فقد تواصل عقد الاجتماعات والمظاهرات في مختلف مناطق كوردستان، وطرح المشاركون فيها (الطلاب بصورة اساسية) مطالب قومية- ديمقراطية. وتميز سكان السليمانية بشكل خاص، الذين طرحوا ايضاً مسألة اصدار العفو عن المشاركين في انتفاضة عام ١٩٤٥ ونكلت قوات البوليس بالمشاركين في المظاهرات، وقبل كل شي بالشيوعيين، تنكيلاً وحشياً شملت موجة الارهاب العراق كله، ففي اوائل عام ١٩٤٧ قام البوليس في بغداد باعتقال اكثر من ١٠٠ من الشيوعيين العرب والكورد بما فيهم السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان، وجرت الاعتقالات في عدد من المناطق العربية والكوردية الاخرى^(٢).

في عام ١٩٤٧ شغل نوري السعيد منصب رئيس الحكومة ثانية "لأجل فرض النظام". "وعبر عن استعداده" التعاون مع مختلف الاحزاب ولاعتبارات تكتيكية، وضمن مشاركتها في ادارة البلاد واجراء "انتخابات حرة". في الواقع لم يتغير الوضع في البلاد. وتعرضت للاعتقال الشخصيات النقابية. جرت "الانتخابات البرلمانية الحرة، في ظل ظروف متوترة ولاسيما في كوردستان. وكانت السلطات الرسمية تسلط سيف الارهاب على الشيوعيين، الذين اتهموا ايضاً في "تحريض الحركات الكوردية الانفصالية" وفضلاً عن الارهاب ضد الحزب الشيوعي العراقي. فقد وجهت اليه تهمة باطلة وكما لو انه "يعد فرعاً لتنظيم صهيوني". في عام ١٩٤٧ اعلن نوري السعيد في مؤتمر صحفي ان "الحزب الشيوعي العراقي يتلقى مساعدة مالية من الصهاينة". وتحدثت صحيفة "الوادي" عن "تهمة مماثلة، والتي اعلنت ان "الحزب الشيوعي العراقي يحصل على موارد مالية من المنظمة الصهيونية في فلسطين" وان "اليهود يشكلون ٨٠٪ من الحزب الشيوعي" وغيرها^(٣).

(١) كومونست، **يريفان** ١٩٤٧/٣/١٦.

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٣) المصدر السابق

وكان على البرلمان المنتخب من جديد، الذي كان يتألف من ملاكي الارض الكبار، والشيوخ والتجار بصورة اساسية^(١)، المصادقة على فكرة عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، هذه المعاهدة التي وقفت ضدها اوسع الفئات العربية والكوردية وممثلو الاقليات القومية. ولا تختلف شروط المعاهدة، التي اصبحت معروفة بعد نشر المشروع، عن الشروط الجائرة للمعاهدة **الانكلو-عراقية** في عام ١٩٢٠ تقريباً. ولهذا لما نشر هذا المشروع في الصحافة في كانون الثاني عام ١٩٤٨، لم يقف ضده القوى اليسارية وحدها، بل عدد كبير من المنظمات والحزاب الليبرالية والمحافضة. وقفت القوى الكوردية القومية-الديمقراطية ضد معاهدة بورتسموث موقفاً حازماً، وقد كان الحزب الديموقراطي الكوردستاني، الذي تشكل من منظمات كوردية مختلفة في اب عام ١٩٤٦، يقود نضال هذه القوى في ظروف سرية.

ولئن عبرت فئات واسعة من العرب عن استيائها من الشروط الجائرة للمعاهدة المذكورة، التي تجلت في خضوع العراق لبريطانيا في المجالات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والعسكرية، فإنها كانت بالنسبة للقوى الكوردية فضلاً عما ذكرناه باعثاً خطيراً لأنها، اي المعاهدة، كانت مدعوة ان تثبت مرة اخرى حرمان الكورد من حقوقهم. فضحت صحيفة "ازادي" لسان حال فرع اقليم كوردستان للحزب الشيوعي العراقي المضمون المعادي للشعب في المعاهدة الجديدة ودعت الجماهير الكوردية الى خوض نضال حازم ضدها. وجرت المظاهرات والاجتماعات في مختلف مناطق كوردستان طالب المشاركون فيها بالعمل ضد الاستعمار البريطاني وسحب القوات البريطانية من العراق. واعترف لونغريغ قائلاً:- "اثنى المتظاهرون في السليمانية على الروس". وعبروا عن حقدهم الدفين على **الانكليز**، وقاموا بطرد معلم **انكليزي** من المدينة وأضرموا النار في المؤسسات البريطانية^(٢). كما جرت مظاهرات معادية للاستعمار في كركوك، والموصل، واربييل. واصبح النضال ضد معاهدة بورتسموث صفحة رائعة من النضال المشترك الذي خاضه العرب والكورد الاقليات القومية في العراق ضد الاستعمار والرجعية الداخلية^(٣).

(١) المصدر السابق

(٢) Longrigg st. Iraq, p. 335

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

وبما ان الميول المعادية للاستعمار قد شملت جزءاً من العسكريين ايضاً، لم تجازف الحكومة في بادئ الامر بزج القوات ضد المتظاهرين، وفيما بعد شارك عدد من القطاعات العسكرية مع الجندرية في العمليات في بعض المناطق. "ففي المناطق الريفية من العمارة، واربييل، والسماعة، والشامية، والبزراء قامت الدبابات باطلاق النار على الفلاحين"^(١). وجرت في بغداد معارك حقيقية بين المتظاهرين والقوات التي ادخلت الى المدينة في اللحظة الاخيرة.

ادى الوضع الخطير الناشئ في بغداد الى سقوط حكومة صالح جبر. ولاذ نوري السعيد، الذي كان اداة تنفيذ لإدارة الاستعمار البريطاني، والعدو اللدود للحركة الديمقراطية في العراق، بالفرار الى تركيا. كتبت احدى الصحف البريطانية وهي تتناول احداث عام ١٩٤٨ في العراق وفي المناطق الكوردية واستقالة حكومة صالح جبر تقول:- "لقد سقطت حكومة صالح جبر التي وقعت في ١٥ كانون الثاني على معاهدة بورتسموث مع **انكلترا**، بعد معركة دموية على جسر يقع وسط بغداد، والتي سقط خلالها ٢٢ قتيلاً من بين المتظاهرين وعددا غير معروف من البوليس.... ولم يقتصر هذا الوضع على العاصمة وحدها. وسيطر "الشارع" في العاصمة الكوردية السليمانية في شمال العراق واربييل وفي المدن النفطية كركوك والموصل"^(٢).

في نهاية عام ١٩٤٩ شغل نوري السعيد منصب رئيس الحكومة من جديد، وكان من مهامه "اعادة النظام". وسيطرت الرجعية على مقاليد الامور في البلاد. فاكتظت معسكرات الاعتقال والسجون بالعمال والطلاب والفلاحين. وظهرت اعداء المشانق وفي هذه المرة شن نوري السعيد وطغمته حرباً شعواء على الديمقراطيين كتبت الصحيفة **الانكليزية** "كرستشن سايس مونتور" تقول:- "يقود العراق حالياً الصراع من اجل اجتثاث الشيوعية في البلدان العربية فقد اضاف رئيس الوزراء نوري السعيد منذ فترة قصيرة الى جدول الاجراءات الاستثنائية مرسوماً اخر... سيتم بموجبه حرمان الشيوعيين المحكوم عليهم من الجنسية العراقية وطردهم من البلاد"^(٣).

(١) اغباشيان و.ف. عربكان ازغاين ازتاغركان زارتونك. بيروت، ١٩٥٩، ص ٨٤، (باللغة الارمنية)

(٢) Nineteenth Century and After 1948، N4، p. 2

(٣) The Cristian Stian Science monitor 30. 09. 1954

قائد الحزب الشيوعي العراقي في ظروف سرية صعبة نضال الجماهير العربية والكوردية والاقليات القومية (الاشوريون، والتركمان، والارمن وغيرهم) والرامي الى تحقيق الحريات الديمقراطية للشعب العراقي وفي سبيل الاعتراف بحقوق الكورد القومية. ونكلت الحكومة بشدة بالشيوعيين لتأييدهم النضال القومي- الديمقراطي للكورد. وكتبت الصحيفة اللندنية "فورين ريبورت" وكما لو انها تبرر الارهاب المعادي للشيوعية في العراق تقول:- "يؤيد الحزب الشيوعي العراقي الحركة الكوردية القومية وبنشاط".^(١) امست الظروف اللانسانية التي عاشها المعتقلون من الشيوعيين والديمقراطيين موضوعاً للنقاش خارج العراق. فقد كتبت الصحيفة البيروتية "بلقان موثيان اوريان" تقول انه:- "بات معروفاً منذ فترة قصيرة انه سيتم تسليم احتجاج الى اللجنة المعنية في هيئة الامم المتحدة بشأن الظروف الرهيبة السائدة في السجون ومعسكرات الاعتقال في العراق. ففي سجن "نقرة السلطان" تعرض الاطفال الصغار والنساء الحوامل الى تعذيب بوليسي وحشي وقد زج بالمرضى والجرحى في زنانات باردة ورطبة دون اية عناية بهم، وحسب شهادة المصدر ذاته كان المعتقلون يتعرضون اثناء التحقيق الى تعذيب وحشي "فكانوا ينزعون شعرهم، ويضربوهم باكياس مليئة بالرمال ويرشون عليهم الماء البارد والساخن".^(٢)

كما سادت الهستيريا المعادية للديمقراطية في الجيش، فقد تشكلت فروع في جميع القطاعات العسكرية من مهامها جمع المعلومات حول المعتقدات السياسية لكل جندي وضابط، واسفر هذا الاجراء عن اعتزال الجنود والضباط الاوفياء لمصالح البلاد الوطنية للجيش العراقي "وتشتكل ملاك الضباط من خونة الشعب العراقي والوصوليين الذين ربطوا مصيرهم بالاستعمار البريطاني".^(٣)

في شباط عام ١٩٤٩ تم التنكيل بقيادة الحزب الشيوعي العراقي بطلب من قادة النظام رغم الموجة الواسعة من الاحتجاج في عدد من دول العالم. وبعد محاكمة ثانية جرى اعدام السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان (فهد) وعضوي المكتب السياسي للحزب زكي بسيم وحسين الشبيبي.

^(١) Foreign Report. 22. 03. 1951

^(٢) Les Balkans et le mouen Orient 02. 05. 1955

^(٣) لواء الاستقلال. بغداد. ١٩٤٧/١/٢٤

ورغم الاجراءات التعسفية الشديدة دافع الحزب الشيوعي العراقي عن حقوق الكورد في حق تقرير مصيرهم القومي، بينما قاد في حالات عدة حركاتهم بعد ان اضى عليها طابعاً تنظيمياً. ويمكن القول بثقة ان الحزب الشيوعي العراقي قد ضرب في ظروف الشرق الاوسط والادنى الصعبة للغاية مثلاً رائعاً للنضال من اجل حل المسألة القومية، التي تنطوي على اهمية كبيرة لهذه المنطقة المتعددة الاطياف فقد تم التنويه في بيان للحزب الشيوعي العراقي صدر في اوائل اذار عام ١٩٥٣ حول المسألة القومية الى ان الحزب يرى من مهامه الاساسية هو خوض نضال متواصل لتلبية مطالب الكورد القومية ومطالب الاقليات القومية الاخرى في العراق.

عرضت مواقف الحزب الشيوعي العراقي من المسألة الكوردية بجلاء في تقرير ممثل الحزب في مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعالمية في البلدان الواقعة تحت الاحتلال البريطاني والمنعقد في نيسان عام ١٩٥٤. فقد اعلن الحزب انه يقف الى جانب حق تقرير المصير القومي للكورد بما فيه الانفصال. وفي نيسان عام ١٩٥٦ اتخذ الحزب في مؤتمر الثاني قراراً شجب فيه بشدة النشاط العدواني والمعادي للشعب، الذي يقوم به حلف بغداد ضد الشعب الكوردي. وجاء في هذا القرار:- "ان حلف بغداد يعمل لأن يبقى تقسيم كوردستان مدى الدهر، فهو موجه ضد الشعب الكوردي. وجاء في الوثيقة ان الشرط الضروري لنجاح نضال العرب والكورد هو توحيد نضال هذين الشعبين الرئيسيين، ولهذا لا بد من النضال سواء ضد الشوفينية العربية، ام ضد ضيق الافق القومي في الحركة الكوردية القومية. كما قام الحزب الشيوعي العراقي بفضح ما تقوم به العراق وايران من اعمال مشتركة ضد الكورد في منطقتي جوانرود وبشدر. وفي اذار عام ١٩٥٧ دعا فرع اقليم كوردستان للحزب الشيوعي العراقي الاعتراف رسمياً بالعيد القومي للشعب الكوردي "نوروز". وكان الجزء الاهم من عمل الحزب هو ما قام به من نشاط بين الجماهير الكوردية بغية رفع الوعي القومي والطبقي للشعب وادراكه بأنه لا يمكن بلوغ المطالب القومية دون اتحاد وثيق مع نضال العرب والاقليات القومية في العراق ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

قامت الدول الاستعمارية الكبرى في الخمسينات بنشاط فعال في انشاء الاحلاف السياسية- العسكرية العدوانية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني لشعوب الشرقين الاوسط والادنى. وفي هذه الاثناء اخذت الولايات المتحدة الامريكية تزاحم بريطانيا في هذه المنطقة تدريجياً، وكان على النظام الملكي في العراق ان يحسب الان للولايات المتحدة الامريكية حساباً فضلاً عن وصيه القديم. فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تلعب دوراً رائداً في الشؤون العسكرية- السياسية للدول التابعة لها في المنطقة.

واثر فشل مساعي الولايات المتحدة وبريطانيا في اقامة ما يسمى بقيادة الشرق الادنى للدول الامريالية شرعنا في تنفيذ خطط تشكيل حلف سياسي- عسكري عدواني يكون عدد اعضائه محدوداً نسبياً. ولم يكن اختيار اعضاء الحلف المخطط له يحمل طابع الصدفة. فقد كان مشروطاً بطابع معاد للشعب، الذي تتصف به الانظمة الحاكمة اعضاء الحلف المفترضين، ولاسيما عناية هذه الانظمة باجتثاث الحركة الديمقراطية والقومية التحررية في بلدانها وفي المنطقة بصفة عامة.

جرى الاعداد لتشكيل الحلف العسكري- السياسي على مراحل وفي ايلول عام ١٩٥٤ وصل الى العراق ضابط امريكي رفيع المستوى هو هنري وان- اورمر واسندت الحكومة العراقية اليه مهمة ترأس "مجموعة مراقبة من المستشارين العسكريين" لاستلام السلاح القادم من الولايات المتحدة الامريكية والتدريب على استخدامه^(١). وبعد ذلك توجه نوري السعيد وفيصل الى لندن، وأعلن في العراق ان هدف زيارتهما هو اعادة النظر في المعاهدة **الانكلو- عراقية** عام ١٩٣٠، التي تنتهي موعدها عام ١٩٥٧. وفي الواقع فقد نوقشت في لندن مسألة انضمام العراق الى الحلف العسكري التركي- الباكستاني. في تشرين الاول عام ١٩٥٤ وصل نوري السعيد الى تركيا، بينما قام وفد تركي برئاسة رئيس الوزراء عدنان مندريس بزيارة الى بغداد وفي كانون الثاني ١٩٥٥. وفي ٢٤ شباط عام ١٩٥٥ تم ابرام حلف بغداد، الذي انضم اليه ايران وبريطانيا وباكستان فضلاً عن العراق وتركيا. كان

(١) ايكو العراق

الحلف موجهاً ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة اساساً، وهذا ما تؤكده وثائق الحلف ونشاطه على حد سواء.

ولابد من التأكيد عند الحديث عن توجه الحلف ضد الحركات الوطنية- التحررية في المنطقة على ان العامل الرئيس الذي كان يجمع العراق، وتركيا وايران هو الحركة الكوردية القومية- التحررية. وجاء في المادة الاولى للحلف انه "الى جانب الالتزامات العامة يمكن عقد اتفاقيات ثنائية بين المشاركين فيه".^(١) ومن المثير للاهتمام انه تم ضم هذا البند خصيصاً وباصرار من تركيا. وقد كانت لتركيا اتفاقية ثنائية مع العراق لمحاربة الحركة الكوردية (١٩٤٦)، والان ارادت عقد اتفاقية مماثلة مع النظام الشاهنشاهي^(٢) في ايران ايضاً. ويلفت الانتباه بعض المعلومات التي تقول بأن حلف بغداد كان يتضمن مواداً سرية، يحق بموجبها لقوات البلدان المشاركة فيه عند الضرورة استخدام المطارات العسكرية وارضى الدول الاخرى المشاركة في الحلف. ومن الجائز تماماً انه حتى البرلمان العراقي لم يكن لديه العلم بهذه البنود السرية^(٣). وحسب نبأ اوردته "ايكو ايران" فإن المواد السرية قد نصت على اجراء عمليات مشتركة للقطعات العسكرية التابعة لايران والعراق لحماية الحدود الشمالية لأذربيجان وكوردستان".^(٤) ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية كانت ممثلة في الحلف بصفة مراقب"، فقد كانت تشارك بفعالية في نشاطاته وتقوم بتوجيهه. و"تعهدت الولايات المتحدة بحماية الحدود الشمالية لايران. في كانون الثاني عام ١٩٥٦ قدم الجنرال الامريكي في بغداد تقريراً الى اللجنة العسكرية للحلف عن جولته في اذربيجان ايران وساحل بحر قزوين، وكوردستان، ولورستان".^(٥)

في نيسان عام ١٩٥٦ اصيحت الولايات المتحدة الامريكية في اثناء اللقاء الثاني لرؤساء وزراء دول الاعضاء في حلف بغداد الذي جرى في طهران، عضواً في لجنة محاربة النشاط

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٤) ايكو ايران ١٩٥٥/١/١١

(٥) المصدر السابق

التخريبي^(١) وبقترح من مجلس حلف بغداد. وفي حزيران عام ١٩٥٧ كانت الولايات المتحدة تشارك في أعمال اللجنة العسكرية للحلف، وكان يجري تبرير وجود الولايات المتحدة في هذه اللجان "بضرورة حماية وحدة اراضي الدول المشاركة في الحلف من خطر العدوان الشيوعي".^(٢) وكان الحديث يجري عن الكورد ونضالهم القومي وذلك بحكم الاتهامات المختلفة الموجهة الى الحركة الكوردية القومية- التحررية وبحكم المصطلحات المستخدمة ايضاً.

وعند الحديث عن اتجاه حلف بغداد المعادي للكورد فلا بأس من توجيه الاهتمام الى بيان وزير الخارجية العراقي انذاك فاضل الجمالي. فقد قال، وهو يبرر عقد حلف بغداد بأن "القوات المسلحة في الدول العربية غير قادرة على تقديم المساعدة للعراق لحماية حدوده الشمالية- الشرقية، وان تلك الالتزامات العسكرية، التي حسب رأي حكام العراق لم تستطع البلدان العربية تقديمها، قد تعهدت بتنفيذها تركيا وايران، وبريطانيا التي تمتلك هذه الامكانية ولديها مصلحة في ذلك".^(٣)

بصرف النظر عن الطابع السري لعدد من مواد حلف بغداد وبنوده، كان الرأي العام العراقي يدرك اهدافه العدوانية، وقد لعبت القوى الديمقراطية في المنطقة دوراً ملحوظاً في هذا الشأن. ومراراً ما كانت الصحف تنشر على صفحاتها مواداً تكشف ايضاً طابع الحلف المعادي للكورد. وحسب ما أوردته مجلة بيروتية "بلقان اي مويان ادريان" الواسعة الاطلاع مثلاً، ان الدوائر الحاكمة في البلدان المشاركة في هذا الحلف بدأت بالاعداد "لاجراءات تعسفية ضد الكورد سواء في المناطق الحدودية التركية- العراقية، ام العراقية الايرانية"^(٤) وذلك جواباً على رد الفعل السلبي من جانب الكورد على ابرام معاهدة بغداد. توجهت مجموعة من العسكريين والبوليس من العراق الى انقرة لوضع خطة عمليات مشتركة ضد الكورد. واصدرت السلطات العراقية بياناً مثيراً حول ان الخطوات

(١) Department of state publication 6.772، 1958، p.15

(١) المصدر السابق

(٢) الدكتور فاضل م. الجمال من واقع السياسة العراقية، بيروت، ١٩٥٦، ص ٣٤

(٣) Les Balkans et le mouen Orient. 1959 N24، p. 20

المشار إليها تحمل طابع "الفعاليات الثقافية"، اضيف الى ذلك انه تم تأسيس "مركز لدراسة اللغة الكوردية" الذي عرف "بنادي تقدم الثقافة".

وكان هذا التفسير بمثابة سخريّة. كتبت مجلة "بلقان اي مويان اوريان" تقول:- "اذ كانت بغداد تريد فعلاً تطوير الثقافة الكوردية عليها وقف حريها ضد المدارس الكوردية في كردستان العراق. الا انه من الافضل عدم وضع مصير الثقافة بين ايدي البوليس العراقي المتوحش، الذي اصبح الشيوعيون والشيوعيون الكورد هدفاً لأعماله وكذلك القوميون الكورد ايضاً والكورد كلهم، الذين لا ذنب لهم سوى انهم يسمون كورداً".^(١)

في نهاية عام ١٩٥٦ انعقدت اجتماعات جماهيرية في كركوك والسليمانية طالب المشاركون فيها باستقالة حكومة نوري السعيد وخروج العراق من حلف بغداد، وزج بعدد كبير من الشخصيات الكوردية والعربية في غياهب السجون بتهمة "مشاركتها في اعمال الفوضى" واوردت صحافة ذلك الوقت ان "الشعب العراقي يتعرض منذ عقد حلف بغداد الى ارهاب لا مثيل له".^(٢)

ربط حلف بغداد العراق بنهج الامبريالية والدوائر الرجعية في الشرقين الاوسط والادنى اكثر من ذي قبل. وهذا ما تؤكدّه مجموعة من النشاطات العملية "للحكم الاسود"، وخاصة عندما ارسلت حكومة نوري السعيد القوات العراقية الى البحرين لقمع الاضطرابات المعادية لبريطانيا في المؤسسات النفطية، وكان ارسال القوات يخدم مصالح بريطانيا وحلفائها. وفي اثناء العدوان الثلاثي على مصر كانت الطائرات البريطانية المرابطة في المطارات العراقية تقوم بقصف المدن المصرية الامنة. لقد انكشف الجوهر الحقيقي للحلف ومعاداته للشعب خطوة تلو الاخرى، وليس من قبيل الصدفة ان النضال ضد الحلف كان يحمل طابعاً جماهيرياً في كردستان. واستخدمت الجماهير في كردستان طيلة ثلاث سنوات مختلف اشكال النضال مثل المظاهرات والاجتماعات الاضطرابات وهي تطالب بانسحاب العراق من حلف بغداد واستقالة حكومة نوري السعيد. وبدأت الثورات الفلاحية في مناطق الفرات الاوسط، وأربيل والسليمانية. وارسل الثوار وفوداً الى بغداد تحمل عرائض وقع عليها اكثر من ١٠ الاف شخص يطالبون بالارض والحرية واستقالة نوري السعيد وخروج العراق من حلف العدوانية. اتسم النضال ضدحلف بغداد بطابع

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

حازم. فقد قام العمال في كركوك بتفجير انابيب النفط ومبنى القنصلية البريطانية، وفي الموصل شجب الطلاب في مظاهرة كبيرة العدوان الثلاثي على مصر^(١). وتحولت مراسيم دفن الشخصية البارزة في الحركة الكوردية التحررية- القومية الشيخ محمود في السليمانية الى تظاهرة عارمة معادية للاستعمار. وجرى اجتماع لعشرين الف شخص تحت شعار "يسقط نوري السعيد!!". "يسقط حلف بغداد".

كان الاعلام الرسمي في الغرب يصور العراق على أنه "مثال للنظام والاستقرار السياسي الداخلي"، كان الواقع يدحض هذه الآراء. فقد كان النظام الحاكم يعاني من ازمة عنيفة وكان عجزه واضحاً لكل من كان يقدر الموقف تقديراً سليماً.

فضحت الانتخابات البرلمانية، التي جرت في نيسان عام ١٩٥٨، نظام حكم نوري السعيد وفتصل في انظار الرأي العام، فقد جرت الانتخابات في ظل تدخل السلطات. ووصلت عناصر مأجورة الى البرلمان من خلال قوائم موضوعة مسبقاً. كما جرت في نيسان عام ١٩٥٨ محاولة انقلابية في العراق. لم يكن عدد العسكريين قليلاً في صفوف المعارضة، فقد جرى اعتقال ١٩٢ ضابطاً، لكن نهاية "الحكم الاسود" كان يشرف على نهايته.

من الواضح تماماً ان تدمير الجماهير العربية والكوردية والاقليات القومية من سياسة النظام الملكي لم يكن كافياً بعد للإطاحة به. فقد كانت خبرة البلاد الطويلة وظروف البلاد الملموسة تعرض على انه للتخلص من النظام الاستعماري الرجعي لابد من القيام بما يلي:-

- ١- توحيد قوى المعارضة المجرأة في جبهة واحدة.
- ٢- استمالة قطعات الجيش التي لها ميولاً وطنية الى جانبها، ولاسيما الضباط كقوة ضاربة في اثناء المعارك الحاسمة مع النظام الحاكم.

كانت منظمات واحزاب كثيرة معنية بتنفيذ هذه المهام. وكان الحزب الشيوعي العراقي رائداً ثابتاً وحاسماً في تنفيذها. واطهر ان للمساعي التي بذلتها الدوائر الحاكمة في العراق والرامية الى ابقاء نظام نوري السعيد كان لها تأثيراً عكسياً. إذ ان تشديد الاجراءات التعسفية قد سارعت عملياً في اسقاط "الحكم الاسود". والمناسب ان نورد عبارات احدى الشخصيات في الحركة الكوردية القومية- التحررية حين قال:- "ان الجميع يتعرض لإرهاب لا يمكن وصفه سواء أكانوا كورداً ام عربياً، شيوعيين ام غير شيوعيين، الا انه من العبث التفكير بأن ذلك سيستمر طويلاً"^(٢).

^(١) ميلفانوف س. وسيف الملوكونوف ف. العراق بالامس واليوم. موسكو، ١٩٥٩، ص ٤٤

^(٢) Les Balkans et le mouen Orient. 1955، N25، p. 30

الفصل السابع

ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق ومواقف القوى الكوردية القومية

اخذت الدول الاستعمارية الكبرى والانظمة الرجعية الحاكمة في المنطقة تعمل في جبهة واحدة في ظروف جرى فيها نهوض لحركة التحرر الوطني في الشرقين الاوسط والادنى. كانت الاحلاف العسكرية- السياسية تعبيراً عن اعمالها المشتركة من جهة، وما يرتبط بها من بذل للمساعي لضرب الحركات التحررية والديمقراطية من جهة اخرى، قد عقدت وبشكل ملحوظ للغاية من مهمة القوى التقدمية. واكتسبت فكرة توحيد جميع القوى الثورية والديمقراطية اهمية خاصة. وبات اقامة تحالف بين قوى المعارضة في العراق شرطاً لازماً للنضال الناجح ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. فكما ورد سابقاً فإن فكرة اقامة تحالف كهذا في شكل جبهة وطنية قد طرحها السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي فهدمنذ منتصف الاربعينات. تراجعت الخلافات والتناقضات بين احزاب المعارضة في البلاد في الظروف الناشئة الى المقام الثاني.

اخذت فكرة اقامة جبهة موحدة للقوى الوطنية- القومية في العراق تشق طريقها في ظل ظروف اصبح فيها اتحاد الاحزاب التقدمية ضرورة ملحة. وكان الحزب الشيوعي العراقي هو الذي كان صاحب هذه المبادرة المهمة. ادت المباحثات والاتصالات بين الاحزاب الوطنية، التي اصبحت اكثر قوة بعد هزيمة انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٦، الى اقامة جبهة الاتحاد الوطني في شباط عام ١٩٥٧، وانضم اليها الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وحزب الاستقلال. تم وضع برنامج الجبهة ونظامها الداخلي، وانتخبت الهيئات القيادية فيها وهما:- اللجنة الوطنية العليا واللجنة التنظيمية العليا. في ٩ اذار اصدرت

اللجنة الوطنية العليا بيانها الاول وبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي. لقد عرضت هذه الوثائق، التي وزعت سراً في العراق ام خارجه، اهداف الجبهة ومهامها.⁽¹⁾

كانت اقامة جبهة الاتحاد الوطني حدثاً بالغ الاهمية، فقد عبرت الاحزاب السياسية وللمرة الاولى في تاريخ العراق وبناء على برنامج سياسي مشترك ديمقراطي ومعاد للامبريالية، عن استعدادها للنضال من اجل اقامة النظام الجمهوري ولأجل خروج العراق من حلف بغداد العدواني وانتهاج سياسة الحياد الايجابي ومن اجل منح الشعب الحريات الديمقراطية، واطلاق سراح السجناء السياسيين وغيرها. الا ان جبهة الاتحاد الوطني التزمت الصمت في وثائقها البرنامجية في عدد من القضايا الاقتصادية- الاجتماعية الهامة، وكذلك في المسألة الكوردية. ومع ان الحزب الشيوعي العراقي كان يطالب دائماً بأجراء اصلاحات اجتماعية- اقتصادية راديكالية وحل المسألة الكوردية القومية فإنه لم يلح في هذه الحالة وانطلاقاً من موقف محدد على ضم هذه المطالب الى وثائق جبهة الاتحاد الوطني كي لا يثير بذلك الانشقاق في صفوفها، طالما ان الاحزاب القومية- البورجوازية من اعضاء الجبهة (البعث والاستقلال) قد وقفت ضد هذه المطالب، وطرح الحزب الشيوعي العراقي الحد الأدنى من برنامجه وهو تحرير البلاد من نير الاستعمار والرجعية المحلية.

ماهو موقف الرأي العام الكوردي الديموقراطي وخاصة موقف الحزب الديموقراطي الكوردستاني من جبهة الاتحاد الوطني؟ لقد كان الحزب الديموقراطي الكوردستاني يعمل، شأنه في ذلك شأن الحزب الشيوعي العراقي، في سرية تامة. فقد كان عدد من الشخصيات القيادية في الحزب بما فيها قائد الحزب مصطفى البارزاني خارج البلاد أو في السجون، وهذا ما ترك تأثيره السلبي، دون شك، على نشاط الحزب. وبغض النظر عن موقف جبهة الاتحاد الوطني السلبي من المسألة الكوردية، فأن الحزب الديموقراطي الكوردستاني قد أيد مع ذلك مطالب جبهة القوى الوطنية واعلنت قيادته بعد تشكيل الجبهة عن دعمها الكامل لبرنامج الجبهة ونشاطها ونسقت فيما بعد نشاطها معها وعبر الحزب الشيوعي العراقي ولغاية قيام ثورة ١٤ تموز. وتتميز مواقف القوى القومية في كوردستان من جبهة الاتحاد الوطني بعد ابداء القوى اليسارية وحدها، بل مجموعة من

⁽¹⁾ حول تفاصيل ذلك انظر:- البدرى أ. جبهة الاتحاد الوطني في العراق شعوب اسيا وافريقيا. العدد ٦، ص ٧٢-٧٣.

الملاكين الليبراليين قد ابدت ايضاً عن استعدادها تقديم الوحدات المسلحة للجبهة عند الضرورة. ويفسر الموقف العقلاني الذي اتخذته الحزب الديموقراطي الكوردستاني من جبهة الاتحاد الوطني بان الحزب قد اولى اهمية كبرى للنضال العربي- الكوردي المشترك، وتوصل عملياً الى فئاعة وهي انه يستحيل الاعتراف بحقوق الكورد القومية في العراق في اي شكل كان دون اسقاط النظام الموالي للامبرالية.

كان الوضع السياسي في العراق في ذلك العهد على نحو بحيث ان الكفاح المسلح كان الوسيلة الوحيدة للتخلص من "الحكم الاسود". وفي هذا السياق كان الموقف الذي سيتخذه الجيش في المعركة القادمة يمثل اهمية استثنائية. فكما رأينا كان الجيش يقوم بقمع جميع الحركات في المناطق العربية والكوردية من العراق على حد سواء. فقد قام الخبراء العسكريون **الانكليز** بتأسيس الجيش وأشرفوا على تدريبه لأجل الحفاظ على النظام "في البلاد بصورة اساسية وللقيام بحملات تآديبية ضد الكورد، الذين امتشقوا السلاح في سبيل حقوقهم القومية"^(١).

حسب رأي بيير روسي فإن "المضمون الرئيس لتاريخ العراق ١٩٣٠-١٩٥٥ هو في قيام الجيش بالانتقال الى جانب الشعب تدريجياً"^(٢). اجرت اللجنة الوطنية العليا في جبهة الاتحاد الوطني الاتصالات مع التنظيم العسكري السري "الضباط الاحرار"، الذي تشكل في عام ١٩٥٤. كانت لهذه الواقعة اهمية سياسية كبيرة، فقد تكونت الظروف الواقعية لشن هجوم حاسم على "الحكم الاسود"، الذي ينبغي ان يلعب الجيش فيه دوراً ضارياً. أدت الاحداث التي وقعت عشية ثورة ١٤ تموز الى الاسراع في عجلة انهيار "النظام الاسود" في العراق. فقد اخذت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة **وانكلترا** وتركيا تستعد للقيام بأعمال عدوانية ضد الجمهورية السورية تحت ذريعة تجنب "خطر التغلغل الشيوعي". في المؤتمر المنعقد في نهاية اب عام ١٩٥٧ في اسطنبول تمت مناقشة خطة غادرة وضعت في امريكا وهي ان تقوم دول حلف بغداد ان توجه بموجبه بتوجيه ضربة مشتركة الى سوريا.... وكان على تركيا ان تلعب الدور الرئيس فيه وبمباركة العراق"^(٣). وهكذا فقد ارتكب "الحكم الاسود" الخيانة بحق جارته العربية.

^(١) ميرسكي غ. ي. الجيش والسياسة في بلدان اسيا وافريقيا ١٩٧٠، ص ١٤٠

^(٢) Rossi p. L، Irak، p. 186

^(٣) مارونوف يو. ف. بوتومكين يو. ف. العلاقات العربية- التركية في المرحلة المعاصرة، موسكو، ١٩٦١، ص ٦٢

كما جرى العمل في هذا الوقت على إقامة "اتحاد عربي" بمشاركة الدول التي تحكمها
انظمة ملكية مثل العراق والاردن والسعودية. وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر في ١٤
شباط عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة نشر بيان مشترك للملكين فيصل الثاني
وحسين حول قيام الاتحاد العربي الاردني-العراقي. ويقتضي التنويه الى انه كان لقيام
الجمهورية العربية المتحدة طابعاً معادياً للاستعمار رغم كل السلبات المعروفة، ولهذه
فقد حظي هذا الاتحاد بتأييد الرأي العام في البلدان العربية، في حين كان على التحالف
الاردني-العراقي الوقوف ضد القوى التقدمية في الشرق الاوسط وهو بذلك يخدم
موضوعياً مصالح الاستعمار والرجعية الداخلية. ومالبث ان اصبح لبنان الهدف العدواني
لهذه المنظمة، حيث تزايد نضال الجماهير ضد نظام شمعون الموالي للاستعمار.

جاء في عدد كبير من اعمال الباحثين في الغرب والمختصين بتاريخ العراق في المرحلة
الراهنة ان "ثورة ١٤ تموز" كانت "مفاجئة تامة" سواء للحكم الملكي ام لحماته
المستعمرين^(١). ويمكن الموافقة على ذلك بتحفظ كبير. مما لاشك فيه ان حكم نوري
السعيد- فيصل ولا الانكليز لم يكونا يعرفان شيئاً عن الثورة ولا عن الخطة المحددة
للقام بها. فلم يكن معروفاً لدى عدد من الهيئات القيادية في جبهة الاتحاد الوطني اليوم
المحدد لقيام الانقلاب الثوري وذلك لاعتبارات مراعاة السرية في العمل. لكن الخطة
المحددة ويوم بداية الثورة ما هو سوى جانب واحد من المسألة. أما الجانب الاخر فهو
وجود وضع ثوري في البلاد وحتمية وقوع الانفجار الاجتماعي الذي يستدعي وضع حد
لحكم الملكي الموالي للاستعمار، والحكوم عليه بالزوال تاريخياً.

كان معروفاً على نطاق واسع انه كان في العراق معارضة قوية من الجماهير الشعبية
من العرب والكورد والاقليات القومية عشية القيام بالثورة. والقول بأن الثورة العراقية
"لم تكن متوقعة" انما يخدم ما يقوم به علم التاريخ في الغرب الذي يعمل على تزوير
الاسباب الحقيقية للثورة وإظهارها بأنها من عمل مجموعة من ضباط الجيش لم ينالوا
تأييد الشعب وقواه واحزابه التقدمية إلا فيما بعد، لا بل اننا نقرأ ما كتبه باحث مثل
بيير روسي، الذي تناول موضوعاً المسائل المتعلقة بـ "ثورة ١٤ تموز" ويورد مادة واقعية
غنية، ان "ثورة ١٤ تموز" قد قامت بها مجموعة من "الضباط السريين"^(٢). وأردف قائلاً:-

(١) Morris y. The Hashemite. Kings. L. .1959

(٢) Rossi p. L. Irak, p. 257

"مهد الضباط الاحرار ومعارفهم من القوميين للثورة، دون الاخذ بالحسبان انتماءاتهم الحزبية".^(١)

ومن المفارقة ان عدداً كبيراً من الوقائع، التي تؤكد على وجود وضع قابل للانفجار في العراق الملكي، ترد في اعمال اولئك الباحثين في الغرب، الذين يقللون من دور الجماهير في ثورة ١٤ تموز. فقد اضطر. لافيور مثلاً، في كتاب "الاتحاد السوفياتي والشرق الاوسط" والمكتوب كأعماله الاخرى بروح العداء للشيوعية، على الاقرار بأن "الجو الثوري الملهب كان يحيط بحكومة نوري السعيد عام ١٩٥٨ سواء في داخل العراق ام خارجه".^(٢)

كما كان **الانكليز** وأركان النظام الملكي ولاسيما نوري السعيد يعلمون بوجود معارضة قوية في العراق وعلى دراية بالتطور الخطير للأحداث. في اوائل عام ١٩٥٨ طرحت "فورين اوفيس" البريطانية وفي منتهى الجدية مسألة "ازاحة صديقها المخلص نوري السعيد عن ادارة البلاد كي يتم تجنب اسوأ العواقب"،^(٣) وذلك لوجود استياء واسع من "النظام الاسود" ليس في العراق وحده، انما في عدد كبير من الدول العربية. كما كانت مسألة الميول في الدوائر العراقية الحاكمة ليست اقل اثاراً للاهتمام، فقد ساد هنا جو من عدم الثقة وأدراك ان السياسة التي ينتهجها النظام مسدودة الآفاق. في عشية الثورة غادر فاضل الجمالي رئيس الوزراء الاسبق وزير الخارجية السابق العراق وعمل في بيروت بصفة مراقب. كما ان خليل كنه الذي كان من انصار نوري السعيد المقربين قد ترك العمل السياسي، وحسب رأي بعض المراقبين الاجانب وكأن نوري السعيد بالذات قد اضطر على الاعتراف بأن "ابرام حلف بغداد كان خطأ".^(٤)

في ٣ حزيران عام ١٩٥٨ عاد نوري السعيد الى بغداد بعد اقامة طويلة في لندن، ويبدو ان مجيئه الى العراق كان مرتبطاً بالمؤتمر القادم للدول الاعضاء في حلف بغداد، الذي كان عليه وضع خطة للاعمال المشتركة في قمع الحركات المعادية للاستعمار في الاردن ولبنان. توجهت حكومة شمعون رسمياً قبل انعقاد الدور ومن خلال فاضل الجمالي، الذي كان في لبنان، الى الحكومة العراقية طلباً للمساعدة العسكرية. وافقت الحكومة العراقية على ذلك

(١) المصدر السابق

(٢) Lagueur W. The soviet Union and Middle East، L، 1959، p. 312

(٣) Rossi p. L، Irak، p. 243

(٤) المصدر السابق.

كما وافقت لندن واسطنبول على قرار الحكومة العراقية، حيث كان نوري السعيد وعبدالله يجريان المفاوضات فيهما. فقد كان ينبغي الموافقة على خطة قمع الحركات المعادية للامبريالية في لبنان، هذه الخطة، التي وضعت في لندن وواشنطن وبمباركة منهما بصورة نهائية في مؤتمر الدول المشاركة في حلف بغداد، المقرر عقده في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في اسطنبول.

في ١٣ تموز اقيم في القصر الملكي رحاب حفل مهيب الى وقت متأخر من الليل على شرف سفر فيصل الثاني ونوري السعيد وعبدالله الى اسطنبول. انتهت في مطار بغداد تجهيز الطائرة التي ستقل الوفد العراقي الى تركيا. وفي هذا الوقت تلقى القادة العسكريون للواء ١٩ و ٢٠ التابعة للفرقة الثالثة للجيش العراقي والمرابطة في بعقوبة بالقرب من بغداد، وهما العقيدان عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف امراً بالتوجه الى الاردن. الا ان مجموعة الضباط في اللواء الذي كان بقيادة عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف قد تلقت في ان معا امراً من تنظيم "الضباط الاحرار" باستغلال الفرصة المناسبة للسيطرة على بغداد والاطاحة بالنظام القائم. وتم ابلاغ اللجنة القومية العليا في جبهة الاتحاد الوطني بهذا القرار، فوافقت عليه ووعدت بأظهار تأييدها للقطعات الثائرة"^(١)

في ١٤ تموز وفي الساعة الثالثة ليلاً دخلت القطعات العسكرية ذوي الميول الثورية الى بغداد، وعبرت جسر الملك فيصل وسيطرت على دار الاذاعة والبريد المركزي. وفي الساعة الخامسة صباحاً جرى اطلاق النار لم يدم طويلاً بين الشوار والوحدات التي كانت تقوم بحراسة القصر الملكي. ولم يظهر قادة الحرس وهما الضابطان الكورديان العقيد طه بامرني والملازم مصطفى عبدالله مقاومة وانضم الاثنان الى قطعات عارف وقاسم العسكرية.

قتل فيصل الثاني وعبدالله، ودفن الملك فيصل، أما عبدالله فقد قام الشعب الغاضب بتعليق جثته على واجهة مبنى وزارة الدفاع، حيث "اعدم هناك صلاح الدين الصباغ عام ١٩٤٢ وبحضور نوري السعيد"^(٢)

في صبيحة الرابع عشر من تموز اعلن راديو بغداد نبأ ساراً: "هنا صوت الجمهورية العراقية اليوم هو يوم النصر والمجد. قتل اعداء الله والشعب ورمي بهم في الشارع

^(١) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٢٢١

^(٢)Rossi p. L، Irak، p. 246

سكنون متحدين في النضال من اجل اسقاط الاستعمار وعملائه!"^(١) وخرج الناس الى الشوارع يعبرون عن فرحتهم، واحرق مبنى السفارة البريطانية. لم يتمكن جلال الشعب العراقي نوري السعيد التخلص من العقاب هذه المرة. فقد تلقى القائد العام للجيش معلومات تفيد بأن نوري السعيد قد اختفى عن الانظار في أحد البيوت الواقعة في حي باب الشرقي، فأرسلت القوات الى هناك فوراً، وبدأ التفتيش. حاول نوري السعيد، الذي كان يرتدي ثوب امرأة، الفرار الى ايران، لكن تم القاء القبض عليه وقتله وصفي طاهر الذي كان مرافقاً له^(٢).

كان اول اجراء ثوري هو تشكيل اول حكومة جمهورية، فقد شغل عبدالكريم قاسم منصب رئيس مجلس الوزراء القائد العام للجيش، وشغل كورديان مناصب وزارية في الوزارة الجديدة، وهما محمود صالح محمود وزيراً للصحة، ومصطفى علي وزيراً للعدل^(٣). وتشكل بناء على احد المراسيم الاولى للحكومة الجمهورية، مجلس الرئاسة، الذي ضم الجنرال محمد نجيب الربيعي، وزعيم حزب الاستقلال محمد مهدي كبه، ومحافظ اربيل خالد النقشبندي وهو كوردي^(٤). اظهرت الحكومة بضمها النقشبندي الى المجلس عن استعدادها الاعتراف بحقوق الكورد القومية في الجمهورية العراقية.

عبرت الاكثية الساحقة من الشعب العراقي بعربه وكورده عن تأييدها للثورة كما استقبل ممثلو الاقليات القومية من الاشوريين والارمن والتركمان وغيرهم انتصار الثورة بحماس فقد وجد هؤلاء بأن الثورة تفتح صفحة جديدة في العلاقات بين مختلف قوميات العراق. وشارك ممثلو الاقليات مشاركة فعالة في تنظيم الدفاع عن الجمهورية الفتية. إنبرت فئات واسعة من سكان كوردستان وبنداء من الحزب الديموقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي للدفاع عن جمهورية العرب والكورد الجديدة. ففي اثناء المعارك الحاسمة في بغداد احبطت القوى الكوردية الديمقراطية محاولات الاشخاص من

^(١) المصدر السابق

^(٢) كان وصفي طاهر احد الضباط في الجيش الملكي الذين كانوا يحظون بثقة نوري السعيد، لكنه كان يقيم صلات ولفظه طويلة مع الضباط- الاصلاحيين وكان عضوا نشيطا في كتلتهم (p. 250, Irak.Rossi p. L)

^(٣) Dann Uriel Irag under Qassem. Apolitical History 1958- 1963. n.y. 1964.

^(٤) المصدر السابق.

الإدارة المحلية ومحاولات عدد من الضباط الملكيين تنظيم مقاومة الحكم الجديد. قامت الجماهير في السليمانية بإزاحة الملكيين عن السلطة وأشرفت على الوضع بنفسها إلى حين مجيء ممثلي النظام الجمهوري، ومما كان له أهمية كبيرة لنجاح الثورة هو وصول ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى كركوك، إلى أركان الثورة بعد الانقلاب مباشرة، وأعلنوا عن تضامن جماهير كردستان الحاسم مع قادة الجمهورية.

عرضت مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من النظام الجمهوري في بيان خاص صدر بتاريخ ١٦ تموز عام ١٩٥٨، واتخذت هذه الوثيقة في اجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني المنعقد في كركوك. وعبر الاجتماع عن تأييده الحاسم للثورة وتعميقها، مشيراً إلى التدابير الفعالة للدفاع عن النظام الجمهوري وتوطيد دعائمها^(١).

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يحدد موقفه انطلاقاً من أن مصير الشعبين الكردي والعربي في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً وأن "تقوية حركة تحرير الشعب العربي وانتصاره وتحرير العراق من النظام الملكي البغيض والبائد وقيام نظام جمهوري يعد ضماناً للاعتراف بحقوق الشعب الكردي"^(٢). قرر اجتماع اللجنة المركزية انطلاقاً من ذلك، بذل جميع جهوده لبناء حياة جديدة- سعيدة وحرّة ولأجل المساواة بين الشعب العربي والكردي"^(٣). وأبلغ الحكومة بأن الحزب "يضع قواه كافة وجميع إمكانياته تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة، ويقوم بتعبئة جميع أعضائه للدفاع عن الجمهورية العراقية والنضال ضد الامبريالية ومؤامراتها جميعاً"^(٤).

في ١٧ تموز التقى وفد كردي بقيادة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد مع رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم، وعبر الوفد عن استعداده لتقديم دعم شامل للنظام الجديد. كتب الصحفي الأمريكي فورستر هيلي، الذي زار كردستان العراق في أواخر تموز يقول:- "إن شمال العراق يؤيد النظام الجديد، فالتوتر هنا أقل مما هو عليه في بغداد".

(١) بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني بتاريخ ١٦ تموز عام ١٩٥٨

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

يستأثر بالاهتمام لقاءات هيلي مع شخصيات مختلفة في كردستان، التي قام بأجرائها لتوضيح موقف الكورد من الحكم الجديد، فكتب يقول:- "أكد الحاكم العسكري في الجزء الشمالي من البلاد، على انه لم تحدث اية اضطرابات في منطقتة منذ وقوع انقلاب ١٤ تموز الذي اطاح بالملكية". واذاف هيلي من عنده قائلاً:- "مما لاشك فيه انه لم تقع حوادث في كركوك وفي ضواحيها وكذلك في الموصل والسليمانية حسب الاخبار، ولا في المنشآت الضخمة "شركة نفط العراق"، التي يمكن تتناقض مع ما أعلنه الحاكم العسكري^(١). وأردف فوستر يقول:- "اعلنت شخصية كردية بان الناس الذين جاؤوا من الجبال قالوا له بأن الكورد جميعاً يؤيدون الثورة. وارسلت مجموعة تسمى اللجنة التنفيذية (الحزب الديموقراطي الكوردستاني- ش.م.) برفية الى الحاكم العسكري في شمال العراق عبرت عن تأييدها"^(٢).

كانت ثورة ١٤ تموز ديمقراطية- بورجوازية معادية للامبريالية. فقد باشرت الحكومة الجمهورية منذ الايام الاولى للثورة في تطبيق عدد من الاجراءات في ديمقطة الحياة في البلاد وبتأييد فعال من القوى الديمقراطية وضغطها. وعلن في ٢٦ تموز عام ١٩٥٨ عن دستور مؤقت للجمهورية العراقية، وجاء في هذه الوثيقة وللمرة الاولى من قيام الدولة العراقية عن مساواة الشعب الكوردي مع الشعب العربي. فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على مايلي:- "يجري النظر الى العرب والكورد على انهم شركاء ويضمن الدستور حقوقهم القومية في اطار عراق موحد"^(٣). وبعد خروج حزب البعث والاستقلال من جبهة الاتحاد الوطني جرى التأكيد ايضاً في برنامج هذه الجبهة، الذي جرى تغييره على ضرورة الاعتراف بحقوق الكورد القومية. وجاء في هذه الوثيقة المعنية في اجتماع جماهيري في بغداد بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ مايلي:- "ترى جبهة الاتحاد الوطني ان وجود العراق بحد ذاته يقوم على تعاون جميع المواطنين، واحترام حقوقهم والحفاظ

(١) The New york Times. 28. 07. 1958

(٢) المصدر السابق

(٣) الجمهورية العراقية. مواد ووثائق ١٩٥٨ - ١٩٥٩. وضعها ا. بنديك موسكو، ١٩٥٩، ص ٢٠

على حرياتهم. فهي تنظر الى الكورد والعرب كشركاء متساوون في وطن واحد، وتعترف بحقوقهم في اطار الوحدة العراقية، وستساعد على تلبية هذه الحقوق"^(١).
رأت جبهة الاتحاد الوطني ان احدى مهامها هي المساهمة في تطبيق المساواة بين الكورد والعرب، واحترام الحقوق القومية للاقليات القومية في العراق. جاء في المادة الرابعة من برنامج جبهة الاتحاد الوطني: "ستساهم جبهة الاتحاد الوطني في تقوية الصلات الاخوية بين العرب والكورد، ومع الاقليات القومية الاخرى ايضاً مثل الاشوريين والتركمان والارمن وغيرهم"^(٢). كما وجد مبدأ وحدة ومساواة العرب والكورد في الجمهورية العراقية انعكاساً له في الشعار الجديد للدولة العراقية، حيث كان يتألف من سيفين متقاطعين يرمزان الى الاتحاد العربي- الكوردي.

طبقت الحكومة العراقية مجموعة من الاجراءات العملية في تجسيد حقوق الكورد المثبتة في الدستور بشأن مساواتهم في الجمهورية الجديدة. فقد اخذت الصحف والمجلات الكوردية تصدر علانية، وكان الحزب الديموقراطي الكوردستاني يتمتع عملياً بحق ممارسة نشاطه بحرية في جميع ارجاء البلاد، وتأسست "ادارة لتنظيم العمل التعليمي- التربوي في كوردستان"^(٣) تابعة لوزارة التعليم، وجرى النظر في ادخال التعليم باللغة الكوردية الى مدارس المناطق الكوردية وجاء في برنامج جبهة الاتحاد الوطني انه "لابد من ضم دراسة التاريخ الكوردي والأدب الى البرامج التعليمية في جميع مدارس العراق وجامعاته، وكذلك تدريس اللغة الكوردية في جميع مدارس العراق"^(٤).

اعلنت حكومة قاسم في ١٥ تموز عن رفضها المشاركة في لجنة حلف بغداد. وامتنع "ممثلوا العراق عن المشاركة في اجتماعات مجلس حلف بغداد، فقد اغلق مقر الحلف وحظر عمل اللجنة العسكرية ولجنة مكافحة النشاط التخريبي"^(٥). كما اعلنت الحكومة العراقية عن انسحاب العراق من الاتحاد العربي وتعهدت الحكومة الجديدة بأن تتمسك في

(١) The Iraq Times. 27. 11. 1958

(٢) البلاد. بغداد، ١٩٥٩/٣/٢٠

(٣) المصدر السابق

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٥) المصدر السابق

سياستها الخارجية بمبادئ نظام هيئة الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونغ اي انتهاج سياسة الحياد الايجابي والتعاون مع الدول الاخرى على اساس المساواة والمصالح المتبادلة. ايدت القوى الكوردية الديمقراطية وبجراحة رغبة الحكومة في الخروج من حلف بغداد السيء الصيت. كتب المؤرخ البريطاني ديرك كينين متطرقاً الى انسحاب العراق من حلف بغداد يقول:- "شجع خروج العراق من حلف بغداد الكورد وعزز ثقتهم بالنظام الجديد".^(١)

اتخذت الحكومة في ١٧ تموز قراراً هاماً بشأن اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة حقوقهم المدنية. وتم رد الاعتبار بعد الموت الى قادة الحزب الشيوعي العراقي الذين اعدمهم جلاوزة نوري سعيد عام ١٩٤٩. في ٢٠ تموز صدر مرسوم يقضي بالعفو عن مجموعة من الشخصيات جرت ملاحقتها في ظل النظام القديم. وتصدر الجدول اسماء شخصيتين بارزتين من ممثلي الحركة الكوردية القومية التحررية وهما الشيخ محمود برزنجي (بعد الوفاة) والشيخ احمد البارزاني^(٢). وفي ١٠ ايلول عام ١٩٥٨ صدر قرار خاص بشأن العفو عن المشاركين في حركة التحرر الكوردية ١٩٤٣-١٩٤٥ بقيادة مصطفى البارزاني. وطلب رئيس الوزراء العراقي في برقية له الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ تقديم المساعدة للبارزاني في العودة الى الوطن وذلك رداً على برقية مصطفى البارزاني، الذي رحب فيها بإعلان "الجمهورية العراقية الفتية والمجيدة" وعبر عن رغبته في العودة الى الوطن، ونشرت جميع الصحف العراقية برقيات ورسائل الامتنان التي بعثها مصطفى البارزاني وغيره من قادة حركة التحرر الكوردية، الذين كانوا خارج العراق. اكد عبدالكريم قاسم في رسالة جوابية على ان "مصطفى البارزاني وانصاره سيلقون استقبالا حاراً في الوطن". وأعلن قاسم في اثناء لقائه مع احد الوفود الكوردية وهو يتناول قضية اللاجئين السياسيين الكورد قائلاً:- "يصعب عليّ ان أرى ابناء وطني، مثل مصطفى البارزاني في المنفى.... الحمد لله، فقد زالت الآن العوامل التي كانت تفرق بيننا، ولم يبق لنا سوى ان نعيش حياة سعيدة في هذا الوطن الكبير، في جمهوريتنا الفتية اسرة واحدة".^(٣)

(١) Kinnane D. The Kurds: p.76

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٣) عبدالكريم قاسم. اهداف الثورة، ١٩٥٨، ص ٩

في ايلول عام ١٩٥٨ استقبل عبدالكريم قاسم وفداً من الطلبة الكورد العراقيين والسوريين، الذي عبر له باسم الطلبة الكورد وباسم جميع الشبيبة الديمقراطية في كوردستان عن حزمه الثابت في الدفاع عن جمهورية العرب والكورد وما تقوم به من اجراءات ثورية. وأشار قاسم في حديثه الى انه يحسب هذا اليوم اسعد ايام حياته، لأنه "يلتقي مع اخوته الكورد، الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقي" وختم رئيس الوزراء حديثه قائلاً:- "قلوبنا مفعمة بالثقة المتبادلة والنوايا الخيرة"^(١). كتبت الصحيفة البغدادية "الجمهورية" المقربة من الاوساط الرسمية تقول:- "ان الكورد الذين شاركوا على قدم المساواة مع العرب في النضال من اجل حرية العراق واستقلاله، عليهم ان يكونوا واثقين من ان وضعهم سيكون على الدوام مثل وضع الجزء العربي من السكان"^(٢).

حظيت خطوات الجمهورية العراقية في السياسة الخارجية بدعم وتأيد واسع النطاق" والرامية الى تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية. أعلنت حكومة قاسم بعد ان اتخذت موقفاً معادياً للامبريالية في سياستها الخارجية عن رغبتها في التعاون مع القوى التقدمية في العالم ومع دول المعسكر الاشتراكي بالدرجة الاولى.

وقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية مع القوى التقدمية في المشرق العربي الى جانب تدعيم النظام الجمهوري دعماً حاسماً. وفي ١٦ تموز ارسل رئيس الحكومة السوفياتية برفقة الى الحكومة العراقية جاء فيها:- "تعلن حكومة الاتحاد السوفياتي، التي تسترشد بمبادئ تقرير مصير الشعوب وبثبات، وتكن احتراماً عميقاً للطموحات الوطنية العادلة للشعوب العراقية، عن اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية"^(٣). عبر عبدالكريم قاسم في برفقية جوابية عن امتنانه على التأييد، واستعداده لتطوير العلاقات، وعن حزمه في "الدفاع عن استقلال العراق والمساهمة بقسط في قضية توطيد السلم واقامة علاقات ودية مع جميع الدول المحبة للسلم"^(٤).

(١) المصدر السابق

(٢) الجمهورية. بغداد، ١٩/٧/١٩٥٨

(٣) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية ١٩١٧-١٩٦٠. وثائق ومواد. موسكو، ١٩٦١، ص ٥١٦

(٤) المصدر السابق

كان انتصار ثورة تموز في العراق وعلان حكومته سياسة الحياد الايجابي ضربة مؤثرة الى مشاريع ومواقع الولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتهما. لقد كانت ثورة تموز اول حدث كبير، بعد فشل مغامرة السويس ضد مصر، جرى في ظروف النهوض الجديد للنضال المعادي للامبريالية في الشرقين الاوسط والادنى. وجهت الثورة في العراق ضربة قاضية الى السياسة الاستعمارية في جر البلدان العربية الى الاحلاف العسكرية العدوانية. فالعراق كان في ظل النظام القديم "ملكاً" للدبلوماسية البريطانية. ففي بغداد كانت تلقي خيوط الدبلوماسية البريطانية كافة في الشرقين الاوسط والادنى^(١)، وحرمت الامبريالية البريطانية منذ انتصار ثورة تموز من امكانية استغلال العراق لتنفيذ مخططاتها التوسعية في هذه المنطقة الهامة من العالم. وهذا ما ينسحب بالمقدار نفسه على الامبريالية الامريكية، التي عملت بواسطة حلف بغداد ومختلف الاتفاقيات الثنائية مع النظام القديم وخاصة بمساعدة "مبدأ ايزنهاور" على ازاحة المنافسين **الانكليز** واحتكار مقاليد الشؤون العسكرية والاقتصادية في الشرقين الاوسط والادنى وفي هذا الصدد وصفت احدى الصحف الكندية ثورة ١٤ تموز وصفاً جيداً، اذ كتبت تقول بأن الثورة في العراق وجهت "ضربة قاتلة الى النظام السياسي، الذي أقيم في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الاولى، الذي ظل مشلولاً حتى قبل هذه السنة.... وتشهد الاحداث التي جرت هناك على الهزيمة النكراء التي منيت بها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. وباء مبدأ ايزنهاور وحلف بغداد بفشل ذريع. وحالياً يظهر أنه لا حلف بغداد ولا مبدأ ايزنهاور ولا الاجراءات العسكرية المتخذة طبقاً لذلك كافية لأنقاذ العراق"^(٢).

كما وصفت الصحيفة العمالية "تريبيون" اهمية ثورة ١٤ تموز، وكتبت معقبة على اسباب كره الجماهير العراقية للامبريالية البريطانية، تقول:- "لماذا كان اول عمل قام به الثائرون هو احراق السفارة البريطانية في بغداد؟- لأن السلطة الفعلية طيلة ٤٠ عاماً كانت بيدها. لقد اقتحم الشعب العراقي الباستيل"^(٣). كما كان على الثورة وضع حد نهائي لسياسة **انكلترا** "الكوردية" التي كانت جوهرها يفضي دائماً الى استغلال القضية الكوردية غير المحلولة ولصالحها عند الحاجة (سياسة "فرق تسد").

(١) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال. ص ٢٢٣

(٢) Glob and Mayl. Toronto, 15. 07. 1958

(٣) Tribune, L., 18. 08. 1958

كما واجهت تركيا وايران عضوا حلف بغداد قيام الجمهورية العراقية بعداء، وكان لذلك اسبابه الهامة. اولاً، اظهر انتصار ثورة تموز وبجلاء عدم حيوية الاحلاف العسكرية-السياسية من طرار حلف بغداد، وقد قدم الشعب العراقي نموذجاً جيداً يحتذى به للتخلص من السياسة الامبريالية. وكان بوسع شعوب تركيا وايران ان تتعلم وبثقة كبيرة، واعتماداً على قواها، النضال بحزم ضد الاحلاف العسكرية العدوانية. ثانياً، ان اعلان مساواة الكورد مع العرب قد يقدم مثلاً "سيئاً" للكورد في تركيا وايران، حيث يتعرضون لاضطهاد قومي واجتماعي شديد. ولم يكن صدفة ان الصحافة التركية الرسمية اتهمت قاسم صراحة في "انعتاق القضية الكوردية"⁽¹⁾ انه امر طبيعي ان يستبد القلق بالاوساط الحاكمة في تركيا وايران، لكون العراق الذي كان يقف معهما ضد "الخطر الكوردي" قد تحول الى بلاد جرت فيها تحولات ديمقراطية وتكونت الظروف الواقعية فيها لمنح الكورد الحكم الذاتي في اطار العراق.

وجدت الجمهورية العراقية نفسها في دائرة من الدول المعادية والمدعومة من جانب الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. وقفت الاوساط التركية الحاكمة موقفاً معادياً من الجمهورية العراقية، فقد خلطت ثورة تموز اوراق الحكومة التركية، اذ انه كانت لتركيا مآربها الخاصة من مشاركتها في حلف بغداد. فلم تكن تركيا بحاجة الى حلف بغداد "لتلافي الخطر من الشمال" بقدر ما كانت تحتاجه لقمع النضال الوطني-التحرري في الشرق الاوسط وفي داخلها، اضافة الى ذلك ان تركيا تعمل لإعاقة جهود البلدان العربية وتوحيدها، التي كانت تؤيد مطالب سوريا المشروعة في لواء الاسكندرونة⁽²⁾. خلق انضمام النظام الملكي في العراق الى حلف بغداد ودعاويه نحو سوريا هوة بين الدول العربية، الامر الذي يروق للاوساط الحاكمة في تركيا، التي لم ترغب التخلي عن اللواء.

(1) Vatan- Ankara، 18. 11. 1962

(2) جدير بالذكر انه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في اوائل عام ١٩٥٨ توجهت الحكومة التركية وعلى "عجل الى حلفائها في حلف بغداد بطلب ضمان دعم تركيا في حال قيام الجمهورية العربية المتحدة بطلب اعادة لواء الاسكندرونة اليها" (مارونوف يو. ف. يوتيموكين يو. ف. العلاقات العربية- التركية في المرحلة المعاصرة. موسكو، ١٩٦١، ص٦٧-٦٨)

انطلقت التهديدات ضد النظام الجديد في العراق من جهات مختلفة. فقد اعلن الملك حسين متحدثاً بالراديو الاردني في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قائلاً:- "ان اسرتنا الهاشمية صلدة كالصخر وستظل صامدة امام هجمات قوى الشر والاحقاد....." وأعلن حسين نفسه زعيماً للاتحاد العراقي- الاردني الذي لم يكن قائماً وتوجه الى بريطانيا وأمريكا بطلب تقديم العون والمساعدة له.

استجابت الحكومة البريطانية على طلب حسين فوراً، وفي ١٦ تموز جرى انزال مجموعة كبيرة من المظليين **الانكليز** في الاردن. قدم رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان تقريراً الى البرلمان البريطاني حول هذا الحدث، اضاف الى ذلك انه حاول توضيح ذلك بأن طلب الاردن "للمساعدة" قد تلقاه بعد مضي عدة دقائق من انتهاء المناقشات في البرلمان البريطاني حول الوضع في الشرق الاوسط. لكن ذلك كان افتراءً وقد تم الاعداد لكل شيء خصيصاً كي تتخذ الحكومة البريطانية قراراً بشأن إرسال القوات الى الاردن سريعاً. ومما يلفت الانتباه هو ان رئيس الوزراء البريطاني، الذي "لم يفلح" بعد في نيل مصادقة البرلمان، قد نجح في التشاور في واشنطن والحصول على تأييدها الكامل^(١). ودب الذعر في نفوس الاوساط الحكومية مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وحسب ما أكده وزير الخارجية الامريكي دالاس "تنجم الاخطار عن وجود قوى كبيرة جداً تعمل لإحداث تغييرات وبدأت الان بحركتها التي تقوم الشيوعية بتنشيطها وتوجيهها". وأعلن دالاس والقلق يستبد به قائلاً:- "ان هذه التغييرات تؤدي الى القضاء علينا لو قمنا نراقب الاحداث بلا اكتراث"^(٢).

ومما يدل على القلق الكبير الذي انتاب الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية بشأن الاحداث في العراق، هو ان الصحافة الامريكية ذهبت الى حد طرح مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى كإجراء وقائي ضد "التغلغل الشيوعي في الشرق الاوسط". وان مثل هذا الاجراء من شأنه ان يكون، حسب رأي صحيفة "نيويورك هيرالد تريبيون"، انذاراً الى الكرملين حول ان الغرب يدرك معنى السياسة التخريبية للشيوعيين وعلى استعداد لاستخدام "حجز صحي دولي"^(٣) ومن

(١) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية. وثائق ومواد، ص ٥٢١

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٣) المصدر السابق

الطبيعي ان الدول الغربية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا أرادت تيرير اعمالها العدوانية ضد الجمهورية العراقية الفتية وحركة الشعب اللبناني التحررية من وراء هذه الضجة حول "التغلغل الشيوعي في الشرق الاوسط". في ١٥ تموز ١٩٥٨ جرى انزال ١٥٠٠ عسكري من المشاة البحرية الامريكية في لبنان بطلب من رئيس لبنان شمعون. وفي هذا اليوم ايضاً اعلنت وزارة الدفاع الامريكية بأنها تؤكد على ارسال طائرات نقل الى احدى القواعد الجوية الاوربية^(١). في ٢٦ تموز هبط عدد كبير من الطائرات الامريكية في قاعدة أضنة العسكرية وهي تحمل القوات العسكرية وبموافقة الحكومة التركية^(٢).

كتبت صحيفة امريكية واسعة النفوذ وهي تتناول مسألة انزال القوات الامريكية في لبنان والبريطانية في الاردن تقول:- "العراق هو كل شيء. ولبنان هو لا شيء. ان انزال القوات الامريكية في لبنان لا جدوى منه اذا لم تحل في ان معاً القضية العراقية الكبيرة. ففي الايام الصعبة الاخيرة لم يصبح لبنان، أما العراق موضوعاً لجميع الاجتماعات الصعبة للحكومتين الامريكية والبريطانية"^(٣).

وقفت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وشركائهما في الشرق الاوسط في جبهة واحدة ضد الجمهورية العراقية. اعلن وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في مجلس العموم عقب عملية انزال مشاة البحرية الامريكية في بيروت ان "الحكومة البريطانية تؤيد اعمال الامريكيين تأييداً تاماً"^(٤). وكتبت الصحيفة **الانكليزية** "ديلي اكسپريس" تقول:- "مما لاشك فيه ان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ستقومان بالرد على التحدي الموجه ضد مصالحهما المشتركة. ومن المتوقع ان الحكومة البريطانية ستؤدي بواجبها في العراق كاملاً وفي وقته"^(٥).

(١) المصدر السابق

(٢) البرفدا، ١٨/٧/١٩٥٨

(٣) البرفدا ٢٦/٧/١٩٥٨

(٤) البرفدا ٢٦/٧/١٩٥٨

(٥) Daily Express. L. 15. 07. 1958

وضعت في مؤتمر اعضاء حلف بغداد (دون مشاركة ممثل النظام السابق فيه) المنعقد في اسطنبول وعلى عجل الاجراءات المشتركة للقضاء على الحكم الجمهوري في العراق واعادة الانظمة القديمة فيه. ووضعت القوات التركية المسلحة على اهبة الاستعداد للحرب، والغيت الاجازات والتسريح، وأصدرت الاوامر للقطعات العسكرية المرابطة على مقربة من الحدود العراقية والسورية ان تكون على اهبة الاستعداد للقتال في أية لحظة.

في ١٧ تموز عام ١٩٥٨ أعلن وزير الخارجية التركي فطين زورلو مايلي:- "ان تركيا على استعداد لتقديم المساعدة وبكل الوسائل للاعمال **الانگلو-أمريكية** في الشرق الاوسط".^(١) صادقت الاوساط التركية الحاكمة على الاجراءات العدوانية ضد الجمهورية العراقية. وأعلن وزير الخارجية التركي يقول:- "اننا نؤيد وصول القوات البريطانية الى الاردن تأييداً كاملاً، ونأمل بأنها ستزحف نحو العراق، وإن فعلت ذلك فإن تركيا ستقدم المساعدة لها".^(٢) من الخطأ الاعتقاد بأن تركيا لم تكن سوى اداة طيعة عمياء لتنفيذ مخططات الدوائر الامريكية والبريطانية في الاعمال العدوانية ضد الجمهورية العراقية. لقد كانت للحكومة التركية اهدافها الخاصة ازاء العراق. وكما تشهد الوقائع فإن الاوساط التركية الحاكمة تعتزم فرض سيطرتها على كردستان العراق (ولاية الموصل) ولاسيما مناطقها النفطية في ظل نهاية مناسبة للأحداث.

اعتزمت الحكومة التركية على استخدام الاقلية التركمانية القومية في شمال العراق والبالغ عددها ٥٠٠ الف ضد حكومة بغداد الجديدة لأجل اقتطاع منطقة كركوك النفطية عن العراق، هذه الاقلية التي، حسب أقوال زورلو، "كانت تحتاج الى قيادة فحسب".^(٣) كما جرى الحديث في تركيا وبصورة جديّة عن أن "تركيا على استعداد لأنتهج سياسة اشد فعالية لحماية مصالحها (ش. م.) في كركوك".^(٤) أخذ الاتراك يهتمون في هذا الوقت

(١) حول موقف تركيا من الجمهورية العراقية وقضايا الكورد انظر: عملنا " تركيا وقضية الحكم الذاتي الكوردي القومي في العراق " (بلدان وشعوب الشرقين الادنى والوسط. المجلد، تركيا. يريفان. ١٩٧، ٢١٧ - ٢٣٧)

(٢) Daily Express. 15. 07. 1958

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٤) المصدر السابق

بالمخططات التوسعية بحيث يتحدثوا عن "مصير الاخوة المسلمين في العراق فحسب، بل وعن تحرير(ش.م.) ٥٠ مليوناً من المسلمين يعانون من تبعية في روسيا"^(١).
وقف الاتحاد السوفياتي في هذا الموقف الناشئ في الشرق الاوسط، عندما كان من الممكن توقع تدخل الدول الامبريالية وشركائها في الشرق الاوسط كل لحظة في شؤون العراق الداخلية، الى جانب الجمهورية الفتية وقضية الكورد والعرب العادلة.
نشرت الحكومة السوفياتية بياناً خاصاً في ١٦ تموز عن الوضع في الشرق الاوسط فضحت فيه الاعمال العدوانية التي تقوم بها الدول الاستعمارية ضد البلدان العربية، وجاء في البيان "إن البيانات البرنامجية لحكومة جمهورية العراق، التي تستجيب لطموحات الشعب العراقي والشعوب العربية الاخرى، تحظى بتأييد بالاجماع سواء في الدول العربية ام في جميع الدول المحبة للسلام، التي ترى ان اقامة الجمهورية هي شأن داخلي لشعب العراق.
لم يكن يرضي هذا التطور للأحداث في الشرق الاوسط الدول الاستعمارية الكبرى، التي استقبلت قيام الجمهورية العراقية بعداء مكشوف. وبدأ نشاط محمود في واشنطن ولندن وأنقرة"^(٢).

وقف الوفد السوفياتي في مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة^(٣) الى جانب مصالح الشعوب العربية بما فيها الشعب العراقي. وأضطر ممثل **انكلترا** في مجلس الامن ديكسون على الاقرار بأن "قوات المظليين **الانكليز** قد انزلت... في الاردن لتقديم الدعم لما يقوم به الملك حسين من أعمال ترمي الى دحر الثوار العراقيين وإعادة هذه البلاد الشرق اوسطية المهمة الى حظيرة الغرب"^(٤).

أعلن ممثل الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن وهو يقوم بفضح المخططات العدوانية للامبريالية الامريكية والبريطانية قائلاً:- "لا تترك البيانات الرسمية التي تم الادلاء بها في واشنطن، شكوكاً من ان تدخل القوات الامريكية في لبنان ان هو إلا خطوة اولية في الحرب

(١) مارونوف يو. ف. يوتيمكين يو. ف. العلاقات العربية- التركية، ص ٧١

(٢) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية. وثائق ومواد، ص ٥١٨

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

الاستعمارية ضد الشعوب المشرق العربي. والخطوة الثانية هي التدخل العسكري لأمريكا وبريطانيا في شؤون العراق".^(١)

كما عبرت الحكومة السوفياتية عن عزمها في تأييد الجمهورية العراقية في بيان صدر في ١٨ تموز. وجاء في هذا البيان ان الاتحاد السوفياتي لن يبقى مكتوفي الايدي ازاء اعمال العدوان في المنطقة المتاخمة لحدوده، وعليه اخذ التدابير اللازمة، التي تملئها مصالح أمن الاتحاد السوفياتي ومصالح الحفاظ على السلام الشامل".

كان تأييد الاتحاد السوفياتي للنظام الجمهوري يحمل طابعاً ثابتاً وحاسماً. في ٢٤ تموز وجهت الحكومة السوفياتية مذكرة الى الحكومة التركية من مغبة التدخل العسكري في شؤون المشرق العربي، وخاصة في شؤون الجمهورية العراقية. وجاء في هذه الوثيقة ان "الاتحاد السوفياتي يرى من واجبه تحذير تركيا من المسؤولية الخطيرة من العواقب المحتملة في اشعال فتيل نزاع عسكري في هذه المنطقة".^(٢)

كان عرض الحكومة السوفياتية حول مؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد السوفياتي، وأمريكا، **وانجلترا**، وفرنسا، والهند وبمشاركة السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة يرتدي أهمية بالغة للحيلولة دون وقوع نزاع عسكري في المشرق الاوسط ولوضع "توصيات محددة لوقف النزاع العسكري في المشرق الاوسط كي يدرسها مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة وبمشاركة ممثلي البلدان العربية. وبهذا الشأن توجه رئيس الحكومة السوفياتية الى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والهند برسائل خاصة"^(٣). وأعلن في كلمة له "اننا نعمل كل ما هو ممكن لتوطيد دعائم الجمهورية العراقية الناشئة حديثاً".^(٤)

في نهاية تموز عام ١٩٥٨ ضعف بعض الشيء خطر التدخل العسكري في شؤون العراق الداخلية، ولم يعترف الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية بحكومة الجمهورية خلال فترة وجيزة فحسب، بل عدد كبيراً من دول "العالم الثالث". وفي نهاية آب اعترف ٥٧ بلداً رسمياً بالحكومة الجمهورية بما فيها بريطانيا وأمريكا^(٥). وعلى هذا النحو لم يتم

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) Rossi p. L,Irag. P.252

التدخل في شؤون العراق الداخلية وفي ذلك يعود الفضل الاساسي الى القوى المحبة للسلام والاتحاد السوفياتي بصفة خاصة. كما كان للدعم الواسع للنظام الجمهوري من جانب الاكثرية المطلقة للشعب العراقي من العرب والاشوريين والتركمانيين أهمية كبيرة. وقفت القوى الكوردية الديمقراطية سواء في كوردستان ام خارجها ضد مخططات التدخل في شؤون العراق من جانب تركيا وايران موقفاً حازماً.

وصف الحزب الشيوعي العراقي دور الكورد في ثورة تموز في وثائقه على النحو الآتي:-
"جاءت ثورة ١٤ تموز الوطنية ثمرة نضال طويل مشترك للعرب والكورد والاقليات القومية الاخرى. فقد شارك الشعب الكوردي مشاركة نشيطة في الاعداد للثورة وحمائتها وتطورها، ولم يكن النصر ممكناً من دونها". ثم جرى القول:- شارك الشعب الكوردي مع الشعب العربي مشاركة نشيطة في القضاء على المؤامرات الاستعمارية ضد الجمهورية".^(١)
أصبح انتصار ثورة الرابع عشر من تموز ممكناً بفضل تضافر وتضامن فئات واسعة من الشعبين العربي والكوردي وحزمها في التخلص من النظام الموالي للامبريالية. جاء في احد قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان "ثورة تموز كانت نتيجة لنضال هذين الشعبين (العرب والكورد) في سبيل الحرية والحقوق الديمقراطية".^(٢) لم تشارك الجماهير الشعبية وحدها في النضال ضد الحكم الاستبدادي، بل المثقفون والملاكون الليبراليون والضباط الكورد. ومما يستأثر بالاهتمام في هذا الصدد هو ان أعضاء المنظمة الوطنية السرية "الضباط الاحرار" كانوا من الكورد ايضاً. ويورد المؤلف الكوردي علاء الدين سجادي من العراق في كتابه "الثورات الكوردية وكورد العراق" اسماً أربعة من الكورد كانوا أعضاء في تنظيم "الضباط الاحرار" وهم:- الجنرال فؤاد عارف، والعقيد فتاح شالي والعقيد عادل جلال، والنقيب مصطفى عبدالله.^(٣) ان قبول الضباط الكورد أعضاء في منظمة سرية يؤكد على مسعى قادتها في استمالة الكورد الى جانبهم، الأمر الذي كان يرتدي أهمية كبرى لنجاح الثورة.

(١) الحزب الشيوعي العراقي. سياستنا وطريق حل القضية الكوردية القومية في العراق. بغداد، ١٩٦٢، ص ١٨

(٢) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي انظر في: الاخبار، بيروت، ١١/٢٨ و ١٩٦٤/١٢/٦

(٣) علاء الدين سجادي شورشكاني كورد، ص ٣٤٢

حظيت التدابير التقدمية لحكومة قاسم بدعم كامل من القوى الديمقراطية في كردستان. وقام الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي بنشاط واسع لتنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة. ارسلت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني برقية خاصة الى هيئة الامم المتحدة اشار فيها الى ان "الشعب الكوردي يؤيد ثورة تموز". اقدمت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على هذه الخطوة لسد الطريق أمام الاوساط الامبريالية في استغلال "التعهدات التي قدمتها عصابة الامم في حينه بشأن احترام حقوق الشعب الكوردي القومية لأغراضها العدوانية"^(١).

أعار الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي اهتماماً خاصاً بالدعاية للنضال العربي- الكوردي المشترك في سبيل تنفيذ مهام ثورة تموز. وعلى الرغم من ظهور نزعة في سياسة الحكومة العراقية بعد الثورة وهي تجاهل حقوق الكورد القومية فان القوى الديمقراطية في كردستان عملت بكل السبل لتطبيق التحولات الديمقراطية العراقية العامة. كتبت صحيفة "خهبات" لسان حال الحزب الديمقراطي تقول:- "نحن مقتنعون بأن توطيد النظام الديمقراطي هو منهج سياسي أمين للاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية في اطار الدولة التي تقع المنطقة الكوردية تحت اشرافها"^(٢).

جرى تثبيت مساواة العرب والكورد في الدستور المؤقت للدولة، لكن قادة النظام الجديد سعوا وبدعم العناصر البورجوازية- الشوفينية الى تشويه هذا البند من الدستور. وبعد يوم من سن الدستور المؤقت وصل وفد كوردي في ٢٧ تموز الى بغداد والتقى مع قادة الحكومة. عبر الوفد، الذي كان يتحدث باسم الشعب الكوردي عن حزمه الراسخ في الدفاع عن مكتسبات الثورة لكنه لفت الانتباه في الوقت ذاته الى الجوهر الرجعي لفكرة "الوحدة العربية" في الشكل الذي يجري فيه حرمان الكورد من حقوقهم القومية^(٣). جرى النظر في التطبيق الفعلي لمساواة الكورد مع العرب بمثابة عامل حاسم لتوطيد النظام الجمهوري في العراق. جاء في بيان الوفد "اننا نسد في هذه الحالة جميع المنافذ أمام الامبريالية وعملائها ونضرب المثل على صداقة حقيقية الشعوب، التي تعيش في ظل نظام حر ديمقراطي"^(٤).

(١) قرارات اجتماع اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، تشرين الاول ١٩٥٨، ص ٨

(٢) خهبات. بغداد، ١٩٦٠، العدد ٢٦٨

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٤) المصدر السابق

أمسى التعاون بين جميع الاحزاب والتكتلات السياسية في البلاد ضرورة ملحة في ظروف مواصلة التهديدات الامبريالية ضد العراق. قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذا المضمار بنشاط فعال ايضاً. ففي ٢٧ تموز جرى بمبادرة منه اجتماع في بغداد بين قادة **الپارتى** والبعث والاستقلال. وفي الاجتماع عبر قادة هذه الاحزاب عن عزمهم في المساهمة بجميع الوسائل في توطيد الاتحاد بين العرب والكورد (حضر هذا اللقاء ايضاً زعيم القيادة القومية لحزب البعث ميشيل عفلق الذي قدم من سوريا).^(١)

استندت الحكومة الجمهورية بقيادة قاسم في بداية عملها على دعم واسع من القوى الديمقراطية للعرب والكورد، بعد أن قامت بخطوات ثورية- ديمقراطية كثيرة وهامة بعد ١٤ تموز وأصدر قاسم مرسوماً، بناءً على طلب الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي وغيرهما من الاحزاب والمنظمات التقدمية بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية، التي بلغ عدد أفرادها في أوائل تشرين الاول عام ١٩٥٨ حوالي ٣٠ الف شخص^(٢). لعبت فصائل المقاومة الشعبية دوراً هاماً في درء خطر التدخل الاستعماري في شؤون العرب والكورد الداخلية، والقضاء على مؤامرات الرجعية الداخلية المعادية للجمهورية. كانت فصائل المقاومة الشعبية تقع تحت تأثير الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي.

فضلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي وحزب الشعب الديمقراطي وغيرها من الاحزاب، التي كانت تمارس نشاطاتها علانية، نشأت، أو خرجت، من حالة السرية في الاشهر الاولى من قيام الثورة في العراق وفي المناطق الكوردية منه الى الحياة العلنية^(٣) وعززت صفوفها المنظمات الجماهيرية والثقافية والحرفية التالية:- انصار السلم، والاتحادات الفلاحية، ولجان الدفاع عن الجمهورية، والاتحاد العام للطلاب، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، واتحاد الشباب الديمقراطي، وكذلك المنظمات الكوردية الاجتماعية- السياسية وهي:- اتحاد المعلمين الكورد واتحاد الشباب الكورد وغيرها^(٤). وجدت ماقامت به حكومة قاسم من اجراءات تقدمية ولاسيما اعلان المساواة بين العرب والكورد تأييداً لها لدى القوى الكوردية في العراق وخارجه على السواء. فقد رحب المؤتمر

(١) بيشكوتن. بغداد ١٦/٨/١٩٥٨، العدد ٢١، ص ١

(٢) الجمهورية ١١/٥/١٩٥٨

(٣) فتاح شالي المرأة الكوردية. بغداد، ١٩٥٨، ص ١٠

الثالث لجمعية الطلبة الكورد في أوروبا وفي وثائقها بالثورة في العراق وعبرت الجمعية عن استعدادها للمساهمة في الدعاية لهام ثورة تموز^(١). جاء في مقررات المؤتمر الرابع للجمعية المنعقد في **فيينا** عام ١٩٥٩ مايلى:- يؤيد المؤتمر النظام الجمهوري في العراق واجراءاته الديمقراطية بقيادة العقيد عبدالكريم قاسم، ويدعوا الحكومة الى مواصلة سياسة النضال وبحزم ضد الامبريالية والرجعية الداخلية ولاسيما ضد العناصر الاقطاعية^(٢). وتم تقويم ما قامت به جمعية الطلبة الكورد في اوربا بصورة ايجابية في بغداد. ووجهت السلطات الرسمية في بغداد برقية جوابية عبرت فيها عن شكرها للجمعية على "تأييدها لسياسة الحكومة". وقفت القوى الكوردية الديمقراطية سواء في كوردستان أم خارجها ضد مخططات تركيا وايران الرامية للتدخل في شؤون العراق الداخلية^(٣).

في تشرين الاول عام ١٩٥٨ وصل قائد الحركة الكوردية القومية- التحررية مصطفى البارزاني^(٤) الى العراق قادما من المهجر. ووصلت عشرات الوفود من كوردستان ومن مناطق العراق العربية الى بغداد للقاء قائد الحركة الكوردية التحررية، واكتظت شوارع بغداد بالناس، وجرت الاجتماعات بجانب فندق "سمير أميس" حيث حل مصطفى البارزاني فيه عدة أيام. أعلن البارزاني في إحدى كلماته:- "اصدقائي، اسمحوا لي أن انقل اليكم تحية حارة باسم اخوتكم الكورد، الذين عانوا سنوات طويلة في المهجر. انني احبي نصركم المجيد لقد عدنا كي نعمل سوية مع اخوتنا وندافع عن وطننا. فالكورد جميعاً على استعداد للموت في سبيل الجمهورية"^(٥). في ٧ تشرين الاول عام ١٩٥٨ استقبل عبدالكريم قاسم قائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني والمرافقين له من القادة الكورد. وفي اليوم نفسه جرى لقاء مصطفى البارزاني مع أعضاء مجلس الدولة العليا في العراق.

رأى الكورد في الاهتمام الذي اولته الحكومة بالبارزاني دليلاً على استعدادها للاعتراف بحقوق الكورد القومية، وأثار هذا الموقف قلقاً شديداً لدى الاوساط الحاكمة في تركيا وايران.

(١) Kurdistan November. 1958. p.9

(٢) Kurdistan 1959: N4, p.12

(٣) المصدر السابق

(٤) في طريقه الى بغداد توقف مصطفى البارزاني في القاهرة، حيث استقبله جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(٥) كوبليتسكي غ. السيوف والسنابل. موسكو، ١٩٥٩، ص ١٩

وفي هذا الصدد كتبت الصحيفة الايرانية "اطلاعات" تقول:- "اعرب الخبراء الايرانيون عن دهشتهم للحفاوة التي استقبل بها جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة البارزاني لدى عودته من المهجر. وعبروا عن بعض القلق، لكنهم اعلنوا في الوقت ذاته بأنهم لا يصدقون بأن يقوم العراق بإحياء الحركة الكوردية الاتونومية"^(١).

قامت حكومة قاسم في المرحلة الاولى من عملها بعدد من الاجراءات لتحسين وضع الجماهير فقد تم خفض اسعار المواد التموينية الاساسية وتحديد يوم العمل بثمان ساعات، ورفع الحد الادنى للأجور (في المؤسسات الصناعية بـ ٤٠٪ وللعمال الزراعيين بنسبة ١٠٪) وكان لتغيير النظام الضريبي أهمية بالغة. في ظل الحكم الملكي كان الشكل الرئيسي للضرائب هي الضرائب غير المباشرة، التي كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل السكان، واستبدلت بالضرائب المباشرة. تم فرض ضريبة الدخل، التي جرى النظر فيها كإحدى أهم وسيلة لتقليل عدم مساواة المداخيل لمختلف الفئات الاجتماعية. كما فرضت ضريبة الارث. وكان لرسوم الحكومة حول إلغاء قانون العشائر أهمية خاصة، الذي كان يساعد على إبقاء سيطرة الاقطاعيين وشيوخ العشائر. كانت لجميع هذه الاجراءات أهمية كبيرة لتوطيد دعائم النظام الجمهوري وتطوير على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

كان العراق بلداً زراعياً متخلفاً، ولهذا كان يتوقف الكثير على الموقف الذي ستتخذه الحكومة الجمهورية في المسألة الزراعية. كان الفلاحون (العرب والكورد) يشكلون ٧٠٪ من سكان البلاد، وكانوا يتعرضون الى استغلال جائر في ظل الحكم الملكي من جانب ملاكي الارض، فالاقطاعيون والملاكون كانوا يشغلون وضعاً مهيمناً سواء في حياة العراق الاقتصادية ام السياسية، ويعدون السند الرئيسي للحكم الملكي والقوى الاستعمارية الخارجية. اشار المؤلف العراقي جعفر الخياط الى "بقاء انظمة المشاعة البدائية"^(٤) في الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية، وكان عدد كبير من الفلاحين سواء في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق، أم في كوردستان لم يمتلكوا ارضاً بصفة عامة، او انهم كانوا يمتلكون اراضي غير خصبة.

(١) اطلاعات. طهران، ١٩٥٨/١٠/٦

(٤) جعفر خياط. القرية العراقية. موسكو، ١٩٥٣، ص ٥٤

فقد كان الملاكون والاقطاعيون الذين كانوا يشكلون ١٪ من سكان البلاد يمتلكون ٧٥٪ من الاراضي الصالحة للزراعة زد على ذلك اكثرها خصوبة^(١).

كان يبلغ عدد الممتلكات الاقطاعية الكبيرة حوالي ٣٥٠٠ قبل الثورة، التي كانت تعود لها ١٩ مليون دونم (١ دونم = ٠,٢٥ هكتار) من الارض، بينما كانت تعود أقل من ٢,٧ مليون دونم^(٢) من الارض لـ ١٩٤٤٨٦ اسرة فلاحية فقيرة وفي الوقت ذاته لم يتخذ المستعمرون البريطانيون ولاطبقة الاقطاعيين والملاكين أية اجراءات لاستثمار الاراضي الزراعية في البلاد استثماراً كاملاً سوى ٧ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ مساحتها ٢٠ مليون هكتار في العراق، تم ري ٤,٤ مليون هكتار فيها^(٣). جاء هذا الوضع نتيجة لسيطرة العلاقات الاقطاعية في القرى والمستوى المتدني للآليات الزراعية. وكان الوضع في كوردستان على هذا النحو أيضاً. يورد المؤلف العراقي شاکر خصباك المعطيات التالية حول تناسب الاراضي المستثمرة وغير المستثمرة (بالكيلو متر المربع) في كوردستان ما قبل الثورة^(٤).

اللواء	المساحة العامة للأراضي	الاراضي الصالحة للزراعة	الاراضي المستثمرة %
السليمانية	٩٥٥٢	٣٥٥١	٣٧
اربيل	١٨١٧٠	٤٥٥٧	٢٥
كرکوک	٢٠٣٧٦	٥٧٤٣	٢٨
الموصل	٢٩٧٧٠	٢٩٠٥٨	٩٨

كما يبدو من الارقام الواردة أنفا ان مساحة الاراضي المزروعة بلغت ٢٥-٣٧٪ في جميع الألوية الكوردية باستثناء الموصل، رغم ان الجزء الأكبر من الفلاحين الكورد كانوا محرومين من الارض، أو أنهم كانوا يمتلكون قطعاً صغيرة من الارض^(٥). ويكتب شاکر خصباك وهو

(١) قضايا السلام والاشتراكية. ١٩٥٩، العدد ٤، ص٥٧

(٢) العفاري عبدالزهرة. المسألة الزراعية في العراق وافاق حلها، ملخص رسالة دكتوراه، موسكو ١٩٦٨، ص٥

(٣) اقتصاد بلدان العالم، موسكو، ١٩٦٨، ص١٤٣

(٤) شاکر خصباك. الاكرااد والمسألة الكوردية. بغداد، ١٩٥٩، ص٢٥

(٥) المصدر السابق

يتناول المستوى المتدني للمكننة الزراعية وإصلاح الأراضي في كردستان قائلاً: "يعاني الفلاح الكوردي على الدوام من الكوارث الطبيعية أكثر من الفلاح العربي، فهو يحتاج إلى المال والبذر ويكون مديوناً دائماً"^(١).

إن إحدى خصوصيات العقارات أو ملكيات الأرض المتميزة في كردستان هي أنها خلافاً عن المناطق العربية كانت صغيرة غالباً. وحسب معطيات عام ١٩٥٢ فقد كانت ٣٠٢٣ قطعة أرض في لواء بغداد مثلاً، بلغت مساحتها المتوسطة ١٠٢ هكتاراً، وبالمقابل كانت ١٧٦٢٨ قطعة في السليمانية بلغت مساحتها ١١٠، وفي كركوك ٧٤٠٩ ومساحتها ١١٨، والمنتفق ٢٥٠٢ ومساحتها ١٧٧، وفي الكوت ١٥٣١ و ٢٧٢. أما في العمارة فقد بلغت أرقاماً قياسية، فقد كان في المحافظة كلها ٤٨٢ قطعة أرض مساحة الواحدة منها بلغت ١٧٢ هكتاراً^(٢).

تدل الأرقام الواردة على أن المساحة المتوسطة لقطعات الأرض في جميع الألوية العربية الأخرى باستثناء لواء بغداد كانت أكبر مما هو عليه في كردستان. كتبت أورينير بهذا الصدد يقول: "يملك أحد الملاكين الكبار ٢٠ قرية في الموصل، تؤلف مساحتها العامة حوالي ٢٠ الف دونماً من الأرض، بينما في الجزء الجنوبي من البلاد لم تكن هذه المساحة تعد مساحة كبيرة"^(٣). وفي الواقع كان ١٠٠ شخص في لواء السليمانية يملكون في عام ١٩٥٧ أكثر من ٢٠٠٠ دونماً من أصل ٢١٧٦٠ قطعة أرض زراعية، وفي الوقت ذاته فإن حوالي ٢٦٠ قطعة أرض من مجموع القطعات الزراعية ١٧٦٢٦ في أربيل، قد شملها قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨^(٤).

ومما يشهد على تخلف الزراعة في المناطق العربية والكوردية من العراق هو أن حصتها في الإنتاج الوطني كله كانت تشكل ٢٤٪ في ظل الحكم الملكي، رغم أن الأكثرية المطلقة من القادرين على العمل في البلاد كانوا يعملون في هذا الفرع^(٥).

(١) المصدر السابق

(٢) Statistical Abstract. Baghdad, 1956, p.81

(٣) أورينير د. الإصلاحات الزراعية في بلدان الشرق الأوسط (مصر، سوريا، العراق) موسكو، ١٩٥٨، ص ٢١١

(٤) خهبات ١٩٦٠/٧/٤

(٥) محمد سلمان حسن. الاقتصاد العراقي. بيروت. ١٩٦٦. ص ١٦

كانت عملية استئجار الاراضي منتشرة على نطاق واسع في المناطق العربية والكوردية على حد سواء، فقد كان يتم توزيع المحصول كله بالتناسب بين مالك الارض والمستأجر وكانت حصة الفلاح من المحصول يتوقف على الشروط المعمول بها تقليدياً، وهي مختلفة في شتى مناطق العراق. كما كانت منتشرة وعلى نطاق واسع ايضاً عملية الاستئجار المضاعفة وهي عندما كان ملاكو الارض الاغنياء يعيشون في المدينة ويعطون ارضهم لمن يشرف عليها وهو كان بدوره يؤجرها للفلاحين. كتبت مجلة بريطانية، مشيرة الى أنه لم تكن لدى الفلاح ما يدفعه الى رفع انتاجه المحصول في ظل هذه الظروف، تقول:- "كان الملاك يحاول مهما كان هو، الحصول على قدر اكبر من الدخل وبنفقات أقل. فالارض لا تساوي عنده شيئاً، لأنه لم يكن يدفع ربح الاستئجار ولا ضريبة الارض، ولهذا لا يوجد اي حافز للحصول على محصول وفير من قطعة ارض واحدة"⁽¹⁾.

كانت الاصدارات **الانكليزية** الرسمية المختلفة، التي عادة ما كانت تكيل المديح للعراق وتظهره كمثال "للتقدم الحقيقي في الشرق الاوسط"، تضطر الى الاعتراف بوجود نظام فاسد في العلاقات الزراعية. وكما ذكرت المجلة المقتبسة منها للتو ان ما لا يقل عن ٨٠% من الاراضي كانت في ايدي اشخاص يقومون باستئجار الارض من الدولة دون تعويض وبشكل دائم وقد كانت تتم زراعة الارض ويقوم المحاصصون بجني المحصول تحت مراقبة المدراء، الذين كانوا ينالون مكافآتهم حصة من المحصول. وكانت حصة العامل يحددها العرف في كل منطقة، وأحياناً لم تكن تزيد عن ٣٥% من المحصول. كان العامل الزراعي راضياً ان كان يعمل مائة يوم في العام"⁽²⁾.

يقدم الاقتصادي العراقي محمد علي زرقة في كتابه "الاقتصاد الوطني العراقي"⁽³⁾ "لوحة قاتمة عن اوضاع الفلاحين في المناطق الكوردية والعربية، فهو يكتب بأن الفلاح العراقي يتعرض لأضطهاد اجتماعي شديد، الأمر الذي جعل حتى الحديث متعذراً عن التطور المتناغم للإنتاج الزراعي وتطوره الشامل. وأشار قائلاً:- "الى ان الاكثية الساحقة من الفلاحين في قريتنا الواقعة تحت سلطة الاقطاعيين مباشرة، لم تحصل على ما هو ضروري لسد رمق الحياة. فالفلاحون يعملون في ظروف صعبة للغاية، لا يمكن فيها لأية

(1) New statements and Nation. L.، 1954، N6 p.15

(2) المصدر السابق

(3) زرقة م. ا. الاقتصاد الوطني للعراقي. بغداد، ١٩٤٨

طاقة انسانية ان تكون قادرة على ارضاء جشع مختار القرية او الشيخ وتعطشهم للربح....."^(١).

كان القانون العثماني القديم حول مبدأ توزيع المحصول نافذ المفعول في المناطق الكوردية ومازال يعمل به. فالاغوات والبكوات الكورد يعدون زعماء تقليديين للعشائر، يستخدمون بصورة غير مشروعة قوانين الارض ويسجلون مساحات شاسعة من الارض بأسمهم وكانوا يحصلون على ربح مرتفع على الارض.

ومما يشهد على حدة المسألة الزراعية في كوردستان هو أن الاراضي التي كانت لدى الملاكين الكبار أكبر بـ ٣,٥ مرة عما هي لدى جميع الفقراء.^(٢)

ليس صعباً ان نستخلص انه كان من العبث تطوير اقتصاد البلاد كله في ظل هذا الوضع السائد في الزراعة. وكان لا بد من اجراء تحولات زراعية جذرية، ولم يكن صدفة ان الحكومة الجمهورية قد شرعت بعد القضاء على خطر التدخل في تطبيق الاصلاح الزراعي. اعلنت الحكومة ان هدفها هو القضاء على الاقطاعية ورفع مستوى حياة الشعب وزيادة الانتاج الزراعي.^(٣)

صدر قانون الاصلاح الزراعي في ٣٠ / أيلول عام ١٩٥٨، وحدد سقف الملكية الزراعية للملاكين والفلاحين على حد سواء. وكان يحق لكل ملاك أن لايمتلك أكثر من ١٠٠٠ دونم من الأراضي الروية و ٢٠٠٠ دونم من الأراضي البعلية (الديمية)^(٤). كما نرى فان سقف الملكية، الذي حدده القانون، كان عاليا جدا، لأنه حتى في حال تطبيق الاصلاحات تطبيقا كاملا ستزيد المساحة المتروكة للملاك بحوالي ٥ مرات على مساحات ملكية فلاحية كبيرة.

وكان العامل الرئيسي الذي حدد الطابع النصفي للاصلاح هو أن تطبيقه كان في أيدي البورجوازية الوطنية، التي كانت مرتبطة بالقرية ارتباطا وثيقا ولم تقدم على حل راديكالي للمسألة الزراعية. ومنح الملاكين حق اختيار أفضل الأراضي، وكانت الأراضي التي تزيد عن السقف (الحد الأعلى) تخضع للنزاع شريطة دفع تعويض لمدة ٢٠ عاما يساوي قيمة الأرض كاملة

(١) المصدر السابق

(٢) العفاري عبدالزهره. المسألة الزراعية في العراق، ص ٥

(٣) ثورة ١٤ تموز. السنة الاولى، بغداد، ١٩٥٩، ص ٨٤

(٤) المصدر السابق

او جزء منها تبعا لفتتها القانونية(١٠٠٪) على الاراضي (الملك) و ٧٥٪ على الاراضي (الطابو)، و ٥٠٪ على الاراضي البعلية (لإلزامه) زائد ٢٪ سنويا^(١).

ومما يدل على ضعف سياسة الحكومة في حقل التحولات الزراعية هو ان "لجنة اعداد مشروع القانون حددت السقف اقل من مرتين (١٢٥ هكتارا للاراضي المروية و ٢٥٠ هكتارا للاراضي الديمية)، لكن الحكومة، التي كانت تضم ممثلي الاحزاب البورجوازية في الجبهة، رفضت المشروع"^(٢).

ورأى الحزب الشوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من القوى اليسارية ان سقف ملكية الارض للملاكين (٥٠٠ هكتار للاراضي البعلية، و ٢٥٠ هكتارا للاراضي المروية) كان عاليا جدا، بحيث انه عند التطبيق الكامل للإصلاح فانه لا يحصل على الارض سوى ٢٠٪ من الفلاحين المحرومين من الارض بينما كان الملاكون يحصلون ايضا على أموال بمثابة تعويض وخاصة بعد ان نزعت منهم المضخات المائية ومنشآت تصريف المياه).

وعلى هذا النحو لم يقض قانون الإصلاح الزراعي على الملكيات الكبيرة للارض، بل حددها فحسب اضعف الى ذلك ان احد اكثر نواقص الإصلاح الزراعي الملموسة هو انه حتى لو (في حال تطبيقه كاملا) حصل جزء من الفلاحين على الارض، فان شروط الدفع والنسبة السنوية ستكون عبئا ثقيلا على كاهل الفلاحين عموما والفقراء منهم بصفة خاصة.

كان بوسع الفلاح ان يحصل له ولاسرتة على ٣٠ الى ٦٠ دونما من الاراضي المروية ومن ٦٠ الى ١٢٠ دونما من الاراضي البعلية^(٣) وذلك على حساب الاراضي الزائدة المزروعة من الملاكين. وكان المستأجرون او المحاصصون اول من حصلوا على الارض ومن ثم الفلاحون في المنطقة المعنية والذين كانت مساحه اراضيهم صغيرة .

كما نظر قانون الإصلاح الزراعي في انشاء التعاونيات الزراعية، التي كان بوسع الفلاحين الذين يستلموا الارض حسب التوزيع، وكذلك من كان يمتلك ارضا قبل الإصلاح المشاركة فيها، لكن شريطة الا تزيد ممتلكاتهم على السقف الأعلى لقطعات أعضاء التعاونيات، كان انشاء التعاونيات الزراعية خطوة جديدة في خبرة القرية العراقية ولها، من دون شك، اهمية تقدمية. لكن لابد من الاشارة الى ما كان يدفع الحكومة للاهتمام بتأسيس التعاونيات لم تكن رغبتها

(١) اليتوفسكي س. ن. المسالة الزراعية في العراق المعاصر، موسكو، ١٩٦٦ ص ١٣٨

(٢) الإصلاح الزراعي. اصدار الحزب الشيوعي العراقي، بغداد، ١٩٦١، ص ٤

(٣) ثورة ١٤ تموز. السنة الاولى، ص ٨٤

وحدها في مضاعفة الانتاج الزراعي وتحسين وضع الفلاحين. فقد كانت التعاونيات اداة مناسبة لجباية الضرائب الزراعية والاموال التي انفقت على اجراء الاصلاح الزراعي.

كان على التحولات الزراعية التخلص من سيطرة قوة الاقطاعيين والملاكين في القرية، وازاله العوائق على طريق تطور الانتاج الزراعي وضمان زيادة رفاهية الشغيلة والفلاحين في المقام الاول. ولهذا أيدت القوى التقدمية في العراق بقيادة الحزب الشيوعي العراقي القانون بصرف النظر عن وجود نواقص فيه، وطالبت في الوقت ذاته بادخال عدد من التعديلات الهامة في قانون الاصلاح الزراعي. فقد طالب الحزب الشيوعي العراقي مثلاً "بتقليص التعويض الذي كان الفلاحون يدفعونه للملاكين وجرى استثناء اولئك الملاكين الكبار من استلام التعويض الذين كانوا عملاء او خونة للوطن"^(١). وأيد الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذا الطلب. كما وقف الحزب الشيوعي العراقي ضد جمع المبالغ المالية المدفوعة للملاكين لقاء الاستيلاء على أراضيهم الزائدة، من الفلاحين بصفة عامة والفلاحين الفقراء بصفة خاصة^(٢). ثم طالب الحزب الشيوعي العراقي بتقليص سقف ملكية الارض من ١٠٠٠ دونم الى ٢٠٠ دونم للاراضي المروية ومن ٢٠٠٠ دونم الى ٤٠٠ دونم للاراضي المروية و ٤٠٠ للاراضي البعلية لقد كان تقليص المساحة القصوى لملكية الارض الى ٢٠٠ دونم للأراضي البعلية من شأنه ان يحرق ٢٣٨٠٤٥٥ دونما من الارض وان يوفر بهذا الشكل قطعاً ارض لـ ١٢٠ الف أسرة فلاحية اخرى او ما يقارب من ٥٠٠ الف شخص^(٣). ان احدى نواقص قانون الاصلاح الزراعي الجديدة هي ان القانون تجاهل ظروف كوردستان الخاصة. فالمسألة الزراعية في المناطق الكوردية من العراق لم تكن اقل حدة من مثيلاتها العربية. ورغم ذلك فان قانون الاصلاح الزراعي قد مس مصالح الاقطاعيين الكورد والملاكين قليلاً، طالما ان مساحات ملكيات الاراضي في كوردستان كانت اقل مما هي عليه في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. وبالنتيجة كانت لدى الفلاحين المحرومين من الارض او الفلاحين الذين كانت مساحة اراضيهم صغيرة فرصاً غير كبيرة للحصول على الارض في كوردستان ومما يدل على حدة المسألة الزراعية واهميتها الكبيرة في حياة كوردستان السياسية هو ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي قد خصصا مكاناً كبيراً لمطالب تغيير قانون الاصلاح الزراعي بما في ذلك اخذ ظروف كوردستان الخاصة بالحسبان في وثائقيهما

(١) قضايا السلم والاشتراكية، ١٩٦١ العدد ٣، ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) زكي خيري. تقرير في مسائل الاصلاح الزراعي، بغداد، ١٩٦٠، ص ٦٣.

البرنامجية مكانا كبيرا. فقد ضم الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى برنامجه فقرة خاصة حول اجراء تغييرات في قانون الاصلاح الزراعي، الذي جاء فيه بما ان للمسألة الزراعية في كورستان خصائصها، التي لم يأخذها قانون الاصلاح الزراعي بعين الاعتبار، فاننا نطالب بتغييره كي يتم توفير الحد الأدنى العقلاني من الارض لجميع الفلاحين في كورستان من جهة، واجتثاث العلاقات الاقطاعية من جهة الاخرى^(١) وحسب تقديرات صحيفة "خهبات" لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني فان قانون الاصلاح الزراعي في الولاية الكوردية (في السليمانية واربيل خاصة) قد يمس اقل من ١٪ من الممتلكات الاقطاعية. وكان ٨٪ فقط من الفلاحين يحصلون على الارض في لواء السليمانية مثلا، في ظل تطبيق الاصلاح فيه تطبيقا كاملا.^(٢)

كما لم تأخذ الحكومة عند تحديد السقف الاعلى للممتلكات العقارية بالحسبان في ان الارض في كل منطقة من العراق مختلفة من حيث خصوبتها وقيمتها الزراعية مختلف انواع الحبوب. ولهذا لم تكن ايرادات هذه الاراضي متساوية. ويكشف لنا الدراسة المتمعنة لهذه المسألة عن لوحة شيقه فلقد ترك قانون الاصلاح الزراعي لملك الاراضي المروية دونات اقل بمرتين من مالك الاراضي البعلية معتبرا ان انتاجية الاراضي المروية هي اكثر بمرتين من الاراضي البعلية. ان هذا المبدأ، كما اشارت صحيفة "خهبات"، "لم يعكس تماما الوضع الحقيقي للاشياء"، الامر ينحصر في ان الاراضي المروية في بعض مناطق البلاد ولاسيما في كورستان كانت تزيد انتاجيتها على الاراضي البعلية بثلاث او اربع مرات، وليس كما كانوا يعتقدون عند وضع قانون الاصلاح الزراعي^(٣). اضع الى ذلك ان انتاجية الاراضي المروية في مناطق اكرى وشيخان وعدد من المناطق الاخرى كانت تزيد نحو ست اوسبع مرات على انتاجية الاراضي البعلية^(٤). وبهذا الشكل كان بوسع الحكومة ان تحدد مستوى متدنيا اكثر لسقف الارض، والذي بفضله كان من الممكن تحرير قطعات جديدة من الارض وزيادة عدد الفلاحين الكورد الذين يحصلون على الارض.

(١) محمد حسين ابو العيس، الثورة الزراعية في العراق، بغداد ١٩٥٩. ص ٤.

(٢) الظروف التي يجب اخذها بالحسبان عند توزيع الارض في لواء السليمانية. "خهبات" ١٩٦٠/٧/٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) اتحاد الشعب ١٩٦٠/٦/٢.

وبذلك لن تتم حل مسألة الظروف الخاصة الملكية الأراضي في كردستان، مهنا كما تمت الاشارة كان يسود نظام الامطار في زراعة الاراضي الديمية، الا انه يوجد في هذه المنطقة نوعان مختلفان للارض يختلفان بوسائل الري وهما: المروية وشبه المروية. وفي كردستان كانت الاراضي شبه المروية حسب قانون الاصلاح الزراعي تدخل ضمن فئة الاراضي البعلية وكان لدى ملاكي الارض من هذه الفئة امكانية الاحتفاظ بمساحات كبيرة للاراضي شبه المروية تحت غطاء الاراضي البعلية. وكان الفارق بين انتاجيتهما كبيرا، ذلك ان الاراضي شبه المروية كان محصولها يعادل تقريبا محصول الاراضي المنسوبة الى فئة المروية.

كما ان تحديد الملكية حسب القانون كان يخص شخصا واحدا فقط، واتاح هذا التحديد المجال امام عدد كبير من الاسر المالكة وعلى اساس وثيقة " طابو" ان يملك ارضا يزيد مرات كثيرة على مقاييس السقف الاعلى. وكان الملاك يقوم احيانا قبل اصدار القانون بتوزيع اراضيه على افراد اسرته على شكل قطع كانت اقل من المساحة التي حددها القانون.^(١)

جاء في برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني: " تبلغ مساحات الاراضي غير المستثمرة في كردستان قياسات كبيرة، ولهذا لا بد من جعلها صالحة للزراعة بواسطة الاصلاح الزراعي والري وتوزيعها على الفلاحين، الذين لا يملكون ارضا او انهم يمتلكون اقل من الحد الأدنى الذي نص القانون عليه". كما رأى الحزب الديمقراطي الكردستاني انه لا بد " من تنظيم المساعدة للفلاحين وذلك عن طريق تزويدهم بالبذار والاسمدة الكيمائية كي تتاح لهم امكانية تحسين الانواع وتنويعها ومنحهم قروضا منخفضة طويلة الأجل، وتخليص الفلاحين من نهب المرابين وكذلك تنظيم التعاونيات الفلاحية لبيع المنتوجات التي يحتاج الفلاح اليها".^(٢)

وبما ان الحيوانات تعد اهم فروع الانتاج الزراعي في كردستان، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يطالب بالغاء جميع التسهيلات والامتيازات الاقطاعية في هذا الفرع وايجاد امكانيات واسعة لتطوير تربية الماشية. أولى الحزب الديمقراطي الكردستاني في برنامجه الزراعي دورا هاما لمسائل زراعة التبغ. فقد طرح طلب تغيير القانون الذي كان يحدد حقوق الفلاحين الكورد العاملين في زراعة التبغ، وتحديد اسعار التبغ التي تستجيب لمصالح مزارعي التبغ وتطوير انتاج هذه السلعة بصفة عامة. كما حدد جملة من الاجراءات المحددة الرامية الى تطوير زراعة التبغ، وطرح مطالب مماثلة في حقل زراعة الغابات في كردستان.

(١) برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني. "خبات" ١٩٦٠/٧/٤.

(٢) المصدر السابق.

وتقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالمطالب الاساسية التالية لاجراء التحولات في الزراعة في كوردستان:-

١- اجراء تغيير في قانون الاصلاح الزراعي بحيث يصبح السقف الاعلى للملكية الارض ٥٠٠ دونما للاراضي الديمة و ٢٠٠ دونما للاراضي المروية.

٢- مصادرة اراضي جميع الاقطاعيين الذين اتخذوا موقفا معاديا من النظام الجمهوري والذين يتعاونون مع القوى الرجعية والامبريالية ولدى مصادرة هذه الاراضي لا يتم دفع تعويض عنها.

٣- اجراء تغييرات جذرية في جهاز الدولة وفي الهيئات الادارية والبوليسية. وجعل عمل هذه الهيئات يتكيف مع مطالب الثورة والاصلاح الزراعي.

٤- الاسراع في توزيع الارض على الفلاحين، وزيادة مساحات قطعات الارض المخصصة للفلاحين الى ٢٠٠ دونم (بدلا من ١٢٠ دونما) للاراضي البعلية و ١٠٠ دونم (بدلا من ٦٠) للاراضي المروية.

مما لا ريب فيه ان البرنامج الزراعي للحزب الديمقراطي الكوردستاني كان ينطلق من مصالح الجماهير الفلاحية الواسعة في كوردستان ومن توطيد النظام الجمهوري.

كما ينبغي الاشارة الى ان الكثير من مطالب الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مسائل التحولات الزراعية كانت تنطبق مع مطالب الحزب الشيوعي العراقي. لكن لابد لنا من الاشارة الى وجود نواقص في البرنامج الزراعي للحزب الديمقراطي الكوردستاني رغم تاكيدنا على طابعه التقدمي. كان الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي يشغلان مواقف مماثلة في مسائل خفض مساحات الحد الاعلى للارض التابعة للملاكين. اما في ما يتعلق بمسألة توزيع الاراضي المنزوعة من الملاكين على الفلاحين، فقد وجدت هنا تباينات في المواقف. فكما تم التنويه، فان الحزب الديمقراطي الكوردستاني كان يطالب بان تستخدم قطعات الارض الجديدة التي اصبحت محررة نتيجة التخفيض المقرر لسقف الاعلى للملكية للملاكين، لزيادة مساحات قطعات الارض للفلاحين للاراضي المروية حتى ١٠٠ دونم وللاراضي البعلية ٢٠٠ دونم.

كان الحزب الشيوعي العراقي يشغل موقفا اخر، الذي كان، عمليا يقدر على نحو افضل الظروف الملموسة لمسألة الارض في العراق وفي مناطقه الكوردية ويستجيب لمصالح الفلاحين بصفة عامة والفلاحين الفقراء بصفة خاصة. وحسب البرنامج الزراعي الذي وضعه الشيوعيون العراقيون، فان الاراضي المحررة نتيجة تطبيق الاصلاح الزراعي يجب الاستخدام لمضاعفة

المساحات القصوى لقطعات الارض للفلاحين، الذين حصلو على الارض كما طالب بذلك الحزب الديموقراطي الكوردستاني. وطالب الشيوعيون العراقيون، انطلاقا من ظروف البلاد الملموسة، بان يتم تحديد الحد الأدنى من مساحات قطعات الاراضي كي يتسنى لمجموعة أكبر من الفلاحين الحصول على الارض مما لاشك فيه ان سياسة الحزب الشيوعي العراقي كانت اكثر عقلانية وعملية. وبما ان مساحات الارض سواء في المناطق العربية ام الكوردية من العراق والصالحة للزراعة لم تكن كبيرة جدا، فانه كان يمكن ضمان قطعات اكثر للفلاحين. وهذا ما كان هاما لكوردستان حيث ان المساحة العامة للاراضي الصالحة للزراعة لم تكن كبيرة. وقد كتب بهذا الشأن الشخصية المعروفة في الحزب الشيوعي العراقي زكي خيري يقول " ان منح قطعات كبيرة من الارض لقسم من الفلاحين، في ظل بقاء ملكيات الارض الكبيرة يؤدي الى حصول عدد غير كبير من الفلاحين على الارض في بعض المحافظات كالسليمانية مثلا".^(١)

وبهذا الشكل كان لبرنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني في المسألة الزراعية نقيصتان بارزتان. الاولى، حسب برنامج الحزب الديموقراطي الكوردستاني كان يوسع الفلاح ان يحصل على مساحة من الارض بقدر ما يستطيع استثمارها وباستخدام العمل المجاور فحسب واستخدام الاليات الزراعية. والثانية، كان من الصعب جدا في تلك الظروف ولاسيما في كوردستان حل قضية توفير الارض للفلاحين عمليا، لانه في حال منح كل فلاح ارضا زراعية تبلغ مساحتها ١٠٠ و ٢٠٠ دونما من الارض، فان القسم الاكبر من الفلاحين المحرومين من الارض او الذين بحوزتهم قطعات ارض صغيرة سيحرمون من امكانية الحصول على الارض. لقد كان سقف ملكية الارض للملاكين في الاراضي البعلية، التي كانت تشكل الجزء الرئيس لجميع الاراضي في كوردستان، يزيد بخمس مرات على قطعات الفلاحين الميسورين، بينما حتى في حال التطبيق الكامل للقانون كان يبقى ٥% من الفلاحين في لواء الموصل، و ٦٠% في لواء كركوك، و ٦٥% في لواء اربيل، و ٨٥% في لواء السليمانية من دون ارض كما كان مسبقا".^(٢)

وهكذا كان الاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ في العراق محدودا و خلافا للرأي القائل بأنه كان يهدف الى القضاء على الاقطاعية التي لم يتم القضاء عليها، لكن تم التضييق عليها. وفي هذا تنحصر النقيضة الرئيسة للاصلاح الزراعي.

^(١) زكي خيري. قانون الاصلاح الزراعي في الجمهورية العراقية. قضايا السلم والاشتراكية، ١٩٥٩. العدد ٤، ص ٥٧.

^(٢) **خبريات**. ١٩٦٠/٤/٨.

ولما قام الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي بتوجيه النقد الى الاصلاح الزراعي في العراق وتقدما باقتراحاتهما الاكثر راديكاليه فانهما لم يرفضوا في الوقت ذاته البرنامج الحكومي للتحويلات الزراعية. لم ير الحزب الشيوعي العراقي " في القانون اجراء راديكالياً كافياً، لكنه ايده اخذاً بالحسبان بان البلاد التي تكون فيها البورجوازية الوطنية مرتبطة بملكية الارض الكبيرة وبالاساليب الاقطاعية للاستغلال ارتباطاً وثيقاً^(١)، واما البورجوازية الصناعية ما زالت ضعيفة، فان البورجوازية لاتقوم باصلاح راديكالي". وايد الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي قانون الاصلاح الزراعي في تلك الأطر، التي وجدت تعبيرها في القانون الصادر بتاريخ ٣٠ ايلول عام ١٩٥٨ كخطوة اولية في طريق حل المسألة الزراعية.

بذل الحزب الشيوعي العراقي الى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الديمقراطي اقصى جهودهم للتوصل الى انشاء الاتحادات الفلاحية. وينبغي الاشارة الى ان الحزب الشيوعي العراقي قد قام قبل الثورة ايضاً بنشاط فعال بين الفلاحين. وتم بمبادرة جبهة الاتحاد الوطني ومنظماتها المحلية تاسيس عدد من المنظمات الفلاحية السرية، التي لعبت دوراً كبيراً في التحضير لثورة ١٤ تموز^(٢). وحقق الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي نجاحاً كبيراً في عملية تنظيم الاتحادات الفلاحية مستغلين امكانيات النشاط العلني عملياً كما تم تاسيس عشرات الاتحادات الفلاحية في كوردستان اصبحت الاتحادات مدرسة لنضال الفلاحين، وقام الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي ومن خلال الاتحادات الفلاحية بايصال الحقيقة الى وعي الفلاحين الكورد وهي ان الاعتراف بحقوق الكورد القومية في الجمهورية العراقية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الديمقراطي العام للبلاد، وبالحل الناجح للمهام الاجتماعية. الاقتصادية وفي مقدمها الاصلاح الزراعي. وفي غضون ذلك تم ايلاء اهتمام خاص لقيام الفلاحين الكورد والعرب بنضال مشترك ضد عدوهم المشترك وهو طبقة الملاكين الكبار التي تعد سندا للرجعية الداخلية والقوى الامبريالية الخارجية. وتحولت الاتحادات الفلاحية خلال فترة وجيزة الى قوة سياسية كبيرة^(٣) وأضفى عليها مشاركتها الفعالة في تطبيق الاصلاح الزراعي في السنوات الاولى من الثورة طابع تحول ديمقراطي وثوري حقيقي^(٤). لقد

(١) اليتوفسكي س. ن. المسألة الزراعية في العراق المعاصر ص ١٤٤

(٢) اوها نسيانا ن. و. النضال الوطني التحرري في العراق، **يريفان**، ١٩٦٤. ص ١٧٤. (باللغة الارمنية).

(٣) فيدشنكو أ. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال ص ٢٣٣.

جرت خلال اشهر معدودة من قيام ثورة ١٤ تموز انعطافات ايجابية كثيرة في حياة العراق السياسية والاقتصادية، التي لم تكن ممكنة قبل الثورة خلال عقود كاملة.

لوحظ نهوض سياسي كبير لنشاط مختلف فئات السكان من العمال والفلاحين والمتقنين والبورجوازية الوطنية وحتى الملاكين الليبراليين في كردستان العراق. وكان العامل الكبير الذي دفع الى هذا النهوض هو افاق منح الكورد الحكم الذاتي القومي في اطار الجمهورية العراقية. ومع ان الخطوات الاولى في هذا الاتجاه لم تكن حازمة، لكنها كانت توجي بالثقة وكان الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني يشغلان مواقف مماثلة في المسائل الرئيسية لتطور الثورة وطرق تطبيق الحكم الذاتي للكورد. وسرعان ما اعلنت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد الثورة بانها " سوف تسير على طريق تعاون حاسم مع الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي ومع المنظمات الديمقراطية الاخرى، وحل خلافاته معها على اساس اخوي"^(١).

كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي يتمتعان بشعبية كبيرة، ولهذا كان نجاح الحركة الثورية الديمقراطية للجماهير في هذه المنطقة يتوقف على تعاونهما وفي مناحي كثيرة. وكان هذا التعاون احد اهم شروط نجاح النضال الديمقراطي ليس في كردستان وحدها، بل وفي العراق ككل.

كانت الاطاحة "بالنظام الاسود" في العراق نصرا تاريخيا، تم تحقيقه بجهود مشتركة بذلتها القوى الوطنية من العرب والكورد والاقليات القومية، الا ان نضال الشعب العراقي في سبيل اجراء تغيير جذري للانظمة القديمة، واجراء تحولات ثابتة في المجال الاجتماعي الاقتصادي لحياة البلاد لم يتطور في طريق سهل. فنضال القوى التقدمية في العراق في سبيل حل القضايا المشار اليها، كما كان متوقعا، كان يحمل طابعا طويلا وعنيدا. وكان لموقف القوى الديمقراطية الوطنية في كردستان اهمية بالغة في هذه العملية الطويلة والمعقدة.

(١) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٥/٧.

الفصل الثامن

دور القوى الكوردية القومية- الديمقراطية في حماية النظام الجمهوري وتوطيده

سرعان ما برزت بعد ١٤ تموز خلافات كبيرة في صفوف القوى السياسية الداخلة في جبهة الاتحاد الوطني حول مسائل تطور البلاد لاحقاً. وهذا ما كان يخص القضية الكوردية على نحو اكبر. لقد بات عدم الثبات اكثر وضوحاً مع زيادة نشاط القوى الثورية- الديمقراطية وتشديد نزعات تعميق التحولات الاجتماعية- السياسية اذ ان تكتيك البورجوازية الوطنية كان يحمل طابعاً مزدوجاً وهذا ما كان مرتبطاً بطبيعتها الطبقيّة وخصائص تطورها التاريخي.

لقد صمدت حكومة قاسم، التي كانت تمثل حتى منتصف عام ١٩٦٢ مصالح البورجوازية الوطنية، امام هجوم الامبريالية و الرجعية الداخلية بفضل دعم القوى الديمقراطية السياسية لها، التي لم تكن مساعداً سلبياً للحكومة الجمهورية في اجراء التحولات الاجتماعية- السياسية التقدمية. فقد اثر الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني والجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي وغيرها من المنظمات التقدمية على سياسة الحكومة تأثيراً فعالاً، وهذا التأثير اصبح عاملاً هاماً في تطور العراق على طريق الديمقراطية الحقنة والتقدم الاجتماعي والحل العقلاني لقضية الحكم الذاتي للكورد. غير ان مثل هذا التطور كان يناقض مع الاهداف السياسية للقوى القومية اليمينية في العراق ونواياها. وكانت حكومة قاسم امام خيارين وهو إما التعاون مع القوى الديمقراطية اليسارية والسير بالبلاد على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية- الديمقراطية واعتماداً عليها، التي كانت مسألة الحكم الذاتي للكورد تشغل مكاناً بارزاً ضمن مجموعة هذه الأهداف، وإما الإقدام على تنازلات والتواطؤ مع القوى المحافظة والرجعية، التي وقفت ضد تطبيق التغييرات الجذرية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، مما كان يعني في حقيقة الامر التخلي عن مبادئ ثورة تموز وأهدافها. واصطدمت البورجوازية العراقية الوطنية وحكومة قاسم بهذه المسألة وبكل حدتها منذ ربيع عام ١٩٥٩. فقد كانتا تنظران الى تفعيل نشاط القوى اليسارية بخوف متزايد.

وفي ذلك العهد برزت مجموعتان في حكومة قاسم ذاتها، احدهما تزعمها قاسم والأخرى تزعمها عارف^(١). وكان قاسم وأنصاره يميلون انطلاقاً من الوضع الفعلي في البلاد الى قيام تعاون مؤقت مع القوى اليسارية وبالتالي تطبيق ولو الحد الأدنى من برنامج التحولات الاجتماعية-السياسية، اما كتلة عبدالسلام عارف فقد وقفت ضد هذا النهج موقفاً حازماً. وكانت الاحزاب الديمقراطية الكوردستانية والشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي واكثرية أعضاء الحكومة والأوساط البورجوازية ذوي الميول الوطنية وعدد كبير من ضباط الجيش العراقي بزعامة فاضل المهديون يؤيدون قاسم.

وليس من الصواب، بالطبع، اتهام عبدالسلام عارف ومن كان يؤيده من الناصريين والبعثيين وحزب الاستقلال بالسير في طريق تحالف طويل مع القوى الامبريالية والرجعية الداخلية. إلا ان هذه المجموعة كانت تعمل وقبل كل شيء للحيلولة دون نمو تأثير القوى اليسارية وعدم السماح لمنح الكورد أية حقوق في الحكم الذاتي.

وهكذا اشتد الصراع حول مسألة التطور اللاحق لثورة تموز، وتطبيق مبادئها بثبات بين القوى الثورية بزعامة الحزب الشيوعي العراقي من جهة، وبين اكثر قوى البورجوازية الوطنية اعتدالاً من البعثيين اليمينيين وحزب الاستقلال وكذلك الناصريين والضباط الذين كانوا يؤيدون عارف من جهة اخرى.

لقد وصف أحد القوميين العراقيين اليمينيين خلدون الحصري في كتابه بعنوان "ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق"، وفي فصل بعنوان "١٤ تموزنا و١٤ تموزهم" وبدقة الوضع السياسي في العراق بعد الثورة، وهو يشير الى ان موقف الحزب الشيوعي العراقي بعد قيام ثورة تموز، من مسائل التطور اللاحق للثورة كان يختلف عن موقف القوميين اليمينيين البورجوازيين اختلافاً شديداً، ومراراً ما كان هذا الموقف يحظى بدعم الحزب الديمقراطي الكوردستاني" بدأ الصراع منذ اليوم الاول للثورة بيننا نحن القوميون العرب في العراق والشيوعيين في العراق. لماذا؟ لأن وجهة نظرنا في هذه الثورة تختلف اختلافاً جذرياً عن وجهة نظرهم. إننا اعتبرناها استمراراً ونهاية لجميع ثورات شعبنا العظيم، نهاية لنضاله الدامي

^(١) Khadduri Majid Republic of Iraq. A study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958 L., 1965, p.87

الطويل. إلا أن ١٤ تموزنا تختلف تماماً عن ١٤ تموزهم، لأن الشيوعيين العراقيين لم يجدوا في ثورة ١٤ تموز مرحلة نهائية، بل بداية فحسب".^(١)

عندما وقعت القوى اليمينية بزعامة عارف ضد نهج قاسم السياسي في المرحلة الأولى من الثورة، كانت تدرك في الوقت ذاته أن ميزان القوى السياسية والوضع في البلاد لا يخدمها. ولهذا سلكت طريق المؤامرات والدعاية لتحقيق شعار وحدة البلدان العربية، الذي كان رائجاً في ذلك الوقت وعلى أساس معاد للاستعمار، وذلك لبلوغ غاياتها السياسية. وقرر القوميون اليمينيون في العراق السير على طريق البعثيين السوريين، الذين كانوا يعتمدون على طريق الاتحاد مع مصر وقف نمو تأثير القوى الديمقراطية ولا سيما الحزب الشيوعي السوري.

دعا عارف وانصاره وعبر صحيفتهم "الجمهورية" إلى وحدة فوريه للعراق مع الجمهورية العربية المتحدة، ووقفوا منذ الأيام الأولى للثورة ضد أحد مبادئ ثورة تموز الرئيسية وهو الاعتراف بمساواة الكورد، التي يجب أن يصبح الحكم الذاتي الداخلي شكل تطبيقها للموس. وفي ١٦ آب عام ١٩٥٨ أعلن عبدالسلام عارف متحدثاً في الموصل:-^(٢) "منذ هذه اللحظة لا وجود بعد للرجعيين في بلادنا، ولا وجود للطبقات والامتيازات يوجد شعب واحد وأمة واحدة، وحزب واحد، والأخوه الحقيقية والمساواة بين جميع أولئك الذين سيخدمون الجمهوريه" وفي ١٩ تموز عام ١٩٥٩ رفض عارف طلب ابراهيم احمد وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن الاعتراف الرسمي بعيد نوروز عيداً قومياً للكورد.^(٣)

أعلن عارف في ١٨ تموز عام ١٩٥٨ في اثناء لقائه بجمال عبدالناصر في دمشق أن انصاره يطالبون بانضمام فوري للعراق إلى الجمهورية العربية المتحدة: لقد كانت مجموعة عارف تتمتع بتأثير هام بين ضباط الجيش، الذين كانوا يؤيدون فكرة الوحدة العربية، الذين رأوا، شأنهم في ذلك شأن عارف، أن شكلها للموس هو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. كما وقف ممثل حزب الاستقلال رشيد عالي الكيلاني مع اتحاد العراق الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة. إلا أن قاسم كان يقف من مشاريع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة موقفاً غير طبيعي للغاية، طالما لم يكن لديه هو مانعاً من أن يلعب الدور الرئيسي في عملية الوحدة العربية.

(١) محمود الدرة. القضية الكوردية، ص ١٤٣

(٢) The Iraq Times. 18. 08. 1958

(٣) Dann U. Iraq under Qassem. P. 35

وفي ما يتعلق بالكيلاني فانه " عندما كان يصفق لقاسم، يجعل الاخرين يدركون في الوقت ذاته بانه يعد افضل مرشح لمنصب رئيس الجمهورية العراقية". فقد غادر الكيلاني القاهرة على الفور بعد الثورة، حيث كان في المهجر، وفي طريقه الى بغداد أعلن في دمشق:- "سيصبح العراق الاقليم العراقي للجمهورية العربية المتحدة على طريق الوحدة العربية الشاملة بقيادة زعيم العرب ناصر". واتخذ الصراع الدائر بين حكومة قاسم المدعومة من الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب الوطني الديمقراطي، وبين كتلة عارف المدعومة من البعثيين والناصريين وحزب الاستقلال طابعا شديدا في الحال. ففي ١١ تشرين الاول اضطر عبدالسلام عارف الموافقة على تعيينه سفيرا للعراق في بون^(١) بعد حديث عاصف استمر خمس ساعات مع قاسم والذي جرى بحضور الوزير الكوردي الجنرال فؤاد عارف.

الا ان خصوم قاسم لم يلقوا السلاح حتى بعد ابعاد عارف عن البلاد وبعد ان تاكد حزب الاستقلال والناصريين والبعثيين بان الاكثية في المناطق العربية والكوردية على حد سواء تؤيد قاسم، فانهم سلكوا طريق تدبير المؤامرات. ففي اوائل تشرين الثاني عام ١٩٥٨ قام البعثيون باثارة الحركات المعادية للحكومة في بغداد، الموصل وكركوك. ففي كركوك مثلا، اثار المتامرون حركة التركمان، وطالب المشاركون في هذه الحركات بعودة العقيد عارف الى العراق ووحدة العراق الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

وفي مثل هذا الموقف اعطى الحزب الديمقراطي الكوردستاني تقويماً صحيحاً للموقف، واتخذ مع الحزب الشيوعي العراقي موقف الدعم التام لحكومة قاسم فقد انطلق الحزب في ذلك من ان نظام قاسم كان اكثر تقدمية من النظام في الجمهورية العربية المتحدة اولا، وثانيا، فانه عند دمج العراق مع الجمهورية العربية المتحدة سيشكل الكورد في الدولة الموحدة اقلية ضئيلة الشأن وسيكون اكثر صعوبة لهم نيل الحكم الذاتي القومي.

وقام الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي بتنظيم مظاهرات جماهيرية تاييدا لحكومة قاسم وردا على هجمات القوميين اليمينيين.

(١) في اثناء هذا الحديث استل عارف الذي كان في سورة غضب مسدسه... فدعا قاسم الضباط للمساعدة. عندها اعلن عارف وكأنه اراد ان ينتحر. فرد قاسم عليه قائلا: " كان بوسعك ان تفعل ذلك في البيت" (p. 92، Irak: Rossi p. L)

وفي ٣ تشرين الثاني بات معروفا بصورة مفاجئة في بغداد عن عودة عارف دون اذن. وكان ظهور عارف في بغداد يدل على وجود مؤامرة جاهزة ضد الحكومة. وقد توقف عارف في اثناء طريقه في القاهرة، حيث استقبله جمال عبد الناصر سرا.

قرر قاسم الاسراع في سير الاحداث مستغلا دعم القوى الديمقراطية العربية والكوودية له. ففي ٤ تشرين الثاني استدعي عارف وجرى اعتقاله من جانب ضابط الشرطة العسكرية بعد حديث عاصف مع قاسم. وطرد من الحكومة الوزراء الناصريون جابر عمر، فؤاد الركابي وغيرهما. ثم جرى عزل الاخرين من مدبري المؤامرة. واغلق قاسم صحيفة "الجمهورية" بوق القوى اليمينية نزولا عند رغبة الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني- الديمقراطي.

كان قاسم، الذي استند على دعم القوى اليسارية له، ينظر في الوقت ذاته الى نمو نفوذها بخوف. وبهدف تقوية سلطته قام بزيادة رواتب الضباط الى عشرة دنانير شهريا، و تضاعف ما كان يتقاضاه الجندي (الى ٥,١ دينار). كما اصدر مرسوما اخر يقضي برفع اجور جميع مستخدمي الدولة والشرطة، وكذلك العمال الذين كانت اجرتهم اقل من عشرة دنانير شهريا.

وقع ممثلو الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني على "ميثاق التعاون"^(١) في اعقاب القضاء على مؤامرة عارف (١٠ تشرين الثاني عام ١٩٥٨) ونظر الميثاق في تنسيق جهود الحزبين "لحماية مكتسبات ثورة ١٤ تموز، والنضال المشترك ضد المتامرين ومنح الشعب الكوردي حقوق الحكم الذاتي القومي ضمن اطار الدولة العراقية"^(٢).

وتعود الى هذه الحقبة محاولات الحزب الشيوعي العراقي لتوطيد جبهة الاتحاد الوطني عن طريق ضم قوى ديمقراطية جديدة اليه ولاسيما الحزب الديمقراطي الكوردستاني بدلا من ممثلي حزب البعث والاستقلال الذين خرجوا من الجبهة عمليا.

وفي ٦ كانون الاول عام ١٩٥٨ انكشفت في العراق مؤامرة جديدة كان مدبرها رشيد عالي الكيلاني، وأيدت المؤامرة تلك القوى التي وقفت مع عارف. وفي ٨ كانون الاول جرى اعتقال رشيد عالي الكيلاني وغيره من مدبري المؤامرة. وقد اتهم المتامرون الجدد، شانهم في ذلك شان عارف، حكومة قاسم "في تخلي العراق عن العروبة"، وتحدثوا عن خطر "الانفصالية الكوردية"، و"الخطر الشيوعي". كتب الصحيفة البيروتية "الاحد" والمدافعة عن كتلة عارف والكيلاني

(١) ازادي. بغداد. ١٩٦٠/١٠/٥.

(٢) المصدر السابق.

تقول:- " لم يتحدث احد في عهد نوري السعيد عن ان الشعب العراقي يتكون من العرب والكلد. فقد كان العراق آنذاك عربيا وكفى" (1).

ايدت القوى الاستعمارية الخارجية المؤامرة في العراق، وظهرت وقائع كثيرة تدل على "المشاركة المباشرة لمنظمة حلف بغداد. فقد توحدت في المؤامرة المعادية للجمهورية قوى امريالية ورجعية في غاية الاختلاف" (2).

كانت فئات واسعة من الشعب تشجب الاراء الشوفينية في ظروف النهوض العاصف للحركة الديمقراطية في المناطق العربية والكلدية من العراق. وفي ٢٧ كانون الاول عام ١٩٥٨ بدأت في بغداد محاكمة المتآمرين. واتهم رئيس المحكمة فاضل المهدي المتآمرين بخيانة مبادئ ثورة تموز واعلن في المحاكمة ان " عارف اتهم بخيانة مبادئ ثورة تموز، لان الوحدة مع اية دولة عربية قبل ضمان الوحدة العربية- الكلدية هي خيانة لروح الثورة العراقية" (3). وحكمت المحكمة على عارف والكيلاي بالاعدام، لكن اعلن في الوقت ذاته عن قرار قاسم بالعضو عن المتهمين وتبديل عقوبة الاعدام بالسجن لفترة طويلة.

لم يكن الحزب الشيوعي العراقي ولا الديمقراطي الكوردستاني ضد الوحدة العربية من حيث المبدأ ولا ضد الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه. لكنهما في غضون ذلك طالبا وبحق بان تتم مثل هذه الوحدة على اساس ديموقراطي حقيقي ومعاد للامبريالية، في ظل حساب الظروف التاريخية والاقتصادية الملموسة وغيرها لكل بلد. فقد وقف الحزب الشيوعي العراقي ضد مخططات القوى القومية اليمينية والرجعية، التي أرادت القضاء على مكتسبات الشعب الديمقراطية عن طريق الوحدة وتقوية جبهة القوى الرجعية. وفي ما يتعلق بالكلد فانه من الطبيعي ان يقفوا مع وحدة من شأنها الاعتراف بحقوقهم القومية وان تضع حداً للاضطهاد القومي. لقد صدت بنجاح الهجمات الاولى التي شنتها القوى الامبريالية والرجعية الداخلية على الجمهورية العراقية الفتية. وفي نهاية عام ١٩٥٨ زال خطر التدخل العسكري للدول الامبريالية الكبرى وحلفائها من الدول الواقعة في الشرقين الاوسط والادنى. الا انه ظلت تلك الاسباب التي دفعت بهذه البلدان لان تقف موقفا عدائيا من العراق. وبعد ان غيرت القوى الرجعية الخارجية من تكتيكها حاولت الان التأثير على مجرى تطور الاحداث السياسية في العراق عن طريق تنظيم

(1) خدبات ١٩٦٠/١٠/٢٧

(2) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية، ص ٦٩٢

(3) Rossi p. L, Irak, 262

حركات القوى الرجعية والمعادية للجمهورية وقامت بتجنيد عملاء لها بين الاقطاعيين والملاكين العرب والكوورد بصورة اساسية. وفي نهاية عام ١٩٥٨ جرى اعادة تجميع نهائي للقوى السياسية في العراق، التي قامت معا في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ضد الحكم الملكي. وقدم الفتور الواضح الذي ساد العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة مبررا للقوى القومية اليمينية ان تعقد الامل على دعم هذه الاخيرة لها عند الضرورة.

كانت حكومة عبدالكريم قاسم تحظى في ذلك العهد بتأييد اكثرية الشعب العراقي، وكانت القوى الكوردية الديمقراطية تشغل الصفوف الاولى بين المدافعين عن الجمهورية وحكومتها. ورغم ان قاسم قد قضى على المؤامرات الاولى ووجه ضربة الى مجموعة عارف والقوى المساندة له، الا ان الاخيرة لم تلتق السلاح واستغلت جميع الوسائل في نشاطاتها المعادية للحكومة والديمقراطية. كما جرت محاولات للقيام بحركات معادية للحكومة في كوردستان، فهنا عملت القوى المضادة للثورة على خلق جو من عدم الثقة بين قاسم والبارزاني في كوردستان العراق بمختلف الاعمال الاستفزازية وقامت الاستخبارات التركية واليرانية بنشاطاتها.

بذلت السلطات التركية من خلال عملائها جهودا حثيثة في منطقة كركوك بصفة خاصة. فقد كانت تعمل هنا منظمة طوران الموالية لتركيا والرجعية، والتي وقفت وبدعم مباشر من السلطات التركية ضد القوى الديمقراطية في المنطقة ولاسيما ضد القوى الكوردية.^(١) ففي ١٠ كانون الثاني عام ١٩٥٩ جرى قتل عدة اشخاص في اصطدام وقع بين التركمان والكوورد في مدينة التون كوبري الصغيرة في منطقة كركوك. وبعد هذا الاستفزاز جرت محاولات اخرى للقيام بالاضطرابات في المناطق الاخرى من لواء كركوك. وساعد الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشبيوعي العراقي السلطات الجمهورية في قطع دابر الفوضى وردا بشده على الهجمات الاستفزازية "للطورانيين".

وفي ١١ شباط عام ١٩٥٩ استقبل عبدالكريم قاسم كلا من مصطفى و احمد البارزاني، وفي اثناء هذا اللقاء اعلن القائندان الكورديان ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجميع القوى الوطنية في كوردستان تؤيد كالسابق وبحزم النهج السياسي للحكومة^(٢)، وتكرس جميع قواها لتحقيق اهداف ثورة تموز^(٣). وفي ٣ اذار عام ١٩٥٩ اتخذت الحكومة قرارا هاما حول العفو بعد المات عن اربعة ابطال شاركوا في الثورة الكوردية ١٩٤٣-١٩٤٥ كانت السلطات العراقية قد قامت

(١) البريغليد التاريخي. صوفيا، ١٩٦٦، العدد ١، ص ٧٣ (باللغة البلغارية)

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

باعدامهم عام ١٩٤٧، وهؤلاء هم: عزت عبدالعزيز، مصطفى خوشناو، خيرالله عبدالكريم و محمد محمود قدسي.^(١) واستقبل الكورد نبأ رد الاعتبار بعد المات للضباط الكورد ابطال الثورة البارزانية بحماس كبير. وقدم هذا الاجراء الاساس للظن بان الحكومة ستفي بوعدتها في الحكم الذاتي.

وفي اواخر عام ١٩٥٨ ومطلع عام ١٩٥٩ ساعد الموقف السياسي العام على نمو نفوذ القوى الديمقراطية الكوردية والعربية، الامر الذي اصطدم بمقاومة عنيفة من جانب القوى اليمينية، التي شددت من نشاطها المعادي للشعب بفضل سياسة حكومة قاسم غير الحازمة بصورة اساسية. وفي اوائل اذار عام ١٩٥٩ قرر الناصريون والبعثيون وحزب الاستقلال وغيرهم من قوى المعارضة فتح معركة جديدة ضد حكومة قاسم، وضد القوى اليسارية ولاسيما ضد الحزبين الشيوعي العراقي والديموقراطي الكوردستاني. وقفت قوى المعارضة في المؤامرة الجديدة مع انصار النظام الملكي وموظفي جهاز الدولة، والاقطاعيين، والملاكين المتذمرين من الاصلاح الزراعي، والعسكريين، الذين تم ابعادهم من المناصب العالية في ظل النظام الجديد وغيرهم من الرجعيين من مختلف الاطياف جبهة واحدة ضد اي شكل من اشكال الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي.^(٢) واختار المتآمرون مدينة الموصل واطرافها مكانا لحركتهم، ولم يكن هذا الاختيار صدفة. فمن هنا كان اكثر يسراً الحصول على المساعدة من الخارج عند الضرورة. زد على ذلك ان المتآمرين اعتموا على استغلال تنوع المنطقة القومي والديني لاغراضهم. كما ان زمن القيام بالمؤامرة كان مناسباً ايضاً ففي ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٩ افتتح دورة مجلس حلف بغداد في كراتشي، التي نوقش فيها مسألة "الوضع السياسي في الشرقين الاوسط والادنى وخاصة الوضع في العراق، وكذلك مسألة عقد اتفاقيات عسكرية ثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية واعضاء حلف بغداد تركيا وايران وباكستان".^(٣)

كان المتآمرون يدركون ان لحكومة قاسم انصاراً كثيرين ولاسيما بين القوى اليسارية، لكن كان واضحاً شيئاً اخر وهو ان القوى الرجعية كانت تزيد من هجماتها ضدها. علاوة على ذلك ان الاحزاب اليسارية السياسية، التي كانت تؤيد الحكومة، قد خرجت من السرية الى العلنية منذ عهد قريب ولم تتمكن بعد من توطيد موقعها في الظروف العلنية الجديدة. كما ان الاتحادات

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية، ص ٦٩٠

كانت تمر في طور التكوين وكان الوقت لصالح المتامرين: فكلما كانت الضربة أسرع كان أفضل. وفي هذا الوقت كان وفد حكومي عراقي برئاسة وزير الاقتصاد ابراهيم كبه في موسكو، حيث استقبل بحفاوة. وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية، التي كانت لها اهمية بالغة لتطور اقتصاد العراق وازالة اثار السيطرة الامريالية.⁽¹⁾

وقف القوميون اليمينيون والرجعيون بعداء مكشوف من خطوات الحكومة العراقية في تقاربها مع البلدان الاشتراكية. فقد كانت العناصر الموالية للامريالية ترى ان نهج الحكومة هذا لا يؤدي الى زيادة نفوذ البلدان الاشتراكية. ولاسيما الاتحاد السوفياتي فحسب، بل ويقوى موقع القوى الديمقراطية في المناطق العربية والكوردية.

علق المتامرون آمالاً كبيرة على مساعدة زعيم عشيرة الشمر الشيخ عجبل والشيوخ الاخرين من تلك العشيرة مثل الحبيس وال حقي، الاعداء اللدودين للحكم الجمهوري. وقد كان يتم ايصال المساعدة والذخيرة الحربية الى المتامرين عبر محطة تل كوجك للخطوط الحديدية السورية. وكان يتم توزيع السلاح والذخيرة الواردة على افراد عشيرة الشمر وعلى الاشخاص الاخرين الذين يؤيدونهم وكان قائد اللواء الخامس للجيش العراقي العقيد عبدالوهاب الشواف والمقربين منه على صلة وثيقة بالبعثيين وكتلة عارف. ووقفوا ضد محاصرة حكومة قاسم للمعارضه، وقاوموا التحولات الديمقراطية في هذه المنطقة، وكان ذلك احد الاسباب الرئيسية في انه " لم تبدأ قبل اذار عام ١٩٥٩ حتى التحضيرات لاجراء الاصلاح الزراعي في محافظة الموصل".⁽²⁾

جرى التحضير للمؤامرة بدقة. ويورد بير روسي التفاصيل التالية لهذه الحركة المعادية للحكومة:- "كانت دائرة المتامرين واسعة، وقد كانت واسعة جدا بحيث من الصعب تسمية المشاركين فيها. وتعين على أربع قطعات عسكرية في البلاد ان تقوم بالعمليات في ساعة محددة. وكانت الشخصية الرئيسية في هذه العملية هو القائد العام للفرقة الثانية في كركوك الجنرال ناظم طبقجلي. وكان على عبدالوهاب الشواف الذي كان يخضع له ان يبدأ اولاً بحركته. وكان على القطعات العسكرية في الديوانية ان تحذوا حذو هذا الاخير، ثم القطعات العسكرية في بغداد

(1) المصدر السابق

(2) ميلوفانوف ي. وسيف الملوكونوف ف. العراق بالامس واليوم، موسكو، ١٩٥٩، ص ٩٦

بقيادة العقدهاء طاهر يحيى، و رفعت الحاج سري وعبداللطيف الدراجي. وكان على هذه القطعات عزل قاسم او القضاء عليه عند الضرورة...".⁽¹⁾

لقد كان قاسم يعلم بما يجري من اعداد للمؤامرة او في اقل تقدير لم تكن مفاجئة له. ومما يدل على ذلك ان قاسم اصدر امرا في ٥ اذار بوضع الجيش كله في حالة الجاهزية القتالية وقبل بداية قيام المتامرين بحركتهم قرر المجلس الوطني لأنصار السلم في الجمهورية العراقية اجراء ايام النضال من اجل السلام في اذار في مدينة الموصل وبأذن من الحكومة، ولما قام المجلس الوطني لأنصار السلم بهذه الخطوة فإنه كان يعتمد على دعم فعال من جانب الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الاحزاب والمنظمات اليسارية، واعتزم على اظهار قوة الشعب العراقي وحزمه، وبكل مكوناته من العرب والكورد والاقليات القومية، والنضال بثبات من اجل تجسيد افكار ثورة تموز، حملت اجراءات المجلس الوطني لانصار السلم طابعا سلميا وحسب خطة الفاتحين بها كان يجب ان يجرى تحت شعار رص صفوف القوى التقدمية للشعب العراقي.

في ٦ اذار اجتمع في الموصل ممثلو الراي العام العراقي من بغداد، وكركوك، والسليمانية، واربييل وغيرها من مناطق البلاد. وشارك حوالي ٢٥٠ الف شخص في تظاهرة الموصل لانصار السلم، وبصورة اساسية من كوردستان العراق.⁽²⁾

ففي ٦ اذار اجتمعت عشرات الالوف من الناس ينتمون الى قوميات مختلفة في ملعب باب سنجار واتخذوا قرارا في دعم النهج التقدمي الداخلي والخارجي لحكومة قاسم، وادان انصار السلم في العراق وبشدة معاهدات "الدفاع الثنائية"، التي وقعتها الولايات المتحدة الامريكية مع ايران وتركيا وباكستان شاهد فيها خطرا على استقلال العراق. وتضمن القرار المتخذ ايضا طلب "انسحاب العراق الفوري من حلف بغداد العدواني".⁽³⁾

وفي ٧ اذار بدأ المتامرون بالعمل، ففي مركز الموصل راح البعثيون والناصريون وبدعم من القطعات العسكرية التابعة لشواف باطلاق الرصاص على المبنى، حيث يتواجد فيه انصار السلم. وابدى هؤلاء عن رباطة الجأش ولم يردوا على الاستفزاز، عندها اقدم المتامرون على الخطوات

⁽¹⁾ المصدر السابق

⁽²⁾ Rossi p. L, Irak. P. 265

⁽³⁾ الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

التالية، فقاموا بتظاهرة معادية للحكومة طالبوا فيها بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. ورفع المتمردون علم الجمهورية العربية المتحدة مستغلين شعارات الوحدة العربية (لغرض الحصول على دعم من الجمهورية العربية المتحدة).

وقام الحزبان الشيوعي العراقي والديموقراطي الكوردستاني بتظاهرة اشد قوة ردا على حركة الناصريين، وتم ادخال اللواء الخامس بقيادة العقيد عبدالوهاب الشواف⁽¹⁾ تحت شعار اعادة النظام الى المدينة وردا على مظاهرة الحزبين. وفي صباح ٨ اذار شقت مجموعات قطاع الطرق من عشيرة شمر بزعامة احمد عجيل طريقتها من الغرب الى الموصل. وفي هذا الوقت راحت تعمل اذاعة المتامرين السرية "صوت الموصل". وفي احدى نشراتها الاولى توجهت الاذاعة باسم "قيادة الجيش الثوري" الى "شركة نفط العراق" بطلب وقف وارسال المنتوجات النفطية الى حكومة بغداد، طالما ان حكومة الموصل هي الحكومة الشرعية في البلاد...."⁽²⁾ وتحدث الشواف بالراديو، الذي وصف وبصورة ديماغوجيه الدافع الى القيام بالثورة وهو ان الحكومة اصبحت في ايدي اشخاص لا يؤيدون قضية التضامن العربي..."

كما عملت الاذاعة المحلية للمتامرين على الموجة ذاتها، ولما تبين فيما بعد (في اثناء محاكمة المشاركين في التمرد) فقد قدم "انكليزيان يعملان في شركة" موصل اويل كومباني" ويعدان اخصائيين في تكتيك اللاسلكي.⁽³⁾ وجاء في البيان رقم ١١ الذي نقل عبر "راديو الموصل" في ٨ اذار مايلى "باسم الله العظيم قرنا بعد الاتفاق مع اخينا قائد الفرقة الثانية ناظم طبقجلي وجميع ضباط جيشنا البطل وبعد المشاورات مع مختلف العناصر السياسية، تحرير وطننا العزيز من العبودية والظلم واخراجه من حالة الفوضى".⁽⁴⁾

شدد المتامرون بشكل خاص على موالاتهم لسياسة "العداء للشيوعية"، فقد صرح الشواف في احد خطبه بأنه وانصاره يعدون "ضباطا معادين للشيوعية ويطالبون بعلاقة اوثق مع

⁽¹⁾ قام الشواف، وقائد اركانه العقيد محمود عبدالعزيز الشهاب والمقربين منهم باعتقال ١٣ ضابطا معروفين بارائهم التقدمية وتعاطفهم مع الشيوعيين ودعوهم الى مقر الاركان كي "يناقشوا معهم مسألة تعبئة القوات الشعبية في الموصل" وهناك جرى اعتقالهم. (الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي)

⁽²⁾ الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

⁽³⁾ المصدر السابق

⁽⁴⁾ المصدر السابق

الجمهورية العربية المتحدة". كما صنف ما يقوم به الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني بأنه نشاط " شيوعي" وكان احد مواضيع اتهام قاسم هو ان حكومته " عندما اعترفت بحقوق الكورد القومية فأنها بذلك" توجه ضربة الى قضية الوحدة العربية في العراق".^(١) وفي اليوم الثاني من التمرد راحت اذاعة المتمردين تسمى نفسها "صوت قيادة الثورة العراقية".^(٢) ومما يستأثر بالاهتمام ان المتمردين مثلهم مثل الاوساط الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة كانوا يصفون قاسم "بقاسم العراق" قاصدين بذلك الاعتراف الرسمي بحقوق الكورد القومية.^(٣)

وصفوة القول ان المتمردين اثاروا وبكل الوسائل النعرات القومية اليمينية حول"التغلغل الشيوعي" المختلق و"الانفصالية الكوردية".

ارتكب المشاركون في التمرد جرائم خطيرة، فقد مارسوا التنكيل الجسدي بعدد كبير من الديموقراطيين العراقيين، وكانت الشخصية الاجتماعية البارزة في البلاد واحد قادة حركة انصار السلم كامل قازانجي احد الضحايا. لقد كان الرجعيون يكرهونه بشكل خاص"لعلاقاته الوثيقة بالكورد".^(٤)

اتخذ التمرد في وقت من الاوقات طابعا خطيرا، فقد حصل الشواف على مساعدة كبيرة من الخارج (عبر الحدود السورية- العراقية) وعاشت العصابات المسلحة للبدو من عشيرة الشمر بزعامة احمد عجيل فسادا بين السكان المسالين العزل. وكانت الموصل تحت سيطرة المتامرين سيطرة تامة، الذين حاولوا دفع الاقطاعيين الكورد ضد الحكومة. وارتكب الشمر مذبحه في احدى القرى من لواء الموصل " حيث كان سكانها المسيحيون يؤيدون حكومة قاسم".^(٥) اخذت النجاحات الاولى للتمرد بعقول القائمين به، بحيث ان العقيد الشواف تحدث بوصفه رئيسا للدولة في بيان اذاعته راديو الموصل والمنشور ايضا في احدى العواصم العربية. فقد اعلن بأنه يتمسك بسياسة" الحياد الايجابي وسيحترم المواثيق الدولية، طالما ان العراق عضو في هيئة الامم المتحدة".^(٦) ومما يلفت الانتباه هو ان هذا البيان لم يتحدث قط عن موقف"قيادة الجيش

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) Rossi p. L,Irak, 267

(٥) المصدر السابق

(٦) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

الثوري" من حلف بغداد ومن الاتفاقيات العسكرية الثنائية الامريكية مع ايران وتركيا وباكستان، تلك الاتفاقيات التي وقف الشعب العراقي ضدها بحزم شديد واعلن الشواف قائلاً:- "سناخذ على عاتقنا مسؤولية قيادة البلاد قبل تشكيل حكومة شرعية جديدة"⁽¹⁾ لم تثر الاهداف الحقيقية للتامر وطبيعته شكوكا لدى احد، فقد تابعت الدوائر الحاكمة في تركيا وايران الاحداث باهتمام. وحسب ما اعلنته الصحافة العراقية من اخبار فقد ارسلت مجموعات من المخربين من تركيا وايران الى اراضي كوردستان العراق. ويستأثر باهتمام كبير موقف الدول الاستعمارية الغربية من الاحداث في الموصل فقد كتب مراسل مجلة "اول- ستريت جورنال" في واشنطن جون هيبسون بان محاولة الشواف "بعثت الامال في عواصم الدول الغربية"⁽²⁾ وكان المراسل ينطلق في تخميناته من ان التمرد لم يتم اخماده بعد وكتبت المجلة تقول مشيرة الى ان الشخصيات الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية كانت في التاسع من اذار على قناعة بان الانتفاضة في العراق تتواصل:- "ان هذه الواقعة وحدها كانت تثير امالا معينة لدى الغرب في ما يتعلق بمستقبل العراق، مع انه لم تصرح بذلك علنا اية شخصية رسمية وهذا مايفسر بان اي تغيير في الحكومة العراقية من شأنه ارضاء للغرب اكثر من النظام العراقي الحالي"⁽³⁾.

كما شغلت الدول الغربية الاخرى موقفا مماثلا فقد كتبت الصحافة الفرنسية اليمينية في ايام التمرد، عندما لم يكن واضحا بعد نتيجة الاحداث تقول:- "اذا استطاع الشواف القائد الثوري تحقيق ما يصبو اليه ويطرد قاسم من البلاد، فان ذلك سيحظى بالاستحسان من جانب الدول الغربية الكبرى"⁽⁴⁾ وكتب الصحيفة البيروتية "النداء" بان "اخطر مؤامرة موحدة ضد الجمهورية العراقية الفتية ومنجزاتها قد جرى الاعداد لها منذ زمن بعيد خارج العراق"⁽⁵⁾. وفي مطلع عام ١٩٥٩ قام الاقطاعي الكوردي رشيد لولان بتمرد ضد حكومة قاسم وبمساعدة تركيا وايران. وقد اخمد المتطوعون من الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي والاشوريين وبقيادة البارزاني هذه الحركة المعادية للحكومة والشعب.⁽⁶⁾

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

(5) النداء ١٠/٣/١٩٥٩

(6) **خبريات** ٢٨/١٢/١٩٥٩

لم يكن تمرد الموصل سوى حلقة في سلسلة من الحركات المعادية للحكومة، فقد جرى التمرد في ظروف قامت فيها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وإيران بالدعاية وعلى نطاق واسع للفكرة الاستفزازية حول "توحيد كوردستان العراق وكوردستان إيران حول عرش الشاه"⁽¹⁾ وأخذت جميع الإصدارات والأذاعات الكوردية في إيران طابعا معاديا للعراق. وفي منشور جرى توزيعه في بعض المناطق الحدودية في كوردستان العراق بعنوان "الكورد والامة الإيرانية" تضمن دعوة صريحة الى "الشعب الكوردي الابي... التخلص من نير الساميين فوراً"⁽²⁾.

ففي عام ١٩٥٨ فضحت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في بيان لها الشعور الاستفزازي حول تاسيس دولة كوردية بمساعدة ايران والولايات المتحدة الامريكية.

فقد اعلنت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني بانها ترى ان "انفصال كوردستان عن الجمهورية العراقية الفتية لاتستجيب لمصالح الشعبين الكوردي والعربي، ويساعد على تقوية مواقع الامبريالية في العراق وفي جميع بلدان الشرقين الاوسط والادنى"⁽³⁾.

اتخذت حكومة الجمهورية اجراءات حاسمة للقضاء على التمرد المعادي للحكومة وبدعم فعال من القوى الديمقراطية العربية والكوردية. وفي مساء الثامن من اذار نشر بيان قاسم، جاء فيه انه "تم عزل قائد اللواء الخامس العقيد عبدالوهاب الشواف من منصبه لنشاطه التأمري"⁽⁴⁾، كما جاء في بيان قاسم الذي دعا فيه الشعب الى العمل لمنع هروب العقيد الشواف، وعن تعيين يونس محمود طاهر⁽⁵⁾ قائدا اللواء الخامس، وتوجه الحاكم العسكري للعراق احمد صالح العبدى الى جميع القوات الحدودية في منطقة زاخو، وتل كوجك وجبل سنجار بتشديد حراسة حدود الجمهورية.⁽⁶⁾

قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي بنشاط فعال في الدفاع عن مكتسبات ثورة تموز. وكانت تعبئة القوى الكوردية الديمقراطية تمثل اهمية خاصة، لان الاحداث جرت في شمال العراق.

(1) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٢/١٨

(2) Kurdish Facts and West Asian Affair 1961, April. N5, p. 6

(3) **خديبات**، ١٩٥٩/١٠/٢٧

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(5) المصدر السابق

(6) المصدر السابق

وقام الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي بنشاط كبير لامداد صفوف المقاومة الشعبية. وفي مساء الثامن من اذار ارسل قادة جميع الفرق في الجيش العراقي برقيات عاجلة الى بغداد، عبروا فيها عن تاييدهم لاوامر قاسم ولرسوم الجمهورية بشأن مؤامرة الشواف. واصر قائد المقاومة الشعبية العقيد مصطفى بامرني، الشخصية الكوردية الديمقراطية امرا الى قائد المقاومة الشعبية في الموصل بتعبئة جميع افراد المقاومة في منطقتهم والعمل حسب اوامر قائد الجيش ورئيس الوزراء قاسم وبالتعاون مع قائد الحامية العسكرية⁽¹⁾. توجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني ببناء خاص "الى الشعب الكوردي" لقمع التمرد، "الذي هدفه القضاء على منجزات جمهورية العرب والكورد"⁽²⁾. وتم تنظيم الوحدات الكوردية المسلحة ولاسيما في مدن دهوك، شيخان، العمادية، زاخو وفي منطقة سنجار. استولت الوحدات الكوردية المسلحة على تلال كاينيجو في تقاطع الطرق الهامة بالقرب من الموصل، ثم اجتازت نهر دجلة وحاصرت مركزا حصينا ومهما للمتامرين هو قلعة راس الكور،⁽³⁾ ومن ثم سيطرت على مراكز استراتيجية بما فيها الفيصلية المنطقة المحصنة للرجعيين وعلى مقر قيادتهم، وبيوت الضباط والجسر الجديد وذلك بعد ان سيطرت هذه الوحدات على المدينة. وفي تلك الليلة ايضا سيطرت هذه الوحدات على معسكر حربي وانقذت الديمقراطيين العرب والكورد الذين جرى اعتقالهم على ايدي المتمردين.⁽⁴⁾

لقد وجهت ضربة قاضية الى المتمردين بجهود مشتركة من القوات الموالية للحكومة وقوى البوليس وبدعم حاسم من الوطنيين العرب والكورد. وفي ٩ اذار جرح زعيم المتمردين الشواف، ثم رمي بالرصاص على يد جندي عراقي. تم دحر المتمردين بما فيهم وحدات عشيرة شمر دحرا تاما.

وبهذا الشكل وقع اشتباك بين قوتين متعارضتين في الموصل هما: القوى الثورية الديمقراطية والرجعية الشوفينية. كتب مراقب امريكي وهو يتابع هذه الاحداث قائلاً: "مني الشيوخ والملاكون العرب في العراق بهزيمة نكراء..... فهنا ثمة انطباع بان التمرد كان من صنع الشيوخ والتجار الأغنياء والناصرين والضباط الطامحين، وصفوة القول مختلف القوى التي لا تربطها سوى هدفا واحدا وهو الاطاحة بقاسم...."⁽⁵⁾

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

(5) المصدر السابق

شاركت القوى الكوردية الديمقراطية مشاركة نشيطة في القضاء على تمرد الشواف، لانها رأّت ان تحقيق الحكم الذاتي القومي للكورد في الجمهورية العراقية لا يمكن بلوغه الا في ظروف التطور الديمقراطي العام للعراق، وفي ظروف تعميق تلك التحولات الاجتماعية-الاقتصادية، التي وقفت ضدها جبهة واحده الملاكون والاقطاعيون الرجعيون، والقوميون اليمينيون والقوى الامبريالية الخارجية التي كبلت العراق بقيود حلف بغداد. اشار مراقب فرنسي، وهو يتناول دور القوى الكوردية الديمقراطية في القضاء على اخطر مؤامرة تعرضت لها الجمهورية الى " الدور الهام الذي لعبته العشائر الكوردية في شمال العراق"⁽¹⁾ في الانتصار الذي حققته حكومة بغداد". كتبت المجلة الفرنسية " ديموكراسي نوفيل": " انبرى الشعب الكوردي كله يدافع عن حكومة الجمهورية العراقية"⁽²⁾.

كان القضاء على تمرد الموصل نصرا كبيرا للقوى الديمقراطية في العراق فقد ازداد دور ونفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي بعد القضاء على التمرد. ويكفي ان نشير الى ان المنظمات الجماهيرية الواقعة تحت تاثير الحزب الشيوعي العراقي قد بلغ عدد اعضائها اكثر من مليون شخص في ربيع عام ١٩٥٩ (عمليا ثلث سكان البلاد البالغين).⁽³⁾ وفضح الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي في صحافتهم الاهداف الحقيقية للمتآمريين. وفي ١١ اذار نشرت صحيفة " اتحاد الشعب" وثيقة تصف فيها دور عارف في التحضير للمؤامرة.⁽⁴⁾

ادرك الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي وغيرهما من القوى اليسارية في البلاد خطورة الوضع في البلاد. فلم تبعث الضربة الساحقة الموجهة الى المتمردين الطمانينة لديها. وراحت القوى الرجعية تستعد للقيام بحركات جديدة ضد النهج التقدمي للحكومي رغم تراجعها مؤقتا. في ٢٢ اذار نقل الحزب الشيوعي العراقي الى قاسم المطالب التالية، التي ايدها الحزب الديمقراطي الكوردستاني وهي:-

(1) المصدر السابق

(2) Democratie Nouvelle. P. 1961, N11, p.20

(3) Iraq Review. N1 28. 5. 1959. p.1

(4) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٣/١١

١- تسليح قوى المقاومة الشعبية.

٢- قطيعة مكشوفة مع حلف بغداد.

٣- تنفيذ الاحكام الصادرة بحق اعداء الجمهورية.^(١)

وارغم الدور الحاسم للقوى الديمقراطية في القضاء على المؤامرة الخطيرة قاسم على الاصغاء لصوتها. وفي نهاية اذار عام ١٩٥٩ اخذت تعمل بحرية ٢٩ نقابة مختلفة في العراق. وكان جزءاً هاماً منها يضم الجماهيرية الكوردية.^(٢) في منتصف اذار عام ١٩٥٩ سمحت السلطات العراقية باصدار عدد من الصحف التقدمية في البلاد بما فيها لسان حال الحزب الشيوعي العراقي صحيفة "ازادي" لافليم كوردستان وباللغة الكوردية.

كتبت صحيفة "اتحاد الشعب" تقول:- "يؤكد العمل الاجرامي للخائن عبدالوهاب الشواف على اهمية بياناتنا المتعددة حول ضرورة العودة الى سياسة الاجراءات الاكثر صرامة وحزماً ازاء اعداء الجمهورية من عصابات التامرين، الذين تقوم الامبريالية بمساعدتهم وتشد من ازهرهم، وكذلك الدوائر التي تختفي خلف قناع "العروبة" وتحاول بثبات القضاء على جمهوريتنا... ان ما حدث في الموصل... يعد جزءاً من المؤامرات العدوانية المخططة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً. بالدوائر الاجنبية وحلف بغداد. ولا يجوز النظر الى هذا الحدث بشكل منفصل عن الاتفاقيات العسكرية الثنائية، التي سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى عقدها مع تركيا، وايران وباكستان".^(٣)

في ٢٤ اذار عام ١٩٥٩ اتخذت حكومة قاسم خطوة هامة في سياستها الخارجية. لقد اعلن قاسم في هذا اليوم في مؤتمر صحفي ان "قرار العراق بالانسحاب من حلف بغداد يسري مفعوله اعتباراً من اليوم".^(٤)

استقبل الشعب العراقي قرار الحكومة هذا بتأييد كبير. ان القوى الوطنية الكوردية التي وجدت في حلف بغداد، وبحق، اداة ضد النضال الكورد القومي- التحرري، قد اصبح لديها الامل في تطبيق الحكم الذاتي للشعب الكوردي.

(١) اتحاد الشعب، ٢٩/٣/١٩٥٩

(٢) The Iraq Times. 21 03. 1959

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٤) المصدر السابق

كما توقف مع خروج العراق من حلف بغداد مفعول المعاهدة الانكلو-عراقية بتاريخ ٤ نيسان عام ١٩٥٩، وفي ٢ حزيران عام ١٩٥٩ اتخذت حكومة قاسم قرارا بالغاء ثلاث اتفاقيات فرضتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية على العراق في ١٩٥٤-١٩٥٥ حول "المساعدة العسكرية واستخدام العراق للسلاح والذخيرة الامريكية، وحول "المساعدة" الاقتصادية على اساس "مبدا ايزنهاور" السيء الصيت. لاقت هذه الاجراءات السياسية الخارجية صدى ايجابيا في البلاد باسرها وكانت بمثابة دفعة لنهوض جديد للحركة الديمقراطية.

في نيسان عام ١٩٥٩ انعقد المؤتمر الاول للجمعيات الفلاحية في بغداد وبمشاركة نشيطة من جانب الحزب الشيوعي العراقي. وشارك ١٨٠٠ وفدا في عمل المؤتمر، وكان العدد الاكبر من هذه الوفود يمثل الفلاحين الكورد. لقد عبر المؤتمر في مقرراته عن دعمه الكامل لسياسة حكومة قاسم. وقدمت فيه مطالب دعت حكومة قاسم الى مصادرة جميع الاراضي التي تزيد سقف ملكيتها عن القانون الذي حدده الاصلاح الزراعي والسماح للاتحادات الفلاحية بالمشاركة في تنفيذ الاصلاح الزراعي.^(١)

من الاحداث الهامة في حياة العراق السياسية في ذلك الحين، كان التجسيد الفعلي لقرار الحكومة بالسماح للسياسيين الكورد المهاجرين والمشاركين في النضال القومي التحرري للشعب الكوردي بالعودة الى الوطن. في ١٧ نيسان عام ١٩٥٩ استقبل ممثلو الراي العام العربي والكوردي في مدينة البصرة، الوطنيين الكورد العائدين الى الوطن استقبالا حارا.

قامت الدوائر الرجعية في البلدان العربية وفي تركيا وايران بحملة افتراضية ضد عودة الوطنيين الكورد الى الوطن.^(٢) وعبرت انقرة رسميا عن "قلقها بشأن عودة البارزاني وغيره من الشخصيات الكوردية المشاركة في ثورة عام ١٩٤٥ الى الوطن ونشرت انباء استفزازية" كما لو ان اول دفعة من الجنود الكورد السوفييت قد عبرت قناة السويس متوجهة الى العراق والمؤلفة من ٨٨٥ شخص.^(٣)

في ١٨ نيسان نشرت صحيفة "صوت العرب" الدمشقية بيانا لمحمود الدرة الضابط السابق في الاركان العامة للجيش العراقي وأحد انصار عارف والشواف، تضمن دعوة الى البلدان العربية "درء خطر قدوم المتطوعين الروس الى العراق، ريثما لم تنشأ هنا كوريا ثانية، الامر الذي قد يحبط النهوض العربي ويوجه ضربة الى القومية العربية".^(٤) وحاول محمود الدرة اقتناع الراي

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

العام العربي بان هذا "الخطر الجديد هو على وجود العراق العربي" ^(١). وطالب القوميون اليمينيون بالقضاء على مكتسبات ثورة تموز تحت ستار "الوحدة العربية". فقد كان هؤلاء يعدون "انفسهم مناضلون اشداء ضد الامبريالية" من جهة، وينصحون على لسان محمود الدرة الدول الغربية الكبرى باتخاذ اجراءات وقائية، لان "دخول الشيوعية الى العراق سيحطم خط دفاعها في تركيا وبلاد فارس" ^(٢) من جهة اخرى. لقد تلقفت الاجهزة الدعائية الغربية الانباء الاستفزازية بشأن ارسال "الكورد السوفييت الى العراق" وحول "الخطر الشيوعي على العراق" على الفور ووجدت مكانا لها فيما بعد في عدد من اعمال المؤلفين في الغرب. نشرت مجموعة من الوطنيين الكورد بيانا في الصحافة ردا على الدعاية الرجعية المعادية للعراق والكورد وجاء فيه:- "كنا طيلة السنوات التي قضيناها في الاتحاد السوفياتي محاطين بالحفاوة والمعاملة الحسنة من جانب الناس السوفييت. والان نحن سعداء ليس لاننا عدنا الى الوطن وحده. اننا سعداء وفخرون بان شعبنا احرز نصرا في نضاله ضد مضطهديه- الامبرياليين واعوانهم، ونال حريته كاملا بعد قيام ثورة ١٤ تموز.

اننا لن ننسى ابدا ذلك الدعم الذي اظهره الشعب السوفياتي العظيم لشعبنا الكوردي في نضاله التحرري... عبثا يقوم الامبرياليون وعملاؤهم بالافتراء علينا. لقد عدنا من الاتحاد السوفياتي مع زوجاتنا واطفالنا ولتعلم الجميع ان السلاح الوحيد، الذي نحمله معنا هو الصداقة والاخوة والسلام بين جميع الشعوب" ^(٣).

ورغم ما شنته الرجعية الداخلية والخارجية من هجمات عنيفة فقد اتصفت الحياة السياسية في العراق في ربيع عام ١٩٥٩ بنمو عاصف لنفوذ القوى الديمقراطية.

في ١٠-١١ نيسان نشرت "اتحاد الشعب" مقالا كتبه بهاءالدين نوري بعنوان "ماهي ضرورة مشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة؟" لم ينطلق الحزب الشيوعي من ضرورة التاثير على سياسة الحكومة من الاسفل فحسب، عن طريق نضال القوى الديمقراطية، بل وفي الحكومة ذاتها من خلال ممثليه. ^(٤) في نهاية نيسان نشر الحزب الشيوعي بيانا طالب فيه بتمثيل كامل

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) اتحاد الشعب، ١١/٤/١٩٥٩

للسيوعيين في حكومة قاسم.^(١) كما نشر الحزب الديمقراطي الكوردستاني بياناً رسمياً برهن فيه على ضرورة مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في الحكومة.^(٢) كما أيدت هذا الطلب مجموعة من الشخصيات اليسارية في الحزب الوطني- الديمقراطي.^(٣) وعلل الحزب الديمقراطي الكوردستاني اقتراحه بما ساهم فيه الحزب الشيوعي العراقي من قسط كبير في اقامة الجمهورية وتوطيدها. وحظي هذا الطلب الذي تقدم به الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتأييد واسع من فئات السكان في كوردستان. وجرت تظاهرات في الاول من ايار تحت شعار "الشيوعيون في الحكومة!" في المناطق الكوردية والعربية على حد سواء.

لقد اثار النفوذ المتزايد للحزب الشيوعي وتطور الحركة القومية- الديمقراطية في كوردستان خوف قاسم والبورجوازية القومية. وحاولت القوى الرجعية، التي كانت لديها امكانية العمل في العراق وبحرية ان تمارس نشاطها المعادي للشعب استغلال الفرصة المناسبة لتوجيه ضربة الى القوى اليسارية. واثار اعداء الجمهورية خارج العراق ولاسيما في بلدان اعضاء حلف بغداد وفي عدد من الدول العربية موجة جديدة لدعاية صاخبة ضد الخطر الشيوعي في العراق".

ونوقشت مسألة ما يسمى بالتغلغل الشيوعي في العراق، الذي كان يقصد به عودة الوطنيين الكورد من المهجر اساساً "بصورة سرية في لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الامريكي".^(٤) كتبة "صحيفة اجيبشن" في مقال افتتاحي لها بعنوان "صحوة في امريكا" تقول:- "ان ما حذرهُ الان دالس من ان الوضع في العراق هو اكثر الاوضاع خطورة في العالم في هذه الاونه، يجب ان يزعزع غطرسة الغرب، لان مدير الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الامريكية عادة لا يدلي ببيانات مبالغ فيها، كما انه لا يدلي بتصريحات ان لم تكن بحوزته جميع الوقائع".^(٥)

كان من الخطا الاعتقاد بان الضجة الاعلامية حول "الخطر الشيوعي على العراق" و "الانفصالية الكوردية" لم تؤثر على سياسة حكومة قاسم. فهو لم يقطع صلاته مع القوى الديمقراطية اليسارية لكن اخذ يميل اكثر فاكثر الى تكتيك المساومات والتعاون مع القوى

(١) اتحاد الشعب، ١٩٥٩/٤/٢٧

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٣) صوت الاحرار. بغداد، ١٩٥٩/٤/٢٨

(٤) احمد فوزي. خناجر وجبال قاسم واكراد بيروت، ١٩٦١، ص ١٠٠

(٥) Egiptien Gazette, 30. 04. 1959

اليمنية. وبعد ان سار قاسم في ركابها فقد ردّ بصورة سلبية على مطالب الاحزاب الوطنية في ضم الشيوعيين الى الحكومة.

منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٩ بات واضحا ان قاسم راح يتمسك بتكتيك التوازن بين القوى اليسارية واليمينية. ويقتضي التنوية الى ان القوى القومية اليمنية قد كسبت اكثر في هذه السياسة، وهذا ما كان مشروطا بالاسباب الموضوعية التالية: كانت العناصر الاقطاعية في المناطق العربية والكرديّة مازالت تحتفظ بوضعها السائد، فلم يتم القضاء على نفوذها قضاء تاما، هذا النفوذ الذي تجلّى في العلاقات غير المتساوية المترسخة خلال قرون بين "السيد والخدم" بين القيادة العربية الاقطاعية وخاصة الكوردية والفلاحين. ويجب النظر الى سياسة التوازن بين القوى اليسارية واليمينية بمثابة جسر اقدمت حكومة قاسم من خلاله على خطواتها الاولى في طريق معاداة الديمقراطية.

بدأ قاسم وحكومته مناورات غير مباشرة ضد الشيوعيين. وتم اختيار موضوع النشاط الحزبي في المرحلة الانتقالية كخطوة تكتيكية للتشهير بالحزب الشيوعي العراقي. فقد اعلن قاسم في ١٤ نيسان في مؤتمر انصار السلم وهو يرى ان سلطته هي سلطة "غير طبقية" مؤكدا على دور الجيش وعلى ضرورة وحدة الشعب حوله يقول:- "ايها الاخوة! يتوجه الي البعض قائلين، ايها الزعيم، نطلب منك تشكيل حزب وبذلك تخلصنا من هذه الاحزاب والتكتلات، فأجبتهم باننا نمر في مرحلة انتقالية وان حزبي هو الشعب كله. انني انتمي الى حزب الشعب كله".^(١) وفي ٢٣ ايار عام ١٩٥٩ ادلى قاسم ببيان عبر فيه بصورة مكشوفة عن وقوفه الى جانب "وقف النشاط الحزبي في البلاد بصورة مؤقتة" معللا عرضه بانشغال الحكومة باستقرار الوضع السياسي داخل البلاد.

كان الجناح اليمني في الحزب الوطني- الديمقراطي اول من رد على دعوة قاسم. فقد سحب نائب زعيم الحزب محمد حديد، الذي كان يتعاون مع قاسم تعاونا وثيقا وعضوا في حكومته، قراره حول "تجميد نشاط الحزب"^(٢) مستغلا غياب زعيم الحزب كامل الجادرجي. وسبق قرار وقف النشاط الحزبي نقاشات عاصفة بين العناصر اليسارية واليمينية، ومع نشر قرار قيادة الحزب الوطني- الديمقراطي بشأن "تجميد" النشاط الحزبي، نشر ١١ عضوا بارزا في هذا الحزب

^(١) Principles of the July Revolution. Baghdad. 1959, p. 12

^(٢) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٢٣٩

بيانا طالبوا فيه باستئناف نشاط الحزب. وجاء في البيان ان قرار الحزب كان "خطأ من حيث الشكل والمضمون".

كما ان مسألة "تجميد" النشاط الحزبي اثار الاختلاف في الرأي في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. فقد قرر جزء من قيادة الحزب بما فيه البارزاني "تجميد" نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني. واعلنت مجموعة من الشخصيات القيادية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن عدم موافقتها الحاسمة على القرار. واعلن بعد مناقشات عاصفة عن فصل هؤلاء من صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي نهاية المطاف انتصر ذلك الجزء من القيادة، الذي وقف ضد وقف النشاط الحزبي.⁽¹⁾ نشرت الصحيفة البغدادية "الزمان" بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجاء فيه:- "اننا نعلن عن استنكارنا الشديد-. للخطوة التي اتخذها عدد من قادة الحزب الوطني- الديمقراطي، الرامية الى وقف العمل الحزبي اننا نرى في هذه الخطوة ضربة موجبة الى قلب نظامنا الديمقراطي، وكخطوة لايمكن ان يقوم بها سواء الاعداء والعملاء، الذين يحاولون حرف جمهوريتنا عن طريقها الديمقراطي".⁽²⁾ في ٢٥ ايار نشر لسان حال الحزب الشيوعي العراقي "اتحاد الشعب" الصحيفة التي كانت تعكس رأي فئات واسعة من الراي العام العراقي مواد كثيرة شجب فيها بشده قرار حزب الوطني- الديمقراطي بوقف النشاط الحزبي. وجاء في بيان اتحاد الادباء العراقيين ما يلي: ان الحياة الحزبية السليمة والحرية هي اساس الديمقراطية الحقيقية، ودعم لجمهوريتنا الفتية".⁽³⁾

ما الذي دفع قاسم للقيام بهذه المناورة؟ لقد حاول قاسم وهو يقدم على هذه الخطوة، اولاً، عرقلة نفوذ الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني، وحزب الوطني- الديمقراطي المتزايد وغيرها من القوى التقدمية التي بلغت في ربيع عام ١٩٥٩ نطاقاً واسعاً، بحيث راح يثير قلق الجناح اليميني للبورجوازية الوطنية، وثانياً، وضع القوى اليسارية الوطنية الاخرى ولاسيما حزب" الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكوردستاني في مواجهة الحزب الشيوعي، وثالثاً، ايجاد الحجج لوصف الحزب الشيوعي العراقي كقوة تعرقل تحقيق الوحدة الوطنية، التي تكون على استعداد لخيانة الثورة بسبب اهدافها الحزبية الضيقة واخيراً كان القلق يستبد بقاسم للنمو العاصف للحركة الديمقراطية في كوردستان. ويمكن عد طلبه

(1) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(2) المصدر السابق

(3) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٥/٢٥

بوقف النشاط الحزبي للحزب الثوري الديمقراطي في كردستان كاول خطوة خطيرة في طريق التجاهل المكشوف لاحد مبادئ ثورة ١٤ تموز الرائدة وهو الاعتراف بالحكم الذاتي للكورد.

كان العراق يمر في مرحلة عاصفة من حياته السياسية. فقد تأزم الوضع السياسي الداخلي في البلاد. واشتد النشاط التخريبي ضد الجمهورية من جانب القوى الرجعية الداخلية التي كانت تلقي الدعم المباشر وغير المباشر من الخارج. فلم توقف الدول الامريالية الكبرى والاطراف الرجعية في عدد من الدول العربية من حملتها الدعائية ضد التأمير الشيوعي". في اواسط ايار عام ١٩٥٩ تسلفت من المناطق الحدودية التركية-الايروانية وبمساعدة خارجية، الى اراضي كردستان العراق وحدة مسلحة تسليحا جيدا بقيادة الشيخ رشيد لولان، الذي قام بتمرد رجعي، ودخل في تحالف مع المغامر الملقب بـ "سعيد الاقصر" المعروف في منطقة راوندوز الحدودية، وراح يقوم بالاعمال الارهابية ضد الديمقراطيين الكورد ومنظماتهم، كما شنوا الهجمات على المراكز الحدودية. انه كان التمرد الرابع، الذي جرى القيام به ضد الجمهورية. لقد تم ارسال ١٠٠٠ من الوطنيين الكورد الى منطقة برادوست للقضاء على التمرد في الوضع الخطير الناشئ. وقد قاد مصطفى البارزاني هذه الوحدة. وتم القضاء على التمرد بعد بذل جهود كبيرة، اما زعيمه رشيد لولان فقد لاذ بالفرار الى ايران.^(١) ومما يلفت الانتباه هو ان جميع العناصر الرجعية تقريبا والمشاركة في هذا التمرد قد "وجدت ملاذ لها في جنوب - شرق تركيا وفي غرب ايران".^(٢) رفع الحزب الديمقراطي الكوردستاني شعارا في ذلك الوقت "نحول كوردستان الى مقبرة لأعداء الجمهورية العراقية!".^(٣) في موقف سياسي متوتر وفي ظل تطور احداث عاصفة مرارا ماكانت تحمل طابعا معقدا ومتناقضا لم يكن بوسع القوى اليسارية في البلاد تجنب الاخطاء التكتيكية، التي احيانا ماكانت اخطاء خطيرة. فقد جرت في كوردستان وفي عدد من مناطق البلاد اصطدامات مسلحة بين الشيوعيين واعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني،^(٤) والسبب في ذلك يعود الى سعي عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني احتكار حق النشاط السياسي في كوردستان. ومالبث ان

(١) اتحاد الشعب ٢٧/٤/١٩٥٩

(٢) News chronicle 28. 12. 1959

(٣) خهبات ٢٨/١٢/١٩٥٩

(٤) اتحاد الشعب ٣٠/٢/١٩٥٩

قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد ١٤ تموز بطرح مطلب ضار وقصير النظر وهو حل الفرع الكوردي للحزب الشيوعي العراقي ان مثل هذه الاعمال، التي قام بها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، قد حققت ضررا بالغاً بقضية الحركة الديمقراطية في كوردستان وفي البلاد وخدمت الرجعية موضوعياً.

اتخذت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في حزيران الخطوات لاقامة الجبهة الوطنية وذلك لابعاد الاتهامات في "ضيق الافق الحزبي" وغيرها من الاتهامات التي كانت حكومة قاسم والعناصر الرجعية توجهها اليه. وضع الحزب الشيوعي العراقي مشروعين "لميثاق الجبهة الوطنية"^(١) انطلاقاً من ظروف البلاد الخاصة ولاسيما وجود مليونين من السكان الكورد. وكان المشروع الاول يخص العراق بصفة عامة، اما الثاني فقد كان ينظر في برنامج القيام باعمال مشتركة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في المناطق الكوردية من العراق.

لقد بين الحزب الشيوعي في هذه الوثائق الهامة عن الضرورة الملحة لتضافر القوى التقدمية في البلاد لاجراء برنامج التحولات الثورية في العراق بثبات. وجرى النظر في "ميثاق الجبهة الوطنية" في النضال المشترك للقوى الديمقراطية والتقدمية للحفاظ على الجمهورية ضد الامبريالية، والرجعية الداخلية والصهيونية والعمل في جبهة واحدة (موضوعياً من اجل الوحدة العربية واحترام حقوق الاقليات القومية وحماية الاقتصاد الوطني، وتطوير الصناعة الخفيفة والثقيلة، وتشجيع التجارة المتبادلة مع البلدان الاخرى، ومنح الحريات الديمقراطية وسن دستور دائم وانتخاب برلمان وغير ذلك.^(٢) وجاء في مشروع الميثاق الذي يخص كوردستان، ان قضية الحكم الذاتي القومي للكورد ترتبط في هذه المرحلة من التطور التاريخي ارتباطاً وثيقاً بقضية الديمقراطية في العراق بصفة عامة ولهذا فان تحقيق هذا الهدف ممكن في ظل الحفاظ على اوثق العلاقات بين القوى الديمقراطية العربية والكوردية.^(٣)

وعلى هذا النحو فان الميثاق الجديد للحزب الشيوعي، الذي كان يختلف عن برنامج جبهة الوحدة الوطنية، الذي اتخذ في ١٩٥٧ قد حدد ووضع بحزم مهام التوصل الى

(١) الارشيف الشعب ١٩٥٩/٢/٣٠

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

الاعتراف بحقوق الكورد القومية. لقد اصبحت هذه الخطوة الديمقراطية-الثورية الجريئة للحزب الشيوعي العراقي ممكنة بفضل زيادة نفوذه وتأثيره في البلاد. الا ان محاولات الحزب الشيوعي في اقامة الجبهة لم تتكلل بالنجاح في ظروف وضع سياسي معقد، تكون في البلاد في ظل مقاربات مختلفة لمسألة إقامة الجبهة الوطنية من جانب حزب الشعب - والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي. ورفض قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني - الديمقراطي عرض الحزب الشيوعي ولم تؤيد مساعيه، الامر الذي ادى في النتيجة النهائية الى تدهور العلاقات بين الاحزاب. وهكذا لم يدخل في الجبهة الوطنية، التي اسسها الحزب الشيوعي العراقي، سوى ممثلي الحزب الشيوعي والنقابات والمنظمات الفلاحية والنسائية والشبابية الواقعة تحت تاثير الحزب الشيوعي العراقي اي تلك القوى التي اصلا كانت تسير خلفه. وبقي خارج الجبهة جزءا من الفئات العاملة في المدينة والقرية والبورجوازية الوطنية والملاكون الليبراليون ورجالات الدين. لقد ساهمت تجزئة القوى الديمقراطية منطقيا في تقوية مواقع العناصر الرجعية، التي قاومت بكل الوسائل تطور العراق على الطريق الديمقراطي .

رغم ان قيادة الحزب الشيوعي العراقي قد ارتكب خطأ تكتيكي في التقدير فان مسؤولية فشل إقامة الجبهة تقع على عاتق قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب الوطني الديمقراطي. ويكمن خطأ قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقائده مصطفى البارزاني في انها كانت لاتزال تعلق امالها على الوعود والثقة بقدره قاسم في تلبية مطالب الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن المسألة الكوردية. فقد تم طرد اربعة من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذين ايدوا الجبهة الوطنية وبيانها البرنامجي من الحزب. وبذلك فان العناصر اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد الحقت ضررا بالغا بقضية توحيد القوى الثورية - الديمقراطية.

في اواخر حزيران نشرت الجبهة الوطنية بقيادة الشيوعيين بيانا برنامجيا، عرضت فيه مهام القوى الوطنية في النضال من اجل حل راديكالي للمهام الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية ومن اجل نهج تقدمي معاد للامبريالية في السياسة الخارجية.⁽¹⁾

(1) المصدر السابق

في ٢٨ حزيران قدمت قيادة الجبهة الوطنية مذكرة الى رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم تضمنت طلب الموافقة على انشاء هذه المنظمة والسماح لها بالعمل. ولم يوقع مصطفى البارزاني على هذه المذكرة. نشرت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي بيانا اشارت فيه الى ان "الاشخاص الموقعين باسم الحزب على البيان ليسوا اعضاء فيه".^(١) في ٥ تموز شجب قاسم في بيانه إقامة الجبهة الوطنية. وعلى هذا النحو فان مساعي الحزب في إقامة الجبهة لم تتكلل بالنجاح، رغم الاعلان عن إقامة هذه المنظمة ونشر برامجها الوثائقية، التي لم تعمل في حقيقة الامر.

في اوائل تموز عام ١٩٥٩ تم الاعلان عن إعادة تشكيل الحكومة. وكان احد اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني احد الوزراء الثلاثة الجدد. وقد عهد إلى (عوني يوسف) منصب وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية. كان إعادة تشكيل الحكومة احدى الخطوات غير المهمة لحكومة قاسم، التي كانت ترمي الى استبدال الحكم الذاتي الكوردي بتعيين افراد معينين من قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في المناصب الحكومية الثانوية. وردا على المطالب الملحة من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من القوى الوطنية في تشديد النضال ضد اعداء الجمهورية وتطبيق التحولات الديمقراطية. أعلن قاسم في مؤتمر صحفي بتاريخ ٥ تموز عام ١٩٥٩ قائلا: "أكد انه لا توجد بعد لا الاقطاعية ولا الرجعية... اننا قضينا على الرجعية لاننا نتقدم الى الامام".^(٢) وشن قاسم في الوقت ذاته الهجمات على الحزب الشيوعي، متهما اياه القيام "بخطوات مستعجلة في نشوة من الحماس الزائد". وعقب هذا البيان اصدرت الحكومة قرارا بتقليص مدة احكام السجن لجميع المحكوم عليهم من اعداء الجمهورية.

في تموز عام ١٩٥٩ جرت حملة رجعية كبيرة في مدينة كركوك النفطية ضد القوى الديمقراطية العربية ولاسيما الكوردية منها. فقد اعتزم الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني على الاحتفال بالذكرى الاولى لقيام الثورة بتظاهرة سلمية تحت شعار توحيد القوى الوطنية في النضال من اجل تطبيق برامج التحولات التقدمية. حاولت القوى الرجعية الدخول في معركة مع الديمقراطيين العراقيين، فكما أعلنت صحيفة "اتحاد الشعب" فانه جرى الاعداد مسبقا لاشتباك مسلح في كركوك في

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

يوم الذكرى الاولى للثورة.⁽¹⁾ استهدفت اعمال الفوضى تآزيم الوضع السياسي الداخلي في البلاد والتأثير على سياسة حكومة قاسم واثارة النزعات القومية بين شعوب العراق وخاصة بين الكورد والتركمان. فقد كانت منظمة طوران الموالية لتركيا⁽²⁾ والمرتبطة بها ارتباطا وثيقا تقوم بنشاط معاد للكورد بين السكان التركمان. وقدمت مساعدة مادية للمتأمرين عن طريق "شركة نفط العراق". ولايعد صدفة ان حكومة قاسم قد اضطرت جراء هذه الاحداث بإغلاق القنصليتين البريطانية والامريكية، اللتين كانتا لهما ضلع في الاعداد للحملة الرجعية في كركوك. فقد انفقت "شركة نفط العراق" حوالي ٢٠٠ الف دينار عراقي على التحضير للحملة المعادية للشعب في كركوك.⁽³⁾

كما ان القوى الديمقراطية في البلاد، ولاسيما الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، والسلطات العراقية كانت لديها المعلومات حول حملة الرجعية التي كانت تستعد لها. ففي عشية ١٤ تموز دعا القائم بمهام قائد الفرقة الثانية في كركوك، ممثلي النقابات والمنظمات الديمقراطية المحلية الى اجتماع. وطالب بتقديم الدعم للجيش في الحفاظ على النظام في المدينة في اثناء الاحتفال بالعيد بمناسبة الذكرى الاولى للثورة. وقد وافق الجميع على طلبه عدا ممثلي الاقلية التركية-الذين كانوا يسمون "بالطورانيين". وقام هؤلاء باحتفالهم الخاص بالعيد لاغراض استفزازية. وفي اليوم التالي عندما سار المشاركون في التظاهرة من العرب والكورد والتركمان ذوي الميول التقدمية في شوارع كركوك، التي يقطنها "الطورانيون" وقع هجوم عليهم. واستخدم القائمون به الحجارة والهاوات، ثم السلاح. وظهرت شعارات معادية للشيوعية وللکورد في كركوك وفي عدد من المدن الاخرى.

وكتبت العناصر الرجعية من بين تركمان العراق على صفحات الجرائد اليمينية تطالب الحكومة فيها بالغاء المادة الثالثة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية، التي اعلنت المساواة بين العرب والكورد، وذلك بأمر مباشر من الاوساط الرجعية التركية، التي استبد القلق بها نتيجة نهوض الحركة الكوردية الديمقراطية.

(1) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٢/٣٠

(2) البريغليد التاريخي، ١٩٦٦، العدد ١، ص ٧٣.

(3) المصدر السابق

توجه ممثلو المنظمات التقدمية في اثناء هذه الاحداث الى الجيش بطلب المساعدة، والذي كان يطارد المشاركين في الفوضى. الا ان الاشتباكات المسلحة استؤنفت في اليوم التالي، مما ادى الى مقتل العشرات من الناس. وساعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي من خلال منظماتهما المحلية السلطات العراقية في إعادة النظام الى المدينة. ومما يستأثر بالاهتمام هو ان اعمال الارهاب والاستفزاز ضد القوى التقدمية قد وقعت أيضا في مناطق كوردستان الاخرى،^(١) وفي ان معا مع احداث كركوك. كتبت صحيفة "النداء" أن الاحداث في كركوك هي مؤامرة كبيرة جديدة حاكتها الامبريالية الامريكية وعملاؤها من الاتراك، التي كان هدفها فصل الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط وضمهما الى تركيا".^(٢)

وكما كان الامر في اثناء تمرد الموصل فقد تم القضاء على الحركات الرجعية في تموز عام ١٩٥٩ بفضل المساعدة الفعالة من القوى الديمقراطية العربية - الكوردية. الا ان قاسم كان يبتعد اكثر فاكثر عن سياسة التعاون مع القوى الديمقراطية في البلاد. وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسة هي التخلي عن تنفيذ وعود الاعتراف بمساواة الكورد مع العرب ومنح الكورد الحكم الذاتي القومي في اطار الجمهورية العراقية.

كان العام الاول من الثورة العراقية اكثر المراحل نجاحا من تطورها. فقد اثار انتصار الثورة المعادية للامبريالية والاقطاعية نهوضا عاصفا لنشاط الجماهير السياسي. وكانت هذه العملية هامة لجماهير كوردستان بصفة خاصة التي اصبحت لديها، بعد انتصار الثورة، امكانية الانضمام الى النضال الديمقراطي العام والذي كان احد اهدافه الرئيسة الاعتراف بالحكم الذاتي للشعب الكوردي. ورغم انه لم يتم بلوغ هذا الهدف، الا انه تمت الخطوات الاولى في هذا الاتجاه.

اظهرت التجربة المشتركة الاولى لنضال الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي وغيرهما من القوى التقدمية في البلاد وبجلاء انه يمكن بجهود الكورد والعرب وحدها التوصل الى إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في البلاد، التي من دونها لا يمكن تحقيق مهمة الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية. وكان المثال الملموس لثمره

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٢) النداء ١٩٥٩/٧/٢٢.

هذا التعاون هو القضاء على المؤامرات الخطيرة المعادية للحكومة والديمقراطية وذلك في تشرين الثاني - كانون الاول عام ١٩٥٨ وفي اذار عام ١٩٥٩.

أدى نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي في كوردستان الى تفعيل دور الحركة الديمقراطية للجماهير الكوردية وجميع القوى التقدمية كما تم توجيه ضربة قوية وحديدة الى رواسب العلاقات الاقطاعية والقبلية - العشائرية في كوردستان. وعكست القومية الكوردية في السنة الاولى من قيام الثورة يقظه الجماهير الشعبية والعزم المتزايد في القضاء على الاضطهاد القومي والاجتماعي. انه كان تقدما كبيرا. فالخطوات التقدمية لحكومة قاسم في السنة الاولى من تطور الثورة كانت نتيجة للتأثير الفعال الذي تركه الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي وغيرهما من القوى الاجتماعية التقدمية في المناطق العربية والكوردية من البلاد على حكومة قاسم.

وبعد مضي عام من الثورة في العراق تحدد بوضوح الطابع المزدوج لسياسة حكومة قاسم في النواحي الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية عموما وفي المسألة الكوردية بصفة خاصة. وبدءا من منتصف عام ١٩٥٩ تعين على القوى العربية والكوردية التقدمية خوض النضال في سبيل تطبيق اهداف ثورة تموز في وضع اكثر صعوبة وتعقيدا. كانت السياسة المسماة "سياسة التوازن" شكلا تكتيكيا لتخلي حكومة قاسم عن برنامج التحولات الديمقراطية والاعتراف بحقوق الكورد القومية، والتحول الى سياسة الارهاب وملاحقة القوى التقدمية في البلاد، بما فيها ملاحقة الوطنيين الكورد، الذين كانوا يناضلون في سبيل حقوقهم القومية.

الفصل التاسع

تفاهم الموقف في كوردستان وبدء الكفاح المسلح من اجل الحكم الذاتي

مهما كان دور القوي العربية والكوردية الثورية- الديمقراطية عظيما في حياة الجمهورية العراقية فان مصير تطور البلاد الاقتصادي والسياسي بما في ذلك حل قضية، الحكم الذاتي للكورد كان يتوقف على البورجوازية الوطنية التي كانت مقاليد السلطة بيدها. فقد أدى تذبذب حكومة قاسم وارتدادها عن انتهاج سياسة التحولات الثورية بها تدريجيا الى نزاعها مع القوي العربية والكوردية الثورية- الديمقراطية.

ان قاسم الذي اضطر على ان يحسب للنفوذ الكبير للحزبين الديمقراطي الكوردستاني والشيوعي العراقي حسابا ويبدو بمظهر المتعاون معهما، كان يحاول في الوقت ذاته ايجاد "لغة مشتركة" مع اليمين. كانت حكومة قاسم "حساسة" على نحو خاص ازاء حركات الجماهير الكوردية والعربية واحزابها التي كانت لها مطالبها الثورية- السياسية وبرنامجهما للتحولات الاجتماعية- السياسية الجذرية، والتي كانت القضية الكوردية القومية مرتبطة بها ارتباطا وثيقا. جاء في احدى وثائق الحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الكوردية ان "قضية الامة الكوردية مرتبطة عضويا بمسألة ديمقراطية الشعب العراقي. ان هذه العلاقة العضوية بين مسألتين في دولة مثل العراق، وثيقة جدا، بحيث يتعذر حل واحدة منها بمعزل عن الاخرى. فمصيبة الشعب الكوردي هي جزء من مصيبة الشعب العراقي كله".⁽¹⁾ حاولت حكومة قاسم الحفاظ على "التوازن" في وضع كان يتزايد فيه نفوذ القوي اليسارية.

لجأ قاسم الى الاجراءات الاستثنائية كي يحتفظ بمقاليد السلطة في البلاد بيده، وبعد ان أقام في البلاد نظام مايسمى بالمرحلة الانتقالية، دون ان يكون لديه برنامجا واضحا

(1) سياستنا وطريقنا، ص ٢٢

للتحولات الاقتصادية والاجتماعية- السياسية لمرحلة طويلة. وفي المسألة الكوردية اكتفى قاسم بإعلان مساواة الكورد مع العرب، في حين ان الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الديمقراطي، تلك الاحزاب التي نالت حرية العمل نسبيا، والمنظمات الجماهيرية راحت تطالب بالحاح تجسيد مبادئ واهداف ثورة تموز. وأدرك قاسم ان تطور نضال هذه الاحزاب قد يؤدي الى النمو المتزايد لتأثيرها ونفوذها. وسيكون إفلاس النظام العسكري نتيجة طبيعية لذلك.

دخلت الجمهورية العراقية في العام الثاني من وجودها في وضع صعب وسياسي داخلي متوتر. فقد وصلت العناصر الاقطاعية والقومية اليمينية تمثل قوة اقتصادية وسياسية هامة. فلم تتعرض للضغط من جانب السلطات خلافا لمطالب القوى الثورية، فقد كان الناس، الذين خدموا النظام القديم ويقضون ضد مختلف الاجراءات في جعل الحياة ديمقراطية في البلاد، يشكلون هيكل الجهاز الحكومي وملاك الضباط وفي هذا الصدد نشير الى الحقيقة التالية:- وهي ان الطابع المزدوج لسياسة قاسم منذ المرحلة الاولى لثورة تموز كان يبعث امالا معينة سواء في الدوائر الامبريالية الغربية ام في دول اعضاء حلف بغداد. كتب المعلق الامريكي جورج أولسوب في كانون الاول عام ١٩٥٨ يقول:- "لم يتم القضاء على الآلة- البوليسية القوية للنظام السابق... لم يمسوا البوليس ولم يسمحوا بفرض رقابة الشيوعيين عليه.... وحاليا عندما يعمل الشيوعيون بصورة مكشوفة جدا، بحيث سيكون سهلا على البوليس التنكيل بهم او تنشأ ذات يوم ذريعة لذلك.... ان قاسم يدرك الاخطار في العراق. ففي خطابه منذ فترة قصيرة لوح الى "حملة التغلغل بين صفوف الكورد"^(١).

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية وحدها تدفع بقاسم الى النهج المعادي للديمقراطية. فقد قدمت الاوساط الرجعية خارج العراق النصيحة لقاسم بان لايقطع صلاته مع حلف بغداد، الذي سيكون، حسب رأيها، "ضروريا للحفاظ على الجمهورية" في الظروف الجديدة. أكد القومي اليميني التركي شمشيرمثلا في مقال بعنوان "روسيا السوفياتية و كوردستان" على ان روسيا السوفياتية تحاول، على حد زعمه "استغلال

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

القومية الكوردية لأهدافها" ولهذا على قاسم التشبث بحلف بغداد، الذي يعد وسيلة أمنية ضد "الخطر الكوردي".⁽¹⁾

بالطبع ان الاقوال الواردة لا تقدم الاساس لأجل تأكيد قاطع حول نوايا قاسم بعدم قطع العلاقات مع حلف بغداد او استخدامه ضد "التغلغل الشيوعي" و"الانفصالية الكوردية" والخ. لكن مما لاشك فيه، اولاً، انه تم التأكيد مرة أخرى وبصورة عفوية على طبيعة (او هدف) حلف بغداد العدوانية المعادية للكورد، وثانياً، لاحظت الدوائر الحاكمة في البلدان الغربية وفي تركيا وايران ايضاً بعد عدة اشهر من قيام الثورة، المواقف المعادية للديمقراطية في سياسة قاسم، فعلقته عليه امالاً معينة، ومدت له يد المساعدة.

كما لم تلتزم الصمت الشخصيات الرسمية حيال ذلك. فقد اعلن السفير التركي في العراق فؤاد بيرم اوغلو، بعد ان وصل في ١٠ اب عام ١٩٥٩ الى انقرة كي يطلع حكومته على الاحداث الجارية في العراق، ولاسيما "الاعمال الوحشية". التي قام بها. على حد زعمه، "الشيوعيون ضد الاتراك في كركوك".⁽²⁾ ان "قاسم يعتزم على مواجهة ضغط الشيوعيين وحماية استقلال العراق. ولتنفيذ ذلك لابد من دعمنا له".⁽³⁾

في الظروف الجديدة لما زال خطر العدوان الخارجي، وتفاقمت التناقضات الاجتماعية واحتدم الصراع الطبقي، ولما لوحظ في كوردستان نهوض عاصف للحركة الديمقراطية، التي كانت أحد اهدافها التوصل الى الحكم الذاتي، قامت حكومة قاسم بطرح فكرة الوحدة الوطنية للعراق بمثابة فكرة "تعاون طبقي" واسع، الذي ينفي مطالب ما مستقلة طبقية او وطنية للجماهير العربية والكوردية، ويرفض الحركات المستقلة للحزب الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني. وراح قاسم وحكومته يتمسكان في المسألة الكوردية بمبدأ "الوحدة الوطنية للعراق"، وبالشكل الذي يتم فيه تجاهل حقوق الكورد القومية.

ان جميع المواقف السلبية المشار إليها في سياسة قاسم لاتنفي بعد ان الحكومة لم تستنفذ بعد ذلك الوقت امكانيات القيام بخطوات تستجيب لمصالح الشعبين العربي والكوردي. وان احدى الاسباب الرئيسية لذلك هو ان الاحزاب والمنظمات التقدمية، رغم

(1) Forum Ankara, 1959, T. 10, N115, p. 13

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(3) المصدر السابق

تعرضها للضغط، كانت تمثل قوة هامة، تؤثر تأثيراً ايجابياً على سياسة حكومة قاسم. وهذا ما يفسر وقائع الملاحقات والارهاب الكثيرة من جانب القوى الرجعية (سواء في البلاد ام خارجه ضد القوى اليسارية وقاسم على حد سواء).

في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٩ تعرض قاسم لمحاولة الاغتيال وهو في طريقه الى الممثلة الدبلوماسية لمانيا الديمقراطية. وكان ذلك من عمل الرجعية الداخلية والخارجية وشجبهته القوى الديمقراطية في البلاد.^(١)

كانت السلطات المصرية الرسمية تؤيد المعارضة اليمينية. وليس صدفة ان إحدى الصحف المصرية نشرت مقالا عقب الاغتيال جاء فيه: "ان القاهرة تأسف لعدم نجاح عملية الاغتيال" واصلت الصحيفة "ان القائمين بعملية الاغتيال لن يخطأوا الهدف هذه المرة".^(٢) ومما يلفت الانتباه ان عملية اغتيال قاسم قد وقعت في أن معا مع عملية اغتيال رئيس تحرير صحيفة "اتحاد الشعب".

لقد اظهرت طلقات السابع من تشرين الاول في بغداد وبوضوح بطلان آراء قاسم حول "القضاء على الاقطاعية والرجعية" في البلاد. وفي نهاية تشرين الثاني عام ١٩٥٩ نشر نبأ رسمي حول ان الحكومة "اتخذت قرارا بشأن الاعداد لمشروع القانون الانتخابي". وجاء في الخبر انه تتم مناقشة مسألة ضم "ممثلي جميع الاتجاهات والقوى الوطنية".^(٣) الى اللجنة التي ستقوم بوضع هذا المشروع. الا ان ذلك لم يكن سوى مناورة اخرى قام بها قاسم، وكخطوة تكتيكية لغرض اضعاف تدمير الجماهير من تساهل الحكومة مع القوى اليمينية. وتشكلت اللجنة من المقربين لقاسم ولم تنتهي من وضع المشروع الى حين سقوط النظام.

في ١ كانون الثاني عام ١٩٦٠ تلا قاسم في مؤتمر صحفي في بغداد القانون الاساسي للحزب والمنظمات في البلاد. وقد صادق المجلس الحكومي الاعلى للجمهورية العراقية ومجلس الوزراء على القانون^(٤). انه لاشك فيه، عمل سياسي هام كان يتوقف على تطبيقه

^(١) Rossi p. L, Irak, p. 297

^(٢) الاهرام. ١٩٥٩/١٠/٩

^(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

^(٤) Press Interviews Granted by major- General Abdul kerim Qassim Baghdad 1960, p. 15

تطور البلاد في نواحي كثيرة. وتم سريان مفعول القانون في ٦ كانون الثاني في يوم الجيش والاعلان الرسمي لانتهاج المرحلة الانتقالية^(١).

وضع نشاط الاحزاب وفق القانون تحت اشراف صارم للسلطات. وانتقد الاحزاب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني مادة القانون، التي منحت متصرفي الالوية حق حل مسألة انشاء فروع المنظمات الحزبية المحلية^(٢). وحسب القانون لا يحق للعسكريين وطلاب المدارس من الدرجة الاولى والثانية ان يكونوا اعضاء في الحزب، ولا ينبغي على موظفي الدولة والطلاب واخرين غيرهم ممارسة النشاط الحزبي في اثناء العمل^(٣). كانت هذه القيود موجهة ولحد ما ضد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، طالما ان المحامين و الطلاب والعسكريين الوطنيين والموظفين في اجهزة السلطة المحلية، كانوا يلعبون دورا بارزا في نشاطه، ويشكلون الجزء الاساسي للفئة الكوردية القومية المثقفة^(٤).

بعد اصدار القانون جرى في البلاد التحضير "لتشكيل" الاحزاب السياسية على قدم وساق. وتقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الديمقراطي بطلبهما وفق احتياجات القانون ونشر نصوص برامجهما السياسية. وعبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في برنامجه السياسي عن استعداده للتعاون الفعال مع حكومة الجمهورية العراقية الوطنية شريطة قيامها بتنفيذ سياسة التحولات التقدمية في البلاد والنضال بحزم ضد القوى الرجعية في كوردستان وفي البلاد عموما، لان "الحكم الذاتي للكورد ممكن فقط في ظل الحياة الديمقراطية في البلاد كلها"^(٥).

حصل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الديمقراطي على اجازة النشاط العلني، بينما لم يحصل عليه الحزب الشيوعي العراقي. فقد قررت حكومة قاسم حرمان الحزب الشيوعي من حق النشاط الحر. ولجأت الى المناورة كي لايسمح للحزب الشيوعي بممارسة النشاط العلني. فقد تم على جناح السرعة تشكيل مجموعة من المفصولين من الحزب والعاملين بزعامة داود الصائغ، كي يتم منحها حق النشاط العلني

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

وحرمان الحزب الشيوعي من هذا الحق. اتسمت هذه الخطوة الحكومية بطابع معاد للديمقراطية وكانت موجهة ضد مصالح الفئات الواسعة من الشغيلة في العراق العربية والكوردية على حد سواء، التي كان الحزب الشيوعي العراقي يناضل من اجل تحقيق طموحاتها⁽¹⁾. حاول النظام الحاكم وبشتى الوسائل تشتيت القوى اليسارية.

قامت مجموعة داود الصائغ وصحيفتها "المبدأ" بنشر مقالات وبيانات افتراضية لغرض اثاره وتعميق الخلافات بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني. وبما ان تأثير الحزب الشيوعي العراقي ونفوذه كان قويا في كوردستان استخدمت مجموعة المبدأ كافة الوسائل، وبدعم السلطات العراقية ومباركتها، بغية توجيه ضربة الى نفوذ الحزب الشيوعي العراقي في كوردستان. فقد اتهمت مجموعة الصائغ الحزب الشيوعي وكأنه لم يوافق على وحدة الاعمال مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني عام ١٩٥٧⁽²⁾. اعترفت مجموعة الصائغ والسلطات العراقية وبمساعدة الحجج المختلفة احداث خصام بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وبذلك يتم اضعاف القوى اليسارية.

نشر الحزب الديمقراطي الكوردستاني بيانا رسميا حول هذه المسألة، وأيدت القوى التقدمية في كوردستان وبحزم طلب الحزب الشيوعي في النشاط العلني. وقام الحزب الشيوعي من جانبه بنشاط فعال لفضح دسائس مجموعة الصائغ والسلطات العراقية. في ١٥ كانون الثاني سمحت الحكومة العراقية لمجموعة الصائغ بالعمل الحر (كما نال هذا الحق فيما بعد الحزب الاسلامي). وفي شباط رحب قاسم "باستئناف نشاط الحزب الشيوعي" بزعامه داود الصائغ⁽³⁾.

في ٢ اذار نشر زكي خيري الشخصية البارزة في الحزب الشيوعي رسالة رسمية بشأن سريان مفعول قانون العمل الحزبي. وجاء فيها:- "ان حزبنا الذي تأسس منذ ٢٥ عاما لايحتاج أبدا الى السماح بأن يؤدي واجبه امام الشعب ... ومن نافل القول ان السماح وحده

(1) Iragi Review Baghdad 1960. Jan. 25, vol. 1,N23

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي ص ١٠

(3) المصدر السابق

لايشكل حزبا، ولاسيما حزبا شيوعيا. ان الحزب الشيوعي هو حزبنا، وليس مجموعة انتهازية قامت بخطف اسمه"⁽¹⁾.

قررت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تغيير اسم الحزب الى "اتحاد الشعب"، كي يتجاوز بذلك الموانع القانونية. وقام زكي خيري ممثل اللجنة التأسيسية للحزب الشيوعي العراقي بتسليم مذكرة خاصة الى رئيس الوزراء قاسم، تضمنت حججا قانونية للحصول على اذن لجعل نشاط الحزب شرعيا، الا ان الحكومة رفضت هذه المرة ايضا منح الحزب الشيوعي اجازة العمل العلني.

اشارت الهجمات المعادية للديمقراطية وتساهل السلطات الرسمية مع القائمين بها استياء القوى التقدمية في البلاد. فقد طالبت هذه القوى في المناطق العربية والكوردية المختلفة باجراء الاصلاح الزراعي ومنح الحريات الديمقراطية والحفاظة عليها. واكدت جماهير الشغيلة في كوردستان في رسائلها وعرائضها على تشديد النضال ضد القوى الرجعية، التي حاولت عن طريق الارهاب والتهويل القضاء على نشاط الوطنيين. وكثيرا ما كان يجري تذييل هذه العرائض بتواقيع جزء كبير من السكان البالغين في المناطق. فقد وقع مثلا، اكثر من ٦٠٠٠ شخص من سكان العمارة على عريضة، وفي اربيل اكثر من ٥٦٠٠ شخص.

صدرأمرالى السلطات العراقية باستخدام الاجراءات التعسفية ضد العمال والفلاحين. ففي ٢٠ ايار جرى اعتقال ٨٣ شخص في البصرة "لقيامهم بنشاط نقابي"⁽²⁾ كما تم تسريح ٤١٠ عامل من اعمالهم. وتعرض العمال المضربين في السليمانية الى مثل هذا التعسف"⁽³⁾.

تخلت حكومة قاسم اكثر فاكثر عن مبدأ الشراكة المتكافئة بين العرب والكورد في البلاد، التي اعلنته في المادة الثالثة من الدستورالعراقي. ففي ٣١ اذار عام ١٩٦٠ اعلن قاسم جهازا وعبر اذاعة بغداد ان الكورد هم احد الاقليات القومية الداخلة في الامة العراقية"⁽⁴⁾.

(1) المصدر السابق

(2) اتحاد الشعب ٢١/٣/١٩٦٠

(3) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(4) Iragi Review. 1960. Ap. 13, vol. 1, N27, p6

واخذت تظهر على صفحات الصحافة اليمينية القومية ولاسيما في صحيفة "الثورة"، كذلك في الاصدارات الرسمية للحكومة العراقية بيانات ومقالات تدعو الى انشاء "امة واحدة" اي صهر الاقليات القومية والشعب الكوردي كله. كما تعرض الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي لهجوم مماثل من الصحافة اليمينية القومية. اثار رئيس تحرير صحيفة "الثورة" يونس الطائي شجب الرأي العام التقدمي في العراق باسئلته الاستفزازية الى رئيس الوفد الحكومي السوفياتي في اثناء مؤتمر صحفي جرى عقده في بغداد. فرد ابراهيم احمد رئيس صحيفة "خهبات" لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردستاني على يونس الطائي معلنا ان الشعب العراقي "عربا وكوردا" يقدر عاليا مساعدة الشعب السوفياتي في حل اكثر مهام الجمهورية العراقية اهمية وقال: "لن ينسى الشعب الكوردي ابداً ذلك الاهتمام الذي ابداه الشعب السوفياتي والحكومة بالمناضلين في الحركة القومية- التحررية".⁽¹⁾

تمت الدعوة لعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني لتحديد تكتيك الحزب في الظروف المعقدة الجديدة و "التأسيس الرسمي" للحزب وفق قانون الاحزاب. وجرى عقده في ٥ - ١٠ ايار عام ١٩٦٠ تحت شعار "توحيد القوى الوطنية في البلاد لتطبيق اهداف ثورة تموز". كما تقرر في المؤتمر، الذي حمل "طابعا تأسيسياً" من الناحية الشكلية، كما تطلب ذلك القانون، ان "الحزب سيناضل من الان فصاعدا ايضا من اجل الجمهورية العراقية الخالدة تحت قيادة الجنرال عبدالكريم قاسم الحكيم".⁽²⁾ ويقتضى التنوية الى ان المؤتمر، لما قدر ايجابيا نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني وموقفه في هذه المرحلة، فانه عند تحديد تكتيك الحزب، قد سار، عمليا، في طريق تضخيم دور الحكومة وخاصة دور زعيمها عبدالكريم قاسم، في عملية تطوير الديمقراطية في البلاد، الامر الذي وجدنا تعبيرا له في الصيغة الواردة آنفاً.

في حزيران عام ١٩٦٠ اتخذت حكومة قاسم تدابير جديدة ضد الحزب الشيوعي العراقي، وقامت في الوقت ذاته بالتغطية على مجموعة الصائغ. في مطلع عام ١٩٦٠ وجهت "اتحاد الشعب" احتجاجا الى الجنرال قاسم ضد الاجراءات التي اتخذتها السلطات

(1) البرافدا، ١٥/٤/١٩٦٠

(2) المصدر السابق

العسكرية بحق هذه الصحيفة في عدد من مناطق البلاد بما فيها المناطق الكوردية^(١). وفي ١٣ حزيران نشرت صحيفة "خهبات" لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني نداء الى السلطات تضمن طلب رفع الحظر عن بيع صحيفة "اتحاد الشعب" في سبع محافظات عراقية^(٢). وبدأت السلطات بمرافعة ضد لسان حال اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني. ان هذه الصحيفة التي كانت تعبر على نحو كامل عن مصالح الفئات الواسعة من سكان البلاد قد اتهمت بناء على قانون رجعي يعود الى عهد طغمة نوري السعيد- فيصل: فقد جاء في قرار الاتهام ان "الصحيفة خالفت المادة ٢١ من قانون الصحافة لعام ١٩٥٤"^(٣).

وفي الوقت الذي كانت فيه الاحزاب الديمقراطية وصحافتها تتعرض للملاحقة كانت الرجعية تزيد من نشاطها. وتعالى النداءات على صفحات الجرائد وبصورة مكشوفة ضد مساواة الكورد مع العرب. فقد تضمنت مثلاً، طلب الغاء مديرية المعارف لكوردستان التي اقيمت للتو. وظهرت في بغداد وفي المدن العراقية الاخرى على جدران المباني الشعارات من جديد مثل "العراق وطن العرب والمسلمين، وليس وطناً للكورد والمسيحيين". اتركوا ايها البارزانيون وطننا"^(٤) وهلمّ جرا. وفي تشرين الاول عام ١٩٦٠ فرض الحظر على اصدار ونشر صحيفة "اتحاد الشعب" في البلاد لمدة تسعة اشهر، هذه الصحيفة التي عملت الكثير لتعبئة الجماهير للدفاع عن مكتسبات ثورة تموز. وحكم على رئيس تحريرها بالسجن لمدة ثلاثة اشهر.

في اب عام ١٩٦٠ قررت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للثورة الكوردية في العراق ١٩٤٢-١٩٤٥، والموجهة ضد النظام الملكي والاستعمار البريطاني. اعتزم الحزب الديمقراطي الكوردستاني وهو يقدم على هذه الخطوة على اظهار حزمه في النضال من اجل تلبية مطالب الكورد القومية، والسير في طريق توطيد الوحدة مع القوى اليسارية في البلاد. وفي اب نشرت صحيفة "خهبات" بيان مصطفى البارزاني بهذا الشأن، وجاء فيه "كانت الثورة في كوردستان موجهة ضد

(١) المصدر السابق

(٢) خهبات ١٩٦٠/٦/١٣

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٤) اتحاد الشعب ١٩٥٠/٥/٢٦

الامبريالية والرجعية، ودفاعا عن حقوق الشعب العراقي كله. فقد كانت احدى الاجزاء المكونة للنضال الوطني- التحرري للشعب العراقي. وكان هدف الثوار هو القضاء على اضطهاد الاستعمار واعادة حقوق الشعب العراقي اليه، التي انتهكتها الامبريالية".⁽¹⁾ واردف البارزاني مشيرا الى الافتراءات المختلقة للرجعية الداخلية والخارجية حول "الانفصالية الكوردية" و "التدخل السوفياتي" وغيرها يقول "عندما وصلنا الى الاتحاد السوفياتي، تلقينا في هذه البلاد المساعدة الشاملة والتعاطف والتأييد.... نحن، الثوار، الذين طردتنا الامبريالية من بلادنا، نحتفظ في ذاكرتنا دائما بالذكريات الجميلة عن وجودنا في الاتحاد السوفياتي، والاحساس بالامتنان والاعتراف بالجميل للشعب السوفياتي".⁽²⁾ وقدم ابراهيم احمد في تشرين الثاني عام ١٩٦٠ الى المحاكمة لنشره مقالا بعنوان "الشعب الكوردي" في صحيفة "خهبات" حيث كان رئيس تحريرها وكان ذنب هذه الشخصية الكوردية في الحركة الديمقراطية هو انه رد على تلك القوى القومية اليمينية، التي لم تقف ضد الاعتراف بحقوق الكورد القومية فحسب، بل انها نفت واقعة وجود الشعب الكوردي.

في عام ١٩٦٠ الغى قاسم وزارة الاصلاح الزراعي، واخذت وزارة الداخلية هي التي تقوم بالاشراف على مسائل الاصلاح الزراعي. و اشار بيرروسي بهذا الشأن الى ان:- " ... هذا الاجراء، يبدو، انه تم بالحاح من الملاكين الكبار، الذين وجدوا ان مطالب الفلاحين جديرة باهتمام البوليس".⁽³⁾

قامت القوى الرجعية بتشكيل العصابات الارهابية في محافظات بغداد والموصل، وكركوك وغيرها، التي كان من مهامها التنكيل بالقوى الديمقراطية العربية والكوردية. وظهرت على جدران عدد من المدن شعارات مثل:- "وحدة نفيديها بالدم". احذروا ايها الاكراذ "عاش المخلص ناصر!".⁽⁴⁾

استغلت السلطات "قضية الموصل" المختلقة كذريعة جديدة لملاحقة الديمقراطيين. واكتشفت حكومة قاسم فجأة، بعد عامين من اخماد التمرد الرجعي. أن قمع التمرد في

(1) خهبات ١٩٦٠/٨/١٣

(2) المصدر السابق

(3) Rossi P. L, Irak, p287.

(4) المصدر السابق.

الموصل (اذارعام ١٩٥٩) قد تم "بوسائل غير مشروعة"^(١) وبعد ان نظرت المحاكم العسكرية في "ملفات الشيوعيين واعضاء الحزب الديموقراطي الكوردستاني" الذين شاركوا في قمع تمرد الشواف، اصدرت احكاما جائرة. فقد حكم على ٥٨ من العرب والكورد الديمقراطيين بالموت، وعلى عدد كبير منهم بالاعمال الشاقة او السجن لفترات طويلة.

عبرت فئات واسعة من السكان في العراق عن احتجاجها ضد التنكيل بأبطال الموصل. وقد وقع اكثر من (١٥٠) الف شخص على بيان يطالبون الحكومة فيه بتبديل احكام الموت الصادرة بحق الديموقراطيين الكورد والعرب^(٢).

اثارت سياسة الارهاب الموجهة ضد الوطنيين في العراق قلق الرأي العام التقدمي في العالم باسره. وجاء في نداء منظمة سوفياتية اجتماعية واسعة النفوذ الى رئيس الوزراء قاسم:- "يا ستم ملايين الناس السوفيت تدعوكم اللجنة السوفياتية لتضامن اسيا وافريقيا ايها السيد رئيس الوزراء، الى الغاء الاحكام الصادرة بحق الوطنيين العراقيين واطلاق سراح المناضلين في الحركة الوطنية - التحررية. وعدم السماح بان تصبح المثل النيرة للثورة العراقية ملطخة بدماء مدافعيها الصامدين والوفياء"^(٣).

وتوجهت بمطالب مماثلة الى الحكومة العراقية الاحزاب والمنظمات التقدمية في اليابان، والنرويج، وجمهورية كوريا الشعبية - الديمقراطية، ولبنان، والمجر وغيرها من البلدان^(٤). كتب المشاركون في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في السويد في نداءهم الى قاسم مايلي:- "نحن وجميع الناس التقدميين في السويد رحبنا بحماس وعطف الثورة في العراق... لكن مايهزنا من الاعماق هي تلك الاخبار حول ان الشيوعيين العراقيون وغيرهم من الناس التقدميين قد حكم عليهم بالاعدام شنقا وبالسجن المؤبد. وجاء في النداء على العراق ان يفتخر بهم، ولا يمكن ان تتزعزع ثقتنا في ان الشيوعيين العراقيون

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر السابق

(٣) البرافدا ١٠/٢/١٩٦١

(٤) العصر الجديد، ١٩٦١، العدد ٤، ص ٢٠

كانوا، كما فيما مضى، وسيكونون في الصفوف الاولى من اجل الاستقلال وضد الامبريالية، وعملائها وفي سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي".⁽¹⁾

واعلن كامل جادرجي الرئيس الفخري للحزب الوطني - الديمقراطي عن استقالته احتجاجا على اعمال التنكيل ضد الوطنيين في العراق. وجاء في رسالة من الشخصيات التقدمية في لبنان الى قاسم مايلي: "على العراق ان يفتخر بهم ولا يريق دمهم الزكي، فقد حافظوا على نظامه، وكانوا في طليعة اولئك من ضحى بنفسه في سبيل الوطن". وقد وقع على الرسالة الكاتب اللبناني المعروف رثيف الخوري، والصحفي اكرم روجي، وفارس فاعور، ومحرر صحيفة "الشباب" داود اسمر وعدد كبير اخر⁽²⁾. وتشكلت في انكلترا لجنة للقيام بحملة لاجل تغيير الاحكام الصادرة بحق الوطنيين العرب والكورد. وضمت اللجنة، التي ترأسها عضو البرلمان العمالي فينبروكوي، اعضاء بارزون في البرلمان والشخصيات الاجتماعية والنقابية في بريطانيا.

اضطرت حكومة قاسم تحت ضغط الرأي العام العراقي والعالمي الى تغيير احكام الموت بحق عدد كبير من الوطنيين، بعد ان تركت سارية مفعولها بحق ١٣ من العرب والكورد. في نهاية عام ١٩٦٠ اتخذت سياسة حكومة قاسم المعادية للكورد طابعا مكشوفاً. وتعرض اعضاء وقادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني سواء في بغداد ام في المدن الاخرى للملاحقة والارهاب. وفي هذا الموقف التقى مصطفى البارزاني مع رئيس الوزراء قاسم. حاول قائد الحزب الديمقراطي الكوردستاني استغلال الفرصة الاخيرة للحيلولة دون تفاقم النزاع بين الحكومة والقوى الكوردية الديمقراطية. لكن الحديث العاصف الذي استمر ثلاث ساعات لم يؤد الى النتائج المرتقبة. وطلب المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في كانون الاول عام ١٩٦٠ من البارزاني وغيره من قادة الحزب مغادرة بغداد والسفر الى كوردستان لان استمرار بقاء البارزاني في بغداد صار محفوفاً بالمخاطر.

شاركت الصحافة اليمينية وبنشاط في الحملة المعادية للكورد، والمثال الساطع على ذلك هو عدد صحيفة " الثورة " شبه الرسمية، الذي اثار ضجة والصادر بتاريخ ١٧ شباط عام ١٩٦١. فقد نشرت الصحيفة وبموافقة الاوساط الرسمية في بغداد مقالا تدعو الى "وقف

(1) المصدر السابق

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

الغازلة مع الكورد" و "صهر الامة الكوردية بين العرب....". ان من ينتمي الى العنصر الكوردي، والزنجي او الارمني، لكنه يعيش في دولة عربية فهو عربي حسب مقتضيات الواقع".⁽¹⁾

ادان الرأي العام التقدمي في العراق مثل هذه الآراء العنصرية. كتبت صحيفة "خهبات" ردا على الهجمات المعادية للكورد تقول:- "ان الشعب الكوردي يصم بالعار دعوات الصهر والدمج الرامية الى القضاء على الكورد وكوردستان فالكورد لا يريدون وحدة لاتجلب لهم شيئا سوى العبودية والحرمان من حقوقهم ونفي وجود امتهم، ولاتجلب لهم سوى الحديد والنار واغلال السجون".⁽²⁾

في اذار عام ١٩٦١ حضرت السلطات العراقية إصدار صحيفة "خهبات" صحيفة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ومن ثم حضرت المطبوعات الكوردية الاخرى وملحق الصحيفة الاسبوعي "كوردستان".⁽³⁾ واصدرت السلطات العراقية امرا باعتقال قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ابراهيم احمد وجلال طالباني. كما اصدرت حكومة قاسم أمرا باغلاق منظمات الحزب الديموقراطي الكوردستاني في كركوك والموصل، ومن ثم في مدن كوردستان الاخرى.⁽⁴⁾ وقامت الحكومة التي انتهجت سياسة عنصرية ازاء الشعب الكوردي بتقليص نشاط النقابات ومنظمات الشباب والعلمين والنساء في كوردستان⁽⁵⁾ ومن ثم حظرته نهائيا. وتم تسريح الكورد ولاسيما اعضاء الحزب الشيوعي و الحزب الديمقراطي الكوردستاني من اعمالهم بذرائع مختلفة، ومن ثم جرى تهجيرهم الى المناطق العربية او اعتقالهم. وتم تسريح الموظفين - الكورد بصورة جماعية من الوظائف التي كانوا يشغلونها ونقلهم الى المناطق الجنوبية من البلاد. اعلن قاسم في ربيع عام ١٩٦١ في احد خطبه قائلا:- "ان العراق هو وطن العروبة اولا واخيرا".⁽⁶⁾ ومن اللافت للانتباه جدا انه عندما توجه معلم كوردي في بغداد في اثناء مؤتمر صحفي بشأن الحملة الجارية في العراق

(1) الثورة، بغداد، ١٧/٢/١٩٦١

(2) خهبات، ٢٢/٢/١٩٦١

(3) الشرف ١٣/٣/١٩٦١

(4) Cahier du Communisme, p., N4, p796.

(5) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(6) Kurdish Facts and West Asian Aftaris. 1961, N5, April, P.9.

ضد الكورد اعلن رئيس الوزراء:- "يا اخي انتم مندمجون معنا في الوحدة الاسلامية، اما نحن - الشعب العراقي نعد جزءا من الامة العربية"⁽¹⁾.
وبعد حظر صحيفة "خهبات" قامت الحكومة بحظر ثلاث مجلات كردية اخرى وهي "خهبات" و"زين" و"دنگي كورد"، ونفي اصحاب هذه المجلات الى جنوب البلاد. رفضت حكومة قاسم منح اللجوء السياسي للكورد الديمقراطيين الملاحقين من كوردستان تركيا وايران انطلاقا من نزعة معادية للكورد. وتم ابعاد عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني عمر مصطفى من كوردستان. ووجهت تهمة مختلفة الى السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني ابراهيم احمد في ذلك الحين بقتل اقطاعي يدعى صديق ميران⁽²⁾. وتوالى اعمال الارهاب ضد القوى التقدمية الكوردية واحدة تلو الاخرى.

بعد ان حرم قاسم نفسه من تأييد الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني - الديمقراطي راح يلجأ أكثر فاكثرا الى الوسائل العسكرية لإدارة البلاد وترسيخ الدكتاتورية الفردية المطلقة. في ١٤ ايار عام ١٩٦٢ ابعد عن الوزارة البقية الاخيرة فيها من ممثلي "الشخصيات المدنية" وشكل المجلس من العسكريين و"الاختصاصيين الفنيين" المخلصين له.

في عام ١٩٦١ اصبح مصير المكتسبات التقدمية للشعبين العربي والكوردي في خطر. ولئن كانت القوى الديمقراطية في المرحلة الاولى من تطور ثورة تموز تناضل في سبيل تطبيق التحولات الاجتماعية- السياسية العميقة ومن اجل اعتراف الحكومة الكامل وبصراحة بحقوق الحكم الذاتي القومي للكورد، فان نضال الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من المنظمات التقدمية كان موجها في الظروف الجديدة نحو الحفاظ على مكتسبات الشعب، التي تحققت ولو في حدودها الدنيا. في حزيران عام ١٩٦١ تشكل وفد من المنظمات الكوردية الديمقراطية، للقاء قاسم وتقديم مطالب السكان الكورد في مسائل عديدة اليه. ومن المطالب كانت مسائل حياثيه هامة لها طابع اقتصادي مثل اعادة النظر في الاسعار الحكومية على التبغ، الذي كان احد مصادر الدخل الاساسية للفلاح الكوردي، واجراء اصلاح الزراعي مع الاخذ بعين

(1) Iragi Letter 1962, N6,

(2) Pradier J- Les Kurdes,p71.

الاعتبار ظروف كوردستان، وحظر توطين العشائر العربية في الاراضي الكوردية^(١).
ووصل الوفد الى بغداد، لكن بالرغم من جميع المساعي لم يستقبله قاسم^(٢).
وتدل الوقائع التالية على اتساع نطاق اعمال الاضطهاد ضد الوطنيين واحزابهم
وتنظيماتهم. وحسب تقديرات لجنة الدفاع عن الحقوق الديمقراطية والحريات في العراق
والمتشكلة خارج البلاد عام ١٩٦١ فقد اصدرت المحاكم العسكرية الميدانية منذ منتصف عام
١٩٥٩ وحتى ايار عام ١٩٦١ احكام الاعدام بـ ١١٢ وطنيا، وحكم على ٧٧ شخص بالسجن
لفترات مختلفة بلغت مدتها العامة ٤١٦٤ سنة. وكان عدد المعتقلين والسجناء لاسباب
سياسية ٢٢ الف شخص عام ١٩٦٠^(٣) ووقع ٧٥١٠ حادث هجوم قامت به العصابات وعملاء
البوليس على مباني النقابات وغيرها من المنظمات الديمقراطية. واضطرت ٢٤٢٤ أسرة
على ترك ديارها الاصلية. وفي اثناء هجمات العصابات المسلحة قتل ٢٧٠ شخصا وجرح
١٥٧٢ شخصا. وتم تسريح ٧ الاف من اعضاء النقابات المختلفة على ما قدموا به من نشاط
اجتماعي فعال. وسرحت وزارة الاصلاح الزراعي ٩٠٠ عاملا زراعييا من وظائفهم
لنشاطهم النقابي، كما تم حرمان ٣٢٦٠ نقابة فلاحية وعمالية محلية من الاجازات.
كتبت صحيفة "النداء" البيروتية ان السجن العراقي اصبحت مكتظة بالسجناء
السياسيين، وقامت العناصر الرجعية بارهاب السكان وطاردت الوطنيين وقتلتهم^(٤).
الغت الحكومة نهائيا اجازة اصدار الصحف مثل "اتحاد الشعب" و"الحضارة" و"صوت
الكراد" وغيرها من الصحف والمجلات التقدمية^(٥).

اقدم عبدالكريم قاسم قبل شن الحرب المعادية للشعب في كوردستان على مساومة
مكشوفة مع اعداء ثورة ١٤ تموز ومنجزاتها. فقد تم اطلاق سراح عدد كبير من
العسكريين السابقين والشخصيات المدنية في الحكم الملكي من السجن. وفي اوائل ايلول عام
١٩٦١ قررت السلطات المخولة الغاء قرار المحكمة الشعبية بشأن تسريح عدد من القادة

(1) Kinnane D. The Kurds, p61.

(2) المصدر السابق

(3) قضايا السلم والاشتراكية، ١٩٦١، العدد ١٠، ص ٤٠.

(4) العصر الحديث، ١٩٦١، العدد ١٤، ص ٢٠.

(5) العهد الجديد. بغداد، ١٩٦١/٨/٢٥

العسكريين في النظام السابق⁽¹⁾ من الجيش العراقي على نشاطهم المعادي للجمهورية. وقبل هذا الوقت اطلق قاسم وبمرسوم خاص سراح رشيد عالي الكيلاني، فاضل الجمالي، توفيق السويدي وعدد كبير اخر من الشخصيات الرجعية من السجون.⁽²⁾

وهكذا سلك قاسم طريق العداء الديمقراطية وبصورة مكشوفة، معتزما وضع حد نهائي للقضية الكردية بقوة السلاح. وفي هذا الشأن لم يجد خير مساعدين له اكثر من الذين جرى ذكرهم آنفاً. اضعف الى ذلك فقد كان لدى عدد كبير من الشخصيات العسكرية والمدنية السابقة عدا وفائها للسياسة المعادية للشعب، كانت لديها " خيرة " غنية في محاربة الوطنيين في البلاد والحركة القومية- التحررية للشعب الكوردي.

بعد ان قطع قاسم علاقاته مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني فانه شاء ذلك ام لم يشاء قد ساعد موضوعيا على انعاش نشاط الرجعية المناوئ للجمهورية. وفي هذا الاثناء سلكت القوى الرجعية طريق التعاون المؤقت مع قاسم وهي تكن الحقد له. ولها في ذلك اسبابه:-

١- قامت حكومة قاسم في المرحلة الاولى من تطور الثورة بتطبيق عدد من الاجراءات الثورية، التي انتقصت من مصالح الرجعية، والمؤدية الى نمو الحركة الديمقراطية، التي تحولت الى قوة هامة تواجه القوى الرجعية.

٢- تم الاعلان رسميا عن مساواة الكورد والعرب، الامر الذي كان في تناقض واضح مع مصالح الرجعية.

٣- قلصت حكومة قاسم عددا من امتيازات الرجعيين، واتخذت ضدهم في حالات عديدة اجراءات عقوبات شديدة (السجن، حرمانهم من الحقوق والامتيازات ومصادرة الاموال).

أدت سياسة المناورة بين اليمين واليسار بقاسم الى انه خسر حلفاء ولم يكسب جديداً. إن الظروف التي اتينا على سردها قد لعبت، حسب راينا، دورا غير قليل في نشوء وضع حاول قاسم فيه ان يرفع من نفوذ حكومته وتوطيد مواقعها عن طريق اعمال السياسة الخارجية بصورة اساسية.

(1) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(2) المصدر السابق

في ٧ كانون الثاني عام ١٩٦٠ أعلن قاسم نفسه "منقذا للفلسطينيين" فقد تم فتح حساب خاص لصندوق "تحرير فلسطين" في مصرف البلاد الحكومي. ووصل الأمر إلى "اصطياد المتطوعين في جيش التحرير"^(١) لقد استغل قاسم المسألة الفلسطينية "لشن هجمات جديدة ضد الجمهورية العربية المتحدة وسعيًا منه في الانخراط في "شؤون العالم العربي" وشغل مكان بارز فيه. في ١٤ آذار عام ١٩٦٠ أعلن رئيس الوزراء العراقي ان "مصر والاردن واسرائيل" هن ثلاثة لصوص فلسطينية. فقد قمن بسرقة وطن الشعب الفلسطيني. انني ادعو الى اقامة جمهورية فلسطين، وسنساعد الفلسطينيين بالمال والسلاح والذخيرة حسب ما نستطيع ونقوم بتدريبهم...."^(٢) واتخذ قاسم في الوقت ذاته الخطوات لإقامة علاقات أوثق مع الدول العربية الأخرى ولاسيما مع تلك الدول التي كانت لها علاقات متوترة مع الجمهورية العربية المتحدة. اقام قاسم اتصالات ودية مع تونس، وزار وفد عراقي حكومي تجاري عدد من الدول بدءاً من السودان وحتى مراکش.

كان قاسم يرى، بالطبع ان مواقع حكومته اخذت تتزعزع وبعد ان اخفق في صراعه مع جمال عبدالناصر قام بمغامرة خارجية جديدة إذ بدأ حملته من اجل ضم الكويت الى العراق مما أدى الى "حرب دبلوماسية" مع انكلترا والى تفاقم شديد للعلاقات الانكلو-عراقية وزيادة عزلة العراق في العالم العربي. في حزيران عام ١٩٦١ تقدم الزعيم وبحضور الالاف من سكان العراق بدعاويه نحو الكويت معلنا: "اننا نعلن حرباً شعواء على الانكليز، الذين يحاولون بشتى الوسائل القضاء على سيادتنا والسيطرة على ثروات العرب دون ان يحسبوا لحقوقنا حساباً. اننا لن نتنازل عن قطعة صغيرة من ارضنا، التي بوسعهم ان يستخدمونها ضد حركتنا التحررية. اننا لن نسمح للغريب بنهب ثروات الشعب العراقي والامة العربية كلها"^(٣) حاول قاسم عندما تقدم بطلب ضم الكويت الى العراق السيطرة على موارده النفطية والمالية الكبيرة.

(١) عبدالكريم قاسم. الجمهورية الفلسطينية. بغداد، ١٩٦١، ص ٤

(٢) المصدر السابق

(٣) كان قاسم يرر طلبه بضم الكويت الى العراق بدعوى انها كانت ضمن ولاية البصرة في عهد الامبراطورية العثمانية

(Longrigg st. The Claim of Kuwait.- petroleum Times. L., 1961, July, vol. 65, 1668, p. 448)

اتخذت انكلترا تدابير دبلوماسية وغيرها من التدابير الفعالة والواضحة ردا على دعاوي قاسم. واعلنت الحكومة البريطانية عن منحها الاستقلال للكويت بدءا من ١٩ حزيران عام ١٩٦١ اخذة بالحسبان الرد السلبي للدول العربية على دعاوي قاسم في الكويت. وفي ٢٥ حزيران احتجت الحكومة العراقية رسميا "ضد انفصال الكويت عن العراق". وفي ١ تموز وصل ٥ الاف عسكري بريطاني الى الكويت "بطلب من حكومة الكويت" وتطورت الاحداث سريعا فقد اعلنت بغداد في اليوم التالي ان حدود العراق تمتد في الشمال من زاخو وحتى حدود الكويت الجنوبية وراحت تحشد قواتها على الحدود مع الكويت^(١).

وقفت الجمهورية العربية المتحدة والاردن وعدد اخر من البلدان العربية ضد مطامع الحكومة العراقية في الكويت. وتوجهت الكويت "كدولة مستقلة" الى جامعة الدول العربية^(٢) بطلب قبول عضويتها في هذه المنظمة. وفي ٢١ تموز تم قبول الكويت في عضوية الجامعة العربية باكثرية ساحقة من الاصوات، وعبرت البلدان العربية بهذا الاجراء عن رفضها المطلق لدعاوي العراق، وتحرك الجيش الكويتي (٢٤٠٠عسكري) بمحاذاة شاطئ الخليج الفارسي وعلى الحدود البرية مع العراق. وتوجه أمير الكويت الى جامعة الدول العربية ببناء "تقديم الدعم والمساعدة للكويت"^(٣). وكانت قطعات الجيش في العربية السعودية اولى القطعات التي وصلت الى الكويت. كما عبرت دول عربية اخرى عن موافقتها في ارسال القوات. وجدت الحكومة العراقية نفسها عمليا في عزلة تامة واضطرت على التراجع. فقد اعلن ممثل وزارة الخارجية العراقي في بيان رسمي، دحض فيه خبر حشد القوات العراقية على حدود الكويت، وان العراق سوف يحاول الحصول على حقوقه في الكويت بالطرق السلمية^(٤). وعلى هذا النحو فان سياسة قاسم الرامية الى السيطرة على الكويت قد باءت عمليا بفشل ذريع.

كانت لخطوات حكومة قاسم في السياسة الخارجية، التي تناولت المسألة الفلسطينية وخاصة مسألة ضم الكويت، علاقة مباشرة مع الاحداث في شمال العراق - في كردستان. والان تبين بجلاء ان ملاحقة الديمقراطيين الكورد ورفع شعار صهر الكورد، والحملة

(١) المصدر السابق

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

المعادية للكورد على صفحات الجرائد الرجعية وفي الاصدارات الرسمية قد مهدت الطريق امام حرب قاسم العدوانية ضد الشعب الكوردي. وحاولت حكومة قاسم، كما يحدث ذلك مرارا، صرف انتباه الشعب عن القضايا الاجتماعية الاقتصادية غير المحلولة، واشعال نار العداوة القومية بين العرب والكورد بواسطة تشديد الحملة ضد "الانفصالية الكوردية" وان لا يجمع حوله القوى الشوفينية فحسب، بل البورجوازية الصغيرة وغيرها التي تخضع بسهولة لنار الحمية القومية. تركت الحرب الدبلوماسية ضد انكلترا (التي لم تخرج عن اطرها الموضوع لها مسبقا) ضد بلاد لازالت نتائج سيطرتها السيئة تثير استنكار العراقيين وغضبهم، الفرصة لدى رئيس الوزراء العراقي حال نشوب نزاع عسكري في كوردستان توجيه تهمة الارتباط "بالاستعمار البريطاني" الى الوطنيين الكورد.

يرى المستشرق الفرنسي سيرج هانتيزصلة مباشرة بين سياسة قاسم في المسألة الكويتية والحرب في كوردستان، فكتب يقول:- "في حزيران عام ١٩٦١ طرح قاسم مسألة الكويت قبل بداية الحرب ضد الكورد لاعتبارات تكتيكية واضحة"^(١). لقد قام قاسم "بنقل الجنود والضباط الكورد في الجيش العراقي من الشمال الى جنوب البلاد، ووزع القطعات العربية المؤلفة من العرب بدلا عنهم"^(٢).

توجه المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني مرات عدة الى قاسم بشأن توترالوضع في كوردستان. و اشارالحزب في مذكرته بتاريخ ٣٠ تموز عام ١٩٦١ بعنوان "خطورة الوضع في كوردستان" الى الاسباب الاساسية لتفاقم الوضع وبين الاجراءات المحددة لإزالة الازمة. وقد عرض في المذكرة المؤلفة من ١٣ بند برنامجاً محدداً لتطبيق الحكم الذاتي الداخلي للكورد. وكان جوهر المطالب يفضي الى مايلي:- "يجب وضع حد نهائي" للمرحلة الانتقالية وعودة الحريات الديمقراطية:- يجب ان يحدد بدقة حقوق كوردستان الاتنومية، وفتح المدارس الابتدائية في جميع مناطق كوردستان العراق والمؤسسات التعليمية المتوسطة تجري الدراسة فيها باللغة الكوردية، وتعيين محافظين كورد في كوردستان، وانشاء اذاعة في السليمانية للث باللغة الكوردية، وانشاء مركز علمي كوردي (اكاديمية) ودائرة شؤون التعليم في كوردستان، تنفيذ شق طريقيين اساسين،

^(١) Gantner S. Le mouvement Nationale Kurde ,p82.

^(٢) المصدر السابق

اللتين توفران لكوردستان إمكانية نقل وبيع المنتوجات الزراعية، وفتح المستشفيات والمراكز الطبية في المناطق الكوردية، ورصد جزء من مداخيل استغلال ثروات البلاد الباطنية لتطوير المناطق الكوردية، وانهاء سياسة التفرقة العنصرية ازاء الكورد في مدارس الضباط⁽¹⁾.

ردا على هذه المقترحات البناءة للقادة الكورد قام قاسم بالتحضير للعمليات العسكرية في كوردستان، بعد ان نقل قوات عسكرية كبيرة الى هناك بدعوى اجراء المناورات العسكرية وزادت هذه الاجراءات الوضع تعقيدا في كوردستان. توجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني بمقترحات جديدة من شأنها منع قيام الحرب الاهلية. وعرضت في بيان اخلرلحزب الديمقراطي الكوردستاني ونظرت في الاجراءات التالية:-

١- استدعاء القوات المرسله الى مناطق كوردستان واعادتها الى اماكن تركزها الدائم، ومنع كل شكل من اشكال المناورات العسكرية في المناطق غير المخصصة لهذا الهدف ولم تستخدم في السنوات الماضية.

٢- استدعاء قادة الجهاز الاداري وافراد البوليس من الذين يتحملون مسؤولية تعقيد الوضع في كوردستان.

٣- يجب الاسترشاد بكل نشاط في البلاد بالمادة الثالثة من الدستور العراقي⁽²⁾.
حاول الحزب الديمقراطي الكوردستاني والبارزاني شخصياً وبشتى السبل تجنب النزاع العسكري، وهذا ما تؤكد الوثائق الواردة ووقائع اخرى كثيرة على السواء⁽³⁾. ولهذا لم يكن مصيبا المؤرخ العربي احمد فوزي الذي اكد وكان "البارزانيين والحزب الديمقراطي الكوردستاني.... قد استعدا للحرب منذ زمن طويل ولهما مشاريعهما وبرامجهما وكان ينتظران الفرصة المناسبة للبدء بالاعمال العسكرية"⁽⁴⁾. تتناقض هذه الرواية مع الواقع تناقضا صارخاً، وهنا لا يوجد ما يدعو للغرابة. كان احمد فوزي، شأنه في ذلك شأن الاخرين من شاكلته، يرى في الحركة الكوردية حركة "انفصالية" موجهاً اليها تهمة

(1) Pradier J. Les Kurdes, p72.

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(3) Pradier J. Les Kurdes, ص ٧١ Rossi p. L,Irak, p280.

(4) احمد فوزي. خناجر وجمال ص ١٣٢.

العمالة للاجنبي وواضع اياها في صف واحد مع التدخل "الانكلو-الامريكي" و "التدخل السوفيياتي" المزعوم⁽¹⁾.

في نهاية اب عام ١٩٦١ وجه مصطفى البارزاني مذكرة جديدة الى الحكومة العراقية تضمنت ثانياً المطالب الأنفة الذكر.

خصص قاسم في خططه لقمع الحركة الكوردية الديمقراطية مكاناً معيناً لتنظيم حركات الاقطاعيين الكورد واشعال "الافتتال بين العشائر" في كردستان فقد قام الشيخ-الاقطاعي رشيد لولان ومحمود زيباري بمحاولة التنكيل بالديموقراطيين الكورد بعد ان تلقيا الذخيرة الحربية من السلطات العراقية. الا ان الوحدات الكوردية التابعة لمصطفى البارزاني قد قطعت دابر هذه الحملة سريعاً، فقد تم دحر قوات هؤلاء، وماتبقى منها لاذت بالفرار الى تركيا. وغنمت الوحدات الكوردية الوطنية السلاح الذي حصل عليه رشيد لولان ومحمود زيباري من الحكومة⁽²⁾. اصبح واضحاً تماماً انه لامضر من النزاع العسكري. ومالم يستطيع فعله قاسم بايدي الاقطاعيين الكورد الرجعيين كان على القوات المسلحة العراقية القيام به.

اتخذت الاحداث طابعا خطيراً جداً في كردستان في ايلول عام ١٩٦١. فكما جاء في بيان الحزب الديموقراطي الكوردستاني بتاريخ ١٧ ايلول فإن قاسم وحكومته اعتزما على انهاء بقايا ظهور الديمقراطية وتوجيه ضربة قاصمة الى الحركة - الوطنية الديمقراطية في البلاد باسرها⁽³⁾ وذلك بعد ان استعدت الحكومة لشن حرب معادية للشعب في كردستان.

اشارت سياسة التمييز للحكومة في كردستان والمصاعب الاقتصادية والارهاب وملاحقة الديموقراطيين واساءات الاقطاعيين والرجعيين وبجماية السلطات استياء شديداً لدى الكورد. فقد اندلعت حتى قبل بداية الحرب اضطرابات عفوية في عدد من مناطق كردستان ضد استبداد السلطات المحلية. وفي شهر آب مثلاً، قام السكان في حلبجة

(1) المصدر السابق

(2) Emir kamuran Bedir Khan. Le Dossier du Kurdistan du sud dit "Kurdistan d'Irak" p.,1965, p13.

(3) فيدشنكو ا.ف العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٢٤٩

وجمجمال بطرد الشرطة من مناطقيهما^(١). وجرت حوادث مماثلة في عقرة، والعمادية ودهوك، وزاخو^(٢).

في اوائل ايلول عام ١٩٦١ اصدرت الحكومة امرا الى قيادة الفرقة الثانية للجيش العراقي والمرابطة في كركوك بالتقدم نحو منطقة بارزان "لإعادة النظام". انه كان بمثابة "حملة تأديبية ضد الشعب الكوردي". وشرع مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تنظيم اجراءات الدفاع عن النفس. كما وجهت مرة اخرى مذكرة الى قاسم، وتضمنت ثلاثة مطالب اساسية هي:-

١- يجب وضع حد نهائي للمرحلة الانتقالية.

٢- يجب الاعتراف فورا بالحكم الذاتي القومي للكورد ضمن اطار الجمهورية.

٣- يجب اعادة الديمقراطية وباسم الشعب الى جميع ارجاء العراق^(٣).

اضف الى ذلك ان قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد اكدت لقاسم بانها لن تكون البادئة بالاعمال العسكرية وسوف تنتظر رده. واعلن الديكتاتور العراقي بانه "يحتاج الى الوقت للتفكير في المقترحات المقدمة"^(٤). وفي الواقع كان قاسم يستغل هذا الوقت لإعداد نقل قوات جديدة الى كوردستان.

اشار الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى ان سياسة النزاع العسكري في كوردستان "تتفق ولحد كبير مع السياسة الامبريالية، التي تحاول بشتى الوسائل تقويض وحدة الشعب العراقي وازعاف مواقع العراق"^(٥). ووجهت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني من جديد رسالة خاصة الى الحكومة. واصر الحزب في هذه الرسالة، التي كانت بعنوان "حول الوضع في كوردستان" على الحل السلمي والعادل لقضية الحكم الذاتي للكورد في العراق:- "يمكن بهذه الطريقة وحدها تجنب التعقيدات المتزايدة للوضع في البلاد وسد المنافذ امام التدخل الامبريالي وانتعاش الرجعية"^(٦).

(١) Kinnane D. The Kurds,p62.

(٢) المصدر السابق

(٣) Emir K. Bedir kham. Le Dossier du Kurdistan, p121.

(٤) المصدر السابق

(٥) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٦) رسالة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى الحكومة العراقية حول الوضع في كوردستان. ١٩٦١

في ٧ ايلول عام ١٩٦١ قصفت قوى سلاح الجو العراقي منطقة بارزان، وجرت في هذا اليوم ايضا الاشتباكات الاولى بين الكورد والقوات الحكومية وفي ١١ ايلول بدأ قصف جوي مكثف لمنطقة بارزان والمناطق الاخرى من كوردستان. واصبح هذا اليوم، عملياً، يوم بداية حرب الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردي. واخذت تتشكل في مختلف مناطق كوردستان وحدات الفلاحين المسلحة للدفاع عن النفس، التي قاومت العمليات التأديبية للقوات الحكومية.

في ١٥ ايلول عام ١٩٦١ بدأ الجيش وقوى سلاح الجو العراقي بهجوم جديد واسع النطاق ضد القوات الكوردية من وحدات الحزب الديمقراطي الكوردستاني ووحدات الدفاع عن النفس التي شكلها الفلاحون. واعلنت الصحافة والراديو في بغداد في هذا اليوم وللمرة الاولى عن "التمرد الذي بدأ في الشمال"^(١) ووصف نضال الكورد من اجل حقوقهم "كحركة عملاء للاستعمار والرجعيين" وفي هذه الاثناء عبرت الحكومة عن ثقتها بانه "سيتم القضاء على التمرد خلال بضعة ايام"^(٢).

زجت الحكومة بكل الجهاز الاعلامي في العمل لتبرير اعمالها العدوانية في كوردستان ولتشويه الوقائع الحقيقية. فقد كتبت صحيفة "المستقبل" اليمينية في ١٦ ايلول تقول:- "ان الشعب العراقي بأسره يؤيد مسبقاً كل اجراء حكومي يتم اتخاذه لدحر هذه المؤامرة الانكلو-الامريكية الامبريالية وعملائها"^(٣). لكن مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد اتخذ بدورهما الاجراءات لإيصال حقيقة الوضع في كوردستان الى فئات واسعة من الرأي العام العربي وشرح اهداف الحركة الكوردية. في منتصف ايلول عام ١٩٦١ توجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد اعلان بغداد الرسمي حول اعمال الفوضى في الشمال، الى الشعب العربي ببيان خاص جاء فيه:- "فليعلم المضطهدون ان الشعب الكوردي لن يتخلى بمساعدة الشعب العربي والشعوب المحبة للحرية في العالم قاطبة عن حقوقه وسيواصل نضاله في سبيل جمهورية حرة ديمقراطية وفي سبيل وحدة عراقية واقعية فعلاً"^(٤) وفضح البيان مناورات الدوائر الرسمية في العراق

(١) Emir K. Bedir khan. Le Dossier du Kurdistan, p14.

(٢) المصدر السابق

(٣) المستقبل. بغداد، ١٩٦١/٩/١٦

(٤) Emir K. Bedir khan. Le Dossier du Kurdistan Emir, p10-9.

وما قاله قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي الجنرال محمود عبدالرزاق عن " مؤامرة الكورد الاستعمارية"⁽¹⁾.

اخذت القوات العراقية المسلحة منذ الايام الاولى من الحرب لاتقصف منطقة الثورة وحدها بصورة وحشية، بل المدن والقرى الكوردية الآمنة. فقد قام سلاح القوى الجوية بقصف همجي لمناطق بشدر، وشهرزور، ودرينديخان والخ.

كان عدد مقاتلي وحدات مصطفى البارزاني يبلغ في ذلك الوقت عدة مئات من الاشخاص لكن رغم التفوق الكبير في العتاد العسكري و القوى البشرية لم تتمكن القوات الحكومية من اخماد مقاومة الوحدات الكوردية. ووجهت الوحدات الكوردية وبدعم من السكان المحليين ضربات مؤثرة الى القوات الحكومية.

في نهاية ايلول واوائل تشرين الاول عام ١٩٦١ قام سلاح الجو العراقي بقصف مكثف لمناطق العمادية، دهوك، عقرة، كوية، ودرينديخان. وقامت القوات الحكومية البرية باعمال وحشية ضد السكان الكورد العزل، فقد قتلته ونهبت ولكن رغم ذلك كله حضر البارزاني على وحداته شن الهجوم على اجهزة السلطة المحلية والموظفين العرب المحليين، لانه كان يعد نفسه " وطنيا عراقيا" و " رغبته في الحفاظ على صلات ودية مع العرب"⁽²⁾.

في ٢٠ ايلول عام ١٩٦١ نشر الجنرال مصطفى البارزاني بيانا عبر ممثليه في العراق وخارجه حول الاحداث الدراماتيكية في كوردستان. وصور البيان لوحة مروعة للاعمال الوحشية التي تقوم بها القوات العراقية المسلحة ضد الثوار والسكان الآمنين على حد سواء⁽³⁾. كما توجهت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى هيئة الامم المتحدة تدعوها للتدخل والمساهمة في عقد اتفاقية عادلة بين الكورد والحكومة، كما توجهت في آن معا الى لجنة الدفاع عن حقوق الانسان، ولجنة الهلال الاحمر الدولية، ولجنة تضامن بلدان اسيا وافريقيا بطلب بذل المساعي لوقف اراقة الدماء في كوردستان⁽⁴⁾. الا ان جميع هذه الخطوات لم تسفر عن نتائج ايجابية، وتواصلت الحرب في كوردستان.

(1) المصدر السابق

(2) Kinnane D. The Kurds, p67.

(3) Rossi p. L,Irak, p301.

(4) Emir K. Bedir khan. Le Dossier du Kurdistan Emir,p23.

في ٢٢ ايلول عام ١٩٦١ تحدث قاسم في مؤتمر صحفي وللمرة الاول عن الاحداث في كوردستان. وحاول في هذا المؤتمر الصحفي، الذي استغرق خمس ساعات ان يقدم الذرائع لرواية السلطات العراقية الرسمية حول ان:- "التمرد في الشمال ان هو الا مؤامرة امريالية".^(١) واتهم قاسم "الانكليز والامريكان بقيام الثورة الكوردية" وهدد باغلاق السفارة البريطانية التي رصدت عن حد زعمه "٤٠٠ الف جنيه استرليني لحركة المتمردين المعادية للحكومة".^(٢) واعلن بتبجح انه "سيتم القضاء على هذه المؤامرة الامريالية خلال يوم او يومين".^(٣) كما اصدرت الحكومة الايرانية في عين الوقت تقريبا بيانا رسميا حول "سحق المؤامرة في كوردستان ايران".

في الواقع كانت اللوحة مغايرة. فقد استولت وحدات البارزاني على عدد من المراكز الاستراتيجية الهامة وحاصرت العمادية. ثم شن الثوار هجوما على دهوك الواقعة على نحو ٦٠ كيلومترا في شمال الموصل. كما استولت على مركز حدودي بيش خابور على نهر دجلة عند نقطة التقاء الحدود التركية- العراقية- السورية. ونزع الكورد سلاح حامية غير كبيرة في المركز.^(٤)

كانت جميع الاصدارات الرسمية والصحف الحكومية منهمكة في تليفيق المعلومات، ونشر اخبار كاذبة لاصلة لها بحقيقة الوضع. فقد كتبت صحيفة "العهد الجديد" مثلا، تقول:- "لقد توارى البارزاني قائد الثورة الكوردية عن الانظار بعد ان مني بالهزيمة. اما عباس مامند القائد الاخر للثورة فقد لاذ مع عدد من انصاره بالفرار الى الجبال الفارسية".^(٥)

منذ بدء العمليات العسكرية في كوردستان انهالت الحكومة وبقوة جديدة على المنظمات الديمقراطية في البلاد. فقد تم بامر من محافظ السليمانية حل فرع نقابات

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) Kinnane D. The Kurds,p65

(٣) المصدر السابق

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٥) العهد الجديد ١٩٦١/٩/١٩

العمال والمستخدمين في الاعمال الاجتماعية، وعمال البريد والتلغراف والطرق والجسور. كما جرى حظر نشاط المنظمات النقابية في عدد من المدن الاخرى⁽¹⁾. كما جرى بناء على امر اخر من المحافظ اغلاق فرع السليمانية لرابطة نساء العراق ونقابات العمال والمستخدمين في اعمال البناء في مدينة حلبجة. ووجهت الى هذه المنظمات تهمة "ممارسة نشاط سياسي لاينطبق مع اهدافها المعلنة". في عام ١٩٦١ اصدر وزيرالداخلية العراقي امرا باغلاق مطبعة "صلاح الدين" التي كانت تطبع فيها الاصدارات الكوردية. وطرد جميع الصحفيين التقدميين تقريبا بما فيهم الشخصية المعروفة في الحزب الشيوعي العراقي ومحررصحيفة "صوت الشعب" محمد حسين ابو العيسى⁽²⁾ من اتحاد الصحفيين بامرمن السلطات العراقية. وفي كانون الاول عام ١٩٦١ اصدرت المحكمة العراقية قرارا بحل اتحاد الشباب الديموقراطي في العراق وجميع فروعه في البلاد بناء على انها "تقاعست عن تنفيذ المهام التي انشئ من اجلها وراح يتدخل في غير شؤونه"⁽³⁾. وهكذا سلكت الحكومة العراقية طريق معاداة الديمقراطية وهي تعمل ضد الوطنيين في البلاد بصفة عامة والمشاركين في الحركة من اجل الحكم الذاتي في كوردستان بصفة خاصة. وفي الوقت الذي تحدثت فيه اذاعة بغداد و الصحافة "عن انتصارات القوات العراقية الشجاعة على المتأمرين" فان الاحداث في الشمال قد اكتسبت طابعا حادا ومتوصلا في آن معاً. فقد كان يزداد نطاق العمليات العسكرية اتساعا وتمكن الثوار من اسقاط طائرتين تابعتين ل سلاح الجو العراقي والاستيلاء على كمية كبيرة من السلاح والذخيرة الحربية. "وفي غضون ذلك كان الثوار الكورد يستعدون للقيام بعمليات تتسم بطابع هجومي"⁽⁴⁾. ومدت الحكومة يدها في هذا الموقف الى اعداء النظام الجمهوري. وفي تشرين الثاني اصدرقاسم عفواً عن مجموعة من الشخصيات السياسية قد حكم عليها لنشاطها المناوئ للجمهورية، وكان من بينها عبدالسلام عارف وحسب امر قاسم الصادر في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٦١ اعيد عارف الى الجيش وبرتبته العسكرية. ويستأثر

(1) الشرق. ١٩٦١/١٠/٤

(2) المصدر السابق

(3) الشرق ١٩٦١/١٢/١٤

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

بالاهتمام البيان المنافق الذي ادلى به عارف لمراسلي الصحف العراقية:- "انني مازلت اخا للقائد عبدالكريم قاسم رغم كل ماجرى، لان حب الاخ لأخيه لن يتغير ابدا".^(١) واردف عارف يقول انه مضى خمس ساعات مع قاسم وجها لوجه في مكتبه في الاركان العامة مساء ٢٦ تشرين الثاني وانه قام بعد ذلك بجوله في بغداد جالسا الى جانب رئيس مجلس الوزراء في سيارته. "انتهت الجولة في مقر عارف الشخصي، حيث امضى قاسم بضع الوقت قبل ان يعود الى مكتبه".^(٢) وكما سنرى لاحقا فان "الرفق" "بالاخ" وانصاره قد كلف الديكتاتور العراقي غالبا. فقد ارتكب قاسم الخطأ تلو الاخر اذ قطع صلته مع القوى اليسارية، التي انقذت الجمهورية في اللحظات العصيبة ومكتسباتها، ولم يكتسب اصدقاء رغم انه وفق حساباته كان يسعى الى ذلك. هكذا كانت الطبيعة الكوميديّة التراجيدية لاعمال ديكتاتور بغداد.

وهكذا عقدت الحكومة من وضعها خطوة تلو الاخرى، وتواصلت الحملة القمعية ضد "المتامرين" الكورد. وفي الوقت الذي منيت فيه القوات الحكومية بالاخفاق، فان الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية اكتسبت اكثرفاكثر طابعا تنظيميا وجماهيريا، الامر الذي اصبح اهم عامل في نجاحاتها اللاحقة .

انعقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في ١٨ كانون الاول ولغاية ٢٢ منه وناقشت اللجنة المركزية مسالة الوضع في كوردستان وفي العراق بصفة عامة، وحددت مهام الحزب والحركة الكوردية في الظروف الجديدة. وفي مقررات اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني حددت طابع الحركة الكوردية واهدافها على النحو الاتي:- "ان الحركة التي قامت في ١١ ايلول ليست مقاومة عسكرية عادية لضغط القوات الحكومية. ان لها اهمية اكبر بكثير وتعد، عمليا، جزءا من النضال الثوري الديمقراطي العام للشعب العراقي كله. والثورة ان هي الا كفاح مسلح لكوردستان ضد الدكتاتورية والعدوان وفي سبيل الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي وحقوق الشعب الكوردي القومية (الحكم الذاتي لكوردستان في اطار العراق الموحد)."^(٣)

(١) التقدّم. بغداد، ١٩٦١/١١/٢٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

اتخذت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني اجراءات فعالة لايصال حقيقة الوضع في كردستان الى الرأي العام العراقي والعالمي. فقد فضحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني حملة سلطات بغداد الافتراضية الموجهة ضد الحركة الكردية، وذلك في ندائها الى الشعب العراقي، وأشارت فيه:- "اعتاد الحكام العراقيون على وصفنا بعملاء الامرياليين وأذئاب الامبريالية وتقول بان الامرياليين تحديدا يمدوننا بالسلاح والمال. لكن ردوا علينا أي وطنيين ومناضلين في سبيل الحرية هؤلاء الذين بنشاطهم المعادي للشعب يقدمون عمليا خدمة لاتقدر بثمن للامبريالية ويعرقلون تطور الشعب في التقدم وتحقيق الازدهار. لاتوجد لدينا اية اموال، سوى تلك التي قدمها لنا شعبنا الفقير، رغم انه بحاجة ماسة اليها، ولاتوجد لدينا أية اسلحة سوى تلك التي استولينا عليها كغنيمه، والتي قدمها لنا ابناء شعبنا الاوفياء، الذين انضموا الى حركتنا، بعد ان تركوا الجيش العراقي. ولو كانت لدينا الكمية اللازمة من السلاح والمال، لما كان الشعب العراقي يعاني الان تحت اقدام هؤلاء الكذابين والمحتالين الذين يدعون القيادة"⁽¹⁾.

عرض الحزب الديمقراطي الكردستاني للكشف عن المذبذبين الحقيقيين للاحداث الديموية في كردستان على ممثلي الرأي الاجتماعي العربي وتحديد من هو المعتدي ومن هو ضحية العدوان. وجاء في النداء ايضا "عدا كل ما شابه ذلك اننا على استعداد لاستقبال وفد الشعب وضمان تنقله، كي يقوم بنفسه دراسة الموقف ويوضح ما اذا كانت تنطبق والحقيقة جميع هذه الاتهامات الباطلة، التي توجهها القيادة العراقية ضدنا"⁽²⁾ اضع الى ذلك ان الحزب الديمقراطي الكردستاني والمنظمات الكردية الاجتماعية والشخصيات السياسية توجهت الى مختلف المنظمات الدولية بطلب المساعدة لوقف اراقة الدماء وحل عادل للمسألة الكردية⁽³⁾.

انتقمت السلطات العراقية من السكان الكورد المسالمين لاختفاقها في الحرب ضد الوطنيين الكورد. ووصلت الهستيريا المعادية للكورد بالسلطات الرسمية بحيث انها قامت في تشرين الاول عام ١٩٦١ بمنع المستخدمين الاداريين ارتداء الزي الكوردي القومي⁽⁴⁾.

(1) Emir k. Bedir khan. Le Dossier du Kurdistan ص٢٣

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) Kinnane D. The kurds, p65.

وتمكنت السلطات العراقية في ذلك الشهر من جر وحدات المرتزقة، الذين كان الشعب يسميهم "الجاهش" - "الججوش" الى الحرب ضد المشاركين في سبيل الحكم الذاتي، وتكبدت هذه الوحدات خسائر فادحة، واصبحت كميات كبيرة من ذخيرتها الحربية في ايدي الثوار^(١). إلا ان القوات الحكومية تمكنت من شهري تشرين الاول والثاني عام ١٩٦١ من ارغام الثوار على التراجع الى المناطق الجبلية. وفي ٢٣ تشرين الثاني وصل عبدالكريم قاسم الى منطقة السليمانية وقام بفتح خزان للمياه في دربندخان شخصيا.

خاضت القوات الكوردية حرب العصابات في المناطق الجبلية، حيث كانت، حسب تعبير احد المراقبين الاجانب، تشعر بانها مثل السمكة في الماء. واصبحت القوات الحكومية في وضع يزداد صعوبة يوما بعد يوما. ولجأ قاسم الى المناورات لعدم تمكنه من اخماد مقاومة الثوار بالقوة. في ١٧ كانون الاول عام ١٩٦١ ألقت الطائرات بحزم كبيرة من المناشير من الطائرات فوق كوردستان مذيلة بتوقيع الحاكم العام، الذي دعا الثوار فيها الى الاستسلام دون قيد او شرط ولم يتم تحديد موعد الاستسلام، لكن جاء فيها انه سوف تتخذ "اشد العقوبات بحق كل من يواصل المقاومة...."^(٢).

في مطلع عام ١٩٦٢ اضطرت الحكومة العراقية وقاسم بالذات على الاعتراف رسميا بان "ثورة الكورد تواصل اشتعالها. واعاد قاسم من جديد الرواية القديمة حول "علاقات الكورد بالامبريالية". وفي اوائل كانون الثاني عام ١٩٦٢ اصدر بيانا علنيا اشار فيه:- "تدل واقعة التمرد الجديد الذي وقع عندما اخذنا نستعد للرد على الاحداث الجديدة، التي جاءت نتيجة لتهديد الامبريالية واستفزازاتها على ان المتمردين في الشمال كانوا في تحالف مع المتمردين في الجنوب. الا ان الاستفزازات لا تعرقل العراق في اداء رسالته في تحرير الكويت"^(٣).

بعد بضعة ايام من بيان الرئيس الوزراء العراقي ظهر في الصحافة العراقية والبلدان العربية الاخرى نبأ مؤاده ان الحكومة ارسلت وفدا خاصا الى منطقة الثورة "لإجراء المفاوضات بغية وقف العمليات العسكرية بين الوحدات الكوردية المسلحة والجيش العراقي"^(٤). ورحب البارزاني وغيره من القادة الكورد بمبادرة الحكومة هذه، وعرضوا

(١) المصدر السابق

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٣) الثورة. ١٩٦٢/١/١١

(٤) الاتحاد. حيفا. ١٩٦٢/١/٥

شروطهم العادلة على الحكومة دونما ابطاء، وتعهدوا في حال تلبية شروطهم وقف المقاومة المسلحة".^(١) كما اقدمت الحكومة على خطوة ثانية وهي اصدار مرسوم العفو عن المشاركين في الثورة.

لكن، كما اظهر الوقت، فان جميع خطوات الحكومة هذه كانت مناورة لصرف الانظار، ثم تطورت الاحداث على النحو التالي لاحقا. اقترحت قيادة منطقة كركوك العسكرية باسم الحكومة على مصطفى البارزاني البدء بالمفاوضات حول التسوية السلمية للنزاع. وثم التوصل الى اتفاق حول مكان اجراء المفاوضات في قرية صغيرة تقع على ضفة نهر. ووصل ضابطان عراقيان الى هناك على متن طائرة هيلوكوبتر في الساعة المقررة. وكان في انتظارهما في المكان رجال من مخابرات الثورة، الذين قالوا بان مصطفى البارزاني قرر نقل مكان اللقاء لمسافة كيلومترين جانبا. فلم يعارض الضابطان و "لم يصل الى منتصف الطريق حتى ظهرت الطائرات العراقية في الجو التي قصفت الكوخ وحولته الى عصف مأكول. وبات واضحا للجميع ان الماطلة في المفاوضات كان قاسم بحاجة اليها كي يقوم بقتل البارزاني، ومضحيا بحياة ضباطه".^(٢)

نكلت السلطات العراقية تنكيلا شديدا باولئك الثوار الكورد الذين صدقوا امر العفو. فقد جرى اعتقال جميع الذين استسلموا للسلطات العراقية. وفي "الليل قام" اناس مجهولون "بالهجوم" على احد البراكات حيث كان المعتقلون، وربما كان هؤلاء يرتدون البسة الشرطة، وربما من قطاع الطرق الذين تم شراء ذممهم واطلقوا النار على الناس العزل. وقتل اكثر من ٢٠ شخصا".^(٣)

في اواخر اذار عام ١٩٦٢ شنت القوات الحكومية المسلحة هجمات عنيفة وجديدة ضد الثوار استهدفت اعادة المواقع التي فقدتها شتاء. وكان الهجوم الربيعي للقوات العراقية اكبر هجوم تشنه منذ بداية العمليات العسكرية وبلغت الخسائر في صفوف القوات العراقية والسكان المدنيين الكورد الالاف. فقد تم حرق ١٠٠ قرية بالقصف الجوي والنابالم.^(٤)

(١) المصدر السابق

(٢) ديميشنكو ب. كوردستان العراق في النار. موسكو، ١٩٦٣، ص ٣٤

(٣) المصدر السابق

(٤) Emir k. Bedir khan. Le Dossier du Kurdistan p29-30.

وصف احد المراقبين الاجانب، الذي وصل الى العراق في ربيع عام ١٩٦٢ للاطلاع على الاحداث الجارية في كردستان، علاقة الثوار بالسكان وتعسف السلطات على النحو الاتي:-
"مرارا ماينزل الثوار الى القرى للحصول على المواد التموينية والسلاح وغيرها. وتحلق الطائرات الحكومية لتدمير هذه القرى، لكنها لاتفلق في ذلك الا بعد ان يغادرها الثوار. وبالنتيجة تقع خسائر كبيرة بين السكان، بما فيها بين النساء والاطفال. وتلاحق القوات الحكومية الكورد الهاربين من القرى، لتقوم بنهب الدكاكين والبيوت انتقاما على المساعدة المقدمة للثوار"^(١).

قدمت القوى التقدمية في العراق وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي مساعدة معنوية سياسية لاتقدر بثمن للثوار الكورد. وطالب الحزب الشيوعي العراقي بوقف العمليات العسكرية فورا وبحل سلمي عادل للقضية الكوردية. جاء في احد بيانات الحزب الشيوعي العراقي "ان سياسية التمييز والاضطهاد القومي تتبدى في مجالات كثيرة وتأخذ اشكالا عديدة:- يحرمون الكورد من حق الادارة الثقافية الذاتية، ويتم ابعاد الموظفين الكورد ونقلهم الى اماكن بعيدة عن كردستان، ويتم تغير اسماء المدارس الكوردية والحوانيت باسماء عربية، حتى ان القمح الكوردي يسمى الان القمح العربي. وحرمت بالقمع القوى الديمقراطية في كردستان من حرية الاصدارات الادبية والسياسية"^(٢).
أكد الحزب الشيوعي العراقي مرارا على ان حل المسألة الكوردية لايمكن التوصل اليه بالوسائل القسرية، الا ان الحكومة العراقية واصلت الحرب في كردستان محاولة في الوقت ذاته حجب حقيقة الاحداث. في ايار عام ١٩٦٢ توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الى الراي العام العالمي وعبر الاحزاب الشيوعية والعمالية، ببناء خاص، طلبت فيه "الضغط على الحكومة العراقية ودفعها الى وقف حرب اقتتال الاخوة في كردستان"^(٣).
كلفتم هذه الحرب الشعب العراقي ٢٠ مليون جنيه استرليني سنويا^(٤).

في ربيع عام ١٩٦٢ شدد الحزب الشيوعي العراقي وغيره من الاحزاب والمنظمات التقدمية في العراق من النضال ضد الحرب المعادية للشعب في كردستان. وجرت مظاهرة

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) Iragi Letter. 1960, N6 p23.

(٣) Irag Letter. 1962, N4-5, p1-6.

(٤) Kinnane D. The Kurds, p76.

كبيرة في بغداد بدعوة من الحزب الشيوعي العراقي. وطالب المتظاهرون " بوقف الحرب الدامية في كردستان وضمان الحريات السياسية والديمقراطية".^(١) وقع اشتباك بين المتظاهرين والبوليس، قتل في اثنائها اربعة اشخاص. وازداد التوتر في البلاد بعد هذه الاحداث. لجأت السلطات الى الاجراءات التعسفية، حيث تم اعتقال عدد كبير من المدنيين و٧ ضباط في الجيش العراقي بما فيهم المقربين من قاسم^(٢).

اصدرت الشخصية السياسة المعروفة في العراق، وزعيم الحزب الوطني الديموقراطي كامل جادرجي بيانا دعا فيه الى انهاء حالة الطوارئ في البلاد، وعزل العسكريين عن قيادة البلاد وتسليم السلطة الى الشخصيات المدنية، وضمان الحريات الديمقراطية واعداد واجراء انتخابات برلمانية عامة في البلاد. وجاء في البيان "الكورد ليسوا انفصاليين، انما يطالبون بحقوقهم فحسب، وعلينا الاعتراف بحقوقهم".^(٣) اصدرت ١١ شخصية سياسية معروفة في العراق بما فيها وزراء سابقون ابراهيم كبه ومصطفى علي وعددا من الكتاب والمحامين بيانا طالبوا فيه "ببذل الجهود لتسوية المسألة الكوردية تسوية سلمية، لان استمرار الحرب يهدد الوحدة الوطنية ويقوض الاقتصاد".^(٤) وبصرف النظر عن الرقابة الصارمة، كانت الدعوات الجريئة التي تشجب الحرب في كردستان تتسرب مرارا الى الصحافة البورجوازية في العراق. كتبت صحيفة "البيان" لسان حال الحزب الوطني التقدمي تقول:- "اننا نرى ان العلاقات المتبادلة بين العرب والكورد في الجمهورية العراقية يجب ان تقوم على اساس الاعتراف بالامة الكوردية كشريك متساو، دون اية محاولة لصهر الكورد في بوتقة الامة العربية".^(٥)

اثارت نداءات الحزب الشيوعي العراقي وغيره من القوى التقدمية في العراق لصالح الحل السلمي والعدل للقضية الكوردية مقاومة عنيفة من جانب الدوائر الشوفينية - الرجعية. واصدرت قيادة اتحاد النقابات في العراق المؤلفة من انصار حكومة قاسم بيانا، ردا على ماقاله كامل جادرجي والمجموعة الأنفة الذكر، دعت فيه رئيس الوزراء بانزال

(١) الاتحاد ١٩٦٢/٥/٦

(٢) المصدر السابق

(٣) الاتحاد ١٩٦٢/٥/١٨

(٤) المصدر السابق

(٥) البيان. بغداد ١٩٦٢/٤/٢٦

العقاب الصارم " باولئك المتعلمين من العراقيين،الذين طالبوا في ٧ ايار بنشر السلام في كوردستان"^(١)والذين " يعدون اعداء للشرعية"^(٢).

نشرت صحيفة "العهد الجديد" انباء مثيرة عن "الانتصارات الحاسمة" للقوات الحكومية وكتبت تقول:- "قام الكورد المخلصون للحكومة في شمال العراق بمحاصرة المنطقة، التي يختفي فيها البارزاني زعيم المؤامرة الكوردية الفاشلة، وتم القضاء على الثورة"^(٣).

ارسلت الحكومة تعزيزات جديدة وجديدة الى كوردستان، واتخذ التنكيل بالسكان الكورد المسالمين نطاقات واسعة.

في ايارعام ١٩٦٢ نشر ممثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني في بيروت منشير تحمل توقيع مصطفى البارزاني تدعو الى وقف اراقة الدماء في كوردستان فقد جاء في أحد المناشير "ندعو الى تقديم المساعدة لوقف اعمال القوات العراقية المسلحة، التي تقوم بقصف القرى الكوردية وتحرق المزروعات وتقتل المشية"^(٤). هذا ما جاء في احد المناشير. وجاء في منشور اخر ان "الكورد لا يرغبون في محاربة العرب، انما يقاومون فقط ضغط عبدالكريم قاسم ويعملون لاجل اقامة حكومة دستورية، التي تعترف بحقوق الكورد في الحكم الذاتي ضمن اطار الدولة العراقية الموحدة"^(٥).

بعد مضي بعض الوقت نشر قائد الحركة الكوردية القومية - التحررية وعبر ممثليه نداء جديدا الى الراي العام العالمي، وجاء في هذه الوثيقة، التي نشرتها الصحافة التقدمية في عدد من البلدان:- "يا شعوب العالم ويا ابناء البشرية أتوجه كابن للشعب الكوردي، وكمواطن عراقي مخلص باسم جميع الثوار اليكم والى هيئة الامم المتحدة ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان، وجمعية الصليب الاحمرالدولي، والسكرتارية الدائمة للجنة تضامن شعوب اسيا وافريقيا والاتحاد الديموقراطي العالمي للمحامين والصحفيين وحاملي لواء الانسانية تعالوا وشاهدوا الاعمال اللاانسانية التي ترتكب بحق شعبنا في العراق، شاهدوا

(١) الايام. بغداد ١٩٦٢/٥/٩

(٢) المصدر السابق

(٣) العهد الجديد ١٩٦٢/٥/١٠

(٤) الاتحاد ١٩٦٢/٥/٢٩

(٥) المصدر السابق

كيف يقتلون مئات الناس، وكيف يدمرون آلاف البيوت و يحرقون القرى والمزرعات بالنابالم من الطائرات ويطردون آلاف الشيوخ والاطفال والنساء".^(١)

واشار البارزاني وهو يتناول طلب حكومة قاسم "الاستسلام وتسليم السلاح" قائلاً:-
"ليس نحن، بل على المتأمرين الحقيقيين تسليم السلاح والامتثال لحكمة الشعب. اننا لانحتاج الى العفو، لاننا لم نضايق احدا، بل ان مانقوم به هو اننا ندافع عن حقوقنا المشروعة. ويتم عفو من ارتكب جريمة ضد الشعب. اننا نطالب الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي المشروعة، ونطالب بسلطة شرعية بدلا من الدكتاتورية الفردية والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية - الثقافية في الجمهورية العراقية كشعب مستقل".^(٢)

دعا البارزاني في هذا البيان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان ارسال لجنة لدراسة وضع الكورد، اما لجنة الصليب الاحمر الدولية فقد دعاها الى انقاذ حياة آلاف الاطفال والشيوخ والنساء.^(٣) ووردت في هذا البيان ايضا وقائع كثيرة على المعاملة الوحشية للقوات العراقية للثوار. ففي منطقة دربندى بازيان مثلا، قام "ضابط في الجيش العراقي وبحضور آلاف الضباط والجنود باطلاق الرصاص على مجموعة من الثوار الكورد دون محاكمة او تحقيق. كما ان احدا من الثوار يدعى محمد امين ميرخان قد اصيب بجرح بليغ واستسلم للسلطات العراقية. وفي اليوم الثالث وهو في المستشفى قام احد العسكريين العراقيين بقتله وهو نائم.....".^(٤) وجاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٦ تشرين الثاني عام ١٩٦١ ان "الوحشية والبربرية التي تلجأ اليها الحكومة الحالية عند قمع الحركة المسلحة في كوردستان، قد فاقت كثيرا تلك التي استخدمتها حكومة النظام الملكي البائد ازاء الكورد".^(٥)

كان الثوار الكورد، خلافا عن خصومهم، يظهرون معاملتهم الانسانية للآسرى العسكريين من العرب. وكان يطبق هذا النظام في الجيش الكوردي الثوري، فقد يتم منح

(١) النداء ١٩٦٢/٦/٣

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) تاريخ البلدان العربية المعاصر، موسكو، ١٩٦٨، ص ١٩٤

حق الاختيار لأكثريّة الأسرى العسكريين ولاسيما كل من هرب من الجيش العراقي، وهو
أما البقاء في الجيش الثوري وأما العودة إلى ذويه⁽¹⁾ وفي غضون ذلك كان الكورد في حالات
عدة "يرافقون الأسرى حتى قراهم"⁽²⁾. لكن الشرط الضروري لإطلاق سراح الأسير هو
أن يتعهد بأن لا يشارك ثانية في الحرب ضد الشعب الشقيق. فقد كان يتم الاحتفاظ
بصورة الجندي الذي أطلق سراحه وتوقيعه لدى الثوار، وكانوا يحذرونه بأنه إذا شارك
ثانية في الحرب ويقع في الأسر، سيتخذ بحقه العقوبات الصارمة. كتب الفرنسي جان
برادية عن كيفية تكوين موقف الجندي العربي الأمي أو أنه كان يلم بمبادئ القراءة
والكتابة في مثل هذه الظروف من الحرب في كردستان. "لماذا علي الذهاب إلى الجبال؟ دع
البارزاني يعيش هناك أنا إنسان السهول ولا أعرف حتى لغتهم...."⁽³⁾.

في نهاية أيار وأوائل حزيران اتخذت المعارك في كردستان طابعا ضاريا ونطاقا واسعا.
فقد الحقت الوحدات الكوردية في موقع كفري، وفي منطقة كركوك هزيمة كبيرة بالقوات
الحكومية. ووصفت الصحيفة البيروتية "السياسة" الوضع في كردستان على أنه "حملة
إلى بغداد وراحت تنضم وحدات جديدة إلى الثوار الكورد" "وقد أصبحت بحوزتهم حتى
المدفعية الثقيلة"⁽⁴⁾. وسيطر الثوار في منطقة الموصل على مركز عسكري محصن بشدر
واسروا ١٣٠٠ جندي عراقي. واختتمت الصحيفة قائلّة: "ستؤدي الثورة الكوردية إلى
الإطاحة بقاسم".

كتبت الصحيفة الفرنسية "لوموند" تقول:- "رغم البيانات المتبججة لحكومة بغداد
فإن أخبار مصادر مختلفة، تبين أن الثورة الكوردية في العراق تزداد اتساعا وتتخذ طابعا
عنيدا أكثر فأكثر. وتسيطر قوات البشمركة حاليا على أراضي طولها ٤٠٠ كيلومتر
وعرضها ١٥٠ كيلومتر.... فالسلطات لا تسيطر عمليا على الطرق الأساسية في المنطقة
الشمالية من البلاد رغم أن ٣٠ ألف عسكري في الجيش العراقي هم في نطاق العمليات
العسكرية"⁽⁵⁾.

(1) Pradier J. Les Kurdes, p95.

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) السياسة. بيروت ١٩٦٢/٥/٢٩

(5) Le monde 25. 05. 1962

اشارت نجاحات الثوار الكورد قلق الحكومة. ونشرت بغداد انباء رسمية بشأن تشديد الاجراءات القمعية في كوردستان"، التي دحضت الانباء الرسمية السابقة حول "القضاء على التمرد". في اوائل حزيران عام ١٩٦٢ وفي اثناء اللقاء مع محرر صحيفة "الثورة" يونس الطائي اعاد قاسم ثانية الشائعة، التي لم تعد تبعث الثقة لدى احد، حول ان "ثورة الكورد تلقى دعم انكلترا والولايات المتحدة الامريكية وقامت بتحرير منهما" واكد يقول:- "يسعى الكورد الى تاسيس دولة مستقلة في شمال العراق، ثم يستعينون بالدول الاستعمارية الكبرى انكلترا والولايات المتحدة الامريكية، اللتان تقومان بنقل قواتهما الى هناك، كما حدث ذلك في الكويت التابع لنا".^(١)

في منتصف تموز عام ١٩٦٢ شنت قوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني هجوما جديدا ضد الجيش الحكومي. وجرت معركة في منطقة الحدود التركية - العراقية (جنوب هكاري) بين الجيش العراقي النظامي والكورد، وتمكن الثوار من اسقاط اربع طائرات عسكرية عراقية، واخذ القلق يستبد بالسلطات التركية بعد هذه المعركة، واصبحت الاحداث في كوردستان العراق موضوعا خاصا للنقاش. فقد كتبت صحيفة "ملتت" التركية تقول "ان مايجري في المناطق القريبة من حدودنا، بل ويشمل اراضيها، ووجود المواطنين الكورد على اراضيها، الذين يفتخرون باصلهم من جهة اخرى يدل على مدى خطورة الوضع بالنسبة لنا ايضا. فالحكومة التركية لم تعرض رايها حتى الان بشأن هذه المسألة، لكن من الان فصاعدا لابد من بحث هذه القضية باهتمام، ووضع تلك السياسة التي علينا انتهاجها في هذه المسألة واتخاذ الاجراءات المناسبة".^(٢)

لم يغير الهجوم الربيعي- الصيفي (عام ١٩٦٢) الذي شنه الجيش العراقي ميزان القوى لصالحه، فلم يحتفظ الكورد بمواقفهم صامدين فحسب، بل استطاعوا في حالات عديدة توسيع رقعة المناطق التي يشرفون عليها. كتب الصحفي السويسري ديك انديرك، الذي زار منطقة الثورة في تموز- اب عام ١٩٦٢، يقول ان "قوات البارزاني قد رسخت من مواقعها كثيرا ولاسيما بعد هجوم القوات الحكومية في اذار، حيث دمر الكورد في اثنائه كتيبة واحدة من الجيش العراقي. وبعد شهرين فرض الكورد طوق الحصار على كتيبتين

⁽¹⁾ الثورة ١٢/٦/١٩٦٢

⁽²⁾ Milliyet. 15. 06. 1962

اثنيتين اخريين ولمدة ٢٩ يوما. وقاموا بنزع سلاحهما ثم اخلوا سبيلهما ... وفي اب عام ١٩٦٢ حاصر الثوار قطعة كبيرة للجيش العراقي في منطقة راوندوز^(١).

سيطر البارزاني بعد حصار منطقة راوندوز على المركز السكاني هيران في وادي خوشناو، ومن ثم تقدم نحو صلاح الدين وجبال سفين. كتب دانا ادامز شميدت يقول:- "لو سرت في هذا الوقت عبر قمم جبال راوندوز، لشاهدت ألسنه نيران القوات العراقية المحاصرة"^(٢). اعلن البارزاني قائلاً:- "اننا نشن هجومنا الان وستكون شقلاوة مركز ضربتنا القادمة. لقد فقد الخصم القدرة على الهجوم....."^(٣).

انضم الكورد من مختلف الفئات الاجتماعية، الذين كانوا يتعاطفون مع الحركة القومية الى صفوف المقاتلين. كما انضم الفلاحون الكورد زرافاً ووحدانا الى الجيش الثوري، والذين استشاطوا غيظاً من وحشية الاعمال القمعية للجيش العراقي. وتشكلت في عدد من المدن العراقية والكوردية على حد سواء لجان مساعدة الثورة نتيجة جهود الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من المنظمات التقدمية في البلاد. وقامت هذه اللجان بجمع الاموال، والمواد الطبية والمؤن الغذائية والسلاح وغيرها لجيش كوردستان التحرري.

في ايلول عام ١٩٦٢ اتخذت الحكومة قرارا اصبحت بموجبه كوردستان العراق كله تقريبا في حالة من الحصار. وكان يتعرض للتنكيل كل من يقم بدعم الحركة الكوردية او يتخذ موقفا متعاطفا. واصبحت الاقلية الاشورية التي عانت كثيرا ضحية هذه السياسة. وفي هذا الشأن لعب عدد من الاقطاعيين الكورد دورا مشينا وخاصة الشيخ محمود أغا زيباري. فقد سلح قاسم عصابات هؤلاء "الجحوش" الرجعيين ووجهها للتنكيل بالسكان المسالمين في القرى الاشورية الواقعة بين الموصل والعمادية^(٤). وقامت القوات الجوية العراقية المسلحة بقصف العمادية، وبعدها دخلت وحدات محمود زيباري الى المدينة قامت بارهاب السكان الاشوريين والكورد المسالمين^(٥).

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) SHMIDT d. a. Journey among Brave Men. Toron to, 1964, p210

(٣) المصدر السابق

(٤) Kinnane D. The Kurds, p68.

(٥) المصدر السابق

قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعمل دعائي في المناطق الكوردية والعربية على حد سواء. قد اوضح الحزب في وثائقه (البيانات والنداءات والمناشير) اهداف الحركة الكوردية ودعا السكان العرب الى تقديم المساعدة له في مواجهة العدو المشترك. وأشار جورج برادية الى "ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني لا يدافع عن مصالح الشعب الكوردي وحده، بل عن مصالح العرب والارمن والاشوريين والتركمانيين"⁽¹⁾ واردف قائلاً:- "بلغ التنظيم لدى الثوار الكورد درجة بحيث ان جيشا مثل الجيش العراقي الذي يعد احد اقوى الجيوش في الشرق الاوسط، وجد نفسه عاجزا عن تحطيم مقاومتهم"⁽²⁾. وتمكنت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد بضعة اشهر من اندلاع العمليات العسكرية من توحيد الوحدات الكوردية المجزأة وتشكيل جيش تحرري موحد في كوردستان العراق.

تحولت الحركة في كوردستان الى عامل مهم للنضال الديمقراطي العام للشعب العراقي كله. وهذا ما اثار قلق الرجعية الداخلية والدول الاستعمارية الكبرى وشركائها في الشرق الاوسط⁽³⁾. ونشرت الصحافة الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية، وانكلترا، وتركيا وبلدان اخرى مواد فسرت بما يتفق وتوجهاتها طبيعة واهداف الحركة الكوردية في العراق، ودعت الى توحيد الجهود ضد "الانفصالية الكوردية" بغية القضاء عليها قبل ان تتحول الى عامل مثير للقلق في الشرق الاوسط كله"⁽⁴⁾.

كتبت صحيفة "يني صباح" التركية في ايلول عام ١٩٦٢ وهي تتناول الاحداث في كوردستان العراق، انه لابد للحكومة التركية من تعزيز حراسة حدودها للحيلولة دون "التغلغل الكوردي"، لان "انصار البارزاني على حد زعمها راحوا يوزعون المنشورات في الدول المجاورة، التي تدعو العشائر المحلية وخاصة العشائر القاطنة في تركيا الى تقديم المساعدة للثوار". من الواضح ما جاء في الصحيفة الامريكية "نيويورك تايمز" كان يتعقب هدفا استفزازيا فقد نشر مراسل هذه الصحيفة دانا ادامز شמידت، الذي قام بجولة في كوردستان العراق في ايلول عام ١٩٦٢ مواد عن الحركة الكوردية. واكد شמידت

(1) Pradier J. Les Kurdes p233.

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) البرافدا ١٩٦٢/١١/١٥

كما لو ان البارزاني صرح في اثناء لقائه معه بانه "يعتزم حاليا اقامة دولة مستقلة بعد ان يضم اليها الكورد في العراق وتركيا وايران وسوريا" وأن "البارزاني طلب المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية"⁽¹⁾.

ردّ ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني على منظمي الحملة الاستفزازية المعادية للكورد. فقد كتبت الصحيفة البيروتية "الهدف" تقول:- "التقى مراسلنا في دمشق مع احد انصار البارزاني صدفة وطلب منه التحدث عن الوضع الحقيقي في كوردستان، لقد نفى القائد الكوردي نفياً قاطعاً ما ذهب اليه مراسل صحيفة "نيويورك يايمز" وكأن البارزاني وضع امامه مهمة اقامة كوردستان مستقلة وموحدة، التي ستضم الكورد في العراق وتركيا وايران وسوريا.... فهو يسعى الى نيل الحقوق القومية الاتونومية للكورد العراقيين وحدهم"⁽²⁾.

كشف ممثل الحركة الكوردية عن الاهداف الحقيقية لظهور مثل هذه الانباء في الصحافة الغربية:- "لديهم نية واحدة وهي تشويه مطالب الكورد الواضحة في العراق وخلق التوتر في هذه المنطقة، وخاصة في تركيا، وايران، وفي سوريا اخيراً. وهذا ما يتم لغرض زيادة الكراهية والخوف من البارزاني، الذي لايمكن ان يسمح للمستعمرين في الغرب بالعودة الى هذه المنطقة. وربما يكمن في ارسال المراسل شميدت اليها الهدف ذاته رغم اننا لم ندعوه لزيارتنا وان الشائعة التي راجت وكما لو ان البارزاني لايجعل من التعاون مع الامبريالية غرضها تقويض نفوذه لقد وقع الجنرال قاسم في الخطأ ذاته، عندما وصف البارزاني صديقه المخلص ومساعدته في ثورة ١٤ تموز بعميل الانكليز"⁽³⁾.

وقفت الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية، التي كان تتستر بقناع "الحيادية" من الحركة الكوردية موقفاً معادياً ودعت شركائها في الشرق الاوسط لتوحيد الجهود ضد هذا "الخطر" كما كتب في هذا العدد المراقب السياسي البريطاني دافيد ادمسون الذي زار ايضاً المنطقة الواقعة تحت اشراف البارزاني، وقام بنشر كتاب كبير بعنوان "الحرب الكوردية" يقول "تضع امكانية انتشار الثورة الدول الكبرى اعضاء

(1) Yeni Sabah- Istanbul, 12, 09. 1962

(2) البرافدا ١٩٦٢/١١/١٥

(3) المصدر السابق

السنو، وسياسة السنو الدفاعية أيضا امام اخطار جدية في مشروع طويل الامد".⁽¹⁾ ويستخلص ادامسون قائلا:- "لهذا السبب ونتيجة الشكوك ازاء مستقبل استقرار الحكم الذاتي لكوردستان تقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة الكوردية موقفا معاديا".⁽²⁾ رافقت الحملة الاعلامية الصاخبة حول الحركة الكوردية قيام البلدان المجاورة للعراق باتخاذ اجراءات مختلفة ذات طابع عسكري ودبلوماسي. فقد شددت تركيا "حماية حدودها" لمنع "الخطر الكوردي". وجرت اعتقالات في كوردستان تركيا، كما اتخذت السلطات الايرانية اجراءات مماثلة. في تشرين الاول عام ١٩٦٢ نظمت الحكومة السورية لقاء في دمشق مع "القادة" الكورد، الذين اعلنوا عن "وفائهم" للحكومة. ويستأثر بالاهتمام بيانهم المنشور في الصحافة:- "لقد استقر بنا المقام في الجزيرة منذ سنوات كثيرة، واستعربنا (؟) وناضلنا دائما من اجل العروبة السورية. اننا نشجب بنشاط مجموعة "البارتي" (حدك- ش.م) وندعو القادة السوريين النضال ضد اية مؤامرة موجهة ضد سوريا العربية".⁽³⁾

تطورت الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية في ظروف صعبة للغاية وفي ظل موقف معادي منها اتخذته الدول الامبريالية وحكومات تركيا، وايران، وسوريا. كتب دانا ادامزشميدث يقول:- "يقوم الجيش العراقي من جهة، والقوات الحدودية السورية والتركية والايرانية من جهة اخرى، بدورها حاجز فعال بعد ان تم عزل المتمردين عن العالم الخارجي".⁽⁴⁾

في نهاية عام ١٩٦٢ كان الاستياء العام من نظام قاسم هو السمة المميزة للحياة السياسية الداخلية في العراق. فالحرب المندلعة في كوردستان وجهت ضربة قوية الى نفوذ الحكومة. وكما اشير في احد قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وبانصاف "ان الهجوم البربري للحكومة العراقية على كوردستان كان جريمة نكراء ارتكبت دون تقدير للعواقب ودون اخذ المصالح الوطنية العامة بالحسبان".⁽⁵⁾

(1) Adamson D. The Kurdish War. N.y., 1964

(2) المصدر السابق

(3) النصر. دمشق. ١٩٦٣/١٠/٢٠

(4) Shmidt D. A. Journey among Brave Men, p310.

(5) الاخبار. بيروت. ١٩٦٤/١١/٢٨

وضعت سياسة قاسم القصيرة النظر البلاد في مأزق. وفي نهاية عام ١٩٦٢ ساد هدوء ما في العمليات العسكرية. فقد اضطر الجيش العراقي على الاحتفاظ بسيطرته على المدن الرئيسية في كردستان. وتشكل في مجرى نضال الكورد الثوري - الديمقراطي جهاز عسكري- سياسي لقيادة الحركة. وكانت جميع مسائل القيادة في ايدي الحزب الديمقراطي الكوردستاني فقد قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعمل كبير لتوضيح طبيعة الحركة الكوردية واهدافها في العراق وخارجه.

فقد نظم خلال عام ١٩٦٢ زيارة سرية لعدد من الصحفيين الغربيين الى منطقة الثورة. ورغم ان عددا منهم كان يقوم احيانا بتشويه الحقائق وتفسير عدد كبير من المسائل بصورة خاطئة لاعتبارات سياسية، فان هذه الزيارات ونشر مجموعة كبيرة من المواد عن الاحداث في كردستان قد لعبا دورا فعالا في عملية تنظيم دعم دولي للحركة الكوردية. وتوجه ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى السلطات الامريكية بالسماح له فتح مركز اعلامي كوردي في نيويورك. ورفضت السلطات الامريكية طلب الكورد بعد ان بررت رفضها بما قدمتها الحكومات العراقية والتركية والايروانية^(١) من احتجاجات ضده. ولا بد من التنويه بشكل خاص الى نشاط جمعية الطلبة الكورد في اوروبا، وكاميران عالي بدرخان، وعصمت شريف وانلي في فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية. فقد قاموا بنشر مواد اعلامية بصورة منتظمة وباطلاع الرأي العام العالمي على الاحداث الجارية في كردستان بصورة موضوعية.

لقد ساعد تراجع نظام قاسم شيئا فشيئا عن المبادئ المعلنة في مجالات التحولات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وما ارتبط بها مباشرة افلاس النظام من جهة، وملاحقة الحزب الشيوعي والقوى اليسارية الاخرى وحرمانها من القيام بنشاط ثوري من جهة اخرى، على نمو نفوذ القوى اليمينية ولاسيما البعثيين، الذين رغم ملاحقتهم من جانب السلطات، كانوا يحاولون بكل السبل جمع العناصر المتدمرة من النظام حولهم. فلم يعد احد يثق بتأكيدات حكومة قاسم حول انه "سيتم القضاء قريبا على التمرد الكوردي". وفي ٢٩ كانون الاول عام ١٩٦٢ نشرت صحيفة "الجمهورية" البغدادية نبأ "وفاة البارزاني" (وللمرة السادسة)^(٢). بينما نشر الجنرال قاسم في ٨ كانون الثاني عام ١٩٦٢ نداءه الى الثوار يطالبهم "القضاء السلاح والاستسلام دون قيد او شرط خلال عشرة ايام".

(١) Kinnane D. The Kurds, p69.

(٢) الجمهورية ١٩٨٢/١٢/٢٩

وفي ١٣ كانون الثاني أمر الحاكم العسكري في العراق احمد صالح العبيدي في بيان رسمي نشر في بغداد، وتنفيذا لامر قاسم بتاريخ ٨ كانون الثاني، القوات البقاء في مواقعها وعدم اطلاق النار على "المتمردين" خلال المدة الممنوحة للثوار "للاستسلام".

اتخذ قاسم خطوات متأخرة وغير عقلانية أيضا، فهو لما طلب من الثوار "الاستسلام دون قيد او شرط" لم يتعهد لهم باي شيء، لذا فان طلبه قد ذهب ادراج الرياح.

في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٦٣ اعلن قاسم في مؤتمر صحفي عن عزم الحكومة في انشاء شركة نبط العراق الوطنية^(١). لم تكن خطوة حكومة قاسم هذه صدفة. فقد تدنت وتائر تطور الانتاج الزراعي والصناعي عدة مرات خلال سنوات ما بعد الثورة. وهذا مالا يجري تفسيره بتقليص استثمارات راس المال وحده، بل بأن الاشكال القديمة للانتاج ولاسيما في الزراعة قد تشوهت في مجرى التحولات الثورية، مما ادى الى انخفاض جميع المنتوجات الفنية والغذائية ومشتقات الحيوانات. وازداد في ظل هذا الوضع اهمية الصناعة النفطية كأهم مصدر للدخل. اضعف الى ذلك ان الحرب المعادية للشعب في كوردستان قد ابتلعت اموالا طائلة، كان الشعب العراقي بحاجة ماسة اليها.

ينبغي النظر الى عزم قاسم في انشاء شركة وطنية للنفط كخطوة تقديمية، تستجيب لمصالح الشعب العراقي العامة. لكن هذا الاجراء المهم لن يتكفل بالنجاح الا بتأييد فعال من القوى الديمقراطية في العراق. ومما يؤسف له ان هذه القوى كانت مطاردة وملاحقة وتعرض للارهاب.

التزم قاسم في مؤتمره الصحفي الانف الذكر الذي تناول فيه مسائل السياسة الداخلية، الصمت حيال الاحداث في كوردستان، لكنه هاجم الامبريالية و الولايات المتحدة الامريكية:- "تثير الثروات النفطية الهائلة في العراق مكائد الامبريالية الجشعة ازاء الجمهورية العراقية فالولايات المتحدة الامريكية تريد بان تسير سياستنا في ركاب السياسة الامريكية، فهي تحاول دس انفها في شؤون بلادنا. وتقوم الولايات المتحدة الامريكية بتهديدنا، معلنة بانها قادرة على تسليح مجموعات كبيرة في العراق بهدف القضاء على جمهوريتنا"^(٢).

لم يتمكن قاسم من تطبيق قانون انشاء شركة وطنية للنفط لسقوط نظام حكمه.

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) المصدر السابق

وقفت فئات واسعة من الجماهير ضد سياسة قاسم الرعناء. وقدم الحزب الشيوعي ثلاثة مطالب بمثابة شعارات رائدة للنضال وهي:-

- ١- الحل السلمي والعدل للمسألة الكردية.
- ٢- تحسين الوضع الاقتصادي لجماهير الشغيلة.
- ٣- منح الحريات الديمقراطية لقوى البلاد التقدمية.

ورأى الحزب ان "الحرب الدائرة ضد الكورد تضعف جبهة الوحدة الوطنية وتساعد على اضعاف السلطة القائمة في البلاد وسقوطها". اضع الى ذلك ان "القوى الامبريالية والرجعية استغلت الحرب الكردية بمهارة واستمالت الى جانبها بعض القوى اليمينية المعادية للحكومة".^(١)

في اذار عام ١٩٦٢ اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قرارا موسعا حول المسألة الكردية بعنوان "سياستنا وطريقنا الديمقراطي والعدل لحل المسألة الكردية القومية في العراق".^(٢) وجرى في هذه الوثيقة البرنامجية للحزب الشيوعي حول المسألة الكردية تحليل شامل للجوانب الداخلية والخارجية لمسألة الشعب الكوردي القومية، وتحددت المهام القريبة والبعيدة للحركة الكردية القومية. وجاء في هذه الوثيقة "ان المسألة القومية للشعب الكوردي، مسألة تقسيم كوردستان بين ثلاث دول، هي مسألة ديمقراطية وعادلة بطبيعتها".^(٣) وجرى في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وباسهاب تحليل مراحل الحركة القومية - التحريرية للشعب الكوردي، وفضح الانظمة الرجعية في الشرقين الاوسط والادنى والامبريالية الغربية كأعداء طموحات الكورد القومية، كما تم التنويه الى تلك الانعطافات التقدمية التي جرت في الحركة الكردية القومية. ان حركة التحرر الكورد القومية- في جميع اجزاء كوردستان هي حركة ديمقراطية بطابعها، لانها تنبع من طموحات الامة الكردية الى الاتفاق والوحدة القومية وموجهة ضد الاضطهاد القومي، والامبريالية، والاستعمار وعملائها".^(٤) وبرهن الحزب على ضرورة وحدة نضال الكورد والعرب ضد الظلم القومي والاجتماعي. كما جرى

(١) الاخبار ١٢/٢٨/١٩٦٤

(٢) سياستنا وطريقنا

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

التأكيد على اهمية الحركة الكوردية القومية- التحررية كأهم عامل للنضال ضد السيطرة الامبريالية والاحلاف العسكرية في الشرقين الاوسط والادنى. كما حذرالحزب الشيوعي العراقي في الوقت ذاته من خطورة النزعة القومية الضيقة في هذه الحركة والمعبرة عن المصالح الطبقية الضيقة للطبقات المضطهدة بعد ان اشار الى الطابع التقدمي والديموقراطي للحركة الكوردية القومية. واحد مظاهرهذه النزعة هو وقوف عدد من القادة السياسيين في الحركة الكوردية بما فيهم بعض قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ضد نشاط الحزب الشيوعي ومنظماته في كوردستان مرارا. و اشار الحزب الشيوعي العراقي وبحق، ان مثل هذا الخط التكتيكي مشحون بخطر عزل الحركة الكوردية القومية عن النضال الديمقراطي العام في العراق واضعافه بصفة عامة⁽¹⁾. والى جانب ذلك اشار الحزب الشيوعي العراقي الى خطر كبير اخر الذي تحمله معها الشوفينية العربية. وفضح الايديولوجية الشوفينية للبورجوازية الوطنية العراقية، التي وقفت ضد الاعتراف بحقوق الكورد القومية وبذلك وضعت العراقيين في طريق البلاد نحو الديمقراطية.

وبرهن الحزب الشيوعي على فكرة مؤداها ان طريق بلوغ الحكم الذاتي الكوردي يمرعبر الاخوة العربية - الكوردية، لأن لهما عدواً مشتركاً هو الامبريالية والرجعية الداخلية:- "الحركة الكوردية القومية هي حليف قوى لحركة التحرر العربية. وبدورها فان الجماهير العربية الشعبية والقوى الديمقراطية هما سند قوى للحركة الكوردية القومية"⁽²⁾. وفضح الحزب فكرة "الوحدة العراقية" التي ترفض حق الكورد في التمتع بالحريات القومية والديمقراطية:- "ان وحدة العراق بدون الاعتراف بحقوق الكورد القومية هي وحدة مزعومة". ففي مثل هذه "الوحدة" لا يحصل الكورد الا على بعض الحقوق المدنية. وراى الحزب الشيوعي العراقي ان النضال في سبيل حل سلمي وديمقراطي للمسألة الكوردية هو واجب وطني لجميع القوى التقدمية في العراق:- "المسألة الكوردية القومية مرتبطة عضويًا بقضية الديمقراطية للشعب العراقي كله".

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

ومن الصعوبة بمكان حل هاتين المسألتين واحدة بمعزل عن الثانية ان معاناة الشعب الكوردي هي جزء من معاناة الشعب العراقي".^(١)

رأى الحزب الشيوعي العراقي ان احدى المهام الرئيسية لسياسته في المسألة الكوردية هي اقامة علاقات صداقة حقيقية بين الكورد والتركماني فقد دعا الحزب الشيوعي العراقي - القوى التقدمية الكوردية الى بذل الجهود لقطع دابر مكائد الامبريالية والشركات النفطية والدوائر الرجعية في تركيا، التي حاولت بكل السبل تأجيج النعرات القومية بين الكورد والاقليّة التركمانية في كردستان:- "يبين تاريخ النضال الوطني- الديمقراطي في بلادنا ان الطريق الوحيد الى النصر هو وحدة القوى الوطنية".^(٢)

لم ينظر الحزب الشيوعي العراقي الى الحكم الذاتي القومي للكورد "كإجراء اشتراكي" وليس كحل نهائي للمسألة الكوردية القومية، بل كخطوة اولى في طريق تعزيز مصير الكورد القومي الكامل و "كأجراء ديموقراطي" (مثل الاصلاح الزراعي والنظام الديموقراطي).^(٣) وكتحقيق "لمصالح العراق والشعوب العربية" المناسبة (وحتى مصالح البورجوازية الوطنية في البلاد)، وللأسباب التالية:-

١- يستحيل ضمان حماية الجمهورية العراقية واستقلالها وتطوير الديمقراطية دون مشاركة الشعب ودون النضال المشترك (للعرب والكورد). ولا يمكن القيام بنضال مشترك وتطويره الا على اساس الطواعية. والا ستتحول الوحدة الى اضطهاد وتصطدم بمقاومة الشعب الكوردي.

٢- توافق الشعوب العربية التي لها تاريخ واحد ولغة واحدة على الوحدة وعلى اساس ديموقراطي فقط. ويجب ان تقوم الوحدة على اساس الطواعية وحدها. ويجب ان تكون تجربة الوحدة السورية - المصرية درسا للبورجوازية العربية كي تدرك انه اذا كان يتعذر قيام وحدة قسرية بين الشعوب العربية، فانها تتعذر اكثر بين شعبين مختلفين بين العرب والكورد. وان كان لكل شعب عربي حق الاتحاد الطوعي، فانه يجب ان يتمتع الشعب الكوردي بمثل هذا الحق ايضا.

¹ المصدر السابق

² المصدر السابق

³ المصدر السابق

- ٣- يحول حرمان الشعب الكوردي من حق الدولة القومية واستخدام القوة لقمع نضاله ولاسيما في الظروف الحالية، كوردستان الى ميدان للاضطرابات والاشتباكات الدائمة، التي تفتح الطريق امام المؤامرات الامبريالية الموجهة ضد استقلال العراق ووحدته.
- ٤- يوطد الحكم الذاتي القومي للكورد وحدة الشعب العراقي وسيستقبل الكورد في تركيا وايران الحكم الذاتي لكوردستان بحرارة ويستميل الشعب الكوردي المضطهد في هذين البلدين اليه.
- ٥- يصبح الحكم الذاتي لكوردستان اساسا قويا لسياسة العراق العربية سيواجه الشعب العراقي- العرب والكورد- بوحدته الامبريالية والصهيونية.
- ٦- سيعزز الحكم الذاتي لكوردستان العراق مواقع العراق في النضال ضد الشركات النفطية (مجموعة "شركة نفط العراق") التي تستغل عمليا قضايا العراق غير المحلولة للتدخل في شؤونه الداخلية.
- ٧- لا يواجه الحكم الذاتي (للكورد) الحكومة المركزية، بل بالعكس يوطد من نفوذها. ليس الحكم الذاتي، بل غياب الحقوق الديمقراطية للعرب والكورد يضعف السلطة المركزية.
- ٨- يوطد الحكم الذاتي لكوردستان العراق مواقع الجمهورية العراقية على الصعيد العالمي كدولة ديمقراطية"^(١).
- تم في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سرد الاجراءات الرامية الى وضع اساس النظام الديمقراطي في البلاد. تلكم هي المسائل الرئيسة المعروضة في اهم وثيقة للحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الكوردية. صدر قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اذار عام ١٩٦٢ في اصدار مستقل وجرى توزيعه سرا في المناطق الكوردية والعربية على حد سواء، وكان ينطوي على اهمية كبرى لتعبئة القوى الديمقراطية للنضال ضد ديكتاتورية قاسم ومن اجل حل عادل للقضية الكوردية.
- كان قرارالحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الكوردية دليلا واضحا على النضوج السياسي للشيوعيين العراقيين. وفي تموز وايلول عام ١٩٦٢ اصدر الحزب بيانات جديدة حول الوضع السياسي في البلاد والعمليات العسكرية في كوردستان. وتضمنت هذه البيانات

(١) المصدر السابق

مطالب الوقف الفوري للعمليات العسكرية ضد الشعب الكوردي وحل النزاع بالطرق السلمية.

وعلى هذا النحو كان التذمر الجماعي من نظام قاسم في العراق واضحا للعيان في مطلع عام ١٩٦٣. لكن لا بد من الاشارة الى انه لم يكن للمعارضة تركيبا اجتماعيا طبقيا متجانسا. فقد كانت تمثل القوى اليسارية واليمينية على السواء. فالمعارضة اليسارية بزعامة الحزب الشيوعي تقدمت بمطالب جعل الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد ديمقراطية بصورة راديكالية وايجاد حل عادل وسلمي للمسألة الكوردية. وفي هذا الاثناء رأى انه من الممكن اجراء تغيير في النهج السياسي للحكومة، وتسوية الوضع وتخطي الازمة في البلاد بطريقة سلمية.

اتصفت المرحلة الاخيرة من حكم قاسم بأزمة حكومية شديدة. لقد وجد قاسم نفسه في موقف صعب وكان مضطرا على البحث عن مخرج منه وفي هذا الصدد جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان "قاسم قد اضطر تحت تأثير الاستياء الشعبي المتزايد وفشل الحملة العسكرية والتهديد المتنامي لضياع السلطة، الى الميل نحو الصلح ووقف الحرب في كوردستان، وفضلا عن ذلك، اللجوء الى اجراء عدد من الاجراءات ضد الشركات النفطية"^(١).

وهنا يطرح سؤال فيما اذا كانت ثمة امكانية واقعية لتحويل مجرى الاحداث في العراق نحو اليمين، والتوصل الى وقف الحرب في كوردستان واعادة الحريات الديمقراطية في البلاد؟ نرى ان مثل هذه الامكانية، كانت قائمة. زد على ذلك انها لم تكن مرتبطة بشخص قاسم ولا بنظام حكمه الدكتاتوري المعزول عن الشعب. وكان العامل الموضوعي الرئيسي لاعادة الحريات الديمقراطية ووقف الحرب في كوردستان ومنح الشعب الكوردي حقوقه في الحكم الذاتي القومي، هو وجود حركة ديمقراطية هامة في البلاد يترأسها الحزب الشيوعي العراقي، و الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني - الديمقراطي. كما ان الحزب الوطني - التقدمي مرارا ماكان ينضم اليها. وواصلت الاحزاب الثلاثة تتمتع بنفوذ كبير وكانت تتخذ مواقف متشابهة في عدد من مسائل السياسة الداخلية الاساسية. لقد وسع الحزب الشيوعي العراقي خلال فترة قصيرة من النشاط

(١) World News. L. 1962. Oct 27.vol. 9. N43. P513.

العلني بعد ثورة تموز من صفوفه وعززها واصبح قوة مؤثرة على مجرى الاحداث في البلاد.

وقفت المعارضة اليمينية التي كانت تمثل البعثيين وحزب الاستقلال والناصرين وغيرها من القوى اليمينية المتذمرة من حكم قاسم ومن التحولات السياسية الثورية والاقتصادية بعد الثورة في مواجهة القوى الثورية - الديمقراطية. لقد كانت هذه القوى تقف ضد الحركة الديمقراطية ولاسيما الشيوعية في البلاد. كما انها وقفت ضد اي شكل من اشكال الاعتراف بحقوق الكورد القومية. لم تكن القوى اليمينية، بالطبع، قوى متجانسة. الا ان ماكان يجمعها هو كراهيتها لقاسم والحزب الشيوعي والحركة الكوردية القومية.

جاء في احد قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان "الحرب الدائرة ضد الكورد قد لعبت دورا حاسما في القضاء على الوحدة الوطنية، وفي تشويه خط النضال الوطني وساهمت بقوة في اضعاف السلطة القائمة في البلاد ومن ثم اسقاطها في نهاية المطاف".⁽¹⁾ وجاء فيه أيضا:- "ان المعارضة اليمينية استغلت بمهارة ظروف الحرب الكوردية واستمالت الى جانبها بعض القوى المعادية للحكومة، مستغلة ايضا موقف بعض القوى المعارضة".⁽²⁾ كما ان الصحافة الغربية قد توصلت الى هذا الاستنتاج. فقد كتبت الصحيفة الالمانية الغربية تقول:- "لم يصبح الاستياء من الحرب العبيثية في شمال العراق، الذي شمل الجيش ايضا سببا ثانويا لانتفاضة الضباط ضد قاسم".⁽³⁾

واذا ما قارننا القوى اليسارية ونفوذها مع المعارضة اليمينية نرى ان التفوق، بلا شك، كان لليسارية، لكن، كما هو معروف، فأن المعارضة اليمينية هي التي تسلمت مقاليد السلطة في البلاد. وكان سبب ذلك تفرق القوى اليسارية وتشتتها. لقد ارتكبت القوى اليسارية الاخطاء والهفوات مرارا فالحزب الشيوعي العراقي مثلا بالغ في تقدير الطابع التقدمي لنظام قاسم ووقف في بادئ الامر موقفا سلبيا من كفاح الكورد المسلح في سبيل الحكم الذاتي، حيث كان يرى فيه "تمردا عشائريا" دون أن يأتي ببراهينه على ذلك. واقتصر الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ ايلول عام ١٩٦٢ نشاطه على تنظيم

⁽¹⁾ قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي: الاخبار ١١/٢٨/١٩٦٤.

⁽²⁾ المصدر السابق

⁽³⁾ Frankfurter Algemani 13.08.1963.

مقاومة ضغط القوات الحكومية. اما الحزب الوطني- الديمقراطي فلم يكن له نشاط يذكر بوجه عام، مثلما كان الحزب الوطني- التقدمي ايضا. لقد كان مثل هذا الوضع يثير قلق الحزب الشيوعي العراقي. وقام مع القوى التقدمية الاخرى، رغم انه كان يعمل سرا، بعمل كبير لتوحيد جهود فئات واسعة في النضال ضد الرجعية الداخلية، التي راحت تزيد من نشاطها. ومنذ منتصف عام ١٩٦٢ اشتدت عملية تقارب وتضافر القوى الوطنية، الامر الذي اثار، بدوره، قلق المعارضة اليمينية.

حذرت القوى الديمقراطية في البلاد وخاصة الحزب الشيوعي، التي كانت في موقف معارض من حكم قاسم من خطر مؤامرة يمينية متطرفة. فقد قام الحزب الشيوعي مرارا بتوجيه انظار قاسم الى الخطر الجدي الذي يحدق به من جانب المتطرفين اليمينيين. وفي عام ١٩٦٢ توجه الحزب بهذا الشأن ببيانات الى قاسم مرتين. وفي ٣ كانون الثاني عام ١٩٦٢ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بيانا مرة اخرى طالب فيه قاسم باجراءات حاسمة ضد المعارضة اليمينية المتطرفة التي كانت تحاول وبصورة مكشوفة الاستيلاء على السلطة في البلاد. ففي بيانه ذكر الحزب الشيوعي اسما قطعات حامية بغداد والاشخاص الذين كان يعدون للانقلاب. الا ان قاسم لم يكثر بتحذيرات الحزب الشيوعي العراقي، بل لم يستطع بعد ان يرد عليها لانه فقد القدرة على قيادة البلاد. "اما سياسة التوازن بين القوى اليسارية واليمينية التي كان ينتهجها والدكتاتورية لم تساعد سوى على تفكك الوحدة الوطنية ووفرت الظروف المؤدية الى الاطاحة بسلطته".^(١)

اثارت نجاحات القوى الكوردية القومية - الديمقراطية في شمال البلاد ونشاط الحزب الشيوعي العراقي وغيرهما من الوطنيين قلقا كبيرا لدى المعارضة اليمينية التي كانت تخشى من ان هذه القوى بوسعها التأثير وبشكل جدي على سلطة قاسم المترعزة وحرف النهج السياسي في البلاد نحو اليسار. وسارع المتآمرون الى تنفيذ مشاريع القيام بانقلاب عسكري.

اشار الحزب الشيوعي وهو يتناول انقلاب شباط الى ان "هدفه كان القضاء على جميع مكتسبات ثورة تموز، والقضاء على الحزب الشيوعي والقوى الثورية الاخرى في البلاد

(١) الاخبار ١٩٦٤/١١/٢٨.

وتطهير الجيش من العناصر الديمقراطية وتوجيه ضربة الى الحركة الكوردية، وقطع علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان المعسكر الاشتراكي ووضع العراق من جديد في طريق التعاون مع الغرب وخدمة مصالح الشركات النفطية".⁽¹⁾

كتب انور مصطفى عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي متناولا هذه المسألة يقول:- "كان هدف طغمة الثامن من شباط هو عدم السماح للسياسة بالانعطاف نحو اليسار تحت ضغط القوى الديمقراطية بقيادة الشيوعيين وقد ازداد هذا الضغط في الاشهر الاخيرة من حكم قاسم باطراد. وتعالى المطالب بصورة اكثر حسما للتخلص من ديكتاتورية قاسم العسكرية، واعادة الحريات الديمقراطية، واجراء الانتخابات في البرلمان وسن دستور ديمقراطي وتشكيل حكومة ديمقراطية قوية للوحدة الوطنية وتحقيق السلام مع الكورد على اساس تنفيذ الوعود التي اعطاها لهم قاسم في عام ١٩٥٨. لقد تدهور الوضع في البلاد في الاشهر الاخيرة من حكم قاسم تدهورا شديدا بحيث ان الجماهير كان يوسعها التوصل الى تحقيق مطالبها".⁽²⁾

حاولت القوى اليمينية سد الطريق امام الحركة الجماهيرية وافاقها لما استبد بها من قلق نتيجة ذلك. وعلى هذا النحو لم يكن الهدف الرئيس للانقلاب المخطط له ازاحة قاسم عن السلطة والتكليف به فحسب، بل توجه ضربة قاضية الى الحركة الديمقراطية العربية و الكوردية ولاسيما الى الحزب الشيوعي العراقي.

(1) المصدر السابق

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

الفصل العاشر

تصعيد العمليات العسكرية في كردستان المسألة الكردية في المنظمات الدولية

لم يخفف سقوط الدكتاتورية الفردية لقاسم من وضع الشعب العراقي. بل بالعكس فقد وجدت البلاد نفسها بعض الوقت بين مخالب النظام العسكري - الفاشي الذي عمق باعماله الوضع المتأزم اكثر من ذي قبل في جميع مجالات حياة البلاد. وبالطبع لم تكن القضية الكردية استثناء. فقد بلغت "ذروة" حدتها ولم يكن هذا مرتبطا بمواصلة سياسة تجاهل حقوق الشعب الكردي القومية فحسب، بل ومع تلك الاعمال التي لاسابقة لها بنطاقاتها وقسوتها للنظام الحاكم وحلفائه خارج البلاد ضد الكورد، والذين حولوا القضية الكردية الى موضوع للمناقشة في المنظمات الدولية وفي اوساط فئات واسعة من الرأي العام العالمي.

ولم تستبعد في مطلع عام ١٩٦٣ في العراق امكانية (بجهود مشتركة من القوى الديمقراطية) انعطاف الاحداث نحو اليسار، الذي كان يكمن في القيام بخطوات جديدة لاعادة الحريات الديمقراطية وبذلك يتم سد الطريق امام الرجعية. وهذا ما كان واضحا للمعارضة اليمينية التي رأت في قاسم "نصيرا للنفوذ الشيوعي" وطالبت بالحاح وضع حد نهائي لنشاط الديموقراطيين اليساريين ولاسيما الحزب الشيوعي. وعلى هذا الاساس المشترك سارع القوميون اليمينيون مع انصار الحكم الملكي الذي اطيح به والقوى الرجعية الاخرى في الاعداد لانقلاب حكومي.

لقد أدت خلافات قاسم مع القادة العرب الاخرين حول مسائل تطبيق مشاريع الوحدة العربية ومطامعه في الكويت، وخطط تقليص حقوق الشركات النفطية الاجنبية والنزاعات الحدودية مع ايران وتركيا وغيرها من المشاكل الى مجابهة قاسم مع مجموعة من الدول، كانت معنية في اسقاط حكمه.

تسلم المتآمرون المساعدة المباشرة وغير المباشرة من القوى المناوئة لقاسم. ومن الواضح مثلاً، ان مثل هذه الخطة لانقلاب حكومي قد وضعت في ميونيخ في نهاية عام ١٩٦٢. وحسب هذه الرواية التقى فيشر وهو موظف امريكي رفيع المستوى في كانون الاول عام ١٩٦٢ مع العضو السابق في مجلس الرئاسة العراقي. محمد نجيب الربيعي الذي كان في المنفى. ووعده ممثل واشنطن بتقديم المساعدة لاجل التحضير لانقلاب حكومي، مطالباً مقابل ذلك تصفية الحزب الشيوعي والتنكيل بالديمقراطيين الاخرين. وبلغت الانتباه ما تناقلته الصحافة من انباء حول ان اعداد الانقلاب الحكومي قد كلف الولايات المتحدة الامريكية ٢٥ مليون دولار^(١).

وفي هذا السياق فان ما يستأثر بالاهتمام هو بيان المتطرف الشهير وقائد البعثيين اليمينيين علي صالح السعدي حول "مشاركة الامريكيين في الانقلاب"، الذي ادلى به بعد مضي بضع سنوات من الانقلاب. كتب الخبير في شؤون الشرق الاوسط والصحفي الفرنسي اريك رولو بهذا الشأن يقول:- "تحدث علي صالح السعدي، احد قادة البعث، والذي اصبح نائباً لرئيس الوزراء بعد الانقلاب الحكومي في ٨ شباط عام ١٩٦٣، الينا قبل عامين بانه متأكد من ان حزبه قد جاء الى السلطة " في قطار امريكي". وفي غضون ذلك اوماً السعدي الى الاجتماع السري الذي جرى دون علمه على حد زعمه في الكويت قبل الاطاحة بالجنرال قاسم بشهر، والذي شارك فيه رفاقه الحزبيون وضباط من ادارة الاستخبارات المركزية. واكد السعدي على ان لديه البراهين بان الحكومة، التي كان هو عضواً فيها آنذاك، قد سمحت للأختصاصيين الامريكيين بتفتيش المعدات العسكرية السوفياتية، وقامت واشنطن بمدّها بكمية كبيرة من النابالم مقابل ذلك، والتي استخدمتها القوات العراقية فيما بعد في الحرب ضد الكورد المطالبين بالحكم الذاتي"^(٢). ويمكن عدم الموافقة على الحقائق الواردة، التي تشهد على صلات المتآمريين بالدوائر الرجعية في الدول الغربية الكبرى كحقائق غير جديرة بالثقة طالما انها لاتستند على وثائق رسمية. الا ان ذلك الابتهاج الذي لاقاه نواباً انقلاب شباط في الغرب، وذلك الدعم الذي حظي به النظام الجديد في العراق من جانب الدوائر الامبريالية الحاكمة وشركائها

^(١) العصر الحديث، ١٩٦٣، العدد، ٣٣، ص٥، قضايا السلم والاشتراكية. ١٩٦٣ العدد ٤، ص٣٨: اوهانيسيان النضال الوطني - التحرري في العراق، ص ٢٢٠

^(٢) Le monde. 11. 10. 1968

في الشرق الاوسط يؤكد بصورة غير مباشرة على صحة الانباء الكثيرة عن صلات المتامرين بالدوائر الغربية. جاء في احد قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي "كان انقلاب شباط عبارة عن مؤامرة استعمارية دبرتها الشركات النفطية ووكالة الاستخبارات الاجنبية بالتعاون مع مجموعة من الشخصيات القيادية في البعث".⁽¹⁾ لعبت اربعة تكتلات دورا بارزا في تدبير الانقلاب الحكومي وهي كتلة القادة اليمينيين المتطرفين لحزب البعث، وكتلة على صالح السعدي العسكرية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا، وحركة القوميين- العرب، وحركة الناصريين الاشتراكيين.

في صباح ٨ شباط عام ١٩٦٣ فاق سكان بغداد على اصوات المدافع، إنه كان اليوم الاخير من حكم النظام الديكتاتوري. فقد قامت قطعات الدبابات والمشاة من حامية بغداد، التي قادها المتامرون بالسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدينة سريعا. لقد عزل نظام قاسم نفسه عن الشعب وسقط خلال ساعات معدودات. وتم رمي عبدالكريم قاسم وعباس فاضل المهداوي وطه الشيخ بالرصاص دون محاكمة او تحقيق⁽²⁾. وجرى التنكيل بقاسم ومساعديه المقربين بحضور عبدالسلام عارف، الذي وصف نفسه "بالاخ الصغير المخلص" لقاسم والذي اطلق سراحه في عام ١٩٦٢ وهو رهن الاعتقال. وعرضت جثث القتل مرار عدة على شاشة تلفزيون العراق، واراد المتامرون بذلك اقناع الشعب بانه لاينبغي عقد الامال على انعطاف في الاحداث، بل ينبغي الاستسلام لرحمة الحكام الجدد. ماهو موقف قادة الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية من الحكم العسكري؟ وهنا لابد من التنويه الى ان جيش كوردستان بعد ١٧ شهرا من الكفاح المسلح كان يسيطر على اجزاء كبيرة من كوردستان العراق عدا المدن الكبيرة. فقد بلغ عدده ٣٠ الف شخص⁽³⁾. وكان الحزب الديموقراطي الكوردستاني يقوم بعمل تنظيمي - سياسي كبير في المناطق المحررة⁽⁴⁾. ومن الطبيعي ان المتأمرين قد حسبوا لهذه القوة حسابا في اثناء الاعداد للانقلاب، وانطلاقا من الموقف الذي سوف يتخذه قادة الحركة الكوردية منه.

(1) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي - الاخبار ١٩٦٤/١١/٢٨

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(3) Vanly I. Ch The Revolution of Iragi Kurdistan 1965 ص ١٧-١٨

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

تسربت انباء الى الصحافة الحرة حول ان ممثلي الكتل الانفصالية المذكور قد اجروا قبل الانقلاب لقاء مع البارزاني وغيره من القادة الكورد بهدف ضمان تأييدهم عند القيام بالانقلاب. في كانون الاول عام ١٩٦٢ اجري العقيد طاهريحي، ومن ثم الجنرال وقائد الاركان العامة في الجيش العراقي، اتصالات مباشرة مع قادة الحركة الكوردية. وطلب مساعدتهم او في اقل تقدير حيادا وديا.^(١) واصر قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ردهم على قيام النظام الجديد بضمان الحكم الذاتي القومي للكورد. وتملص طاهريحي من التعهدات الكتابية واكتفى بوعد شفوي وهو ضم وزراء كورد يرشحهم البارزاني الى عداد الحكومة القادمة.^(٢)

يؤكد اريك رولو، الذي زار كوردستان العراق مرارا على ان هذه الاتصالات قد تمت قبل ذلك الموعد، ويكتب قائلا:- "في شباط عام ١٩٦٢ استقبل ابراهيم احمد السكرتير الاول للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ضابطا عراقيا شابا من اصل كوردي يدعى كريم قرني، الذي قدم اليه بتكليف من الجنرال طاهريحي كان يحيى كعضو في اللجنة السرية للضباط - القوميون يبحث باسم انصاره عن الدعم الكوردي له كي ينفذ خطته في القيام بانقلاب بنجاح ... في ٢٨ نيسان عام ١٩٦٢ وجه ابراهيم احمد رسالة الى طاهريحي، التي سلمت اليها (صورة منها اريك رولو - ش.م). وفي هذه الرسالة عدد شروط دعم الكورد للانقلاب المحتمل. وفي اب من العام ذاته تسلم رد المتامين الذين وافقوا على هذه الشروط وعرضوا على البارزاني ابلاغهم باسماء الشخصيات الكوردية، التي يرغب في ضمها الى اول حكومة ثورية...."^(٣)

وعلى هذا النحو فان واقعة وجود اتصالات بين منظمي الانقلاب الحكومي وقادة الحركة الكوردية لاثير شكوكا. وهذا يعني ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني شغل موقفا معارضا لموقف الحزب الشيوعي العراقي من الانقلاب الذي كان يجري التحضير له. ينبغي علينا ان نأخذ الجوانب التالية عند تقويم موقف قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) Le Monde 12. 03. 1963

لقد كان قاسم ونظامه مذنبين في قتل الالف الوطنيين الكورد وقتل مواطني كوردستان الابرياء من الشيوخ والاطفال والنساء وفي تدمير مئات القرى الكوردية. وردت حكومة قاسم بالحديد والنار على مطالب الشعب الكوردي العادلة في منحه حق الحكم الذاتي القومي. وفرضت حصارا اقتصاديا شديدا على الجزء الاكبر من كوردستان، وشنت ضد الشعب الكوردي كله حرب ابادية. ومن الطبيعي ان تكون القوى الكوردية القومية - الديمقراطية في مثل هذا الموقف معنية في اسقاط ديكتاتورية قاسم وباسرع وقت. لكن هذا لم يكن سوى جانب واحد من المسألة، الذي لا يكشف تماما جوهر القضية كاملا. كان القادة الكورد يعرفون حق المعرفة نهج المتامرين السياسي وخاصة نهج البعثيين - المتطرفين من كتلة عبدالسلام عارف العسكرية، وكذلك نهج الناصريين. لقد وقفت هذه القوى اكثر من مرة ضد القوى اليسارية من العرب والكورد اعضاء وانصار الحزب الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني، وضد التحولات التقدمية والاجتماعية - الاقتصادية في البلاد. والاكثر من ذلك ان وثائق هذه التكتلات وبياناتها الرسمية كانت تلتزم الصمت ازاء مسألة الاعتراف بحقوق الكورد القومية في العراق. اضعف الى ذلك ان قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني كانوا يعرفون موقفها السلبي من القضية الكوردية معرفة جيدة. ومن الطبيعي الا يدعم قادة الحركة الكوردية كل تغيير للنظام في هذه الظروف. فقد كانوا بحاجة، شأنهم في ذلك شأن الشعب العراقي بأسره، الى تغييرات جذرية لنظام الدولة، التي يجب ان تضمن حل المهام الاقتصادية والاجتماعية - السياسية الاساسية، التي قامت امام البلاد بعد ثورة تموز والتي كانت تقلق الشعب العراقي كله بما فيه الكورد ايضا.

وبهذا الشكل فانه رغم عدم مشاركة القوى الكوردية القومية - الديمقراطية في الانقلاب مشاركة مباشرة فان صوابية الموقف الايجابي الذي اتخذه قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني من انقلاب شباط في غاية الشك. فقد نشأت حول هذه المسألة خلافات جدية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي. فلم يكن حكم الزعيم قاسم مقبولا على الاطلاق لدى قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ويجب الاطاحة به بكل الوسائل، اما الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان ينتقد بشدة نظام قاسم وحربه الدائرة ضد الديمقراطيين الكورد، كان يرى في الوقت ذاته ان قاسم ينتهج موضوعيا سياسة معادية للامبريالية، وان القوى الديمقراطية في ظل حكمه

ما زالت تشكل قوة كبيرة. وانطلاقاً من ذلك رأى الحزب الشيوعي العراقي، وله ما يبرره، ان الخطوات العاجلة وغير المتأنية في الاطاحة بنظام حكم قاسم قد تؤدي بقوة اكثر رجعية الى السلطة. وادى عدم التنسيق بين اعمال الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى تسهيل مهمة المتامرين.

كان بيان حكام العراق الجدد حول نيتهم بتطبيق اهداف ثورة تموز بياناً ديمغوجياً محضاً، وبعد ان استولوا على مقاليد السلطة في البلاد بدأوا في ممارسة اضطهاد وحشي ضد القوى الديمقراطية في البلاد.

اصبحت السلطة كلها في ايدي ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، الذي كان يتألف من ممثلي الكتل السياسية، التي قامت بالانقلاب. وشغل القادة البعثيون المتطرفون فيه وضعا محوريا. وعين مجلس قيادة الثورة عبدالسلام عارف رئيساً للعراق، الذي نصب نفسه مشيراً.⁽¹⁾

كانت الضربة الرئيسية للسلطات الجديدة موجهة ضد الحزب الشيوعي العراقي، واصبح الارهاب الدموي او الابداء الجسدية الجماعية للديمقراطيين والوطنيين من صلب سياسة الدولة. وفي يوم الثاني من وقوع الانقلاب بثت اذاعة بغداد بياناً رسمياً لقيادة الحكم الجديد وجاء فيه:- "ندعو جميع ابناء الشعب الى مساعدة سلطات البوليس في الكشف عن المجرمين وابدانهم".⁽²⁾ وبدأ تنكيل فظيع بالوطنيين العراقيين، بلغ نطاقات لم يكن لها مثيلاً طيلة تاريخ العراق.

شرعت الحكومة وعلى نحو عاجل في تنظيم وحدات الحرس القومي وفتحت مراكز التجنيد في البلاد كلها لتجنيد المتطوعين في الحرس القومي. وانضمت الى الحرس القومي العناصر المسلحة عن طبقتها والشباب بصورة اساسية. ومنحت الحكومة قيادة وحدات الحرس القومي والبوليس والجيش حق "ابادة وقتل كل شيوعي او من يتعاطف مع قاسم". ولم يكن القتلة يتحملون في هذه الاثناء أية مسؤولية امام القضاء.⁽³⁾

اصبح الحزب الشيوعي في ظروف صعبة، وقررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وقف الكفاح المسلح لما بات واضحاً لها ان المقاومة المسلحة للحكم الرجعي مسدودة

(1) المصدر السابق

(2) النداء ١٤/٢/١٩٦٣

(3) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

الافاق. واصبحت المنظمات الحزبية في حالة سرية. وبذلت السلطات كل جهودها لالقاء القبض على قادة الحزب الشيوعي العراقي والتنكيل بهم ومع ان قادة الحزب الشيوعي مثل السكرتير الاول للجنة المركزية سلام عادل، وسكرتير اللجنة المركزية جمال حيدري، واعضاء قيادة الحزب محمد صالح العبيدي وابو العيس وكثيرون غيرهم كانت لديهم امكانية الهجرة مؤقتا وتجنب اعمال التنكيل، لكنهم اثروا البقاء في البلاد وواصلوا يقودون عمل المنظمات الحزبية وتوجه سلام عادل باسم سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي برسالة الى المنظمات الحزبية في المناطق الكوردية والعربية والى الشعب العراقي بأسره تضمنت تقويما مبدئيا لانقلاب ٨ شباط. وقدم فيها تحليلا للاسباب التي ادت الى سقوط نظام قاسم، وقيام ديكتاتورية اليمينيين المتطرفين وجاء فيها:- "بدأ انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ المعادي للثورة سياسيا وفكريا واقتصاديا. منذ منتصف عام ١٩٥٩، عندما وافق قاسم على الاستسلام امام القوى السوداء وسلك طريق تقويض وحدة صفوف القوى الوطنية"^(١) ووصف الانقلاب "كعمل رجعي- استعماري يرمي الى القضاء على منجزات ثورة تموز". لقد توقع سلام عادل المناضل في سبيل حرية الشعب العراقي - عربا وكوردا وحقوقه الديمقراطية نهاية النظام الدموي في العراق، وكتب يقول:- "سيرفض الشعب مثل هذا النظام وسيبوء بالفضل من كل بد". والسبب في قيام الحكم البعثي هو العزلة التدريجية لديكتاتورية قاسم عن الشعب وجميع القوى الوطنية. وكما اشار سلام عادل فان "الانقلاب الرجعي قد وضع نفسه في عزلة كبيرة، اشد من تلك التي اودت بديكتاتورية قاسم. ولهذا فان الشعب العراقي الابي سيقضي على النظام الحالي حتما وفي اقرب وقت"^(٢).

في ليلة ٢٠ شباط عام ١٩٦٣ تمكن علوج البعثيين اليمينيين وبوشاية خائن من اعتقال سلام عادل وقد ساقوه، مثله مثل الكثير من قادة الحزب الشيوعي العراقي عربا وكوردا الى فرع الحرس القومي في منطقة الكرادة الشرقية، ومنها نقلوه الى رحاب القصرالملكي السابق، الذي حولته السلطات الجديدة الى سجن للشيوعيين. وهنا تعرض سلام عادل في القبو لتعذيب شديد. وفي ٥ اذار عام ١٩٦٣ قتل سلام عادل في اثناء استجواب وحشي اخر. وقد تم اختلاق "حكم المحكمة العسكرية" حول اعدام عادل واثنين من رفاقه

(١) حياة وهبت للنضال. موسكو، ١٩٦٦، ص ٢٨٦

(٢) المصدر السابق

الشخصيتين البارزتين في الحزب الشيوعي العراقي وهما محمد حسين ابو العيسى وحسن عويني بتاريخ رجعي وذلك لاختفاء هذه الجريمة النكراء عن انظار الرأي العام. وفي تموز تم اعدام عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، والابن البار للشعب الكوردي جمال حيدري وعضو المكتب السياسي محمد صالح العبيجي.

اشار مقتل سلام عادل وغيره من قادة الحزب الشيوعي، والارهاب الجماعي ضد الوطنيين والديمقراطيين موجة استنكار من الرأي العام العالمي كله. فقد جاء في بيان الحزب الشيوعي السوفياتي. ان "هذه الجريمة النكراء هزت الناس التقدميين في العالم قاطبة. وهي تشهد على ان السلطات العراقية وخلافا لتأكيداتها بتمسكها بالنظام الداخلي لهيئة الامم المتحدة وعلان حقوق الانسان، وخلافا للسياسة الرسمية المعلنة للحكومة العراقية الحرة، الوحدة والاشتراكية" فانها تهزأ من المبادئ البسيطة للانسانية والديمقراطية".^(١)

كما اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، والاحزاب الشيوعية والعمالية في فرنسا، وبريطانيا العظمى، وبلغاريا، وتشكوسلوفاكيا وبولونيا، وايرلندا الشمالية، وهنغاريا وفي عدد كبير اخر من بلدان العالم بيانات احتجاج ضد الارهاب والتعسف في العراق. كما شجب هذه الاعمال المنظمات الوطنية والعالمية والشخصيات مثل الاتحاد العام للشغل في فرنسا، واتحاد الشغل في ايطاليا، ورئاسة مجلس السلم في بولونيا، والامين العام للاتحاد العالمي للنقابات وعدد اخر. لقد وجه رئيس مجلس السلم العالمي البروفيسور ج برنال برقية الى الرئيس عارف جاء فيها "اعتزاني الرعب عندما علمت باعمال القتل الكثيرة والاضطهاد الذي تم في العراق... انني استنكر بكل شدة هذه الجرائم التي تناقض القانون واطالب بوقف ملاحقة العراقيين من انصار السلام...".^(٢)

في ١٦ شباط قامت الوحدات "الثورية" بمساعدة الدبابات والمدربات بمحاصرة منطقة كيف في بغداد، التي يسكنها الكورد بصورة اساسية، وجرى تنكيل وحشي بالسكان المسالمين وبالديمقراطيين العرب والكورد الذين اختفوا هنا هربا من الملاحقات. ويشهد قيام أعضاء "الحرس القومي" بجمع التوقيعات من السكان تأييداً للنظام الجديد الى جانب

¹ المصدر السابق

² الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

ممارستهم للعمل الارهابي على أن النظام لم تكن لديه قاعدة جماهيرية، كما أنه قد بث الذعر بأعماله في نفوس الكثيرين بحيث انفصلوا من حوله.⁽¹⁾

انتهج الحكم الجديد سياسية مزدوجة. فقد اطلق العنان لارهاب لا مثيل له ضد القوى الديمقراطية كلها في البلاد من جهة، واعلن ممثلوه رسميا بان النظام الجديد عازم كل العزم على حل القضية الكوردية بطريقة سلمية وعادلة. في ٩ شباط اصدر امر الى القوات العراقية بوقف العمليات العسكرية ضد الكورد. وانضم كورديان هما بابا علي و الشيخ محمود والجنرال فؤاد عارف الى الحكومة الجديدة وبموافقة البارزاني. واعلن عضو قيادة حزب البعث ووزير الدولة حازم جواد باسم الحكومة ان "الثورة العراقية ستحل جميع القضايا التي تركها نظام قاسم بما فيها المسألة الكوردية".⁽²⁾

لم يأخذ البارزاني ولا غيره من قادة الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية على محمل الجد وعود الحكومة الجديدة في ظروف الارهاب الجماعي ضد القوى التقدمية في البلاد، واعقب الرد عليها في حل المسألة الكوردية بيانا للبارزاني مميزا للغاية:- " لكان من العجالة التأكيد على ان الكورد يلتفون حول النظام الجديد. ان القضاء على حكم قاسم ما هو الا هدفا ثانويا في كوردستان العراق. والهدف الرئيسي يبقى كما كان وهو الاعتراف بحقوق الكورد القومية".⁽³⁾

بعد بضعة ايام من الانقلاب اعلن ممثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني قائلا: " لايمكن للكورد الايتأثروا بمقتل الاف العرب العراقيين طالما ان هدف الثورة الكوردية هو اقامة الحريات الديمقراطية والحريات الفردية في العراق".

عرضت الحكومة منذ الايام الاولى من وقوع الانقلاب على القادة الكورد اجراء المفاوضات بهدف حل سلمي "لقضية الشمال"، لكن لم يكن صعبا انذاك رؤية بوادر الغدر لدى الحكم الجديد. فكما كتبت الصحيفة اللبنانية "النداء" كانت موافقة النظام البعثي اليميني على اجراء المفاوضات مع الكورد "خطوة تكتيكية لكسب الوقت كي يقوم بشن

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

هجوم على نطاق اوسع".^(١) ومع ذلك وافق قادة الحركة الكوردية على اجراء المفاوضات. كانت هذه الخطوة التكتيكية صحيحة للاسباب الثلاث التالية:-

١- ان كان النظام الجديد يحاول عن طريق المفاوضات كسب الوقت لتقوية مواقعه، فان الجيش الكوردي التحرري الذي كان يقوم بعملياته في ظروف اكثر صعوبة بما لايقاس، كان يحتاج الى مثل هذا الصلح ليس اقل منه.

٢- كانت لموافقة الحكم الجديد في اجراء مفاوضات رسمية مع الكورد اهمية معنوية - سياسية للكورد، طالما انها دحضت، عمليا، الانباء الرسمية لحكومة قاسم حول " مؤامرة الشمال التي لاشان لها من حيث نطاقاتها وقوتها، والتي ستبوء بالفشل السريع". فقد اضطر الحكام الجدد على الاعتراف رسميا بوجود مسألة كوردية قومية حادة في العراق.

٣- واخيرا فان تكتيك الحكام الجدد في العراق الذي جرى التمويه عليه بصورة رديئة، والذي يتجلى في الماطلة الواضحة للمفاوضات، وغدرهم، واستئناف حرب اقتتال الاخوة القذرة ضد القوات الكوردية القومية - الديمقراطية قد وجهت ضربة لاحقا الى سمعة نظام حكم اليمينيين المتطرفين، الذي كان اصلا مفلسا ومعزولا عن الشعب.

جرى تقويم اتصالات الكورد الاولى مع ممثلي الحكومة على انها "مرضية"، بينما واصلت الحكومة ارهايها ضد العناصر التقدمية في البلاد، واصدرت بيانات حول المسألة الكوردية اتسمت بالغموض واهيانا بالمواريه. ففي ١٣ شباط عام ١٩٦٣ اعلن وزير الخارجية العراقي طالب شبيب ان "الثورة تمكنت من ابادة الشيوعيين الموالين لموسكو، وان جميع المحاولات القادمة للاحاق الضرر بنظامنا ستلقى نفس المصير". وعندما تناول قضية الكورد قال الوزير بضمبابية بان "حكومته ستعمل على اقامة العلاقات بين الكورد والعرب".^(٢)

اتخذ مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني مواقف اكثر صرامة. وبعد ان توقفت المفاوضات ادلى ممثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني

(١) النداء ١٩٦٣/٣/٤

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

وبتكليف من البارزاني ببيان جاء فيه:- "سوف نقاتل ضد عارف مثلما ناضلنا ضد قاسم الى أن تتم تلبية مطالبنا"^(١).

في ١٨ شباط عام ١٩٦٣ بدأت دورة جديدة للمفاوضات. ووصل الوفد الكوردي الى بغداد قادما من كركوك على متن طائرة خاصة. وسرعان ما اصبح الشاب الذي يرتدي الزي الكوردي القومي، وأحد محرري صحيفة "خهبات" سابقاً محط انظار سكان بغداد البسطاء والشخصيات السياسية والصحفيين. وكان وصول الوفد برئاسة جلال الطالباني يعني ان جميع تقارير قاسم حول دحر "المتمردين" في شمال العراق كانت افتراء، وتحدث واقعة ان حكام العراق الجدد قد اضطروا على الدخول في مفاوضات مع مصطفى البارزاني عن قوته"^(٢).

قدم الوفد الكوردي مذكرة الى الحكومة كاساس لتسوية القضية الكوردية وارساء دعائم السلام في شمال العراق. وعرض الوفد فيها اهداف الحركة الكوردية ومطالبها. وطلب القادة الكورد منح الحكم الذاتي القومي على اساس المبادئ التالية:-

١- الجمهورية العراقية دول موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكوردية المتمتعين بحقوق متساوية وقد عبرتا عن ارادتهما استنادا الى حق تقرير المصير في العيش معا.

٢- على الدستور العراقي النظر في انشاء الاجهزة التنفيذية والتشريعية بمشاركة ممثلي الشعب الكوردي فيها بما يتناسب وتعداد العرب والكورد في البلاد.

٣- يجب ان تدخل ضمن صلاحيات الحكومة المركزية القيادة العامة لجهاز الدولة وشؤون السياسة الخارجية، بما فيها العلاقات مع هيئة الامم المتحدة، والدفاع الوطني، والمسائل المتعلقة بالنفط، والسياسة الجمركية، والعائدات والرقابة على الموانئ والمطارات التي لها اهمية دولية، والخطوط الحديدية الرئيسية والطرق المعبدة، ومسائل الجنسية. ووضع ميزانية الدولة الاساسية، والاذاعة المركزية والتلفزيون، والسلاح النووي"^(٣).

(١) المصدر السابق

(٢) ديمتشكو ب. كوردستان العراق في النار، ص ٤٢

(٣) Emir K. Bedir Kham. Le Dossier du Kurdistan, p43- 48.

جاء في المذكرة ان الشعب الكوردي يجب ان يتمتع بحقوقه القومية في الحكم الذاتي بمساعدة المجالس التشريعية والتنفيذية الاوتونومية، التي ينتخبها سكان كردستان على اساس اقتراح حر مباشر وسري. ويسن المجلس التشريعي القوانين ضمن اطر الحقوق التي حددتها الحكومة المركزية، وكذلك يقوم بتعيين المجلس التنفيذي وبوسعه اقصائه او اي عضو من اعضاء المجلس التنفيذي. يؤدي المجلس التنفيذي وظائفه ضمن اطر منطقة الحكم الذاتي ويطبق القوانين التي يتخذها المجلس التشريعي، وكذلك جميع القوانين التي تتخذها الحكومة المركزية وتخص كردستان. يجب ان يقوم المجلس التنفيذي للحكم الذاتي بإدارة الشؤون الداخلية، منطقة الحكم الذاتي الكوردية، مسائل القضاء والتعليم والعمل، والصحة والزراعة (بما فيها انتاج التبغ)، وادارة المدن والشؤون الاجتماعية وقادة الادارات والمكاتب ويقدم تقارير عن نشاطاته في جميع المسائل امام المجلس التشريعي.^(٢)

كما تحدثت المذكرة عن النشاط المالي لاجهزة الحكم الذاتي، وتمت الاشارة الى مصادر الدخل القومي، وتكونت ضرورة حضور ممثلي كردستان في جميع الاجهزة المركزية، التي تقوم بتوزيع الدخل القومي.

تحددت في المذكرة حدود كردستان ذات الحكم الذاتي، المتكونة من محافظات السليمانية، وكركوك، واربيل وكذلك ثلاث مناطق من لواء الموصل ولواء ديالى حيث يشكل الكورد فيها اكثرية السكان. كما تضمنت طلب ان يكون احد نواب رئيس الجمهورية كورديا وينتخبه الشعب الكوردي، بينما يضمن دستور منطقة الحكم الذاتي الكوردية الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والحريات الديمقراطية وكذلك حصانة حقوق التركمان والاشوريين والكلدان والأرمن وغيرها من الطوائف العرقية " يجب ان تتمتع هذه الطوائف العرقية بتلك الحقوق التي يتمتع بها العرب والكورد ويجب تمثيلها في المجلسين التشريعي والتنفيذي، وفي الاجهزة الادارية الاخرى بما يتناسب وعددها " ^(٣).

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

- تم في الجزء الثاني من المذكرة تعداد المسائل الاساسية، التي عد حلها هاما مبدئيا للتوصل الى الاتفاقية:-
- ١- يمثل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
 - ٢- يكون لشعب كردستان عدد من الوزراء في الوزارة المركزية يتناسب مع سكان كردستان الى سكان العراق.
 - ٣- تكون نسبة الموظفين الكورد في الوزارات المركزية متناسبة مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
 - ٤- يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها في العراق على اساس المبدأ الانف الذكر. كما يجب مراعاة هذا المبدأ ايضا عند ارسال الطلاب لتلقى التعليم في البلدان الاجنبية.
 - ٥- يكون احد معاوني رئيس اركان الجيش كورديا.
 - ٦- يحتفظ الجيش العراقي باسمه وفي حال تبديل الاسم يطلق على القسم الكوردي منه (فيلق كردستان) ويتكون هذا الفيلق من تجميع الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من اهالي كردستان.
 - ٧- يؤدي ابناء كردستان خدمة العلم فيها ويعاد الضباط وضباط الصف المفصولين لاسباب قومية الى الجيش العراقي ويعادون الى وحدة الجيش العراقي المعسكرة في كردستان.
 - ٨- يقبل في الكلية العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الاخرى عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة في العراق.
 - ٩- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي بالاعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية. وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لايعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية لمدة معقولة.

- ١٠- يكون قيام قطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كوردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي.
- ١١- يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكوردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها.
- ١٢- يكون اعلان الاحكام العرفية في كوردستان في غير حالات اعلان الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الاجنبي بموافقة المجلس التشريعي.
- ١٣- يكلف احد الوزراء الكورد الحاليين بتأليف مجلس تنفيذي مؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتا ويجري انتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لا تتجاوز (اربعة اشهر) من تاريخ تأليفه.
- ١٤- ازالة اثار حكم الطاغية بتعويض جميع المتضررين نتيجة ثورة كوردستان تعويضا عادلا سريعا في فترة لا تتجاوز اربعة اشهر.
- ١٥- في حالة تبديل الجنسية العراقية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كوردستاني في الجمهورية العربية المتحدة اذا كان من مواطني كوردستان وكورديا اذا كان من اصل كوردي.
- ١٦- عند تبديل العلم العراقي او شعار الدولة العراقية تضاف اليها اشارة كوردية^(١).

لما تقدم الكورد بهذه المطالب اعلن ممثلوهم عن استعدادهم لمناقشة مقترحات الحكومة التي تكون مقبولة لديهم وعقلانية، والاقدام على تنازلات في حالة الضرورة، لكن الدوائر الرسمية في بغداد وجدت ان مطالب القوى الكوردية الديمقراطية - الثورية كثيرة وغير مقبولة.

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بين الطرفين اعلن وزير الخارجية العراقي طالب حسين شبيب بوقاحة وهو يكشف عن النوايا الحقيقية للحكومة انه " لايمكن ان يجري حتى الحديث عن منح الكورد الحكم الذاتي. واردف الوزير قائلا:- "

(١) يقتضي التنويه الى ان نص هذه المذكرة مقتبس حرفياً منكتاب السيد مسعود البارزاني بعنوان: البارزاني وحركة التحرري الكوردية الجزء الثالث، ثورة ايلول عام (١٩٦٦ - ١٩٧٥)، عام ٢٠٠٢، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ (الترجم).

يكفي اننا دخلنا في المفاوضات مع انسان، خارج القانون.... اذا لم يرغب الجنرال البارزاني في الاقدام على المساومة.... فاننا سوف لن نؤجل الامر طويلا، كي نقضي على الانتفاضة والى الابد".⁽¹⁾

كان الحكم الجديد يكشف شيئا فشيئا عن نواياه الحقيقية كي يكسب الوقت ومن ثم يتخلص من القضية الكردية بالقوة. كانت المفاوضات ستارا تحجب خطط النظام الدموية والماكرة. كتبت الصحيفة البيروتية "الجديد" ان فكرة كردستان تثير الهلع في نفوس القادة العراقيين اكثر من اسرائيل".⁽²⁾ في ١ آذار عام ١٩٦٣ أدلى رئيس الوفد الكوردي بتصريح تضمن فكرة ترك حول ان المفاوضات مسدودة الآفاق وجاء فيه: "اننا كاسابق نصر على منح الحكم الذاتي الكوردي، واذا لم تؤد المفاوضات الى النتائج المرتقبة فاننا نواصل الكفاح من كل بد. اننا لم نتخل عن ثورتنا بل اوقفناها الى حين....".⁽³⁾

سافر جلال الطالباني على متن طائرة حكومية خاصة الى كردستان، كي يقدم تقريرا الى مصطفى البارزاني حول مجرى المفاوضات. وفي اليوم التالي اصدر البارزاني بيانا شديدا جاء فيه:- "اننا لانستجدي حقوقنا واذا لم يعترفوا بحقوقنا فاننا سوف نقاتل حتى الموت في سبيلها".⁽⁴⁾ في ٣ اذار اصدر مجلس قيادة الثورة بيانا مكرسا خصيصا لعرض البرنامج الحكومي حول "القضية الكردية بشكل عام". وكان مشروع اللامركزية اساس هذه الخطة، التي لم تلب الحدود الدنيا لمطالب الحركة الكوردية.

دخلت المفاوضات بين الكورد وممثلي الحكومة في طورها الحاسم في نهاية المطاف. وفي ٤ اذار عام ١٩٦٣ بدأت المفاوضات في كاني ماران وعلى مستوى رفيع.⁽⁵⁾

ترأس الوفد العراقي قائد الاركان العامة للقوات العراقية المسلحة الجنرال طاهريجي. وكان الوفد يضم في عداده عقيد سلاح الجو العراقي وعضو مجلس قيادة الثورة، الذي لم يذكر اسمه لاعتبارات ما، والجنرال فتاح شالي، ووزير الاصلاح الزراعي بابا علي، ووزير الاوقاف فؤاد عارف، وكذلك سفير العراق في الولايات المتحدة الامريكية علي حيدر

(1) La Question Kurde en Iran.- Afrigue Asie. P., 1964 N67, p32

(2) الجريدة. ١٩٦٣/٣/٤

(3) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(4) المصدر السابق

(5) Vanly I. Ch The Revolution of Iraqi Kurdistan, p23.

سليمان (الثلاثة الواردة اسماؤهم اخيرا كانوا كوردا). وترأس مصطفى البارزاني الوفد الكوردي. "جرى التبادل العادي لصيغ المجاملات بصورة عادية... ثم اشار الجنرال يحيى الى ان اعضاء وفده جاؤوا بمبادرة شخصية وكأصدقاء. وبذلك اراد قائد الاركاب ان يظهر للجنرال البارزاني بان رفضه السفر الى بغداد لم يؤد مطلقا الى خرق القواعد البروتوكولية".⁽¹⁾

قام الصحفي الفرنسي اريك رولو، الذي حضر هذه المفاوضات بنقل تفاصيل هذا اللقاء:- "ثم تناول الجنرال يحيى جوهر المسألة وعرض فكرة مؤداها ان اقتتال حرب الاخوة فرضها النظام القديم على الكورد والعرب. واعلن بان ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط) كانت ثورة الشعبين ضد قاسم". واعلن طاهريحيى دون ان يعيد الى الازهان مصير الشعب الكوردي في الماضي، ان هاتين المجموعتين العرقتين كانتا تشكلان دائما " كلا متناغما " ورد عليه الجنرال مصطفى البارزاني قائلاً:- "كما كنت سأحدث بصراحة مكشوفة، انا من جانبي لا افرق ابدا بين العرب، والكورد، والتركمان، والاشوريين، والمسيحيين، والمسلمين، واليهود، لانهم جميعا ابناء الوطن العراقي الواحد وانتم، ايها الجنرال يحيى، وانا ننتميان الى الجنس البشري لدينا مشاعر وصفات جسدية واحدة، الا ان اسمكم طاهر، اما اسمي مصطفى، ولكان من العبث نفي ذلك، فأنا اثنان، وليس انسانا واحداً، وان لدى كل واحد منا شخصيته المستقلة. واذا ما تم تأكيد العكس فهذا ما سيؤدي سريعا الى نزاع دائم".⁽²⁾

فضح قادة الوفد الكوردي سياسة النظام الجديد الغادرة والمنافقة في المسألة الكوردية، التي تواصل عمليا سياسة النظام السابق. قال البارزاني:- "لم يعد الشعب الكوردي يصدق بعد ان السلام والصداقة يمكن ضمانهما بالعبارات الجميلة فحسب. لقد اشبعنا قاسم حتى التخممة بمثل هذه العبارات، وفي الوقت ذاته كان يقتل اطفالنا ونساءنا. واذا لم اؤيد نظامكم، واتحدث عن ذلك دون موارد، ذلك ان بغداد لم تقدم على ما كنا نترقبه، فلم تعترف بحقوق الشعب الكوردي في الاستقلال ضمن اطار الدولة العراقية. ان هذا الطلب اليوم، كما كان بالامس، يمثل الحد الادنى من مطلبنا لوقف الحرب هنا".⁽³⁾

⁽¹⁾ Le monde. 07. 03. 1963

⁽²⁾ المصدر السابق

⁽³⁾ المصدر السابق

جرت المفاوضات اللاحقة خلف ابواب مغلقة ولم تسفر عن أية نتيجة. في ٥ اذار عام ١٩٦٣ عاد الوفد الحكومي الى بغداد. وفي ٩ اذار عام ١٩٦٣ اصدر مجلس قيادة الثورة مشروع "الادارة المركزية" لمحافظة معينة من البلاد بما فيها كردستان ايضا "كإجراء لتسوية القضية الكردية"^(١). نظر المشروع في تقسيم اداري جديد للعراق كله الى ست محافظات هي الموصل، وكركوك، والسليمانية، وبغداد، والحلة والبصرة.^(٢) انه اصلاح اداري مبتور حافظ على التمييز السابق ازاء الكورد. واصبح لدى المحافظة العراقية، كما كان في مصر، بعض الاستقلالية في حل المسائل التي لها اهمية محلية.

وعلى هذا النحو اعترم واضعو المشروع، على استبدال حل المسألة الكردية باصلاح اداري، كان يخص العراق كله. أضف الى ذلك ان مجلس قيادة الثورة حدد ولاهاتف بعيدة المدى لمنطقة كردستان العراق ضمن اطار محافظة السليمانية الجديدة، التي لم تضم مناطق كردية كثيرة بما فيها منطقة كركوك النفطية. كما لم يجر الحديث في المشروع عن المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تضمن الوضع الاتونومي لكوردستان. ولم يجر الحديث سوى في البند الاخير حول انه يتم الاعتراف باللغتين العربية والكوردية كلغتين رسميتين في محافظة السليمانية.^(٣)

وبصرف النظر عن عدم قبول "مشروع اللامركزية" لم يسارع الكورد على رفضه وبما ان الحكومة العراقية نشرت للمرة الاولى "المشروع الرسمي لتسوية المسألة الكردية"، قرر مصطفى البارزاني وغيره من القادة مناقشته على نطاق واسع، ولهذا الغرض تمت الدعوة في ١٨ اذار عام ١٩٦٣ لعقد مؤتمر كوردي عام في كويسنجق لمناقشة المشروع الحكومي وصياغة مطالب الكورد المحددة، وكذلك لتدقيق برنامج المفاوضات مع الحكومة.

لم يشارك ممثلو الجيش الكوردي التحرري والحزب الديمقراطي الكوردستاني وحدهم في المؤتمر فقد مثلت فيه الشخصيات السياسية والاجتماعية عن جميع مناطق

(١) Adamson D. The Kurdish war, p208- 211.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

كوردستان تقريبا وعلى نطاق واسع. وحضر وزير الدولة فؤاد عارف في المؤتمر ممثلاً عن الحكومة.^(١)

كان مؤتمر كويسنجق حدثاً بارزاً في تاريخ النضال القومي - التحرري الذي خاضه الشعب الكوردي. وتبادل المشاركون فيه خلال اربعة ايام من عمل المؤتمر (من ١٨ اذار ولغاية ٢٢ منه) الاراء بشأن مهام الحركة الكوردية الثورية الديمقراطية وفاق المفاوضات مع الحكومة وصاغوا المطالب التي يجب تقديمها للحكومة على شكل مذكرة. وكانت هذه الوثيقة تضم المطالب المعروضة في المذكرة الاولى المماثلة التي جرى الحديث عنها سابقاً. رأى ممثلو الشعب الكوردي ان الطريق الوحيد لحل القضية الكوردية هو الحكم الذاتي. ورأى مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية ان تحقيق هذه المطالب لا يتم الا على اساس " ديمقراطية موحدة في العراق كله". وأعلن البارزاني ان الحكم الذاتي لكوردستان ليس كافياً، ويجب ان يعم السلام والوفاء ربوع العراق. ولا بد في الوقت ذاته من وضع نهاية للمؤامرات العسكرية والانقلابات الحكومية، التي تتوالى الواحدة تلو الاخرى، ولاتحل القضايا وتكبح جماح تطور البلاد. لم أكن عدوا للعرب ابدا وليس لدي اي طموح للشهرة. ولهذا اسمح لنفسي ان انصح القادة العراقيين الحاليين ! ان كنتم ترغبون في كسب ثقة الشعب عليكم اعلان العفو العام والسماح للاحزاب بممارسة نشاطها بحرية واجراء الانتخابات الحرة وتأليف الحكومة التي يجب ان تمثل فيها جميع التيارات السياسية وجميع الاقليات القومية والدينية".^(٢)

بعد شهر من وقوع الانقلاب في العراق، قام حزب البعث في سوريا بانقلاب حكومي في ٨ اذار عام ١٩٦٣. وبدأت المفاوضات بين ممثلي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق حول قيام دولة عربية موحدة.

في ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ وقع ممثلو حكومات مصر، والعراق، وسوريا في وقت متأخر من الليل على بيان مشترك في القاهرة. وتم التوصل الى اتفاق حول اقامة (بعد اجراء الاستفتاء) دولة فيدرالية اتحادية جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة، ويجب ان تتألف من ثلاثة اقاليم هي:- الاقليم المصري، والسوري، والعراقي. ووقع الاختيار على القاهرة عاصمة للدولة الاتحادية.

(١) البريفليد التاريخي - العسكري. صوفيا. ١٩٦٧، العدد ٣، ص ١٠٥

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

بيّن البعثيون على انهم انصار متحمسون للاتحاد العربي، لكن في حقيقة الامر، كما اظهرت التجربة، ان الحكم الجديد في العراق قد وضع اهدافه الحزبية الضيقة فوق الوحدة العربية. فلم يتحقق اعلان القاهرة بتاريخ ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ حول تشكيل الاتحاد الثلاثي العربي. ولم يعتزم قادة الحكم الجديد في العراق، كما كانوا يقولون، على "تحويل البلاد الى محافظة مصرية". بدأ قادة الجناح اليميني في حزب البعث في العراق، وكذلك البعثيون في سوريا في مسعى منهم الى فرض ديكتاتوريتهم الفردية في البلاد ومن ثم في الدولة الاتحادية، العمل ضد حلفائهم السياسيين في انقلاب ٨ شباط من الناصريين. وراحوا يلاحقون انصار الوحدة مع مصر فقد جرى اعتقال عدد كبير من حركة القومييين - العرب، والاتحاد العربي الاشتراكي وغيرهما من المنظمات الناصرية وحكم عليهم، اما البقية فقد لاذت بالفرار الى خارج البلاد. كما جرت حملة مماثلة في سوريا ايضا. وهذا ما ادى الى تدهور علاقات العراق مع مصر، وعلاقات سوريا مع مصر. شغلت الشخصيات الكوردية الثورية- الديمقراطية في مسألة الوحدة العربية موقفا واضحا لا لبس ولا غموض فيه. فقد وقفت الى جانب مثل هذه الوحدة، التي يتم بناؤها على اساس ديمقراطي وعادل وتأخذ بالحسبان حقوق الكورد القومية.

للنضال من اجل الوحدة العربية تاريخه، ونهوضه وانحساره وقضاياه المحلولة وغير المحلولة. انها حركة ليست متجانسة بطبيعتها، وتنقسم الى تيارين. احدهما تيار ديمقراطي يدافع عن اقتراح النضال من اجل الوحدة على اساس معاداة الامبريالية بالتحويلات الاجتماعية في داخل البلاد ومع حل القضية الكوردية القومية وغيرها من المسائل الاجتماعية- الاقتصادية. اما التيار الاخر فيطرح في المقام الاول الشعارات العربية العامة، التي يحمل طابعا قوميا حصرا. أضيف الى ذلك ان هذه الشعارات القومية الضيقة تستخدم في اكثر الاحيان ضد الحركة الثورية- الديمقراطية.

من الواضح تماما ان اية حركة او تيار سياسي يقف ضد الحركة الديمقراطية للشعب العراقي بعربه وكورده والاقليات القومية كان يحظى بدعم الرجعية الداخلية والقوى الامبريالية الخارجية. ولا يمكن ادراك جوهر الاحداث الجارية في العراق في المرحلة المدروسة دون اخذ هذه الحقيقة بالحسبان. في عام ١٩٦٣ قام تحالف موضوعي وحقيقي بين الرجعية العراقية والقوى الغربية والرجعية في الشرق الاوسط. ولم يكن عبثا انه تم التأكيد على هذه الحقيقة في قرارات عدد من الاحزاب الديمقراطية ووثائقها.

كانت آلية التحالف المعادي للديمقراطية والمعادي للشعب بسيطة. فقد كان كل شريك، الرجعية العراقية من جهة، والقوى الرجعية الخارجية المشاركة في التحالف، يتعقب اهدافه الخاصة. لم تكن الايديولوجية الرجعية - الشوفينية للبعثيين العراقيين ظاهرة عرضيه. فالبعثيون اليمينيون، الذين ينتهزون الفرص لشغل الدور الرائد في عملية بعث "ماضي الامة العربية العظيم" من جديد كانوا يسعون الى احتكار حق حكم البلاد وحل جميع الشؤون العربية. واخذ الحزب الشيوعي العراقي هذا الخطر بالحسبان وخاض نضالا شديدا ضده، لانه كما كتب ف. ا. لينين ثمة مراحل في تاريخ الحركة العمالية، عندما "تعين على الناس النضال ضد القومية المريضة والحانقة بغية انقاذ الاشتراكية"⁽¹⁾.

وبعد ان تدهورت العلاقات بين جمال عبدالناصر والبعثيين في العراق وسوريا أخذت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تدافع عن "حقوق الكورد العادلة". لكن لابد من التنويه الى أن الدوائر الحاكمة في الجمهورية العربية المتحدة التي قامت بدور "الدفاع عن حقوق الكورد" لم تطرح اي برنامج محدد لحل القضية الكوردية، الذي من شأنه ان تحظى بتأييد الكورد. اتصفت مواقف الجمهورية العربية المتحدة في المسألة الكوردية بعدم الوضوح والثبات. ومن الواضح تماما ان "الدفاع عن حقوق الكورد" كان خطوة تكتيكية من جانب حكومة الجمهورية العربية المتحدة أيضا. فقد ايدت المعارضة الكوردية لمواجهة الحملة المعادية للناصريين، التي قام بها المتطرفون العراقيون والبعثيون السوريون، الذين وجهوا ضربة الى نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في العالم العربي.

كان موقف الحكومة السورية من المسألة الكوردية موقفا سلبيا فقد طالبت "بالقضاء سريعا على القضية الكوردية المزمنة" عسكريا، وكانت ترى انها "ليست بمنأى عن المشاكل المرتبطة بالحكم الذاتي الكوردي"⁽²⁾.

أبدت حكومتا تركيا وايران اهتماما خاصا بالاحداث الجارية في العراق وفي كوردستان العراق. فقد استقبلت انقرة وطهران نبأ الاطاحة بحكم قاسم بابتهاج. كتبت صحيفة ايرانية تقول "ان حكم قاسم كان مفعما بروح الشيوعية، ولذلك نبتهج لمقتل الجنرال

(1) لينين. ف. ! خطاب حول المسألة القومية. المجلد ٣١، ص ٤٣٣

(2) Ghassem lou A. R. Kurdistan and Kurd, p228.

قاسم".^(١) ورأت حكومتا هذين البلدين في الارهاب الذي يمارس في العراق ضد الشيوعيين والديمقراطيين، حسب اقوال الصحيفة الايرانية "اتش"، "خطوة تستجيب للمصالح العامة في الشرق الادنى".^(٢) وعبرت تركيا عن غضبها لأعمال قاسم، الذي، حسب تقدير الصحافة التركية الرسمية، اطلق العنان للخطر الكوردي " في البداية، ثم اظهر (منذ ايلول عام ١٩٦١) عن "عجزه في القضاء على الثورة الكوردية". كتبت صحيفة "وطن" ان "قاسم في الواقع ينطح تلك الصخرة التي نصبها هو بنفسه".^(٣)

وفي الوقت الذي رحبت فيه الحكومتان التركية والايروانية بالنظام الجديد في العراق عقب انقلاب شباط وايدتا سياسته في ملاحقة الوطنيين وتصفيتهم جسديا فانهما لم تقومان باقامة علاقات وثيقة مع العراق، ولكن لذلك اسبابه اولا، وقفت الحكومتان التركية والايروانية موقفا عدائيا مكشوفاً من محاولة انشاء اتحاد عربي تكون للجمهورية العربية المتحدة المعادية لهما دورا بارزا.

ثانيا، كانت الحكومتان التركية و الايروانية معنيتين بالقضاء على الحركة الكوردية القومية باسرع وقت ممكن. ولهذا فهما عندما رحبتا باسقاط حكومة قاسم، فانهما في الوقت ذاته "مرا في مرحلة معينة من خيبة الامل" ازاء الحكم الجديد في العراق، الذي قام باجراء المفاوضات مع ممثلي الحركة الكوردية. فقد وجدتا في اي شكل من اشكال "الحكم الذاتي الكوردي" "خطر" كبيرا عليهما. ومما زاد من قلقهما هو امكانية تدخل حكومة الجمهورية العربية المتحدة في القضية الكوردية وحسب رأي الدوائر الرسمية في تركيا وايران فان "ناصر بمساهمته في قيام الحكم الذاتي للكورد من شأنه ان يخلق بؤرة سيئة لهما".^(٤)

كتبت صحيفة "جمهوريت" المعبرة عن وجهة نظر الاوساط الحاكمة في تركيا بهذا الشأن تقول:- "يوجد حاليا خطر حقيقي في ان تخرج القضية الكوردية خارج اطار هذه البلاد وتأخذ طابعا دوليا. وتدل الوقائع ان الحكم الذاتي في العراق سيقوم باصرار من ناصر". ومن الطبيعي تماما أن يعتزم ناصر على خلق بؤرة خطيرة على الحدود التركية

(١) سبيهر، طهران، ١٠/٢/١٩٦٣

(٢) اتش. طهران، ١٢/٢/١٩٦٣

(٣) Vatan. 18. 10. 1962

(٤) مرمرة. اسطنبول. ٢٤/٤/١٩٦٣

و توسيعها لاحقاً"⁽¹⁾ وفي هذا السياق نوهت صحيفة اخرى هي صحيفة "الوطن" الى ان تركيا يجب ان تصبح احد مواضيع مطالب الجمهورية الكوردية المستقلة القادمة، وحق الوقت لان يتم دونما ابطاء تحديد ماهي الاجراءات التي يجب اتخاذها، وماهي الخطوات السياسية الرئيسية التي يجب الاقدام عليها"⁽²⁾.

كما ان مسألة الحكم الذاتي للكورد ودور حكومة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن قد اثار قلق الدوائر الحكومية في ايران، لكن لم يكن ذلك وحده يحدد العلاقات الايرانية-العراقية. فقضية الاستثمار المشترك لمياه شط العرب، والنزاعات الاقليمية الاخرى ولا سيما تبعية الخليج الفارسي، وخوزستان، فانها ستتفاقم من جديد في حال قيام الاتحاد العربي. وقد اثار هذا الجانب قلق الحكومة الايرانية كثيراً، بحيث انه لما تم الاعلان عن عزم مصر وسوريا والعراق الشروع في اقامة الاتحاد العربي (الدور الرئيس فيه للجمهورية العربية المتحدة) "وضع الجيش الايراني في جنوب البلاد على أهبة الاستعداد للقتال"⁽³⁾. وفيما بعد اعلنت الصحيفة الايرانية "كيهان" وبصراحة ان الايرانيين لايتحملون أبداً السيطرة العربية"⁽⁴⁾.

الا ان مجرى التطور اللاحق للاحداث قد هيا ظروفا ملائمة لتقارب بين النظام العراقي اليميني المتطرف وتركيا وايران. سلكت الحكومة العراقية طريق القضاء على الحركة الكوردية بعد فشل محاولة القادة البعثيين تحقيق الوحدة على طريقتهن، وكشفت الحكومتان الايرانية والتركية بصفة خاصة عن نواياهما في مساعدة الحكومة العراقية لخماد الحركة الكوردية.

لعبت الحكومة التركية، كما كان الامر دائماً، دوراً رئيساً في الحملة المعادية للكورد. كتبت الصحافة التركية انذاك، مؤكدة على ضرورة توحيد جهود العراق وايران وتركيا ضد الحركة الكوردية تقول:- "يخيم علينا تهديد واحد، اننا نواجه خطراً واحداً. فكما

(1) Cumhuriyet. 24. 04. 1963

(2) Vatan. 15. 03. 1963

(3) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(4) كيهان. طهران ١٧/٦/١٩٦٣

يبدو من الاحداث الاخيرة، فان مصير واحد يربط تركيا وايران والعراق ونحن مضطرين على التعاون سوية"⁽¹⁾.

ينبثق سؤال:- ما الذي اثار زيادة النشاط المعادي للكورد لدى البلدان المشار اليها في عام ١٩٦٣ تحديدا، وبعد عامين من قيام الثورة الكوردية؟ مما لاجدال فيه ان الدوائر الحاكمة في هذه البلدان قد انتهجت سياسة قمع الحركة الكوردية في ظل حكم قاسم أيضاً. الا انه كانت توجد بين حكومة قاسم وحكومات هذه البلدان خلافات حول عدد من المسائل، التي جرى الحديث عنها سابقا، مما عرقل توحيد الجهود المعادية للكورد والواقعة الجديدة هي التي زادت من عناية هذه البلدان باخماد الحركة الكوردية. ففي عام ١٩٦٣ اضطر حكام العراق الجدد على الاعتراف رسميا بحقيقة وجود قضية كوردية قومية غير محلولة. ومن المفارقة ان النظام المتطرف، الذي قام بعد ٨ شباط، قد تحدث وللمرة الاولى عن نضال الكورد في سبيل الحكم الذاتي القومي، الذي كان يصفه قبل ذلك " بتمرد الانفصاليين، المعزولين عن الشعب".

وهكذا جرى الحديث جهارا عن وجود قضية كوردية قومية، هي قائمة في تركيا وايران ايضا. فلم تعترف الدوائر الحكومية الرسمية في احدى الدول، التي تتقاسم كوردستان، بواقعة وجود مسألة كوردية قومية فحسب، بل وقامت، ولو من دون نجاح، باجراء المفاوضات مع ممثلي الشعب الكوردي حول سبل حل القضية. وهذا، ربما، يكون العامل الرئيس، الذي جعل القلق يستبد بالدوائر الحكومية في ايران وتركيا، وصار سببا لزيادة صراهم ضد "الخطر الكوردي".

ومما يؤسف له ان الرأي العام لا يعلم جميع حقائق الاعمال المشتركة لهذه البلدان. لكن بعض المعلومات قد تسربت مع ذلك الى الصحافة. ففي نيسان عام ١٩٦٣ "اجرى ممثلو العراق وتركيا وايران عددا من الاجتماعات في بغداد، ناقشوا فيها خطط العمليات العسكرية ضد الكورد"⁽²⁾. وحضر هذه الاجتماعات الملحقان العسكريان لكل من تركيا وايران، وكذلك مجموعة من الضباط العراقيين، الذين شاركوا في العمليات العسكرية ضد

⁽¹⁾ Dunya 18. 4. 1963

⁽²⁾ المصدر السابق

الكورد في عهد قاسم. وحسب هذه الانباء واصل ممثلو ايران والعراق استخدام القوات الايرانية والعراقية لمحاربة الكورد على اراضي العراق.⁽¹⁾

كما جرت مفاوضات مماثلة بين ممثلي هذه الدول في انقرة ايضا.⁽²⁾ وحسب الاتفاق الذي تم التوصل اليه، فانه يجب اغلاق الحدود بين هذه الدول قبل بدء القوات العراقية بعملياتها ضد الكورد طالما ان الكورد في تركيا وايران يقومون- على حد زعم هذه الدول- بأمداد الكورد العراقيين بالسلح والمواد الغذائية والطبية".⁽³⁾ جرت اعتقالات جماعية بين صفوف الكورد في تركيا، ووجهت الى المعتقلين تهمة "الاتصالات مع قادة الكورد في العراق والقيام بدعاية تخريبية بين الكورد".⁽⁴⁾

اصبحت مسألة القضاء على الحركة الكوردية مادة خاصة للمناقشة في دورة حلف السنو العسكري.⁽⁵⁾ فقد اكد وزيرالخارجية التركي ايركين بعد عودته من كراتشي على ان "الدورة ناقشت المسألة الكوردية ولاسيما الوضع في كوردستان العراق".⁽⁶⁾ قامت الدوائر الرسمية في تركيا بالاجراءات لاقامة التعاون بين السلطات الحدودية التركية - العراقية "طبقا للمعاهدات الحدودية بين البلدين".⁽⁷⁾ (المقصود هنا الاتفاقية المبرمة عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا في انقرة بمشاركة نوري السعيد، والمعروفة بطبيعتها المعادية للكورد).⁽⁸⁾ وفي تموز عام ١٩٦٣ وضع في دورة اخرى للسنو مشروع يتعين على تركيا وايران بموجبه تقديم المساعدة للعراق في الحرب ضد الكورد.⁽⁹⁾

في نهاية عام ١٩٦٣ كفت الحكومة العراقية عن مغاللتها لقادة الحركة الكوردية وسلك النظام المتطرف طريق استئناف الحرب في كوردستان بعد ان وجه ضربة قوية الى

(1) الحقائق. القاهرة ١١/٤/١٩٦٣

(2) الدنيا الجديدة. بيروت. ٣/٤/١٩٦٣

(3) المصدر السابق

(4) البرافدا ١١/٨/١٩٦٤، 04. 07. 1963، Cumhuriyet

(5) Ghassemlou A. R. Kurdistan and Kurds, p 228

(6) Cumhuriyet 04. 05. 1963

(7) Milliyet 04. 05. 1963

(8) Les Balkans et le mouen- Orient, 1955, N 25, p20

(9) Ghassemlou A. R. Kurdistan and Kurds, p228.

الحركة الديمقراطية في البلاد، وكان يثق بالدعم المباشر وغير المباشر من حلفاء العراق السابقين في حلف بغداد.^(١)

تدهورت العلاقات بين ممثلي الكورد وبغداد تدهورا شديدا. فقد تراجع الحكام العراقيون عن وعودهم السابقة خطوة تلو الأخرى. وفرض الحصار الاقتصادي على كوردستان من جديد. وتعرض عدد كبير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني للاعتقال، وقامت الحكومة في ان معا بحشد قواتها العسكرية بالقرب من المدن الرئيسية في كوردستان ولاسيما في منطقة كركوك الغنية بالنفط.^(٢)

في ٢٤ نيسان عام ١٩٦٣ نشر الوفد الكوردي في بغداد مطالب الكورد المقدمة سابقا الى الحكومة،^(٣) وذلك لاطلاع الرأي العام عليها. وسافر رئيس الوفد الكوردي جلال الطالباني الى القاهرة لبضعة ايام. وفي القاهرة لم يحصل الطالباني من جمال عبدالناصر على مايريد الكورد.^(٤) وحسب اقوال الطالباني فان عبدالناصر لم يؤكد، خلال زيارته للقاهرة، للكورد سوى على "تعاطفه وحياده". وبصرف النظر عن التوتر القائم في العلاقات بين بغداد والقاهرة، فان حكومة الجمهورية المتحدة وعبدالناصر شخصا لم يذهبا ابعد من تصريحات شفوية عادة حول "ضرورة ايجاد طرق سلمية لحل القضية الكوردية".

في منتصف ايار عام ١٩٦٣ اعلن القائم بالاعمال العراقي في بيروت حازم جواد ان "الكورد في العراق يقفون ضد مطالب البارزاني في اقامة دولة كوردية في شمال العراق". انها المرة الاولى بعد انقلاب ٨ شباط تعلن فيها شخصية عراقية رسمية عن مثل هذا الطلب الذي تقدم به البارزاني. كان هذا بيانا استفزازيا، يرمي بلا شك، الى تيرير الاعمال العدوانية المخطط لها.

(1) Vanly I. ch. The Revolution of Iragi Kurdistan, p27.

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

قبل استئناف الاعمال العسكرية في كردستان قام وفد حكومي عراقي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء علي صالح السعدي بزيارة الى دمشق لبحث موضوع الاعمال المشتركة ضد الكورد.⁽¹⁾

وفي الوقت الذي كان الوفد الكوردي ينتظر في بغداد الرد على مطالب الحركة الكوردية والمعروضة في مذكرته، نشر مجلس قيادة الثورة بيانا مسهبا ذكر فيه الى جانب الاجراءات الواردة، المتخذة على حد زعمها، لضمان "سلام دائم بين الكورد والعرب"، الاجراءات العسكرية ايضا، التي يجب ان تسرى مفعولها خلال ٢٤ ساعة⁽²⁾. كان بيان مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٠ حزيران عام ١٩٦٣ انذارا الى قيادة جيش كردستان التحرري.

وجرى اتهام البارزاني وغيره من القادة الكورد بانهم يعملون، كما زعموا، يوما بعد يوم على "مضاعفة دعاويهم الانفصالية الرجعية والاستعمارية"، ويربطون مصالحهم "بمصالح الدول الاجنبية" وانهم "في اثناء المفاوضات السلمية مع الحكومة وفروا الملاذ للشيوخيين.... ولكل من فر من القضاء العسكري والمدني...."⁽³⁾

اعلن بيان مجلس قيادة الثورة المناطق الشمالية من البلاد (محافظات الموصل، السليمانية، اربيل وكركوك) منطقة عسكرية ومسرحا للعمليات الحربية. وجاء في الانذار انه "تمنح مدة ٢٤ ساعة لكافة مجموعات الخونة واعداء الشعب والعدالة كي يلقوا السلاح ويعلنوا عن انتقالهم دون قيد وشرط الى جانب الحكومة الوطنية واذا لم يوافق البارزانيون على الاستسلام فورا، فانهم يتحملون جميع عواقب موقفهم...."⁽⁴⁾

انها كانت بداية حرب شنت ضد الشعب الكوردي. فقد سلك النظام العسكري المتطرف طريق مواصلة الحرب القذرة ضد الكورد، التي بدأها قاسم والفرق لم يكن سوى في أن الحرب الجديدة تميزت بوسائل اكثر وحشية. وفي اليوم الثاني من اندلاع الحرب عرضت الحكومة مكافاة قدرها ١٠٠ الف دينار عراقي (٢٥٠ الف دولار) لكل من يأت الى بغداد

⁽¹⁾ Vanly I. ch The revolution of Iraqi Kurdistn, p27.

⁽²⁾ Edmonds c. The Kurdish war in Iraq: the constitutional Background.- The world Today. L., 1965, vol, 24, N12, p515.

⁽³⁾ المصدر السابق

⁽⁴⁾ المصدر السابق

بقائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني حيا ام ميتا. وبهذا الصدد اعلن علي صالح السعدي ان " الحكومة تعتقد انه يستحق دفع هذا المبلغ ونظن ان القاء القبض عليه سيضع حدا لكل شيء".^(١)

كما اعلن ان كل من يوفر المأوى للبارزاني يكون مصيره الاعدام شنقا. كما صدرت مجموعة من البيانات جاءت تكملة للبيان الحكومي بتاريخ ١١ حزيران. وفرض منع التجول في محافظات كركوك، والسليمانية واربيل (من الساعة الثامنة مساء ولغاية الرابعة صباحا). وطلب من جميع سكان كردستان العراق تسليم ما لديهم من سلاح الى اقرب مراكز الشرطة، وحذرت اذاعة بغداد في بثها باللغة الكوردية السكان الكورد بان " القرى الجبلية ستعرض للقصف من الجو ان وفرت المأوى للمتمردين".^(٢)

اضطر الشعب الكوردي، الذي عانى كثيرا، على امتشاق السلاح من جديد وخوض كفاح دموي في سبيل حقوقه القومية المنتهكة. "وتعالق السنة النيران الى السماء فوق الوديان والقرى الكوردية الامنة، وتضرجت المزروعات البانعة بالدماء، وترك الجيليون الاشداء المنجل والمحراث وحملوا الرشاش والبنديقية".^(٣)

لجأت الحكومة منذ الايام الاولى من الاعمال العسكرية في كردستان الى تكتيك "الارض المحروقة". وفي ١٢ حزيران زار الرئيس عبدالسلام محمد عارف كركوك واربيل وتفقد القطاعات العسكرية المرابطة هناك واشرف شخصا على "عمليات تطهير هذه المناطق".

واصل القادة الكورد، الذين كانوا يخوضون حربا دفاعية ضارية ضد القوات الحكومية المسلحة، العمل للتوصل الى حل سلمي للقضية الكوردية. الا ان هذه المحاولات لم تجد صدق لها من جانب الحكومة العراقية. واصل عارف ردا على رسالة البارزاني حول التسوية السلمية للنزاع ان "القضية الكوردية ستحل قريبا بمساعدة القوة العسكرية لأن زمن الدبلوماسية والصبر قد ولى".^(٤)

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(٢) ديمتشنكو ب. كردستان العراق في النار، ص ٥

(٣) المصدر السابق

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

مع بدء العمليات العسكرية في كردستان قامت السلطات، وخلافا لوعودها، باعتقال أعضاء الوفد الكوردي برئاسة صالح اليوسفي. وخرج وزيران كورديان من الوزارة احتجاجا على ما تقوم به الحكومة، ووضعاً تحت الإقامة الجبرية.⁽¹⁾

اتخذت الحرب، خلافا لآخبار السلطات العراقية، حول " الانتصارات السهلة على الكورد" طابعا عنيفا ومستديما. وإلى جانب القنابل كانت الطائرات تلقي اسطوانات النابالم التي كانت تحرق المباني والبساتين والمزروعات، وحاولت السلطات العراقية التي كانت تقوم بحرق حقول القمح الناضجة، والحبوب التي تم جمعها بعد حصادها، واطلاق النار من الرشاشات على قطعان المشية، ترك الكورد بلا مواد غذائية.⁽²⁾

وجدت كردستان نفسها من جديد في حصار اقتصادي شديد. ويصور الصحافي البريطاني الذي زار العراق في تلك الاونة، لوحة مرعبة لوحشية الجيش العراقي وعصابات "الحرس القومي في كردستان" وكتب يقول:- "قتل المراهقون من الحرس القومي مئات النساء والاطفال الكورد في المدن. فقد كان المراهقون يقومون بتعليق الكورد من ارجلهم ثم يجلدونهم بالسياط. ولما كانت النسوة يحاولن تخلص ازوجهن من الموت كانوا يقتلوهن ايضا. وكان افراد هذه المنظمة الشبيبية يقومون بدعم الدبابات بمساعدة القوات الحكومية بازالة قرى كاملة من على وجه الارض، ومطاردة الناس الى الحقول ثم قتلهم رميا بالرصاص، ثم يحرقون المزروعات. وكانت جنث الناس القتلى تحترق مع المزروعات.

وقد كان يتم مصادرة جميع الجرارات والاليات الزراعية الاخرى في القرى التي كانت في منأى عن المعارك، وحرّم سكان هذه القرى من كل امكانية لحرثة الحقول وكسب رزقهم منها.... واصدر امر الى القوات برمي الناس بالرصاص فورا دون انتظار قرارات المحكمة العسكرية...."⁽³⁾

ضرب الجيش الكوردي التحرري امثلة لا نظير لها في البطولة والاقدام وهو يعمل في تعاون وثيق مع السكان المدنيين. وجه الثوار ولا سيما فصائل "البشمركة" الباسلة ضربات مؤثرة الى القوات العراقية المسلحة، مستخدمة تكتيك تشتيها. وفي منتصف

(1) Vanly I ch. The Revolution of Iragi Kurdistan, p26.

(2) ديمتشكو ب. كردستان العراق في النار، ص ٥٠.

(3) The Sunday Express 16. 04. 1963

حزيران عام ١٩٦٣ زج بأكثر من ثلثي الجيش العراقي في الحرب لتدمير القرى الكوردية. الا ان الجيش لم يتمكن من اقتحام المناطق، التي يسيطر عليها قوات مصطفى البارزاني^(١). ويمكن عد هزيمة المرتزقة من وحدات الخائن محمود اغا زيباري نصرا هاما للقوات الكوردية. وقد لاذ محمود اغا بالفرار الى تركيا بعد هزيمة وحداته، وانتقل عدد كبير من انصاره الى صفوف الثوار. ووجه الجيش الكوردي التحرري ضربات مضادة جدية الى القوات العراقية النظامية. وكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يشرف عمليا على شمال العراق كله باستثناء المدن، وكانت قواته تهدد حتى كركوك.^(٢) كما وقع جزء من المنصات النفطية بالقرب من كركوك وعين زالة (منطقة الموصل) تحت اشرافها، واضطرت القوات العراقية الانسحاب الى المدن.^(٣)

بعد ان اصطدمت الحكومة بمقاومة قوية من جانب الكورد اتخذت الى جانب التدابير العسكرية الصارمة خطوات لتشتيت قوى الثوار. فقد اصدر الحاكم العام لشمال العراق امراً بعد اسبوع من استئناف العمليات العسكرية "حول تمديد مدة العفو لكل من استسلم وانضم الى اخوته التائبين" الى نهاية حزيران، وجاء في الامر ايضا مايلى:- "بهذا الشكل يمنح فرصة جديدة لكل من لم يعلم بامرنا السابق"^(٤) الا انه لم يبد أحد في تسليم نفسه هذه المرة أيضاً.

لقد رفع الحصار الشديد الذي فرض على كوردستان وسياسة التمييز حتى ازاء تلك المناطق الكوردية الواقعة خارج منطقة نفوذ الثوار، والقصف الشديد للقرى والمدن غشاوة عن ابصار الكثيرين من الكورد، الذين كانوا يصدقون بسذاجة الدعاية الحكومية القائلة بان "الحرب تجري ضد مجموعة البارزاني المتمرده فحسب" دفعت سياسة الابداء الجماعية بفئات جديدة من الكورد الانضمام الى الحركة الكوردية، وحولت الحرب الى نضال الشعب الكورد كله في سبيل حقوقه. وبات واضحا ان خطط الحرب "الخاطفة ضد الحركة الكوردية الثورية- الديمقراطية لم تكن واقعية وانه كان بين تقارير انتصارات بغداد والوضع الحقيقي على الجبهة يوجد هوة كبيرة. وصفت الصحيفة الهندية

(١) النداء ١٧/٦/١٩٦٣

(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

"بيترتوت" الوضع في كردستان على نحو صحيح:- "اعلن نائب رئيس مجلس الوزراء والسكرتير العام لحزب البعث علي السعدي انه سيطهر المناطق الشمالية من البلاد خلال ثلاثة اشهر من الثوار الكورد. وستقع معجزة لو استطاع تنفيذ هذا الوعد المتبجح خلال ثلاثة اعوام ايضا. فالكورد ليسوا اقلية صغيرة. ففي العراق وفي ايران وتركيا وسوريا ايضا يناضلون نضالا بطوليا في سبيل حقوقهم القومية والثقافية منذ اكثر من ٤٠ عاما...."^(١)

في نهاية حزيران عام ١٩٦٣ قام علي السعدي، وقائد سلاح الجو حردان التكريتي ونائب قائد الاركان خالد الهاشمي بزيارة كركوك والموصل ومكثوا فيهما مدة يومين. وفي كركوك ومن ثم في الموصل اصدر السعدي "تعليماته المبدئية" لوحدات العلوج والمجرمين من الحرس القومي حول كيفية التنكيل بالوطنيين الكورد.

اخذت حكومات البلدان، التي تتقاسم كردستان تبدي قلقا جديا بمجرى تطور الاحداث في كردستان العراق. وحين الوقت لتطبيق خطط الاعمال المشتركة ضد الحركة الكوردية الثورية- الديمقراطية. اعلنت حكومة البعث في سوريا منذ بدء العمليات العسكرية ضد الكورد عن استعدادها "استخدام الوسائل كافة لقمع المؤامرة الكوردية"^(٢). فقد ارسلت كتيبة مشاة ومجموعة من الطيارين الى كردستان العراق^(٣). كما اعلن في وقت متأخر عن ارسال "وحدة اخرى من الجيش السوري لمساعدة الجيش العراقي في الحرب ضد الكورد"^(٤).

تم تشديد النظام العسكري- السياسي في المناطق الكوردية من سوريا جراء العمليات العسكرية في كردستان العراق. فقد وصل وزير الداخلية السوري امين الحافظ الى مدينة القامشلي في النصف الثاني من حزيران وفي معمعان الحرب في كردستان، وكان الحافظ "يقوم بجولة تفقدية في مناطق محافظة الجزيرة التي يسكنها الكورد،^(٥) كما تم التوصل في ذلك الوقت الى اتفاق بين حكومتي العراق وايران. شددت بموجبه ايران من حاميتها

⁽¹⁾ The patriot, 19. 07. 1963

⁽²⁾ Kurdistan 1965. N9- 10. P.5

⁽³⁾ الاهرام ١٩٦٣/١١/٧

^(٤) البعث ١٩٦٣/٦/١٧.

^(٥) كريستف ر. السنوو كردستان العراق. صوفيا، ١٩٦٥، العدد ٦، ص ٧٨

على الحدود الايرانية - العراقية لعرقلة مقاتلي الجيش التحرري عبور الاراضي الايرانية في حال انسحابه. ومنحت القوات العراقية حق عبور الحدود الايرانية عند ملاحقة الكورد. كتب المؤرخ البلغاري رادوي كريستيف يقول:- "سبقت الاعمال العسكرية في كوردستان عام ١٩٦٣ مفاوضات سرية للحكام العراقيين مع انقرة وطهران. وهذا ما تؤكده برقية وزير الدفاع العراقي تحت رقم ٥٢/٣٤٧٨ من وزير الدفاع العراقي الى قادة الفرق الاولى الثانية والثالثة، التي حذرهم فيها بانه سمح للطائرات الايرانية والتركية بالدخول الى الاجواء العراقية في مناطق سرسنك، عقرة، رواندوز لغرض استكشاف مواقع تمركز القوات الكوردية".^(١)

في ٢٠ حزيران استمع مجلس الامن القومي في تركيا برئاسة الرئيس غورسيل الى تقرير "حول الاحداث المرتبطة بالبارزاني وقرر اتخاذ الاجراءات المناسبة على الحدود"^(٢) ... واعلن احد الوزراء الاتراك بعد هذا الاجتماع قائلاً:- "سنعاون مع الحكومة العراقية للاحاق الهزيمة بالبارزاني"^(٣). وقبل يوم، في ١٩ حزيران، استمع المجلس التركي الى تقرير خاص تلاه وزير الدفاع التركي سنجر، الذي اقترح تمديد فترة حالة الطوارئ في كوردستان تركيا. كتب صحيفة "ميليت" :- "وضعت السلطات التركية نظاما خاصا، لاعاقبة قيام اتصال بين الكورد في العراق وتركيا. واتخذت هذه الاجراءات في اعقاب جولة تفقدية في منطقة الحدود الشرقية قام بها الجنرال جمال تورال القائم باعمال القائد العام للقوات البرية التركية".^(٤)

في حزيران عام ١٩٦٣ كتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل يقول:- "كلف الجيش العراقي حاليا الضباط الايرانيين والاتراك لتحديد مواقع تمركز الكورد والقيام بقصفها. فالضباط الايرانيون يتمركزون في الموصل، اما الضباط الاتراك ففي كركوك. ولديهم اجهزة اللاسلكي ينظمون بها الاتصالات المتبادلة بين مختلف القطاعات".^(٥) كما اغلقت تركيا حدودها مع العراق وشدت من حمايتها. وتم تشكيل ثلاثة فيالق جديدة

(١) المصدر السابق

(٢) مرمرة ١٩٦٣/٦/٢٠

(٣) المصدر السابق

(٤) Milliyet 17. 06. 1963

(٥) كريستيف ر. السنود كوردستان العراق.

للجندرية في ولايات سيرت، وبدليس، ودياربكر، كانت وظيفتها مكافحة النشاط "التخريبي"^(١).

ورافقت جميع هذه الاجراءات اعتقالات جماعية بين صفوف الكورد في تركيا. وكان تعاون الحكومات الثلاث يكتسب طابعا خطيرا اكثر فاكثر كلما حصلت الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية على اعتراف عالمي "وشكلت لجنة عسكرية في بغداد ضمت الضباط الاتراك والعراقيين والاييرانيين، من مهامها تنسيق العمليات العسكرية ضد الكورد"^(٢). فقد عكفت مجموعة من الضباط الاتراك في منطقة اربيل والموصل، كما ذكرانفا، وبالشترت مع الاركان الايرانية على التخطيط للعمليات العسكرية في كوردستان. وكانت تقييم اتصالا مباشرا بالاسلحي مع قادة قطعات الجيش التركي المرابطة على الحدود التركية- العراقية.^(٣) ولم تكتف الطائرات التركية بالتحليقات الاستطلاعية فوق المناطق الشمالية من العراق فحسب، بل شاركت مباشرة في قصف المراكز المأهولة بالسكان بقنابل النابالم مع القوات الجوية العراقية.^(٤)

حظيت الاجراءات المعادية للحركة الكوردية بدعم وتأييد حلف السنو العسكري العدواني.^(٥) وكما تمت الاشارة فقد جرى النظر في مسألة مكافحة الحركة الكوردية في دورة السنو في كراتشي، ثم بحث المشاركون في الحلف "القضية الكوردية" من جديد في المدينة التركية ازمير.^(٦) فقد وضعت تركيا التي تسلمت دفعة من قنابل النابالم عن طريق السنو تحت تصرف القوات المسلحة العراقية. وشارك ضباط انكليز كبار من اركان السنو^(٧) في عمل لجنة التنسيق المؤلفة من الممثلين العسكريين للعراق، وتركيا، وايران مشاركة مباشرة وعبرت الحكومة البريطانية عن استعدادها وضع قواعدها العسكرية في الشرقين الاوسط والادنى لاهداف قمع الحركة الكوردية. في اوائل اب عام ١٩٦٣ قام وزير

(١) المصدر السابق

(٢) الحرية. بيروت ١٨/٨/١٩٦٣

(٣) الشهاب. ٢٧/٨/١٩٦٩

(٤) المصدر السابق

(٥) كريستيف ر. السنو و كوردستان العراق

(٦) المصدر السابق

(٧) البرافدا ١١/٨/١٩٦٣

الداخلية التركي بزيارة الى طهران للاستشارات العسكرية بين تركيا، وايران والعراق " شارك الممثلون الدبلوماسيون من العراق وايران في بحث مسائل القيام بعمليات مشتركة ضد الكورد".⁽¹⁾

وفي اثناء هذه الاحداث العاصفة في كوردستان العراق كان ميشيل علق احد القادة الرئيسيين في حزب البعث، حسب ما كتبه المجلة المصرية "روز اليوسف"⁽²⁾، على "اتصال دائم بالسفارتين الامريكية والبريطانية في بيروت، والتقى مرات عديدة مع ممثليهما". وتم الاتفاق على انه اذا دخلت الطائرات العراقية، التي تقوم بقصف القرى الكوردية، المجال الجوي التركي فان ذلك لا يعد خرقا للحدود وسوف لن تقوم تركيا بمطاردة هذه الطائرات. واعلن رسميا ان الحكومة التركية ارسلت قوات كبيرة الى الحدود العراقية وأغلقت. كما اغلقت ايران الحدود ايضا.⁽³⁾

وقفت الحكومات الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا والمانيا الغربية بعين الرضى من سياسة الابداء الجماعية للسلطات العراقية في كوردستان. اضع الى ذلك ان الدوائر الرسمية في امريكا قد دعت عمليا البلدان الشرق اوسيطية الداخلة في حلف السنو التعاون مع العراق لغرض القضاء على "الخطر الكوردي". كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" تقول:- "تثير امكانية حرب الكورد في سبيل الاستقلال وبتأييد السوفييت القلق لدى تركيا وايران. فقد ناقشت هذه الدول التي هي حلفاء لنا مسألة هذا الخطر مع وزير الخارجية دين راسك"⁽⁴⁾. اخذت الولايات المتحدة الامريكية تقدم المساعدة العسكرية الى العراق لشن الحرب ضد الكورد. كتبت صحيفة "الرافدا"-: "اعلن ممثلو بغداد الرسميين في محاولة منهم التظاهر بالرضى، انهم سوف يرفضون السلاح الامريكي، اذا لم يقدم لهم دون اية شروط. الا ان هذا كان افتراء. ففي ٢٨ حزيران عام ١٩٦٣ وصلت الى البصرة الدفعة الاولى من السلاح الامريكي والمؤلفة من ٤٠٠ طنا من المعدات العسكرية الامريكية والذخيرة وقنابل الطائرات".⁽⁵⁾

(1) المصدر السابق

(2) الرافدا ١١/٨/١٩٦٣

(3) المصدر السابق

⁴ T he New york Times. 09.95.1963

(5) ارميسكي كومونست ١٩٦٩، العدد ٦، ص ٧٩

كما حظي النظام المتطرف بتأييد انكلترا في حرب الابداء التي كان يشنها ضد الكورد. فقد عقدت انكلترا اتفاقية مع العراق حول تسليمها ١٠٠ سيارة مصفحة ماركة " ساراتسين " و٢٥٠ قاذقة من طراز "هاوكر- عنتر".^(١) لقد خصصت السيارات المصفحة البريطانية للحرب ضد الكورد، لأنها، حسب اقوال الصحافة البريطانية، "كانت مناسبة جدا لنقل القوات في اثناء شن الحرب في ظروف الجبال".^(٢) ويرى عصمت شريف وانلي ان احد اسباب ثقة السلطات العراقية بنجاح حملتها العسكرية ضد الكورد "كان المساعدة العسكرية الانكليزية".^(٣)

اثار دعم الحكومة في حرب الابداء ضد الشعب الكوردي موجة من الاستنكار في انكلترا. فقد ادان اعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال جهازا قرار الحكومة تقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكورد ووصفها "بالعار على بريطانيا".^(٤) ونشر عضو اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال بان ميكاردو شجب فيه صفقة الحكومة مع النظام العراقي. فكتب يقول:- "لا يمكن للجيش العراقي القبض على المقاتلين الكورد ولهذا تنتقم منهم بتدمير القرى الكوردية تاركا النساء والاطفال دون مأوى. ان ما تقوم به الحكومة البريطانية من بيع شائن للسلح لاستخدامه ضد السكان المدنيين العزل يتناقض وبشكل صارخ مع المتطلبات الحالية للعالم اجمع".^(٥)

لم تقتصر المساعدة العسكرية الانكليزية على توريد السلاح وحده. فقد ارسلت الحكومة العراقية مجموعة من الطيران الى انكلترا للتدريب. وفي هذا الصدد كتب الصحيفة البيروتية "النهار" تقول:- "كان السويس خسارة فادحة للانكليز، وانكلترا لن تتخلى ببساطة عن نفط العراق والكويت، وانابيب النفط في سوريا، انها على استعداد لتكرار سويس جديد".^(٦)

(١) Vanly I. ch. The Revolution of Iraqi Kurdistan. P.31.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٥) Tribune 01. 08. 1963

(٦) البرافدا. ١٩٦٣/٧/١١

قام الكورد بتفجير بئرين للنفط في بلدة جمبور التي تقع على بعد ٣٥ كيلومترا في جنوب كركوك وذلك ردا على مساعدة الدول الغربية الكبرى للنظام المتطرف. كتب الصحفي البريطاني ريتشارد بيستون وهو يتناول هذه الاحداث، قائلا: "وجهت ضربة كبيرة الى امالهم المفقودة على تعاطف الغرب ومطلبهم في الادارة الذاتية، وذلك عندما تم الاعلان بان العراق عقد صفقة مع انكلترا بشأن توريد السلاح"^(١).

عملت الحكومة العراقية كل ما في وسعها لتوفير ظروف عادية لعمل الشركات النفطية الاجنبية. تعرض الكورد في منطقة كركوك لملاحقات وحشية، فقد تم طرد سكان جميع القرى الكوردية الواقعة في محيط كركوك على بعد ٣٥ كيلومترا من ديارهم الاصلية. وقصف الجيش العراقي القرى الكوردية الامنة، ثم قام بمسح بقاياها من على وجه الارض بمساعدة الدبابات والجرافات، وجرى حرق المزروعات وابداء الماشية "جرت عملية عسكرية نموذجية على مقربة من دوبر - دام، فقد قصفت الدبابات ثم جرى تدمير قرية كوردية تدميرا كاملا، وطارد المسلحون من "الحرس القومي" حاملين البنادق السكان الفارين من القرى"^(٢) وردا على هذه "العناية" قامت الشركات النفطية الاجنبية بدعم سياسة الحكومة المعادية للكورد وقدمت المساعدة المالية لها على شكل خصومات مبكرة على النفط".

لم يتحدث البرنامج الاقتصادي للحكومة البعثية المتطرفة عن موقف الحكومة من الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق، ولم يكن ذلك صدفة. فالنظام الجديد رفض مشروع انشاء شركة النفط الوطنية العراقية، الذي كان معدا للمصادقة عليه عشية احداث شباط. وردا على مثل هذا الموقف من الحكومة قامت "شركة نفط العراق"، "شركة نفط الموصل" و "شركة نفط البصرة" بزيادة استخراج النفط، وبالنتيجة فان ما استخرجته الشركات الثلاث عام ١٩٦٣ والعاملة في العراق قد تضاعف بشكل كبير مقارنة مع العام السابق، الامر الذي وفر مخصصات للنظام المتطرف لعام ١٩٦٣ قدرها ١٠٦ مليون جنيه استرليني اي بزيادة ١١ مليون جنيه استرليني عن عام ١٩٦٢ ومن الطبيعي تماما ان تنفق هذه الاموال على الحرب في كوردستان بصورة اساسية.

^(١) The Daily Telegraph 19. 06. 1963

^(٢) المصدر السابق

ويستأثر بالاهتمام موقف حكومة المانيا الغربية، التي عبرت ايضا عن استعدادها تقديم قرض الى الحكومة البعثية قدره ١٥٠ مليون مارك الماني.^(١)

انتهجت الحكومة العراقية سياسة فرض حصار شامل وشديد على كوردستان كتبت صحيفة فرنسية تقول ان "كوردستان تتعرض لحصار اقتصادي تام فسكان المناطق الشمالية لا يستلمون بعد المواد الغذائية ولا المحروقات، وتود بغداد ان تقتلهم جوعاً".

واضافت الصحيفة مشيرة الى اسباب التدابير المعادية للكورد، التي تتخذها الدول الغربية الكبرى تقول:- "في الواقع ان منح الحكم الذاتي للكورد من شأنه زعزعة الوضع في تركيا وايران بشدة، الدولتانالخليقتان في هذه القارة الصفراء، حيث ان مثلها قلة جداً. وهذا ما يعني المجازفة في اثاره عواقب سيئة وفورية- ومما يبعث الآسى هو انه لو قامت واشنطن ولندن وباريس بدعم مواطني البارزاني هنا وهناك لكان ذلك يدفع بانقرة وطهران الى قطع علاقاتهما مع الدول الغربية الكبرى".^(٢)

كانت القوات الكوردية القومية - الديمقراطية تعمل في ظروف صعبة، فلم يكن الامر ينحصر في تفوق القوات الحكومية المسلحة وحده وفي المساعدة التي تتلقاها من الخارج ولا في الحصار الاقتصادي لكوردستان. فالوطنيون الكورد كانوا محرومين من دعم واسع من جانب القوى الديمقراطية العربية، التي تم تصفية جزء منها جسدياً، وما تبقى راحت تعمل في حالة من السرية. وفي هذا الموقف بذل الحزب الشيوعي العراقي جهوداً كبيرة لضمان نجاح نضال الكورد. فقد شارك ١٠ الاف شيوعي في المعارك الى جانب الكورد.

جرت معاركة ضارية في الاشهر الاولى من الحرب بالقرب من الحدود السورية واليرانية. وحاصرت القوات الحكومية رانيه، رواندوز، شقلاوة، عقرة، والعمادية.^(٣) وقام الجيش العراقي بفرض حراسة مشددة على جميع طرق المواصلات بين بغداد ومحافظات السليمانية. ورد الجيش الكوردي التحرري في كل مكان على القوات الحكومية، وتكبد المعتدي خسائر كبيرة.^(٤) وجرى استدعاء مواليد عام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ الى الجيش لامداد القوات المسلحة، كما جرى استدعاء كل من لم يؤد الخدمة العسكرية سابقاً.

(١) 5uku 06. 08. 1963

(٢) L, Aurora 11. 08. 1963

(٣) Vanly I. ch The Revolution of Iragi Kurdistan, p31.

(٤) المصدر السابق

واستخدمت السلطات العراقية في حالات كثيرة القوة لارسال المجندين الجدد الى الحرب في كوردستان، طالما ان الكثيرين حاولوا التملص من الخدمة العسكرية دون ان تكون لديهم رغبة المشاركة في الحرب القذرة في الشمال.⁽¹⁾ وانتقل عدد كبير من الجنود والضباط العرب الى جانب الكورد.

دفنت المقاومة البطولية للشعب الكوردي خطة الحكومة وحلفائها في القضاء سريعا على حركة المقاومة الكوردية". الا ان الخطر على الشعب الكوردي ظل قائما وكان مشحونا بخسائر بشرية ومادية باهظة.

وكان الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي ينطوي على اهمية كبيرة لمصير الشعب الكوردي في هذه اللحظة العصبية. ففي حزيران عام ١٩٦٣ وما ان بدأت حرب الابداء ضد الكورد اصدر الاتحاد السوفياتي بيانا ادان فيه بشدة هذه الحرب وعبر عن دعمه الكامل للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الكوردي. وجاء في هذا البيان ان "كل واحد يدرك ان تلبية مطالب الشعب الكوردي العادلة من شأنها ان تعزز استقلال الدولة العراقية وتساهم في استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد".⁽²⁾ لقد اشار الاتحاد السوفياتي الى الطريق العقلاني لتسوية قضية الكورد القومية، وإن النضال في سبيل حلها يعد واجب كل انسان شريف. وجاء في البيان ان "كل انسان شريف في العالم وكل دولة تحترم مبادئ هيئة الامم المتحدة، لايمكن لها الا وان ترفع صوت احتجاجها الشديد وغضبها ضد السياسة الوحشية واعمال السلطات العراقية الحالية ازاء الشعب الكوردي. ويثير الاضطهاد الدموي ضد الوطنيين في العراق وقتل السكان الكورد العزل غضب واستياء شعوب الاتحاد السوفياتي".⁽³⁾

ادان الاتحاد السوفياتي بشدة التدخل الاجنبي في الحرب ضد الكورد. في ٩ تموز عام ١٩٦٣ اصدرت الحكومة السوفياتية بيانا خاصا بشأن هذه المسألة موجهة الى حكومات العراق، وايران، وتركيا، وسوريا، طالبت فيه بحزم وقف التدخل الاجنبي في الاحداث الجارية في العراق، بعد ان حذرت من عواقب مثل هذا التدخل. وجاء في البيان ان "الحكومة السوفياتية ترى من الضروري توجيه انتباه الحكومة العراقية الى الخطر الذي

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) البرافدا ١٦/٦/١٩٦٣

ينشأ جراء تدخل الدول الاخرى في الاحداث الجارية في شمال العراق. ولا تثير واقعة ضلوع الدول الاجنبية في هذه الاحداث شكوكا. ترى حكومة الاتحاد السوفياتي وهي تأخذ كل هذا بالحسبان، انها مرغمة على اصدار هذا البيان وما تضمنه من انذار"⁽¹⁾

كما اتخذت الحكومة السوفياتية خطوات اخرى لوقف الحرب المجرمة ضد الشعب الكوردي. فقد جاء في الرسالة الموجهة الى مجلس الامن ان "العمليات العسكرية الواسعة ضد المدن والقرى الكوردية الامنة، والتي تقوم بها القوات العسكرية المزودة بالطائرات، والدبابات، والمدفعية، التي تقتل السكان المسالين بوحشية، بما فيهم الشيوخ والنساء والاطفال، وتحول مناطق شاسعة من كوردستان الى انقاض تثير استياء متزايدا في جميع البلدان... ترى الحكومة السوفياتية انه لا بد اطلاق مجلس الامن انه في حال استمرار التدخل من جانب القوى الخارجية في الاحداث الجارية في شمال العراق، قد تنشأ ضرورة دعوة مجلس الامن للانعقاد واتخاذ الاجراءات المناسبة لقطع دابر مثل هذا التدخل"⁽²⁾

في تموز نشرت سكرتارية الدورة ٣٦ للجنة هيئة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية مذكرة ومشروع قرار وفد الاتحاد السوفياتي اللذين شجبا سياسة التصفية الجسدية للشعب الكوردي في العراق. وجاء في مشروع القرار ان العمليات العسكرية ضد الكورد القاطنين في شمال العراق، هي بطابعها عمل اباداة جماعية وتتناقض مع قرارات الامم المتحدة بتاريخ ١١ كانون الاول عام ١٩٤٦ واتفاقيات هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٨، التي تدين اعمال الابداء الجماعية. وتضمن القرار طلبا ملحا الى الحكومة العراقية بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية ضد الشعب الكوردي"⁽³⁾

الا ان دورة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية رفضت اقتراح الوفد السوفياتي بإدراج تلك المسألة في جدول الاعمال. وقد صوت لصالح الاقتراح السوفياتي اثنان هما الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وذلك من اصل ١٨ عضوا في هذا المجلس.

حظي النضال العادل للشعب الكوردي بتأييد حار من حكومات البلدان الاشتراكية والرأي العام فيها، والمنظمات الديمقراطية العالمية. وفي ٢ تموز عام ١٩٦٣ توجهت حكومة

(1) اليرافدا ١٩٦٣/٧/٩

(2) اليرافدا ١٩٦٣/٧/١٠

(3) Vanly I. ch. The Revolution of Iragi Kurdistan, p34.

منغوليا رسميا الى هيئة الامم المتحدة بطلب ادراج مسألة "سياسة الابادة الجماعية ازاء الشعب الكوردي في العراق" في جدول اعمال الدورة العامة لهيئة الامم المتحدة.⁽¹⁾

كما حظي النضال البطولي للشعب الكوردي في سبيل الحكم الذاتي باعتراف دولي واسع. وربما لم يول الرأي العام العالمي والصحافة ووسائل الدعاية مثل هذا القدر من الاهتمام بالكورد وبالقضية الكوردية القومية ابدا.

وعبرت حكومات وشعوب دول شرق اوربا عن تضامنها مع الشعب الكوردي. فقد جاء في بيان صدر في ٢٠ حزيران عام ١٩٦٣ في صوفيا مايلي:- "باسم الرأي العام في البلاد يؤيد المجلس الوطني للجهة الوطنية في بلغاريا الاهداف العادلة للحركة الكوردية ويعبر عن تضامنه الاخوي وعن الصداقة مع الشعب الكوردي المناضل اننا نأمل بان نضال الشعب الكوردي العادل والطويل في سبيل الحقوق القومية والديمقراطية سيحقق غايته المنشودة وبذلك تنتصر قضية جميع القوى الوطنية في العراق في نضالها ضد الامبريالية وعملائها".⁽²⁾

تسلمت الحكومة العراقية برفقيات الاحتجاج ضد الحرب الهمجية في كردستان من ٨٣ منظمة ديمقراطية بما فيها من ١١ دولة عربية.⁽³⁾

ولايدل تأييد الرأي العام العربي التقدمي لنضال الكورد العادل على انه لم يخضع لتأثير الدعاية الشوفينية للدوائر القومية المتطرفة، والرجعية العربية والدول الامبريالية الكبرى فحسب، بل على نضوجه السياسي المتزايد وادراكه ان نضال الكورد في العراق من اجل حقوقهم القومية هو جزء مكون للنضال العام، الذي يخوضه الشعب في البلدان العربية من اجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي.

ويمكن ان يكون بيان الشاعر الجزائري المعروف كاتب ياسين صورة واضحة على ذلك حين كتب يقول:- "ان واجبنا الاول كشعوب الحضارة العربية او الاسلامية هو ان يتم الاصغاء الى احتجاجنا الحاسم والمشارك والسؤال الوحيد يكمن في انه لماذا تجري هذه الاحداث الفظيعة؟ الجواب بسيط جدا، لان الشيوعيين وانصار السلام في العراق اقوياء جدا ولان الحرب في كردستان تبين انه لايمكن القيام باي شيء جدي في العراق دون

(1) المصدر السابق

(2) تيمكوف باريس. كردستان. صوفيا، ١٩٦٤، ص ٨٧

(3) Support and Sympathy for Kurds- Kurdistan. 1965,

ثورة ديمقراطية حقيقية. انا الشاعر الجزائري كاتب ياسين، اتوجه الى اخوتي في الجزائر والى الشعوب العربية والعالم اجمع بندااء:- فليرفع الناس الاحرار في كل مكان صوتهم، وليتم اقصاء طغمة المغامرين الفاشيست في العراق وبلا رحمة، وليتوقف القتل الجماعي، وتتل كوردستان الحكم الذاتي، وليقم في العراق سلطة ديمقراطية الشرط الضروري للوحدة العربية"⁽¹⁾.

وضم اعضاء مجلس السلم العالمي، والشخصية الاجتماعية البارزة في لبنان انطوان ثابت، والشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري وعدد كبير اخر صوت احتجاجهم ضد الحرب البربرية والجائرة في كوردستان الى صوت كاتب ياسين. كتبت الصحيفة البيروتية "الشعب" تقول:- "نريد ان يدرك المستعمرون وعملاؤهم ان جرائم البعثيين العراقيين، ومؤامرات السننو وقنابل النابالم لن تضعف الاخوة العربية - الكوردية. ان الحقيقة ستنتصر من كل بد، وان نهاية الاستبداد قريبة"⁽²⁾.

كان يوجد بين العرب، بالطبع، انصار للنظام اليميني المتطرف في هذه الحرب القذرة. فالدوائر والاوساط الرجعية والشوفينية في البلدان العربية كانت ترى في الحركة الكوردية "حركة ضد الوحدة العربية ووحدة اراضيها"⁽³⁾، وعلى هذا الاساس دعت الى القضاء عليها. كما ان الدوائر الرسمية في عدد من الدول العربية قد تمسكت بوجهة النظر هذه. وفي هذا الشأن يلفت الانتباه ما كتبه احدى الصحف المصرية المعروفة "الجمهورية" التي عرضت موقف حكومة مصر. لقد كتب محررها نشاشيبي في ١١ حزيران عام ١٩٦٢ اي بعد يوم من استئناف الحرب في كوردستان العراق يقول:- "لايوجد في نظريتنا القومية والسياسية والناصرية مفهوم كوردستان العراق، بل يوجد شمال العراق فحسب. اننا لانستطيع انطلاقا من نظريتنا القومية والسياسية والاقتصادية الموافقة على اقتطاع ولو شبر واحد من ارض وطننا العربي"⁽⁴⁾.

اقتزنت سياسة الدوائر الرجعية المعادية للكورد بسياسة العداة للشيوعية. وأشارت الى انه في حالة تنفيذ اعلان نيسان حول تشكيل الاتحاد العربي الثلاثي سيكون من الاسهل

(1) L.,Humanite 24. 4. 1963

(2) الشعب ١٩٦٣/٨/٢٧

(3) Iraq and its Morth. Baghdad. 1965, p5.

(4) الجمهورية ١٩٦٣/٦/١١

التغلب "على خطر مثل الخطر الكوردي" كما كتب الصحيفة القاهرية الانفة الذكر تقول:- "اليوم ادى هذا الى الاحداث في شمال العراق، وغدا قد يقوم الشيوعيون. لا احد يمكن ان يتكهن الى ماذا يؤدي هذا كله"⁽¹⁾ كما شغلت مثل الموقف ايضا الصحف الناطقة باسم تلك الدوائر في البلدان العربية، التي كانت تعد "ناصرية"⁽²⁾.

كانت سياسة النظام العسكري المتطرف في المسألة الكوردية مسدودة الافاق. فقد شجبتها فئات واسعة من السكان سواء في البلاد ام خارجها. لقد أدت الحملة المعادية للسوفييت والشيوعية والقائمة في العراق بعد وقوف الحكومة السوفياتية الى جانب مطالب الكورد العادلة الى تعقيد وضع الدوائر الحكومية اكثر من ذي قبل. ولم تتكلم محاولات القادة المتطرفين في دحض الاتهامات المعروضة في الوثائق السوفياتية بالنجاح. وقد اضطرت الصحافة الغربية الى الاعتراف بعدالة هذه الاتهامات. كتبت الصحيفة الفرنسية "لوموند" تقول:- "مما يؤسف له ان الانباء التي تم الحصول عليها في الغرب بهذا الشأن لاتدحض هذه التأكيدات السوفياتية". فالجميع يعلم مثلا، ان القوات العراقية تقوم بقتل السكان في شمال العراق، الذين يتم الاشتباه بتعاطفهم مع حركة الجنرال مصطفى البارزاني الثورية. ويجري حرق عشرات القرى ويتم تدميرها نهائيا. ولا يتم في اثناء ذلك الرأفة بالنساء والاطفال والاشيوخ. ويجري اعدام جميع الثوار الاسرى في الحال...."⁽³⁾ وشجب الرأي العام الهندي تدخل تركيا والدول الاخرى في الحرب ضد الكورد، وقدر موقف الاتحاد السوفياتي في هذه المسألة "كأداء للواجب الاممي امام البشرية التقدمية"⁽⁴⁾.

لم تؤد سياسة الابداء الجماعية التي طبقتها الحكومة العراقية ازاء الشعب الكوردي، والارهاب الجاري ضد القوى الديمقراطية في البلاد الى ضعف نفوذ النظام البعثي وتدنية تدنيا شديدا في الساحة الدولية فحسب، بل وداخل البلاد. فقد اثار عدم قيام الحكومة بحل المسائل الاقتصادية والاجتماعية استياء واسعاً، فلم يتم القيام بما هو ايجابي لتحسين اوضاع الطبقة العاملة والفلاحين مع انه جرى الحديث كثيرا عن ذلك، وحصلت

(1) المصدر السابق

(2) العصر الجديد ١٩٦٣، العدد ٣٣، ص ٦

(3) Le monde. 10. 07. 1963

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

الطبقة العاملة بدلا من تحسين اوضاعها على نمو واسع للبطالة وانخفاض اجور العمل وزيادة الاسعار وتشتت المنظمات العمالية، والارهاب، والاضطهاد. وحصل الفلاحون بدلا من الارض على وعود جوفاء، وعلى المعاطف العسكرية والموت في الحرب المجرمة ضد الكورد".⁽¹⁾

تدهور الوضع المادي للشغيلة، بما في ذلك وضع المثقفين والبورجوازية الصغيرة خلال عام ١٩٦٣. ويفسر ذلك بان الكثير من الاقطاعيين، الذين استبد بهم الخوف نتيجة بيانات البعثيين حول التحولات الاشتراكية قد اتخذوا موقفا معاديا من النظام، كما ان الذعر قد دب في نفوس البورجوازية المتوسطة والكبيرة. وهذا ما ادى الى انخفاض النشاط العملي في البلاد وبالتالي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل، ولاسيما بعد اندلاع الحرب في كوردستان. كما ازداد عدد العاطلين عن العمل نتيجة تسريح الاف المواطنين من اعمالهم لدوافع سياسية او انهم اختفوا عن الانظار خشية تعرضهم للاضطهاد. وارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية، وانخفض مستوى اجرة العمل الفعلية. لقد كان الرقم العام لاسعار الجملة في بغداد في اب عام ١٩٦٣ مثلا، وصل الى ١٢٤ (مقابل ١١٧ في بداية عام ١٩٦٢) بعد ان زاد قليلا عن التقديرات الشهرية وسطيا في السنوات الماضية.⁽²⁾

لوحظ في عهد النظام البعثي اضعاف لنشاط السوق الداخلية فقد اثر على حالته في عام ١٩٦٣ الانخفاض المتزايد للاستثمارات وضعف القدرة الشرائية لدى السكان. وتم اعادة النظر في الخطة الخمسية الموضوعة في ظل حكم قاسم، وتقلصت الاستثمارات الحكومية. كما اثرت النفقات العسكرية الباهظة للحكومة على حالة السوق.

يعود سبب انخفاض الاستثمارات الخاصة الى عدم الوضوح في سياسة الحكومة الاقتصادية والخشية من التأميم والوضع السياسي الداخلي المتوتر في البلاد، ولاسيما انه تدهور منذ بداية الحرب في كوردستان (أدت الحرب الى عزلة مايقارب من ٣/١ من اراضي البلاد عن السوق الداخلية). واصبحت كوردستان كلها تقريبا المنتجة الرئيسة للحبوب مسرحا للعمليات العسكرية. فقد كان جمع القمح مثلا، في عام ١٩٦٣ يؤلف ٥٠% من محصول عام ١٩٦٢. اما المحصول العام للحبوب عام ١٩٦٣ كان اكثر تدنيا خلال ٧ سنوات منصرمة.⁽³⁾

(1) تاريخ البلدان العربية المعاصر. موسكو، ١٩٦٧، ص ١٩٩-٢٠٠

(2) Statistical Abstract. Baghdad. 1964, p25.

(3) المصدر السابق

كان تطبيق قانون الاصلاح الزراعي يسير سيرا بطيئا جدا. فقد كان على عام ١٩٦٣ ان يصبح عام تطبيق الاصلاح بصورة نهائية. وفي الواقع كانت المسافة بعيدة جدا عن التطبيق الكامل. ولم يكن عبثا انه في ايلول عام ١٩٦٣، الذكرى الخامسة من سن القانون قد مر في وضع ساه صمت مطبق. وفي وقت متأخر في كانون الاول عام ١٩٦٣ اعلن وزير الاصلاح الزراعي رسميا بان مدة تطبيق الاصلاح الزراعي تمدد لفترة خمس سنوات اخرى.^(١)

وجهت زيادة الاسعار على المنتوجات الزراعية ضربة مؤثرة الى مصالح السكان العاملين في هذا الحقل. ونورد معطيات عن نمو الاسعار بالجملة على الحبوب بالجملة في عام ١٩٦٣ مقارنة مع عام ١٩٦٢ (بالدينانير للطن الواحد)^(٢)

الزيادة % ^(٣)	١٩٦٣	١٩٦٢	
١٧,٨	١٧,٩	١٥,٢	شعير ابيض
١,٢	١٦,٥	١٦,٣	شعير اسود
٨,١	٤٢,٧	٣٩,٥	قمح مالي (نوع ممتاز)
٨,٧	٣٧,٢	٣٤,٢	قمح (نوع متوسط)

ازدادت اسعار الحبوب في المرحلة المدروسة بنسبة ٨,٥٩% وسطيا. ولم تكن ميزانية الدولة على نحو احسن، فقد جرى في ١ نيسان عام ١٩٦٣ سريان مفعول قانون رقم ٢٢ حول الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٣-١٩٦٤. تمت الموافقة على الميزانية مع عجز قدره ١٤,٦ مليون دينار بزيادة ٦,١ مليون دينار عن العام السابق (المداخل ١٢٠,٣ مليون، والنفقات ١٣٤,٩ مليون).^(٤) كانت النفقات حسب ميزانية عام ١٩٦٣-١٩٦٤ تزيد بنسبة ٦% على نفقات عام ١٩٦٢-١٩٦٣، اما المدخل فنسبتها الاجمالية ٣,٨%.

(١) الفجر الجديد ١٩٦٢/١٢/٢٣

(٢) عرض اسبوعي لمكتب الحبوب ١٩٦٤، العدد ١، ٢٩١، ص ٢٦

(٣) حسب التقديرات الاولية للبنك العراقي المركزي، نشره العدد ١٩٦٤٤٧، ص ٤-٨ (انظر في الارشف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي).

(٤) المصدر السابق

حسب التقديرات الرسمية كانت الاعتمادات المخصصة للدفاع الوطني ونفقات الجيش والشرطة والحرس القومي وغيرها من الاهداف العسكرية تزيد كثيرا على المبلغ الذي خصصته الميزانية. وحسب تقديرات غير رسمية فان الحكومة انفقت ٥٠٠ الف دينار على عملياتها العسكرية في كوردستان، وعلى الحرس القومي حوالي ١٠٠ الف دينار شهريا. كما ان الامتيازات التي منحها البعثيون للشرطة والعسكريين قد ابتلعت مبلغا كبيرا. وارتفعت رواتب الشرطة في عام ١٩٦٣ بنسبة ٢٥٪^(١).

اصبحت ازمة النظام العسكري واضحة للعيان في نهاية صيف عام ١٩٦٣، وقامت الحكومة العراقية بمحاولات يائسة لانقاذ الوضع. في منتصف اب عام ١٩٦٣ بدأت قيادة الجيش العراقي بعد ان اعادت تجميع قواتها بشن هجوم جديد على مواقع الكورد. وفي ١٤-١٥ اب جرت معارك طاحنة بين القوات الكوردية المسلحة وقطعات القوات الحكومية على مضيق كلى علي بك، الذي يمتلك اهمية استراتيجية (السيطرة عليه كان يسمح بالحفاظة على المضيق الذي يربط الجزء السهلي مع الجزء الجبلي من كوردستان).

وضعت على عاتق القوات المسلحة العراقية مهمة فرض سيطرتها على المضائق قبل ايلول، مما يسمح بضمان نجاح متواصل للعمليات العسكرية نسبيا. وحسب تقديرات القيادة العراقية فانه تعين على القوات الحكومية بلوغ هذا الهدف خلال شهر او التخلي عن فكرة السيطرة على كوردستان، التي ستبدو في هذه الحالة معزولة خلال الاشهر الشتوية وسيحصل البارزاني على امكانية تجميع قواته.

في ١٥ اب اصدر الرئيس عارف البيان المثير التالي:- "لقد دحر الخائن بارزاني بضربات خاطفة وجهتها وحداتنا العسكرية الى عصابته، ولاذ بالفرار الى الحدود الايرانية- العراقية. انه نصر كبير احرزته الجيش، لكن القتال ضد البارزاني لم يكن سوى تمرينا بهدف إعداد وحداتنا العسكرية للمعركة الكبرى ضد اسرائيل في فلسطين"^(٢)، الا ان ممثلي القوى الكوردية القومية - الديمقراطية اصدروا في ١٦ اب بيانا في بيروت دحضوا فيه النبأ الحكومي الذي زعم بان القوات الحكومية دحرت الثوار تماما في كوردستان العراق.^(٣)

(١) الارشيف المركزي الحكومي في الاتحاد السوفياتي.

(٢) المصدر السابق

(٣) النداء ١٦/٨/١٩٦٣

وفي منتصف ايلول عام ١٩٦٣ " اضطرت الحكومة العراقية على التخلي عن آمالها في انهاء حرب الابداء في كردستان سريعا".^(١) اشار لسان حال حركة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي وهو يتحدث عن اسباب فشل محاولات الدكتاتورية البعثية تحطيم مقاومة الشعب الكوردي الى ان العراقيين لا يرفضون القتال ضد "اعداء" وهميين، الذين هم ليسوا اشقاء واخوة لهم في حقيقة الامر فحسب، بل وقدموا الدعم للثورة ينتقل عشرات الجنود والضباط الى جانب الثوار، لان الجميع يدينون السياسة التي تتخلى عن الاستقلال الوطني لاجل مصالح الاحتكارات النفطية والسنتو".^(٢)

كانت خسارة الحرب في كردستان كارثة على النظام. ولهذا اقدم القادة البعثيون في العراق بعد الهجوم الفاشل في اب - ايلول على خطوات تستهدف ضمان دعم سوريا لهم. ووفق حساباتهم فان قيام وحدة عسكرية او اتحاد فيدرالي بين دولتين ومن ثم انضمام الاردن ولبنان اليها، حيث كان البعثيون يعتزمون القيام بانقلابات عسكرية سيسمح لهم بتوطيد اركان النظام والحيلولة دون سقوطه. وفي ٩ تشرين الاول عام ١٩٦٣ تم عقد اتحاد عسكري بين العراق وسوريا. وفي ١٤ تشرين الاول اعلن وزير الدفاع في دمشق بانه شغل منصبه الجديد وهو القائد العام للجيش السوري - العراقي الموحد.

في ٢ تشرين الاول عام ١٩٦٣ وقبل اسبوعين من عقد الاتحاد وصل لواءان سوريان يضمنان حوالي ٥ الاف عسكري وضابط الى قاعدة الجبانية العسكرية.^(٣) واعتزمت الحكومة العراقية بمساعدتهما احداث " ولو انعطاف ما في الصراع ضد الكورد قبل حلول الشتاء".^(٤) وجرى نقل القوات السورية في سرية شديدة،^(٥) لان الحكومة العراقية، بعد وقوف الحكومة السوفياتية والرأي العام العالمي التقدمي ضد التدخل الاجنبي في احداث كردستان، خشيت من أن تثير مشاركة الجيش السوري المباشرة في العمليات العسكرية

(١) Iragi News L., 1963

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاهرام ١٠/٧/١٩٦٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) اعلنت الحكومة العراقية رسمياً وللمرة الاولى في ٢٥ تشرين الاول ان "القوات السورية تحارب الى جانب القوات العراقية ضد الثوار الكورد"

(The New York Times 20.10.1963).

ضد الكورد تعقييدات على الساحة الدولية. ولهذا تقرر استخدام القوات السورية لحماية
الموصلات وحدها، بينما يجري ارسال الوحدات العراقية الى كوردستان.
شجب الرأي العام التقدمي في البلدان العربية والعالم بأسره المخططات العدوانية
الجديدة للمتطرفين العراقيين. وجاء في بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ان
"الشعب السوري عاقد كل العزم على مقاومة اية محاولة لخنق وطنه واذابته في الاتحاد
المخطط له" "الهلال الخصيب"، الذي يقف خلفه فاشية السعدي السوداء وقانون الغاب،
والذي ستكون السيادة فيه للاحتكارات الانكليزية والامريكية⁽¹⁾ ونشر رئيس اللجنة
القيادية لحركة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي والشاعر العراقي البارز والشخصية
الاجتماعية محمد مهدي الجواهري رسالة جاء فيها:- "نشرت السلطات العراقية والسورية
في بيان مشترك ان الجيش السوري سيشترك في حرب الابداء ضد الوطنيين العراقيين،
الذين يدافعون في كوردستان عن حقوقهم المشروعة في سبل الحكم الذاتي القومي.
ان هذا القرار هو خرق لنظام هيئة الامم المتحدة ويمثل تدخلا عسكريا سافراً للدول
الاجنبية الكبرى في شؤون الشعب الداخلية، التي تعمل للقضاء عليه وابدائه تحت شكل
مايسمى بالاتحاد العسكري ولا تساعد هذه الاعمال سوى المخططات الامبريالية في المشرق
العربي. اننا نتوجه الى جميع الناس ذوي الارادة الخيرة ببناء مساعدة سكان كوردستان
بالاجراءات المناسبة للحيلولة دون ابادته الوحشية وفضح المخططات الامبريالية...."⁽²⁾
قام الحزب الديموقراطي الكوردستاني بتعبئة جميع القوى والوسائل للقيام بمقاومة
المحاولة البائسة الاخيرة للحكومة للاحاق الهزيمة بالكورد. كما قام الحزب الشيوعي
العراقي بنشاط كبير في هذا الاتجاه. وبعد ان قام الحزب الشيوعي بتجميع قواه الاساسية
بعد انقلاب ٨ شباط شكل وحدات من الشيوعيين، الذين شاركوا في نضال الشعب الكوردي
من اجل الحكم الذاتي القومي مشاركة مباشرة.
باء هجوم القوات العراقية في تشرين الاول بالفشل، وتكبد الجيش العراقي خسائر
فادحة واضطر على ترك عدد من المناطق كانت قد استولت عليها سابقا. وسيطر الجيش
الكوردي التحرري على جميع الاراضي تقريبا، التي خسرها في اوائل حزيران.

⁽¹⁾ تاريخ البلدان العربية المعاصر، ص ٢٠.

⁽²⁾ L Humani 12.10.1963

وبهذا الشكل فان النظام البعثي المتطرف قد مني بهزيمة عسكرية ايضا في كوردستان بعد فشل برنامجه الاقتصادي وافلاسه السياسي. وهذا لم يكن، بالطبع، نصرا نهائيا بعد للجيش الكوردي على القوات الحكومية المسلحة. و كان الجيش الكوردي التحرري يتعقب هدفا واحدا وهو الدفاع عن مواقعه وبذلك يتم احباط مخططات الحكومة في الحاق الهزيمة بالحركة الديمقراطية في كوردستان وفي البلاد بصفة عامة. وقد قرر فشل حملة تشرين الاول العسكرية في كوردستان مصير النظام. ففي نهاية تشرين الاول واوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اصبح انهيار النظام قاب قوسين او ادنى ولم يثر هذا الانهيار شكوكاً لدى احد. وهذا ما كان يدركه القادة المتطرفون ايضا وكانت التكتلات المختلفة تتصور المخرج من الوضع المتأزم على نحو مختلف. وبدأت الصراعات في ما بينها. ودارت بين كتلتين متطرفتين بصورة اساسية، الاولى كان يتزعمها نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي، والثانية "المعتدلة" ويتزعمها وزير الخارجية طالب شبيب. وكان احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش يتزعمان الكتلة الثالثة في قيادة البعث "المركزيون". و حاولا التصالح بين "المتطرفين" و "المعتدلين" لانقاذ النظام من الانهيار. وكان السند الرئيس للسعدي لعضء حزب البعث من ذوي الميول القومية الاكثر تطرفا وقيادة الحرس القومي والذين وقفوا الى جانب مواصلة النهج المغامراتي. ولم تختلف الكتلة التي كان يتزعمها طالب شبيب باهدافها وطرائق كفاحها عن "المتطرفين" الا قليلا فقد حاولت استمالة البورجوازية الكبيرة والمتوسطة الى جانبها واقامة نظام حكم توليتاري في البلاد.

لم يكن لدى اي تكتل من التكتلات الثلاث اي برنامج اقتصادي وسياسي واضح لتطور البلاد. فقد كان الصراع على السلطة يشغل المقام الاول بالنسبة لها، بغية التوصل الى اهدافها الخاصة. وكانت التكتلات الثلاث تكن عداء شديدا للشيوعية وللحركة الكوردية القومية والقوى الديمقراطية اليسارية.

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ استغل الرئيس عبدالسلام عارف وبمساعدة شقيقه عبدالرحمن عارف وغيره من الضباط المخلصين له، الموقف العصيب في قيادة البعث وقام بانقلاب عسكري. اصبح عارف سيد البلاد دون منازع. وتشكل مجلس جديد لقيادة الثورة بزعامة الرئيس، كما جرى تشكيل حكومة بزعامة طاهريحي الذي كان صديقا لعارف.

وكانت الاجراءات الاولى التي اقدمت عليها الحكومة بعد ١٨ تشرين هو ازاحة زعماء واعضاء الكتل المتصارعة والاشخاص المؤيدين لها عن الساحة السياسية. كما تم حل وحدات "الحرس القومي" بمرسوم من الرئيس عارف، الذي كان، دون شك، اجراء ايجابيا لحكومة عارف يحيى. الا انه لا يجب النظر الى هذا الاجراء كدليل على عدم موافقة عارف والمقربين منه على العمليات الارهابية الشنيعة "للحرس القومي". وقد جاء هذا القرار لان هذه الوحدات قد ادت المهمة المنوطة بها وهي التصفية الجسدية للعناصر التقدمية، وان وجودها لاحقا اثار استنكارا شاملا هذا اولا، وثانيا تخلص عارف وانصاره بقيامه حل الحرس القومي من تهديد الاجراءات المضادة من جانب كتلة على السعدي او طالب شبيب.

كان لانقلاب ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ طابعا فوقياً وتعين عليه، عملياً، توفير الظروف اللازمة للحفاظ على النظام العسكري - البيروقراطي في البلاد. وحاز ممثلو كبار الضباط العراقيين على الاكثية المطلقة للمناصب الحكومية كما شغلوا عدداً كبيراً من الوزارات والاجهزة الادارية في المحافظات. وشغل الناصريون عددا من المناصب، الذين ساعدوا كتلة عارف في الاستيلاء على السلطة، وذلك لاعادة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة الى حالتها الطبيعية.

في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اصدرت الحكومة العراقية بيانا حددت فيه سياستها الخارجية والداخلية. وتضمنت بيانات حكومة عارف يحيى صيغا عامة حول بناء " الاشتراكية العربية " في العراق، وحول الحرية والمساواة ومساواة جميع المواطنين، وسن دستور جديد، وانتخاب مجلس الدولة، وتطبيق قانون اصلاح الزراعي بتاريخ ٣٠ ايلول عام ١٩٥٨، وانشاء شركة النفط الوطنية، وتوطيد العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من البلدان العربية، وعودة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان اوربا الشرقية.^(١)

^(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

لم ترد في بيان الحكومة كلمة واحدة عن المسألة الكوردية وهذا لم يكن صدفة، لان كتلة عارف يحيى العسكرية التي وصلت الى السلطة كانت عازمة كل العزم على حل القضية الكوردية بالطرق العسكرية.

وهكذا كانت مرحلة النظام المتطرف صفحة سوداء في تاريخ العراق وبعد انهيار النظام وقيام ديكتاتورية العسكريين تبدأ مرحلة جديدة لنضال القوى القومية - الديمقراطية في كوردستان. واخذ الحكام الجدد في العراق يقومون بموازاة العمليات العسكرية، باللجوء الى المناورات الدبلوماسية مثل المفاوضات وعقد الصلح، وبالقدر ذاته الى النشاط التخريبي بين القوى الديمقراطية الكوردية لغرض الغاء حركة الكورد في سبيل الحكم الذاتي.

وفي هذه المرحلة لم تكن مهمة الحركة الكوردية الحفاظ على مواقع الكورد من الناحية العسكرية المحضة فحسب، بل النضال من اجل حماية وحدة صفوف القوى الديمقراطية في كوردستان من اجل الحكم الذاتي.

الفصل الحادي عشر

تكتيك المناورة في سياسة النظام الحاكم ازاء المسألة الكوردية ومخططات تقسيم صفوف القوى الكوردية القومية الديمقراطية

كانت مصالح جميع القوى التقدمية من العرب والكورد والقوميات الأخرى في مرحلة سيطرة النظام العسكري المتطرف، الذي تسلم مقاليد السلطة بعد ٨ شباط، خاضعة لهدف واحد وهو إسقاط النظام بأية طريقة كانت. وقد أخذت كتلة عارف العسكرية هذا الجانب بعين الاعتبار. وحاولت كتلة عارف بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني التملص من الاعمال الدموية لنظام شباط وكسب تأييد الشعب. هذه الكتلة التي كانت إحدى أكثر المشاركات نشاطاً في قيام النظام المتطرف واضطهاده الشديد للقوى الديمقراطية في البلاد. لم يكن حكم عارف - يحيى العسكري قادراً عملياً على اتخاذ خطوات ايجابية في ديمقراطية البلاد بصفة عامة وتسوية القضية الكوردية تسوية سلمية بصفة خاصة. كان النظام الجديد يمثل موضوعاً مصالح الفئات القومية والبورجوازية الصغيرة والى حد ما مصالح الملاكين والمزارعين الكبار. ولم يجر الحديث عن برنامج بناء للحكم الجديد يرمي الى ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية، لان الضباط الكبار (كانت السلطة في أيديهم تحديداً) والجيش بصفة عامة سيفقدان أحد أهم العوامل، التي تحافظ على سلطتها في البلاد. فقد كانت الحرب في كوردستان لصالح الضباط الكبار في العراق، لأنها، كما أشار الباحث غ. ميرسكي ويحق "عندما تجري الحرب يكون الجيش محط الأنظار، ولا أحد يجادل في دوره الرائد، وتبرر جميع امتيازات العسكريين، بينما يتم خنق كل معارضة تحت راية مصالح الأمة"⁽¹⁾

⁽¹⁾ ميرسكي غ. ي. الجيش والسياسة في بلدان اسيا و افريقيا، موسكو، ١٩٧٠، ص ١٥٧

كانت الحرب في كوردستان آنذاك أحد الأسباب الرئيسية لوجود وضع غير مستتب في البلاد، ورغم ذلك لم ترد كلمة واحدة في برنامج الحكومة حول المسائل الداخلية والسياسة الخارجية عن القضية الكوردية، وهذا يعني أن الحكومة كانت تنوي حل القضية الكوردية حلاً عسكرياً. ويقتضي التنويه إلى أنه رغم أن قادة البعث المتطرفين هم الذين يتحملون مسؤولية تصفية الشيوعيين وممثلي قوى المعارضة الأخرى جدياً، فإن ذلك لا يلغي مسؤولية عارف يحيى وغيرهما، الذين مراراً ما قاموا بتنظيم هذه الأعمال أو كانوا منفذين لها. جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بهذا الشأن أن "سياسة البعثيين وسعيهم إلى إستلام مقاليد السلطة كلها، وتشكيل الحرس القومي، الذي كان عملياً فوق الجيش والجهاز الحكومي كله، قد أثار الأستياء وعدم الثقة بين صفوف كتلة العسكريين، الذي كانوا شركاء للبعثيين في عملهم الأجرامي".⁽¹⁾

بعد مضي عشرة أيام من وقوع الأقلاب أصدر الرئيس عارف في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٢ بياناً دعا فيه الكورد الذين يقاثلون ضد القوات الحكومية إلقاء السلاح والأستسلام. وعقبت الصحيفة البيروتية "أوريان" على نداء المشير عارف على النحو الأتي:- تعرضت العلاقات بين بغداد والمقاتلين الكورد في سبيل الحكم الذاتي لاختبارات كثيرة، بحيث لا يمكن لنا سوى طرح سؤال حول الأهمية الحقيقية لرسالة عارف هذه. والكلام يدور عن نداء حماسي يؤجج المشاعر الدينية، لكنه لا يقدم أي رد على مطالب الكورد" ومن الواضح تماماً في هذه الحالة، أنه لم يتم فعل أي شيء وأن القضية الكوردية تبقى خطراً فعلياً على استقرار السلطة.⁽²⁾

قامت الطائرات العراقية العسكرية بإلقاء المناشير فوق المناطق الكوردية تدعو الكورد إلى إلقاء السلاح والعفو عنهم مقابل ذلك. أشار الرأي العام التقدمي في البلدان العربية إلى مخاطر هذه السياسة. فقد كتبت صحيفة "النداء" تقول "لقد قدم قاسم أيضاً في حينه وعود العفو، لكن المسألة الكوردية يمكن أن تحل فقط عن طريق منح الكورد حقوقهم الديمقراطية المشروعة في إطار الجمهورية العراقية"⁽³⁾

(1) الاخبار ١٩٦٤/١١/٢٨

(2) L,Ohent 30. 11. 1963

(3) النداء. ١٩٦٣/١٢/٢

أُتخذت حكومة عارف- يحيى خطوات جديدة لتجنيد الأقطاعيين الكورد الرجعيين. ففي أوائل كانون الأول سافر عدد من "الزعماء" الكورد الى بغداد كي "يعلن هؤلاء عن ولائهم للسلطات الوطنية ويعبروا عن استيائهم من أعمال البارزاني الانفصالية...."⁽¹⁾ كما استقبل وزير الدفاع حردان التكريتي وفداً كوردياً من الأقطاعيين الخونة. كان العمل يجري على قدم وساق في إعادة تجميع القوات المسلحة الكوردية وتنظيم إمداد المناطق الواقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بصورة نظامية. كتب دافيد آدمسون، الذي كان في مناطق الثورة في ذلك الوقت، يقول "تتحول قطعات المتمردين الكورد، العاملة في الجبال الواقعة بالقرب من السليمانية، من وحدات من البيشمركة غير نظامية الى شيء ما يعيد الى الإذهان جيشاً نظامياً. ويجري على قدم وساق تشكيل الكتائب الكوردية الأولى والعامل الأخر الجديد هو تشكيل وحدة تخريبية باسم "خهبات" (النضال) التي ستوجه الضربات الى خطوط المواصلات الحكومية المؤثرة للغاية....."⁽²⁾

بعد أن خسر الكورد جزءاً من الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم بعد شهر حزيران أعادوها ثانية في تشرين الأول عام ١٩٦٣، بينما راحوا يتقدمون في نهاية عام ١٩٦٣ نحو الجنوب. كان العمل في تنظيم القوات الكوردية المسلحة بناءً بفضل نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحزب الشيوعي العراقي أيضاً الذي شارك آنذاك في الكفاح المسلح للقوى الديمقراطية في كردستان مشاركة مباشرة. وقدم ٧٠ ضابطاً بما فيهم واحداً برتبة لواء،⁽³⁾ الذين انتقلوا الى جانب الثوار، مساعدة كبيرة في تشكيل جيش نظامي واصلت حكومة عارف- يحيى حرباً شعواء في كردستان. فقد كتبت صحيفة "لومانتية" تقول (تجري حالياً إبادة حقيقية في كردستان العراق).⁽⁴⁾ فقد كانت تنقل الأخبار عن الدمار المنظم والشديد للمدن والقرى الكوردية وبمساعدة الطيران. وعن استخدام الصواريخ والقنابل الحارقة، التي تقتل الآلاف من السكان المسالين من النساء

(1) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(2) Adamson D. The Kurdish War, p 250

(3) المصدر السابق

(4) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

والأطفال والشيوخ.⁽¹⁾ وبلغت أعداد الجرحى والسكان المسالين الذي باتوا بلا مأوى بالألاف. فقد كانت تنقصهم المواد الغذائية والطبية.

أثارت الوسائل البربرية لخوض الحرب في كوردستان موجة جديدة من الاحتجاجات في أوساط الرأي العام العالمي التقدمي. فقد أصدر المجلس الوطني للطلاب في فرنسا، وشببية الطلاب المسيحية، والمنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي الموحد، واتحاد الشباب الشيوعي في فرنسا بياناً مشتركاً دعوا فيه جميع الناس ذوي الإرادة الخيرة " المشاركة في تقديم المساعدة للسكان الكورد المسالين، الذي أصبحوا ضحية القصف الجوي، في شكل ارسال المواد الطبية والدعم المالي..."⁽²⁾

تعرضت كوردستان العراق في ظل حكومة عارف يحيى لحصار اقتصادي شديد أشبه بالذي تعرضت له في ظل حكم حزب البعث. فقد أرادت الحكومة " خنق الثوار بسيل من اللاجئين ". وأعلن احد القادة الكورد بشأن هذا التكتيك يقول:- (لم يحققوا شيئاً بقوة السلاح، ولهذا يلجأون الى الوسيلة الأخيرة وهي الجوع، وهنا لاحول لنا ولا قوة)⁽³⁾. وقام جنود الجيش العراقي في السليمانية مثلاً، بتفتيش البيوت ومصادرة جزء كبير من المواد الغذائية من كل أسرة. وحسب شهادة شهود عيان كانت كمية المحروقات قليلة جداً بحيث أن (عدة أسر من بيوت مختلفة في شارع واحد تجتمع في مطبخ واحد لاعداد طعام الغداء للجميع).⁽⁴⁾ وكانت السجون في المدن الكوردية الواقعة تحت سيطرة الحكومة مكتظة بالناس. وكانت أسر الذين التحقوا بالبيشمركة. تتعرض للنفي والتعذيب. ورفضت أكثرية الرجال القيام بوظيفة جواسيس للبوليس، وكان يجري هدم بيوتهم انتقاماً على موقفهم هذا، والذين كانوا يبقون بلا مأوى يتركون المدينة.⁽⁵⁾

في هذه الظروف قام الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني بنشاط كبير لمساعدة المتضررين والمحتاجين من الكورد واسرهم. فقد أرسل الحزبان الأطباء والمساعدين للاجئين الكورد وقاما ببناء المستشفيات وتوزيع المواد الغذائية مثل

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) Der Stern. 1964, N1, p36.

(4) المصدر السابق

(5) المصدر السابق

الرز، والشاي والسكر على الناس وساعد الجنود في نقل المرضى واجلاء اللاجئين"⁽¹⁾ كتب الصحفيان الألمانيان تريبلر وديفراج أن "مصدر المساعدة هو ما يقدمه الفلاحون، فكل واحد منهم يعطي ١٠٪ من محصوله الى الحزب الديموقراطي الكوردستاني. ويعطي عدد كبير من الفلاحين أكثر من هذه النسبة طواعية...."⁽²⁾

واضطرت مجموعة من ممثلي الصحافة والمجلات البورجوازية على القول بأن نضال الثوار الكورد أصبح حقا حركة قومية "التي انضم اليها جميع فئات السكان الكورد"⁽³⁾ كتب المعلق الانكليزي غيفن يانغ يقول:- "في الوقت الذي ضعف فيه الجيش العراقي ضعفا شديدا، فإن الجنود الكورد يتركون انطبعا بعنادهم وتنظيمهم وبتقنتهم الراسخة بعدالة قضيتهم وقد انضم تقريبا جميع القطاعات الحكومية المؤلفة من الكورد الى الثوار الكورد"⁽⁴⁾ وأردف قائلا:- "ان الشعب الكوردي وجيشه قوة فعلية يجب الحساب لهما، رغم ان بعض المراقبين في الغرب يصفون الكورد العراقيين بالشعب" المنسي الذي يخوض حربا "منسية"⁽⁵⁾.

لم تتكلم محاولات عارف ويحيى برفع نفوذ حكمهما عن طريق القضاء على البؤرة الخطيرة في الشمال بالنجاح. اضعف الى ذلك انه كانت لدى معارضة الحكم الجديد امكانية استغلال الفئات الواسعة من سكان البلاد في ظروف مواصلة حرب اقتتال الاخوة في كوردستان. ومن الطبيعي تماما ان تكون الحكومة مضطرة في مثل هذا الموقف للبحث عن طرق الخروج من الوضع الناشئ.

كان موقف الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان في اوربا الشرقية يرتدي أهمية كبرى للتوصل الى اتفاق بين الحكومة العراقية والقوى الكوردية القومية الديمقراطية. لقد اتخذت حكومة عارف يحيى بعض الخطوات الايجابية لتسوية العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، الذي وقف الى جانب تسوية القضية الكوردية تسوية عادلة وسلمية.

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(4) المصدر السابق

(5) المصدر السابق

وقبل عقد الاتفاقية بين الطرفين المتصارعين جرت الدعوة الى عقد مؤتمر للقادة الكورد في نهاية كانون الثاني عام ١٩٦٤ في قرية سه رك بك باكانه وكان على المؤتمر وضع برنامج سياسي شامل حول المسألة الكوردية. وجاء في القرار المتخذ في المؤتمر انه لابد الى جانب القيام بالعمليات العسكرية البحث عن طريق حل القضية الكوردية حلا سلميا. وتم تكليف قيادة الحركة الكوردية اجراء الاتصالات مع ممثلي الحكومة.

في شباط عام ١٩٦٤ وقعت الحكومة العراقية مع ممثلي الحركة الكوردية اتفاقية "وقف الحرب في كوردستان والتسوية السلمية للقضية الكوردية"^(١).

في ١١ شباط اصدر وزير الثقافة والقيادة القومية فرحان هذه الاتفاقية انطلاقا من مصالح الدولة واخذاً بعين الاعتبار رد الكورد المناسب على نداء الحكومة بالعودة الى الحياة العادية، ووضع حد للدسائس الامبريالية وطبقا لبيان مصطفى البارزاني فقد اتخذت الحكومة القرار التالي:-

١- اقرار الحقوق القومية للكورد في اطار الجمهورية العراقية، وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

٢- اطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والحكوميين بسبب ظروف حوادث (الشمال) واصدار العفو العام، ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة للذين سبق ان حجزت اموالهم.

٣- اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية.

٤- اعادة الموظفين والمستخدمين المفضولين الى الخدمة.

٥- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

٦- الشروع باعادة تعمير المنطقة الشمالية فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تفرضها حول التقيد بالاعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

٧- تعويض اصحاب الاراضي الذين غمرت اراضيهم بالمياه جراء سدي دوكان ودربنديخان تعويضا عادلا.

^(١) Democratia Nouvelle. P. 1964, N4, p85.

٨- تتخذ الحكومة التدابير بما يضمن اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة الشمالية،
وتعبر عن املها في انه ستقام وحدة وطنية بين الكورد والعرب تحت راية النضال ضد
الامبريالية. وتبذل الحكومة من جانبها جميع جهودها لضمان حقوقهم المشروعة.
٩- على كافة الوزارات ذات العلاقة اصدار المراسيم والوامر والتعليقات المقتضية لتنفيذ
ما جاء في البيان.^(١)

بعد اصدار الاتفاقية نشر مصطفى البارزاني بيانا جاء فيه:- "ايها الاخوة الاعزاء!
تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف بالمحافظة على
وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وانهاء اقتتال الاخوة، قررنا وقف المعارك
والطلب الى اخواني العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى اعمالهم الحرة الكريمة،
وبهذا يتم فسح المجال للسلطة الوطنية المبادرة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة باعادة الامن
والاستقرار الى المنطقة وتتهياً الفرصة لاقرار الحقوق القومية للمواطنين الكورد في اطار
العراق".^(٢)

حظي وقف اطلاق النار في كوردستان واتفاقية ١٠ شباط حول التسوية السلمية
بمباركة القوى التقدمية في البلاد وخارجها على حد سواء. كما ايدت حكومات الاتحاد
السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى خطوة الحكومة العراقية هذه.^(٣)
جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان (وقف اطلاق النار في
كوردستان من وجهة نظر المصالح الوطنية العامة هو اهم مكسب للعرب والكورد ان قبول
الحكومة بمبدأ الحل السلمي للقضية الكوردية والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية
في اطار الجمهورية العراقية يستجيب لمصالح توطيد الوحدة الوطنية في النضال ضد
الامبريالية ولمصالح الامن والسلام في هذه المنطقة).^(٤)

في اعقاب صلح ١٠ شباط تم اتخاذ بعض الخطوات التي بعثت الامل في قيام الحكومة
بتنفيذ وعدها منح الكورد حقوق الادارة الذاتية الداخلية. ففي ١٨ شباط اصدر الحاكم
العام في العراق بيانا حول اطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال" خلال

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٢) المصدر السابق

(٣) لبرافدا ١٣/٢/١٩٦٤

(٤) الاخبار ٢٨/١١/١٩٦٤

اسبوع واحد" وفي ٢٣ شباط تم اخلاء سبيل احد قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، رئيس الوفد الكوردي في المفاوضات مع البعثيين صالح عبدالله يوسف. واخذت السلطات العراقية تمد شمال البلاد بالمواد الغذائية.^(١) كما اعلنت الحكومة بانها ستخصص موارد خاصة لاعادة اعمار المناطق الكوردية المدمرة.

الا ان عددا كبيرا من تدابير الحكومة كان له طابعا نصفيا، بينما بقيت مجموعة من البيانات وعودا خوفا بوجه عام. وكان سلوك الحكومة يقدم الاساس للمرء بأن يحسب أنها تنتهج سياسة منافقة ولاتنوي عمليا حل القضية الكوردية. فقد انتهجت كسابق عهدها سياسة معاداة الشيوعية وملاحقة المعارضة اليسارية. ففي منتصف آذار عام ١٩٦٤ قام الحاكم العسكري في العراق ووزير الداخلية رشيد مصلح، والقائم باعمال رئيس الاركان العامة عبدالرحمن عارف بجولة تفقدية في المناطق الشمالية من البلاد والتقى مع مصطفى البارزاني. وفي اثناء هذا اللقاء اعلن ممثل الحكومة عن استعدادها اطلاق سراح جميع الديمقراطيين المحكوم عليهم "في قضية الشمال"، بينما اصدر الحاكم العسكري في بغداد بعد اسبوع حكما جائراً بحق ٢٥ وطنيا عربيا وكورديا لانهم، كما زعموا، قاموا "بتقويض أمن الدولة وأثاروا الشغب بين السكان".^(٢) كما ابقى حكم عارف يحيى على أكثرية قوانين ماتسمى بالمرحلة الانتقالية سارية المفعول، التي منحت صلاحيات غير محدودة للسلطات العسكرية البوليسية في خنق كل معارضة في مهدها.

كان سن دستور مؤقت احد الاحداث الهامة بعد عقد الصلح في كوردستان وذلك عوضا عن دستور الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨ وفي ايار عام ١٩٦٤ صدر نص الدستور! الا ان هذا الدستور لم يلب المطالب الدنيا للحركة الديمقراطية العامة في العراق ولامطالب الحركة الكوردية القومية الديمقراطية. فلم يتضمن الدستور مواد محددة حول الادارة الذاتية الداخلية للشعب الكوردي، فهو لم يعلن سوى عن مساواة العراقيين "العرب والكورد" امام القانون وان "الحقوق القومية للعرب والكورد ستتم ضمانها في اطار وحدة البلاد"^(٣) جعل الدستور المؤقت الجديد ديكتاتورية العسكرية شرعية وخاصة ديكتاتورية الرئيس عبدالسلام عارف عندما منح له صلاحيات غير محدودة. كما اعلن

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

ان " المرحلة الانتقالية ستتواصل مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات بعد تطبيق الدستور الحالي".^(١)

نشر وفق الدستور المؤقت في ١١ ايار عام ١٩٦٤ قانون انشاء المجلس الوطني لقيادة الثورة. وتم تعيين عارف رئيسا له، الذي كان يشغل مناصب مهمة اخرى مثل (منصب الرئيس، والقائد العام للقوات المسلحة وغيرها). واصبح اعضاء المجلس رئيس الوزراء، وقائد الاركان العامة ونوابه، وقادة الفرق والقائد العام للقوى الجوية والحاكم العسكري العام وغيرهم من العسكريين لاتقل رتبته عن رتبة العقيد.^(٢)

وعلى هذا النحو لم تضع اتفاقية العاشر من شباط سوى نهاية للعمليات العسكرية في كوردستان وفتحت الطريق امام تسوية "قضية الشمال" لكن لا اكثر.

وفي الوقت الذي كان الكورد فيه يعقدون الامال على النهاية الحميدة للمفاوضات القادمة حول الطرق الملموسة لحل المسألة الكوردية، كان قادة الحكم الجديد يصدرون بيانا تلو الاخر، تتناقض مع روح الاتفاقية فقد اعلن الرئيس عارف مثلا، في ٢٤ شباط انه "لاضرورة لعقد اتفاقية" "بين الكورد والعرب، ولايجري حتى الحديث عن المفاوضات حول الحقوق القومية للكورد، لان الكورد والعرب اخوة واسرة واحدة- اسرة كبيرة للعرب والكورد".^(٣) وبعد مضي بعض الوقت بعد سن الدستور المؤقت اعلن عارف على الملأ:- "لدى الكورد حكما ذاتيا كافيا (؟- ش. م) اننا نحترم لغتهم، فاكثرية الموظفين الحكوميين في الشمال من الكورد، فماذا يريدون بعد؟".^(٤)

من الطبيعي ان السؤال في مثل هذا الموقف حول استمرار المفاوضات مع بغداد او استئناف الكفاح المسلح قد زاد من تفاقم الخلافات بين قادة النضال الكوردي القومي التحرري. الا ان مسألة الموقف من حكم عارف- يجيبى لم تكن السبب الوحيد للخلافات في قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني، انها لم تؤد سوى الى تعميق وتفاقم الخلافات والتباينات القائمة سابقا حول مجموعة من المسائل المرتبطة بنضال الشعب الكوردي في سبيل الحكم الذاتي القومي.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

لقد وقفت مجموعة من شخصيات الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة السكرتير الاول للحزب الديمقراطي الكوردستاني ابراهيم احمد وعضو المكتب السياسي جلال الطالباني ضد الموقف الذي اتخده البارزاني وانصاره من اتفاقية العاشر من شباط عام ١٩٦٤. وقام المعارضون بالدعوة "لكونفرانس الحزب الديمقراطي الكوردستاني" بمشاركة انصارهم. وضع هذا "الكونفرانس" الذي جرى منذ ٤ نيسان ولغاية ٩ منه في ماهوت برنامجا سياسيا انتقد بشدة البارزاني وانصاره.^(١)

في ١٩ نيسان عام ١٩٦٤ نشرت هذه المجموعة "بيان حدك" جرى الحديث فيه وبصورة مكشوفة "عن الخلافات مع قائد الحركة الكوردية القومية مصطفى البارزاني بشأن اتفاقية وقف الاعمال العسكرية والمبرمة في شباط مع حكومة عارف"^(٢) وتضمن بيان مجموعة طالباني - ابراهيم احمد اتهاما ضد البارزاني وما يسمى بالجناح المعتدل في قيادة الحركة الكوردية حول عدد من المسائل. وحسب رأي هذه المجموعة فان البارزاني وانصاره كانوا يميلون الى مثل هذه المساومة لحل المسألة الكوردية، التي تناقض روح الحركة الكوردية. وجاء في البيان بهذا الصدد: "كانت الاتفاقية، كما هو معلوم، لم تكن سوى اتفاقية لوقف النار، وهي، بهذا الشكل، لم تعكس حقوق الكورد الحقيقية. فلم تتحدث الحكومة شيئا عن الحكم الذاتي".

قدم غياب ذكر الحكم الذاتي في الاتفاقية ذريعة للمعارضين، ولعدد من العملاء الاجانب الاعلان بوجود بنود سرية في الاتفاقية. الا ان الحكومة والبارزاني قد قطعوا دابر كل انواع التاويلات والتعقيبات بهذا الشأن، بعد ان اعلنا للشعب الكوردي والعالم اجمع وبصورة حاسمة بان تلك "الحقوق" التي جرى الحديث عنها في البيان الحكومي، هي كل ماتعترف الحكومة به وبموافقة البارزاني. وتوضيح هذه المسألة بصورة نهائية نشرت الصحافة العراقية صورة الرسالة الموقعة من البارزاني، الذي دحض فيها الشائعات حول وجود بنود سرية ما في المعاهدة بينه وبين الحكومة. وقد أكد البارزاني على دحضه هذا شخصا لمثلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني في **سهنكهسه ر**.^(٣)

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

وكما أعلنت المعارضة فإنه طالما كان الهدف الرئيسي لنضال الكورد هو "الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية على اساس الحكم الذاتي لكوردستان العراق في اطار عراق ديموقراطي حر"، فإنها وجدت اتفاقية ١٠ شباط خدعة والمفاوضات مسدودة الافاق وتقوم بتضليل الشعب الكوردي ليس الا.

والتهمة الاخرى الموجهة الى البارزاني تناولت خرق مبدأ الجماعية في قيادة الحزب عند حل المسائل الحيوية في نضال الكورد القومي الديموقراطي.

لقد انكرت المعارضة او كما كانوا يسمونهم بالطالبانيين، الدور الرائد للبارزاني في نضال الكورد من أجل الحكم الذاتي القومي. فقد تضمن برنامج الطالبانيين السياسي اتهامات كخرق مبدأ الجماعية وغير ذلك من الافتراءات ضد البارزاني.

بعد عرض هذه الاتهامات وغيرها من الاتهامات الموجهة الى البارزاني اتخذ "كونفرانس" الطالبانيين القرار التالي:- "نظرا لان البارزاني بدأ في الفترة الاخيرة باصدار البيانات واصدار القرارات باسم رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني، التي تناقض في اكثر الحالات ... المادة ٢٢ من النظام الداخلي للحزب فان الكونفرانس يلفت انتباه اعضاء وانصار الحزب ومرشحيه الى ان أعماله تخرج عن اطار صلاحياته وبالتالي فهي تعد باطللة"^(١) وعلى هذا النحو اتخذت الخلافات طابعا حادا ونشأ خطر انشقاق الحزب الديموقراطي الكوردستاني، الامر الذي انعكس سلبا على نضال الكورد في سبيل الحكم الذاتي.

ان البرنامج السياسي للطالبانيين الذي كان احادي الجانب وله نزعة معينة، كان يستهدف التقليل من دور مصطفى البارزاني في حركة الشعب الكوردي القومية التحررية، وكان يخالف موضوعيا في الظروف المحددة لتلك الفترة مصالح الحركة الكوردية من اجل الحكم الذاتي. فقد كانت وحدة صفوف الكورد المناضلين اهم شرط لنجاح حركتهم في وقت كان الحكم العسكري البيروقراطي في العراق يماطل عمليا في حل المسألة الكوردية بغية توجيه ضربة قاصمة اليها.

ان ما ذهب اليه الطالبانيون من رأي يتناقض مع الواقع تناقضا صارخا وهو ان "البارزاني بعد ان وقع على اتفاقية ١٠ شباط فقد رأى انه بذلك توصل الى الاهداف

(١) المصدر السابق

الرئيسية للحركة الكوردية. فقد قال البارزاني متناولا الاسباب التي دفعته الى عقد الصلح مع حكم عارف - يحيى دون تنسيق تمهيدي لشروط تسوية القضية الكوردية:- " كان الوضع التموييني في مناطق الثوار في غاية الصعوبة. فقد امرت الحكومة البعثية بحرق محصولنا كله بالنابالم. بينما كان علينا توفير الطعام لآلاف اللاجئين، الذين فروا من الاضطهاد. صحيح اننا كنا عازمون كل العزم على مواصلة النضال حتى النهاية. الا انه عندما تعهد المشير عارف الاعتراف بحقوق الكورد القومية قررنا مرة اخرى أن نختر مصداقية خصومنا"⁽¹⁾.

وصف البارزاني في لقائه مع احد الصحفيين الفرنسيين، الذي قدم الى منطقة الثورة وضع المقاتلين الكورد على النحو التالي:- " لقد تلقينا ضربات قاذفات ودبابات الجيش العراقي ومدرعاته. ولا ينبغي نسيان اننا كنا نخوض النضال، على عكس جبهة التحرير الوطني في الجزائر، دون دعم اجنبي. فلم تكن حكومة بغداد وحدها تقف ضدنا، بل وحكومات تركيا وايران كما قدم الانكلو- الامريكان الدعم للسلطات العراقية، ظناً منهم، انهم يدافعون عن مصالحهم الاستراتيجية والنفطية ... وان الشاعر الودية التي اظهرها العالم نحونا، ومن خلال الصحافة بصورة اساسية فقد بقيت مجردة بصفة خاصة"⁽²⁾.

لابد من الاشارة الى جانب مهم اخر يبرر عقد الصلح، والكلام يدور عن ميول جماهير المقاتلين في سبيل الحكم الذاتي لكوردستان، وعن الفلاحين الكورد الذين حملوا على عاتقهم العبء الاساسي للحرب. كان الفلاحون، بالطبع، يتلهفون الى السلام والهدوء ويحلمون بتحسين وضعهم الاقتصادي، وهذا ما كان يساعد، على تلقيهم دعابة السلطات العراقية بصورة مشجعة، التي وعدت بتوفير الامن لهم وتعويض خسائرهم والخ. ولهذا كان نهج المصالحة نهجاً عقلانياً. فقد كان كل شكل من اشكال نتائجه المحتملة يخدم مصالح الحركة الكوردية⁽³⁾. ولئن سلكت الحكومة طريق الحل الحقيقي للقضية الكوردية القومية فان ذلك يعني مبدئياً انتصار الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي، اما اذا قامت الحكومة بنسف المفاوضات وتخلت عن الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي القومية

⁽¹⁾ Le monde 07. 07. 1964

⁽²⁾ المصدر السابق

⁽³⁾ emocratie Nouvelle, 1964, N4 p85-86.

فمن شأن ذلك، بالطبع ان يفقد الثقة بوعود الحكومة وبالتالي يدفع بنضال الكورد لاحقا في سبيل الحكم الذاتي.

كانت الخلافات في قيادة الحركة الكوردية مشحونة بعواقب خطيرة، وفي هذا الموقف اتخذ البارزاني تدابير فعالة لاعادة الوحدة الى الحزب الديموقراطي الكوردستاني.

في اوائل تموز عام ١٩٦٤ كان حوالي عشرين سيارة تقل الكورد المسلحين تسير في طرق كوردستان الصخرية. انهم كانوا المقاتلين الكورد انطلقت القافلة من رانية المقر العام للشوار الكورد الى كالاكان (في الطريق الى السليمانية) حيث كان مقرراً اجراء اول لقاء مع الوفد الحكومي العراقي برئاسة رئيس مجلس الوزراء طاهر يحيى.

وبصرف النظر عن الخلافات في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بذل الجنرال مصطفى البارزاني كل جهوده كي يكون الوفد الكوردي ممثلاً على نحو اوسع في المفاوضات. وكان الوفد يضم ممثلين بارزين عن الرأي العام الكوردي، والبيشمركة واعضاء قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وعدا ممثلين بارزين البارزاني كان يمثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني ايضاً ثلاثة اعضاء في المكتب السياسي هم جلال الطالباني وابراهيم احمد وعلي عبدالله ويدل ضم قادة المعارضة الى الوفد وبجلاء على سعي البارزاني في الحفاظ على الوحدة في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي اثناء المفاوضات اشار البارزاني الى اعضاء الوفد الكوردي قائلاً لمحدثيه من العرب "عليكم الان، ايها السادة البدء بالمفاوضات مع ممثلي الشعب"^(١).

وكما كان متوقفاً لم يكن طاهر يحيى واطرافه الكورديين يرغبان في عرض برنامج مامقبول لحل القضية الكوردية.

وعندما وصلت المفاوضات الى طريق مسدود، حاول الوفد الكوردي وضعها في اطار اتفاق المبادئ المحددة لحقوق الكورد القومية. وتم ايلاء اهتمام كبير بمسألة تحديد مفهوم "الحكم الذاتي الاداري" بدقة، الذي سيضمن اشراف الكورد على تطور كوردستان الاقتصادي والاجتماعي. لكن كما يشهد المراقب الفرنسي اريك رولو، الذي حضر المفاوضات فان النطق وحده بكلمة "كوردستان" قد اثار استياء الجنرال طاهر يحيى.^(٢)

^(١) Le monde 07. 07. 1964

^(٢) المصدر السابق

وحسب رأي هذا الشوفيني المتطرف لايجوز تسمية (شمال العراق) (بكوردستان) لان ذلك يفتح الطريق امام انفصالها. ورد ابراهيم احمد على ماقاله طاهر يحيى في هذا الشأن:- "ان هذه الكلمة المستخدمة رسميا في ايران لم تؤد الى انهيار مملكة البهلوي. الا ان الجدل لايجري حول الكلمات، بل عن مستقبل الكورد العراقيين"^(١)، الذين يرغبون في قيام نظام ديمقراطي يسمح لهم على اساس تصويت عام وسري انتخاب مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية تختلف عن السلطة التنفيذية في بغداد. ورأى عضو الوفد العراقي الدكتور فالوجي في رغبة الكورد هذه وسيلة للحصول على الوضع الذي سيمنحهم مزايا الاستقلال"^(٢).

عارض عدد كبير من اعضاء الوفد الكوردي في اثناء المفاوضات ولاسيما الطالباني قرار الحكومة بحل المنظمات السياسية، في حين ان الحكومة ذاتها قد سمحت بالعمل لما يسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي. كما رفض اعضاء الوفد الكوردي طلب مدير دائرة الاستخبارات هادي خماس تسليم "الضباط الشيوعيين او الناس التقدميين الذين اختفوا عند البيشمركة في اثناء الاضطهاد الى السلطات"^(٣). وفي هذا الشأن عرض الوفد الكوردي عفوا في العراق واخلاء سبيل جميع المعتقلين السياسيين.

بذل الوفد الكوردي كل ما في وسعه لتحقيق ولونجاح جزئي في المفاوضات. وتوجه الوفدان بناء على طلبه من كالاكان الى رانية لمواصلة المفاوضات. وهنا جرت مناقشة مسائل حل فضائل المرتزقة الكورد وتعديلات مواد الدستور المؤقت المتعلقة بالكورد. ورأى قادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني انه على الحكومة حل فضائل "الجحوش" ان كانت تعترف بانهم يمثلون الشعب الكوردي وتنوي تسوية القضية الكوردية. الا ان هذا الطلب ايضا قوبل بالرفض، مما ادى الى تفاقم اكثر للموقف. كانت النتيجة الايجابية الوحيدة للمفاوضات في كالاكان- رانية هي الموافقة على تغيير الدستور المؤقت الذي يجب ان يثبت فيه وجود "الشعب الكوردي وانه سيتم ضمان

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

تطور الشعب الكوردي بموازاة تطور الشعب العربي في العراق⁽¹⁾ ولو ان ذلك يتم دون ذكر الحكم الذاتي.

بينت المفاوضات في كالاكان- رانية وبجلاء ان نظام حكم عارف - يحيى لم يكن ينوي حل القضية الكوردية بالطرق السلمية. ومما يؤسف له ان الجناح الذي كان يمثله ابراهيم احمد وجلال طالباني قد سلك طريق تفاقم الخلافات في هذا الموقف الخطير. وقام الطالبانيون بحملة واسعة ضد البارزاني. هذه الحملة التي ادت الى الانشقاق في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني فالهجمات على البارزاني لم تكن تخدم سوى اعداء الحركة الكوردية وتلحق ضررا بمصالح الشعب الكوردي. لقد كان يوجد بين صفوف انصار ابراهيم احمد وجلال طالباني عدد كبير من المناضلين المخلصين في سبيل حقوق الكورد القومية الذين صدقوهم وساروا ضد البارزاني. كما اصبحت مالية الحزب والصحافة والاذاعة في ايدي المعارضة.

في اوائل تموز عام ١٩٦٤ دعا مصطفى البارزاني وانصاره الى عقد مؤتمر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بغية تسوية الوضع في الحزب. ودعي الى المؤتمر جميع اعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني (بما فيهم المعارضون) وممثلوا وحدات البيشمركة وقادة الالوية والافواج والفضائل، وعدد كبير من الشخصيات الكوردية البارزة. اعلن البارزاني مفتتحا المؤتمر ان هدفه الرئيس هو اعادة الوحدة الى الحزب، الشرط الاساسي لنجاح النضال الوطني الديمقراطي.

جرى المؤتمر في موقف معقد وشغل عدد كبير من المشاركين فيه موقفا صارما من المعارضين الذين رفضوا بدورهم المشاركة في عمل المؤتمر.

وبما ان حل قضية الحكم الذاتي قد اتخذ طابعا مستديما، بينما كانت سياسة حكومة عارف - يحيى تثير الشكوك في قدرتها على اتخاذ خطوات ما بناءة في هذا الاتجاه، اتخذ الحزب قرار انشاء مجلس قيادة الثورة بقيادة مصطفى البارزاني. واعلن ان مجلس قيادة الثورة هو الجهاز الاعلى الذي يقود جميع الامور في المناطق المحررة. كما جرى النظر في إنشاء نظام اداري وسياسي واقتصادي في المناطق المحررة، وتقرر بناء جميع

(1) Edmonds C. J. The Kurdish War in Iraq, p516.

- اجهزة الادارة المحلية على اسس ديمقراطية. ويجب ان لايمثل اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني ووحدات المقاتلين وحدهم في هذه الاجهزة، بل وممثلوا السكان المدنيين.
- اتخذ المؤتمر جملة من القرارات حددت مهام الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحركة الكوردية الثورية الديمقراطية برمتها سواء في السياسة الداخلية ام في السياسة الخارجية:⁽¹⁾
- ١- تقوية نفوذ منظمات الحزب بين صفوف الشعب وبين وحدات المقاتلين.
 - ٢- السماح للسلطات المركزية باعادة اجهزة الادارة المحلية في المناطق المحررة فقط في حال نيل الشعب الكوردي حقوقه القومية المشروعة.
 - ٣- انشاء مجلس قيادة الثورة برئاسة مصطفى البارزاني بمشاركة ممثلي الحزب ووحدات المقاتلين والشعب فيه.
 - ٤- في حال استئناف الاعمال العسكرية يجب على مجلس قيادة الثورة اعلان الادارة الذاتية لكوردستان العراق.
 - ٥- يتم الحفاظ على القوات البيشمركة سواء قبل نيل حكم الادارة الذاتية ام بعده وذلك لضمان حقوق الكورد القومية. يسمح لكل من يدخل في عداد وحدات المقاتلين القومية بالعودة الى الخدمة الحكومية ولايتم ذلك الا بناء على موافقة مجلس قيادة الثورة واللجنة المركزية للحزب.
 - ٦- يطالب الحزب بالغاء حالة الطوارئ في العراق واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ومنح الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي بأسره .
 - ٧- يكلف المؤتمر اللجنة المركزية للحزب تقديم مذكرة الى الحكومة يطالب فيها منح الحكم الذاتي لكوردستان العراق.
 - ٨- العمل على اخراج العشائر العربية التي جرى توطينها في القرى الكوردية، وعودة السكان الاصليين اليها.
 - ٩- انشاء ادارة مدنية بالتعاون مع مقاتلي البيشمركة في المناطق المحررة.
 - ١٠- تقديم المساعدة وحسب الامكانية المتاحة لأسر الوطنيين المقتولين والمتضررين جراء الثورة وكذلك جميع البيشمركة.

(1) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

١١- انشاء لجنة للنظر في شكاوى على الاشخاص الذين انحرفوا عن نهج الحزب.

١٢- انشاء لجنة مشتركة من ممثلي الحزب ووحدات المقاتلين لتحديد مصير المعدات الحربية والمالية وكذلك حجم الضرر.^(١)

وكان البند الثالث عشر من القرار يتناول قادة المعارضة، وجاء فيه:- "قرر المؤتمر طرد ١٤ عضوا من الاعضاء السابقين في اللجنة المركزية والمنحرفين وذلك لاسباب التالية:-

١- لمحاولاتهم المشينة اجراء انشقاق في وحدة الحزب والمقاتلين.

٢- لنشاطهم الذي الحق ضررا بالحزب والثورة، طالما ان بعضا منهم خدموا الاجانب لقاء اجر زهيد، اما الآخرون فقد كانوا مرتبطين بالخونة من فرسان صلاح الدين.

٣- لارسالهم الفوضويين لغايات استفزازية الى وحدات المقاتلين وبالتالي عملوا على اضرار نار حرب اقتتال الاخوة بين وحدات المقاتلين، الذين كانوا قبل وقت قصير من ذلك يقاتلون جنبا الى جنب ضد العدو تحت شعار "كوردستان او الموت".^(٢)

دعا المؤتمر ابراهيم احمد وجلال الطالباني وانصارهما الانصياع لقرارات المؤتمر وعدم السماح للانشقاق في صفوف الحزب، لكنهما رفضا ذلك.

بعد فصل الطالبانيين من الحزب الديموقراطي الكوردستاني تفاقم الصراع بين المعارضين والقيادة الجديدة للحزب الديموقراطي الكوردستاني اكثر من ذي قبل ووصل الامر الى اشتباكات مسلحة بين الطرفين. واتخذت الاحداث طابعا خطيرا واضطر الطالباني وابراهيم احمد مع الف من انصارهما على مغادرة العراق عبر الحدود الإيرانية.

واصلت الدوائر الإيرانية الرسمية سواء في اثناء هذه الاحداث ام لاحقا سياسة مآكرة ومغادرة ازاء الحركة الكوردية القومية الديمقراطية. فقد حاولت هذه الدوائر التأثير على الاحداث في كوردستان العراق حسب الامكانية المتاحة ومؤيدة الحركة الكوردية بالاقوال. اضعف الى ذلك ان مسألة العلاقات الإيرانية العراقية في تلك المرحلة من التطورات التاريخية تستأثر بالاهتمام ويمكن ان تكون موضوعا لدراسة خاصة وهنا ينبغي الإشارة الى تلك الواقعة وهي الاوساط الإيرانية الرسمية قد حاولت استغلال الوضع الناشئ في كوردستان العراق في نزاعها مع العراق، ولم تكن تنوي ابدأ المساهمة في نجاح الحركة الكوردية.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في الظروف الجديدة بتنفيذ الاجراءات التي نظرت فيها قرارات مؤتمر تموز للحزب. وكان لابد من تعبئة جميع القوى لتنظيم العمل في المناطق المحررة على نحو افضل سواء العسكري ام الاداري والاقتصادي. وبهذا الغرض تقرر الدعوة الى ندوة رسمية وبناء على هذا القرار جرى في ٩-١٧ تشرين الاول " مؤتمر شعبي " في رانية^(١). وكانت وفود المؤتمر تتألف من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والناشطين فيه، وقادة وحدات المقاتلين والملاكين اصحاب الميول الوطنية، رئيس جمعية الطلبة الكورد في اوروبا، ووفد الحزب الديموقراطي الكردستاني في سوريا، وسكرتير لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في الخارج، وممثلي الطوائف المسيحية في كردستان و"ممثلي كل من ساعد الثورة الكوردية"^(٢). وفي اثناء عمل المؤتمر وجه البارزاني مذكرة الى الحكومة، اشار فيها الى ضرورة التسوية السلمية للقضية الكوردية وعدد الشروط التي وضعها المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني وصادق عليها لاجل التسوية السلمية للقضية.

كان المؤتمر في رانية تعبيرا محددًا لهذا النهج. فقد جرت فيه مناقشة واسعة لجميع المسائل المرتبطة بتسوية الوضع في كردستان وتوطيد مواقع الحركة الكوردية واتخذ قراراً بتشكيل جهازين هما المجلس الجديد لقيادة الثورة، الذي اعتبر "برلمانا غير رسمي لمثلي الشعب الكوردي" واللجنة التنفيذية التي ينتخبها مجلس قيادة الثورة. ضم مجلس قيادة الثورة عند تشكيله ٦٣ شخصا، بما فيهم ٢٧ عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني واطباء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني و ١١ من ممثلي وحدات المقاتلين. وماتبقى من اماكن فقد شغلها ممثلو الاشوريين والكلدان والعرب الذين ناضلوا الى جانب الوطنيين الكورد. وتقرر تشكيل ٥ لجان التي ستستلم مقاليد السلطة كلها في المناطق المحررة وهي اللجنة الدستورية، والقانونية، والعسكرية، والادارية، والمالية. وحسب القرار المتخذ فانه كان على مجلس قيادة الثورة ان يعقد بصورة نظامية كل اربعة اشهر مرة واحدة.^(٣)

كان المكتب التنفيذي يتكون من ١٨ عضوا، كان ١٢ منهم يمثلون الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان ملاك المكتب التنفيذي مع المستخدمين فيه يبلغ ١٠٠ شخص. كان

(١) Pradier J. Les Kurdes, p212.

(٢) المصدر السابق

(٣) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

المكتب التنفيذي خلافا عن الادارة العسكرية القائمة سابقا، مقرا دائما كي يسهل اتصالات السكان مع هذا الجهاز للسلطة. شكل المكتب التنفيذي لجنتان فرعيتان هما:- اللجنة الضريبية واللجنة العدلية. فرضت اللجنة الضريبية ضريبة على السكان تساوي ٥% من المحصول. وكان للجنة فروعاً في المناطق لجمع الضرائب، يعمل في كل واحدة منها ثلاثة اشخاص من الادارة المركزية والجيش والسكان المحليين. وكان يحق لفروع المناطق حق اعادة النظر في مبلغ الضريبة زيادته او تقليصه حسب الظروف المحددة. ونشير الى ان الفلاحين في كردستان قدموا المساعدة للحركة الديمقراطية الثورية عن طريق قنوات اخرى في شكل مساعدات طوعية وغيرها. وكان المبلغ الاجمالي للاشتراكات لصالح الحركة الثورية يشكل وسطياً ٢٥% من المحصول.^(١) وكانت الضرائب تجبى بصورة عينية (رز، تبغ، قمح، والخ) ونقوداً في حالات معينة. وحظر مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي اخذ اي شيء من السكان عنوة. وعندما كانت السلطات العسكرية او المدنية تلجأ بصورة اضطرارية الى اخذ المواد الغذائية قسراً من السكان كان يدفع لهم تعويضا ماليا.^(٢)

شكل فرع اللجنة العدلية مايقارب من ٢٠ محكمة مدنية في المناطق الحرة، وكان القضاة السابقون يترأسون هذه المحاكم، الذين تحولوا الى جانب الثورة او كانوا شخصيات لها نفوذ قام المكتب التنفيذي بتعيينها. وعدا المحاكم المحلية والمحكمة العسكرية تشكلت في عام ١٩٦٤ المحكمة الثورية التي نظرت في شؤون المعتقلين السياسيين والجواسيس والخونة وتحقيق ملفات العسكريين والضباط والخ.^(٣)

كان انشاء اجهزة ادارة الحكم الذاتية في ظروف كردستان خطوة كبيرة الى الامام في طريق ديمقراطية حياة المجتمع الكوردي، كما كانت لهذه الاجراءات نزعة معادية للاقطاعية، وساعدت على مشاركة ممثلي الشعب في العمل الخلاق، وفي الادارة، مما وجه ضربة الى الانظمة التقليدية، حيث كان الاقطاعيون الكورد ورجال الدين لهم السلطة المطلقة تقريبا في ظلها.

اصبحت الاجراءات التي طبقت في كردستان ذريعة للقيام بحملة جديدة ضد الكورد، وقد شاركت فيها الدوائر الرجعية في الدول الاستعمارية الغربية، التي كانت تقول بان

(١) Pradier J. Les Kurdes, p 216.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

"الثوار الكورد قد شكلوا دولتهم"^(١)، وتنسب بذلك تهمة الانفصالية الى الحركة الكوردية من اجل الحكم الذاتي.

في منتصف تشرين الثاني عام ١٩٦٤ دعا قائد الاركان العامة للجيش العراقي وفي بيان رسمي حل القضية الكوردية "بالطرق العسكرية وبذلك يتم ضمان الهدوء في شمال البلاد"^(٢). كما اعلن الرئيس عارف في خطاب له بصراحة يقول:- "اننا لن نعطيهم شرا واحدا من ارض وطننا، وطن العرب يبقى وطننا للعرب"^(٣). وبهذا الشكل تفاقم الوضع في كوردستان في نهاية عام ١٩٦٤ تفاقما شديداً من جديد بسبب السلطات العراقية. فقد سلكت الحكومة طريق اشعال النزاع العسكري. فقد وقع اول اشتباك خطير بين قطعات الجيش الكوردي الثوري والقوات الحكومية في منطقة خانقين. وفي نهاية كانون الاول عام ١٩٦٤ قامت القيادة العسكرية العراقية و بمصادقة الرئيس ورئيس مجلس الوزراء بعمليات عسكرية جديدة ضد الوطنيين الكورد، التي كانت تستهدف تشتيت قوى الثوار ودفعهم نحو الحدود العراقية الايرانية ثم القضاء عليهم. وفي اثناء هذه الاحداث تفاقمت العلاقات الايرانية- العراقية جراء قيام قوات الطيران العراقية بخرق الاجواء الايرانية مرات عديدة. وقصفت الطائرات العراقية عددا من القرى الايرانية يسكنها الكورد وعلى مقربة من الحدود. وهددت الاجراءات التحذيرية لإيران بان تتحول الى نزاع عسكري بين الدولتين.^(٤)

عندما قام البارزاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني في نهاية عام ١٩٦٤ بانشاء ادارة الحكم الذاتي وجدت الحكومة العراقية نفسها امام خيارين، الاول هو البدء بمفاوضات جديدة مع قادة الحركة الكوردية الثورية الديمقراطية بغية حل القضية الكوردية بالوسائل السلمية (هذا ماكان يخالف النظريات القومية الشوفينية للمتطرفين جدا في الحكومة وخارجها)، اما الثاني فهو استخدام العنف من جديد وحل المسألة الكوردية بالقوة، مما كان مرتبطا بمغامرة معينة بالانجرار الى حرب طويلة الامد ومسدودة الافاق.

(1) The Sunday Telegraph 24, 10, 1964

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

(3) المصدر السابق

(4) تاريخ البلدان العربية المعاصر، ص ٢٠٤.

انشقت الحكومة الى مجموعتين او كتلتين. الاولى وهي الاكثر نفوذاً ويمثلها الرئيس عبدالسلام عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى وانصارهما. فقد طالبوا باتخاذ اجراءات حاسمة ضد الكورد. وضمت الكتلة الثانية المعتدلين ولاسيما الناصريين. وكان فؤاد الركابي وزير الدولة وكتلته يطالبان باستئناف المفاوضات مع البارزاني لغرض البحث عن طريق حل سلمي "للقضية الكوردية" وينبغي التنويه ونحن نقدر المقاربة الواقعية لهذه الكتلة من القضية الكوردية، الى ان مشاريع الناصريين في العراق وشركائهم خارج العراق لم تكن تتضمن حلاً راديكالياً لها.

في ٢٢ شباط عام ١٩٦٥ وجه رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر الذي كان يؤيد الناصريين العراقيين رسالة شخصية الى عارف يدعوه الى ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية. وكتب ناصر في هذه الرسالة المنشورة والموجهة الى رئيس الدولة العراقية:- " قبل عام ونصف نصحتكم بالنظر في شكل للحكم الذاتي لكوردستان، الذي لم يكن يخرق وحدة اراضي الجمهورية العراقية. كنت اود ان يقابل هذا الاجراء بمثابة رحابة موقف نبيل صدر من جانب العرب ازاء اخوتهم الاكراد والان فقد وضعوكم امام امر الواقع، بعد ان اخذوا بانفسهم ماكان بوسعكم ان تمنحوا لهم منذ امد طويل".^(١) (كان ناصر يقصد بذلك إقامة أجهزة الادارة الذاتية في كوردستان في تشرين الاول عام ١٩٦٤). وفي رسالته عبر جمال عبدالناصر عن رأيه في أن " الوقت ليس متأخراً بعد للتوصل الى اتفاق مع القوميين الكورد وعن طريق المفاوضات".^(٢)

وكانت ثلاثة اسباب في اقل تقدير هي التي دفعت بجمال عبدالناصر ان يتخذ هذا الموقف من القضية الكوردية وهي:-

١- كان الاضطهاد القومي للشعب الكوردي في العراق والحرب الجائرة ضده قد الحق ضرراً بسمعة الشعوب العربية وبصورة ادق بالقومية العربية فقد رأى ناصر ان الحرب في كوردستان هي "عار على العرب" مشيراً مرات عدة الى ان "منح الحكم الذاتي لكوردستان سيكون موقفاً نبيلاً من جانب العرب ازاء الكورد".

(١) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(٢) المصدر السابق

٢- رأى ناصر ان "فتح جبهة حرب جديدة في وقت كان الجزء الاساسي من الجيش المصري مشغولا في اليمن والتهديد الاسرائيلي المتزايد هو خيانة لقضية العرب"^(١).

٣- بحل القضية الكوردية في العراق ستكون لدى العرب فرصة جيدة لاجل حل ناحج للمسائل المتنازع عليها مع تركيا وايران في ما يتعلق بجوزستان، والخليج الفارسي، ومياه شط العرب ولواء الاسكندرونة وغيرها.

وصفوة القول كانت لدى الحكومة المصرية ورئيسها اسبابا قوية كي يقفان ضد الحرب الجديدة الدائرة في كوردستان. الا انه لم تكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ولا رئيسها ناصر انصارا ثابتين لحل سلمي للقضية الكوردية. ففي صيف عام ١٩٦٤ توجه مجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني من خلال ممثلهما في العراق شوكت عقراوي الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة بطلب تنظيم لقاء بين ممثلي الكورد والحكومة العراقية والجمهورية العربية المتحدة لتحديد طرق تسوية القضية الكوردية. الا ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة رفضت هذا الاقتراح، بينما طلب في خريف عام ١٩٦٤ من ممثل البارزاني في القاهرة مغادرة الاراضي المصرية.

لم تصغ القيادة العسكرية في العراق الى نداء المفاوضات فحسب، بل راحت تلاحق كل من يؤيد هذه الفكرة. وفي ربيع عام ١٩٦٥ عندما توجه البارزاني الى الحكومة (١٢ اذار) بنداء للبحث عن طريق الحل السلمي للقضية تم عزل الوزراء العراقيين الذين وقفوا ضد استئناف الاعمال العسكرية. واصبح فؤاد الركابي تحت رقابة البوليس غير العلنية. وبدأت حملة "تطهير" في الجيش.

اشرف الصلح الذي استمر ١٤ شهرا على نهايته. وفي ٦ اذار اصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني بيانا جاء فيه: "لن نكون البادئين باطلاق النار، لكننا سندافع عن انفسنا بجزم ودون تردد في حال تعرضنا للهجوم. ان الدفاع عن النفس هو حق لجميع الشعوب في العالم قاطبة".

في ٣ نيسان عام ١٩٦٥ شن الجيش العراقي والقوات الجوية المسلحة عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد القوات الكوردية المسلحة، وقام ايضا باعمال قمعية ضد السكان العزل.

^(١) من حديث جمال عبدالناصر مع طاهر يحيى في اوائل نيسان عام ١٩٦٥ انظر (Le monde. 15. 04. 1965)

وشارك ما يقارب من ٥٠ الف عسكري في هذه العمليات.^(١) شملت الحرب جبهة امتدت مسافة ٥٠٠ كيلومترا من زاخو وحتى خانقين. وانتقم الجيش العراقي من السكان المسلمين لاختفائه في جبهات القتال. فقد قامت وحدة من الجيش العراقي في اوائل نيسان بقصف وحشي للسكان الامنين في مدينة السليمانية^(٢) ووجه الجيش الكوردي التحريري ضربات مضادة وقوية الى القوات الحكومية التي اسفرت عن ابعاد الجيش العراقي من قلعة دزه، **وجوارته**، وماوت وبنجوين شمال السليمانية، وتكبد خسائر فادحة.^(٣)

حاولت الاوساط الرسمية في العراق اخفاء حقيقة الاحداث الجارية في كردستان عن الرأي العام العالمي. الحرب؟ تساءل وزيرعراقي متعجبا. اية حرب؟ انها مناورات وتستمر حتى الخريف. فالهدوء يخيم على الشمال، ان كل هذه الشائعات يطلقها الامبرياليون".^(٤) وفي الواقع كانت الحرب تتخذ طابعا عنيفاً.

في اوائل حزيران عام ١٩٦٥ قام وفد مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق، الذي كان في امريكا بنشرمواد عن الوضع في كردستان العراق. واعلن رئيس الوفد عصمت شريف وانلي بان رسائل البارزاني الموجهة الى السكرتير العام للامم المتحدة اوثانت ورئيس لجنة حقوق الانسان في هيئة الامم المتحدة سلفادور لوبس قد تضمنت طلبا من هيئة الامم المتحدة اتخاذ اجراءات فعالة " لوقف العمليات العسكرية للقوات الحكومية العراقية في كردستان فورا والحرب ضد الشعب الكوردي المساوية للابادة الجماعية".^(٥) ووضح بتكليف من قيادة الحركة الكوردية اهداف الحركة الكوردية الديمقراطية - الثورية، معلنا عن استعداد القادة الكورد الشروع في مفاوضات سلمية للبحث عن طريق حل النزاع حلا سلمياً.^(٦)

^(١) World Today. L, 1968, vol. 24. N12, p517.

^(٢) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

^(٣) Le monde 15. 05. 1965

^(٤) ازفيستيا. ١٩٦٥/٥/١٢

^(٥) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي

^(٦) المصدر السابق

أدى استئناف الحرب في كردستان الى تقوية المعارضة ضد حكم عارف - يحيى. واصدر الحزب الشيوعي نداء يدعو فيه الى "اسقاط الدكتاتورية القائمة في بغداد".⁽¹⁾ وقام الحزب الشيوعي في ظروف سرية صعبة بنشاط واسع لتأييد مطالب الكورد في الحكم الذاتي وتشكيل جبهة موحدة بمشاركة الاحزاب البورجوازية التقدمية ضد ديكتاتورية العسكريين.

جرت تطورات مهمة للغاية في حزب البعث. ففي نهاية عام ١٩٦٤ قامت العناصر اليسارية بفصل القادة المتطرفين بزعامة علي السعدي من الحزب وجرت بعد الحدث تغييرات ايجابية في سياسة الحزب. فقد اتهم البعثيون اليساريون القيادة السابقة بانها كانت "تخدم مصالح الامبريالية" وطالبوا بوحدة القوى التقدمية في النضال ضد حكم عارف- يحيى، مما حظي بموافقة الشيوعيين وغيرهم من القوى التقدمية في البلاد. نشر "البعث اليساري" وثيقة أدان فيها بشدة إبادة الشيوعيين والحرب المعادية للكورد على السواء، التي اشعلها البعثيون اليمينيون عام ١٩٦٣ كما شجب "شوفينية" حكم عارف وتحدث عن منح الشعب الكوردي حكما ذاتيا واسعا واقامة نظام ديمقراطي برلماني في البلاد، الذي يعبر عن جميع الاتجاهات السياسية.⁽²⁾

عبر البعثيون اليساريون عن عدم موافقتهم مع الحزب الشيوعي العراقي وغيره من الاحزاب السياسية في مسائل معينة، وطالبوا في الوقت ذاته باقامة جبهة موحدة لجميع القوى التقدمية في البلاد بما فيها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكوردستاني:- "ان تحالف القوى الطليعية الموالية للناصرية، والبعث والحزب الشيوعي، والحزب الديموقراطي الكوردستاني وغيرها من العناصر التقدمية هو الطريق الوحيد الذي يكن بوسعه اخراج العراق من المأزق ويساعد على توجيه ضربة حاسمة الى الامبريالية والرجعية".⁽³⁾ كما اصدر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بيانا مماثلا حول ضرورة اقامة جبهة موحدة للقوى التقدمية. واعلن ممثل الحزب في باريس بان حزبه يقف الى جانب اقامة جبهة وطنية، التي ستضم الممثلين الحقيقيين للحركة الناصرية، والحزب الشيوعي، "الاستقلال"، والحزب الوطني التقدمي".

(1) طريق الشعب، حزيران، ١٩٦٦

(2) البيان السياسي للمؤتمر القومي السابع لحزب البعث، ٢٥ كانون الاول، ١٩٦٤، ص ٣٤

(3) المصدر السابق

رأى الحزب الشيوعي ان التحالف الحقيقي للقوى الوطنية والديمقراطية في البلاد يمكن بلوغه فقط في حال قيام البعثيين وانصار الاستقلال والناصريين بالمطالبة الحاسمة والصريحة لدمقرطة الحياة في البلاد، والوقوف الى جانب الحل العادل للقضية الكردية. جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ان "التحالف الحقيقي والوطني العام بين هذه القوى يمكن ان يقوم شريطة التخلي عن سياسة معاداة الشيوعية وظهور النزعات العدائية تجاه الشيوعيين ولاسيما من جانب الاتحاد الاشتراكي العربي وحل عادل وديموقراطي للقضية الكردية"⁽¹⁾.

في منتصف حزيران عام ١٩٦٥ اعلن الرئيس عارف ان الجيش العراقي حقق "عددا من الانتصارات الباهرة" في المعارك ضد المتمردين الكورد.⁽²⁾ إنه كان اول اعتراف صريح للحكومة العراقية بان حربا حقيقية تدور رحاها في كوردستان. وأدلى عارف بهذا البيان خلال جولة تفقديه على القطاعات العسكرية. وقال وهو يتحدث امام جنود القوات الحكومية في منطقة قره داغ الكردية:- "لقد حققتم عددا من الانتصارات الباهرة في العمليات ضد المتمردين في الشمال و اود ان اهنئكم".⁽³⁾ واردف قائلا:- "إن مسؤولية التعقيدات الحالية مع البارزاني تقع على الامبريالية، التي تحاول صرف انظارنا عن مهمتنا الرئيسية في تحرير فلسطين. الا اننا نقطع دابر هذه المحاولات"⁽⁴⁾.

حاول عارف التغطية على اخفاقات القوات العراقية في كوردستان ببيانه حول "النجاحات" في المعارك ضد المتمردين. ظل الوضع السياسي الداخلي في البلاد معقدا ومتوترا، علما ان التوتر لم يكن نتيجة الاخفاقات العسكرية في كوردستان فحسب، بل نتيجة المعارضة المتزايدة للحكومة سواء من اليسار أم من اليمين.

في منتصف عام ١٩٦٥ تفاقمت الخلافات تفاقما شديدا، ورغم ماتم من اعادة تشكيل الحكومة مرات عديدة فان حكومة طاهر يحيى اضطرت في ٦ ايلول على تقديم استقالتها.⁽⁵⁾ ورغم ماكان لعبد السلام عارف من علاقة وثيقة بطاهر يحيى فقد ضحى

(1) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول الوضع السياسي الداخلي في البلاد. طريق الشعب، حزيران، ١٩٦٥

(2) الارشيف الحكومي المركزي في الاتحاد السوفياتي.

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

(5) Edmonda C. The Kurdish War in Iraq p.517-518.

به ليتجنب عواقب وخيمة. وكلف قائد القوى الجوية الجنرال عارف عبدالرزاق المعروف بميوله الناصرية بتشكيل الوزارة الجديدة. لكن ذلك لم يلب طموحات الناصريين الا جزئيا. وبعد مضي عشرة ايام من تشكيل الحكومة الجديدة قام رئيس الوزراء عارف عبدالرزاق مستغلا غياب الرئيس عارف، الذي سافر الى الدار البيضاء للمشاركة في عمل مؤتمر رؤساء الدول العربية، بمحاولة انقلاب الا ان المحاولة باءت بالفشل واضطر عبدالرزاق على الفرار الى القاهرة. وضعف نفوذ الناصريين بعد ذلك كبيرا، وساد الفتور العلاقات بين بغداد والقاهرة من جديد.

في ٢١ ايلول عام ١٩٦٥ شغل رئيس الحكومة شخص مدني هو عبدالرحمن البزاز وللمرة الاولى بعد ثورة ١٩٥٨ في العراق. كان البزاز معروفا بارائه اليمينية وميوله الغربية. في ٢٢ ايلول عام ١٩٦٥ عرض البزاز برنامجه المنهجي. واعتزم البزاز خلافا عن اسلافه انتهاج سياسة مرنة اكثر. ومما يلفت الانتباه في بيانه هو ذلك الجزء الذي اشار فيه الى ان حكومته "تدين بشدة الاضطهاد والاجراءات المهينة التي مارستها جميع الحكومات السابقة ضد خصومها"^(١) وعندما تناول رئيس الوزراء الوضع الاقتصادي في البلاد فقد اشار الى ان العراق سوف يسير على الطريق "الاشتراكية العربية السليمة"، التي حسب اقواله، لا ترتبط "بأية نظرية محددة". وقف البزاز بحذر لكن بحزم ضد سياسة التأميم، واتخذت الحكومة قرارا بدفع تعويض فوري لاصحاب المصانع والمشاريع التي جرى تأميمها في عهد طاهر يحيى"^(٢).

كان بيان البزاز حول المسألة الكوردية يحمل طابعا اعلاميا وضبابيا، وجاء فيه "لن نقف ضد اخوتنا الاكراد، لكننا نقف ضد تلك المجموعات من السكان، التي تخل بهدوء هذه المنطقة اننا نرى ان العراق بلد واحد، وللاكراد حقوقهم المشروعة"^(٣).

وفي ٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ اعلن محمد ناصر وزير الثقافة والارشاد القومي بان الحكومة سوف تحترم الحقوق القومية "لاخوتنا الاكراد وسوف تثبت في الدستور"^(٤).

^(١) المصدر السابق

^(٢) The Economist Intelligence Unity Limited. L., 1966, N1, p10.

^(٣) المصدر السابق

^(٤) Iraq Official Statement of Policy on Internal, Arab and Foreign Affairs. Baghdad, 1965, p14.

الا ان الوقائع تشير الى ان حكومة البزاز ايضا واصلت، عمليا، نهج الحل العسكري للمسألة الكوردية، والذي يبرهن على ذلك هو الاعتمادات الباهظة للنفقات العسكرية في السنة المالية ١٩٦٥-١٩٦٦. فقد جرى النظر انذاك في صرف ٧٠,٥ مليون دينار على حاجات "الدفاع"، اكثر من ٣٧٪ من جميع نفقات الميزانية مقابل ٥٣,٩ في العام المنصرم.^(١) ولم يتضمن هذا الرقم نفقات الشرطة التي تؤلف حوالي ١٦ مليون دينار. وعلى هذا النحو فقد كانت تسود في الاوساط العراقية كالسابق نية حل "قضية الشمال" بالطرق العسكرية.

في اواخر عام ١٩٦٥ دعا البزاز الكورد من جديد الى القاء السلاح والموافقة على مقترحات الحكومة. وردا عليها اعلن رئيس مجلس قيادة الثورة الجنرال مصطفى البارزاني في البيان التالي:- "اقول لعارف والبزاز واعوانهما ان الطريق الوحيد لارساء دعائم السلام هو ان تعترف حكومة بغداد مبدئيا ورسميا بالحكم الذاتي لكوردستان. ويمكن عندها فقط عقد اتفاقية لوقف اطلاق النار بهدف البدء بالمفاوضات الرسمية لتحديد هذا الحكم الذاتي نهائيا، ووضع حدود كوردستان في اطر العراق بصورة مشتركة، والتوصل الى اتفاق حول الضمانات التي يحق للشعب الكوردي بناء على التجارب التي عانى منها، المطالبة بها في مسألة حل النزاع".^(٢) وحذر البارزاني في ان معاً:- "اذا لم توافق حكومة بغداد على مطالبينا، فإننا على استعداد لمواصلة الكفاح الثوري عشر او عشرين سنة اخرى، وان تطلب الامر فإننا سنواصل نضالنا طالما لم ينل الشعب الكوردي حقوقه القومية كاملة، وطالما لم يتحرر العراق بعد من الديماغوجية والديكتاتوريات العسكرية".^(٣)

كشف البزاز بنفسه عن مغزى بياناته و"تعديلات الدستور" بشأن "حقوق الكورد القومية"، لما تحدث عن القانون الجديد والادارة في جميع المحافظات العراقية كخير وسيلة لحل القضية الكوردية. وهذا يعني ان رئيس الحكم لم يعترف بوجود الشعب الكوردي ذاته كأمة مستقلة ولا بواقعة وجود مناطق كوردية معينة أي كوردستان العراق.

^(١) The Economist Intelligence Unity Limited, 1966, N1, p20.

^(٢) **خديبات**، العدد ٤٧٤، شباط ١٩٦٦

^(٣) المصدر السابق

أيد الحزب الشيوعي العراقي موقف الحزب الديموقراطي الكوردستاني. ونصح القادة الكورد بعدم الاقدام على مثل هذه المساومة، التي ستلغي نتائج نضال الشعب الكوردي الطويل والدامي في سبيل الحكم الذاتي القومي. وكتبت شخصية بارزة في الحزب معبرا عن وجهة النظر هذه قائلا:- لن تضلل بيانات البزاز الديماغوجية و عوده الشعب الكوردي "فقد سمع الكثير مثل هذه الوعود الديماغوجية من الحكام العراقيين. وهو لاينوي تجاهل تجربته ويوافق على حقوق لا شأن لها ثمنا للضحايا والمعاناة التي كلفته كثيرا"⁽¹⁾.

ومما يؤكد على ان البزاز وقف الى جانب الحل العسكري للمسألة الكوردية هو وضع خطة "الحرب التي لا هوادة فيها" في كوردستان العراق وبمشاركته، وقد جرى من جديد ممارسة تكتيك "المسؤولية الجماعية" السيء الصيت. وكانت خطة حرق القرى الكوردية منها تعبيرا محددًا لها.

وضعت هذه الخطة "طبقا لقرار سري للحكومة، جرى اتخاذه في اوائل تشرين الاول عام ١٩٦٥ وراحوا يطبقونه منذ ٦ كانون الاول عام ١٩٦٥"⁽²⁾. نصت الخطة على حشد قطعات عسكرية في شمال البلاد وشن هجوم في ان معا مع استخدام المدفعية والدبابات على عشرات القرى وقصفها من الجو ايضا بقنابل النابالم والحارقة وقنابل التي تحتوي على مواد كيميائية مسمومة. وكان التجسيد العملي للخطة على النحو الاتي:- "عندما تحترق القرى ويضطر سكانها على مغادرتها، تدخل قوات المحتلين اليها وتقوم بنهب كل مايقع تحت ايديها. ومن ثم تقوم بحرق القرى حتى النهاية، بعد ان تقوم بطرد بقية السكان منها. وهذا ماحدث في توزخورماتو، جمجمال، كفري، اجلر، شوان في محافظة كركوك"⁽³⁾.

كتب الصحفي الفرنسي جان بارتولينو، الذي قضى حينذاك شهرا كاملا بين صفوف المقاتلين الكورد يقول كان شرر الحرائق التي احدثتها القنابل الحارقة تتطايرعلى سفوح الجبال وتراءى لي انني احضر مسرحية وضعها سيسيل دي ميل.

(1) قضايا السلم والاشتراكية. ١٩٦٦، العدد ٤، ص ٩٤

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

كانت السنة النيران العظيمة تتلظى على خلفية القمم البنفسجية. واذا كانت المصيبة التي نزلت على هذا الوادي الأمن يبدو لي هذيانا فان عويل النساء وصراخ الاطفال وربما أنين الجرحى وشتائم الرجال الغاضبين قد أعادتني سريعا الى الواقع المرير.

صاح دليبي قائلاً:- "انهم يحرقون المزروعات ثانية، فهم لم يتوقفوا عن ازعاجنا صباح مساء وخلال ثلاثة اسابيع"^(١).

كان "الفضل" في وضع خطة محكمة يعود الى الرجعي المتطرف عبدالعزيز العقيلي في دحر قوات البارزاني خلال فترة قصيرة". وينبغي التنويه الى ان الشتاء المعتدل جدا عام ١٩٦٥-١٩٦٦ كان وقتا مناسباً للقيام بهذه العملية، وزادت القيادة العسكرية العراقية من نشاطها في حملتها العسكرية مستغلة عدم تراكم الثلوج في دروب كردستان الجبلية.

في شباط عام ١٩٦٦ جرت الاعمال العسكرية في منطقة بنجوين- **جوارته**- سيد صادق- شمال شرق السليمانية بصورة اساسية. وكانت المعارك في هذه المنطقة حسب اعتراف عارف، من اكبر المعارك التي وقعت خلال الحملة الشتوية.^(٢)

لم يقتصر البزاز على حملته العسكرية ضد الوطنيين الكورد وحاول ايجاد "لغة مشتركة" مع البلدان، التي كانت معنية في القضاء على الحركة الكوردية. فقد اعقب جراء تفاقم العلاقات العراقية- الايرانية تبادل الرسائل بين الوزراء عبدالرحمن البزاز ورئيس الوزراء الايراني هويدا حول تسوية النزاع الحدودي عن طريق تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في الحوادث الحدودية. وحاولت الحكومة العراقية وبكل السبل "غلق الحدود الايرانية العراقية" الذي قد "يحرم الكورد" حسب رأيها، من الاتصالات بالعالم الخارجي. وردت ثلاث اقتراحات في رسالة البزاز وهي:- الانسحاب المتبادل للقوات، وقف الدعاية المعادية في صحافة البلدين وتشكيل اللجنة المذكوره. اعلن البزاز في اثناء مؤتمر صحفي له في بغداد (١٢ كانون الثاني) انه اذا تم البرهان في مجرى التحقيقات على مسؤولية العراق عن هذه الحوادث او تلك فان العراق سيعوض ما الحق من ضرر.

وفي ما يتعلق- بقضية توزيع المناطق الحدودية على شط العرب، التي انبثقت من جديد في مجرى النزاعات الحدودية، بعد اعلان رئيس الوزراء الايراني هويدا عن رفضه

^(١) La Croix. 24. 09. 1966

^(٢) المنار ١٩٦٦/١/٢٠

مراجعة اتفاقية ١٩٣٧، فإن الجانب العراقي كان بعيدا عن فكرة إعادة النظر في هذه الاتفاقية لصالح ايران. اضع الى ذلك ان وزارة الخارجية العراقية نشرت في كانون الثاني عام ١٩٦٦ كتاب "الوقائع المتعلقة بالحدود الايرانية العراقية"^(١) بين المشاركين في المؤتمر الصحفي لبزاز، هذه الوقائع التي نشرت للمرة الاولى في عهد قاسم عام ١٩٦٠. وجرى الحديث في هذا الكتاب، الذي لم يحذف منه سوى اسم قاسم عن خروقات ايران للحدود العراقية. واعلن ممثلوا السلطات الرسمية العراقية ان المشكلة تظل باقية كما هي عليه في عام ١٩٦٠.

ولابد عند تسليط الضوء على احداث ١٩٦٥-١٩٦٦ في العراق وكوردستان العراق من ان نتناول ايضا مسألة امكانية ظهور مايسمى في ذلك الوقت بالحلف الاسلامي. فقد ظهرت الاخبار حوله بعد زيارة ملك العربية السعودية فيصل الى ايران في كانون الاول عام ١٩٦٥. وتقرر ان يشارك في هذا الحلف مثلا ايران، تركيا والعربية السعودية، وسرعان ما وصل البزاز الى الرياض بزيارة رسمية. وطلب في أثناء هذه الزيارة الرسمية من فيصل ان يكون وسيطا في تسوية الخلافات الحدودية بين العراق وايران، وعبر عن اهتمام الحكومة العراقية بإغلاق الحدود الايرانية كي يتم حرمان "المتمردين الكورد" من "القناة المزمع للحصول على المساعدة من الخارج".

في اوائل عام ١٩٦٦ وصل وزير الخارجية العراقي الى انقرة. وأسفرت زيارته عن "الرغبة في تقوية العلاقات العراقية التركية.."^(٢) انها كانت الزيارة الاولى لوزير عراقي الى تركيا بعد ثورة عام ١٩٥٨. ومن الصعوبة الاشارة الى اسباب ما اخرى دفعت بالعراق حينذاك نحو التقارب مع تركيا وايران سوى المسألة الكوردية.

عبرت الدوائر الرسمية العراقية عن قلقها بعدم حصولها على دعم فعال من البلدان العربية "للقضاء على الخطر الكوردي". ولهذا كانت تميل الى حل هذه القضية بمساعدة البلدان المعنية في ذلك وهي تركيا وايران. وهكذا تهيأت حكومة البزاز من جميع الجهات وبشكل فعال للحركة الحاسمة مع الكورد سواء داخل البلاد ام خارجها.

لفتت الاحداث التي وقعت في شباط واذار في كوردستان العراق اهتمام الرأي العام العالمي. كتبت "البرافدا" تقول:- "يجب وقف الحرب ضد الكورد... ان الشعب العراقي

(١) Facts Concerning the Iragi- Iranian Frontier Baghdad, 1966, p34-36.

(٢) The Economist Intelligence.. 1966, N1, p6.

يربح جراء ذلك... بالطبع حل القضية الكردية محفوف بصعوبات غير قليلة وبالتصدي للرجعية، ولكن ليست لمصالح الرجعية اي شيء مشترك مع مصالح الشعب العراقي سواء العرب منه ام الكورد".^(١) وفي اوائل شباط عام ١٩٦٦ توجهت اللجنة التنفيذية لاتحاد جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر في الاتحاد السوفياتي الى رئيس الحكومة العراقية بنداى وقف الاعمال الحربية ضد الكورد، معبرة عن المشاعر الانسانية للرأي العام السوفياتي. وعبرت اللجنة عن استعدادها تقديم المعونة المادية للسكان الكورد والسالمين الذين عانوا من الحرب.^(٢)

وفي ١٢-١٣ شباط عام ١٩٦٦ انعقدت دورة اللجنة العالمية للنضال من أجل العفو عن المعتقلين السياسيين واحترام حقوق الانسان في العراق. وشجب المشاركون فيه الحرب البربرية في كوردستان. وجاء في قرار الدورة:- "جرى تدمير ٦٠٠ قرية في كوردستان منذ عهد قريب، وحرقت المحاصيل، ويموت الناس الابرياء من الشيوخ والاطفال والنساء او انهم يعانون من الجوع والبرد. لقد فرضت السلطات شروطا قاسية على توزيع المواد الطبية الضرورية على السكان الكورد".^(٣)

في منتصف شباط عام ١٩٦٦ توجه البارزاني من جديد بنداى الى المنظمات الدولية للمساهمة في التسوية الموجهة الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة "نطالب بإرسال وفد يقوم بالتحقيق في الإبادة الجماعية التي تمارس ضد الشعب الكوردي في شمال العراق".^(٤) كما توجه البارزاني برسائل مماثلة الى رؤساء الدول الكبرى.^(٥)

انعقد في شباط عام ١٩٦٦ الدورة الثالثة للقيادة السياسية المصرية- العراقية الموحدة في القاهرة، هذه المنظمة التي تشكلت لاغراض "تقوية التعاون وتحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق". بقي نداء ممثلي الحركة الكردية الى هذه الدورة دون جواب.

(١) البرافدا، ١٩٦٦/٢/٧

(٢) المصدر السابق

(٣) Kurdish Facts. 1966, vol y111, p9.

(٤) Kurdistan. 1966, vol. y111, p41.

(٥) Appeal Form General Barzani to the World Opinion and the Great Powers- Iragi Kurdistan may 1966

وبعد اجتماع القيادة السياسية الموحدة في القاهرة تمت الدعوة الى عقد مؤتمر رؤساء حكومات البلدان العربية. و جهت قيادة الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية رسالة الى المشاركين في هذا المؤتمر تضمنت طلب تقديم المساعدة لوضع نهاية للمعارك والشروع في المفاوضات على اساس ضمان حقوق الشعب الكوردي القومية في اطار الدولة العراقية⁽¹⁾. وظل هذا النداء ايضا بلا رد.

خطت القيادة العراقية في اواسط نيسان عام ١٩٦٦ البدء بتنفيذ " خطة العقيلي" التي بموجبها يجب ان تؤدي الهجمات القوية التي يشنها الجيش العراقي على مواقع الكورد الى التخلص من القضية الكوردية. الا انه وقعت مفاجأة، في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ عندما تحطمت طائرة الرئيس العراقي عبدالسلام عارف في ظل ظروف غامضة وقتل الرئيس وصديقه المقرب وزير الداخلية دراجي ووزير الصناعة عبدالله وذلك في اثناء كارثة جوية.

تفاقم الوضع السياسي في البلاد بعد مقتل الرئيس عارف تفاقما شديدا. وفضلا عن البزاز، كان يطمح عمليا اثنان أخران في منصب الرئيس وهما شقيق الرئيس المقتول وقائد الاركان العامة للجيش العراقي عبدالرحمن عارف، والرعي المتطرف وقائد الكتلة العسكرية المتطرف ووزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي. وحسب البزاز ان الكلمة ستكون للعسكريين في المرحلة الحاسمة من الصراع على الرئاسة. ولهذا قرر الاحتفاظ بمنصب رئيس الوزراء وتأييد ترشيح عبدالرحمن عارف وليس العقيلي في منصب الرئاسة لاعتبارات انه سيكون اكثر يسرا له في ظل حكم عارف- الشخصية السياسية الضعيفة - تركيز السلطة الفعلية في البلاد في يديه. وانطلاقا من هذه الاعتبارات تخلى البزاز " طواعية" عن منصب الرئيس لصالح عبدالرحمن عارف، وقدم انصاره العون لعارف كي يصبح رئيسا. فقدم العقيلي استقالته بعد ان مني بالهزيمة. لم يؤد مقتل عارف ولا تخلي العقيلي عن منصب وزير الدفاع الى تغييرات ما في سياسة الحكومة حول المسألة الكوردية.

كانت القيادة الكوردية على علم بما كانت تخططه القيادة العسكرية العراقية من عمليات في ايار عام ١٩٦٦. ففي منتصف اذار عام ١٩٦٦ اعلن السكرتير العام للجنة المركزية

(1) **خديبات**، اذار، ١٩٦٦

للحزب الديمقراطي الكوردستاني (كوردستان العراق) ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني قام الى جانب البحث عن طرق حل للقضية الكوردية بعمل معين لرفع القدرة القتالية لدى القوات الكوردية المسلحة، وان الكورد كما كانوا فيما مضى، على استعداد للنضال بشجاعة من اجل حقوقهم. لكن مهما كانت قوية مقاومة الكورد لهجمات الجيش العراقي فقد كان وضعهم صعبا. اضاف الى ذلك انه ازداد تعقيدا بسبب الحصار الاقتصادي والنقص في السلاح وغياب المساعدة المادية من الخارج. صحيح ان وضع الوطنيين الكورد كان يختلف عن وضع جنود الجيش العراقي ويكمن ذلك في ان اهداف الحركة الكوردية كانت قريبة لجميع الكورد. فقد كان نيل الحقوق القومية والطموح الى تحسين الاوضاع الاجتماعية – السياسية من العوامل التي ولدت يوميا بطولات شعبية جماعية وهيأت الظروف لنجاح الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الكوردي.

انتشر شعار "الحكم الذاتي لكوردستان او الموت!" على نطاق واسع بين الكورد والاشوريين والوطنيين - العرب، الذين حاربوا معهم جنبا الى جنب.

كانت هجمات الجيش العراقي على مواقع الكورد في شتاء ١٩٦٥-١٩٦٦ وفي اوائل ربيع عام ١٩٦٦ مقدمة لمعركة كبيرة وحاسمة "حسب اقوال الدوائر الرسمية العراقية التي دارت رحاها في اوائل ايار. ويلفت الانتباه بيان عارف الذي صرح به عندما كان على قيد الحياة بعد ذلك في اواخر اذار عام ١٩٦٦. وردا على سؤال، ما اذا كان يأمل هو القضاء نهائيا على البؤر الاخيرة للتمرد الكوردي في هذا الصيف". رد الرئيس العراقي قائلا:- "وجهت ضربة قاصمة الى العصاة في شمال العراق وایامهم معدودة. وان شاء الله في الايام القريبة القادمة لايبقى أي اثر لهذا التمرد".^(١) لقد كان عارف وزملاؤه واثقين جدا من نصرهم، بحيث ان السفير العراقي في طهران تلقى امرا بإعلام الحكومة الايرانية ان الحكومة العراقية تطلب منع دخول "قوات العصاة المنحجرة" الى الاراضي الايرانية، وكذلك رفض منح البارزاني حق اللجوء في ايران انطلاقا من المصالح المشتركة "لكافة" الخطر الكوردي".^(٢)

في اوائل ايار عام ١٩٦٦ شرع وزير الدفاع الجديد شاکر محمود شکري في تنفيذ خطة عبدالعزيز العقيلي.

^(١) البريغليد التاريخي - العسكري. ١٩٦٧، العدد ٣، ص ١٠٨

^(٢) Rene mauries. Le Kurdistan au La mort. P., 1967

كان المسرح الرئيس للمعارك المرتقبة منطقة راوندوز. وكان هدف الاساسي للقوات المسلحة العراقية هو تحطيم القوات الكوردية وتقسيمها الى جزأين بما تشنه من هجمات قوية باتجاه جبال هندرين (جنوب شرق راوندوز) وزوزك (شمال راوندوز)، ثم تقوم بحرمان الكورد بزحفها نحو حاجي عمران (على الحدود العراقية- الايرانية) من القناة المفترض لحصول المساعدة من الخارج والحاك الهزيمة النهائية بها.⁽¹⁾ وزجت الحكومة بفرقتين عسكريتين من اصل خمس فرق لديها، وهما الاولى والثانية واللتين كانتا اكثرها جاهزية للقتال.⁽²⁾

بلغ العدد العام للقوات التي دفعت الحكومة بها الى جبهة راوندوز ٢٥ الف عسكري. وكانت القوات المسلحة الحكومية مزودة بجميع انواع الاسلحة- المدفعية والدبابات والطائرات. وكما ارسلت قوات "الججوش" الى هذه المنطقة ايضا. وتحولت كل قرية تقريبا الى معسكر حربي.⁽³⁾

جرى توزيع القوات الكوردية المسلحة في ٥ مراكز محصنة. وقررت قيادة القوات الكوردية وهي تأخذ بالحسبان الاهمية الخاصة للدفاع عن منطقة راوندوز ولاسيما طريق راوندوز- حاجي عمران الهام استراتيجيا، نقل اكثر الوحدات الكوردية قتالية الى هناك، التي بلغت عدد افرادها ٢,٥ الف شخص وكان ضابطان شابين هما محمد فاخر وفارس قره داغي يقودان هذه الوحدات.

جرت الاحداث الرئيسية في جبهة راوندوز في ٢-٣ ايار عام ١٩٦٦. وضعت القيادة العراقية امامها هدف تحرير الطريق الذي يربط راوندوز مع حاجي عمران المركز الاخير القريب من الحدود الايرانية. وقد سيطر الكورد على هذا الطريق، (الذي شيده الانكليز في عهدما) منذ بداية العمليات العسكرية اي منذ عام ١٩٦٦. وكان له اهمية قصوى للكورد سواء من الناحية العسكرية ام الاقتصادية.

لم تكن خطة العقيلي سيئة. فقد كان على القوات العراقية قبل خروجها على الطريق السيطرة على قمتين هما هندرين وزوزك اللتين تشرفان على جانبي الطريق على حدود مدينة راوندوز.⁽⁴⁾ بدأ المشاة العراقيون بعد قصف مدفعي شديد والقاء

(1) Pesh merga p36-37.

(2) المصدر السابق

(3) Mauries R. Le Kurdistan au La mart, p177.

(4) المصدر السابق

القنابل بشن هجومهم على جبال زوزك وهندرين وبمساعدة الدبابات وفي الوسط قام اللووان الثالث والرابع بهجومهما، وكانت القطعات الرابعة والخامسة عشرة في الاجنحة، اما الخامسة والثانية من اللواء فقد قدمتا الدعم لهما.⁽¹⁾

بادى ذي بدء تراجع الكورد مسافة معينة لاتاحة المجال امام القطعات العراقية القيام بالناورة، ومن ثم اي في ٤ ايار شن الكورد هجوما مضادا على عدد من مراكز القوات العراقية، وفي ٦-٧ ايار نزعوا سلاح افراد عشرة مراكز منها.⁽²⁾ وفي الهجوم الذي شنته القوات العراقية على هندرين وحدها زجت القيادة العراقية بـ ٣٠٠٠ عسكري والف "جاش" وتوزعت في اربعة محاور:- محوران مركزيان يبدآن في راوندوز وينتهيان على مسافة مائة متر من كابكام - قمة جبل هندرين، ومحوران في الاجنحة التي شغل مقاتلوها مواقعهم في منتصف الطريق الى القمة، وحشدت القيادة الكوردية في التحصينات الصخرية الواقعة كل وحدة عن الاخرى مسافة ١٠٠ متر تمركزت فصيلة من المقاتلين في كل واحدة منها.

كانت وحدات الجيش العراقي بحاجة الى مدة خمسة ايام كي تقترب من مواقع الكورد بينما قام الكورد بمناورة وحاصروا القوات العراقية. وكان الرائد محمد فاخر، كما ورد سابقا، احد القادة الرئيسيين في هذه العملية. وصل الصحفي الفرنسي جان بارتولينو الى كوردستان بعد هذه الاحداث والتقى مع البارزاني وفاخر وغيرهما من الشخصيات الكوردية. ونقل معلومات موثوقة ومهمة عن احداث ذلك الوقت.⁽³⁾ وهذا ما كتبه عن محمد فاخر. منذ عهد قريب اصبح الرائد الكوردي فاخر، الذي يبلغ من العمر ٣٠ عاما بطلا كورديا. ومما لاريب فيه ان المطربين الشعبيين سيتغنون بنصره الخارق على فرقتين عراقيتين، في مدن كوردستان وقراها طيلة سنوات كثيرة، وان اصواتهم العذبة الرنانة ستخل بهدوء ليالي كوردستان. ورأى الجنرال البارزاني ان من الضروري تهنئته شخصيا. انه شرف كبير للرائد، ذلك ان كل واحد يعلم انه من الصعب التأثير على مشاعر البارزاني.⁽⁴⁾

(1) Pesh Merga, p37.

(2) La Croix 27. 09. 1966

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

في ١١ ايار ولاسيما في ١٢ منه مسك الكورد بزمام المبادرة تماما ووجهوا ضربات قاضية الى قطعات الجيش العراقي، وفي هذا الاثناء تم دحر اللواء الرابع للجيش العراقي كاملا.^(١) وكانت القطعات العراقية تعيش في حالة من الفوضى بحيث أن قطعات كثيرة قد تعرضت لنيران قطعات عراقية أخرى. واسفرت هذه المعارك عن مقتل عدد كبير من الجنود والضباط العراقيين، واستسلام الكثيرين منهم ووقوعهم في الاسر. وفي ١٤ و١٧ ايار تم تطهير جبال هندرين وزوزك من العدو تطهيرا نهائيا.

انتهت المعركة بالقرب من راوندوز بانتصار القوات الكوردية المسلحة وبقيت جثث ٢٠٠٠ من القتلى بما فيهم ١٥٠ ضابطا على ارض المعركة. انها كانت اول معركة كبيرة طيلة السنوات الخمس من الحرب في كوردستان العراق. واستولى الكورد على غنائم كبيرة. لقد وجهت ضربة قاضية الى مخططات الحكومة في حل عسكري للمسألة الكوردية اذ زعزعت معركة راوندوز مواقع الدوائر الشوفينية وبصفة خاصة العسكرية بشكل خطير. فقد اظهرت مرة اخرى عن قوة الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية. كما شاركت وحدات الشيوعيين في المعركة وفي احدى القطاعات الهامة من قطاعات الجبهة بعد ان ضربوا مثالا على البطولة الحقيقية.

ازداد نفوذ القوى المناضلة في سبيل الحكم الذاتي ودمقرطة الحياة في البلاد بعد معركة راوندوز. كما اشتد في الوقت ذاته التنافر في صفوف الجيش العراقي. فقد فر الكثير من جنود الجيش العراقي من الخدمة، وظل قسم منهم في صفوف الجيش الكوردي. ومارست قيادة الحركة الكوردية ازاء العسكريين الذين وقعوا في الاسر سياسة عقلانية. كتب جان برادية يقول:- "كانت الثورة الكوردية تفرق دائما وبوضوح بين الشعب العراقي والحكومة العراقية فالاول هو صديق اما الثانية فهي عدو"^(٢) فلم يضع قادة الحركة الكوردية ابدا مصالح الشعب الكوردي والاقليات القومية في مواجهة مصالح العرب. "كان مصطفى البارزاني يحاول دائما كي لايتعمق النزاع ولا يتحول الى حرب عنصرية فلم يهاجم في بياناته على العرب ابدا وكانت الهجمات موجهة الى حكومة بغداد

(1) Pesh Merga, p36-37.

(2) Pradier J. Les Kurdes. P95.

وحدها فقد كان لدى بيشمركتة امرا بعدم قتل الجنود المستسلمين، وكانوا يطلقون سراحهم بعد ما يأخذون مالديهم من سلاح"⁽¹⁾.

بعد معركة راوندوز راح أنصار مايسمى بالحل العسكري السلمي للقضية الكوردية ورئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز يقفون الى جانب منح الكورد بعضا من الاستقلالية الادارية. وبرروا هذا الاجراء بضرورة تحسين الوضع في البلاد واعادته الى حالته الطبيعية تدريجيا (وهو المهم) والتضييق على العسكريين حسب الامكانية ثم ازاحتهم عن ادارة البلاد نهائيا.

قام الحزب الشيوعي العراقي ومن خلال صحيفته "طريق الشعب" والتي كانت تصدر سرا، لكنها كانت توزع في بغداد على نطاق واسع والحزب الديمقراطي الكوردستاني من خلال نشرته السريه "باهوز" باطلاع سكان العراق على مايجري من احداث في كوردستان بصورة منتظمة.

انكشفت حقيقة ماكانت تنشره السلطات العراقية من انباء كاذبة حول "انتصارات الجيش العراقي" والتي كانت تتعقب هدف اخفاء واقعة هزيمة كبرى مني بها الجيش العراقي والتعتيم على الانطباع عن اخبار كوردستان بطريقة ما، مثلما كانت الحملة التي نظمتها الحكومة بدعوة ٢٠ مواليدا الى الجيش (من عداد اولئك من تملص عن الدعوة العلنة ربيعاً).

اضف الى ذلك ان الحكومة وجدت نفسها في وضع مالي صعب. وتكفي الاشارة الى ان الاعترافات الرسمية للعجز في الميزانية العراقية للسنة المالية ١٩٦٥-١٩٦٦ كان يؤلف ٥٠ مليون دينار. وكانت حصة الاسد التي كان العراق يستلمها سنويا من اموال النفط تساوي مايقارب من ١٣٠ مليون جنية استرليني تصرف على النفقات العسكرية. وكانت الحرب تلتهم جميع احتياطات العملات الصعبة، التي يمكن ان تستخدم في الظروف السليمة لتطوير اقتصاد البلاد.

وصفوة القول ان القضية الكوردية كانت بحاجة الى تسوية عاجلة. لكن لم يكن سرا على عبدالرحمن البزاز وانصاره، الذين كانوا يميلون الى المفاوضات السليمة، الاقدام على

⁽¹⁾ La Croix 29. 06. 1966

اجراء هذه المفاوضات، لان الميول المطالبة بمواصلة الحرب كانت هي المسيطرة في الاوساط العسكرية العراقية.^(١)

لكن البزاز مع ذلك استطاع اقناع عبدالرحمن عارف الذي كان اكثر انقياداً مقارنة مع اخيه عبدالسلام عارف، واقدم على خطوات مشددة لاقامة الاتصالات مع الكورد. ورغم ان الاعمال العسكرية كانت متواصلة بعد اعيدت الاتصالات بين ممثلي حكومة البزاز والحركة الكوردية - الديمقراطية - القومية. وفي منتصف حزيران عام ١٩٦٦ صرح البزاز بالبيان التالي:- "انا وحكومتني ننوي حل القضية الكوردية بالطرق السلمية ... " فالعراق ليس عربيا فحسب بل وكورديا بالقدر ذاته".^(٢)

قدم البارزاني وبموافقة مجلس قيادة الثورة و قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ردا ايجابيا على عرض المبعوثين الحكوميين، الذين وصلوا الى مقر البارزاني، والبدء بالمفاوضات حول التسوية السلمية للمسألة الكوردية. وتقرر اجراء المرحلة الاولى من المفاوضات في كوردستان، وبعد ثلاثة ايام من تسلم رد البارزاني ارسلت حكومة البزاز وفدا الى كوردستان يتألف من اربع شخصيات كوردية ساسية هي اكرم جاف (وزير سابق) واحمد كمال ومجيد علي (جنرالان متقاعدان) وزيد احمد عثمان (نائب محافظ اربيل سابقا). وجرى تفويض الوفد رسميا ابلاغ قائد الحركة الكوردية بان الحكومة اختارت طريق الحل السلمي للمسألة الكوردية والاعتراف بحقوق الكورد القومية.^(٣)

وفي ٢٦ حزيران عام ١٩٦٦ وصل وفد حكومي الى كوردستان لمواصلة المفاوضات مع الكورد، وكان يتألف من العرب والكورد عبدالجبار جومرد (وزير خارجية سابق) حسن عبدالرحمن، كاظم شبر، احسان شيرزاد (استاذ في جامعة بغداد) محمد صالح محمود (وزير سابق، طبيب).^(٤) وعقب زيارة الوفد العراقية الرسمية الى كوردستان جاءت جولة الوفد الكوردي الى بغداد الذي كان يضم السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب

^(١) من المعروف ان احد الحوافز التي كانت تدفع بالعسكريين الى هذا الطريق هو الرواتب العالية التي كانت تدفع للضباط في الشمال. وقد كان رواتب الضباط في العراق عالية اصلا.

^(٢) الجمهورية ١٩٦٦/٦/١٧

^(٣) Centhe d,Etudes Kurdes. Informations sur La Kurdistan, p., 1966. p5-6.

^(٤) المصدر السابق

الديمقراطي الكوردستاني حبيب محمد كريم واعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني صالح يوسف، علي عبدالله، نافذ جلال.⁽¹⁾

اسفرت المفاوضات مع الرئيس عبدالرحمن عارف ورئيس الوزراء البزاز عن موافقة الوفد الكوردي على البرنامج الحكومي الذي تضمن البنود التالية:-

- ١- لقد اعترفت الحكومة اعترافا قاطعا بالقومية الكوردية في الدستور المؤقت المعدل وهي مستعدة لتأكيد هذا الاعتراف وتوضيحه في الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكوردية والحقوق القومية للاكراد في الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين (العربية والكوردية) وسيتساوى العرب والاكرد في الحقوق والواجبات.
- ٢- ان الحكومة مستعدة لاعطاء هذه الحقيقة السلمية وجودها الحقيقي في قانون المحافظات الذي سيعلم على اساس اللامركزية...
- ٣- لاجابة الى القول بان الحكومة تعترف باللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي تقطعها غالبية كوردية وسيكون التعليم باللغتين وفقا لما يحدده القانون والمجالس البلدية.
- ٤- تعتزم هذه الحكومة اجراء انتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري. وسيمثل الاكراد في المجلس المقبل بالنسبة الى عدد السكان ووفقا للنهج المنصوص عليه في قانون الانتخابات
- ٥- لاجابة الى القول بان الاكراد سيشاركون اخوانهم العرب في جميع المناصب العامة وفقا لنسبة عددهم بما في ذلك الوزارات والدوائر العامة والمناصب القضائية والدبلوماسية والعسكرية مع اخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار.
- ٦- سيخصص للاكراد عدد من المنح الدراسية والبعثات الى الخارج للتخصص في الكفاءات الشخصية وحاجة البلاد. وستهتم جامعة بغداد اهتماما خاصا بتدريس اللغة الكوردية وادابها وتقاليدها العقائدية والتاريخية. كما ان جامعة بغداد ستفتح مشروعها لها في الشمال متى توافر المال اللازم لذلك.

⁽¹⁾ Dossier des Cahiers de L'Orient Contemporain, p., 1969. N74, p8.

٧- لاجابة الى القول بان الموظفين الحكوميين في المحافظات والاقضية والضواحي الكوردية سيكونون من الاكرد متى توافر العدد المطلوب منهم. ولن تعطي مثل هذه الوظائف لغيرهم الا اذا كان ذلك في مصلحة المنطقة.

٨- تقضي الحياة البرلمانية بانشاء منظمات سياسية معينة وسيكون للصحافة الحق في الاعراب عن رغبات الشعب وسيشارك الاكرد بهذه الحقوق ضمن حدود القانون. وستكون الصحف السياسية والادبية في المناطق الكوردية باللغة الكوردية او اللغة العربية، وفقا لطلب الاشخاص المعنيين.

٩- (أ) عندما تتوقف اعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه الاعمال في الشمال وكانت لهم علاقة فيها. وكذلك جميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم باعمال العنف او لعلاقتهم بها كما سيضمن العفو جميع الذين قيدت حريته.

(ب) يعود جميع المسؤولين والموظفين الاكرد الى مناصبهم السابقة وستتم التعيينات بصورة عادلة.

(ج) تبذل الحكومة كل ما في وسعها لاعادة جميع العمال الاكرد الى اعمالهم.

١٠- يعود الفارون من افراد القوات المسلحة ضمن الشروط المبينة ادناه فور اصدار هذا البيان الى وحداتهم شرط ان يتم هذا خلال شهرين. وسيعامل اولئك العائدون بعطف كما سيتمنحون عفو خاصا اما الشرط الثاني فهي:-

(أ) يجب ان يعود جميع من كان في الجيش مع اسلحتهم.

(ب) يجب ان يعود كافة من كانوا في الشرطة الى قوة الشرطة مع اسلحتهم.

(ج) يعتبر جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في فترة العنف منظمة ملتحقة بالدولة وستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم العادية، والى ان يتم ذلك فستظل الحكومة مسؤولة عنهم، وعلى جميع اولئك الذين سيستأنفون حياتهم العادية ان يسلموا جميع اعتدتهم واسلحتهم وذخيرتهم للحكومة وفقا للخطة التي تعد لهذه الغاية.

(د) تعود قوة الفرسان الى مراكزها عند احلال السلام اما اسلحتهم سترد منهم وفقا للخطة الموضوعية لهذه الغاية.

١١- وغني عن القول ان الاموال التي تنفق الان في مكافحة اعمال العنف دونما ضرورة لذلك، ستخصص لأعمار الشمال وسيتم انشاء هيئة خاصة لاعمار المناطق الكوردية. كما سيخصص لهذه الهيئة المال اللازم لتحقيق انجازاتها مما هو مرصود لتنفيذ الخطة الانمائية للبلاد. وسيعين وزير خاص لرعاية مناطق الاصطياف واعمال التخريج وزراعة التبغ، كما سيشرف على شؤون الوحدات الادارية التي يشكل الاكرد اكثرية سكانها، والتي تعتبر شوونها من حجم المشكلة الكوردية بما في ذلك الثقافة الكوردية واللغة الكوردية. وستبذل الحكومة كل ما في وسعها للتعويض على اولئك الذين تضرروا بسبب اعمال العنف، ليتمكنوا من ممارسة اعمالهم العادية في ظل الامن والسلام وليساعدوا في دعم اقتصاد البلاد لتحقيق الرخاء والازدهار. كما ان الحكومة ولاسباب وطنية وانسانية ستكفل الايتام والايامي وجميع الذين اصيبوا بعاهات نتيجة لاعمال العنف في الجزء الشمالي من الوطن كما ستنشئ الحكومة ملاجئ ومعاهد مهينة بأسرع وقت ممكن.

١٢- ستعمل الحكومة على اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا عن مناطقهم او اجلوا عنها بغية ايجاد وضع عادي. واذا رأت الحكومة ان المصلحة العامة تتطلب منها في المستقبل استملاك اي متاع فان ذلك يجب ان يقترن بتعويض عادل وسريع^(١). وكان البند الاخير يعني تلبية الطلب الذي تقدم به الكورد حول عودة السكان الكورد الى اماكن اقامته الدائمة، حيث طرد منها قسراً في سنوات الحرب في كردستان، وحيث تم توطين العشائر العربية (البدء في بعض الحالات) التي نقلت من المناطق العربية في البلاد. أصر الوفد الكوردي سواء في اثناء المفاوضات التمهيديّة ام النهائية على ان يتم ضم الوحدات المسلحة الكوردية ولاسيما "البيشمركة" الى الجيش العراقي كقوات حدودية لحراسة الحدود مع ايران وتركيا. الا ان الحكومة عارضت هذا الاقتراح وأصرّت على حل جميع الوحدات كاملة. وطالما لم يتم التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة، فانها ظلت مفتوحة ولم يتم ضمها الى اتفاقية الصلح.

(١) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، مرجع مذكور ص ٥٤٨-٥٥٠.

كانت اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ حدثا هاما في نضال الكورد في سبيل الحكم الذاتي القومي. فالحكومة العراقية وقيادة الجيش العراقي اعلنتا جهارا قبل وقت قصير من اصدار بيان ٢٩ حزيران انهما يقومان بشن الهجمات " الاخيرة والحاسمة " على مواقع الكورد. الا ان الحكومة اضطرت على الاعتراف رسميا وللمرة الثالثة خلال خمس سنوات من الحرب بواقعة وجود المسألة القومية والجلوس حول طاولة المفاوضات مع ممثلي الشعب الكوردي لحل هذه القضية حلا سلميا ...

كانت الاتفاقية نصرا لجميع القوى الديمقراطية في العراق، التي وقفت ضد الحل العسكري للمسألة الكوردية.

لدى قراءة متمعنة لمضمون بيان ٢٩ حزيران يظهر انه لم يتضمن جميع مطالب الحركة الكوردية. فلا يوجد فيها مطالب الحكم الذاتي القومي. لماذا حدث ذلك؟ ان بيان السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي ادلى بعد صدور الاتفاقية قد يكون ردا على السؤال المطروح. اعلن حبيب قائل:- "لم ترغب الحكومة العراقية منحنا الحكم الذاتي، الذي نطالب به. الا انها نشرت برنامجا من ١٢ بنداً، الذي يمكن ان يكون اساسا للمفاوضات ويتضمن الاعتراف بالقومية الكوردية واللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان. وستتشكل وزارة شؤون الكورد. واخيرا تقترح الحكومة الادارة اللامركزية، التي لا تخص كوردستان وحدها بل جميع المحافظات. انه الحد الأدنى لما نطالب به" ^(١).

وينبثق سؤال طبيعي:- لئن كانت اتفاقية ٢٩ حزيران لم تلب تماما مطالب الكورد بينما لم تكن الحكومة قادرة عمليا على فرض شروطها على الكورد، فلماذا وافق قادة الحركة الكوردية على شروط الصلح؟ قال البارزاني ردا على سؤال طرحه عليه صحفي اجنبي:- طالما لا يوجد لدينا خيار اخر والناس بحاجة الى الراحة. كنت افكر الان بالحصول الذي احرقه النابالم، وبالذي سلم منه وينتظر حصاده فالشتاء في الجبال يحل باكرا وعلى الكورد الاستعداد للشتاء. الفرصة ضرورية الا ان السلام النهائي لن يحل

(١) خهبات، تموز، ١٩٦٦

قريباً".^(١) ويسلط بيان الشخصيات الحركة الكوردية القومية التحريرية الضوء على الاسباب التي دفعت بالكورد الموافقة على بيان الحكومة هي تحديداً:-

١- لم ير ممثلوا الحركة الكوردية بعد موافقتهم على بيان ٢٩ حزيران فيه وثيقة نهائية، بل اساساً فقط للمفاوضات اللاحقة .

٢- اظهر ممثلوا الحركة الكوردية باقدامهم على المفاوضات السلمية عن اخلاصهم لمبدأ التسوية السلمية "القضية الشمال". وهذا المبدأ تحديداً كان احد العوامل الهامة التي ساعدت على نمو تأثير الحركة الكوردية ونفوذها سواء داخل البلاد ام خارجها.

استغلت الاتفاقية التي تم التوصل اليها مع الكورد لاعادة الوضع في البلاد الى حالته الطبيعية. اكتفى عبدالرحمن البزاز والقوى السياسية المؤيدة له بحكم محدود يتهم الطبقة والخشية من نمو نفوذ القوى الثورية- الديمقراطية، باجراءات رجعية وكبح جماح نشاط الجماهير السياسي، ومنظماتها واحزابها وحاولوا التوصل الى مساومة مع خصومهم السياسيين الامر الذي أدى الى اسقاط نظام حكم البزاز وانتقال السلطة في البلاد الى العسكريين مرة اخرى.

وجد الكورد في بيان ٢٩ حزيران اول خطوة ايجابية على طريق التسوية السلمية للمسألة الكوردية. وايدها الرأي العام التقدمي في البلدان العربية والعالم. ولم تخف القوى اليمينية في العراق والرجعية في البلدان العربية موقفها المعادي في الوقت ذاته من الاتفاقية المبرمة. وكان بيان الجنرال عبدالعزيز العقيلي مميزاً في هذا الشأن عندما قال ان "اتفاقية البزاز" هي "وعد بلفور جديد".^(٢)

ومما يؤكد على زعزعة وضع البزاز ووجود معارضة قوية لنظامه هو المحاولة الفاشلة لانقلاب حكومي جرت في ٣٠ حزيران عام ١٩٦٦، التي قام بها مجموعة من الضباط بزعماء رئيس الوزراء الاسبق وقائد سلاح الطيران عارف عبدالرزاق.

حذر الحزب الشيوعي العراقي من أن الحكومة قد تستغل الفرصة لتوجيه ضربة جديدة الى الحركة الديمقراطية الكوردية والعربية.^(٣) ودعا الجماهير لان تكون يقظة

(١) La Croix 29. 09. 1966

(٢) Le monde. 12. 01. 1968

(٣) بيان الحزب الشيوعي العراقي. تموز ١٩٦٦

تجاه مخططات الرجعية التي هدفها احباط المفاوضات السلمية وتوجيه ضربة الى الحركة الديمقراطية، ورأى انه من الضروري مواجهة دسائس الرجعية بتوحيد صفوف القوى الديمقراطية والوطنية في البلاد ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني.^(١) وفي الواقع اخذت المعارضة العسكرية ومن يدعمها من القوى اليمينية تعمل بنشاط متزايد ضد النهج السياسي لحكومة البزاز ولاسيما في المسألة الكوردية.

اتخذ البزاز عددا من الخطوات لتقوية مواقف وزارته. ولهذا الغرض وصل في ٢٧ تموز عام ١٩٦٦ الى الاتحاد السوفياتي بزيارة رسمية. وحظيت الزيارة بتأييد جميع القوى التقدمية في العراق، التي وقفت الى جانب قيام تعاون وثيق مع الدول الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفياتي. كانت نتائج الزيارة ايجابية وأطلع الجانب العراقي الاتحاد السوفياتي على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتسوية النزاع في شمال العراق بالطرق السلمية وعلى اساس الاعتراف بحقوق الكورد القومية في اطار دولة عراقية موحدة.^(٢) وعبر الاتحاد السوفياتي عن "ارتياحه للخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة العراقية والرامية الى وقف الصراع المسلح لاقتتال الاخوة، وتسوية قضية شمال العراق ضمن اطار الدولة الواحدة وعلى اساس وحدة اراضي العراق واحترامها لحقوق المواطنين الاخرين وفق البرنامج الذي اعلنته الحكومة العراقية".^(٣)

لم تحول زيارة البزاز الى الاتحاد السوفياتي ونتائجها الايجابية دون سقوط حكومته. فقد وجهت اليه الانتقادات من اليمين ومن اليسار، فالقوى اليسارية التي أيدت برنامج التسوية السلمية للمسألة الكوردية وعددا من الخطوات الاخرى لاستقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد، عبرت في الوقت ذاته عن استيائها الشديد لسياسة الحكومة، التي كما جاء في بيان الحزب الشيوعي العراقي، "اقامت في البلاد حكما ديكتاتوريا وقمعت حريات الشعب"^(٤) جاء في البيان أن الاموال الحكومية تنفق على تمويل اجهزة القمع. فالنظام الحالي لم يجلب للناس سوى الفقر والحرمان ويزداد مستوى حياة الجماهير سوءاً بلا

(١) المصدر السابق

(٢) ازفيستيا ١٩٦٦/٨/٤

(٣) المصدر السابق

(٤) النداء ١٩٦٦/١/١٢

انقطاع....^(١) كما تعرضت حكومة البزاز لنقد شديد من اليمين ايضا فقد رأت الكتلة العسكرية اليمينية في نية البزاز "اعادة الدبابات الى قواعدها والجنود الى ثكناتهم" تهديدا مباشرا لها وكانت السبب الرئيس في ان تطلب من عبدالرحمن عارف وبالحاح ازاحة رئيس الوزراء عن السلطة وتعيين عسكري في هذا المنصب".^(٢)

وضع الرئيس عبدالرحمن عارف امام خيارين اما ترك عبدالرحمن البزاز في منصبه ويدخل جراء ذلك في نزاع مكشوف مع العسكريين، او استبداله برئيس وزراء جديد. وبعد عودته من الاتحاد السوفياتي قدم البزاز استقالته في ٤ اب عام ١٩٦٦ وبالحاح من الرئيس عارف. وشغل ناجي طالب الذي كان جنرالا متقاعدا منصب رئيس الوزراء. حدد طالب في بيانه البرنامجي بتاريخ ٢١ اب بان حكومته سوف تناضل من " اجل تطبيق اهداف ثورة تموز وتنتهج سياسة عدم الانحياز الى الاحلاف العسكرية والحياد الايجابي، وتعمل من اجل تعزيز الوحدة العربية....".^(٣) كما اعلن ايضا بان الحكومة الجديدة ستقوم " بتنفيذ برنامج اعادة السلام الى ربوع شمال وطننا الحبيب، الذي صدر في ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ عن طريق ضمان الظروف لتطوير هذه المنطقة والاعتراف بالحقوق القومية لاشقائنا الكورد في البيت العراقي".^(٤)

تقدمت المفاوضات بين ممثلي الحكومة والحركة الكوردية في عهد ناجي طالب. ففي اوائل ايلول عام ١٩٦٦ قام وفد حكومي عراقي برئاسة وزير الدفاع شاکر محمود شكري بزيارة الى مقر البارزاني قائد الحركة الكوردية. وجلب شكري معه نسخة من المصحف الذي اهداه الى البارزاني "دليلاً على الثقة والاستعداد للمساهمة في تنفيذ شروط صلح ٢٩ حزيران".^(٥)

الا ان حكومة ناجي طالب لم تتخذ ايه خطوات ملموسة تقريبا لتسوية الوضع في كوردستان وبالعكس فقد ظهرت في خريف عام ١٩٦٦ بوادر تفاقمة وقرر الرئيس عارف في هذه الظروف السفر الى كوردستان واللقاء مع البارزاني، وجرى هذا اللقاء في ٢٨ تشرين

(١) المصدر السابق

(٢) غير اسموف د. النفط العراقي موسكو، ١٩٦٣، ص ١٣٧

(٣) Text of the ministerial Programm Baghdad 21. 08. 1966

(٤) المصدر السابق

(٥) الجمهورية ١٩٦٦/٩/٦

الاول في المركز السكاني جنديان بالقرب من رواندوز واستمر اربع ساعات. ورافق عارف في زيارته وزير شؤون اعمار الشمال احمد كامل قادر (يرى جان برادية انه كان وزيرا سوريا، لان مثل هذه الاعمال لم يتم القيام بها عمليا) ووزير الدفاع شكري والجنرال فؤاد عارف، وبابا علي (الاثنان الاخيران كانا كوردا).⁽¹⁾

تناولت المفاوضات في جنديان تنفيذ شروط صلح ٢٩ حزيران ورد البارزاني على بيان عارف بان "الناس قد يقومون بافعال سيئة، لكن لايجوز تركهم دون اصلاح" ان "الشرط الذي لا بد منه لوقف النزاع العسكري هو تنفيذ برنامج البزاز".⁽²⁾ وطلب البارزاني من الحكومة تحديد شروط بيان التسوية السلمية. وطرح مسألة ضم ممثلي الكورد الى الحكومة ومنح منصب نائب الرئيس لشخص كوردي وتعين جنرال كوردي قائدا للفرقة الثانية في الجيش العراقي وافق الرئيس عارف على مقترحات البارزاني وطرح بدوره مقترحات بشأن اعادة الاجهزة الادارية الحكومية الى كوردستان واعادة المدفعية الثقيلة التي استولى عليها في اثناء المعارك الربيعية الى الحكومة وغيرها. وفي نهاية المفاوضات اعلن البارزاني انه لامعنى لتسوية المسألة الكوردية دون تنفيذ صارم ودون تغير ل ١٣ بندا منشورا و ٣ بنود غير منشورة لاتفاقية ٢٩ حزيران. وفي اثناء اللقاء قدم عارف سيارة صغيرة هدية الى البارزاني، اما البارزاني فقد قدم له صينية فضية منقوش عليها عبارة: "الاخوة العربية- الكوردية".⁽³⁾

اثارت زيارة عارف الى البارزاني ومفاوضاتهما حول شروط التسوية السلمية للمسألة الكوردية رد فعل سلبي شديد من القوى اليمينية المتطرفة. كتب برادية يقول انه "جن جنون القوميين في بغداد".⁽⁴⁾ وبصرف النظر عن درجة مصداقية عارف، وطالب، وشكري وغيرهم من قادة الدولة العراقية، الذين اعلنوا عن مساعدتهم لتسوية القضية الكوردية بالوسائل السلمية فان عاملين جعلوا قادة الحركة الكوردية لايبالغون في الفرص على نتيجة المفاوضات المثمرة:-

(1) Pradier J. Les Kurdes, p128

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

١- كانت الحكومة تستند على الجيش عمليا الذي كان الاكثرية الساحقة من قيادته ترفض كل "استسلام" رفضا مطلقا.

٢- لم ترغب الحكومة بحال من الاحوال السير في طريق تسوية للقضية، يتاح فيها لممثلي الحركة الكوردية الفرصة للمشاركة في ادارة البلاد. وبعبارات اخرى لم يكن الرهان بالنسبة للعسكريين الذين شغلوا مناصب قيادته في الحكومة، على وضع الحكم الذاتي القادم لكوردستان، الذي ناضل الكورد في سبيله، بل على السلطة ذاتها. في ١٥- ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٦ جرى المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني في **كلاله**. وكانت الشعارات المعلقة في قاعة المؤتمر هي "عاشت الاخوة العربية - الكوردية!"، نطالب تنفيذ شروط اتفاقية حزيران!". وحضر المؤتمر ممثلون عن الكورد في تركيا، وايران وسوريا. كما دعى عضوا للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي زكي خيري. ناقش المؤتمر المسائل المتعلقة بالوضع في البلاد وافاق تنفيذ برنامج التسوية السلمية للمسألة الكوردية، وكذلك مسائل الاصلاح الزراعي في كوردستان وعلاقات الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع الحزب الشيوعي العراقي وغيرها.

جاء في قرار الحزب حول اتفاقية حزيران مايلي:- "رغم ان بيان ٢٩ حزيران لايعكس في بنوده العلنة وغير العلنة اهداف الحكم الذاتي الثوري تماما، فان المؤتمر يوافق على هذا البيان (ذلك نرغب في الحفاظ على الامن والسلام في البلاد ووقف اراقاة الدماء بين الاخوة العرب والكورد) ويطالب التمسك بنصه وروحه ... ويطالب المؤتمر من القيادة الثورية تقديم مذكرة حول هذه المسألة الى الحكومة"^(١).

عند الحديث عن المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني ينبغي توجيه الاهتمام الى انه تبلور تياران داخل الحزب عند مناقشة المسائل المختلفة في اثناء عمل المؤتمر. وظهر هذا التباين عند مناقشة المسائل المتعلقة باجراء الاصلاح الزراعي وموقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني من نشاط الحزب الشيوعي العراقي في كوردستان. طالب عدد كبير من المشاركين في المؤتمر باجراء تحولات زراعية واسعة في كوردستان، وذلك لتوفير الارض لعدد اكبر من الفلاحين وبذلك يتم توجيه ضربة قوية الى طبقة

(١) المصدر السابق

الاقطاعيين. وقد رفضت العناصر اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذا الطلب العقلاني. فقد أعلن خصوم الاصلاح الزراعي بانهم لا يقفون مبدئياً ضد تحولات زراعية جذرية في كوردستان، لكن حسب رأيهم، "لم يحن الوقت بعد للقيام بها". وتأكيذاً على موقفهم فقد استندوا على هاتين المسألتين وهما:- قد تقوم الحكومة في هذه الحالة باتهام الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقادة الحركة الكوردية "بالانفصالية"، بينما يصبح لدى بعض الاغوات ذريعة الانتقال الى جانب الحكومة.⁽¹⁾ كما نشأ الجدل في المؤتمر جراء مناقشة مسألة موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني من نشاط الحزب الشيوعي العراقي في كوردستان. وتقدم عدد من وفود المؤتمر باقتراح احتكار العمل الحزبي في كوردستان للحزب الديمقراطي الكوردستاني وحده، وحرمان الحزب الشيوعي العراقي من هذا الحق. لقد تم رفض هذا الاقتراح.

كانت مقارنة مسألة التحولات الزراعية وموقف جزء من قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني من الحزب الشيوعي مشروطة بالتركيب الاجتماعي الطبقي للحزب الديمقراطي الكوردستاني. فقد كان نضال الكورد في سبيل الحكم الذاتي القومي يجمع فئات وطبقات مختلفة (ومتناحرة ايضاً). وهذا امر طبيعي ذلك ان مهام التحرر القومي في هذه المرحلة كانت تشغل مكان الصدارة وكانت جميع الفئات والطبقات المعنية بتنفيذها. لكن عندما كانت المسألة تخص المهام الاجتماعية يتكون وضع تصطدم فيه مصالح فئات البورجوازية الصغيرة والشغيلة بمصالح الطبقات المستغلة. ويمكن فهم الطابع المعتدل لبعض من تدابير الحزب الديمقراطي الكوردستاني الاقتصادية - الاجتماعية في المناطق المحررة، طالما انها جرت في ظروف الحرب وهذا ما املته اعتبارات تكتيكية وعسكرية - سياسية، التي كانت غايتها جر اكبر عدد ممكن من فئات الشعب الكبيرة الى النضال في سبيل الحكم الذاتي القومي. لكن الكلام يدور عن تلك النزعات المتميزة للتباين الطبقي، التي كانت تجلبها لعدم التجانس الاجتماعي للمشاركين في الحركة وفي الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في اوائل كانون الثاني عام ١٩٦٧ تواصلت في بغداد المفاوضات بين الطرفين والتي لم تسفر عن نتيجة. اعلن البارزاني قائلاً:- " تبدي العناصر المتطرفة مقاومة شديدة لنهج

(1) المصدر السابق

الحكومة في تنفيذ تعهداتها حول اتفاقية الصلح. فلم ينفذ عدداً كبيراً من البنود ١٢ بعد".^(١) واجاب البارزاني رداً على سؤال صحفي سوفياتي "ما اذا يكون ممكناً خرق اتفاقية وقف الاعمال العسكرية" قال:- "على اية حال لن نفعل ذلك اولا ابدا ! نحن بحاجة الى السلام".^(٢)

قدمت وحدات المرتزقة من الجاش خدمات كبيرة للحكومة والعناصر الرجعية في ظروف كانت تحاولان التملص من تنفيذ تعهدات ٢٩ حزيران، هذه الوحدات التي ابقت السلطات عليها. فقد كان المجندون في هذه الوحدات يستلمون راتباً كبيراً من الحكومة يصل الى ١٤ ديناراً في الشهر، هذا المبلغ الذي حسب تقديرات جان برادية، كان يشكل الدخل السنوي للفلاح العراقي.^(٣) كان "الجاش" يقومون باعمال ارهابية في كردستان وينهبون السكان. وفي اوائل تموز عام ١٩٦٧ دخلوا في نزاع مع وحدات "البيشمركة"^(٤) وبتحريض من الحكومة. والبرهان الدامغ على الموقف العدائي للسلطات الرسمية من الحركة الكردية والسكان في كردستان كان منع المساعدة التي كان الصليب الاحمر الدولي يقدمها للمتضررين من سكان كردستان.^(٥) كما ظل الكثير من ظروف الحصار الاقتصادي على كردستان العراق ساري المفعول.

تقرر اصدار صحيفة كردية في بغداد بناء على اتفاق متبادل بين ممثلي الكورد والحكومة، وحسب هذا القرار قام ممثلوا الحركة الكردية بوقف البث الاذاعي باللغة الكردية واصدار صحيفة "خهبات" في كردستان. وصدر اول عدد من الصحيفة الكردية الجديدة التي سميت بـ(التأخي) وذلك في اوائل ايار عام ١٩٦٧.

وكانت المهمة الرئيسية للصحيفة الجديدة، كما جاء في مقالها الافتتاحي، هي النضال من اجل الحريات الديمقراطية وتأييد الحكومة في نضالها ضد الامبريالية والاضطهاد وبناء اقتصاد وطني وفي سبيل رفع مستوى حياة السكان والقضاء على البطالة. ونادت صحيفة التأخي "بالاخوة العربية- الكردية و تنفيذ برنامج الحكومة بتاريخ ٢٩

(١) البرافدا ١٨/١/١٩٦٧

(٢) المصدر السابق.

(٣) Pradier J. Les Kurdes, p98.

(٤) Kurdish Facts 1967, vol, 71, N12, July. P1

(٥) المصدر السابق

حزيران عام ١٩٦٦، الرامي الى اعادة السلام في شمال البلاد".^(١) وأشار محرر الصحيفة من ممثلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى ان " الصحيفة ستؤيد نضال الشعوب من اجل الحفاظ على السلام الشامل، ومن اجل التعايش السلمي وحل جميع القضايا بالوسائل السلمية ومن اجل حظر استخدام السلاح الذري و توطيد اواصر الصداقة بين جميع الشعوب".^(٢)

كان صدور "التأخي" حدثا هاما في حياة الشعب الكوردي وفي الحياة السياسية في العراق. وكما اظهرت الاحداث اللاحقة كانت الصحيفة العلنية الوحيدة التي تعكس مصالح فئات واسعة من السكان- العرب والكورد والاقليات القومية. واصبحت لدى الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجميع القوى التقدمية في البلاد من الكورد والعرب والاشوريين الذين شاركوا في الحركة الثورية - الديمقراطية في كوردستان العراق، امكانية شرح اهداف نضالهم في ظروف علنية، وتبيان بطلان اراء الاوساط الرسمية حول الطبيعة "الانفصالية" للحركة في الشمال، وبما ان الصحيفة كانت عمليا لسان حال حزب معارض (الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والصحيفة الوحيدة من نوعها في البلاد، والصادرة باللغة العربية، فانها انتشرت على نطاق واسع. وتكفي الاشارة الى ان عدد نسخها كان يزيد عدة مرات على نسخ صحيفة "الجمهورية" الشبه رسمية.

قدر الرأي العام الديمقراطي في العراق الموافقة على اصدار الجريدة وعددا من الخطوات الايجابية الاخرى التي اقدمت الحكومة عليها. الا ان سياسة الحكومة بصفة عامة كما كانت في عهد بزاز، قد اثارت استياء القوى اليسارية واليمينية على حد سواء. فلم ينفذ ناجي طالب وعود الانتهاء من المرحلة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٦٦. صحيح ان الحكومة وافقت في نهاية كانون الثاني عام ١٩٦٧ على القانون الانتخابي الذي نظر في انتخاب ١٥٠ نائبا في الجمعية الوطنية.

كان ظهور القانون الانتخابي ظاهرة ايجابية بحد ذاتها في حياة البلاد، لان اجراء الانتخابات في الجمعية الوطنية من شأنها انهاء المرحلة الانتقالية، ورحب القادة الكورد بنية الحكومة التخلص من المرحلة الانتقالية. الا ان القانون الانتخابي كان يتضمن نواقص كبيرة. فهو لم ينظر في تمثيل شغيلة القرى والمدن في الجمعية الوطنية، ومشاركة

(١) التأخي ١٩٦٧/٥/٣

(٢) المصدر السابق

النساء في التصويت، ولم يمنح حق ترشيح وانتخاب ممثلي احزاب ومنظمات ما عدا مايسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي.

وقفت جميع الاحزاب المعارضة والعاملة سرا بما فيها الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي ضد مواد القانون الانتخابي المعادية للديمقراطية. و اشار الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى ان القانون لم يبت في تمثيل عادل للكورد في الجهاز التشريعي الاعلى في البلاد. في ١٠ شباط عام ١٩٦٧ أجرت الحكومة بعض التعديلات في القانون الانتخابي (منحت ٢٥% مكانا للعمال والفلاحين وسمحت للنساء بالترشيح والانتخاب وغيرها)، لكن ذلك لم يغير موقف الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني والقوى اليسارية الاخرى من القانون. في ٢ ايار عام ١٩٦٧ اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا بتمديد المرحلة الانتقالية لعام آخر، واثار هذا القرار موجة جديدة من الاستياء في البلاد. وقرر عبدالرحمن عارف في مثل هذا الموقف "التضحية" بناحي طالب لانقاذ نظامه. وفي ٦ ايار اضطر طالب على الاستقالة وقام عارف بتشكيل الحكومة الجديدة.^(١)

وقعت في هذه الاثناء احداث في المشرق العربي التي وضعت جميع القضايا الداخلية سواء في العراق ام البلدان العربية الاخرى في المقام الثاني بما فيها القضية الكوردية الى حين، والكلام يدور عن العدوان الاسرائيلي ضد الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا الذي وقع في حزيران عام ١٩٦٧. كما هو معروف كان أحد الاهداف الرئيسية للعدوان الاسرائيلي هو اسقاط الانظمة المعادية للامبريالية في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا. وبرزت نزعة ترمي الى التقارب بين البلدان العربية امام العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧. ورغم العلاقات السيئة جدا بين سوريا والعراق، فقد ارسل هذا الاخير قطعات من قواته لمساعدة الجيش السوري. صحيح ان هذه المساعدة كانت تحمل على الارجح طابعا رمزيا. وسمحت الحكومة السورية بدخول القوات العراقية الى اراضيها لكنها اتخذت في الوقت ذاته، إجراءات "الحذر والحيطه" ضد وجودها في البلاد. في ٢٧ ايار عام ١٩٦٧ جرى لقاء الرئيس عارف مع قوات التي كانت تستعد للذهاب الى منطقة غزة. وأعلن الرئيس في خطابه ان انضمام القطعات العراقية الى القوات الجمهورية العربية المتحدة

^(١) Kurdish Facts 1967, 10 may, p3

ما هو الاجراء رمزي، لان جيش الجمهورية العربية المتحدة ليس بحاجة الى الناس ولا الى الذخيرة. واعلن ان العراق اخذ ينقل قطعات جديدة من قواته المرابطة في شمال العراق الى الحدود السورية والاردنية. وقد جرى ذلك كله بصورة مكشوفة. وتكون انطباع ان الحكومة العراقية كانت معنية في الاعلان عن تدابيرها العسكرية.

جرت تغييرات معينة في موقف حكومة العراق من الاتحاد السوفياتي، وبعد أن اعلن جمال عبدالناصر بان الاتحاد السوفياتي "هو اخلص صديق للعرب"⁽¹⁾ بدأوا في العراق ايضا يتحدثون عن ذلك.

حاول الناصريون وقوى معارضة اخرى استغلال الوضع الناشئ لغاياتهم السياسية. فقد نالت المجموعات الموالية لعبد الناصر من الحكومة اطلاق سراح المعتقلين المشاركين في مؤامرة ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بزعامة رئيس الوزراء سابق عارف عبدالرزاق. كما حاول البعثيون ايضا اطلاق سراح اعضاء حزبهم وانصاره، وقد كان قادة البعث بزعامة رئيس الوزراء سابق احمد حسن البكر يعملون بحرية ولهم علاقة مباشرة بالرئيس.

كما علق الكورد امال معينة على العفو. فقد مضى مايقارب العام من عقد الاتفاقية، في حين ان مسألة اطلاق سراح الكورد المحكوم عليهم "بسبب احداث الشمال" بقيت غير محلولة.

ما هو رد فعل الحكومة على مطالب مختلف التكتلات السياسية حول اطلاق سراح الموالين لها؟ في ٢ حزيران عام ١٩٦٧ اصدر الرئيس عارف مرسوما يقضي باطلاق سراح البعثيين المعتقلين في مرحلة من ١٣ ولغاية ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٢، اي اولئك الذين قاوموا استيلاء اخيه على السلطة. وجرى تعليق عضو البعثيين "بافساح المجال امام الجميع للمشاركة في الحرب ضد اسرائيل". وقبل ثلاثة ايام اي في ٣١ ايار تم اصدار مرسوم رئاسي حول اطلاق سراح المشاركين في حركة ٣٠ حزيران.⁽²⁾ وقد تم اخلاء سبيل هاتين المجموعتين من المعتقلين. وكانت المقاربة من الكورد المعتقلين مختلفة تماما. ومبدئيا كانت الحكومة ملزمة باطلاق سراح الكورد منذ عهد بعيد، والمعتقلين بسبب الحرب في كوردستان، وتنفيذا لشروط صلح ٢٩ حزيران. وكانت ضرورة هذا العفو تمليه

(1) الامرام ١٩٦٧/٥/٣٠

(2) الجمهورية ١٩٦٧/٥/٣١

ايضا "تقوية الوحدة الوطنية في العراق" امام العدوان الاسرائيلي. الا ان ذلك لم يقنع الحكومة.

وجدت السياسة العنصرية للحكومة ازاء الكورد تأكيدا جديدا لها. ففي اليوم الثاني من العدوان، صدر في ٦ حزيران ١٩٦٧ مرسوم باطلاق سراح الكورد المشاركين في الاعمال العسكرية في الشمال منذ عام ١٩٦١ ولغاية ١٩٦٦ ورفع الاتهامات عنهم. وجدير بالذكر ان هذا المرسوم قد صدر عندما اخذت الاحداث على الجبهات تسير سيرا سيئا للبلدان العربية بما فيها للعراق. اصف الى ذلك ان الحكومة بعد ان اصدرت المرسوم لم تسارع في تطبيقه. ويمكن الاستنتاج بان الحكومة اقدمت على اصدار المرسوم باطلاق سراح الكورد كي لاتزيد من تعقيد وضعها، الذي كان اصلا لا يحسد عليه، وعدم اثاره استياء الكورد. ولكن مهما يكن من امر فان اطلاق سراح الكورد كان له تأثيرا حسنا على تحسين العلاقات بين الحكومة وممثلي الحركة الكوردية. ومما يؤسف له ان ذلك لم يحدث. كتبت صحيفة "التأخي" بعد مضي عشرة ايام من صدور مرسوم اطلاق سراح الكورد تقول:- "رغم ان الكورد رحبوا بهذا المرسوم لم يتم بعد اخلاء سبيل احد من ممن شملهم هذا الدستور".^(١)

اذا حاولنا تقدير خطوات الحكومة في "ضمان وحدة" مختلف التكتلات السياسية، فانه يمكن القول بان هذا كان بوسعه ان يصبح ذراعا جيدا يضمن اعادة الوضع الى حالته الطبيعية في البلاد، والتي لا بد منها للنجاح في الحرب ضد اسرائيل، ولحل القضايا الداخلية. الا ان النظام العسكري- البيروقراطي كان عاجزا عن حل هذه المهمة. وفي الواقع اتجهت الحكومة نحو القيام ببعض التوحيد للصفوف، لكن ذلك كان وحدة للقوى اليمينية. اصف الى ذلك تلقي خصوم الحل السلمي للقضية الكوردية والمشاركين في حركة ٣٠ حزيران دعما لهم مع اطلاق سراح اليمينيين المتطرفين، المتهمين بقتل الآلاف من الديمقراطيين الكورد والعرب. لم يجر الحديث عن اطلاق سراح الآلاف من العراقيين ذوي الميول التقدمية والذين امضوا سنوات عديدة في السجون العراقية دون محاكمة او تحقيق.

(١) التأخي ١٩٦٧/٥/١٦

وفي ما يتعلق بموقف قادة الحركة الكوردية في اثناء العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ فانهم انبروا للدفاع عن حقوق العرب- الفلسطينيين وادانوا العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية. وجه قادة الحركة الكوردية بعد مضي ساعات معدودة من بداية الحرب برقية الى عارف اعلنوا فيها عن تأييدهم الكامل لموقف الحكومة ازاء اسرائيل والدول الامبريالية التي تساندها. وفي الوقت ذاته وقف قادة الحركة الكوردية ولاسيما الجنرال مصطفى البارزاني موقفا انتقاديا من بيانات عدد من قادة البلدان العربية، الذين اتصفوا بغياب مقاربة شاملة ومتبصرة من النزاع القادم سواء في جانبه العسكري ام السياسي. فقد وقفوا مثلا، ضد العناصر المتطرفة في عدد من الدول العربية بما فيها العراق، التي دعت الى "القضاء على دولة اسرائيل". جاء في بيان اعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني:- "اننا ضد كل شكل من اشكال العدوان مهما كان مصدره، اننا ضد احتلال اسرائيل للاراضي العربية، لكننا مع حق جميع الشعوب في الوجود والسيادة"^(١).

لم يقدم قادة الحركة الكوردية في اثناء النزاع العسكري ولا بعده على اية خطوات من شأنها تعقيد وضع الحكومة من وجهة النظر العسكرية. ورغم ان اتفاقية ٢٩ حزيران بقيت دون تنفيذ بصورة اساسية، كان البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية يؤيدان بصر واناة نهج التسوية السلمية للنزاع.

اظهرت نتائج الحرب العدوانية التي شنتها اسرائيل ضد البلدان العربية تأثرا كبيرا على حياة السياسية في العراق. لقد كانت هزيمة القوات العراقية في صد العدوان الاسرائيلي دليلا على عجز النظام العسكري البيروقراطي في العراق. لقد اعلن قاسم وعبدالسلام عارف مرارا على ان الجيش العراقي ينبغي له التخلص من المشاغل في "الشمال كي يقوم برسالته العظيمة في تحرير فلسطين".

لقد استغلت بعض الاوساط الحاكمة في العراق نضال الشعب الفلسطيني العادل لتوجيه ضربة الى خصومها السياسيين بما فيها الى الحركة الكوردية. كانت الاوساط القومية في العراق تعلق نفسها قبل الاعمال العسكرية بالامل بان جيشها سوف يستخدم في الاقل للتصدي الناجح للهجوم الاسرائيلي، ان لم يستخدم "لتحرير فلسطين". لكن

^(١) Le monde 11. 10. 1968

الجيش الذي قد تدرب بصورة اساسية على قمع حركة الكورد القومية - الديمقراطية قد وجد نفسه عاجزا عن خوض الحرب خارج البلاد. كتب اريك رولو في هذا الشأن يقول:-
"كان سلوك الضباط الكبار في اكثر الحالات يترك انطبعا سيئا ويمكن ان نتصور كيف ان السكان علموا في اليوم الذي بدأت فيه الاعمال العسكرية ان قائد الاركان العامة، الجنرال حمودي مهدي قضى الصباح في شركة الضمان وهو يحاول كي تقوم بتعويض ابنه الذي وقع له حادث مؤسف".⁽¹⁾

نشأت في الايام الاولى من الحرب نقاشات غير قليلة بين السياسيين العراقيين والقادة السياسيين. وصارت حكومة عبدالرحمن عارف في وضع لا يحسد عليه. وعبر قادة الحركة الكوردية عن استيائهم لعدم حل المسألة الكوردية، ووضعت العناصر القومية اليمينية من العسكريين والمدنيين خططا جديدة للاستيلاء على السلطة. وقرر الرئيس عارف اجراء "انفراج" في الموقف بعد ان تقاسم السلطة مع احد قادة اليمينيين المتطرفين طاهر يحيى. فلم يجد عارف افضل من ترشيح طاهر يحيى لشغل منصب رئيس الوزراء في ظل رغبته مواصلة سياسة قمع كل معارضة معادية للحكومة بالقوة ولاسيما القوى اليسارية. وفي ١٠ حزيران عام ١٩٦٧ قام الرئيس عبدالرحمن عارف بتكليف طاهر يحيى بتشكيل الحكومة، التي وصفها "بحكومة الانقاذ العسكري" ولاغراض دعائية.

في ١١ تموز عام ١٩٦٧ اصدر رئيس الوزراء (كان وزيرا للداخلية ايضا) برنامجا للحكومة، عبر فيه عن استعداد الحكومة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتقوية دفاع البلاد ورفع القدرة القتالية للجيش العراقي، وكذلك "دمقرطة النظام وضمان وحدة القوى الوطنية". وفي نهاية تموز عام ١٩٦٧ اصدر طاهر يحيى برنامج التطور الاقتصادي للبلاد بما في ذلك في مجال النفط واكد طاهر يحيى في اول بيان حكومي على ان حكومته ستبذل المساعي لتنفيذ "برنامج البراز" في اعادة السلام الى الشمال وتطوير المحافظات الشمالية.⁽²⁾

انتهجت حكومة طاهر يحيى نهجا سياسيا رجعيا بصفة عامة ان لم نحسب الخطوات الايجابية في حقل السياسة النفطية. وكان من المتوقع ان الخطوة الهامة الاولى على طريق

⁽¹⁾ Le monde 11. 10. 1968

⁽²⁾ Iraq: Official Statements of Policy on Intennal Arab and Foreign Affairs, Baghdad, 1967, p10.

تحسين الوضع في البلاد ستكون التخلي عن المرحلة الانتقالية، الا انه تم تأجيل الانتخابات البرلمانية بمرسوم حكومي جديد والى اجل غير مسمى، مما كان يدل على عدم الرغبة في التخلي عن الوسائل العسكرية - البيروقراطية في ادارة البلاد. فالاصلاح الزراعي الذي كان فئات واسعة من الفلاحين العراقيين تحرق تطبيقه بفارغ الصبر، كان يطبق ببطء شديد. وهذا لا يدعو للغرابة طالما ان الحكومة كانت تحتاج الى مساعدة القوى الديمقراطية اليسارية ودعمها لاجل القيام بتحويلات زراعية راديكالية. وأدى معاداة الحكومة للقوى اليسارية بها الى التقارب مع القوى الرجعية - المحافظة، الامر الذي الغى بجد ذاته امكانية تطبيق قانون الاصلاح تطبيقا حاسما. وازدادت النفقات العسكرية ازديادا شديدا، الا ان الجيش وحده كان يستهلك ٩٠% من مداخيل النفط. وبلغ العجز في ميزانية الدولة في السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ارقاما قياسية وهي ١٢٠ مليون دولار^(١).

شمل الاستياء من نظام عارف - يحيى جميع فئات السكان عمليا فلم يخجل قادة الحكومة العراقية بعد الهزيمة في الحرب ضد اسرائيل من المتاجرة بالاحاديث عن " تحرير فلسطين". فقد وصلوا يتفوهون بتلك العبارات الطنانه وبتلك الشعارات التي لم يصدقها احد. لجأت حكومة طاهر يحيى الى فرض ضرائب جديدة على السكان في شكل "ضريبة الدفاع الاضافية" على البضائع المستوردة ومواد الاستهلاك الواسع^(٢) وذلك للتغطية على النفقات العسكرية وغيرها. كتب صحفي فرنسي يقول:- " ابتزت الحكومة العراقية عموما ما يقارب من ٦٠٠ مليون فرنك من احد اكثر شعوب العالم فقرا"^(٣).

تجلى الطابع الرجعي لنظام عارف - يحيى بوضوح في سياسته ازاء الحركة الكوردية. وبصرف النظر عن اعلان الرئيس عن دعمه بنود اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦، فان الحكومة لم تتخذ عمليا اية خطوات لتسوية قضية الشمال تسوية سلمية^(٤). والاصح كان العكس فقد مارس طاهر يحيى، الذي كان احد انصار "الحل العسكري" للقضية الكوردية، سياسة تقويض اتفاقية ٢٩ حزيران. وصرفت الحكومة من خلاله عملائها مبالغ طائلة لتقويض وحدة صفوف الحركة الكوردية، ولتفعيل العمل الارهابي

(١) فيدشنكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٢٨٩

(٢) Le monde 09. 10. 1968

(٣) المصدر السابق

(٤) Kurdish Facts 1966, vol, N13, p3.

للاقطاعيين الرجعيين وغيرهم من خونه الحركة الكوردية. في ٢٢ تموز عام ١٩٦٧ اصدر الحزب الديمقراطي الكوردستاني بيانا احتج فيه ضد تعسف وحدات "الجاش" التي قامت باعمال اجرامية ضد السكان الامنين والجيش الكوردي التحرري، وبدعم من السلطات العراقية.^(١) وفي ايلول عام ١٩٦٧ نشرت دورية الرابطة العالمية للمحامين بلاغا اشارت فيه الى ان القطعات العسكرية العراقية المرابطة في مناطق راوندوز والسليمانية قد تلقت تعزيزات جديدة.^(٢) وفي وقت متأخر تأكد ذلك من بيان محمود عثمان احد قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

قرر طاهر يحيى في ظروف تفاقم جديد للعلاقات بين الحكومة والكورد ان يلتقي بالبارزاني. لم تكن الحكومة العراقية تنوي تنفيذ حتى الشروط المتواضعة لصلح ٢٩ حزيران، وفي الوقت ذاته لم يجازف القادة العراقيون باستئناف الاعمال العسكرية ضد الكورد، لان الميول المعادية للحرب بين الناس كانت قوية جدا من جهة، وان الانطباعات الحزينة عن العدوان الاسرائيلي في حزيران كانت جديدة من جهة اخرى. وكان شن حرب اهلية في ظروف كانت فيها اهتمام الرأي العام العربي سواء في العراق ام في البلدان العربية الاخرى منصبا على آثار العدوان الاسرائيلي يعني وضع وجود الحكومة ذاته في خطر. كان قادة الحكومة يدركون جيدا ان مثل هذه الخطوة لاثير استنكار المعارضة اليسارية فحسب، بل من شأنها تقديم ذريعة او امكانية للتكتلات العسكرية - السياسية المتصارعة للاستيلاء على السلطة. وانطلاقا من هذه الاعتبارات تحديدا قرر طاهر يحيى استئناف المفاوضات مع البارزاني، مع انه لم يكن في جعبته، كما اظهر الوقت مقترحات محددة ومقبولة لدى الكورد.

جرى اللقاء مع البارزاني في نهاية ايلول عام ١٩٦٧^(٣) وفي اثناء المفاوضات أكد البارزاني في رده على اقتراح طاهر يحيى "باعادة السلام الى الشمال". إن السلام والهدوء لايمكن ترسيخها عن طريق تجاهل حقوق الكورد العادلة، بل من خلال تلبيتها. وردا على ذلك اعلن رئيس الوزراء ان الحكومة مستعدة على حد زعمه لتنفيذ شروط الاتفاقية.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) Pradier J. Les Kurdes, p138.

في ٦ تشرين الاول عام ١٩٦٧ التقى اربعة وزراء في الحكومة العراقية مع ممثلي الكورد في اربيل. وكان هدف اللقاء هو المفاوضات حول الحكم الذاتي الكوردي^(١) ومما يلفت الانتباه هو ان الصحافة والاذاعة لم تتحدثا شيئا عن هذه المفاوضات وعللت الحكومة صمتها بانها تسعى الى تجنب رد فعل سلبي من جانب المتطرفين.

وفي ٨ تشرين الاول وصل طاهر يحيى الى اربيل للمشاركة في المفاوضات. وتواصلت هذه المفاوضات في كانون الاول عام ١٩٦٧ وفي كانون الثاني عام ١٩٦٨.^(٢)

الا ان مفاوضات حكومة طاهر يحيى مع ممثلي الكورد لم تكن سوى ستارا حجب عن الانظار نية الحكومة في احباط اتفاقية ٢٩ حزيران وايجاد الحجج لصالح الحل العسكري للقضية الكوردية. ومما يدل على ان الحكومة نقضت الاتفاقية عمليا هو اصدارها لما يسمى بقانون الصحافة الجديد في اوائل كانون الاول عام ١٩٦٧، والذي بموجبه وضعت اربع صحف كانت تصدر في البلاد تحت رقابة منظمة حكومية تشكلت خصيصا، اما الاصدارات الدورية الاخرى فقد اغلقت. وبناء على هذا القانون فقد اغلقت صحيفة "التأخي" ايضا مما اثار عاصفة من الاحتجاج من جانب قادة الحركة الكوردية.^(٣)

في كانون الثاني عام ١٩٦٨ قدم ست وزراء استقالتهم من الحكومة العراقية، وتولى قيادة الاركاب العامة للجيش العراقي الجنرال فيصل الانصاري الذي كان خصما لدوداً لحل القضية الكوردية^(٤) حلا سلمياً.

بلغ عدم ثقة الشخصيات الكوردية الديمقراطية - الثورية وشكوكها بالحكومة ذروتها واصبح الاعداد العسكري للتصدي لهجمات القوات المسلحة الحكومية مهمتها الاولى. تمسك الحزب الديمقراطي الكوردستاني بخطط تكتيكي حازم تجلى في شعار "النضال ضد خطر استئناف الحرب، لكن يجب ان نكون مستعدين للحرب في آن معا" وفي موقف كانت فيه القوات المسلحة الحكومية متمركزة في كوردستان، وحصلت على تعزيزات جديدة وأبقت القوات المسلحة الكوردية في حالة من التوتر، بينما كانت وحدات المرتزقة "الجاش" تقوم بإثارة الاشتباكات العسكرية.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) اذفستيا ١٩٦٨/٢/٣

(٤) Kurdistan Facts > 1967. vol. n13. P.8

ناقش المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في اواسط كانون الاول عام ١٩٦٧
التقويم الشامل للوضع السياسي في العراق ومهام القوى الوطنية القومية في البلاد. وجرى
التاكيد في قرارات المؤتمر ان "النظام القائم في العراق قد ولى عهده منذ زمن طويل".
ووصف المؤتمر حكم عارف- يحيى "بأنه نظام ديكتاتوري معاد للشعب"، وعاجز بطبيعته
عن حل المسائل الحيوية القائمة امام البلاد. وأظهر المؤتمر عدم رغبة الحكومة في تنفيذ
بنود اتفاقية حزيان حول التسوية السلمية للمسألة الكوردية. وفي هذا الشأن دعا المؤتمر
الى الاستعداد لحماية مكتسبات الحركة الكوردية.^(١)

^(١) طريق الشعب، كانون الثاني، ١٩٦٨.

الفصل الثاني عشر

بيان ١١ اذار عام ١٩٧٠ وقضية الحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكوردي

كان التوتر واستياء فئات شعبية واسعة من سياسة نظام عارف - يحيى سمة مميزة للحياة السياسية الداخلية في العراق في النصف الاول من عام ١٩٦٨. فلم تؤد اجراءات الحكومة الى انفراج الموقف في البلاد، بل عقدته اكثر من ذي قبل. فالرحلة الانتقالية التي يجب ان تنتهي في ٢ ايار عام ١٩٦٧ جرى تمديدتها لعام اخر بذريعة النزاع العسكري مع اسرائيل. وفي ايار عام ١٩٦٨ قام الرئيس عارف بتأجيل موعد الانتخابات في البرلمان ووضع دستور دائم والعمل به الى عامين آخرين. وضعت هذه القرارات عمليا نهاية لجميع الاوهام بشأن نوايا الحكومة في حل المسألة الكوردية حلا ايجابيا، واثارت رد فعل سلبي لدى قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. واستدعى البارزاني وزيران كورديان من الحكومة فورا. وتوجه مرات عدة بمذكرات الى الحكومة اشار فيها بشدة الى ان الكورد لن ينتظروا الرحمة من الحكومة مكتوفي الايدي وحذر يقول:- سنستأنف الحرب من اجل الحكم الذاتي، ان لم تنفذ الحكومة بنود "اتفاقية البزاز"^(١).

وفي ربيع عام ١٩٦٨ توالى الازمات الحكومية واحدة تلو الاخرى. وتقلص عدد الشخصيات السياسية "المناسبة" للترشيح في عضوية الحكومة اكثر فاكثر. فمنها من تملص عن هذا "الشرف" تحت ذرائع مختلفة، والآخر انضموا الى المعارضة بصورة مكشوفة.

في ١٤ نيسان اصدر ١٣ جنرالا متقاعدوا بما فيهم رئيسان - للوزراء سابقا، يمثلون تقريبا جميع اطراف كبار الضباط ذوي الميول القومية، بيانا مشتركا. وطالبوا في هذه الوثيقة بعودة الحياة الدستورية واصروا على الاعداد للانتخابات البرلمانية وادانوا "السلطة الفردية في البلاد وعزلتها عن الشعب وعدم قدرتها على ادراك حجم

^(١) Kurdish Facts 1968, vol 711, N9, p4.

الهزيمة الفلسطينية^(١). وكان بين المطالب الرئيسية المعروضة في البيان هو طلب " حل القضية الكردية حلا عقلانيا وسلميا". والجدير بالذكر ان عددا كبيرا من الاشخاص الذين تقدموا بهذا الطلب كانوا اما مشاركين مباشرين في وضع وتنفيذ مخططات الحرب في كردستان، او انهم ايدوا "الحملة الصليبية" ضد قوات البارزاني. كان هدف البيان واضحا وهو التوصل الى تغيير الحكومة بشتى الوسائل. ولايجوز في هذه الحالة ان لا يستغل هذه الحجة "الدارجة"، مثل المسألة الكردية من وجهة نظر النضال السياسي في العراق. وكان على نداءات العودة الى الحياة البرلمانية وحل المسألة الكردية " والتقدير السليم" لاثار حرب حزيران عام ١٩٦٧ توفير النجاح لاصحاب البيان في الصراع على السلطة في البلاد، ولعب الجنرال احمد حسن البكر دورا بارزا في توحيد مساعي الضباط المعارضين، الذي انتقد سياسة الحكومة حول عدد من المسائل بما فيها المسألة الكردية. في ربيع عام ١٩٦٨ قامت المنظمة السرية للضباط الشباب للحركة الثورية العربية بنشاط فعال، والتي وضعت نصب اعينها هدف الاطاحة بالنظام القائم عن طريق القوة. وقام قادة هذه المنظمة وهم نائب مدير المكتب الثاني للمخابرات العقيد عبدالرزاق الناييف، وقائد حرس الرئاسة الجنرال ابراهيم عبدالرحمن داوود باجراء الاتصالات مع قادة حزب البعث وهم الجنرال احمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش وحردان تكريتي ومع مجموعة الضباط المحافظين بزعامة الجنرال عبدالعزيز العقيلي وذلك للتحضير لانقلاب عسكري^(٢).

وقف العسكريون - المعارضون ضد حكومة عارف - يحيى لاسباب مختلفة فالضباط - القوميون لم يكونوا راضين عنها لانها لم تقدم على اية خطوات بناءة في تحقيق الوحدة العربية. اما الضباط - البعثيون فقد كانوا يظرون العداة لها لحقدهم على شقيق عارف، عبدالسلام عارف الذي قضى على حكم البعث عام ١٩٦٢ وكان الضباط من مدرسة "نوري سعيد" الانكليزية القديمة متذمرين من توجه عارف في سياسته الخارجية وهجماته على "شركة نفط العراق" وان لم تكن قوية. وترك الضباط، الذين كانوا يمثلون مصالح الدوائر البورجوازية الليبرالية. من حول عارف بعد ان اجر معبودهم - البزاز على ترك منصب رئيس الوزراء. ولم يكن بوسع انصار استئناف الحرب ضد الكورد بزعامة العقيلي ان يغفروا لعارف لانه عارض شنها من جديد. وتقرر مصير حكومة عارف - يحيى في ظل

(١) Le monde 09. 10. 1968

(٢) فيدشينكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال، ص ٢٩٠

وجود مثل هذه المعارضة من اليمين وغياب دعم من جانب الجماهير والاحزاب والمنظمات اليسارية. وكان الكلام يجري حول من من التكتلات المتصارعة ستقوم باسقاطها.

ماهو موقف الكورد من مخططات اسقاط حكومة عارف - يحيى؟ لقد كانت لدى قيادة الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية أسبابا كافية ان تكون أيضا متدمرة من النظام، وكانت بعيدة جدا عن فكرة تقديم اي دعم لها. كان الوضع في غاية التوتر في كوردستان فلم تترك الماطلة في تنفيذ بنود اتفاقية ٢٩ حزيران شكوكا في ان الحكومة لاترغب سوى في كسب الوقت. وترسخت فكرة في صفوف المقاتلين الكورد من اجل الحكم الذاتي ان الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة في ظل حكم عارف - يحيى لبلوغ اهداف الحركة الكوردية القومية.

اخذت مجموعات المعارضة التي كانت تستعد للانقلاب، تستغل تدمير الكورد من سياسة النظام ونظرت اليه بمثابة احد العوامل الرئيسية، التي تضمن نجاحهما. في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ استولى الضباط من الحركة الثورية العربية بالاشتراك مع العسكريين من حزب البعث الاستيلاء على السلطة عند بزوغ الفجر. واستسلم عارف للمتمردين ونفي الى لندن. وعين مجلس قيادة الثورة، الذي تشكل بعد الانقلاب، الجنرال احمد حسن البكر رئيسا للبلاد.

وبعد مضي ١٤ يوما من الانقلاب قام البعثيون بازاحة حلفائهم الأمس عن سدة الحكم. فقد تم في ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ ازاحة نايف، داوود، وقبلهما وزير الخارجية ناصر الهاني، الذين كانوا في منظمة "الحركة الثورية العربية" عن السلطة وابتعدوا من العراق. و اصبح احمد حسن البكر في ان معا رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة العراقية.

كانت حكومة الجنرال احمد حسن البكر تتألف من اعضاء حزب البعث وحدهم. ونشرت برنامج عملها، تحددت فيه المهام في مجال السياسة الخارجية والداخلية، التي لم تختلف كثيرا عن مهام الوزارات السابقة.

اضطرت الحكومة الجديدة على البحث في بداية نشاطها عن طرق استقرار الوضع في البلاد. وحاولت اقامة الاتصالات مع ممثلي القوى التقدمية. وفي هذه الاثناء وعد احمد حسن البكر وزملاؤه القوى اليسارية في البلاد "بعدم الخضوع للاحتكارات النفطية العالمية وتقوية شركة النفط الوطنية العراقية، وجعل الاصلاح الزراعي اكثر جذرية وفعالية، وتشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية".

كما عبرت حكومة البكر عن استعدادها حل المسألة الكوردية بالطرق السلمية. ووصف قادة الحكومة الجديدة الكورد "برفاق العرب ضمن الدولة العراقية"، ووعدوا الشعب الكوردي بالتسوية التي تحوز على رضاهم الكامل. وقالوا: "ان أي حل للقضية يجب ان ينال موافقة طوعيه، ويرفض استخدام القوة رفضا قاطعا".⁽¹⁾

وعد الجنرال احمد حسن البكر وحكومته باعادة الحرية السياسية، وخلق "مناخ ضروري للعودة الى النظام الديمقراطي والحياة البرلمانية". وأعلن رئيس الدولة العراقية ان النظام الجديد سيكون في ان معا نظاما "ديمقراطيا، ثوريا، وحدويا، وتقدميا".⁽²⁾ اتخذ قادة العراق الجدد خطوات ايجابية ترمي الى تحسين اوضاع الشغيلة، كي يتم اخراج البلاد من وضع سياسي واقتصادي صعب. وتم رفع جزء من القيود على استيراد المنتجات والبضائع ذات الاستهلاك الواسع، وخفض أسعار البنزين، وتم إعفاء بعض فئات السكان من "ضريبة الدفاع" المفروضة بعد "حرب الايام الستة".⁽³⁾ واطلقت حكومة البكر، تأكيدا على بيانها حول "عزمها اعادة الوضع في البلاد الى حالته الطبيعية"، و اطلاق سراح مجموعة كبيرة من المعتقلين السياسيين (حوالي الف شخص)، كان عدد كبير منهم اعضاء في الحزب الشيوعي العراقي وتم اغلاق سجن "نقرة السلطان" الى حين، حيث تعرض فيه وخلال عشرات السنين الوطنيين العراقيين من العرب والكورد وممثلي القوميات الاخرى للتعذيب.

رحبت القوى التقدمية في البلاد بقرار الحكومة بالعفو عن جميع من رفض المشاركة في حرب اقتتال الاخوة ضد الكورد. واعادة المستخدمين الذين سرحوا لاسباب سياسية الى اعمالهم. واستبدلت الرقابة العسكرية على الصحافة برقابة مدنية. وكانت هذه الاجراءات مدعوة لضمان دعم السكان للحكومة مما كان في غاية الاهمية في ظروف مازالت قائما فيها بعد جو من عدم الثقة بالحكومة.

في اوائل تموز عام ١٩٦٨ دعا البكر ممثلي الاحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي العراقي. وكان بين المدعويين شخصيات بارزة في الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك الاقتصادي التقدمي محمد سلمان حسن، وسفير العراق السابق في الاتحاد السوفياتي (في عهد قاسم) عبدالوهاب محمود، وممثل الحزب الوطني الديمقراطي عبدالله عباس

(1) Le monde 11. 10. 1968

(2) الناخي ١٩٦٨/١/١٠

(3) المصدر السابق

وغيرهم. عرض الرئيس حقائب وزارية على عدد كبير منهم وذلك بعد الحديث عن الوضع في البلاد. الا ان هذا الاقتراح رفض من قبل الجميع ولاسباب مختلفة. فقد رأى ممثلوا الحزب الشيوعي العراقي والاحزاب البورجوازية اليسارية انه لتحسين الوضع في البلاد وخلق جو من الثقة بالحكومة لابد من اعادة الحقوق الديمقراطية للشعب والسماح رسميا لنشاط الاحزاب والمنظمات التقدمية التي تعمل في وضع سري، واجراء الانتخابات البرلمانية في اقصر موعد وعلى اساس الحق الانتخابي العام.⁽¹⁾ كما جاء ان حل القضية الكوردية هو اهم شرط لتنفيذ هذه المهام.⁽²⁾

لم يكن عدم ثقة الاحزاب اليسارية وممثليها بالنظام الجديد في المرحلة المدروسة من جانب واحد. فقيادة النظام الجديد لم يثقوا من جانبهم بالاحزاب اليسارية، التي كانت تتمتع بنفوذ كبير حتى في ظروف الملاحقات. ولم يعتزم قادة حزب البعث والحكومة تقييد حقوق هذا الحزب، كي لا يعرضوا للخطر مجال نشاطه في البلاد. ورفضت الحكومة الشروط التي تقدم بها احزاب المعارضة "بعد ان اوضحت لها بجلاء بان مشاركتها المشروطة في الحكومة لاترغم البعث على التخلي عن دفة الحكم".⁽³⁾

كانت لدى القوى التقدمية العراقية منذ البداية اسبابا كافية للشك في مصداقية الحكام الجدد فقد كانت لبيانات قادة النظام الجديد طبيعية وهمية وضبابية ولم يتم تعزيزها بمقترحات محددة حول حل القضايا الحاسمة ودمقرطة الحياة الاجتماعية في البلاد. ولم يخف البعث عن نيته في استخدام السلطة السياسية، بعد ان حرم القوى التقدمية الاخرى من المشاركة في حل قضايا تطور البلاد. اضعف الى ذلك ان التجربة المريرة للماضي والاحداث الدموية عام ١٩٦٣ مازالت ماثلة في الازهان.

وهذا ما كان يخص قادة الحركة الكوردية أيضاً. فلم يكونوا بحاجة الى الوعود، بل الى خطوات ملموسة لتسوية قضية الكورد. ولهذا اتصفت العلاقات بين الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية والحكومة بعد ١٧ تموز عام ١٩٦٨ بعدم الثقة المتبادلة. فلم تتخذ الحكومة في بادي الامر اجراءات تبعث على الامل في اتجاه حل المسألة الكوردية، والتي بوسعها تبيد الشكوك وعدم الثقة لدى قادة الحركة الكوردية. ويمكن لنا ان نسوق

(1) طريق الشعب، ايلول ١٩٦٨

(2) المصدر السابق

(3) Le monde 11. 01. 1968

كمثال على ذلك الدستور المؤقت الجديد للجمهورية العراقية، الذي اتخذ في ايلول عام ١٩٦٨ بدل الدستور المؤقت عام ١٩٦٤.^(١)

حظر الدستور نشاط جميع الاحزاب السياسية عدا حزب البعث الذي كان مقاليد السلطة كلها بيده. وكان مجلس قيادة الثورة، الذي كان عمليا أعلى سلطة في البلاد، يضم قادة حزب البعث وحده. ولم يتضمن الدستور المؤقت الجديد مقترحات محددة بشأن الحكم الذاتي للكورد، مع ان الحكومة اعلنت شكليا عن نيتها الاعتراف بحقوق الكورد القومية. ولم ينل الحزب الديمقراطي الكوردستاني حق النشاط الحر، والذي كان يمثل مصالح الكورد القومية.

كانت القوى الكوردية الثورية - الديمقراطية خلافا عن الاحزاب والمنظمات التقدمية الاخرى تقع خارج اشراف الحكومة ولحد معلوم، ولاسيما في ذلك الجزء من كوردستان الذي كان يقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وشكل وجود القوات المسلحة الكوردية وضعا لم يكن بوسع الحكومة فيه القيام باجراء تدابير سياسية بثقة كافية. فاحيانا ما تكون قضية ما داخلية تكتسب في مرحلة معينة اهمية خاصة للبلاد. وكانت المسألة الكوردية في المرحلة المشار اليها هي التي لها هذه الاهمية. فعدم حل المسألة الكوردية ظل احد الاسباب الرئيسية، التي عرقلت استتباب الوضع في البلاد. وهذا ما استغلته القوى اليمينية المتطرفة، التي قامت بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين، الاولى في نهاية ايلول عام ١٩٦٨ والثانية في كانون الثاني عام ١٩٧٠.

عبرت القوى اليسارية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي عن قلقها بشأن الوضع الناشئ في البلاد. فقد واصل الحزب الشيوعي وفي ظروف سرية النضال من اجل وحدة القوى التقدمية لحل المهام الاقتصادية والسياسية العاجلة لتطوير البلاد.

في اوائل تشرين الثاني عام ١٩٦٨ اصدرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي وثيقة تنطوي على اهمية خاصة هي مشروع ميثاق جبهة الوحدة الوطنية.^(٢) وشهد الميثاق على مقاربة الحزب الواقعية والناضجة لحل اهم القضايا العراقية. وتم التأكيد فيها على القضايا التي لم تكن الطبقة العاملة والفلاحين معنية بها فحسب، بل الاوساط التقدمية من البورجوازية الوطنية ورجال الاعمال الصغار. وطرحت المهام الرئيسية للقوى الثورية

(١) Vernier B. La Constion Provisoire du 28 September 1968 en Irak.- Cahiers de L,Orimt Conte mporaian. P., 1969, N74, ١٢-٨ص

(٢) الاخبار ١٩٦٨/١١/١٧

- الديمقراطية وهي النضال الثابت ضد الامبريالية، والصهيونية وعملائهما، والنضال من اجل استئصال الاقطاعية والحل الجذري للقضية الزراعية، واجراء التحولات التقدمية الاجتماعية - الاقتصادية واخيرا الحل السلمي والعاقل لقضية الحكم الذاتي القومي للكوورد.⁽¹⁾ وطالب الحزب الشيوعي كسابق عهده بمنح الشعب الكوردي الحكم الذاتي الداخلي، الذي تحددت اشكاله واسسه في وثائق الحزب الكثيرة.

رأى واضعو مشروع الميثاق بان حكومة البكر لا تستطيع تطبيق برنامج التحولات الديمقراطية وعلى نطاق واسع دون مشاركة الاحزاب الثورية الديمقراطية الاخرى ودعمها، التي تمتعت بنفوذ وتأثير بين الشعب، لكنها كانت محرومة من امكانية نشاط واسع. وعرض الحزب الشيوعي العراقي المخرج من هذا الوضع بان تتشكل حكومة ائتلافية نيابية بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الاحزاب اليسارية. و اشار الحزب الشيوعي الى انه على الحكومة ان تمثل مصالح جميع الاحزاب المشاركة في تشكيلها. وعلى اعضاء الحكومة " الا يخضعوا لإرادة حزب واحد".⁽²⁾ ولدى تحديد المهام العاجلة للحكومة الائتلافية فقد اعطيت مكانا خاصة لحل المسألة الكوردية لأن من دون حلها "لا جدوى من التفكير بتحسين الوضع في البلاد".⁽³⁾

في اوائل نيسان عام ١٩٦٩ اصدرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي وقيادة الحركة الاشتراكية العربية بيانا دعنا فيه من جديد الى إقامة جبهة قومية وطنية، وجرى التأكيد فيه من جديد على اهمية حل المسألة الكوردية. تحدث السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد قائلاً:- " ان احدى نقاط الضعف الاكثر جوهرية في الحكومة الحالية هي انها لا تسعى الى ايجاد الطرق العملية لحل ديمقراطي للقضية الكوردية".⁽⁴⁾ وأحاط الحزب الشيوعي العراقي الرأي العام بما يجري من اعمال اهابية كثيرة وغير علنية تقوم بها السلطات العراقية ضد الديمقراطيين العرب والكوورد وبالدرجة الاولى ضد الشيوعيين.⁽⁵⁾

(1) المصدر السابق

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

(4) البرافدا ١٩٦٩/٤/٥

(5) البرافدا ١٩٦٩/٦/١٤

في ربيع عام ١٩٦٩ اضيفت المصاعب السياسية الخارجية الى المصاعب السياسية الداخلية للحكومة العراقية. ففي نيسان عام ١٩٦٩ تدهورت العلاقات الايرانية - العراقية تدهورا شديدا جراء الغاء ايران ومن جانب واحد معاهدة عام ١٩٣٧ ومحاولاتها تغيير ما ثبتته هذه المعاهدة من قواعد الملاحة في شط العرب.^(١) وقام الطرفان بحشد قواتهما على الحدود بعد وقوع اشتباكات صغيرة بين القطعات الحدودية. ولم يستبعد امكانية نشوب صدام مسلح بين العراق وايران.

ومما لاريب فيه ان الحكومة الايرانية اتخذت في اعمالها بعين الاعتبار عدم حل القضية الكوردية. اظهرت حكومة الشاه التي كانت عدوا لدودا للحركة الكوردية القومية نفسها "حامية لحقوق الاخوة الكورد"، وبذلك حاولت استغلال الحركة الكوردية ضد الحكومة العراقية. ورغم ان الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية كانت تحمل طابعا مستقلا، فان وجود مسألة كوردية غير محلولة كان موضوعيا لصالح ايران في صراعها مع العراق. لم تعترم حكومة البكر، التي اخذت بالحسبان خطورة الوضع في البلاد، السير في طريق تفاقم العلاقات مع ايران.^(٢)

وهكذا رغم مضي عام على الانقلاب الحكومي فان الوضع في البلاد ظل معقدا وغير مستقر. وفي منتصف عام ١٩٦٩ اتخذ الرئيس احمد حسن البكر محاولة يائسة اخرى وهي التقارب مع الاحزاب اليسارية ولاسيما مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وقد فرض الوضع القائم هذا الانعطاف نحو اليسار. فقد تعرضت ايدولوجيا البعث وسياسته للتغيير في مجرى الصراع السياسي الداخلي. تبين التجربة التاريخية لعدد كبير من البلدان ان الايدولوجيا البورجوازية تجتاز اطوار مختلفة تبعا لميزان القوى الطبقيّة داخل البلاد، وعلى موقف البورجوازية في حل اهم القضايا السياسية والاجتماعية - الاقتصادية ويتوقف على صلاتها بالجمهير الشعبية. واضطر احمد حسن البكر وانصاره من حزب البعث على الاخذ بالحسبان لوجود معارضة يسارية في البلاد.

ومهما كان كره هؤلاء لهذه القوى اليسارية فانها لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية الامر الذي لايجوز ان لا يؤخذ بالحسبان. وانطلاقا من هذا قرر الرئيس البكر في اوائل تموز عام ١٩٦٩ استئناف الاتصالات مع ممثلي القوى اليسارية الوطنية. واخيرا قررت الحكومة تحريك حل القضية الكوردية من نقطة ميتة. وتستاثر بالاهتمام واقعة ان

(١) الحزب الشيوعي العراقي. افاق ارحب في العراق

(٢) فيدشينكو ا. ف. العراق في الصراع من اجل الاستقلال. ص ٢٩٥

جزءاً من أعضاء الحكومة من قادة حزب البعث كان مضطراً أيضاً إلى الميل لفكرة أن جميع الخطوات السياسية الجديدة التي تقدم الحكومة عليها ستبوء بالفشل، إذا لم يتم حل "قضية الشمال المزمنة".

وعلى هذا النحو ثمة ما يدعو للظن بأن النظام البعثي كان يميل إلى الحل السلمي للمسألة الكوردية مرغماً، ولم يكن ذلك نابعاً من جوهر سياسته ومعتقداته الأيديولوجية. وببساطة فإن ذلك كان يتطلبه مصالح توطيد مواقع النظام واستقرار الوضع في البلاد. إن مثل هذا الطرح للمسألة له أهمية مبدئية لتوصيف سياسة حزب البعث في المسألة القومية، والأمر مختلف عندما يكون حل المسألة القومية تعبيراً طبيعياً عن سياسة الحزب الحاكم ويعكس موقع هذا الحزب ونظام الحكم في هذه المسألة، عنه لما يقدم حزب أو نظام ما على هذا الحل أو ذاك للمسألة القومية بصورة اضطرارية وتحت ضغط الظروف القائمة.

في تموز عام ١٩٦٩ قام سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة بجولة في كوردستان وبتكليف من الحكومة لأجل اللقاء مع قادة الحركة الكوردية وإجراء المفاوضات التمهيدية. ورغم أنه لم يتم التوصل في أثناء زيارته إلى أية اتفاق، فقد لوحظ مع ذلك بعض التقارب في وجهات نظر الطرفين. فقد أعلن سعدون غيدان باسم الحكومة لقيادة الحركة الكوردية بأن "مجلس قيادة الثورة على استعداد لدفع تعويض لجميع المتضررين في حوادث الشمال".

في ٣ تشرين الأول عام ١٩٦٩ جرى سريان مفعول قانون النظام الإداري الجديد للجمهورية العراقية، الذي بموجبه يجري تقسيم العراق إلى ١٦ محافظة (بدلاً عن ١٤ محافظة سابقاً)، والتي تنقسم بدورها إلى أقضية ونواحي. وتطبيقاً لقانون ٤ تشرين الأول تم إنشاء وحدتان إداريتان جديدتان وهما محافظة دهوك الكوردية (في كوردستان) ومحافظة السماوة العربية (في الجنوب).^(١) ومنح بعض الصلاحيات الاتنومية لقيادة الوحدات الإدارية الجديدة (المحافظات) في إدارة الأراضي التابعة لهم.

كتب صحيفة "الجمهورية" في ٥ تشرين الأول عام ١٩٦٩ تقول:- "عند وضع القانون اتخذت الحكومة بعين الاعتبار المطالب المشروعة للشعب الكوردي في ما يتعلق بالإدارة المحلية تحت علم الوحدة الوطنية".^(٢) وتبين الدراسة المتمعنة لإعلان الحكومة في أوائل

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

تشرين الاول عام ١٩٦٩ والقانون الذي اتخذته ان الحكومة كانت تنوي وضع " خطة اللامركزية" كأساس لحل المسألة الكوردية، والتي رفضها الكورد عام ١٩٦٣، بينما عرضت بنودها في اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ بمثابة اساس تمهيدي للمفاوضات اللاحقة فحسب.

ان الاتصالات التي بدأت بعد اصدار القانون، بين ممثلي الحكومة والحزب الديمقراطي الكوردستاني، واتخذت طابعا نشيطا في نهاية العام، قد قطعت في كانون الثاني جراء المحاولة الانقلابية الجديدة التي قام بها خصوم البعث في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٧٠. دفع انتعاش نشاط المعارضة بالرئيس البكر وحكومته الى إقامة صلات مع القوى اليسارية. وفي نهاية عام ١٩٦٩ اعاد الرئيس البكر تشكيل الحكومة بعد ان ضم اليها شخصيات معروفة بارائها التقديمية. فقد انضم الى الحكومة عزيز شريف الشخصية العراقية المعروفة والحائز على جائزة لينين العالمية "في سبيل توطيد السلام بين الشعوب"، وقد شغل منصب وزير العدل، وسعاد خليل اسماعيل المشاركة النشطة في الحركة النسائية وشغلت منصب وزير التعليم العالي.

ومنح منصبان وزاريان للكورد وهما:- استاذ الهندسة المعمارية احسان شيرزاد وعين وزيرا للبلديات، ومحسن دزه يى وزيرا بلا حقيبة. لعب عزيز شريف واحسان شيرزاد دورا فعالا في مفاوضات الحكومة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في مطلع عام ١٩٧٠ ضعف التوتر في العلاقات بين الكورد والحكومة وبشكل كبير. ودخلت المفاوضات مرحلة حاسمة. واعلنت الحكومة عن استعدادها لتسوية "قضية الشمال" على اساس مقبول من الطرفين. وفي كانون الثاني عام ١٩٧٠ اعلن نائب رئيس مجلس الثورة العراقي صدام حسين قائلاً:- "في الوقت الحالي، والان تحديدا، وصلت البلاد الى حد، بحيث يتوقف عمليا مصير الثورة كلها في العراق على حل المسألة الكوردية"^(١). ويعود الفضل الكبير الى قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في التوصل الى تفاهم متبادل.

وصرح البارزاني لمراسل صحيفة "البرافدا" ان "تسوية القضية الكوردية يجب ان تصبح جزءا من العملية الديمقراطية العامة في الجمهورية العراقية وبالتالي يجب ان تساهم في توطيد استقلال العراق الوطني"^(٢).

(١) المصدر السابق

(٢) البرافدا ١٩٧٠/١/٢٩

عرضت في مقررات المؤتمر السابع لحزب البعث العراقي المنعقد في عام ١٩٦٩ نقاط الانطلاق الاساسية للاتفاقية المزمعة مع الكورد.

في اوائل اذار عام ١٩٧٠ وبعد مفاوضات طويلة وبناءة بين وفود الحكومة والكورد تم وضع برنامج سياسي عام تضمن المبادئ الاساسية لتسوية القضية الكوردية في العراق. وفي ١١ اذار عام ١٩٧٠ جرى حدث في العراق له اهمية كبيرة. ففي هذا اليوم اعلن رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر عن التوصل الى اتفاقية سلمية وديمقراطية للقضية الكوردية وعرض مضمون البيان، الذي نورد نصه كاملا:-

١- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد، وتكون اللغة الكوردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكوردية. كما تدرس اللغة الكوردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

٢- ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها ... كانت ومازالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الاكراد من حرمان في الماضي.

٣- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكوردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:-

(أ) الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكوردي، وربط اعداد توجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكوردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام الكوردية.

(ب) اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم، او ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

(ج) الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكوردية، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات نسبة عادلة.

٤- يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كوردية من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكوردية ماتوفر العدد المطلوب منهم، ويتم تعيين المسؤولين

- الاساسيين (محافظ، مدير الشرطة، مدير امن وماشابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.
- ٥- تقر الحكومة حق الشعب الكوردي في اقامة منظمات طلبية وشبيبية ونساء ومعلمين بهم، وتكون هذه المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.
- ٦- الفقرة (أ) يحدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في المنطقة الكوردية.
- الفقرة (ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقييد بالملك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكوردية ضمن احتياجاتها.
- ٧- الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الاختصاص للتهوض بالمنطقة الكوردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.
- الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لاتحاد العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكوردية.
- الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكوردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.
- الفقرة (د) العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة، ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.
- ٨- اعادة سكان القرى العربية والكوردية الى اماكنهم السابقة، اما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتتملكها الحكومة لاغراض النفع العام وفق القانون، فيجري اسكانهم في المناطق المجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

٩- الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سني القتال المؤسفة.

١٠- جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي:-

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكوردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور:- "تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكوردية.

ج- تثبت ما تقدم في الدستور الدائم.

١١- اعادة الازاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة، ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.

١٢- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كورديا.

١٣- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع هذا البيان.

١٤- اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كوردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكوردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي. والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكوردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية، وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية، فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

١٥- يساهم الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.^(١)

(١) المصدر السابق

جاء في بيان الحكومة العراقية الصادر بعد نشر البيان الوارد آنفا مايلى:- "تحقق اليوم نصر كبير لهذين الشعبين، الذي يضمن السلام والعلاقات الاخوية الودية بين هذين الشعبين ولن تكون حل القضية الكوردية صلحا مؤقتا فحسب، مثلما تم ذلك حتى الان. ان الحل الحقيقي للقضية الكوردية هو حل سياسي مبدئي، الذي سيتم تثبته في دستور دائم ساري المفعول".⁽¹⁾

كما تم التوصل الى اتفاق حول احدى اهم المسائل المرتبطة ارتباطا وثيقا بمصير الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية لاحقا. والكلام يدور عن وحدات "البيشمركة". وتوصل الجانب الكوردي الى انه لا يتم حل هذه الوحدات التي يبلغ تعدادها ١٣ الف شخص، وانيطت بها بناء على اتفاق متبادل مهمات الحفاظ على الامن الداخلي في بعض المناطق الكوردية، وكذلك القيام بوظيفة قوات حرس الحدود.⁽²⁾ وخضع جزء من "البيشمركة" يقدر بحوالي ١٦ الف شخص للحل. واصر الجانب الكوردي على بقاء وحدات "البيشمركة"، وهذا ماكان مفهوما. فقد كان الحفاظ على وحدات "البيشمركة"، في ظل وضع غير مستقر في العراق، وفي ظروف كان فيها خصوم الحل السلمي للمسألة الكوردية ولبيان ١١ اذار يشكلون قوة لاباس بها، ضمانا لابد منه ضد المحاولات الممكنة لاعادة مجرى الاحداث الى الوراء.

بثت اذاعة بغداد في اعقاب نشر اتفاقية الحل السلمي للقضية الكوردية، نص برقية التهنئة من الجنرال مصطفى البارزاني الى رئيس الجمهورية العراقية واعضاء مجلس قيادة الثورة.

نالت اتفاقية ١١ اذار عام ١٩٧٠ موافقة القوى التقدمية في العراق فاعلن السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد قائلا:- "ان قرار التسوية السلمية والديمقراطية للقضية الكوردية هو نصر لجميع القوى التقدمية في العراق. وهو في الوقت ذاته نجاح كبير للحركة الديمقراطية والتقدمية العالمية".⁽³⁾ فقبل التوصل الى

(1) بيان ١١ اذار في التطبيق بغداد، ١٩٧٢، ص ٢-٢٣

(2) المصدر السابق

(3) المصدر السابق

اتفاقية حول التسوية السلمية "لقضية الشمال" في العراق وعلان الحكم الذاتي القومي للكوورد باستحسان جميع القوى التقدمية في العالم والمعنية بتطور ديمقراطي تقدمي للبلدان العربية. وتلقت الحكومة العراقية برقيات التهئة من حكومات الدول الاشتراكية ومن الدول التي لها انظمة تقدمية ومن الاحزاب الشيوعية والعمالية وغيرها.

أشار قادة الدولة السوفياتية في البرقية الموجهة الى الرئيس العراقي الى اهمية هذا الحدث، الذي وضع حدا نهائيا لحرب اقتتال الاخوة. وجاء في البرقية "نحن متأكدون ان تنفيذ هذه الاتفاقية الهامة سيساهم في توطيد الوحدة الوطنية والصدافة بين الشعبين الشقيقين في الجمهورية العراقية - العرب والكوورد.

ان التسوية السلمية للقضية الكوردية في العراق يزيد من النفوذ العالمي للجمهورية العراقية وحكومتها، وتعد مساهمة هامة في عملية تراص وحدة البلدان العربية في نضالها المشترك ضد قوى الامبريالية، وفي سبيل ازالة اثار العدوان الاسرائيلي".^(١)

قدر مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية الثورية - الديمقراطية تقديرا عاليا للموقف الودي للاتحاد السوفياتي نحو الشعب الكوردي، وجهوده الرامية الى اعادة السلام الى العراق. اعلن السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي وصل الى موسكو للاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد ف.!. لينين "الشعب العراقي، بعربه وكوورده، يقدر عاليا الجهود النبيلة للاتحاد السوفياتي الصديق في عملية وقف صراع اقتتال الاخوة بين ابناء البلد الواحد وفي عملية اعادة الهدوء والسلام الى العراق".^(٢)

لاقت اتفاقية ١١ اذار عام ١٩٧٠ صدى ايجابيا في عدد كبير من البلدان العربية. وجدير بالذكر انه لم تقف القوى الثورية - الديمقراطية وحدها تؤيد البيان، بل وممثلو تلك الدوائر البورجوازية - القومية التي اظهرت عن مقاربة واقعية لحل النزاع في العراق. كتبت الصحيفة التونسية "أكسيون" تقول:- "كل شيء يسمح لنا بان نامل في حلول عصر الاخوة والمصالحة في العراق، الذي يتيح للعراقيين تعبئة جميع القوى لاعادة بناء البلاد الاقتصادي والوطني. كما ان العالم العربي قد نزع السلاح من ايدي اعدائه الذي كان يلحق ضررا كبيرا بسمعة العرب ومصالحهم".^(٣)

(١) البرافدا، ١٩٧٠/٤/٥

(٢) البرافدا، ١٩٧٠/٣/١٩

(٣) البرافدا، ١٩٧٠/٤/٢٨

كان بيان ١١ اذار عام ١٩٧٠ يتميز عن جميع الاتفاقيات السابقة حول المسألة الكوردية. فقد نص تقريبا على تلبية جميع المطالب الاساسية للحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي.

أمسى وقف الحرب والتوصل الى اتفاقية حول التسوية السلمية للمسألة الكوردية في العراق ممكنا وبصورة اساسية بفضل النضال البطولي الذي خاضه الشعب الكوردي وبالدرجة الاولى الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون. فقد وحد الحزب الديمقراطي الكوردستاني جهودهم ووجهها ووفر البرنامج الثوري - الديمقراطي والنشاط العلمي له دورا طليعيا في نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية. واصبح النظام العسكري السياسي والاداري - الاقتصادي الذي اقيم بمبادرة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني وبمشاركته الفعالة في المناطق المحررة من كوردستان عاملا له اهمية اولية يضمن نجاح نضال الكورد.

ولم يكن هذا النصر ممكنا لولا دعم القوى الثورية - الديمقراطية والتقدمية العربية. وقد لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا رائدا في ضمان هذا التأيد، الذي قام وفي ظروف القاهرة بعمل كبير في العراق وفي كوردستان العراق من خلال القسم الكوردي للحزب الشيوعي لاجل توضيح وشرح اهداف الحركة الكوردية بين الجماهير وتجنيدھا للنضال. وبالنتيجة حمل عدد كبير من العرب (وليس الشيوعيون وحدهم) السلاح وناضلوا في صف واحد مع الكورد.

ومع ان الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي قد تعقبت هدف الوصول الى الحكم الذاتي القومي الداخلي في اطار العراق، فانها نالت اعترافا عالميا واسعا. فالدعم المعنوي - السياسي الذي قدمته البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي كان مساعدة لاتقدر للمناضلين الكورد في سبيل الحقوق القومية. وايدت الاحزاب الشيوعية والعمالية بما فيها الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية وبحرارة المطالب العادلة للمشاركين في الحركة الكوردية.

كان الحل العملي لقضية الحكم الذاتي الكوردي مرتبطا بمجموعة كاملة من المسائل، فلا بد من ايجاد شكل تنفيذ بنود ١١ اذار. ولهذا تم تشكيل لجنة خاصة للسلام لتنفيذ اتفاقية ١١ اذار. وفي ٢٥ اذار عام ١٩٧٠ انعقد اول اجتماع للجنة برئاسة عضو القيادة القطرية لحزب البعث. وشارك في اعمال اللجنة الجنرال سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة، وعزيز شريف وزير العدل، وغانم كريم محافظ كركوك، وخالد حليم

محافظ اربيل، واعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني دارا توفيق، نوري شاويس، محمد محمود عبدالرحمن.

في اوائل نيسان عام ١٩٧٠ انعقد في **كلاله** اجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني. ووافق الاجتماع على اجراءات قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني باجراء اتصالات دائمة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والبعث، ورأى فيها اهم عامل لتجاوز الصعوبات الناشئة في طريق التنفيذ العملي لبيان ١١ اذار. كما أشار اجتماع اللجنة المركزية الى ضرورة ضمان تحالف وثيق بين جميع القوى الوطنية في البلاد. وعلن البارزاني في اثناء الاجتماع قائلاً: "يتم التعاون بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكوردستاني على نطاق واسع. الا ان رفاهية البلاد وتعزيز قدرتها يتطلبان توحيد جميع الاحزاب السياسية في جبهة وطنية واحدة".^(١) وحسب رأي قائد الحركة الكوردية فان هذه الجبهة "التي يجب ان يشارك فيها جميع القوى الوطنية ضرورية لمصالح البلاد وذلك لكي يتحمل الجميع المسؤولية ويستطيعون سد الطريق امام خصوم النظام".^(٢)

كان تنفيذ بنود اتفاقية ١١ اذار مرتبطا بمصاعب معينة. وكانت مسألة تحديد الحدود الادارية لمنطقة الحكم الذاتي الكوردية احدى المسائل المختلف عليها والناشئة في مجرى تنفيذ الاتفاقية. ودار الكلام في المقام الاول عن كركوك المركز النفطي لكوردستان العراق، الذي يقدم ٣/٢ من النفط المستخرج في البلاد. وكانت مسألة ضم كركوك الى المنطقة العربية او الكوردية من العراق يجب ان تحل بموجب مبادئ اتفاقية ١١ اذار عن طريق اجراء احصاء وتحديد التركيب القومي لحافظة كركوك. وفي هذا السياق نشأت قضية معقدة لعودة السكان الكورد الى تلك المناطق، حيث طردوا منها في اثناء النزاع العسكري (وتم توطين البدو الرحل في اماكنهم).

كما ارجأت حل مسألة مشاركة ممثلي الحركة الكوردية في الحكومة. فقد انضم خمسة وزراء كورد الى الحكومة بعد نشر اتفاقية ١١ اذار. الا ان مسألة نائب رئيس الجمهورية الذي يجب ان يكون كورديا قد ظلت غير محلولة. فقد عرضت الحكومة على الكورد واحدا من منصبين لنائب الرئيس، الا ان البارزاني وغيره من قادة الحركة

(١) السيون ١٥/٤/١٩٧٠

(٢) التاخي ١٥/٤/١٩٧٠

الكوردية اصروا على ان يكون منصب واحد فقط لنائب رئيس الجمهورية وان يشغله كوردي.

كما تعقد تنفيذ اتفاقية ١١ اذار بما ابدته القوى الرجعية من مقاومة لها، والتي لم تكن معنية في تطور البلاد على طريق التحولات الاجتماعية - الاقتصادية الراديكالية. كما وجدت معارضة هامة في الحكومة وفي مجلس قيادة الثورة لتسوية القضية الكوردية تسوية سلمية.

كان انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي في تموز عام ١٩٧٠ في ناوبردان حدثاً هاماً في حياة البلاد بعد ابرام الاتفاقية.^(١)

وجرى المؤتمر تحت شعار وحدة جميع القوى لتنفيذ بنود اتفاقية اذار بثبات. كانت المهام التي طرحها المؤتمر تستجيب لمصالح فئات واسعة من الشعب، وكانت مفعمة بروح وحدة جميع قوى البلاد الثورية - الوطنية ونوه الحزب موافقا على خط قيادة الحزب السياسي في اجراء الاتصالات مع حزب البعث، إلا أن اول مهمة للحزب الوطني الديمقراطي الكوردستاني هي اقامة جبهة موحدة لجميع القوى التقدمية وفي المقام الاول بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والبعث، والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي. واعلن السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني بهذا الشأن يقول:- "اننا لا نشك في ان مصالح البلاد تتطلب الاسراع بتشكيل الجبهة الوطنية ... ونعمل على ضم جميع تلك الاحزاب الى الجبهة الوطنية، التي تكون وفيه لمبادئ اتفاقية ١١ اذار".^(٢)

دعا المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني الحكومة العراقية تهيئة الظروف بأسرع وقت ممكن لانتخاب الادارة المحلية والعليا، التي يجب ان ينال الكورد " فيها التمثيل بما يتناسب وعددهم".^(٣) والمسألة الهامة الأخرى التي تمت مناقشتها في المؤتمر، كانت مسألة ادخال تعديلات في قانون اصلاح الزراعي كي يتم توجيه ضربة حاسمة الى مواقع الاوساط الاقطاعية - المالكة الرجعية. وتقرر تشكيل لجنة خاصة للقيام بالتحولات الزراعية في كوردستان.^(٤)

(١) المصدر السابق

(٢) التقرير السياسي للمؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكوردستاني ١٩٧٠

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

تحول الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مجرى النضال الثوري - الديمقراطي الى قوة سياسية مهمة لم تتم الاعتراف بها في العراق فحسب، بل خارجه ايضا فقد كان يدعى ممثلوه الى مؤتمرات عدد كبير من الاحزاب الشيوعية والعمالية وندواتها وفي ما يتعلق بالمؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني فقد تلقى رسائل تحية من اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، وحزب العمال الاشتراكي المجري، والحزب الاشتراكي الموحد في المانيا، وحزب العمال البولوني الموحد ومن عدد كبير اخر. كان الكثير يتوقف على مواقف البعث بوصفه حزبا حاكما في البلاد وذلك في ظروف تم التوصل فيها الى اتفاقية حول الحل السلمي للقضية الكوردية. كانت قيادة البعث تقدر بان الحركة الديمقراطية في المناطق العربية والكوردية كانت تمثل قوة كبيرة يحسب لها الحساب. وكان لا بد لحزب البعث وهو ينوي السير بالبلاد على طريق التحولات التقدمية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية ان يكفل تاييد الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي والمنظمات التقدمية الاخرى. وارتسمت بصورة اوضح افاق تحالف وثيق بين الاحزاب السياسية الطليعية الثلاث وهي حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني.

وبعد التوصل الى اتفاقية التسوية السلمية للمسألة الكوردية اصبح المضمون الرئيس لنضال الحزب الديمقراطي الكوردستاني ينحصر في العمل على تنفيذها وثبات. كان انضمام مجموعة المعارضة التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في عام ١٩٦٤ اليه حدثا هاما في تلك المرحلة. فقد اعلن قادة هذه المجموعة ابراهيم احمد وجلال الطالباني عن استعدادهما بذل الجهود لتنفيذ بنود بيان الحكم الذاتي الكوردي. كانت احدى العقبات الرئيسية في هذا الطريق هو وجود خصوم نهج التسوية السلمية للقضية الكوردية في البلاد، وتم القيام بعمل كبير خلال الوقت الذي مضى بعد عقد اتفاقية الصلح، لخلق جو من الثقة بين قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة، الا ان القوى اليمينية حاولت بكل الوسائل دق اسفين بين الحكومة و الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في اوائل عام ١٩٧١ مثلا، حاولت مجموعة من "الشخصيات الدينية" التي قامت "بزيارة ودية" للبارزاني اغتيال قائد الحركة الكوردية. فقد تسلل المجرمون الى مقر البارزاني ضمن وفد قدم الى حاجي عمران (مكان اقامة البارزاني، بالقرب من الحدود الايرانية) من بغداد للترحيب بقائد الحركة الكوردية وتقديم الهدايا له. ولحسن الحظ ان آلية القنبلة الموقوتة قد عملت قبل الاوان.

واظهرت عملية اغتيال البارزاني ان القوى، التي تقف ضد اتفاقية اذار، لم تلق سلاحها وحاولت دفع عجلة الاحداث الى الوراء. وكان غياب الظروف لوحدة القوى اليسارية في البلاد يسهل من اعمال القوى الرجعية.

أصر الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني والقوى اليسارية الأخرى على توفير الظروف المناسبة لقيام الاحزاب الوطنية بنشاطها العادي، وتشكيل جبهة وطنية كشرط هام للرد على الرجعية وتجنيده الجماهير لتنفيذ مهام هذه المرحلة من تطور البلاد.

بعد التوصل الى اتفاقية الحل السلمي للقضية الكوردية، وحل المسائل عن طريق الاتصالات بين قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية، وليس على ساحة المعركة، فان الكثير كان يتوقف على التنسيق بين اعمال هذه القوى ولاسيما على حزب البعث الحاكم. وكانت السمة المميزة لايدولوجية هذا الحزب ونشاطه هي الازدواجية والتناقض. لقد باءت بالفشل سياسة الحل العسكري للمسألة الكوردية، التي كان ينادي بها المتطرفون اليمينيون. الا انه مع توطيد مواقع النظام الحاكم كانت تطفو على السطح نزعات تشديد السياسة ازاء القوى الكوردية القومية - الديمقراطية. ووجد هذا كله تعبيرا في مساعي النظام الحاكم اضعاف طابع مبتور على الحكم الذاتي الكوردي، وارتسمت على نحو اكبر نية استخدام القوة لقمع القوى الديمقراطية في كوردستان.

تم تحديد موعد اربع سنوات لتنفيذ الحكم الذاتي تنفيذا كاملا، واتخذت الحكومة العراقية عدداً من الخطوات على هذا الطريق. فقد تم فتح جامعة كوردية في السليمانية قبل صدور اتفاقية ١١ اذار عام ١٩٧٠، وعلى اساس اتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦. وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٠ تم تاسيس اكااديمية العلوم الكوردية بموجب بيان اذار. وجرى السماح رسميا لاصدار الدوريات الكوردية وتوزيعها في مختلف ارجاء العراق. ونال الحزب الديمقراطي الكوردستاني حق النشاط العلني في كوردستان وفي العراق على حد سواء. وفتحت فروعاً له في المدن الكبيرة بما فيها بغداد، حيث كان يصدر لسان حال صحيفة "التاخي". ولم يتم حل وحدات البيشمركة طبقاً لبيان اذار، واصبحت جزءاً من القوى التي تعمل على ضمان الامن الداخلي في البلاد. وكلفت بحراسة القطاع الشمالي - الشرقي من الحدود العراقية. وانضم خمسة وزراء كورد الى الحكومة المركزية. (ثلاثة منهم كانوا اعضاء في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني)، وجرى تعيين محافظين كورد في اربع محافظات شمالية. وتم تخصيص اموال من ميزانية الحكومة العراقية لإزالة اثار الاعمال العسكرية، ولبناء الدور السكنية للمعوقين وتشبيد المدارس التي كان التدريس فيها باللغة

الكوردية. ان جميع تدابير الحكومة التي سردناها كانت تجري في نظام تنفيذ الاجراءات التي تضمن الحكم الذاتي للكورد.

الا ان تنفيذ الحكم الذاتي للكورد واجراء الاتصالات بين القوى التقدمية في البلاد كان يجري في وضع سياسي داخلي متوتر. فالقوى الرجعية كانت تقوم بالخطوات لاحباط اتفاقية اذار. وكان يتم وبصعوبة كبيرة تجاوز العراقيين على طريق ترصص القوى التقدمية في الجبهة الوطنية - القومية.

في عام ١٩٧١ جرت موجة من الارهاب ضد الشيوعيين^(١) وحاولت القوى اليمينية بشتى السبل اعاقا تشكيل جبهة وطنية مترابطة بمشاركة الاحزاب التقدمية في البلاد. كما اعاق ذلك ولحد معلوم جو عدم الثقة الذي ظل قائما بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الحكومة. ولم يكن حل المسألة الكوردية مهمة يسيرة، ولاسيما اذا اخذنا بالحسبان في ان الحديث يجري في هذه الحالة عن الجرح المزمع والنزاع الذي استمر طويلا.

برهن الحزب الشيوعي العراقي وبشكل دامغ على ان الحكومة وحزب البعث سيكونان غير قادرين على الصمود أمام هجوم الرجعية الداخلية والضغط الخارجي، طالما ان القوى الوطنية منقسمة. وبذل جهودا كبيرة لتوحيد القوى الوطنية في تنفيذ المهام الوطنية العامة. وفي هذا الاثناء لم يشدد الحزب على تلك الجوانب التي تفرق هذه القوى، بل على تلك التي كانت تجمعها. الا ان التعاون والمساومة كان لازمين لصالح تحقيق هذه الاهداف العامة للنضال وليس الحاق الضرر بها.

في اواسط تشرين الثاني عام ١٩٧١ تلا الرئيس احمد حسن البكر مشروع الميثاق الوطني للبلاد^(٢) وجاء في الوثيقة ان تعاون القوى الوطنية التقدمية في العراق يجب أن يقوم على مبادئ تشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية. وحسب المشروع ستتم الدعوة الى مجلس الامة في البلاد، وسن دستور دائم بناء على قانون اتخذ سابقا. كان مشروع الميثاق الوطني يرتدي طابعا تقدما بصورة اساسية ويدل على الرغبة في السير على طريق التطور التقدمي. وكانت النزعة المعادية للامبريالية احدى السمات الهامة لهذه الوثيقة.

(١) المصدر السابق.

(٢) افاق ارحب في العراق، ص ١٠.

جرى التعبير في الميثاق الوطني عن استعداد الحكومة "لتوطيد علاقات العراق مع البلدان الاشتراكية وفي جميع الجوانب وتطوير العلاقات مع حركات الشعوب الوطنية - التحررية في العالم اجمع".⁽¹⁾ ومن المهم جدا ان هذه الوثيقة البرنامجية قد أكدت على ضرورة حل القضية الكوردية بالوسائل السلمية وعلى اساس تنفيذ جميع بنود اتفاقية ١١ اذار عام ١٩٧٠ وعن طريق التعاون بين البعث و الحزب الديمقراطي الكوردستاني. في ايار عام ١٩٧١ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بيانا اعطت فيه موافقتها على شغل منصبين وزاريين في الحكومة العراقية.

اتخذت الحكومة العراقية وبدعم من الحزب الشيوعي العراقي وغيره من القوى التقدمية، وبمساعدة البلدان الاشتراكية قرارا بشأن تأميم "شركة نفط العراق" الواقعة على اراضيها. وعبر الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن دعمهما الكامل لاجراءات الحكومة وعلى هذا النحو وقف حزب البعث و الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديمقراطي الكوردستاني جبهة واحدة في النضال من اجل تحرير العراق من استبداد الاحتكارات الامبريالية".⁽²⁾

في ١٩٦٦ - ١٩٧٢ قام حزب البعث بحملة من التدابير الهامة الرامية الى تعميق التحولات الزراعية لصالح الفلاحين وانشاء التعاونيات الزراعية، وتقوية القطاع الحكومي في الزراعة، وكذلك التحولات التقدمية في الصناعة وتطور تعاون وثيق مع البلدان الاشتراكية.

كان بوسع التنفيذ الثابت لبيان اذار ان يوجد ظروفًا مناسبة لتجسيد مشاريع التحولات التقدمية، الاجتماعية - الاقتصادية في كوردستان الا ان الموقف الذي نشأ جراء تطبيق خطة الحكم الذاتي للكورد قد كبح جماح هذا النهج السياسي.

دفعت العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، التي استغلت بعض الجوانب المختلف عليها في خطط تنفيذ الحكم الذاتي الكوردي، الحزب نحو مواقف انعزالية، مما كان لها اثار سلبية سواء بالنسبة للحزب ام للحركة الكوردية بصفة عامة. فالعناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجهت باعمالها ضربة الى احد اهم مصادر قوة الحزب الى علاقاته وتعاونه مع القوى التقدمية الاخرى في البلاد، ومع الحزب الشيوعي بصورة اساسية.

(1) ميثاق العمل الوطني، بغداد، ١٩٧٢

(2) المصدر السابق

ومما يؤسف له ان عددا كبيرا من شخصيات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الاوفياء لقضية النضال التحرري للشعب الكوردي قد كشف عن قصر نظره السياسي ووقف في صف واحد مع اليمينيين.

في ١٧ تموز عام ١٩٧٣ وقع الامين العام لقيادة حزب البعث العراقي احمد حسن البكر والسكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد على بيان مشترك بشأن مبادئ التعاون في اطار الجبهة القومية التقدمية. وكان على قيام الجبهة ضمان توطيد التحولات الاقتصادية - الاجتماعية التقدمية التي جرت في العراق وتعميقها. دعت قيادة حزب البعث و الحزب الشيوعي العراقي الحزب الديمقراطي الكوردستاني الانضمام الى الجبهة القومية التقدمية. الا ان قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني رفض هذا الاقتراح معللا رفضه بان بغداد لم تنفذ جميع بنود بيان اذار. واشتدت الخلافات حول هذه المسائل اكثر من ذي قبل عند اعداد قانون منح الحكم الذاتي للشعب الكوردي في العراق.

في ١١ اذار عام ١٩٧٤ نشرت حكومة الجمهورية العراقية قانون الحكم الذاتي للشعب الكوردي. وجرى تطبيق الحكم الذاتي على المبادئ التالية (نورد نصا مختصرا للقانون).

المادة الاولى:-

- أ- تتمتع منطقة كوردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.
- ب- تتحدد المنطقة حيث يكون الاكتراد غالبية سكانها ويثبت الامين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان ١١ اذار/مارس. وتعتبر قيود احصاء عام ١٩٥٧ اساسا لتحديد الطبيعة القومية للاغلبية السكانية المطلقة في الاماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام.
- ج- تعتبر المنطقة وحدة ادارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في اطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.
- د- المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق.
- هـ- تكون مدينة اربيل مركزا لادارة الحكم الذاتي .
- و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:-

- أ- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

- ب- تكون اللغتان العربية والكوردية لغتي التعليم للاكتراد في المنطقة في جميع مراحلها ومرافقه. ويتم ذلك وفقا للفقرة (هـ) من هذه المادة.
- ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لاء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية، وتدرس اللغة الكوردية الزاميا.
- د- لاء المنطقة كافة حق الاختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الام.
- هـ- يخضع التعليم في جميع مراحلها في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:-

- أ- حقوق وحرية ابناء القومية العربية والاقليات في المنطقة مصونة وفق احكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم ادارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.
- ب- يمثل ابناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:-

- القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

المادة الخامسة:-

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة:-

- للمنطقة ميزانيات خاصة يجري اعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والاسس المعمول بها والقوانين المرعية

المادة العاشرة:-

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيم العمل فيه بقانون.

المادة الحادية عشرة:-

ينتخب المجلس التشريعي رئيسا له ونائبا للرئيس وامينا للسمرن بين اعضائه. وللمجلس التشريعي حق اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرائية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة. ويشرف المجلس التشريعي على نشاط المجلس التنفيذي. ويقوم المجلس التنفيذي بوظائف الهيئة التنفيذية (المادة ١٣) ويتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الاعضاء. ويكلف رئيس الجمهورية احد اعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي. ويتمتع رئيس واعضاء المجلس التنفيذي بحقوق الوزراء. ولرئيس الجمهورية حق اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منجلا.

وتتكون في المنطقة الحكم الذاتي الادارات التالية:- ادارة التربية والتعليم وادارة الاشغال والاسكان، وادارة الزراعة والاصلاح الزراعي، وادارة الداخلية، والاتصالات والنقل، والشباب والثقافة، والبلديات والمصايف، والشؤون الاجتماعية، والشؤون المالية والاقتصادية، والاقواق.

المادة الخامسة عشرة:-

تحدد صلاحيات المجلس التنفيذي. وجاء في القانون ان المجلس التنفيذي يقوم بالاشراف على نشاط جميع الهيئات في منطقة الحكم الذاتي. ويتناول الباب الثالث العلاقة بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي. وجاء في المادتين ١٦-١٧:- "ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع ارجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها. وترتبط تشكيلات الشرطة والامن والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية".

وتعين السلطة المركزية وزير دولة يقوم بتنسيق اعمال السلطة المركزية وهيئات الادارة الذاتية. ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارات التابعة لها بعد صدورها.

ثم يتم تحديد اشكال ووسائل الرقابة على نشاط هيئات الادارة الذاتية من جانب الحكومة المركزية ويشار الى ان هيئة الرقابة والمؤلفة من رئيس المحكمة و ٤ اعضاء ترافق شرعية ادارة الحكم الذاتي وتنتخب هذه الهيئة من بين اعضاء لمدة ثلاث سنوات. ويمكن انتخاب اعضاء هذه الهيئة للمرة الثانية (المادة ١٩) لوزير العدل ووزير الدولة حق قرار ادارة الحكم الذاتي ورفعها الى هيئة الرقابة للنظر فيه. وتصدر هيئة الرقابة قرارا بهذا الشأن خلال مدة لاتقل عن ٣٠ يوما، ويكون نهائيا. وتكون باطلة قرارات ادارة الحكم الذاتي التي تعلن هيئة الرقابة عدم شرعيتها.

وجاء في المادة ٢٠ ان لرئيس الجمهورية حق حل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه او عدم توفر النصاب القانوني او في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة وفي حالة حل المجلس التشريعي يقوم المجلس التنفيذي بصلاحياته خلال مدة لاتزيد عن ٩٠ يوما والى حين تشكيل مجلس تشريعي جديد.

وجاء في المادة (٢١) انه "ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من اذار / مارس لسنة ١٩٧٤ ميلادية. وموقعا من رئيس مجلس قيادة الثورة احمد حسن البكر.^(١)

اثار قانون الحكم الذاتي رد فعل متباين في صفوف القوى الكوردية القومية فقد عبر عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني عزيز عقراوي وعدد اخر من الشخصيات الكوردية عن استعدادهم للتعاون مع السلطة المركزية لتنفيذ قانون الحكم الذاتي لكوردستان الا ان الاكثرية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني شغلت موقفا سلبيا من قانون ١١ اذار. وعللت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني موقفها بان البعثيين قد حافظوا على عدد المقاعد في الجبهة القومية - الوطنية الهيئة القيادية العليا، بحيث يكن بوسعهم في كل الاحوال فرض ارادتهم على الاحزاب الاخرى الداخلة في

^(١) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، مرجع مذکور، ص ٦٤١ - ٦٤٨.

الجهة (نذكر ان ثمانية مقاعد كانت تعود للبعثيين من اجل ١٦ مقعدا في هذه الهيئة القيادية وثلاثة مقاعد للحزب الشيوعي العراقي وثلاثة مقاعد للحزب الديمقراطي الكوردستاني ومقعدان للقوميين المستقلين) هذا اولا، وثانيا فانه حسب رأي قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني يجب ان تكون كركوك ومنطقة خانقين **وشنگال** (سنجار) "كأراضي كوردية منذ القدم ضمن منطقة الحكم الذاتي".

كان يبدو ان الخلافات القائمة بين الحكومة و الحزب الديمقراطي الكوردستاني حول مواد معينة من قانون الحكم الذاتي ستتم تسويتها عن طريق المفاوضات. كما اعلن في البداية ايضا انه يمكن الاتفاق على البنود المختلف عليها والتفاصيل خلال ١٥ يوما. ولهذا الغرض شكلت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وفدا برئاسة رئيس تحرير صحيفة "التأخي" دارا توفيق.

الا ان هذه الاتصالات والموعد المقرر لازالة الخلافات لم تسفر عن النتائج المرتقبة. اصف الى ذلك ان "التأخي" كفت عن الصدور، بينما غادر الوزراء الكورد وعدد كبير اخر من الموظفين الكبار في بغداد الى الجبال. وعلى هذا النحو وصل الامر الى النزاع المسلح من جديد بعد اربع سنوات من السلام تم تحقيقه بثمن غال جدا، وقد منيت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في هذا النزاع بالاختفاق. وانتهى كفاح الكورد المسلح بالفشل هذه المرة.

تغير الموقف في كوردستان العراق بعد احداث ١٩٧٤ - ١٩٧٥ تغييرا شديدا. واصبح حزب البعث السيد الاوحد في البلاد بعد ان اخمد ثورة الكورد المسلحة. فقد كان هذا الحزب مرارا ماكان يفسر الكثير من اخفائه واحباطاته وعدم ثبات الاجراءات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية "بدسائس الامبريالية والصهيونية اللتين تساعدان الانفصاليين في الشمال" اي الكورد. واصبح حزب البعث بعد فشل الثورة الكوردية أمام ضرورة عرض نواياه الحقيقية سواء في القضايا العراقية العامة ام في القضية الكوردية.

ورغم ان الحزب الشيوعي العراقي كان في تحالف مع البعث، الامر الذي من الصعب تبريره، فان مواقف الحزب الشيوعي العراقي والبعث، والداخلين في الجبهة القومية الوطنية - التقدمية من الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي في كوردستان العراق في ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت مختلفة الى حد ما. فقد انتقد الحزب الشيوعي العراقي سياسة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ونشاطه، لكنه في الوقت ذاته كان يعترف بشرعية مطالب الشعب الكوردي وكان معنيا في ان تحافظ القوى الديمقراطية الحقيقية في كوردستان على مواقعها وقف البعث من ذلك موقفا مغايرا. فالاوساط الحاكمة في العراق التي قدمت

برنامجاً ينظر في حكم الذاتي منقوص للكورد، ولا يعكس جميع مطالب بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠، قد حاولت في آن معاً وخلافاً لعودها المتكررة اشعال النزاع العسكري للقضاء على الحركة الكوردية الديمقراطية. وليس صعباً ان نتوصل الى استنتاج، ونحن نأخذ بعين الاعتبار الاتجاه العام لسياسة النظام البعثي القومية، بان هذا النظام رغم الاختلافات مع العناصر الكوردية المتطرفة، كان معنياً وقبل كل شيء في القضاء موضوعياً على التيارات الراديكالية الثورية التي اشتد عودها في كوردستان العراق. ولهذا لم يكن عبثاً ان الارهاب والاضطهاد في كوردستان في عام ١٩٧٥ وما اعقبه من سنوات قد حملاً طابعاً شمولياً، وبعد ان قضت السلطات العراقية على الحركة الكوردية المسلحة لم تنكل بالعناصر اليمينية وحدها، بل بتلك القوى الكوردية القومية اليسارية، التي حسب رأيها، كانت تمثل خطراً على النظام الحاكم لاحقاً. وبدأ تهجير جماعي للكورد من كوردستان الى مختلف المناطق العربية البعيدة في العراق، حيث كانوا عملياً تحت رقابة دائمة للسلطات المحلية. وانتقل عشرات الالاف من الاسر الكوردية العراقية الى كوردستان ايران خوفاً من الملاحقات، والمعاناة من حرمان شديد، ومن النقص في الغذاء والسكن وغياب المساعدة الطبية والبطالة.

اظهرت التجربة ان الحرب لا يمكن ان تكون طريقاً لحل القضية الكوردية. ولهذا تحديداً طرح البعثيون خطة الحل "السلمي" للمسألة الكوردية. ومن المهم التأكيد على ان حكومة بكر- صدام كانت تعمل بحذر وتبصر، وأخذت بالحسبان الهزائم التي لحقت بالنظام البعثي اليميني الديكتاتوري العسكري. (في عام ١٩٦٣)، وكذلك بمجالس الوزارات المتعاقبة عند محاولاتها حل المسألة الكوردية. وهذا ما حدا بالنظام ان يخطوا خطوات مكررة.

حاول الحزب الحاكم في بادئ الامر ابداء موقفه الودي تجاه الشخصيات بقيادة عزيزعقراوي التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني وتعاونت مع الحكومة املا في انها بهذه الطريقة تتوصل الى تنفيذ قانون الحكم الذاتي، وذلك لغرض التمهيد بالحزب الديمقراطي الكوردستاني والبارزاني. وتشكل في هذا الوقت المجلسان التنفيذي والتشريعي لمنطقة الحكم الذاتي.

وحاول البعث الحفاظ على علاقات ودية ظاهرة مع الحزب الشيوعي ايضاً. فقد نشرت مراراً على صفحات الجرائد الرسمية مواد تدل على نوايا العراق "في الحفاظ على صلات استراتيجية مع البلدان الاشتراكية". وقام البعث لرفع نفوذه بعقد عدة مؤتمرات دولية في ١٩٧٦ - ١٩٧٨، نوقشت فيها قضايا النضال الوطني التحرري في المرحلة المعاصرة،

والتعاون مع البلدان الاشتراكية وتم اقرار العقوبات على سياسة انور السادات "الخائنة" وثمة اساس للاعتقاد بانه تم القيام بكل ذلك ولحد ما لاجل لفت انظار الرأي العام التقدمي عن مخططات الحكومة العراقية المعادية للديمقراطية، وعدم السماح بانتقادها واعاقه عزلتها على الساحة الدولية. الا ان تطور الاحداث في العراق و كوردستان العراق بعد بيان ١١ اذار عام ١٩٧٠ وتطبيق القانون رقم ٣٣ الصادر بتاريخ ١١ اذار عام ١٩٧٤، وتقويم نشاط البعث و الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الظروف الجديدة ومواقف الدول الاشتراكية ومجموعة من المسائل الاخرى، ستكون مادة لدراسة خاصة لنا.

والان سنتناول باختصار شديد بعض الاجراءات التي قامت بها الحكومة البعثية (التي أعلنت عن انها خصم للعنصرية والكولونيالية والاضطهاد القومي) والمتعلقة بالشعب الكوردي الذي يخوض نضالا قوميا تحرريا.

بعد ان اخمد البعثيون في منتصف السبعينات الحركة الجماهيرية المسلحة في كوردستان اتخذوا اجراءات للقضاء على امكانية نشوئها من جديد. ولتحقيق هذه الاغراض وجهوا قواهم الى مايلي:-

- ١- تغيير التركيب القومي للسكان في كوردستان العراق (لاجل ذلك كان لابد من تهجير اكبر عدد ممكن من الكورد الى المناطق الجنوبية والوسطى من العراق).
- ٢- انشاء ما يسمى بحزام عربي في الشريط الحدودي مع تركيا وايران (بمثابة حاجز امام الاتصالات القائمة بين الكورد في العراق، وايران، وتركيا).
- ٣- حرمان حركة الكورد من طليعتها من الديمقراطيين والشيوعيين الكورد وغيرهم بواسطة الارهاب والاعتقالات والطرده.
- ٤- تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين في حلف بغداد (ايران وتركيا) واستغلال اهتماماتهما في الصراع المشترك ضد "الخطر الكوردي".

نشرت مواد كثيرة في اصدارات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، و الحزب الشيوعي العراقي ومختلف منظمات الديمقراطيين الكورد، وكذلك في اصدارات المنظمات الدولية تشهد على الطابع الوحشي والمعادي للديمقراطية لسياسة الاوساط الحاكمة في العراق سواء ازاء الكورد ام ازاء الشعب العراقي بأجمعه وبعد ان عزز البعثيون من مواقعهم بعض الشيء بدأوا منذ عام ١٩٧٦ بحملتهم ضد حلفائهم في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، ضد الشيوعيين، وبذلك تم البرهان على خطأ تكتيك الحزب الشيوعي العراقي في الجبهة المشتركة مع البعثيين وبالشكل الذي عرضه. والجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي

حسب عبارات الرئيس العراقي احمد حسن البكر يجب ان تحمل " طابعا استراتيجيا وليس طابعا مؤقتا"، تحولت الى جهاز مدعو لانتهاج الخط السياسي للبعثيين وحدهم. وحرمان الشيوعيين والديمقراطيين الكورد من امكانية العمل بصورة مستقلة في اطار الجبهة. اضع الى ذلك ان صدام حسين في خطابه ٧ اذار عام ١٩٧٩ وكما لو انه يرد على نقد الشيوعيين بشأن دور ومهام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وضع موضع الشك مدى جدوى الاجراء، الذي جرى بفضله تأسيس الجبهة المشار اليها عام ١٩٧٣. واعلن قائلا:- "لم تكن اقامة الجبهة الوطنية ضرورة ملحة في ظروف كان فيها البعث يقود الدولة".^(١)

حظي ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث، بعد ان استقر المقام به في بغداد والمعروف بارائه القومية اليمينية والمعادية للديمقراطية، بدعم واسع من جانب النظام العراقي، وزاد من نشاطه المعادي للديمقراطية. واخذت حملة العدا للشيوعية تجرى على نحو مكشوف اكثر في العراق. واتخذ الاضطهاد ضد الشيوعيين طابعا جماعيا يعيد الى الازهان كثيرا الاحداث السوداء في عام ١٩٦٣. فقد رمى بالرصاص عدد من ضباط الجيش العراقي بتهمة الانتماء الى الحركة الشيوعية. كما تعرض عدد كبير من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي العاملين في الفروع المحلية للجبهة للملاحقة والاعتقال.^(٢)

كما ان الاجراءات التمييزية ضد الشيوعيين والديمقراطيين الكورد قد انسحبت على نظام التعليم. فقد تمت إعادة بناء العمل التعليمي - التربوي بروح "التبعيث". فقد كان البعث وحده يملك حق تمثيل "الامة" و "الجماهير الشعبية". وبدأت حملة تطهير ضد المدرسين من الديمقراطيين والمتعاطفين معهم في جامعات بغداد، الموصل، و البصرة، و السليمانية.^(٣)

ومارس البعثيون سياسة في كوردستان العراق فاقت ارهاب عام ١٩٦٣ بوحشيتها. ومن ابرز الاجراءات الوحشية المعادية للكورد التي قام بها البعثيون كان التهجير الجماعي لآكثر من ٧٠٠ الف كوردي من ديارهم الاصلية.^(٤) واقامت السلطات العراقية "تجمعات سكنية" خاصة للكورد المبعدين، تقوم وحدات مسلحة بحراستها. عانى المهاجرون الكورد

(١) الثورة ١٢/٣/١٩٧٤

(٢) Le monde 11. 10. 1968

(٣) Iragi Letter 1979, N1 p27-28.

(٤) المصدر السابق

في اماكن سكناهم الجديد من شظف العيش. وكما تشير نشرة الحزب الشيوعي العراقي "عراق لير" الى أن هذه "التجمعات السكنية" تعيد الى الازهان بظروفها المرعبة والمعاملة القاسية للمهاجرين "بالقرى الاستراتيجية" السيئة الصيت، التي أنشأها الامريكيون في اثناء حربهم في فيتنام "ومعسكرات الاعتقال" في عهد السيطرة الفرنسية في الجزائر.⁽¹⁾ وهكذا حظر على الكورد الاتصالات بين أسر معينة، ولم يسمح لهم بمغادرة اماكن الإقامة. وكان يجري قمع المظاهرات والاحتجاجات ضد النظام من "التجمعات السكنية" بشدة. ويشهد واقعة مدى اتساع نطاقات أعمال الاضطهاد التي مارسها البعثيون ضد الكورد هي أن مساحة المنطقة التي تم تهجير الكورد منها تساوي مساحة لبنان المعاصر.⁽²⁾ وحسب ما اوردته نشرة الحزب الشيوعي العراقي فإنه تم من عام ١٩٧٤ ولغاية ١٩٧٨ اخلاء ١٢٢٢ قرية من السكان في محافظات ديالى، والسليمانية، واربيل، وكركوك، ودهوك، والموصل، وقد تم حرق جزء منها او ازيلت من على وجه الارض بالدبابات والجرافات. وادى توطين العرب الرحل في القرى الكوردية الى تفاقم شديد للعلاقات بين العرب والكورد. اغلقت المدارس الكوردية بأمر من السلطات واستبدلت بالمدارس العربية. وحاليا يجري التدريس في اكثرية مدارس كوردستان العراق باللغة العربية، مع ان بيان ١١ اذار عام ١٩٧٠ والقانون رقم ٣٣ بتاريخ ١١ اذار عام ١٩٧٤ للحكم الذاتي الكوردي قد اعلن ان اللغة الرسمية في كوردستان هي اللغة الكوردية. وخلافا لما جاء في بند البيان حول حق السكان الكورد في ان تكون لهم مدارسهم يجري التدريس فيها بلغة الام، ويدرس الطلاب الكورد في جميع الجامعات والكليات العسكرية، فقد ادخلت برامج المدارس العربية في السنة الدراسية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحدها الى نصف المدارس الكوردية. واستبدلت الكتب المدرسية المكتوبة باللغة الكوردية الى اللغة العربية. وأطلقت بأمر من السلطات العراقية اسماء عربية على اكثرية المدارس والجمعيات التعاونية والفنادق والمطاعم في كوردستان العراق. وفي عام ١٩٧٨ تم اغلاق اكااديمية العلوم الكوردية. وفي ما يتعلق بجامعة السليمانية (حاليا في اربيل)، التي كان عليها "توفير اعداد الكوادر الكوردية القومية وبوتائر سريعة"، فإنها كفت عمليا عن ان تكون جامعة كوردية، لان عدد الطلاب الدارسين فيها من الكورد وصل الى حده الأدنى.

(1) Avanti. 20. 09. 1980

(2) Iragi Letter. 1979. N1, p48.

كيف تبدو هيئات سلطة منطقة الحكم الذاتي الكوردية، التي عليها ولو شكليا التأكيد على الحكم الذاتي للكورد؟ فقد كان وزيرالدولة لشؤون التنسيق هو الذي كان يشرف عمليا على جميع شؤون المنطقة. ولم ينتخب السكان اعضاء الهيئة التشريعية في منطقة الحكم الذاتي، بل كانت السلطات العراقية الرسمية هي التي تقوم بتعيينهم. وقد ازاحت السلطات تلك الشخصيات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن قيادة هيئات الحكم الذاتي، التي وقفت في اثناء حوادث عام ١٩٧٦ - ١٩٧٥ ضد نهج البارزاني و الحزب الديمقراطي الكوردستاني وتعاونت مع البعث. وقام البعثيون بتطهير جماعي لهيئات الادارة الذاتية في منطقة الحكم الذاتي، بعد ان طردوا منها الشخصيات التي يعود لها الفضل في تنظيم وخوض النضال في سبيل الحكم الذاتي. وقد شغل اناس المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية كانوا معروفين بارائهم الرجعية ووقفوا في مراحل مختلفة ضد الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي.

وكان بينهم عدد غير قليل من الاقطاعيين و "الجاش" وغيرهم من اعوان النظام البعثي. ورغم عدم ضم عدد من المناطق الكوردية الاصلية في اثناء اعداد قانون الحكم الذاتي الى عداد منطقة الحكم الذاتي، فان هذا لم يلب مع ذلك رغبة البعثيين. ومنذ عام ١٩٧٦ ولغاية ١٩٧٩ تم تحويل مناطق وبقرار الحكومة الى تحت اشراف المحافظات العربية في العراق.

خلق التهجير الجماعي القسري للكورد مصاعب اقتصادية اضافية في كوردستان العراق. وعانى الانتاج الزراعي ولاسيما الزراعة وتربية الماشية من ازمة عميقة. اتخذت الحكومة العراقية (بعد تسوية الخلافات الحدودية مع ايران في اذار عام ١٩٧٥) خطوات للتقارب مع تركيا وذلك لتشديد الصراع ضد الحركة الكوردية. لقد اشارت "عراق ليدر" مستشهدة بالصحيفة التركية "ميللت" بتاريخ ٢٥ اب عام ١٩٧٨ الى الطابع المعادي للكورد للاتفاقية التركية - العراقية والمبرمة بعد زيارة احمد حسن البكر الى تركيا في عام ١٩٧٨. ويلفت الانتباه بشكل خاص المادة الرابعة من الاتفاقية التي تتعلق بتنسيق مساعي الدولتين في الصراع ضد الكورد.

وفي نيسان عام ١٩٧٩ جرت زيارة لقائد الاركان العامة للجيش التركي ايفرين الى العراق، حيث اجري المفاوضات حول تنسيق الاعمال لقمع الحركة الكوردية.^(١)

(١) المصدر السابق

ظهرت منذ خريف عام ١٩٧٩ تباينات جديدة في سياسة العراق حول المسألة الكردية، والتي يعود سببها الى التحضير للحرب مع ايران وقام صدام حسين في خريف عام ١٩٧٩ بزيارة الى كردستان العراق الى مدينة السليمانية بصفة خاصة، حيث حاول من جديد اظهار نفسه نصيرا "للمنطقة الحكم الذاتي"، حيث كان بوسع الكورد ان يكون لهم مجلسهم التشريعي. واعلن في الوقت ذاته بانه سيسمح لالاف من الكورد بالعودة الى كردستان من مناطق البلاد الجنوبية^(١). وفي عام ١٩٨٠ جرت الانتخابات في كردستان، مع الاخذ بالحسبان "حكمها الذاتي"، وبالنتيجة تم انتخاب ٥٠ "نائبا"^(٢) في ما يسمى بالمجلس التشريعي، والذين كانوا يمثلون بصورة اساسية الاقطاعيين الكورد ورجال الدين، الذين كانت لهم صلات وثيقة بالسلطات الرسمية.

شهدت جميع الاجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية على ان غايتها كانت اضعاف استياء الكورد وكسب دعمهم لها لحد ما عشية النزاع العراقي - الايراني. ويمكن ان نستنتج عما قلناه بان منح الحكم الذاتي للكورد في العراق كان في نظر البعثيين والى حد ما اجراء شكليا دون الاعتراف بالحريات الديمقراطية، ودون وقف ملاحظات الحزب الشيوعي وغيره من المنظمات والحزاب الديمقراطية، التي كانت عمليا محرومة من جميع الحقوق، الا ان حل المسألة الكردية كان ينطوي للعراق على أهمية كبيرة حصرا. ففي العراق كانت المسألة الكردية القومية - تؤثر جديا على الوضع السياسي الداخلي اكثر من أي دولة اخرى من الدول النامية المتعددة القوميات. ومن المهم جدا انه جرت في العراق تحديدا (للمرة الاولى في تجربة البلدان النامية) محاولة حل المسألة الكردية القومية عن طريق منح الحكم الذاتي القومي، مع انه كان شكليا ومحدودا ومبتورا في نواحي كثيرة، ويمثل هذا الاجراء حتى بهذا الشكل خطوة في غاية الاهمية على طريق حل هذه القضية.

وتنحصر خصوصية الحكم الذاتي القومي الكوردي في العراق في ان فكرة هذا الاجراء ومبادرته لم تأت من الحزب الحاكم ونظامه فلم يتم منح الحكم الذاتي للكورد من "الاعلى"، بل تم الظفر به من "الاسفل" في مجرى نضال طويل وعنيف. وهذا الجانب الاخير دفع بالبعث الى مواجهة حاسمة للحركة الكردية الديمقراطية. كان توجه البعث نحو اليمين شديدا جدا. وفي هذه الحالة لدينا امكانية الكشف عن تلك

(١) Time 1979, vol, 114, N20. p30.

(٢) Time 1979, vol, 114, N46.

السمات التي هي نموذجية لنشاط الديمقراطيين القوميين في عدد من الدول النامية واحزابها:- الطبيعة المزدوجة للسياسة، والمجال الكبير والواسع للتأرجح نحو اليسار تارة ونحو اليمين تارة اخرى والميل نحو استخدام القوة والخ. واذا ما اخذنا بالحسبان البواعث التي دفعت بالبعثيين العراقيين الى سلوك طريق تحالف مؤقت مع الحزب الشيوعي العراقي، وتنفيذ الخطوات الاولى على طريق الاعتراف بالحكم الذاتي قد نشأت وبصورة اساسية تحت تأثير ظروف موضوعية وارغمتهم عمليا على التصرف بصورة معينة، فانه يمكن التأكيد على ان الاراء التي زعمت بان للنظام البعثي طابعا تقديميا لا اساس لها، وثانيا، من الواضح ان الشيوعيين العراقيين والديمقراطيين اليساريون الكورد قد ارتكبوا في اثناء اختيار شكل وطرق التعاون مع الحزب الحاكم مجموعة من الاخطاء التكتيكية واطأوا في التقدير.

ولدى تقويم نشاط حزب البعث فانه ينبغي ان نأخذ بالحسبان جانبا هاما اخر، وهو ان الامر يختلف عندما يعمل الديمقراطيون القوميون في ظل غياب قوى ثورية والاكثر راديكالية في البلاد، بينما شيء اخر تماما عندما يعمل الديمقراطيون الى جانب ممثلي القوى المشار اليها بل وضدها. طالما انه توجد لدى الديمقراطيين الحقيقيين، ازاء القضايا الاجتماعية - السياسية والمسألة القومية، برامج اكثر راديكالية، تستجيب فئات واسعة من الشعب، وتسير الجماهير العربية والكوردية المناضلة من اجل مصالحها خلفهم وذلك مع نمو وعيها السياسي. ولذلك يرى البعثيون في هذه القوى خطرا على حكمهم ويحاولون قمعها.

وتبين الممارسة العملية ان الاعلان الشكلي للحكم الذاتي القومي للكورد في العراق الذي كان يناسب البيانات الرسمية لقادة النظام الحاكم، وما نشره من برامج وثائقية وحتى سن القانون الحكم الذاتي، ان ذلك كله لا يكفي كي نحسب بان المسألة القومية قد حلت ولو جزئيا.

الخاتمة

تتسم الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق بطابع طويل وعنيف. وتقدم انحرافات ونهوضها، وسياسة الانظمة الحاكمة في المسألة الكردية ومواقف دول المنطقة والدول الغربية الكبرى، وميزان القوى الاجتماعية - الطبقية في الحركة الكردية، ومجموعة من الجوانب الاخرى مادة غنية للتأملات والاستنتاجات والاستدلالات.

وفي ظل مثل هذا الطرح للسؤال يتبادر الى الذهن استنتاج وهو ان عدم حل القضية الكردية القومية جاء نتيجة لسياسة الاوساط البورجوازية - الشوفينية في العراق وفي الدول المجاورة له، التي تحظى بدعم مجموعة من دول العالم في هذا الشأن. ان حدة المسألة القومية وتشابكها واضحين بشكل خاص في الشرقين الاوسط والادنى. وهذه القضية التي تعود بحذورها الى عهود التوسع العربي - الاسلامي والى الغزوات التركية - المغولية قد ازدادت تعقيدا في عصر الامبريالية.

لقد لعب وجود مسألة كردية قومية غير محلولة في العراق، بغض النظر عن درجة حدتها، دوراً سلبياً، ولم يفسح المجال امام حل المهام الاجتماعية - الاقتصادية بكل فعالية، وقدم ذريعة للدول الاستعمارية الكبرى للتدخل في شؤون البلاد الداخلية. ومما لاريب فيه ان التناحر القومي يعرقل عملية ديمقراطية العلاقات الاجتماعية - السياسية في البلاد .

وهنا نتذكر بصورة لا ارادية فكرة وردت في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي - حول المسألة الكردية في عام ١٩٦٢.

أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وهي ترد على الاوساط البورجوازية - القومية، القائلة بان منح الحكم الذاتي للكورد يؤدي الى اضعاف مواقع العراق، على انه ليس الحكم الذاتي ، انما غيابه يؤدي الى اضعاف العراق.

كان التقارب بين القوى الكردية القومية - الديمقراطية مع الحركة العربية الديمقراطية هو احد اهم نتائج للنضال الذي خاضه الكورد في العراق طويلاً.

وكان التعبير عن هذه الظاهرة الرائعة هو الاعتقاد السائد لدى المناضلين الكورد في سبيل حقوقهم القومية - الديمقراطية بأنه لا يمكن نيل حقوق الحكم الذاتي القومية

دون نضال مشترك مع القوى العربية الديمقراطية ودون ديمقراطية حقيقية في العراق
عموماً.

كما ان مسألة امكانية حل المسألة الكوردية القومية على شكل حكم ذاتي مرتبطة
بذلك ارتباطاً وثيقاً.

تقدم تجربة نضال الكورد في العراق من اجل الحكم الذاتي الاساس للاستنتاج بانه
لا يمكن تحقيق الحكم الذاتي القومي في ظل غياب نظام ديمقراطي في البلاد بصفة عامة.
وهذا مرهون بحيوية شعار المعبر عن هذه الفكرة، الذي يجري في ظله نضال القوى
الكوردية القومية - الديمقراطية.

والنتيجة الهامة الاخرى لنضال الكورد في سبيل الحقوق القومية هي راديكالية
طابعها. فالنضال الطويل قد ادى الى نمو الوعي القومي والاجتماعي للمشاركين فيه،
الامر الذي وجد تعبيراً له في الوثائق البرنامجية للحزب والمنظمات الكوردية القومية -
الديمقراطية، وليس في تقديم الاهداف والشعارات القومية المعادية للامبريالية فحسب،
بل واهم المسائل الاجتماعية.

ومما لاشك فيه ان اهم مرحلة في تاريخ القضية الكوردية القومية في العراق هي
الاعلان الرسمي عن الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية. فقد تم
الاعتراف الرسمي وللمرة الاولى بحقوق الكورد القومية، في دولة من الدول التي يعيش
الكورد فيها . وظهرت الحياة في الوقت ذاته مدى اهمية تعزيز المساواة المعلنة رسمياً
بالاجراءات الملموسة .

برهن تاريخ نضال الكورد في سبيل حقوق القومية - الديمقراطية بشكل دامغ على
ان جميع محاولات حل القضية الكوردية حلاً قسرياً مألهاً الفشل الذريع. وتقدم وقائع
مثل مدى اتساع الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية، وتنظيمها واهدافها ومهامها
المعلنة وانها تشكل موضوعياً جزءاً مكوناً للحركة الديمقراطية في العراق ككل وتلقى
الدعم المعنوي - والسياسي من القوى الثورية التقدمية على الصعيد العالمي، الاساس
لاعطاء جواب مقبول على سؤال حول النتيجة المرضية للنضال القومي الذي خاضه
الكورد في العراق بصفة عامة ايضاً، وكذلك للاستنتاج بان نضال الشعب الكوردي القومي
- التحرري يمثل احتياطاً هاماً للنضال الثوري في الشرقين الاوسط والادنى سواء في
الظروف المعاصرة، ام على المدى المنظور ايضاً.

